





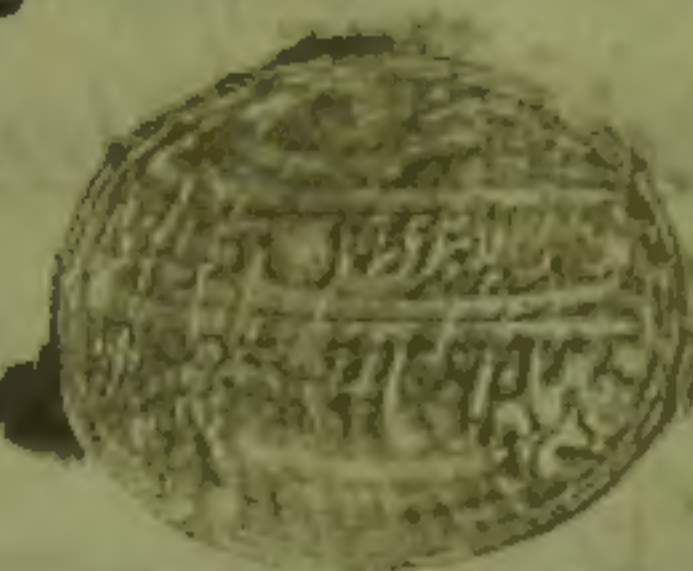
عزیز الاحمد المور



على سبيل الصدقة  
التي هي

ممنوع

الملك قد دخل في حفظ عبد  
الحاج بشير اغاء دار السعادة  
كشرفا بسنة  
وحنسرة واية  
واتف



هذا السبيل المصنف من وقف مولانا صاحب الخيرات والمبرات  
حضرة اغاء دار السعادة الحاج بشير وفقه الخير  
من هو على كل شيء قدير والعقود التي فيها  
محمد بن المعسر واهله من المحرمين

عوله



٢٢٤

Süleymaniye Kütüphanesi	
Konu	Hacı Besir Ağa
Yeni	0
Eski Kayı	223







واحدة وجعله في كلامه متعلقا بكل واحدة من المسئلتين على سبيل الشارح  
تعميلا على توصيف المياه بالجديدة فان الجدوة لا يتصور في ماء واحد يستعمل  
المستوفى في مصفوفة واستشفة معا **قول** والمبالغة فيها ظاهرة ان كل  
منها من المصفوفة والاستشفة سنة والمبالغة في كل منهما سنة اخرى وليس  
الامر كذلك بل السنة هي المصفوفة بجملة والاستشفة في جملة لكل منهما في الخارج  
ومبالغة هذا ما في الخلاصة فتنبه ما قاله اليها يكون **قول** في ترتيب  
والترتيب المنصوص عليه في آية الوضوء قال الزياتي اي الترتيب المنصوص من جهة العلماء  
وهو ان يبدأ بالماء الذي كان يديه عليه من جهة الشرح وهو سنة عندنا  
وفرض عند الشافعي انتهى **قول** فان وضوء العذرة قبل الوقت ينتقض عند  
تأخير دخول الوقت وايضا ينتقض على قول أبي يوسف خروج الوقت لانه يقول بان تعاملا  
وضوء العذرة وخروج الوقت ودخوله وعلى قول أبي حنيفة ومحمد ايضا بقوله لا يفسد  
وضوءه بخروج الوقت لكن اعتبره انما يفيد في غير صلاة الظاهر كما سيجي جميع ذلك  
قبيل باب تطهير الانجاس **قول** وتحريك حائمه الواسع جعل الزياتي تحريك الحائمه  
من الاداب من غير ان يتقيد بالواسع وقد سبق قريبا ما علمه صاحبنا من مجموع  
النوازل ان تحريك الحائمه ان كان واسعا سنة فالكشف مطالب بالنقل في التحريك  
فذلك التقيد على كونه من الاداب **قول** وعند مسح رأسه واذنيه اللهم  
اجعلني من الذين يستمعون القول كما في نسخ هذا الكتاب والصواب وعند  
مسح رأسه اللهم اظمني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك وعند مسح اذنيه اللهم  
اجعلني من الذين اوحى في شريح الكثر للزياتي **قول** لان الاستشفة في الجنابة  
فرض وهو يكون بافعال الماء الى المارن فاذا سأل اللوم الى الخارج يمتنع ذلك  
فينتقض الوضوء وهذا ظاهر الى ان ناقض الوضوء خروج نجس الى ما يحتمل حكم التطهير في

او النسل كما سبق فان المارن يلحقه حكم التطهير في النسل وان لم يلحقه حكم التطهير  
في الوضوء وعبارة المبروط على ما نقله الاتقي في فان الاستشفة في الجنابة  
فرض وفي الوضوء سنة نكبت **قول** من الدبر الذي يظهر من كلام الزياتي  
ان خروج كل شيء من السبيلين ناقض للوضوء وعليه كلام قاضيهان حيث قال ان  
خروج الدود من قبل المرأة او الذكر فذلك الخفية فكان الصواب ان لا يعتقدها  
على قوله من الدبر على ان قوله في الشرح لان ما معها من النجس وان قل حدث  
في السبيلين يقتضي كون الحكم كذلك فيها لاني الدبر فقط وقدر في الكافي بان السبيلين  
ينظم الذكر والدبر والقبل انتهى **قول** لان النجس يخرج طاهرا الذي يظهر ان المارن  
خروج الى الظاهر بعدما كان مائلا للنجس يعني انه امر مقرر بالافرة في عليه ما من  
ان خروج الشيء من الفم لا يعتقده الاطلاع عليه فكيف انتم ملأ الفم مقامه وهذا  
لا يندفع بكون الشيء من قعر المعدة فتصحب بالنجاسة طاهرا كما قال المصنف على عبارة  
وصى قوله لانه يخرج طاهرا فاعتبره خارجا لا يحل هذا المعنى بوجبه من الوجوه **قول**  
الا عند أبي يوسف اذا ملأ الفم وكان الباطن صاعدا من الجوف كما بين **قول** في  
عنده انما في يوسف لا يذهب عليك ان هذا الاضمار ليس في محله لانه يوم  
خلاف التصود فان المسئلة المذكورة قبيل هذه لا تتعلق لها بابي يوسف بخصوه  
**قول** ولونام على دابة هي عربان اي من السج او الكاف كما يظهر من النائية  
قال في المغرب فرس عربي لا سحر عليه ولا لبنة ولا يقال فرس عربيان كما  
لا يقال رجل عربي انتهى **قول** يقفان في صلواته قال في معراج الدراية ذكره في السلام  
في اصوله ان قهرمة النائم لا تكون حذرا فلو ان صلواته بها في المحيط وقع في  
بعض الكتب قهرمة النائم في الصلوة لا تنقض وتقال شاذ بن اوس قال اجنبية  
تف صلواته ولا تنقض وضوءه وهكذا افنى النقية عبد الواحد وقال بن محمد الكوفي



فأما إذا أوجع الرأس من غير أن يكون له أثر في الصلاة  
فلا تنقض

السلامة

بعض المشايخ هو حكم الحائض وما في حكم الحائض هو النفس والجنب وأما كون  
المحدث في حكمها حتى يتم التقريب فيجوز إلى ضم شيء آخر **قوله** واحتار في كافي  
أيضا فيه أن عبارة الكافي ولا يكره لها منه بالكم عند الجمهور كذا في المحيط وضم المحدث  
في كلامه للجنب والحائض وليس كلامنا إلا في المحدث **قوله** ذكره في مجمع  
وغيره قال صاحب معراج الدراية في التحفة لا يباح للمحدث من المسح وكتب  
التفسير وأما كتب الفقه فلا بأس به انتهى لكنه مخالف لما في الهداية فإن المحدث  
منه وهو أنه يرخس من كتب الشريعة بالكم ثم إن رجوع ضمير رخص إلى المسح باليد  
وقع في شرحه محل تأمل إذ المحدث كونه فيما قبله هو المسح بالكم لا المسح باليد **قوله**  
حتى داخل التحفة قال في المغرب التحفة المجلدة التي يقطعها الخائن من رأس الذكر  
والألف الذي لم يقطع انتهى **قوله** وغسل السرة والشارب قبل الوتر  
لفظ الغسل عطف السرة على التحفة لكان أحسن لأنه جزمهم وجوب غسل داخل  
الشارب والحاجب والاحتية مريحا ويندفع شبهة النكاح المتفق من قوله وسائر  
البدن انتهى لا يذهب عليك أن ما قاله يستلزم إطلاق البدن على الشارب  
والحاجب والاحتية وهو محذور ظاهر مع ما فيه من جنية إطلاق الداخل على ما  
تحت الشارب والحاجب قال في الحائضتين وينبغي للجنب أن يدخل أصبعه في سترته  
عند الاعتزال وإن علم أنه يصل الماء إليه من غير أن يدخل الأصبع أخرجه انتهى **قوله**  
كالعين أي كالعين في الخرج فيه الكفاء والمراد كالعين وثقب أنضم والأيلزم الاحتياط  
في نظم الكلام ثم إن التفرص في الحق لعلة المسئلة دون حكمها بغير جد **قوله**  
تنقض ضميرتها وبها الظاهر أن ضميرتها للضعيفة وفيه أن حكم المسئلة كما في الكافي  
عدم وجوب بل ذواب المرأة إذا لم يصل ضميرتها فكان الواجب أن يقول وبلى  
ذوابها كافي سائر الكتب **قوله** فيه إشارة إلى أنها لو كانت شتوية

أقول في لغة السلام من غير ذلك  
الضعيفة في آخر الصلاة

بعض

بعض

بعض المشايخ هو حكم الحائض وما في حكم الحائض هو النفس والجنب وأما كون  
المحدث في حكمها حتى يتم التقريب فيجوز إلى ضم شيء آخر **قوله** واحتار في كافي  
أيضا فيه أن عبارة الكافي ولا يكره لها منه بالكم عند الجمهور كذا في المحيط وضم المحدث  
في كلامه للجنب والحائض وليس كلامنا إلا في المحدث **قوله** ذكره في مجمع  
وغيره قال صاحب معراج الدراية في التحفة لا يباح للمحدث من المسح وكتب  
التفسير وأما كتب الفقه فلا بأس به انتهى لكنه مخالف لما في الهداية فإن المحدث  
منه وهو أنه يرخس من كتب الشريعة بالكم ثم إن رجوع ضمير رخص إلى المسح باليد  
وقع في شرحه محل تأمل إذ المحدث كونه فيما قبله هو المسح بالكم لا المسح باليد **قوله**  
حتى داخل التحفة قال في المغرب التحفة المجلدة التي يقطعها الخائن من رأس الذكر  
والألف الذي لم يقطع انتهى **قوله** وغسل السرة والشارب قبل الوتر  
لفظ الغسل عطف السرة على التحفة لكان أحسن لأنه جزمهم وجوب غسل داخل  
الشارب والحاجب والاحتية مريحا ويندفع شبهة النكاح المتفق من قوله وسائر  
البدن انتهى لا يذهب عليك أن ما قاله يستلزم إطلاق البدن على الشارب  
والحاجب والاحتية وهو محذور ظاهر مع ما فيه من جنية إطلاق الداخل على ما  
تحت الشارب والحاجب قال في الحائضتين وينبغي للجنب أن يدخل أصبعه في سترته  
عند الاعتزال وإن علم أنه يصل الماء إليه من غير أن يدخل الأصبع أخرجه انتهى **قوله**  
كالعين أي كالعين في الخرج فيه الكفاء والمراد كالعين وثقب أنضم والأيلزم الاحتياط  
في نظم الكلام ثم إن التفرص في الحق لعلة المسئلة دون حكمها بغير جد **قوله**  
تنقض ضميرتها وبها الظاهر أن ضميرتها للضعيفة وفيه أن حكم المسئلة كما في الكافي  
عدم وجوب بل ذواب المرأة إذا لم يصل ضميرتها فكان الواجب أن يقول وبلى  
ذوابها كافي سائر الكتب **قوله** فيه إشارة إلى أنها لو كانت شتوية

بعض المشايخ هو حكم الحائض وما في حكم الحائض هو النفس والجنب وأما كون المحدث في حكمها حتى يتم التقريب فيجوز إلى ضم شيء آخر قوله واحتار في كافي أيضا فيه أن عبارة الكافي ولا يكره لها منه بالكم عند الجمهور كذا في المحيط وضم المحدث في كلامه للجنب والحائض وليس كلامنا إلا في المحدث قوله ذكره في مجمع وغيره قال صاحب معراج الدراية في التحفة لا يباح للمحدث من المسح وكتب التفسير وأما كتب الفقه فلا بأس به انتهى لكنه مخالف لما في الهداية فإن المحدث منه وهو أنه يرخس من كتب الشريعة بالكم ثم إن رجوع ضمير رخص إلى المسح باليد وقع في شرحه محل تأمل إذ المحدث كونه فيما قبله هو المسح بالكم لا المسح باليد قوله حتى داخل التحفة قال في المغرب التحفة المجلدة التي يقطعها الخائن من رأس الذكر والألف الذي لم يقطع انتهى قوله وغسل السرة والشارب قبل الوتر لفظ الغسل عطف السرة على التحفة لكان أحسن لأنه جزمهم وجوب غسل داخل الشارب والحاجب والاحتية مريحا ويندفع شبهة النكاح المتفق من قوله وسائر البدن انتهى لا يذهب عليك أن ما قاله يستلزم إطلاق البدن على الشارب والحاجب والاحتية وهو محذور ظاهر مع ما فيه من جنية إطلاق الداخل على ما تحت الشارب والحاجب قال في الحائضتين وينبغي للجنب أن يدخل أصبعه في سترته عند الاعتزال وإن علم أنه يصل الماء إليه من غير أن يدخل الأصبع أخرجه انتهى قوله كالعين أي كالعين في الخرج فيه الكفاء والمراد كالعين وثقب أنضم والأيلزم الاحتياط في نظم الكلام ثم إن التفرص في الحق لعلة المسئلة دون حكمها بغير جد قوله تنقض ضميرتها وبها الظاهر أن ضميرتها للضعيفة وفيه أن حكم المسئلة كما في الكافي عدم وجوب بل ذواب المرأة إذا لم يصل ضميرتها فكان الواجب أن يقول وبلى ذوابها كافي سائر الكتب قوله فيه إشارة إلى أنها لو كانت شتوية



مما لا يكاد يتصور والقواب الى انها لو كانت متقوضة الشكر كما في الكافي  
**قول** لم يقل لم غسل رجليه بالجر عطف على قوله منكبه الايمن او قوله بقبته بدنه  
**قول** وليس له معنى لان غسل رجليه جزء اخر من غسل فلامنه للبدء به  
 لاحقيقة ولا **قول** ولو في نوم قال في غاية البيان لا يقال خروج الخ من المنام  
 موجب للاعتبار وان لم يكن بشهوة فكيف شرط المعصية الشهوة لا ان تقول كان التيقن  
 ان لا يجب كتمانهم استحسنوا وقبول الانظار خوجه بالا حتمام انتهى ثم ان التمر من  
 النوم ههنا مستدرك مع استيفاء احواله فيمكن ان يبعد شرط حيث قال وتذكر رؤيته  
 مستنظا **قول** قيد بها لانه اذا خرج الخ لو قال قيد به ارجاعا للصبر الى الا  
 شهوة لكان احسن ليكون قوله بشهوة اخر ازا عن قول ابي يوسف فان المعصية كانت  
 الشهوة عند الانفصال والخروج كلهما **قول** ونحوه كما اذا استط من مكان عال  
 وهو مجرور عطف على مدخول البناء **قول** وان لم يخرج الى ظاهر البدن بها اي شاق  
 هذا قول ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فانه يشترط الشهوة عند الخروج ايضا واما  
 اذا انفصل عن مقرة من الصلب بشهوة ولم يخرج عن راس الذكر فلا غسل عليه  
 كما صرح به ابن الرهام **قول** ولم يذكر الدفع اي في بيان هذا الموجب للفعل  
 ونكل انزال الخ على وجه الدفع والشهوة كافي الهداية **قول** لانه ليس بشرط  
 عند ابي حنيفة ومحمد كما يظهر من كلام صاحب النهاية حيث قال مما جعل سبب الاعتلال  
 خروج الخ ولم يجعل الدفع شرطا كما لا يجوز ان ينزل عن مكانه بشهوة  
 وان خرج من غير دفع كذا في بسوط شيخ الاسلام والمختلانات انتهى ثم انظار  
 من قول صاحب الخلاصة والمعتبر مقارعة الخ على سبيل الدفع والشهوة لا ظهور  
 على وجه الشهوة وعند ابي يوسف المعصية ظهوره على وجه الشهوة انتهى تحقيق الدفع  
 في الانفصال عن الصلب وهو خلاف ما يظهر من النهاية من كون غير محقق عند الخروج

انما اذا خرج من  
 مكانه عند الانفصال  
 عن الصلب  
 عند ابي حنيفة  
 ومحمد خلافا لابي يوسف

قول

**قول** من مقطوعا اي كائنا ذلك القدر بعض ذكره مقطوع الخشعة وكونه  
 حالا من قدرها هو ما يقتضيه المعنى ويستدعيه صناعة القرية والظرف  
 الواقع حالا لا يكون الامتداد متعلقا به بمجرد ف عام فتقول لمص في شتر  
 متعلق بقدرها ليس له وجه واضح الا ان يحمل على التعلق المعنوي **قول**  
 متعلق بمرض المقدري في اليلاج ذكره الزيلعي في كتابه في الظلال نقل عن الجامع الصغير  
 انه لو جامع امراته غلام لم يبلغ ومثله بجامع وجب عليها الفل وانما وجب عليها  
 لا لقاء الحنايين وهو سبب لزوم ما بينهما ولا غسل للصبي لعدم الخطاب وانما  
 يؤثر به تحلفا ليتقوا به ويصير له سجد قبل بلوغه لا يشق عليه عند وجوبه  
 انتهى **قول** او حايضا قال في الحانية قال شيخ الامام شمس المائنة المرسلة  
 لو حاضت الكافرة ثم ظهرت من حيفها ثم اسلمت لا غسل عليها والا حوط  
 الوجوب انتهى ويظهر منه انه كالصواب ان يقول او بعد انقطاع حيف **قول**  
 قيد للمجموع اي للسائل الثالث اما الاوليان فلما قال في فتاوى قاضيهما  
 والا حوط الوجوب فيهما واما الثالثة فلما نقل صاحب معراج الدراية عن  
 اما في قاضيهما حيث قال في الصبي اذا بلغ بالا حتمام اختلاف المشايخ والاف  
 الوجوب انتهى **قول** او بلغ بسن الطاهر ان معتقده في هذه المسئلة ما نقله  
 صاحب معراج الدراية عن الخففة وهو قوله ويستحب غسل الصبي والمجنون عند  
 البلوغ والافاقه انتهى فتقيده بالسنة محل توقف فم لو كان كل منهما قول  
 قائل واحد لكان للتقيد وجه لمصلحة التوفيق بين القول بالوجوب وبين القول  
 بالندب فليست به **قول** ولان مسجد الحرام الخ الذي يظهر ان يكون هذا عطفا  
 على قوله لئلا يتوهم وهو علة اخرى للاحتياج الى ذكر الطواف بد قوله وحرر  
 على الجنب دخول المسجد مع ان الطواف لا يتنافى الا به نحو انه وحاصل هذا الدليل







مدت كفاي الصالح واذا وجد مكتوبا بالالفين يتيان المدة والتحقيق ثم ان هذا الغر  
 ماؤه دون ظاهر يجوز به الوضوء كفاي الهداية وسيجي نقله من الكافي **قوله**  
 ولكن شرطه ان يكون باقيا على رقبته لا يذهب عليك ان قوله بعيد هذا في  
 ان يبق رقبته قال في الحاشية ولو توضأ بماء السيل يجوز وان خالط الثراب اذا كان  
 الماء غالبا رقيقا واذا كان كحينا كالطين لا يجوز التوضي **قوله** فاحية ههنا  
 مختار الهداية والكافي وهو ما يذهب ببنية فيه ان صاحب الهداية ذكر هذا  
 القول ثانيا وبصيغة التمرين وما ذكره اولاً في تفسير الماء الجاري بما يتكرر  
 استعماله **قوله** اي لم يدرك انما عدم الرقبة لعدم الادراك ليقم العلم  
 والرجحة على ظاهره **قوله** حتى ان روى لم يجر استعماله قال في العناية الشارحة  
 الى ان النجاسة لو كانت حرة لينة لا يتوضأ من جانب الوقوع انتهى **قوله**  
 اي عشرة اذرع في عشرة اذرع الكبريت وفي الحاشية يعتبر زراع المساحة  
 لازرع الكبريت وفي الكافي بزراع المساحة وهو سبع قبضات لانه من  
 وزرع المساحة فيها اليع وقيل بزراع الكبريت تسعة لانه على الناس  
 لانه اقل من زراع المساحة ما صبح والاصح ان يعتبر في كل مكان وزمان زراعهم  
 انتهى **قوله** بالغري هو نوح النيان وسكون الماء اهله مصدر ومناه اخذ  
 الماء باليد **قوله** للتوضي وقيل لاغتسال انت جبر بان لهم في تفسيره فيهم  
 الذي يكون في حكم الماء الجاري مسكين ذكر كل منهما في الهداية والكافي  
 احدهما ما ذكره من انه عشر في عشرة والاخر ما ذكره من انه الذي لا يتحرك  
 احدهما فيه تحريك الطرف الاخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه وهذا الاصل  
 الذي ذكره اعلمنا ما هو في المسك الثاني ولا تعلق له بالمسك الاول  
 فذكره في خلا المسك الاول في وقع من المسك ليس له محل صحيح قال في الهداية

ان يبق رقبته يعني ذكره في الكلام هذا **قوله**

وبما في المتن  
 قوله باليد  
 الجواب ما بينه  
 والمسك

وعن ابي حنيفة يعتبر التحريك بالاعتسال وهو قول ابي يوسف وعنه بالتحريك  
 باليد وعن محمد بالتوضي انتهى ثم ان المرد بالتحريك بالاعتسال ان يكون متيقنا  
 فيه كما يظهر من لفظ معراج الدراية **قوله** ان كانت اي النجاسة **قوله**  
 وعند مشايخ العراق يتحقق فيها ولم يبق قوا بين كون النجاسة مريية او القوي  
 مذهب مشايخ نجار اوبلج **قوله** وهذه العبارة احسن مما قيل كالاشارة  
 فانه على عمومه مشكل الظاهر ان ثابته صاحب الوتاية فان اراد قوله  
 فانه على عمومه مشكل ان ما اعتقر من شجر انما هو الميباس بحصوه فلا يكون  
 الجميع في محله فيه ان التمثيل في كلامه غير مقوف الى ما اعتقر من شجر فقط  
 بل قد ذكرك بل الى ما اعتقر من شجر وتم على ما افصح عنه صدر الشريعة فيما اعتقر  
 من شجر من الاشربة هو الميباس وما اعتقر من النثر هو التفاح وكوه وهذا  
 ظاهر **قوله** اما بكمال الامتزاج والامتزاج الاختلاط بين الشيان يمنع  
 التميز او بغلبة الممزج وهي بكمال الاجزاء كفاي الكافي **قوله** اما بالطبع  
 كما عايناه في الماء كفاي الكافي **قوله** لا يقصد به التنظيف قال في الامتزاج  
 بالطبع انما يمنع الوضوء به ان لم يكن مقصودا للفرض من الوضوء وهو التنظيف  
 كالاشيان والصابون اذا طي بالماء الا اذا غلب ذلك على الماء فيصير  
 كالسويق المخلوط لزال سم الماء عنه **قوله** او يشرب النبات اي يشرب  
 نبات الماء كفاي عبارة الكافي يقال تشرب الثوب العرق تشقه كذا في التام  
**قوله** بحيث لا يخرج بلا علاج اي يبلغ الامتزاج مبلغا يمنع خروج الماء عنه الا بغير  
 وهو العمه ههنا **قوله** كالماء المستعمل في اذا خلط بماء ظاهر **قوله** وخرج  
 من النبات بالنظير مثل ماء الورد وقال في الهداية ولا يجوز ما غلب عليه غيره  
 فخرج عن طبع الماء كماء الورد وهو جرم وموطوء على الماء المستعمل وجر المبتدأ وهو

وبغير مريية

يقال غلبه علاج او ماله  
 زواله



قوله فالاول هو قوله فالاول هو قوله يعتبر فيه الغلبة بالاجزاء **قوله**  
والثاني ان غير الثالث او الثاني الخ اراد بالثاني صحتها ما يخالف الحكم في جميع صفاتها  
**قوله** وان خالفه في صفة او صفتين فانظر الى قوله او بعضها ولو قال صحتها  
والثالث لكان كلامه اسلم عن الاشتباه **قوله** وقد عرفت بالثاني اراد به ما  
ذكر في المتن فانيا وهو المحدث وهذا على وجه شمس الآية **قوله** اما الاول  
الخ اراد بالاول عدم طهارة جلد الخنزير بالذباغ واراد بالثاني في عدم طهارة جلد الادي  
به فمن قال ان مقام الاهانة ينفيه قوله فكلما عتقت فقد غفل عن ذلك **قوله**  
وما اى جلد لعله لو قال اى اهاب لكان احسن **قوله** وان رجع الى جلد  
لزم التعيلا اجيب عنه بان تقدير الكلام ما يظهر جلد به بالذباغ يظهر جلد به بالذباغ  
فخرج الضمير ليس باجنبي عن الاول لما كان مضى الى صفة فلا يلزم ما ذكره من المحذور  
كذا قيل قلت قد قيل مثل ذلك في اعراب قوله ع والذين يتوفون منكم ويذرون  
ازوجايتهم يقصن بانفسهن فان رجوع الضمير يقصن الى الاذواج مضى عن رجوع الضمير  
من الجملة الجزئية الى المبتدأ لما كان مرجعه واقعا في خلال الصلة فكان كان قبله  
ازواجهم فكل ذلك رجوع الضمير فيما مضى فيه الى الجملتين المضاف الى ضمير المبتدأ يعني عن رجوعه  
الى نفس المبتدأ **قوله** بكتلات طمعه في الصحاح الظاهر ان ضمير طمعه راجع الى ما مضى في  
كلامه عبارة عن الجملتين لا ينبغي اضافة التثنية الى الجملتين بكتلات طمعه الهداية فانه فيها  
عبارة عن الحيوان نفسه وخافية ما يمكن ان يقال الضمير راجع الى ما والاضافة  
اليه لا ولى ملاية **قوله** فاصاب ثوب ان اى اكثر من قدر التردد هم كذا في  
معراج الدرية **قوله** افده اى فلا يجوز به الصلوة كذا في معراج الدرية **قوله**  
وبول ما يفر كل نفس بجلى ذكره مع سائر الاصول في باب تظهير الانجاس فذكره هنا  
منفردا لانه يظهر جهة حسنة **فصل** البر **قوله** ذكره ماضيا انما ذكره في

في كلامه عليه

في صدره قوله قول مالك ان البر بغيره الجارى لاني صدق ذكره مذهب اصحابنا **قوله**  
ان يذكر قوله وعندنا البر بمنزلة الخوض الصغير فربما يفسد به الخوض الصغير الا ان  
يكون كبير عشرة انتهى نعم حكم الخوض اذا كان عشرة اى عشرة ذك لانه في حكم الماء الجارى  
وقد سبق الكلام فيها ثم ان عبارة ما لم يتغير طعمه اولونه او رحيته على ما هو الظاهر  
**قوله** وتقا طهرون كقولك في باب تظهير الانجاس ما يتعلق بذلك  
**قوله** يشبه الى ان الثالث كغيره يرد ثلثا من البعرات **قوله** والبعرة والخ  
قال في النهاية البعرة للبعير والشفة والرموث للغرس والحارو وثلث بكسر الحاء للبعير  
انتهى **قوله** لم يذكر التفسخ لان حكمه يحل تعريفه لصاحب الوتاية حيث قال او يات  
حيوانا وثلث او تفسخ يحسب من المص ما يتعلق بذلك عند قوله ان الثلث او يحسب  
منه ثلثة ايام **قوله** او مات نحو او حتى اراد بنحو الشاة او الكلب كما يظهر  
من الهداية **قوله** اى كل ماؤها اشارة الى ما توارثه النزياني وغيره من ان الفعل انشد  
الى البر او امراد ما عليها اطلاقا لاسم الحمل على الحال كقولهم جرى الخراب وسال الوادي  
انتهى **قوله** وان تفسخ نزع كلها بان كانت البر معينة كما في الهداية **قوله** اى جليل  
لها شعور ومعرفة ضمن كلامه الاشارة الى ان ذوى بفتح الذال والواو وسكون  
الياء على صيغة التثنية ونونها ساقط بالاضافة كما في قوله واستشهدوا ذوى  
عدل منكم وقدمت الرضى بان الاسماء الستة اذا نثرت ومجمعت فاعرابها اعراب  
سائر الاسماء المثناة والمجموع انتهى فيكون في حالتها اعراب والنصب بالياء **قوله**  
ولكنه لا يستقيم الا اذا كان دور البر طمخ والالا حيزهم اذا نقص بشبه بفتح ع عشرة  
من اعلى الماء ان نقص شبر نزع مثله من اسفله كذا قال النزياني **قوله** لان ابارها  
كثيرة اعلى الخ لو قال لان مياه ابار بغداد لا يزيد غالبا على ثلثمائة ذلو كما في النهاية لكان  
اظهر فان نزع يكون ابارها كثيرة الماء لا يستوجب التقديم هذه العدة **قوله** وان مات

في صدر



نحو حامة او دجاجة تلت او ستور كما في الهداية **قوله** وما بين الدجاجة والناقة  
 كالدجاجة ولو كان كالثاة لكان حكمه نزع الماء كقوله فانها في حكم الاذن على ما يظهر  
 من الهداية فلو ضمن السياق ذكر حكم الثاة لم يحال كان احسن **قوله** هو ايضا  
 كما ترى في الشرع ون بطريق الاستصحاب كذا في الهداية والمناسب ان يقال في الاول  
 الاربعون بطريق الوجوب والستون بطريق الاستصحاب لا ان يقال والعشرون  
 بطريق الاستصحاب كما في الدرر **قوله** ولو وقع اكثر من غارة على الاربع الى اخره  
 اراد بالاربع والخمس التسع والعشرون الفارات **قوله** وفي السنورين نزع كقوله واما  
 الواحد فهو في حكم الدجاجة والحامة على ما يظهر من الهداية **قوله** من باب وجود  
 النجاسة في الثوب قال الزيلعي ولو وجد في ثوبه نجاسة ولم يدرك منه اصابته لا يعيد  
 شيئا بالاجماع على الاصح ذكر الحاكم الشهيد **قوله** حتى كانوا غلبوا الثياب بها اي باثباتها  
 كما في عبارة الزيلعي ثم ان هذا الكلام تخرج على قوله فيحكم نجاستها في الحال عبارة  
 الزيلعي **قوله** يؤيده ما قال في معراج الدراية ان الصباغ في العبا رة وكان الصباغ  
 يثبت بولابى حنيفة فيما يتلون بالصلوة ويقولها فيما سواه انتهى **قوله** حيث جازع في الاول  
 بين الانتجاع الخ اراد بالاول قوله في اول الفصل او مات حيوان او انتزع او تسج **قوله**  
 وكان الواجب العكس فيه نظر فان حواله جواب المسئلة على طريق الاولوية ليست  
 بواجبة على المستفتي بل الاحتياط وعدمها **قوله** وقال في ثوبها اي فيما لم ينتزع او تسج  
 او تسج كما يظهر من نزع الهداية **قوله** اي غير الطير والكلب فان فيها يتنجس الماء  
 كقوله وان لم يكن اصابته الغم ذكر في النهاية ولا نه وجب قال في غاية البيان وان  
 كان الواقع في البراءة ميا وخرج حيا لا تسج اصلا الا اذا كان عليه نجاسة حنيفة  
 او حكمية او نوى النفس او الوضوء انتهى **قوله** او نجى لا لعينه كالحمار والبق والرهرة  
 وسائر السباع كون هذه الحيوانات اجماع لم يجز فيها عندنا من الكتب فهو من مطلق

هذا هو الوجه في قوله  
 في قوله في قوله في قوله

في قوله في قوله

تبصيح

تبصيح التبصيح على ان قوله فيما سيج لان بدن هذه الحيوانات طاهر الخ ينافي هذا  
 مناقضة وايضا قال في اخر هذا الفصل ان طاهر البدن منها طاهر حكما يعني ان ما يلاقيه  
 من الحمايات لا يكون نجسا لفرورة الاستقبال وهو لا ينافي كون باطنها نجسا لانتفاء  
 الفرورة بالنظر اليه انتهى ولا يذهب عليك ان مؤدى هذين الكلامين بل مؤدى  
 كلام جميع القوم ان النجس انما هو طهر ولا ماس لما جئ منه بالكم كيف وكلامنا فيما  
 اذا خرج واحد منها من البراءة حيوانا ان المفهوم كلام قاضيه ان البراءة اذا وقعت فيها  
 او قبل او حار وما يؤكل كله من الابل والبق والطيور والدجاجة المحبوسة وخرج حيا  
 يكون ماؤها طاهرا كقوله **قوله** وسائر السباع ناطم الى كون الهرة من السباع كما  
 وقع في الحديث والسباع كالذئب والثعلب وغيرها ولكن ذكر في المحيط وفي فتاوى  
 ان سائر السباع بمنزلة الكلب يعني اذا وقع سبع من السباع وخرج حيا ولم  
 يصب فيه الماء ينجس ماء بئر كقوله الكلب كذا في النهاية **قوله** وان كان مكرها  
 فكفه وانه يستحب نزع الطاهر منه نزع الماء كقوله وفيه نظر قال في الخلاصة  
 ويستحب ان ينزع منها عشر ولا دون رواية النصاب عشرة ولو احتياطا فيه كلام عليه  
 انتهى **قوله** وسور كل ما كحل كذلك الذي يظهر منه ان لا يكون سور غير  
 ما كحل اللحم كذلك غير طاهر وفيه ان الفرس غير ما كحل اللحم عند ابي حنيفة ان  
 يثوره طاهر عند في الصحيح كما في الهداية بخلافه على قول الاماميين فان لم  
 الفرس عند ما كحل اللحم وسوره طاهر وسوق هذا الكلام على قولها بعد  
 جدا **قوله** او ساعين لم يجز هذه الزيادة فيما عندنا من الكتب نعم قد ذكر هذا  
 في جامع الكور في سورث رب المزم **قوله** ليس يتنجس قال الزيلعي  
 لو مكث ساعة ثم شرب لا يتنجس عند ابي حنيفة لفعلها فاحا بلواها عند  
 محمد هو نجس لان ازالة النجاسة لا يجوز عنده الا بالماء واو يوسف قبل محمد

فيه كلام عليه

في قوله في قوله



لعدم العيب وهو شرط عندنا وقيل مع أبي حنيفة فيسقط اعتبار العيب للمزوجة  
**قوله** بل مكرهه وقال أبو يوسف غير مكرهه كذا في العناية **قوله** وهذا يشير إلى التنزه  
 بأن يكون المراد بالملكه كراهية فتنهية وهو قول الطحاوي قال في العناية  
 القول هو الصحيح والأقرب أي موافقة الأئمة **قوله** أو التردد في الفروقة  
 قال شيخ الإسلام على ما نقل عنه صاحب العناية والافتح أن دليل الشك  
 هو التردد في الضرورة وما جعل هذا التردد في الشك كما وقع في صاحب  
 فليس بذلك ثم يتبع وصاحب هذا المثل حاشية أبي المصنف وهي ما نقل  
 شترج الهدية عن شيخ الإسلام **قوله** كذا في الكافي عبارة الكافي وعليه  
 لا ما قال **قوله** لما ذكرنا أن الإبرة للآدمي أن الدتب لونه يالح ويحي منه  
 في أوائل كتاب التنازع نقلا عن الزيلعي أنه يعتبر الآدمي في البهائم أيضا حتى  
 إذا تولد بين الخشبي والأصلي أو بين المأكول وغير المأكول يוכל إذا كانت أمة  
 مأكولة انتهى **قوله** والمراد به أي بالبيئته الذي اختلف فيه فإن كان عليهما  
 كالتبس لم يجز الوضوء **قوله** معروفا يقال عورى فمه إذا ركبته عرابيا  
 فهو لازم ومتعد كذا في النهاية حال من الضمير مستكن ولو كان من المفعول  
 لتيل معورى **قوله** والنقل النبوة هو نقل معنى **قوله** في الأحكام المذكورة  
 هي النجاسة والطهارة والحرمه والكرهية كذا في الكفاية على ما هو الأوضح من الرواية  
 كما سبق نقله من الكافي أيضا حيث قال وقيل الشك في طهوريته وهو الصحيح  
 وعليه الفتوى كذا في الكافي لأن معناه ومودته ليس بالطهارة السوركية التي  
**باب التيمم** **قوله** حتى أن رجلا أنبته من النوم مخلا عبارة صدر الشريعة  
 حتى إذا كان للجنب ماء يئى إلى أخيه ولا يظهر وجهه ليغيرها **قوله** تيمم أي للجنب  
**قوله** ولم يجب عليه الوضوء عندنا أي قبل التيمم للجنب كذا قال الشافعي ويظهر من

بما ذكرناه من أن التيمم هو التيمم بالترتيب  
 في كل مرة من المراتب  
 في كل مرة من المراتب

بما ذكرناه من أن التيمم هو التيمم بالترتيب  
 في كل مرة من المراتب  
 في كل مرة من المراتب

**قوله** خلا فالتش فتي قال من ذهبه ان يتوضأ ثم ييمم قال لأن الضرورة  
 لا يتحقق إلا بعد استعمال الماء فيها يكفيه ولو لم يكن يظهر عن الجنابة ما يتحمله  
 يكون تضييقا فإن توضأ أو ييمم للجنب فحدث ييمم لحدته كذا في الكافي **قوله**  
 أما إذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء بعد التيمم يعني إذا تيمم للجنب  
 ثم حدث فوجد ماء يئى الوضوء يجب عليه الوضوء فالتييم للجنب بالاتفاق  
 كما قيل ولا يخفى أنه لا مجال للخلاف في هذه الصورة لأن عدم جواز الصلوة بالتيمم  
 الذي قبل الحدث مما لا شك فيه وكذا لا احتمال للتيمم آخر الوضوء لوجود ما يئى  
 لطهارته قلت قوله بأن أحدث بعد التيمم زيادة من صاحب الدرر ومبناه  
 إخراج قول صدر الشريعة أما إذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء من ظاهره  
 وما يليه بأن يكون حدث بعد التيمم للجنب لا أن يجتمع معها غير وعليه ما ذكره  
 ولعله لو أثبت المقيته على ظاهره يحصل المحذور المقصود بلا محذور وذلك  
 لأن اجتماعها ليس مستغربا ليرى إلى قول صدر الشريعة في هذا الباب  
 حتى إذا كان به حدثان كالجنبابة وحدث يوجب الوضوء ينبغي أن ينوي  
 عنهما ومعنى قوله فيجب عليه الوضوء وجوب الوضوء عليه في الصورة  
 المذكورة قبل التيمم للجنب كذا قال الشافعي في المسئلة الأولى وبذلك يحصل  
 المناسبة بين المسئلتين من جهة الحكم أيضا وج يكون قوله فالتييم للجنب  
 اتفاقا تقريرا للمسئلتين معا أي يئى فيها للجنب بالاتفاق دون الوضوء  
 ولا يكون الاختلاف بيننا وبين الشافعي إلا في المسئلة الأولى من جهة  
 وجوب الوضوء بذلك الماء الموجود قبل التيمم للجنب ولعدم دون المسئلة الثانية  
 فإننا أيضا فاعلمون فيها وجوب الوضوء بهذا الماء الموجود قبل التيمم للجنب  
 كذا قال الشافعي رحمه وفائدة هذا الكلام استدلال أن يعرف ذلك الماء إلى التيمم

فإنه يغيبات قوله ولا يخفى  
 أنه لا أصل لهذا التيمم بل هو  
 بقول مالك من يعفو اصطلاح  
 الكلام عليه



الجنبه قد رما يكتفى ثم يتم لحدث الوضوء فانه ح يكون اليتيم للوضوء لا  
 للجنبه فليست بزمانه من الزمان الاقدام ثم ان وضع هذه المسئلة ايضا  
 على ان كان الماء الموجد وكان للوضوء لا للفعل كالمسئلة الاولى **قوله**  
 فهو ايضا على هذا الخلاف فعندنا يتم للجنبه ولا يجب عليه الوضوء بالماء  
 الموجود قبل اليتيم واما عندنا في فلا بد ان يتوضا اولاً بذلك ثم يتم **قوله**  
 اربعة الاف خطوة لنظرة اربعة مرفوع بدلا من ثلث المرفوع اثني عشر ألف فيكون  
 خطوة كي قيل من الحوائج **قوله** لا يقدر معه على استعمال الماء بغيره ولم يجب  
 من يؤمنه فهو طاهر المذهب لا يتم لانه قادر وروى عن ابي حنيفة **قوله**  
 يتم وعندنا لا يتم كذا قال الزياتي **قوله** اذ يدور قال الزياتي يشير الى انه  
 يجوز للحدث ايضا حيث لم يشترط ان يكون جنباً وهو قول بعض المشايخ والصحيح  
 انه لا يجوز اليتيم انتهى **قوله** حلالا لهما قال لا يجوز في المرفوع البر دلان الغاب  
 وجود الماء السخن ووجود ما يشده فانه وعدمه نادور **قوله** او عدا وسيع اي  
 لغيرها ويلحق به ما هو مثله كزف الحية والنار **قوله** لغير الاولى لان الاولى له  
 الاعادة فلا فوات في حقه كذا في الكافي **قوله** بينة الصلوة او سجدة التلاوة  
 قال في التمهيد النية المشبهة في اليتيم هي نية التطهر هو الصحيح خلافا لما قاله ابو بكر  
 الرازي ان الجنب ينوي التطهر عن الجنابة والحدث الاصفى انتهى ولا يذهب  
 عليك ان قوله صاحب الدرر في احوال الباب يصدق التطهر غير مناسب لما قاله  
 صهنا بل ما ذكره صاحب التمهيد اولاً فليست بزمانه **قوله** فالمعبر ان ينوي عبادة  
 هذا على قول ابي حنيفة ومحمد واما قول ابي يوسف في غير اليتيم الكافر للاسلام وعبادة  
 يصح بلا طهارة **قوله** مقصودة اراد يكون مقصودة ان لا يجب شيء في صحت  
 شيء اخر بطريق السبعية بل شرعت ابتداء من غير ان يكون تبعاً للاخر بخلاف من

سيرة نوحول هو سنة

المعنى

المصنف ودخل المسجد كذا في معراج الدراية **قوله** بغير بين ان استوعبنا  
 ويريد به برفيقه بمباراة الوفاية فربما لمس وجهه وضربته ليدبر مع رفيقه ولا يذهب  
 عليك انها اوضح من بيان المقصود من لفظ الدرر متعلق ايضا بجاز اي كما  
 تتعلق بقوله بينة **قوله** وعلى هذا لا يرد على قول صدر الشريعة اذا  
 لم يدخل البنا را الح وكذا قال الزياتي ويجب تحليل الاصابع ان لم يدخل بينها غبار  
 مع قول اكثر بطاهر **قوله** من الارض وان لم يكن عليه نفع **قوله**  
 كالتراب والجر الخ وقال ابو يوسف والشافعي لا يجوز الا بالتراب كذا  
 قال الزياتي **قوله** ولو كان ذلك الطاهر بلا نفع اي غبار قال الزياتي وقال  
 محمد لا يجوز الا اذا كان عليه نفع انتهى بلا عجز عن الصعيد وقال ابو يوسف  
 لا يجوز بالغبار مع القدرة على التراب وعند عدمه له روايتان وروى  
 عنه انه يتم ويمد كذا قال الزياتي **قوله** ومكبر اليتيم على الارض الخ الطاهر  
 من ارض وكما في مسهل الى النفس من جهة كوان اليتيم عبارة عن الضربين كما قال  
 فيما سبق على طاهر ويتعلق بقوله بغير بين **قوله** فان قدر على الماء ضيقه  
 الى الميتة اي اذا قدر شخص على الماء بعد ما يتم لعدم الماء مثلاً **قوله** وان  
 لم يكن شيء منها بل يكفي بعضها من التيمعة او الوضوء **قوله** وان كفى لاحدها  
 بعينه عاين الى الح لا يذهب عليك ان المشية قوله نفسه في كل من الصورتين  
 يحتاج الى كل **قوله** وان كفى الكل منهما منفردا غلب التيمعة هي بضم اللام الموضع  
 الذي لا يصيبه الماء في الوضوء والفعل كذا في القاموس **قوله** حتى لو مرتبه  
 ان لم يمسح الميتة للمنام الذي يفضح او يتكلى وكان النائم كناية عن عدم استيقاظ  
 النوم في الحل باحدها وقد اخذ صاحب الدرر عبارة هذه المسئلة من الجمع  
 وليس لفظه ان الكتب على ذلك **قوله** ويتحقق تيممة بالنوم لا بالمرور

بغير بينة عليه

نحو ذلك

غده

في الاصل عليه



على المادى فيدخل حكمه تحت قوله وناقضه ناقض الوضوء ولا يكون من  
**مسئلتنا قوله** كالمستيقظ اى كانتقاضه الخ لا يذهب عليك ان ذكر القدره  
على ما ذكره كاف ففضل عن حاجه مع عن ذكر المستيقظ بالماء مع قطع النظر على قدره  
استعماله فنى كونه ناقضا كلام ولم يجره من جهة غيره **قوله** وان لم يكن اكثره جرحا  
لا يذهب عليك ان هذا اللفظ يتناول صورتين احدهما ان يكون اكثر اعضائه  
سائلا والحكم فيه ما ذكره لا محالة والثانية كون نصفه جرحا ونصفه صحيا ولا روية  
فيه واختلاف المشايخ فمنهم من اوجب التيمم لانه طهارة كاملة ومنهم من اوجب  
غسل الوجه ومسح الجرح لانه طهارة حقيقة او حكمية فكان اولى والاوّل  
اشبه كذا قال الزيلعي وانت خير بان ما ذكره صاحب الدرر من كون حكم المسئلة  
واحدا من هذين القولين لا يوافق كلامه فليست **باب المسئلة** لان مراد صاحب  
الكافي بامتناعية الجواز في نظر الشافعي بحيث يترتب عليه الثواب **قوله**  
الذى يظهر ان يريد به الذنب والافجر والجواز لا يترتب عليه الثواب **قوله**  
ثم قالوا الموضع موضع الشئ فلا يحتاج الى التصوير قال في مراح الله راية قال العلامة  
مولانا حميد الدين الموضع موضع الشئ فلا يحتاج الى التصوير وفي الخبرية المسئلة  
لا يحتاج الى صورة معينة فان من اجنب بعد لبس الخلف على طهارة كاملة  
لا يجوز له المسح مطلقا لان الشرح جعل الخلف مانعا لسرية الحدث الاصغر لا الاكبر  
لان شريح المسح لرفع الجرح وفي الجمع بين النسل والمسح به الجرح فيبوء على موضعه بالنقص  
انتهى قلت واذا تحققت هذا النقل تعرف ما في ربط قول صاحب الدرر فان  
من اجنب بعد لبس الخلف الى ما قبله ليس له محل محقق فان مدار ما في الخبرية  
على ان المسئلة لها صور كثيرة لا حاجة الى تصويرها بصورة يندرو قوعها  
كما وقع من التوم بخلاف قول حميد الدين فان مبناه على الاغراض عن تصويرها

بالكلية على ان ما ذكره بقوله فان من اجنب بعد لبس الخلف الخ هو عين  
الصورة الاولى حيث قال لكن قبل صورته ان يلبس خفيه الخ فتسليم  
عدم الاحتياج الى التصوير بذلك صحتها صورة المسئلة يودى الى  
تناقض ظاهر **قوله** هذا احسن مما قيل اذا لبسها الخ هذا ملقط من كلام العلامة  
غير قوله وانما قلنا احسن الخ وما يل الكلام مذكور هو صاحب الكفر فيما رآناه  
حتى لو غسل رجله بلبس خفيه الخ لم يلبس ثوبا على ما ذهبنا الى غسل رجله وليس  
خفيه ثم اتم الوضوء قبل ان يحدث جازله المسح عليه لوجود التمام عند الحدث  
انتهى وجعل هذه المسئلة تزييا على قول الشافعي لتفسير حكمه من جواز المسح  
الى عدم مسحه كما وقع من صاحب الدرر وهو ظاهر كيف لا والرتيب فمضى عند الشافعي  
فلا يمكن غسل الرجل او الاثم اتمام الوضوء عنده والعتوب التزيي على ما ذهبنا الى غسل احدى  
رجليه فادخلها الخف ثم غسل الاخرى فادخلها الخف لا يجوز له ان يمسح حتى يزع  
الاولى ثم يدخلها فيه كما كانت كما وقع من الزيلعي فليست **قوله** اتي طريق كان ابي  
سواد كان تاما في وقت الحدث فقط او تاما فيه وفي وقت اللبس ايضا به  
يندفع ما عسى ان يقال لان المعنوم من الكتاب عموم الجواز عند كون اللبس على طاهر  
وقت اللبس مع انه ليس كذلك وظاهر ان ذلك الوقت زمان تبا اللبس  
لا زمان حدثه الذي يظهر منه ومن قوله فيما سيجي في توجيه عبارة التوم وعند الحدث  
متعلق بتام ان هذا السباح انما هو على كون قولهم عند الحدث متعلق بقولهم  
وليس كذلك بل هو متعلق بقولهم تام على ما يظهر من تقرير كلامهم وقد مر به  
الزيلعي حيث قال في تفسيره ان تام وقت يشير الى انه لا يشترط التمام وقت  
اللبس بل وقت الحدث انتهى ثم ان الزيلعي جزم بان معنى قول صاحب  
الكفر ان لبسها على وضوء تام ان وجد لبسها على وضوء تام سواء كان ذلك

في بعض عليه



التلبس ابتداء وبالبدن عليه واستظهر على أوعاه بالحنث بالبدن عليه  
 في يمينه لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس هو على لف الكلام صدر الشريعة  
 وصاحب الدرر فأن اخذها على أن مؤذنه لا ابتداء ليس **قوله** بدلا مانعا  
 سرية الحدث اليه بل يمنع السرية الى الرجل عبارة الكافي في الاول سرية الحدث  
 الى وظيفة وفي التاميل منع السرية الى وظيفة الرجل **قوله** ولذا قلنا اذا حدث الح  
 يمين بعد ما لبس الخف على طهارة ثم ان الصلح هذا التفرج منع فيقع الى تدرج زاوية  
 لان حكم مسح استمر بالخف فصار انت خبير بان هذا التعليل لا ينظم للصورتين بل انما  
 يتأتى في صورة المسح بالخف وقد علمت صورة عدم المسح بالخف في الكافي بان  
 ابتداء مدة المسح من وقت الحدث وقد انعقد في الخف فلا يتحمل الى ابرموق  
 نعم لو قال لان حكم الحدث استمر عليه كى قال انه لا يمكن ان كان التعليل منتظما للصورتين  
 اقول يعلم منه جواز المسح الخف وذلك من جهة أنه يؤخذ من سبأه كون ابرموق  
 بدلا من الرجل لان الخف **قوله** وقتنا زين هو فتح القاف ومنها كفى الصلح  
 واتما لم يجر عليها لانه لدخ الخرج ولا حرج في نزعها كل واحد في ضمير المؤنث الى العامة  
 والضمير في انه للمسح وعبارة معراج الدراية هكذا وفي المجتبى فصل هذه الاعضاء  
 ومسح الرأس فرض بالكتاب والخرج في نزع العامة فيمنع من النسل ولا يلحق  
 لاستفاضة وفي غيره الخف لم يوجد الاثا اذا ملا يجوز الزيادة على الكتاب  
 به انتهى ثم قال وكذا لا مسح على خمار المرأة ما روي عن عائشة رضي الله عنها  
 ولو سمحت على خمارها ونفذت البتة الى رأسها وابتلى به قدر ما يجرى انما  
**قوله** اعتبر اصابع القدم لانه الاصل في القدم حتى انه يقطعها بلا كف كذا في الكافي  
 ولا يذهب عليك ما فيه بساق الكلام في القدم ليس الا والمفزع حال اليد  
 لا محالة مع انها حكمها في هذه المسئلة واحد فان في قطع كل اصبع أو رجل من الرتبة

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يلبس هذا الثوب  
 وهو لا يلبس هو  
 على لف الكلام  
 صدر الشريعة  
 صاحب الدرر  
 فأن اخذها  
 على أن مؤذنه  
 لا ابتداء ليس  
 بدلا مانعا  
 سرية الحدث  
 اليه بل يمنع  
 السرية الى الرجل  
 عبارة الكافي  
 في الاول سرية  
 الحدث الى وظيفة  
 وفي التاميل منع  
 السرية الى وظيفة  
 الرجل قوله ولذا  
 قلنا اذا حدث الح  
 يمين بعد ما لبس  
 الخف على طهارة  
 ثم ان الصلح هذا  
 التفرج منع فيقع  
 الى تدرج زاوية  
 لان حكم مسح  
 استمر بالخف  
 فصار انت خبير  
 بان هذا التعليل  
 لا ينظم للصورتين  
 بل انما يتأتى في  
 صورة المسح بالخف  
 وقد علمت صورة  
 عدم المسح بالخف  
 في الكافي بان  
 ابتداء مدة المسح  
 من وقت الحدث  
 وقد انعقد في الخف  
 فلا يتحمل الى  
 ابرموق نعم لو قال  
 لان حكم الحدث  
 استمر عليه كى قال  
 انه لا يمكن ان كان  
 التعليل منتظما  
 للصورتين اقول  
 يعلم منه جواز  
 المسح الخف وذلك  
 من جهة أنه يؤخذ  
 من سبأه كون  
 ابرموق بدلا من  
 الرجل لان الخف  
 قوله وقتنا زين  
 هو فتح القاف  
 ومنها كفى الصلح  
 واتما لم يجر  
 عليها لانه لدخ  
 الخرج ولا حرج في  
 نزعها كل واحد  
 في ضمير المؤنث  
 الى العامة والضمير  
 في انه للمسح  
 وعبارة معراج  
 الدراية هكذا  
 وفي المجتبى فصل  
 هذه الاعضاء  
 ومسح الرأس فرض  
 بالكتاب والخرج  
 في نزع العامة  
 فيمنع من النسل  
 ولا يلحق لاستفاضة  
 وفي غيره الخف لم  
 يوجد الاثا اذا ملا  
 يجوز الزيادة على  
 الكتاب به انتهى  
 ثم قال وكذا لا  
 مسح على خمار  
 المرأة ما روي عن  
 عائشة رضي الله  
 عنها ولو سمحت على  
 خمارها ونفذت  
 البتة الى رأسها  
 وابتلى به قدر ما  
 يجرى انما قوله  
 اعتبر اصابع القدم  
 لانه الاصل في القدم  
 حتى انه يقطعها  
 بلا كف كذا في  
 الكافي ولا يذهب  
 عليك ما فيه بساق  
 الكلام في القدم  
 ليس الا والمفزع  
 حال اليد لا محالة  
 مع انها حكمها في  
 هذه المسئلة واحد  
 فان في قطع كل  
 اصبع أو رجل من  
 الرتبة

فيكون في جميع اصابع اليد والرجل دية كاملة بدون قطع الكف كما يجب في محله **قوله**  
 ولا اكثر حكم الكل والثالث اكثرها **قوله** ولا انها المنكشفة ضمير المؤنث الى القدم  
 لانه مؤنث سمائي دون الاصابع فان الكلام على كون المنكشف قد ثبت  
 اصابع من اى موضع كان من الخف الى اعلا انة الاصابع مخصوص بها **قوله** هذا اذا كان  
 خرم الخف الى الاشارة الى اعتبار الاصابع **قوله** اما اذا كان مقابلها فاعلم  
 ظهور ثبت اصابع الى انها كانت ولا يعتبر الاصابع حتى لو انكشف الابهام مع جارتها فحاشا  
 قد ثبت اصابع من اصغر ما يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز كذا قال الزيني  
**قوله** لان كل اصبع اصل في موضعها عبارة الزيني ولا يعتبر الاصغر لان كل اصبع اصل  
 بنفسها فلا يعتبر بغيرها انتهى **قوله** تحت الساق الى تحت ساق الخف كما تاله  
 الكافي **قوله** المخذور مسح في الوقت لا بعده حلانا لانه فحده المسئلة من  
 مسأل الجمع وعلى ما خرج به في شرحه المسمى بالجمع على اربعة اوجه اما ان يكون الدم  
 منقطعا وقت الوضوء والتلبس واما ان يكون سائلا في الحالين جميعا واما  
 ان يكون منقطعا وقت الوضوء وسائلا وقت واما ان يكون سائلا وقت  
 الوضوء ومنقطعا وقت التلبس فان كان منقطعا في الحالين فحكمه حكم الاحتاء  
 فالفصول الثلاثة فهي محل الخلاف فعند علمائنا الثلاثة لا يمسح خارج الوقت  
 الى تمام المدة وعند زفر يستكمل مدة المسح كالصحيح انتهى فعول صاحب الدرر والمذور  
 يمسح في الوقت لا بعده منتظما لهذه الالوجه الثلاثة الخلافية واما ما ذكره بقوله الا  
 اذا انقطع وقت الوضوء والتلبس في الوجه الرابع المتفق عليه وقوله حتى اذا وجد  
 حال الوضوء لا التلبس الى تنوع على الاستثناء المذكور بعكس تقييده فيكون في الحقيقة  
 تفصيلا للمستثنى منه المذكور اذ قوله يمسح في الوقت لا بعده ويرجع حاصله الى التنية  
 على خبر بان تلك الخلافية في الصور اثنتي دون الربعة كما افصح عنه ابن الملك حيث



حال علم ان هذا هو الخلاف فيما اذا كان دم الجند ورسائله حال الوضوء  
 دون اللبس او باللبس او في الحالين معا كما اذا كان منقطعاً فيها فيسح التمام  
 المدة اتفقوا انتهى ونظر في تمام قوله ان الضر المستتر في وجوب العذر لا الى الانتفاع  
 كمن ظن كيف لا وانتفاع العذر في الحالين حتى المسئلة المستترة في العذر بعينها وعلما  
 حكم الصحاح في صحة المسح بعد الوقت كما تحققت فلا يفتقر ترتيب قوله لم يسح بعده  
 على الشرط المذكور وهذا ظاهر لا يقال ذكره الصوريين من وجوب العذر في حال الوضوء  
 لا اللبس وعكس ذلك ممن عن ذكر وجوب العذر في الحالين معافاة عدم المسح  
 بعد الوقت اذا تحققت مع وجوب العذر في احد الحالين فتح وجوب العذر في كل الحالين  
 يكون ادلى لا تانتم صوري على عادة علماء علم الخلاف من استقصاء الاحتمالات العقلية  
 ثم تعيان ما هو المتفوق عليه والمختلف فيه فيها حتى اتهم ربنا يذكر ان في استقراءهم الاقوال  
 المهمة التي لم يقل بها احد لانها كمال اعتنائهم ببيان الخلاف والاختلاف  
 وعنده المسئلة من مسائل ذلك العلم لا محالة ولهذا لم يذكر في الهداية وغيره وقد  
 ذكرها صاحب المنظومة في باب الاقوال المخصوصة بفرقت وتما يجب التنبيه  
 لمن طالع كتاب الدرر ان الجمع لابن الساعات من احدنا هذه وهو ما صح به  
 مصنفه في ديباجته بحسب تخلف الشيخ ابى الحسن القدوري ومنظومة الشيخ ابى  
 حنيفة الشافعي والاولى يهدي الى فوت المذهب والاخرى تنزه الخلاف بين  
 المذاهب فلا عذر لصاحب الدرر ان عامل في سائل ذلك العلم مما ملته علمائه  
 من خروج اكثر القدم الى التمسك بالادب والخلف وهذا بنا على الاكثر  
 والاف في الخلف غير معتبر في لولبس خلا لا يجوز المسح ان كان الكعب  
 مستورا كما في الكافي **قوله** وقيل اكثر السبب لنظر اكثر جود وراعيه وقيل لو كان  
 النزاع بغير اكثر القدم الى التمسك **قوله** والمعتب مستورا في مكانه يتصور بان على

في هذا الخبر  
 في هذا الخبر  
 في هذا الخبر  
 في هذا الخبر

عقب الخلف عن عقب الرجل وهذا يظهر في خوف لاساق له **قوله** لان التمسك  
 في الوضوء الواحدة لا يتجزأ في عبارة الزيلعي ولنا ان طهارة الرجلين لا تجزأ اذا  
 وطيفة واحدة ولهذا لا يجوز ان تغسل احدهما وتمسح الاخرى فاذا انتفض في احدهما  
 انتفض في الاخرى ضرورة عدم التجزأ انتهى **قوله** لان نزاع احدهما كنهها لعدم  
 فصار كنهها احدهما حيث يجب عليه نزاع الآخر ولا نزاع في الظاهر المراد به  
 لانه لو لبس الجرد في فوق الخلف الواحد في الابتداء كان له ان يسح عليه الخلف  
 الاخر فكذا اذا نزاع احدهما في الاخرى كذا قال الزيلعي **قوله** كالفصل بالتمسك  
 لا يخالف المسح على وفائده يظهر في مسائل ذكر بعضها صاحب معراج الدراية  
 وبعضها الزيلعي ومن جعلها التوقيت بمدة وما ذكر بعده وكذلك اردوه بناء  
 التوقيع **قوله** فلا يتوقف بمدة كالفصل اي بخلاف المسح على الخلف **قوله** وجميع  
 اي بالفسل اي بخلاف المسح على الخلف كما سبق **قوله** وجاز اي المسح على الجبين  
 وكذا ثبت الجيرة على وضوء اي بخلاف المسح على الخلف كما سبق **قوله** وتكرار المسح  
 على الجيرة ان ضرر الآية كفيه اقوى عديدة والظاهر ان معتد صاحب الدرر  
 ما في معراج الدراية نقلنا عن الايضاح من ان تكرار المسح عليها وذلك بغيره جاز بالانفاق  
 وان لم يخف الضر لم يجر في قولها ولم يحكم في الاصل قول ابى حنيفة والصحيح انه ليس  
 بفرض عنده خلافا لها وفي شرح الجمع مسج الجيرة مستحب عند ابى حنيفة واجب  
 عندها وقيل الوجوب متفوق عليه وهذا صحيح وعليه التوى وفي الكافي لو تركه  
 جاز ان لم يفرقه وعند صاحب ان لم يفرقه لم يجر انتهى ولا يرفع ما في الدرر **قوله**  
 ولا يبطله اي المسح الخ واذا نزاعها قبل البز بطل كذا في معراج الدراية **قوله** اي لو لم  
 يستطع عن بره اما بان لا يستطاع او سقط كمن اع الذي يظهر كان الاقتصار في  
 تنبيه على السقوط لا عن بره كما فعله الزيلعي اذا احتج الى البيان ليس الا ذكر واما صورة



ان تستطع غلبت منظمة البطلان حتى يحتاج الى ادخالها في البيان **قوله**  
 ولكن المسح على اكثر العصابة الخ ويظهر منه ان الجبره يجب استيعابها بالمسح  
 في رواية بخلاف الخ فانه لا يجب استيعاب حكمه رواية واحدة كذا قال النزيل  
 قوله لا يشترط فيه الاستيعاب اي المسح العصابة كلها سواء كان تحت جرحه او لا **قوله**  
 ولم يفرق حاكمها بل نزلها عن موضع الجرحه يظهر حكمها في الشرط قوله حكما وقوله نزلها مبتدأ  
 خبره قوله يظهر فوهذه الجملة معتمة بين الشرط والجرح **قوله** واما الموضع الظاهر من اليد  
 كذا في اكثر النسخ والصواب من البدن كما وقع في عبارة صدر الشريعة والظاهر بالظاهر  
 المحمدي **قوله** ما يلي بين العدين بدل من قوله الظاهر من البدن ثم ان عبارة صدر الشريعة  
 ما يلي العدين العصابة **باب دماء تحقق بالسند قوله** فلهذا وجه لاختاره في حد الحيف  
 لاجرا ما تراه الاية عنه لانه يتردد حيفا على الحد صب الاصح ولو قال بدل قوله لانه فحكم  
 فيه لان ما تراه الاية حيف على الاصح لكان اظهر **قوله** ولانه مدة التزوم كذا قال النزيل  
 وذلك لان الاقامة من حيث هي لازمة والسفر يحدث اجبا وكذا الظاهر بالنسبة الى  
 الحيف وحاصله يرجع الى كون تلك المدة معتبرة في الشرع وثبتت لما لم يرد في ظاهر هذا ما يلي في  
 في باب كفاية العبد المشتري ان ثلثة ايام ضربت لايلاء الاغدار كما هو الحال في الحيف للرفع والموقوف  
 للتضاء ومن فسر هذا التزوم بمرور المدة فلهذا وجه **قوله** فان قيل قد رآه  
 ان اقل الحيف ثلثة ايام واكثرها عشرة ايام الخ الذي يظهر ان هذا هو ظاهره ولا مشأه  
 لهذا السؤال انه لم يقل احد ان اقل الحيف واكثره يجتمعان مع اقل ظهر واحد ولا هو بما  
 يستدعيه كلامهم حتى يشبه وجهه على السبغ فيكون كغيرها عادة كذا في النسخ والظاهر  
 غاية كفاية في شواهد الهداية لانه استثناء من قوله واحد لاكثر والحد معنى الغاية **قوله** واختاروا  
 في تقدير مدته اي مدة نصب المدة كذا قيل **قوله** لان المدة نقصان ظهر غير الحامل عن  
 ظهر الحامل كذا قال صدر الشريعة وعبارة الكافي لان الظاهر التمسك بين الدمين وكون مدة

في الجرحه  
 في الجرحه  
 في الجرحه

الحبل عادة انتهى صورته لم يجزها ما خذوة من كلام صدر الشريعة **قوله** مبتدأ اي  
 اي التي تركت الدم في مبتدأ بلوغها الذي ينهم من كلام صاحب الغاية جواز كونها اسم  
 الفاعل واسم المفعول الذي يظهر في صورة الخط في نسخ هذا الكتاب كونها على صيغة  
 المفعول فكانت مملوكة بغير اسم ابتداء بها الدم كما قيل وان قال كطري في مغرب لا يقال  
 ابتداء لا يتصل بالاشخاص كالارادة انتهى فانه يجوز ان يكون من اغلاط الفقهاء **قوله** وستة  
 اشهر ظهرا وهذا قيد اتفق كما قيل ولذا قال في الكافي بدلها وستة اشهر او صاحب  
 الكفاية جمع بين ذكرهما باو الفاصلة ثم اسم الدم قيل هذا مبني على قول ابن يوسف حيث  
 انه لا يشترط الاعادة في العادة انتهى قلت لا غرض ان الفتوى على قوله كفاية في نسخ الجمع  
 وغيره **قوله** والى ثلثة اشهر ظهرا بحث لانا لا يحتاج الى الثالث والجواب ان قائل ذلك  
 يقول بني كلامه على جواز ان يكون وقوع الطلاق عليها في حالة الحيف فيحتاج الى  
 الى ثلثة اشهر كما يظهر من كلام صاحب الكفاية **قوله** وهو في الاصل ولادة المائة الظاهر  
 ان هذا كان في عادة المقصود فقوله بعد ذلك اذا وضعت حشوا لاطائل تحت  
**قوله** فالعشرة التي بعد الثلثين كذا في نسخ هذا الكتاب وعبارة صدر الشريعة  
 فالعشرة بدل العشرة وهي الصواب قيل لم يقل فالعشرة من التي بعد الثلثين على  
 قياس ما قال خمسة ايام بعد السبع استقامة لان المحتاج الى البيان العشرة التي  
 بعد الثلثين لاما فوته انتهى وهو توجيه ناقص لا يبيح حسنه ما في هذه العبارة من  
 تبحر ارباب خلاف المقصود فان الظاهر من هذا التقيد هو كون حكم العشرة التي بعد الثلثين  
 على غير هذا الحكم على ان تمتنع ما ذكره هو لا يقتضيه في صورة الحيف ايضا على الثلثين  
 الذين فوق العشرة فان المحتاج الى البيان ليس الاصح ولعل جملة على السهو اسهل من  
 ارتكاب مثل هذا التوجيه وليس باذن قارورة نكرة **قوله** خلافا لث في قال  
 في مخرج الحديث ولث في ثلثة اقوال احدها وهو الاصح انه يتر من الاول بتر المدة

في الجرحه

في الجرحه  
 في الجرحه  
 في الجرحه



كي قال ابو حنيفة ومحمد انتهى وعليه كلام الزيات عند قول صاحب اكثر ودم الحامل المستحق  
**قوله** لهم انها حامل به عبارة الهداية انها حامل بعد وضع الاول فلما يعرف انها  
 لا تحيض ولو استقط صاحب الدرر لنظير من كلامه لكان اصوب **قوله** فلما يكون دمها  
 من الرحم والنفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة من الرحم **قوله** وهو كذلك اي الدم  
 الذي خرج بعد الولد الاول خارج عقيب الولادة وانقضاء العدة متعلق بوضع حمل مفصل اليها  
 الخ اي في قوله تعالى واولاد الامهات اهل جلدته ان يفصل حملهن فحينئذ يخرج اي كل حمل  
 تمام في مراح الدرية والحمل اسم لكل ما في البطن وما بقي الولد في بطنها موجودا كان الحمل  
 باقيا ولم يولد لو قال ان كان حملك علما فانك حرة فولدت علما ما جارية لم تنقح  
 لان العلم صار بعض الحمل فبينما قوله الآية وفي مسئلة التعليق ذكر الحمل في موضع الشرط  
 فبينما وان الحمل ولا كذلك في مسئلتنا انتهى **قوله** ويحتمل لو كان علوق يمينه يمينه  
 بالولادة اي اذا امثال ان ولدت فانت طالق فطالق جرح سقط طهر بعض حملته  
 كذا قال صدر الشريعة **قوله** بل هو ان تبلغ من السن ما لا تحيض مثله وذلك تبرف  
 بالاجتهاد وقال الزيات **قوله** فما رأت بعد الانتفاع حيض اي اذا لم يجد فان رأت بعد  
 ومما قال الزيات وذكر في النهاية في الغاية مفرها الى الاستصحاب على رواية عدم  
 لو اعتدت بالاشهر ثم رأت الدم لا يبطل الاشهر واختار عندنا انتهى ولا يذهب  
 عليك ان صاحب الدرر استقط عن كلامه معها ذكر هذا القول المختار وساق  
 كلامه على ان القول المشايخ على تقديم عدم التعذر لا يابس واحد وليس كذلك كما  
 قرأه الزيات وعلى ذلك القول المختار لا يكون حيفا ولا يستأنف العدة ولا يبطل النكاح  
 وكانا رادان يرفق كلامه معها مع ملحق منه في باب العدة حيث قال ومن عاد وركب  
 بعد الاشهر الحيض تبعا للكنز وغيره فانه هذه المسئلة بعينها **قوله** وتنفذ النكحة عبارة  
 الزيات ويبطل النكاح ان تزوجت **قوله** نيسر اعلم ان ابلى بارئاع الحيض بطول العدة

من الكفاية من ان العدة كان  
 بغير بطلان

الباء الاولى سببية والثانية صلبة أثبتى وذلك لانها لو بلغت فخافت ثلثة  
 ايام ثم انقطع سنة او اكثر فعدتها لا تنقض بالاشهر ما لم تبلغ حد الاياس كما صح  
 به صاحب جامع النصولين في فصل العدة من التسهيل فانها في هذه الصورة  
 قد اثبت ارتناع الحيض بطول العدة تكون حد الاياس خمسين سنة  
 ايسر عليها من ان يكونا وحيين او ستين فكون الافتاء به راجحا  
 على الافتاء بما زاد عليه **قوله** ويبطل به الاعتداد بالاشهر قبل التمام ويجهز  
 الاشارة الى ما ذكر في باب العدة الاعتداد بالاشهر ان كانت دأت الدم  
 قبل الاعتداد بالاشهر ولا يبطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت دأت الدم بعد تمام الاعتداد  
 انتهى ولا يدل عليه كلام قاضيه ان من ان لا ينفذ النكاح بعد انتفاء عدة الاشهر  
 على قول من يرى تجديد الاياس مبناه اختيار طريقة اخرى في جواب المسئلة  
 فليست به **قوله** ويستوعب على الوقت كلمة حشو زاده المحض وليس الكلام  
 المنقول عن تلك الكتب ذلك كما يظهر من شرح الكنز للزيات **قوله** ويكون الوقت  
 مثل الانتفاع الخ يريد ان شرط ثبوته ابتداء ان يستوعب استمرار العذر وقت العلة  
 كاملا كالانتفاع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كلمة **قوله** بدليل ان شرح الجامع  
 الحكماني قالوا في شرح قوله لان زوال العذر باستياب الوقت كالثبوت  
 فلا ينظر الحكماني موافق لما في غاية التمهيد من كلامه عن الكتب المذكورة فان المتبادر  
 من لفظة حيث شبه زوال العذر في استياب الوقت بالثبوت كون الاستياب  
 حقيقة فيها كما سبق منه **قوله** وللاشارة الى دفع هذا الاعتراض قلت اولاد الحكماني  
 وانما حقيقة انت جبر بان مدار الدفع قوله او حكما فقط لكنه لما كان التقييد لقوله  
 حقيقة في صورة النكاح من مستدعياته قال ذلك ليدفع به ما جاز ان يتوهم

من الكفاية من ان العدة كان  
 بغير بطلان

فيه طعن على المتن



من ان يكون استيعاب الانقطاع في الزوال ايضا كذلك في حيارته من التسامح  
 ما لا يخفى **باب ظاهر النجاس قول** ان لم يشع زواله واما اذا شاع زواله  
 يحتاج الى صابون او غيره مما يعدم ازالته انما هو بالماء ولا يفرق قال عليه الصلوة  
 والسلام يكتيك الماء ولا يفرقه انما هو اذا لم يزل كان في ضرورة وسقط حكم النجاسة  
 بالضرورة ولان الاثر عبارة عن اللون والنجاسة ما كانت باعتبار اللون واللين  
 وكما ساقا قد زالا في معراج الدراية نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وبما لا  
 يزيل المايح السائل من مائع اى سال كذا في معراج الدراية **قوله** فان فيه وسوءة  
 التيقن في المايح ان هذا التعليل ينظم اللبس والوضوح لا التدبس الذي هو ايضا في حكمها  
 وعلى معراج الدراية المشككة بانها تنبسط النجاسة ولا تزول انتهى **قوله** اعلم  
 ان ما لا ينقص المايح قال له ياتي كالحرف والامر والجنب الحد والجلد المبروح بالجنس  
 وعلى هذا الخلاف **الحصير قوله** بالماء الجنس متعلق بمسئلتين على سبيل التنزيح  
 انه وضع ماضيان مسئلة التيم في البطح بالخير **قوله** فطريق غسله وبخفيفه لعله  
 لو قال فطريق نظيره كان **قوله** ان يتبع المظنة في الماء الطاهر عبارة ان  
 ويطيح المظنة ولا يسم بالماء الطاهر ثلث مرات وبه دلالة **قوله** ويفعل ذلك فيها  
 ان الذي يظهر ان يكون قوله فيها متعلقا بهذا الفعل وحده ولا يكون ممولاله وقوله به  
 على سبيل التنزيح اذ لم يذكر الغاي في مسئلة المظنة حتى يكون تبريد هناك بخلاف عبارة  
 التي لم يمتح في كلام ماضيان التبريد في مسئلة التيم ايضا وانما هو في مسئلة السكين  
**قوله** ونجس غسل المايح الطاهر ان هذه المسئلة والتي بعد استا من الخلافة  
 المذكورة وقد اظهر الزيل في توجيه تلك الخلافة على المائل ثلث المتقدمة فكان الاول  
 تغير ذلك البيان بما يستلزم خلاف المقصود **قوله** ان ظهر رأس

بوجه آخر

الحشوة قال في النهاية المتي اليابس انما يظهر بالترك اذا كان رأسه الكبر  
 طامع او نت خروجه بان كان بال واستجى واما اذا لم يكن طامع الا يظهر انتهى  
**قوله** وضع لنوعه ان بول صغير لم يطعم يكون طامع اقال الزيل لا يجب عند التيقن  
 في غسل بول الغلام الذي لم يأكل الطعام بل يرش عليه الماء لا غير انتهى والطاهر  
 ان يكون الصغيرة ايضا واحلا في الصغير عليها قال في المختار وكذلك بول الصغير والصغيرة  
 اكلا ولا قد فرغ من الشا فية بينهما كما ذكره الزيل ثم انه لو قال في المختار ولو  
 من صغير لم يطعم كما في الجمع للكان **قوله** وخروجه جازع قال في الخلاصة وخروجه ما يركن  
 لحمه من الطيور طامع الا ماله راحة كمره الدجاج والاوز والبطة وهو نجس خاصة غليظة  
**قوله** وبول ما يؤكل الطاهر انه يعم الطيور وغيره فينبغي ان يستثنى منه الدجاج والاوز  
 والبط على حكم ما في الخلاصة **قوله** وخروجه لا يؤكل في الهداية وان اصابه فم ماله يؤكل  
 لحمه من الطيور اكثر من قدر الدرهم اجزات الصلوة فيه عند ابن حنيفة وابن يونس  
 وقال محمد لا يجوز ان يخرج فحمل صاحب الدرر اياه مما عني ما دون ثوب منه لا يوافقه  
 اعتمد في ذلك على ما قاله الزيل من ان الصحيح رواية الهندواني وهو انه ينثر  
 نجاسة مخففة عنده وعند ابن يونس ومحمد من ان يبول ما لا يؤكل فان بول  
 ما يؤكل مختلف فيه وهو عين عبارة شرح الشيخ لابن ملك بيان اطلاق المص في مسئلة  
 عدم البول مطلقا من الانجاس المظنة حيث يدل على قاعدته المحذورة على اشان  
 الائمة بخلاف كلام صاحب الدرر رصحنان غايه ما افاده الكلام اذا اهل هذا  
 السقييد ان يكون كل بول اشج كرويس الآيه منقوا والصنف انما يتقور فيها يكون على  
 فلا يكون قول محمد بان ما يؤكل طامع واحلا منه فان الحكم على طاهرية بان تقليد مفعو  
 يكون لنوامس الكلام فلا وجه لتوجيهها به عند محمد طامع وكون اشج منه عنوا اولي  
 على انك قد خففت ان المراد بالبول صحنان في الكثر وغيره وليس الآبول لان

ويشعر على الصانع



على ما هو المتبادر من اطلاقه وما وقع فيما وقع الامن تبيينه اول الكلام **قوله**  
انفتح كرويس الابرة قال الزيلعي واما البولي قدر رؤس الابرة مفتوحة للضرورة  
وانه امتلاء الثوب وعن ابي يوسف وجوب غسله وقوله قدر رؤس الابرة  
يشير الى انه اذا كان قدر جانبها الاخر بيته للضرورة انتهى وقال في غاية البيان  
وقدر رؤس الابرة ازعم رؤس الساتى لانها معتبرة حتى اذا زاد ما تم شئ  
من البول على قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة اذا كان بول ما لا يترك له وفي بول  
ما يترك لا يمنع ما لم تخش عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد طاهر **قوله** لادما  
قدر بالاضافة اي فابط كما في المصباح الميز وهو يخرج القاف وسكون الهمزة  
ورجل وجل ايضا كما في القاموس **قوله** كالميتة اذا صارت ملحاً انت جبريان  
هذا عينه مسئلة المتقن فلا وجه له وصاح المسائل التي اريد تشبيه مسئلة المتقن  
بها **قوله** **قوله** والجر هو جرحه وبالطعن على الميت او على القدرة **قوله** حوله حلاً  
اي اذا صار حلاً **قوله** يصل على ثوب غير مصرب قال في المغرب يساطر مت  
اذا كان محيطاً **قوله** بطائفة جنة حتى ما يلي الارض **قوله** فت اي وقع  
النسب ان الظاهر كون النسب المذكور على صيغة الجمهور مستنداً الى مصدره كما قيل  
في تنطع بيكم والحنه وقع القطع ولا صحة لما قيل اشارة الى انه من قبيل تنزيل  
الاعتدال منه لانه لا يزم انتهى اذ ليس مثل قولهم يوطع ويمنع على تحويل **قوله**  
وغسل طرث اخر منه كذا في الرواية والظاهر غسل طرث منه فان لفظ اخر يمنع  
وضع المسئلة على البيان **قوله** كما لو بال حم قنيل حصها بالذكر لا يحتاج في غلط  
نجا سته بولها فيسلم الحكم في غيرها بالدلالة **قوله** قسم بينه لوقسم الخطبة  
مثلاً يكون كل واحد من القسمين طاهر اذ يحتمل كل من القسمين كون النجاسة في الآخر  
فاعتبه هذا الاحتمال في العبارة لكان الضرورة كذا في شرح المعذية لتبج الشريعة

١٢  
**فصل قوله** في مجمل اللثة النجد ما يخرج من البطن والاستسقاء طلب النزاع  
عنه وعن انه انت جبر بانه اذا كان النجد ما يخرج من البطن يكون الافعال عنه  
النزاع عنه على ان يكون صفة له للسبب ويكون الاستسقاء منه بمعنى طلب النزاع عن النجد  
ومعنى الاستسقاء لطلب الاشنان دون طلب التلاني وان كان قليلاً يحتاج الى سماع  
من اصل الرواية فكلام صاحب المجمل كاف في ذلك وقد عرفت وجه دلالة عليه  
**قوله** كمدرو مشباج وعود وقته وقطن وجلد وما يشبهها كذا اتمالا لم يمت  
فيه ولا عليه غيرم تبطل بانه لان المد والمخ قد جاب عنه صاحب الاصلاح والافق  
بان المعنى تبدله بلا عدولته وم العدم في اتمام السنة لانه وللتنبيه على ذلك  
قال يدبر بالجر الاول بينه اذا احتج في اتمام السنة اي العدد ومثل ذلك **قوله**  
ثم اضربه بقوله بل استحب كذا قال في النسخ والصواب بل نوب **قوله** ويبتل  
بالاول والثالث ويدبر بالثاني في شيقا يجالت ما في كلام صدر الشريعة من  
ان الرجل يبتل بالاول ويدبر بالثاني والثالث مشاهد **قوله** والمرء في الوقتين  
اي العيف في الشتاء مثله صفا قال الزيلعي والمرء تغفل في جميع الاوقات مثل ما  
يفعل الرجل الشتاء لكنه ما في الدرر موافق لما في النوازل والواقعات ومما دوى  
تأصنيفان **قوله** ويجب اي غسل المخرج بما جاوزة ما فوق الدرهم هذا مسك صاحب  
الرواية والذي يظهر من اكثر وشهفه للزيلعي ان صحتها مستلكن احدهما ان يجب  
الاستنجاء بالماء اذا جاوزت النجاسة المخرج والآخر ان يكون القدر المخرج من الصلوة  
اعني الاكثر من قدر الدرهم ما جاوز المخرج من النجاسة فقط والاولى اتقاناً وان  
حاشية فان المعبر عند محمد المجاوز مع موضع الاستسقاء فاعلم بخلافه الى زيادة تدبر بعد  
**قوله** لانيه من حجرة المال المحترمة قلت الا صوب ما ذكره الزيلعي من انه يوم قال في النظم  
لاستنجاءه فان طام احوالكم بينه الجفن قطعاً مناه او في الاستنجاء به **قوله** وفيه شدة



الى ما ذكر في الاجناس اعني قال ام اذا اتيتم النايظ **قوله** ولوني البيان هو معنى  
ما بيني كمان المصباح المنيروان لم يذكر في القاموس الا مصدره يعني **قوله** ويجب  
الاستبراء بالشي اعني وهذا الاستبراء قبل الاستبراء بالماء كما يظهر منه كلام الزيلعي  
**كتاب الصلوة قوله** ويجب باول الوقت على غير معذور اعني قال في العناية  
قد تقدم ان سبب الصلوة لوقوع ولكن ولكن لا يمكن كل الوقت سببا لانه لو كان كل  
سببا لوقوع الاداء بعده لوجب تقدم السبب بجميع اجزائه على المسبب فلا يكون اداء  
وليس دليل يدل على قدر معين منه كالمخرج والمخرج او غيرهما فوجب ان يحل  
منه سببا واحدا يصلح لذلك الجزء الذي لا يتجزى والجزء السابق لعدم بوجهه او لم  
فان اتصل به الاداء تعيين حصول المعصية وهو الاداء وان لم يقبل اتصال الجزء  
الذي يليه ثم ونم ان يتحقق الوقت ولم يقرر على الجزء الحائض ففان الجزء الذي  
يلي الاداء هو السبب او الجزء المضيوع او كل الوقت ان لم يبق الاداء فيه لان الاتصال  
من الكل الى الجزء كان ضرورة وقوع الاداء خارج عما الوقت على تقدير سببية الكل  
وقد زالت فيعود الكل سببا انتهى وهو موافق لكلام عامة المحققين من اهل الاصول  
ولا يذهب عليك ما في كلام صاحب الدرر حبط وحلل اما اولاهما فتبين لك  
ان سببية الوقت للصلوة وعند القوم ينظم احتمالات خمسة هي في اول الوقت  
واخره كما وقع من صاحب الدرر ليس صحيحا بل هو الجزء الذي يلي الجزء السابق  
اذا اتصل به الاداء ثم ونم وكذا الكل ان لم يقع اداء في الوقت فيكون مرجعه الى وقوع  
مسك جديد لم يذهب اليه احد واتاننا فلان هذا البحث لا يتعلق له بالمعذور  
الا من جهة ان سبب وجوب الصدقة في حقه الوقت كونه لا استدعاء عذره عدم  
في اجزاء الوقت من حيث اشتراط الاستيعاب فيه كما سبق وكلامه ليس مقتضا  
على ذلك واتاننا فلان الظاهر من كلامه ان يكون صبيح بايع وكافرا سلم ومجنونا

ومنى

ومنى عليه انما وف حايض ونف طهرتا من المعذرين وليس كذلك  
اما في الصبيح والكافر والمجنون والمغنى عليه فالتا حصصا مع تقيدهم بل قد  
به العذر وحمله على الوجوب على المعذور اذا زالت الاعذار المذكورة مستبعد  
جدا وكذا الحائض والنفس ليس من المعذرين بل ان منها هي المستحاضة  
كما سبق في باب الحيض واما رابعها فالتا الظاهر ان من السوء عذر تمام  
الوقت وكان معذورا اصطلاحا يجب عليه الصلوة باول الوقت لما كان السبب  
في حقه كل الوقت فلا بد من القول ويجب باول الوقت على غير معذور ووجه صحة  
لا فرق بين المعذور وغيره اذا لم يجز ان الاداء جزء من اجزاء الوقت **قوله** كصبي  
يلج في الباقع والاسلام والافاقه والظلمة مقيدة باخر الوقت وسبب  
منه في اخر هذا الباب انه لو سلم الكافر او بلغ الصبي او طهرت الحائض بغيرهم  
فرض الوقت عندنا ولو حاضت فيه عندنا لا تقتضيه حلا فالتا في انتهى  
وانت جبر بان الحايض والنفس ليس من المعذرين وانما المعذور  
صحي المستحاضة كما يظهر من مرجح لنظر الكثرة في باب الحيض واما عدم كون الصبي  
والكافر والمجنون والمغنى عليه من المعذرين في اصطلاحهم فلا يجمل النزاع **قوله**  
باخره قيل في توجيهه الظاهر ان المراد بالاخر ما يجادل الاول فيتناول انهاء الوقت  
وانتهاء وانت جبر فلما فيه لان العذر اذا السوء تمام الوقت كما هو شرط لا يكون  
الوجوب مقتضا على انهاء الوقت واخره بل يقف الى الكل الوقت **قوله** ليس  
لما دوى ان جبر ائيل عليه السلام اتم رسول الله ام فيها ان في الكعبة وبشارة  
عند البيت **قوله** اي زوالها وعاليه الاكثر عبارة الزيلعي وعاليه الاجماع والظاهر  
ان صاحب الدرر حمله قوله وعاليه الاجماع والظاهر ان صاحب علي غير  
محملة الصحيح **قوله** واما الثاني فلما ماته عليه السلام في اليوم الثاني في ذلك



الوقت اراد بذلك الوقت ما قبل بلوغ الظل مثله كما هو حكم الثاني بحسب  
 الظاهر يدل عليه سباق الكلام وما قبله هو بلوغ الظل مثله فيوافق لفظ  
 الحديث في صلوة الظهر وهو وقت في الظاهر في اليوم الثاني حين زالت الشمس  
 وصار ظل كل شئ مثله وحكم قوله في اخر الحديث ما بين حديثين الوقتين الاول  
 كما سبق منه واليه في قوله لا امانه لجر اهل عليه السلام وآياتك وان تظن ان يكون  
 مراده بذلك الوقت ما في المتن في بلوغ ظل الشئ الى مثله فان امانه جبرائيل  
 في اليوم الثاني في ذلك الوقت انما هو للعموم وكلامنا في الظاهر **قوله** واذا مضى  
 الى الزوال لا بد من ملازمة حصول هذا الزوال فلا بد من ملازمة ملازمة عليك  
 ان حقيقة الاضافة الى الاحتصاص مثل التملك واستمرارها في غير هذا يكون  
 اما بوزان الوقت العلاقة والآن يكون في هذا وليس هذا اولى من ذلك  
**قوله** وفي المبسوط قولها اوسع اي للناس حيث لا يلزم كثير ترتب  
 لوقت الثالث انه او ان النوم حصصا في الصيف وذلك لانه ليس بينه  
 وبين وقت المغرب وقت محل بالاجماع وقول احوط قال من الرهام ان الاحتياط  
 في تجاه الوقت على البياض لانه لا وقت مهمل بينهما فيخرج وقت المغرب  
 يدخل وقت الثالث اتفاقا ولا حاجة لصلوة قبل الوقت فلا احتياط في التأخر انتهى  
 والظاهر ان مراد من وجهه لوجوه من الشقين ليس الآباء ذكر بان يريد  
 غروب الشقين على كلا المصنفين ولو قال لوجود من الشق مكان بلوغ  
 بالبال صحتها شبهة وهي ان الاحوطية في هذا القول قد تحتمل بالنسبة الى الثاني  
 والقول الاخر لا يتحقق فيه الاحوطية ايضا بالنسبة الى صلوة المغرب فانها اذا اتممت  
 عند غروب الحمرة لا يكون اداء عند مجزئ اخرها على الاخرى بدون حكمه مني اخر  
 لا يكاد يقع **قوله** قبل طلوع الفجر اي قبليه بحيث لا يسع الرضوء والصلوة والآ فالواجب

الاداء لا التفتاء **قوله** هذا عند اتي ح الاث رة الى ما يستدعي من عبارات المتن  
 في كون وقت الثالث ولو لم يتر واحد **قوله** وعند مجزئ وقت الوتر بدالتن واي  
 يدحل وقتها بعد ما صلا الثالث **قوله** لان لترتيب يستقط قبل هذا التعليل ثم القول  
 المذكورين وهذا بناء على ان الوتر لا يقدم على الثالث وعلى مذهب ابن حزم ايضا  
 لكن لا لان وقت الوتر لم يدخل بل لاجل وجوب الترتيب بينهما لا انه يترى بين فرضين  
**قوله** لقوله ثم ابرءوا بالظهر اي صلوة قال في المصباح المنيه ابرءوا خلاف ابرءوا  
 وحلنا في ابرءوا مثل اجهنا اذا دخلنا في الصبح واما ابرءوا بالظهر فالباء للتعدية  
 والمعنى اذ حلوا صلوة الظهر في ابرءوا وسكون الحاء انتهى قلت هو من النواذر  
 لان الكثير للمعروف في تعدية الافعال بالباء ان يكون اللازم والمتقدمين ثلاثين مثل  
 فصب زيد وزجبت بزيد وهما كل منهما رباعي وما في الصحاح من انه لا يقال  
 ابرءته الا في لغة ردية لا بانح ذلك فانما انكره هو كون الفعل منه متقدما بنفسه  
 وفي الحديث متقد بالباء **قوله** بان يكون ابتداؤها قبل اخر الثالث الخ انت خبير  
 بان لا توفيق الا في معتقنا ان يكون المراد بالثالث في قوله بان يكون ابتداؤها  
 قبل اخر الثالث هو الثالث الاول وفي قوله وانتهى وقتها في اخر الثالث الثالث الثاني  
 فالصواب ان يقال وانتهى وقتها في الثالث باستقاط لفظ اخر فان الشرا لا امتد الوتر  
 مما قبل اخر الثالث الاول الى اخر الثالث الثاني مما لا يكاد يقع **قوله** ولو بالتحسين  
 الظاهر كونه متعلقا لتعيين ثلاث الدليل فانه لا يلزم ان يكون تحميلا بل تحميلا  
**قوله** وبه يوقت بين قول العذري الخ هذا التوفيق من صاحب الدرر  
 وكلام الترمذي متصرا على ان لفظ الكثر نفس على ان الناحية اليه مستحب ونقط العذري  
 يشير الى انه لا يستحب تأخيرها الى ثلث الليل وفي التوفيق نظر لان مدخل في  
 الى اذا كانت صلاة التأخير لا يكون الا ما هو لمبتدأ دون المنتهى وقد يوقت بينهما



بان يكون التاجير الى الثلث مستحباً في الشتاء ولى ما قبله في الصيف للثبوت  
 ذكره ابن الملك في شرح الجمع **قوله** وما خيرا لو تر الى الجهر عبارة اكثر وتجب  
 ما خيرا لو تر الى اخر الليل وهو بدو نوح الاشتباه **قوله** وانما اذا تملكها فيها فجاز ادائها  
 فيها بلا كراهة ويدخل في هذا لفظ ما اذا تملكها في الوقت المكروه ولم يزد فيها من  
 دخل وقت مكروه مثله حيث يجوز كما ذكره الزياتي **قوله** جاز تطوع بداء به فيها لفظ الترتيب  
 وكذا الوتر في الوقت المكروه في الصورة في الصلوة ومن فيها جاز **قوله** او نذر ادائه  
 فيه لفظ الزياتي ولو نذر ان يصلي في الوقت المكروه وقوله بداء به على سبيل التنازع والآن  
 فهذا الكلام غير واف بتمام المقصود بل لا بد من زيادة يدل على كون التقضا المذكور  
 ايضا في الاوقات المكروهة **قوله** انقطع والقضاء في الوقت الكامل غير عبادة  
 عبارة الزياتي بما ينسب لها فان مسألة النذر ليست بمسئلة على معنى الشرع  
 فلا ينظم المقطع لانه انما يتصور بعد الشروع **قوله** وكبره بعد طلوع الجهر الذي  
 من الشتاء سنة الجهر فيما بعده ان يكون اتم او بعد طلوع الجهر قبل صلوة ومع بؤنة  
 مسألة مهتمة التزم ذكرها في المتن وهو عدم جواز النقل بعد صلوة الجهر  
 الى طلوع الشمس لان استثناء سنة الجهر لا ينظم فانها لا تقع بعد صلوة الجهر  
 قبل الطلوع بل انما يقع بعده فقضاء كما يجب ان الاصر ب كان تقديم قول سوي  
 سنة الجهر **قوله** الى جنب قوله وكبره بعد طلوع الجهر **قوله** واداء صلوة العصر الى  
 اداء المغرب الصواب الى غروب الشمس ودليل المسئلة عندنا قوله وم لا صلوة  
 بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس والصلوة بعد صلوة الجهر حتى تطلع الشمس على  
 ما يظهر من كلام الزياتي **قوله** وكبره كمنذ وزاع هو ما خذ من كلام الزياتي قال  
 وكل ما كان واجبا فيه كالمندور وكل الطواف والذي شرع فيه ثم افسده بها  
 بالنقل حتى لا يصليها في هذين الوقتين انتهى قلت اراد بالوقتين ما بعد صلوة الجهر

والعصر فلا يذهب عليك ما في لطيف كلام صاحب الدرر الكلام من المخرج ثم  
 ان قوله ما بداء به فاسده ميتد بان يكون البداء والاف وفي غير الاوقات  
 المكروهة والآتيون هذه المسئلة مسألة قضاء تطوع بداء به فيها فاسده  
 بعينها **قوله** مع ان الحكم فيها مختلف بالكرهية وعددها **قوله** بقيةها فقط  
 الوقاية صلواتها فوط وهو الاظهر **قوله** صار افعلا في اخر الوقت ولم يبق من الوقت  
 لا قدر التحريم كما قال في صدر الشريعة **قوله** حتى لو سلم ارج ذكر في التوضيح ان اذا كان  
 بلوغ الصبي واسلام الكافر وقتا فمجنون والمغني عليه وظلها رة الحايض نفس  
 في اخر الوقت بحيث لا قيمة للتوضي والصلوة يجب عليه الصلوة في اخر الوقت  
**قوله** يلزمهم فرض الوقت عندنا اي اذا كان اسلام الكافر وبلوغ وظلها رة الحايض  
 في اخر الوقت لغرض القضاء انتهى **قوله** يلزمهم فرض الوقت عندنا اي اذا كان  
 اسلام الكافر وبلوغ الصبي وظلها رة الحايض في اخر الوقت **قوله** لو حاضت فيه اي  
 احدث حيضها في اخر الوقت وكانت قبله على الظاهر وكذا الناس **قوله**  
 وعندنا لا تقضيه اي لا يجب عليه قضاء صلوة ذلك الوقت **قوله**  
**باب الاذان قوله** وصلى الرواتب الخمس وقضاؤها الطاهر  
 منه ان لا يطالع الرواتب الخمس الا على اداء الفريضة الخمس بخلاف الزايعين  
 فانه ياتي اداها وقضاؤها **قوله** الا للقضاء لم يجد هذه الاشياء ولا ما يؤدى  
 مؤداة في كلام القوم والطاهر انه سهو يتن لا محل له كما افصح عنه صدر الشريعة  
 حيث قال فانما الاذان بعد الوقت فهو مسنون ايضا لا يرد اشكالا لانه  
 في وقت القضاء ولا يصح كونه بعد وقت الاداء لانه ليس للاداء بل للقضاء  
 في وقته لقوله عم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها انتهى وجاز ان قولهم  
 سأل الاذان للفريضة في وقتها ينظم الاداء والقضاء تمجيد فلا يحتاج في محله الكلام

فيه كلام عليه



الى زيادة شئ اخر لا يتبين اذا كانت مفردة فليست **قوله** وحاز وضع يديه في  
 لفظه **قوله** ان متبوع هذه العبارة على اذنه بخلاف ما في المتن وقال  
 في شرح الجمع ضمن وضع من الاذخار بعد اذنه انتهى ثم ان ما ذكره في الشرح رواية  
 عن ابي حنيفة ذكره الزياتي انتهى **قوله** اي يتمهل ولا يسرع وفي التنازل حانية  
 نقلها عن النسابيع التي تسلي في الاذان ان يقول الله اكبر الله اكبر ويقت ثم يقول افبي  
 مثله وكذلك يقت بين كل كلمتين الى اخره الاذان انتهى **قوله** وانما لم يقل وبلا  
 التنازل في الحديثين يعني في الاقامة كما قال في الاذان وليقت في الحديثين  
 والواو في قوله وقال التمر تاشي الخ حالية اذ قد ذكر قوله مسند الجواز اصلا وليس  
 كذلك على ما انفع عند التمر تاشي **قوله** وانت جيمه بان المعلوم منه الخ اي من قوله  
 وكره بتر كما لاولين قيل لو قال المعلوم منه كراهية ثم كراهية الاذان وهو ليس  
 بمكرهه في حقه لكان اظهر في ادائه انتهى قلت قد بنى صاحب الدرر هذا التفسير  
 على فتره صدر الشريعة من ان المعلوم من قوله وكره بتر كما لاولين ثم كما  
 مكا لا غير دلالة هذا التفسير على كراهية ثم كراهية الاذان وحده غير مسلم  
 عندهما والاداء مع تلك المقدمة عليه البيان **باب شرح طه الصلاة**  
**قوله** هذه العبارة حسن من عبارة الكثر والتواتر قال في الكثر مع طهارة  
 بدنه من حدث وجب وغوبه ومكانه انتهى وقال في التواتر مع طهارة بدن المصل  
 من حدث وجب وغوبه ومكانه انتهى وانما قال حسن لاحتمال عباراتهما التوجيه  
 بما ينبغي به التكاثر اما في لفظ الكثر فبان يقال قوله غوبه ومكانه عطف على لفظ طهارة  
 يتعدى المضاف اي وطهارة غوبه ومكانه وكذا يكون التقديم في عبارة التواتر  
 ويحتمل ان يكون كلاهما من توزيع المجموع على المجموع بحسب ما يليق بالاسم  
 بينهما فيكون التقديم طهارة بدنه وغوبه ومكان من حدث وجب فليست **قوله**

التنازل في الاقامة في الجملة اي بنى من لفظ الجواز

في كون طهره من بطنه عورة على ما يستفاد من سياق الكلام **قوله** بعد  
 الصلاة كشف دبر المصنوع الخ كان الواجب ان يقول رجع عضوه الى مكانه  
 على وجه الوضوء وان الكلام في عضوه **قوله** كالقبيل والدبر لفظ الزياتي والقبيلة  
 القبيل والدبر لفظ الزياتي والقبيلة القبيل والدبر وما هو جوارها والحنيفة قاعد ذلك  
 من الرجل والامة انتهى **قوله** وعند ابي يوسف نفد كشف نصفه الصواب كشف  
 اكثر من نصفه كما في لفظ الكافي وغيره يظهر منه ان الحكم المذكور في المتن هو قول ابي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله **قوله** بعد ما ذكر الخلاف في الكشف المانع انه مقدار الربع والنصف  
 عبارة الحدثة فان صلت ورجع ساقتها وتبينها مكشوف في الصلاة عند  
 ابي حنيفة ورجعها وان كان اقل من الربع لا تشد وقال ابو يوسف لا تشد ان كان اقل  
 من النصف وفي النصف عند روايتان انتهى ومنه كلام صاحب الدرر على تقديم  
 قوله ساقتها بجميع ما يده عورة حقيقة من اعضائها وقوله او النصف شارة الى  
 قول ابي يوسف كما ان قوله مقدار الربع اشارة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة ومحمد لكنه لو قال  
 او اكثر من النصف لكان ابدع عن الاشتباه **قوله** ورأسها وشعره اي وكل من راسها  
 وعين عبارة الاصل والامداد بالرس فيها ما عليه من الشعر فيثبت ان المراد بالشعر  
 وهو النازل من الرأس كذا في الكافي فزيادة لفظ مطلقا من صاحب الدرر مع  
 تشبيهها بالنازل وغيره يكون لنوا لا طائل تحته **قوله** واذا فيها اي كل من اذنيها  
 قال الزياتي واذن المرأة عورة بانها اذها يعني ان كل اذن عورة بلا انضمام شئ اخر  
 من حواشيها لان مظنة الاذنين اذ ليس لهما قران والظاهر انه لا محل لذكر الاذنين  
 ههنا اذ ليس فيه خلاف ولا مظنة عدم الاثر اذ بخلاف الذكر والاثنين والاثنتين  
 من شعر راسها ونذ المائة وصدرها **قوله** وشعرها المحدث اي وكل من ثديها  
 المحدث والصدر كما يقتضيه سياق العطف ما كتبه بذكر احداهما غير ذكر الاخر فتبين



عن القزينة قال الزبلي وتري الملة ان كانت مرة فهي تخرج لصدرها وان كانت  
منكسة فهي اصل نفسها المعتدلي من دقي ارسله فعدلي كما في المغرب **قوله**  
عضو جرحه كل انت جبر بان مودي ذلك كون كل واحد من هذه الاعضاء خورقة  
يمنع كسها عن جواز الصلوة فيكون بناء الكلام على اعتبار النية الى البيت وما صححه  
صاحب الهداية من ان انكشف الربح من الشر يمنع جواز الصلوة عودة احتياط  
والرواية الاخرى فيه ان لا يمنع خلاف شعور الساس اي الماصولة فان منع انكشف  
ربحه جواز الصلوة ليس فيه خلاف ولا تعد رواية كما يظهر من النهاية وغيره **قوله**  
ولو لم يلبث الخ لو قال ولو سرعده من غير لبث كما في شرح الجمع فكان اظهار  
**قوله** فعدني ط الخ اي عند من قال يجب على الثاني ايضا استقبال عينها وهو  
جائز على ما مر به في الكافي وغيره كما ان المراد قال يجب على الثاني ان يقع الاستقبال  
على عينها بل على جهتها في الصحيح **قوله** ونظام النمام توجد نقطة التناظم في نسخ هذا الكتاب  
بالطرا الائمة والاصواب كتابتها بغير الائمة كافي في نسخ الكافي وهو متاعل من نظم  
**قوله** كجوف الكعبة فانه لو جعل فيها بعض ظهره الى ظهر الامام جاز كافي الكافي وغيره  
**قوله** الاول هو ما اذا علم انه مخاف لا امام فسدت صلوة **قوله** بخلاف جوف  
الكعبة لانه ما اعتقدت امامه مخطا اذا الكل قبله كذا في الثاني قوله والثاني هو ما اذا  
تقدم على امامه في الواقع فسدت صلوة **قوله** لما فيه من استحسان القلب لاجتماع  
الزقية لا يدحج عليك ما في هذا النقط من الركعة وتوجه التكرار وعبارة المحدثين  
وحسن ذلك لاجتماع عريته قال في الكافي والزبية عقد القلب على ما ينفع **قوله**  
ودفعها الا فضل ان تجازي الشروع الخ قال حال في الكافي ولا يجزى بالنية المتأخرة  
عن التكبير في ظاهر الرواية انتهى وانت جبر بان موداه يسر فضيلة التازنة  
بل وجوبها **قوله** وفائدة هذه الروايات ان المعص اذا غفل عن النية اي المتأخرة

للشروع والمراعاة بالروايات ما ذكره بين ثلث مرات **قوله** فان مطلق النية كان  
كان فيها اي التراجع والسنن المؤكدة وكذا الحال في ضمير قوله لانها نوافل في الكل  
على ما يظهر من كلام الكافي وافراد الضم وتثنية باعتبارين مما لا يبعد **قوله**  
ولو كانت الوقت قد جرح وهو لا يعلم الخ ولذلك قيل الاول ان ينوي ظهر اليوم  
فانه يجوز سواء كان الوقت حارجا او باقيا كافي الكفاية **قوله** واذا اجازت  
اجزائه الرابع الخ اي اذا كانت عليه ظهر فائت والآن فيكون مثلا الاوط  
قراءة السورة مع الناحية في الاخر من الاحتمال ان يكون مثلا فيلزم ترك الواجب  
بترك قراءة سورة واما اذا كان فرضا فلا تفرقه السورة الا اذا علم ان عليه  
فائت في لا تفرقه لعدم احتمال وقوعه مثلا على ما بين في شرح المنية وغيره **قوله**  
او متاخرا عنه كذا في النسخ لكن رجوع هذا الضمير الى النية متعين من جهة المعنى  
واجابه بتاويل غرض القلب او ان ينوي لانها مصدر **قوله** اذا لم تعتد مجازية  
تعيينه لا تفهم قول اختلف في النية من جواز الامامة له وكون محل هذا اختلاف  
ما اذا كن صفا احر كما في **قوله** واما اذا اعتدت محازية له حل فلا يفتق اقتضاها  
سواء كان ذلك اماما او ماموما ايضا كما يظهر لك في مسألة المجازات ان شاء الله  
**قوله** الا ان ينوي الامام امامتها لعل الصواب للواضع لما في في مسألة المجازات  
ان لم ينو الامام امامتها قال صدر الشريعة صفا ان لم ينو امامتها تفسد صلوة  
المرأة عليه بتدبير باب صفة الصلوة **قوله** لان في فعله نفي الكبرياء عن غير الله تعالى  
والتي مقدم هذا النقط الهداية قال في النهاية تتلوا عن نفس الانية وانه عليه  
اكثر من يحسن انه يرفع يديه او لا فاذا استقر ثاني موضع المجازاة كبر لان في فعله  
وقوله مع الشئ والاثبات فانه يرفع ايديني الكبرياء عن غير الله تعالى والكبرياء



يشبه الله تعالى فيكون التقى مقدمات الانبات كفا في كلمة الشهادة انتهى من  
قال في بيان قوله والتقى مقدم الى في كلمة التوجيه التي هي اصل الكتب والتعريف انتهى  
لم يجم حول اتمام **قوله** وقال قاضي حان يمتس طرفيها بهيه شتمى اذينه من امته  
الشيء حمله على مسره كذا في تاج الاسماء وقال في المصباح المنيبر للقيومي ويتعدى  
الى ثمان بالطرف وباللهمة فيقال مست الجلباء انتهى وعبارة قاضي حان في  
طرفيها بهيه شتمى اذينه **قوله** فالجاصل انه يجوز ان يبدى الخ الموجود في النسخ تنزيه  
يبدل فاعلى صيغة المفعول وصيره الى التكبير كما يظهر من مرع لفظ الكافي **قوله**  
واجموعا على انه لو فرغ من قول الله اكبر قبل فراغ الامام الخ لا يذهب عليك ان هذا  
عين المسئلة الاولى والصواب الموافق من قوله بدون اكبر فيكون مسئلة اخرى **قوله**  
يصح ان يقوم الى انقل بلا احرام جديد وعنده لا يبع الا باحرام جديد الاحرام ههنا ما فرغ  
من احرام النسخ اذا دخل منه فم به عليه ما كان حكمه وهذا كما يقال في كافي المصباح  
المنير **قوله** فافرقا ما يتسمر منه كذا في نسخ هذا الكتاب والموجود في عامة الكتب ههنا  
ما يتسمر من القرآن وكل منهما اية من صورته لم تمل وانت جبر بما في العدول في غافله  
القوم لان المقام مقام الاستدلال فيكون ذكر مرع القرآن اولى من صيره وان كان جمع  
الصنم اليه متيقنا **قوله** قراءة النسخة لم تمل ركنا وكذا احرم السورة اليها عندنا وانما  
انكر من قراءة القرآن مطلقا **قوله** وحط صاحب الهداية فيه متفق صورة الخط  
على ما وجد في النسخ ان يكون خطا على صيغة الفاعل ويكون ضميره الى صاحب الغاية  
والصواب حط على صيغة المفعول فان المخط ليس صاحب الغاية على ما يظهر  
من لفظ التزيين **قوله** لكنه يوجب العمل نقلنا في بوجوبها اي لكن جوازا واحد يوجب  
العمل نقلنا بوجوب النسخة وضم صورة حتى يؤتم تاركها اذا عمد ويلزمه سجود السهو

اذا استنى

اذا استنى كذا في غاية البيان **قوله** حتى يؤتم بالا عاودة تاركها اذا عمد ويلزمه سجود السهو  
اذا استنى الذي يظهر ان الامور التي النسخة تاركها عمد بخلاف تاركها سهوا فانه في السهو  
وسرى عن النسخة بعود ويقرأ النسخة ويعيد المكون وعليه سجود السهو وكذا التردد  
النسخة وسرى عن السورة كفا في الشرح الوضاح كيف لا وترك الواجب سهوا يوجب  
السجدة الاعادة وان كان في اولى مراتب الوجوب فلا يتحقق الترفع المذكور  
في صورة السهو فمن قطع ان في الدرر محال لما في الشرح الوضاح فتد سري  
سهوا بيننا **قوله** دون الصورة اي لا يؤتم بالا عاودة تارك السورة عمد على ما ذكرنا  
**قوله** وثلاث آيات الخ مبتدأ خبره تقوم وهو ناظر الى قوله في المتن اولت توضحها  
لكون ثلث آيات في حكم الصورة ههنا قوله وكذا ههنا اي في مقام بيان فهم  
الشيء من القرآن الى النسخة **قوله** وكذا الايات في الطولية ايها تقوم مقام  
السورة في الاعجاز وهذا بيان مسئلة زيادة على ما ذكر في المتن **قوله** عملت  
لفظ الكافي وحالة السفر اما ان تكون ضرورية بان كان على عملة في السير او طائفا  
من عدة واولق انتهى ولعل صاحب الدرر لاحظ خلق الجملة في صورة الخوف  
عزها ايضا فاقصر على ذكرها **قوله** وامنة نحو البروج وانشتت هذا الطلاق  
منه موافق لما في الوثيقة لكن كلام صاحب الهداية صحيح فانه اذا كان في السفر  
في امنة وقراءته نحو هاتين السورتين في البحر فوط وقال في الكافي تراء  
في البحر والظاهر نحو البروج ونحو العصر والسن ودون ذلك وفي المغرب بالمضار  
هذا انتهى **قوله** وفي النسخة استحسن الخ كذا في الوثيقة والمزاد حال الاحتياط ولذا  
قال فيما جرد في الضرورة بخلاف الحال **قوله** وفي الضرورة بخلاف الحال اي  
بغير ما لا يمتنع الموت **قوله** من المجلات طوال الخ ذكر التزليق ان اخر المتصل  
تل عوذ برب الناس بخلاف احتوائها في آوله على اقوال فرج صاحب الدور



من بينها هذا القول فانه نسب الى اصحابنا وهو موافق لما في الوثاية وشرح  
 للزيتي و به يحصل عند وجه على تثنى التوضيح بين الوقتين بتقديم المضاف الى  
 الجحرات كما قيل وان كان محال لما في الثاني فلا بأس به ثم ان المنفصل بنفسه الما لكون  
 والاداسا والتمسار و يتم المنفصل مفصلا لكثرة المنفصول فيه وقيل لقائه المنسج  
 كذا قال الزيلعي والقول ان بكسر الطاء جمع طويل **قوله** وسهوت كمن الجوارح في الركوع  
 الخ تنبيه الاطمئنان في الركوع لا الاطمئنان بطلان فانه اعم كما يظهر **قوله** الذي  
 هو من تعديل الاركان وفي اياه من التبعيضية اشارة الى ما فرناه من عموم  
 تعديل الاركان له ولغيره فكل في النهاية واعلم ان تعديل الاركان وهو الاستواء بما بعد  
 الركوع قوته والجلسة بين السجدين والطائفة في الركوع والسجود والوقوف  
 بينهما يس برفع عندي حنفية وقال ابو يوسف ينز عن ذلك ومقدار الطائفة  
 بمقدار شيمه وهو قول الشافعي وفائدة الخلاف تظهر في جواز الصلوة بدون  
 فعد صحا يجوز وعندنا يرس لا يجوز ولم يذكر هذا الخلاف في قاصد الدراية  
 وانما ذكره المصنف في نوده ثم اذا لم يكن التعديل عنده ففها مهل هو واجب  
 او سنة فاما الطائفة في الانتقال وهي القومة والجلسة في سنة عند صحا  
 واما الطائفة في الركوع والسجود في تخرج الجواني سنة وفي تخرج الكرجي واجبة  
 حتى تجب سجدة السهو بتركها عنده انتهى **قوله** فان الاطمئنان بينهما الخ  
 اي في القومة بعد رفع الرأس من الركوع وبين السجدين وعند المسئلة  
 واحدة لكون القومة جهة الواحدة بينهما على ما ظنته ثم ان ما ذكره من الفرق  
 بين اطمئنان الركوع والسجود وبين اطمئنان القومة والجلسة حيث كان الاطمئنان  
 واجبا وانما سنة هو قول الكرجي واما عند بني عبد الله الجرجاني فالاطمئنان  
 في جميعها سنة وانما قلنا على ما ظنته لان عبارة القوم وفي الجملة بين السجدين

كما هو الصواب فان بين السجدين ليس بومة لاحالة وانما تطلق القومة عندهم  
 على الاستواء بما بعد الركوع كما ينظم من النهاية **قوله** لانها شرعت للفرق بين الركعتين  
 بينهما الركوع والسجود في القومة والسجدين في الجلسة ثم ان الغرض من الثاني  
 انها شرعت وسيلة الى تحصيل الركن الذي بعده وهذا اجله **قوله** فالحاصل ان كل  
 الفرع الخ انت جدير بان كون ذلك حاصل لما ذكره بين تحليل المسكتين لا يكا ويصح بل  
 حاصله على ما ذكره في الثاني وغيره هو ان الاطمئنان في الركوع والسجود وانما هو  
 لتكميل ركن مقصود فيجعل المكمل واجبا والاطمئنان في القومة بعد رفع الرأس  
 من الركوع والجلسة بين السجدين انما هو لتكميل ركن غير مقصود بل شرع لغيره شرع  
 اكمله باستتة كالتكليف في الطهارة لتطهير الثغوات بين المكملين كما ظهر الشافعي  
 بين الركعتين على صحة هذا الما صل موقوف على ان يكون القومة والجلسة واجبين  
 وليس الامر كذلك بل هما مستان كما يبيح من صاحب الدرر وهو موافق لما  
 في الهداية وغيره قال في الثاني ثم القومة بعد ما رفع رأسه من الركوع والجلسة  
 بين السجدين سنة عند صحا انتهى وايضا انما يقع التحاق هذا الكلام بما قبله  
 ان كان الركن المصود فرضا البتة والركن المقتصد لغيره واجبا البتة وليس  
 كذلك فكيف يكون هذا من انما لما قبله فضلا عن ان يكون حاصله ولو كان له وجه  
 لكان مسلما اخر في النزاع الذي ذهب اليه الكرجي وتل منشا ما نكده ما في الحكمة  
 من ان الواجب اكمال لانها بين والسنن اكمال للواجبات والاداب اكمال للسنن  
 ولا يذهب عليك انه ليس مناه ذلك فيلست به **قوله** ورفع ما بين ركبتيه عبادة  
 الهداية ورفع عجزه ففة صاحب مولج الدراية العج بابين للركبتين والورك  
 ما فوق الخذة سمية الفرس يبرين بهلوه الخذا ما بين الساق بسمية الفرس  
 وان قال في المصباح الغيرة صا دركان فوق الخدين كالكتفين فوق العنقدين



انتهى فتدرفت من هذا ان ما بين الركبتين ما اذا ولا يتأمله من السجدة شي  
 فتول من حال في تسيره اى ما بين ركبه وما يتأمله من السجدة فيكون الحلال  
 الركبتين عليهما على سبيل التعليل والما بين الركبتين وما يتأملهما انتهى  
 بعيد عن الصواب **قوله** وقيل لا يفعله ان كان في الصنيع الخ هذا متعلق بمسئلة  
 ابد اعضدية فلو كان قدمه الى جنبها لكان اظهر وهذا الاطلاق موافق لما في الهداية  
 وقيدته ان ياتي بما اذا كان في الصف **قوله** قدم الالف على الجبهة  
 وان كانت اخرى منه الخ وقيل لا والفرق عند وضعها باجماع الثلثة ذكر في النهاية  
 ثم ان عبارة صاحب النهاية مع ان وضع الجبهة اخرى منه في السجود **قوله** لتوبه من  
 اذا سجده على الزيات حتى قالوا اذا اراد السجود يضعه اول ما كان اقرب الى الارض  
 كسبته انتهى وتوافقه ما في الكافي والنهاية **قوله** اذا سجده فليدفع يده لئلا  
 عاظه ظاهر **قوله** صاحب النهاية لان المصلي يضع اوله على الارض ما كان اقرب  
 الى قدمه السجود وانتهى وليس ما حذو صحى فالصواب استعاط **قوله** اذا سجد **قوله**  
 حتى اذا لم يصليها او صلى السجود عليه الصواب حتى اذا لم يصلي السجود عليه او صلى  
 السجود غير صلوة كما قال الزيات **قوله** فتول صاحب الكثرة وكره باحدى منطوية  
 حال الزيات **قوله** كره باحدى منطوية كراهة الاقتصا على احدى ايها كان وهكذا  
 ذكر في المفيد والمزيد ايضا ومينه نظر فانه لم يجر الاقتصا على الجبهة عندها وهو خلاف  
 المشهور عنه حتى ذكر السنن في شرح الهداية ان وضع الجبهة يتأدى به الصلوة  
 باجماع الثلثة كذا ذكر صاحب الهداية الخلاف في الاقتصا على الالف فنهذه يجوز  
 وعندها لا يجوز انتهى **قوله** جاز عن السجدة اي يوسى حوزها ولعله اشار الى  
 ما ذكر في الكافي من ان شرط رفع الرأس عنها التحديق الانتقال الى السجدة من سجدة  
 فانه لا يمكن بلا رفع الرأس الا بان رفع الرأس فنهذه حتى لو خلع الانتقال بلا رفع الرأس

ما ان سجده على وسادة فرغت الوسادة من تحت رأسه وسجد على الارض  
 يجوز ولو كان اقيم على قوله جاز كما فعله الزيات لكان اظهر **قوله** فتدرك قبل السلام  
 لعلمه لو كان قال قبل السلام بصيغة التصغير لكان اظهر لما كان قوله فيما بين  
 من الشرح لان العود الى السجدة الاصلية يرفع التشهد **قوله** في الصلوة لا يذهب  
 عليك ان هذا التقييد لا ينظم العمارة الثانية لا بتحمل **قوله** يعني اذا ترك  
 سجدة الخ قبل عم السجدة صحتها حيث اتى بها بالتكليم ولم يتيد صحتها بانها تامة كما  
 قيد صحتها لئلا لا حاجة اليه اذ يجوز ان يكون ما تركه حتى الاول بان ياتي  
 بها على قصد انها صحيحة الثانية لا الاولى ويتبين بتعيينه كما لا يخفى انتهى قلت وفيها  
 التعميم الا ان منه وهو قوله سواء علم انها من الكلمة الاولى او غيرها مما يتوقف تكبير السجدة  
 وقد غفل عنه ذلك القائل **قوله** او بعد ما سلم وقبل ان يتكلم عنه شرح بيان  
 ان قوله قبل التكليم في المتن من تنمة قوله او بعده **قوله** لتبام عزيمة ولو حكى **قوله**  
**قوله** لو لم يتقن خرج عن الصلوة هو ضعفة كاشفة للكره فيسجد للسجود ولو ترك  
 وهو عبارة الترتيب **قوله** غلب به اي بتوليه ما بعد الاولين ولم يتل في الآخرين  
 كما هو الظاهر **قوله** لكنه ان سكنت عمدا سأل الخ قال في الكافي يزار في ما بعد الاولين  
 الناحية فقط بيان الافضل في الصحيح وعن ابن حنيفة ان قراءة الناحية في الآخرين  
 ناجية رواه الحسن حتى لو تركها عامدا كان ميتا ولو كان ساجدا بسجدة واحدة  
 وعنه انه يجزى بين قراءة الناحية والتسبيح والسكوت انتهى وانت جبر بان يتوقف  
 ذلك ان يكون مضمون قوله ان سكنت عمدا فرعا لكون الناحية فيما بعد الاولين  
 واجبة وهو رواية الحسن عن ابن حنيفة وان التجيز بين قراءة الناحية والتسبيح  
 والسكوت رواية اخرى فيها وقع من صاحب الدرر عنها حلق لاحد الاولين  
 بالاحرى ولا يري له وجه صحة وايضا التجيز على الرواية المذكورة اخيرا في كلام الكافي

الواجب



انما هو بين الناحية والتبج والسكرت وليس كلام صاحب الدرر على ذلك  
بل هو كون الناحية واجبة فيه حاط بين الروايتين هذه الجملة ايضا قال في  
في باب الوتر والنوافل وهو محقق في الاخرين ان شاء الله تعالى ثبت تبجيحات وان شاء  
سكت قد رعا وان شاء الله تعالى الناحية الا ان الافضل ان يقرأ لانه عليه السلام كان  
يزاد فيها وهذا لا يجب سجود السهو بتركها في ظاهر الرواية انتهى **قوله** فالأحوط ان لا يتركها  
هذا التفرع ليس في محله اذا لم يربح منه روايتين ثم انه قد ناهى ذكر الافضل في المسئلة  
مرجحا وهو الذي صححه صاحب الكافي والرياض وان كان الصحيح انه ليس بواجب بل افضل  
كما سبق ولذا استطاع هذه المسئلة من تبجيح الناحية الصلوة الى الواجبات والسنن فيها  
بجاء **قوله** وتبين الاولين للقرآن هذا لم يربح منه مرجحا او دلالة **قوله** ويأتي بالناحية  
فيما بعد الاولين عليه حنفية جدا **قوله** اي المقدتين العبارة في كثير من النسخ الى المشتهرين  
والاطلاق التشهد على المقدمة هو وجوبها بينهم وقد وقع معهما من صدق الشريعة ايضا  
وهو من ذكر الحال والرواية المحال المحل **قوله** وذكر الامام الترمذي ان البيهقي  
والقدميان هو العبارة في النهاية كذا في المراءى وضع البيهقي والقدميان بمعدنة السجدة  
**قوله** حتى لو اقر التيام الى الثالثة بزيادة التشهد المحل يفرج على مقتضى قوله والبولاق  
واجبته من كون الاقتصار على التشهد في المقدمة الاولى واجبا **قوله** وصح سنة  
عندنا ومن عندنا في هذا مستغن عنه لما كان قوله فيما سيجي والصلوة والركعة  
سنة **قوله** عطف على شبهة التران وهذا موافق لقول صاحب الهداية ولا يغير  
بما يشبه كلام الناس عز الله تعالى وبما في الملاء شور المحفوظ انتهى تكن  
ليس في كلامه ذكر التران قبله كما وقع معهما وعبارة الكثرة وعابا بما يشبه الفاظ  
التران والسنة وحيث عطف على التران مما قبله صاحب الدرر محقق بتدريج  
**قوله** منه ان يقول المحل يربح ان المأثور ليس بمحم فيه وما قيل لم يزل ان يقول

لهذا

فالمكان ذلك لئلا يتوهم انه ليس عن المروي انتهى ليس له محل صحيح كيف لا وكل ما دخل  
عليه مثل وجوده كان مشتركا في ذلك وهو المسامحات على ان مقتضى ذلك ان يقول  
في احته ايضا ومنه **قوله** اي لا يربح شبهة كلام الناس فيه بلح الى ان لا عطفه و  
عليه لفظ شبهة لا لفظ التران لكنه لا يلزم الاصل الا ان كان المذكور فيه كلام الناس  
نفسه لا ما يشبهه **قوله** واقصر في التمثيل لوجوب رعاية الترتيب في الاركان هذا عطف  
المكان شارة الى الترتيب بين الركعة والركوع وانت جبر بان ما قبله فيما يمايلي  
عن الجلالية من ان الترتيب ليس بربح فيما تعددت شرعية في كل ركعة كالسجدة  
حتى لو ترك المحل يربح ما ادعاه من الاقتصار فان مروي في فضيلة الترتيب في هذه  
كونه واجبا يتدارك فإبنة لسجود السهو وكون الركوع والسجود من الاركان ليس على  
كلام **قوله** ان ما تقدمت شرعت يربح وجوده صورة وجه في محله لانه المحل محال في  
في تسليمه تخراصا من تنويع ما علق به جزاء وكلا اذا لا يمكن استيفاء ما تعلق به  
جزاء وكلا من جهة الضرورة الحادة والشرعية والافراد بالشرعية دليل افراد ذلك  
عليه انتهى **قوله** فان من ترك الثانية اي السجدة الثانية **قوله** وانما الى كونه  
الاولي **قوله** واتم صلواته لانه محلي في جواب الجواب المسئلة كما سبق وهو قوله في المتن  
ترك السجدة الثانية فتذكر قبل السلام **قوله** وذكره شافعي الهداية وعليه كلام صاحب  
الكافي ايضا **قوله** حتى قال في الجلالية اي في حاشي الهداية المنسوبة الى جلال الدين  
الجزائري **قوله** حتى لو ترك في ركوع المحل رأيت المحل حسن جلي الغناري في حاشي  
شرح الوفاية لصد الشريعة عنه قوله بتبجيحها ويكون القيام مقبلا على ما قبله سائت  
الاستاذ عن الشيخ المحقق ابن قطب الدين مما يفتيها في آخر الصلوة اتم في الركعة الثانية  
فاجاب ناقلنا عن الفتوى انه بتبجيحها في الركعة الثانية قبل سجودها حتى لو اقره بطلت  
صلواته انتهى والفتوى بتبجيحها ان يكون قضاء السجدة المروية بعد الاخطاء ط من ركوع



الثانية ولو كان التذكرة قبله **قوله** ومن الاجزاء المادية كان الاظهر ان يعظم به  
 كونها جزءا ضروريا وحلا في الهيئة الحاصلة فان تمام السؤال وهو كون حق ان يكون  
 فرضا موقفا على ذلك كما تبين من كلام السابغ **انما قوله** فاي ستر في جملتها  
 الترتيب بينهما واجبا لا فرضا الذي يظهر ان يكون حر الشبهة من بينهما كركوع الركعة  
 الثانية واحدى سجدة الركعة الاولى اذ لا من للترتيب بين السجدة كيف لا وقد  
 فيما سبق بالتقديم بمقدار الترتيب وهو غير متصور بينهما وانما الواقع بينهما المتعارف  
 والاشتمال لها بالترتيب وهذا لا يحل لا اعتبار فيه بكون قوله فيما سبق في انشاء الجواب  
 ولو فرض ان الترتيب بين السجدة لا يظهر باني عن ذلك كل الابد ولعل القواب ان يقال  
 هناك ولو جعل الترتيب بين ركوع الركعة الثانية وبين كل واحد من سجدة الركعة  
 الاولى فرضا لكان كذا **قوله** مساواة ثبت بالفعل اي فعله عوم كما سبق **قوله**  
 كما ثبت بالنقل اي نقل القرآن على ما هو الواقع وان كان قول النبي دم ايضا اقدم  
 على فعله على ان الزمان بينهما بحيث بعد المساواة بين حكمها محذور في كل وقت **قوله**  
 مع ان الاول على رتبة من الثاني الظاهر بالقواب مع ان الثاني على رتبة من الاول  
 كما تبين **قوله** فان معناه في مراعاة الترتيب في هذه الصورة خاصة واجبة  
 الخ انت جبر بان لفظ الذبحة لا يبعد هذا الاخذ فان قوله فلان مراعات الترتيب  
 واجبة جواب اتاني قوله اما بتقديم الركوع والتمثيل مسئلة القرآن معترض بينهما فمؤداه  
 كون حكم كل كذا ليس **قوله** مخالف لما قرح به شراح الهداية الخ لا مانع في كون  
 فقط كما زعم صدر الشريعة **قوله** فانه اذا وقع بعد السجود لا يفتح متبدا به تحليل للركوع  
 الاخر عنه وذلك لان عدم وقوع ذلك الركوع معتد به من احكام كون الترتيب بينهما  
 فرضا وكلام صاحب الهداية في هذا الوجبات **قوله** كما عرفت ان الرتبة ليست من الالكان  
 الا لانه حل في الترتيب هذا حال ما نقله صدر الشريعة عن النجدة قال اما تقديم الركوع

حوان كبح قبل ان يقرأ فلان مراعاة الترتيب واجبة عند اصحابنا الثالثة فانهم خرج في  
 انسا وما ادعاه وعل ما سبق منه مما اقرحة فريضة وليس بمبنى على مثل مرجع او  
 يخرج صحيح فقد عرفت بذلك حال الاعتراض **قوله** في صورة بخصوصها اي  
 بين الركوع والسجود وقد عرفت ان كلام الذم فليس على صورة بخصوصها نعم عبارته  
 اما تقديم الركوع فلان مراعاة الترتيب واجبة عند اصحابنا وليس مقتضاه ان  
 مراعاة الترتيب واجبة مطلقا لكن مراده واضح وقد عرفت حال الاعتراض الثالث ايضا  
**قوله** ليست بركن قيل قد عرفت انه من تمام الصلوة لما روي عن ابي مسعود ولا شك  
 ان تمام الشيء جزء ذلك انتهى فيه ان الجزئية مطلقا لا يقتضي الركعة كنية وكان ذلك المثال  
 فكل الركن مرادنا لجزء مطلقا وليس الامر كذلك مثال في النهاية تلامع مبسوط شخ  
 الاسلام والعقيدة الاخيرة فهي وان كانت فرضا الا انها ليست بركن اصلي في الطهارة  
 وانما شرعت شرط التحليل انتهى **قوله** والعقيدة الاخيرة من حيث هي ايقرة الخ بخلاف  
 من حيث هو قيام والركوع من حيث ركوع فانه يمكن ان يكون الترتيب عنهما وقد يقال  
 للمصمم ان يقال مقبل ذلك بالنية فانه اذا كبر بعد الركوع فتوى انه كبره الافتتاح او قد  
 قبل السجود ونوى انه العقدة الاخيرة يوجد في الترتيب لا محالة انتهى **قوله**  
 وتكبيده الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل شرط وعدة من الواجبات كما وقع من صاحب  
 الهداية لا يتحقق كونه ركنا على ما ظن الا يري الى تعرج صاحب الدرر بعد اسطر بان عدم  
 الركعة وتحقيقه ما قاله صاحب الهداية من ان الوضوء اعم من الركوع والشرط  
**قوله** وقد وقع صحتها من بعض الصلوات ومن له حص على ذلك كلام المجتهدين وشعفت  
 اربعة الشيخ بهر الدين ابن قانع سيما وانه صاحب التمهيد والصلوات كما في القاموس  
 المتحدج بما ليس عندك كما هو عادة الشيخ المذكور في تصانيفه وعلى متعلق بخصر وشعفت  
 على سبيل التنازع لكن تحديده شعفت على مبنية بمحل يقال شعفة طيب شعفا وهو بالبيان



المهملة احراق المحبة **قوله** ما يتجيب الناظر فيه من حاله هو ان وجوب السجود  
في تقديم ركن على اعمى الركوع قبل القراءة تاخر ركن القراءة عن محله الا ان الترتيب  
واجب فانه لما ركع قبل القراءة تاخر ركن القراءة عن محله فوجب السجود لتاخير ما كان  
الترتيب شرطا لا واجبا انتهى ووجه كون هذا الكلام مما تجتنب الناظر منه من حال ذلك  
هو انه لم يزل احدان فوات الشرط بوجوب سجود السهو كما سيظهر **قوله** وقيل لا ينبغي  
الف داح كان الواجب تأخير هذا عن نية التسليم الثانية ايضا في الهداية  
**قوله** بالترام صلواتهم صحة وف ذلك في الكافي وكان الظاهر الاقتصار  
على ذكر الصحة فان الترام الف وما لا يفتح له **قوله** بتدريج ما يجوز به الصلوة اي لا يجزئ  
فانه لو سده بما دون الاية في موضع الجهر او جهر في موضع الاسرار لا يلزم ترك الواجب  
**قوله** لا يجب سجده يتركها اي على هذا القول بخلافه على القول الاول **قوله** وله ادب  
ما فعله رسول الله عم ولم يواطى عليه كالتزيادة على الثالثة في تسبيحات الركوع  
والسجود وكذا قال ابن السكيت في شرح الكفر **قوله** وان حجره في مقوده قيل  
الجهر ينسج الحاء المهملة وكثيرا وسكون الجيم والراء المهملة بالفتحة رسيمة كقار  
م دم انتهى ثالث قد قسمه جبر الان في كتب اللغة وهو ما دون ابط الى الشئ  
ولا يمكن النظر اليه في الصلوة فضلا عن ان يكون بلا كلف وتفسيره بلنظ كقار م دم  
لا يوافق كلام اصل اللغة فكان القائل المذكور لم يوفق في ذلك اللغوي الفارسي و  
لعل الظاهر كونه بضم الحاء المهملة وفتح الجيم واخره زاء مجتمعة جمع حجرة بضم الحاء وسكون  
الجيم مثل برة وبر ووجهة وحجر وعرفة وعرف وصحى مقدارا زار على جرح جميع  
ذلك في نهاية ابن الاثير ووقع النظر في القعود الى معارج الازار بل كلف  
ليس بمحل شبهة فليدبر ولو كانت العبارة الجهر بالراء المهملة فلا شبهة ان  
يكون بكسر الحاء وسكون الجيم بمعنى ما بين يديك من شوكب كما في القاموس

**قوله** اي ستره فستر الزين كذا في الفهم باسكن اللهم ثم قال والمرد به ستره **قوله** عليك  
ما استغنى لنظر الحديث عليك كذا **قوله** والقيام عند الحقيقة الاولى اي حين  
قال حتى على الصلوة مشغ في هذه المسئلة على مسكن المختار والمختار في الكثر  
وكثير من الكتب قبل على السلام وقد تقرر صاحب مائتي الاجر للقولين **قوله** والشرع  
عند قدامت الصلوة وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يشترع اذا فرغ  
من الاقامة ذكره الترمذي **فصل قوله** ووتره جدها فيه ان كون الجهر في الوتر  
مشروطا بان يكون بعد التراويح غير مسلم فان الامم كذلك فيما لو ترك التراويح وصل الوتر  
بعد الفاء وعبارة الترمذي وكذا بغيره في التراويح والوتر اذا كان اماما للثوار  
انتهى **قوله** مخالف لما ذكره شمس الائمة الخ فانهم قالوا المغفود يخرج في الاداء  
بين الجهر والمخافة والجهر افضل فكذا في القضاء لان القضاء يكون على وجه الاداء  
وهو ما تعلق عن الكافي بعينه **قوله** واجيب عنه بان ما ذكره المصنف من بسني الظاهر  
ثبت بالاجماع هذا الجواب الحمد لصاحب العناية ثم ان الاذوق بالمرادات تارة  
من الحصار بسبب الجهر فيها فان اوجها يجب ان يكون مجولا على منع الجهر  
حتى ينفذ المغفود بين ان السبب للجهر اما هذا اذا ما ذكره بالاستقراء وليس اذ ثابت  
يصلح للتسبيح له فتقول صاحب الدرر في غيبته بل لاجماع على كون كل منهما سببا  
للجهر ليس له محل على ما قررهناه لا يبق للتعليل على **قوله** معلى ما بينهم من الطرفين  
وهو كون صلوات هذه الهيئة مستدعية لصلوة صفوف ملائكة وما بينهم من طير  
يكون سند الاجماع على ما قرره **قوله** فينبغي ان يكون الجهر في قضاء الغنود  
والجهرية افضل لو قال فينبغي ان يجوز الجهر في قضاء الغنود والجهرية ايضا بل  
افضل لكان التمام ومناسبا للرب **قوله** بدلالة الحديث اني على ما هو عليه  
وليس المراد دلالة النص كما هو المتبادر **قوله** والجهر سماع غيره والمراد بالغير



كل من يكون منه بمكان يسمع فيه صوته بفهم ما في المحامنة من انه اذا اداء الامام  
في صلوة المحامنة بحيث يسمع رجل او رجلان لا يكون جهرا حتى يسمع الكل انتهى و  
لعل قول صاحب الوقاية وادنى المحامنة السماع منه مبنى على تلك المسئلة  
بان يكون سماع رجل او رجلين مثلا من المحامنة ولا يكون داخلاني الجهر فليست  
ثم ان قوله الجهر سماع منه مواضع للنقط المهدية وعبارة الكافي والوقاية اذ في الجهر  
ان يسمع غيره وادنى المحامنة ان يسمع منه والكل واحد فان المراد من لنقط المهدية  
بيان الطرف الاوّل والمقام معين ثم انه قد سبق من قبل اسطر توجيه لنقط الاوّل  
في كلامنا وقال الرعي الجهر سماع منه والمحامنة تصحيح الحروف لنقط المهدية وقال  
في ادنى الجهر ان يسمع منه وادنى المحامنة تصحيح الحروف في قال في الكافي قال في صحيح  
الحروف ولم يسمع منه يجوز عند الكوفي في ثم قال فادنى الجهر عنده ان يسمع منه  
وانقضاء ان يسمع غيره ثم ان مادون السماع منه ليس بآلة عند الكوفي كما في الكافي  
**قوله** والطلاق والتنازع والاستثناء حتى لو طلق امرته واعتق امته او استثنى  
بان قال له على الف الائمة فان صحح الحروف فيها ولم يسمع منه لا يقع ولا يصح  
الاستثناء على ما هو الاصح **قوله** قراءتها اي الصورة بالنكاح جهرا ثم تقدم السورة  
على النكاح عند بعضهم تقدم النكاح وله ان يترك النكاح وتقرأ السورة عند بعضهم  
وقال بعضهم ليس له ذلك والتفصيل في شرح الكنتز للزبيدي **قوله** لا اولاسائر  
الصلوة وهو قول الشيخ وابي يوسف خلافا لما ذكره في الكافي وفي موطع الدرر  
الفتوى على قول محمد وفي كتاب الرعي مثله وقيل بوافقه ما في المحيط **قوله** يعني  
لم يجر فيها جواز الصلوة وفيه نظر لان المراد بهم تبين سورة الجواز الصلوة  
عدم ذلك من جهة الشارع لانه جهة المصطلح قوله لانه نسخ الصيغة التي في المصطلح  
**قوله** الم تنزل السجدة تنزل معنى الكلام على حكاية ما وقع في التراث وقد وقع

في المنظور

في المنظور النبوي من قراء الم تنزل السجدة في بيته لم يدخل الشيطان بينه ثلثة  
ايام والسجدة الم اقر تلك الصورة فالظاهر كونها مقصودة على انها عطف بيان  
للاسم الاوّل عبارة الزبيدي الم السجدة بدون لنقط التنزيل وهو الظاهر **قوله**  
وان قراء الامام اية ترغيب وترهيب يعني لا يبال الجنته عند قراءة اية الترغيب  
ولا يتعوز من النسيء عند قراءة اية الترهيب ذكره في شرح المجمع **قوله** فاما  
امر الاية اي امره وبالاستماع والانصات في الخطبة **قوله** اي المؤمن يسمع  
الخطبة الخطبة وينصت الذي يظهر من كلام الزبيدي ان يكون قول الكنتز وان  
قراء امامه ترغيب وترهيب الخ متعلقا بالانصات وحره وان لا يكون له متعلق  
بالاستماع اصلا بخلاف ما يذهب من كلام صاحب الدرر في عدة مواضع **قوله** بان  
ظاهر قوله او حطب الخ الاظهر في العبارة بان الظاهر ان قوله او حطب مقطوف  
ولعل قوله ظاهر ان رده الى الاحتمال عن تصحيح الكلام بالتقديم مثل ما قاله صاحب  
**قوله** لانه يتحقق من يكون الانصات واجبا قبل الخطبة والصلوة على الوجه  
وقام كلام الزبيدي في غير معنى الكلام يجب عليه الانصات فيها وان قوله اية الترغيب  
او حطب انتهى قبل بل يتحقق ان يكون الانصات قبل الخطبة اشد وجوبا على  
ما هو مقتضى ان الوصيلة انتهى ويخرج بالبيان انه لو جعل التنبيه الاوّل بالحكم  
حالة صلوة الجمعة لاندفع جميع ذلك **قوله** وهذا الاخر من كان يمكن الدفع بان  
بان يكون المؤمن عيّن من شأنه ان يؤتم فيكون من باب عموم المخارز لشمول  
ذلك لمن يتبدي بالنقل وفيما ياتي وسامع الخطبة متبذرا لا ملما فيها بان وان  
لم يكن بالنقل ومن وجهه بان سماع الخطبة وان لم يكن المؤمن بالنقل الا انه  
بمنزلة المؤمن فيها الخطبة مقام الكرمين من الكرمين التي قد حرفت لنقط  
على غير محله الصحيح ثم انه لا يذهب عليك ما دل المؤمن به وبغيره لازم على محل حال



ولا يدخل له في دفع السؤال المذكور فلو كان استقطب من هذه الاشياء وتوقف  
لذكره الزبلي بعد هذا الكلام او قبله كان اصبوب ثم يندفع به سؤال آخر  
ذكره الزبلي حيث قال وايضا يقتضي ان يكون الخطبة وهذه الصلوة اصيل  
في نفس الصلوة وليس الام ذلك انتهى **قوله** اي اكثرهم صلوة بالليل  
كأن الكافي وهذا لا يكون الا على طريق الكناية وقوله لما روي يكون بيان الوجه  
الكناية المذكورة والظاهر من كلام الزبلي ان يكون على ظاهره فان صاحبه  
ايضا يكون سببا لكثرة الجماعة من ميل القلب اليها **قوله** فالألف نربا قال  
في معارج الدارية المراد النفاضة عن الوسخ يعيل قلوب الناس الى الصلوة  
خلفه فيكثر الجماعة بسببها **قوله** فانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم بيان وجه  
تشبيه الواو بالثاء ثم الظاهر ان يدخل فيه له احد جماعتهم ايضا على ما يظهر  
من كلام الزبلي ليكون الكلام اعم **قوله** لان ربيتم طهارة مطاعة عندنا  
وعند محمد لا يجوز اقتداء المتوضي باليتيم قال في الكافي لان اليتيم طهارة ضرورية  
او يصل اليها عند الحج عن استعمال الماء والطهارة بالماء اصلية والعاقبة قال في  
وهو التيام لهما ان اليتيم طهارة مطلقة لا فردية ولا يدر وقت ولو كانت  
ضرورية لتقدر به طهارة الكفاية انتهى وهذا من قوله ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة  
**قوله** الا ان يؤتى الموت فاعدا وكذا قال على ما يظهر من كلام الزبلي **قوله** لتوئم  
ايما رجل على يتيم ثم تذكره جنابة الخ كذا في الكافي والذكي يظهر ان منبأ كون  
الحديث في حكم الجنب قال الزبلي وعلى هذا الخلاف الجنب والذكي  
في ثوبه او بدنه فاستنتج انتهى اقتدى امي او كما في باقي هذه المسئلة فيها خلاف  
ابي يوسف ومحمد كذا في الكافي **قوله** او استحل امياني الا عين فيها  
خلاف ابو يوسف وذكره الكافي **قوله** لان التزاة وجبت في كل الصلوة فحينما

او تقديم النطق الزبلي اقتضى من النظم هو لان كل ركعة ملا يجوز طوعا عن التزاة  
مختصا او تقدم يلا ولا تقدم في حق الامم لعدم الاحكامية انتهى **قوله** في الاخير من  
قال في تاج الاسماء الاخرى ضد الاولى والاخرى ايضا ثمانية الاخر انتهى والمرو  
بها في هذا البحث هو المعنى الاول **قوله** حازقه قدر ركن قوله فيما يبيح عند قوله  
فصدت صلواته جاز قوله لو حازقه يدل على النظم لو سقط صحتها من تمام المعنى  
**قوله** والثانية لون الحاذية مشبهة قال في الكافي وان تكون المرأة من  
احصل الشهوة بان تكون بالغة او صبية مشبهة حقه لو كانت صبية لا تشبه  
وهي تعقل الصلوة في اذنت الرجل لا تشبه صلواته **قوله** هو الصحيح اخره انما قيل  
ان كون الحاذية مشبهة عبارة عن كونها بنيت شبع والاصح ان السن الذي  
ذكره لا عبرة به ان تصلح للجماع ما ان يكون عيانية محضه ذكره الزبلي **قوله** والمرو  
كونها من احصل الشهوة في الجماع اي حالا او ما ضيا كذا في النهاية وبه يظهر وجهه  
قوله ولو كانت عروا وعجزا ينصرف عنها الطبع على المذكور من الباق **قوله**  
حقه لو كانت جحونة الخ قال في وان يكون ممن يقع منه الصلوة حقه ان الجحونة  
اذا حازته لا تشبه صلواته انتهى ويوافقه كلام الزبلي فتدبر صاحب الدرر ذلك  
كون الحاذية مشبهة بجميع عن صوب الصواب **قوله** وان كان بجليان بالاعاء  
اي بدين كانت الصلوة مطلقة في الاصل **قوله** ثم ان الشرا كذا في الصلوة قد يكون  
حقيقة كذا في الحد ركن الخ قال في النهاية حقه لا يكون الحاذية في اوار ما سبق مفردة  
لان المسبوق في اوار ما سبق مفرد بديل وجوب التزاة وجود الشهوة علم كذا في  
او اداشني **قوله** والوتر ومضان هذا اللفظ يقتضي بظاهره ان يكون الجماعة  
في الوتر تابعة لمضان لا التزاة وقد مر في اواخر هذا الفصل ما يحالونه **قوله**  
واو نهاء قدر موحدة الرجل قال في المغرب موحدة الرجل لغة في احره وهو خمسة



الفريضة التي تخافى رأس الركب ومنها الحديث اذا وضع احدكم يمينه يديه مثل  
 موخر الرجل فليصل ولا يبالي مؤدرا ذلك الخطا حتى ينتهي **قوله** ولهذا لم يردوها  
 بالذكر اي لم يردوا الترجمة بالذكر والكتفي بذكر الحائل لما كانت الترجمة في حكم الحائل وقائمة  
 مقامه **قوله** واذا ناه قد رما يتوهم فيه الرجل كذا قال الزيات لكن عبارة وادناها  
 والصغير للفرجة فكذلك في لفظ المص وان كان يتاويل **قوله** وبعضهم اعتبر القدم يعني  
 ان يخافى قدم المرأة عضوا من الرجل كذا في العناية **قوله** ولو محرما قال في العناية  
 او حليلا **قوله** فسدت صلوة واما صلوة المرأة في الطاهر ان تسجد فيها اذا كان  
 الرجل المحاذي اماما من جهة النسي وفي صلوة امامها بخلاف ما اذا كان مقبدا  
**قوله** والاصلون بها ان لم ينو امامتها بخلاف ما اذا كانت مقبدا اي ان لم ينو  
 امامتها تسجد صلوة المرأة كذا قال صدر الشريعة **قوله** وختامهم وقد اتهم ن  
 قيد الكلام بطريقين والمراد بكبريائين ختمهم عدم كونهم على الظلة فلامتنافات  
 بينهما وهو موافق لمباراة الحانية وما يوجد في بعض النسخ وهو تحت قدمهم  
 لا تحت **قوله** وهف النسي قال في الحانية فان كن ثلثا في طاهر والواحدة  
 في صلوة ثلثة من الرجل من كل صف الى اخر الصفوف ويجوز صلوة النسي  
 وان كان كن صف واحد تسجد صلوة الكل وفي بعض الروايات ان كن ثلثا فلو  
 حتى لا يجوز صلوة الكل انتهى **قوله** ويجوز انهم الصغير الى الذين هم فوق الظلة **قوله**  
 فلامتنافات صحتها كان الصواب ولا محاذاة بالواو كذا في الحانية فان كانا منها  
 منة الصلوة على حدة **قوله** وقد ما يمكن الاصططاف منه اي بل التندى  
 والامام والشيخ يوجد في عامة نسخ هذا الكتاب باو الناصلة فالمراد  
 بالاصططاف ما هو دون القضاء والموافق لما في الحانية هو الواو فيكون  
 عطفت تنه ليندفع به احتمال اشتراط التسعة بالفا ما بلغ على ما تبين من لفظ

الفناء **قوله** لمباحث الاقتداء اكثر ما ذكره فيه ما يخوف من فتح القدير لاي  
 الامام وتكون احكام الملاحق والمسبوق متفرقة في المتن والشروع مصدر وذكرها  
 صحتها مجموعة وجعلها تحلها الفصل الامامة وهذا مما تروى من ترتيب هذا **قوله**  
 والملاحق من ثقات كلهم الخ وفي فتح القدير هو من ثقاته بعد ما دخل من الامام بعض  
 صلوة الامام كونه مثله ثم تاخر القوم او جهة ولم يجد مكانا فانه يندفع في القضاء عاودا  
 الامام منه ثم ما سبق به وهذا عند زفر رضى وعنده واجب ملوكه من هذا الترتيب  
 لم يفتح صلوة عنده ويقع عندنا انتهى او يات بالثناء اذا قام الى قضاء ما سبق  
 اذا اورد من الامام الخ لايثني في هذه الصورة حتى يقوم الى القضاء **قوله** ويتقوز  
 اي لا تقرأ فيمضي عن ابي يوسف يتقوز عند الدخول في الصلوة وعند الرواة  
 ايضا كذا في الحانية **قوله** وينبذ ما يقضي برك الرأفة قال في الحانية المسبوق  
 بركتين اذا التزم كالتأخير في احديهما فسدت صلوة انتهى **قوله** ويتقوز الرابع  
 ما يقضي الخ لو كان من غير القدير الاقامة فيه تتقلب اربعا كما في فتح القدير  
**قوله** كما اعتدى حال في فتح القدير هو كما عرفت والاف في رابع ما قبل **قوله** حتى يتم  
 اي لا يجوز الاقتداء به قال في فتح القدير ولو نسي احد المسبوقين المتسريان  
 كمية ما عليه فقف للاخطاء لاخر بلا اقتداء به حتى انتهى **قوله** فعليه ان يعود  
 اي كان عليه ان يعود ويسجد معه ما لم يتبدل كونه بسجدة كذا في النسخ القدير  
 لم يوجد حتى يسجد معه وعليه ان يسجد في اخر صلوة انتهى **قوله** وان لم يخف  
 والمسبوق في سجدة ان كان سجدة قبل ان يدخل الى الصلوة كما يظهر من  
 القدير **قوله** واما في المسبوق بتكبير الشريك اي اتاها **قوله** بخلاف المعتز  
 احي لا يجب عليه عند اخ في محل ذكره ان يثبته **قوله** كانه حال الامام  
 يديه انه في حكم المعتدى **قوله** ولا ياتي بزاوية اي فيها يقف **قوله** اذا سهر الملاحق



نفسه فيها **قوله** ولا يباي لا يباي بانه كما بالسهرانت جبر بان ما تركة امامه  
بالسهر هو المكنن الواجب وليس له ان يباي بانه عدم ان يباي بانه عدم السهر و  
سوى الامام السهر الامام بل يتوهم للعضاء ثم يستبعد عن ذلك بعد الختم بخلاف المسبوق  
كما **قوله** وعلمه الخ هو جبر وعطفت على المجازات اي لو تبدل اجتهاده فيه في النبوة  
الى غير مجتهد الامام بعد فزع الامام نفسه ففزع جده اي بعد الامام بينه بعد تسليمه وعبارة  
الحكاية ثم قام الى قصائده بعد تسليم الامام **قوله** وفصل يتقده اي فصل بين التبيين  
المذكور بين لان الركنة التي صلاها ثمانية قال في فتح القدير ولو ترك التشهد جاز  
استفنا لا تناسا **قوله** ولو ادركها اي ركنة من ركعات الاربع قال في الحكاية  
ولو ادرك ركعتين ويزا فيها ويشهد ولو ترك الركعة فيها ادنى احداهما فسدت  
صلوته انتهى صلى ركنة اخرى اي بعد قيام الى القضاء **قوله** لانه كانه صلى ركعتين  
بالنظر الى التشهد عبارة ففتح القدير لانه يتقنه الاخر في حق التشهد انتهى **باب احدث**  
**في الصلوة قوله** امام سبقه حدث ادا يسهج الحدث وقوعه بدون احتياجه  
ويستحق ذلك هذا سما ويا كذا في غاية البيان **قوله** يستحاج قال في الهداية  
والتباس ان يستقبل وهو قول الشافعي **قوله** استخافه كذا في اصل النسخة والصلوات  
ان لفظ يجب ساقط من علمه بنه عليه بين العلماء في حاشيت كتابه **قوله** وهم  
انه وقت الرغاف الدم الخارج من الانف من باب نهر يفر و باب حج يفتح و باب  
مسح حسن كذا في تلح الاسماء تتلوا عن الزهري **قوله** حلالا لهما فلا يجوز له عندهما  
ان يستحاف منها حملا لركعة بل يتمها بلا قراءة لانه ليس في منة الحدث لانه نادرا والاستحلاف  
للعزورة كذا في الكافي **قوله** ولو تركه ذلك التدر لم يجز الاستحلاف بلا حلف بل يركع ويصلي  
على صلوته ولو استحلف تغير صلوته ذكره الزيلعي **قوله** وبين بايتها على ما مضى لفظ  
الوجابة ثم يؤمن ويقيم فله او يهود فله هذه الزيادات من صاحب الدرر ريس

مكانة فزان والكلام فان البناء ليس من قبيل التزويد الا في افعوله الى مكانه  
لا يكون بعد البناء بل قبله **قوله** والمد والجمع الى ما مضى كان الكافي **قوله** اي  
كالامام المتقدم اذا سبقه الحدث اي يعود الى مكانه مطلقا ان لم يفرغ امامه ولو تم  
بقية صلوته في بيته لم يجز وان كان امامه قد فرغ يجز كذا في الكافي ثم اذا عا المقدي  
بعد فزع الامام قيل في صلوته وحدث عن ابن سماعه في نوادره وقيل لا تعد وهو  
احتياط الامام السهر حسن شيخ الاسلام حواضر زادة ذكر الاتقان **قوله** والا فضل  
للمنفرد ومقتد فرغ امامه الاستئناف قال في الهداية والكافي والاستئناف افضل  
ليكون بعد عن شبه الخلاف فيسحق الاداء بلا حلف وقيل المنفرد ويستقبل وبين الامام  
والمقدي احراز النفعية الجاهل انتهى كلامه ويدانته عامة الكتب التي  
عندنا وقد رأينا من اقدم على القول الاول ترجيح له وما روي من اقدم على القول  
الثاني غير صاحب الدرر ثم الظاهر ان قوله ومقتد فرغ امامه زيادة مسألة  
للفائدة وليس من باب سبق الحدث فان المتقدم الذي فرغ امامه لا يكون له  
غير الاستئناف **قوله** ليكون احد شبهة الخلاف فيجوز الاداء بلا حلف هذا انما يصح  
تليها للقول المذكور في الهداية والكافي او اعلم ما قلناه فاما جملته فليها للقول  
الثاني الذي اجمعت في الدرر ذكره مما لا يكاد يقع **قوله** وبين الامام والمقدي الخ الظاهر  
ان هذا الكلام منه استشارة الى زيادة تخصيص المنفرد بالذكر في المتن قال في الفضل  
للمنفرد فيققن عبارة المتن فذلك القول المكنن الذي ذكره في الهداية والكافي ثانيا  
ثم ان المداوينا الامام ما يكون بطريق الاستحلاف كما صرح به في الاحتياط شرح المختار  
**قوله** لوجود الميث ركنة في التحريم ووجه الاستحلاف لوجود الميث ركنة في التحريم  
والحاجة الى اصلاح صلوته مجاز تقديمه مقام تمام الاول ويتم ما بقي عليه كذا في  
**قوله** لانه اقدر على تمام اي لان المذكر اقدر على ذلك لانه لا يحتاج الى الاستحلاف



والمسبوق بيمينه كذا في الكافي **قوله** بحجته عن التميمي بيمينه كذا في الكافي  
**قوله** واذا انتهى الى السلام قدم مدركا بان تأخر منه كذا في الكافي **قوله** يعرفه المدا  
بالعرفه هنا الالف وكي يظهر من شيء **قوله** والمدا من صلوة هي منصوبة والمدا  
انما كون الكلام على تقدير المضاف **قوله** المضافي فاعل بغيره بينه صلوة المسبوق  
ان عمل فيها ما ينالها كالترجمة وبعده الامام الاول ضمن تقديره الاشارة الى ان  
لفظ الاول في المتن منصوب عطفا على الضمير المنصوب في بغيره بينه الامام الاول  
و**قوله** ومنه اخرج من المسجود ذكره صدر الشريعة **قوله** وان لم يبق له الا الامام  
الاول حدث قد عرفت في اول الباب ان من سبوح الطرث وقوله بدون اختياره و**قوله**  
متابع له اي كان هناك حدث بغيره بل كان باختيار المصنف **قوله** في المتن عند ايجاب  
ان يجعل بين القول مترتبة وتكون له حدث معا على سبيل التنازع وانت جبر بان حقيقه الامام  
بالاول بوجه كون هذه المسئلة ايضا من فروع الاستحسان مسبوق وليس الامر كذلك  
بل هي مسئلة اخرى متنافرة على ما اوضحه صاحب الوقاية حيث قال ولو احدث  
عند ابد التشهد او عمل ما ينالها تمت وتبطل عند ان حقيقه متقدمة الامام وحديثه  
عند ابد التشهد صلوة المسبوق انتهى نعم احدث الحمد والتهنئة ما كان على البناء  
مطلقا كما سبج في صاحب الدرر وانما وقع فيها وقع لتغيره ترتيب صاحب الوقاية  
اي ما تروى فلم يتيسر له اخرج غرضه **قوله** فانه منه هو بضم الميم وسكون الينون  
وتنوين الاخر اسم فاعل من انتهى قال في النهاية المدا من المنه ما يكون مستقرا بحرية  
اما بصفة الاتصال كالاتم او بصفة الانفصال كالمخرج انتهى **قوله** وتكنية تخط  
في ادائه وهو ما بعد التشهد **قوله** وكذا اخرج من المسجود الاشارة الى الكلام بغيره  
المخرج من المسجود كالكلام في كونه في معنى السلام **قوله** والتهنئة فاحب وجابا  
ببريد ان التهنئة فاحب ما نفعه كذا ان التهنئة جابا كذلك لانه المانع عمدا **قوله** بخلاف التهنئة

الح قال في المحققين احدث في قيامه تسبحة فاحب او جابا لم يفسد ولو قرأ فسد  
وقيل انما تفسد اذا قرأ فاحب او جابا وقيل على العكس الاحتياط ما قلناه **قوله** عطف  
على حدث الحمد والتهنئة هذا التزويد ينبغي على ان المعطوف اجزائا يكون عطف  
على ما ذكر قبله وعلى ما ذكر اوله لا سيما عطف هو عليه والتمس له صرحا كون الظاهر  
تأخره الى اخر المعطوفات وهو قوله والخرج من المسجود الى ينتهي هذه الاضافة  
فائدة اخرى وهو الاخر اخرج من كونه قوله بعد عطف على التسبحة فيفسد فلو عمل عمدا  
بعد التشهد متنافر مع هذا ما بعده كما في قوله عليه ابتداء كلام لا تكون له بمسئلة البناء  
على ما يظهر من اكثر الوقاية ثم ان لفظ الوقاية ولو احدث عند ابد التشهد او عمل  
ما ينالها تمت فجعل صاحب الدرر مسئلتين واحدا بان اخرج الاحداث عمدا  
في عمل بنيان الصلوة **قوله** اي ثوبا يجوز فيه الصلوة قال في التبيين بان لم يكن فيه  
نجاسة مانعة من الصلوة او كانت فيه وعنده ما ينال النجاسة لو لم يكن عنده  
ما ينال النجاسة ولكن ربه او اكثر منه ظاهر وهو سائر المودة انتهى **قوله**  
ودخل وقت العصر في الجمعة قال في الكافي على اختلاف التولين عنده اذا صار  
ظل كل شيء مثبته وعندها مثله انتهى وقال في مواضع لدراية فان قيل كيف  
يتحقق الخلاف فيه فان دخول العصر عنده اذا صار ظل كل شيء مثليه وعندها  
اذا صار مثله قلنا هذا قول حسن من زياد فان عنده وقت فعمل بين مخرج  
ودخل العصر فاذا صار الظل مثليه تحقق اخرج عنده الصلوة الصلوة تامة وعنده  
بالله وقيل يمكن ان يتعدى في الصلوة بعد ما قد قد التهنئة مقدار ما صار الظل مثله  
فخ يتحقق الخلاف انتهى **قوله** وزوال عذر المعذور كالمسحاة ومن بمنها  
اذا استوجب الانقلاط وتناكسا على ما تقدم في كتاب الصلاة فكله قال في التبيين  
**قوله** فان هذه الاشارة منسوبة للصلوة بلا حكمة بل في الكافي فاعرف عنده المخرج



بعد التشهد قبل التسليم كما قلنا فيها الشاء الصلوة ولا تعرفت في انائها تنفسها  
 صحتها انتهى ثم ان الظاهر استلزام قوله بما صنفه **باب في بعد الصلوة وما يكره**  
**فيها قوله** بل هو كلام ومخاطب والكلام مفيد عما كان او سواه كما قال همد الشريعة  
**قوله** اي سواء كان عمدا او سهوا كان في النوم كان في الوضوء نعم ذكره في السلام انه  
 اذا تكلم النائم لم يفسد صلاته لصدوره عن لبس له تحريم والمخارجات في الوضوء لان الكلام  
 خارج للصلوة كما قيل قلت قد حقت صاحب الصحاح بالترج **قوله** لانه كالمجنة والنا  
 عبارة الوضوء ولا يفسد بها كذا من ذكر المجنة والنا والمفهوم من لفظ الدوران يكون  
 الصوت ايضا مقرا ويسمى كلام صاحب الوضوء دلالة على ذلك **قوله** لان الاثر  
 ونحوه اذا كان الخ في كلام اثر الى ان قوله في المنع لوج او مصيبة قبل الاشياء  
 الاربعة لا لبس ولا بصوت فقط **قوله** انما مصاب غرت من هو بين مستوحش واد  
 مشددة وبعدها واد الخ من غير توتر توتر قلت له احسن الله عزاك اي زرك الله  
 البصر الحسن واصله من غري يفرى من باب اي جر على ما ناب كفا في المصباح غير  
**قوله** بان لم يكن مرفوعا اليه اي منظر كذا في الكافي وقال في النهاية اي لم يكن  
 بحيث يستلج الامتاع عنه انتهى قال في التاموس دفعة اليه وعنه كمنع  
 انتهى فليست به **قوله** وجواب جرسوان الذي يستدعيه عطف قوله وسائر  
 ان يكون لفظ جرسوان وسوء وصفة له وهو يفتح السين وسكون الواو مصدر  
 بمعنى اسم الفاعل من ساء ففتح سرة **قوله** وعجب بالشيء كذا في نسخ الدرر  
 والواقع في الوضوء عجيب وهو الظاهر **قوله** باز صلوته اتنا هذا وقوله كذا  
 اتنا ما ينبغي ان المسئلة المذكورة في المتن حلانية فسد صلاته عند اي حادثة  
 ومحمد ولا تشد عند اي رفس ذكره في الكافي **قوله** فيج المصدي على المصدي  
 اللفظ الاول على صيغة اسم الفاعل الثاني على صيغة اسم المفعول بان يكون الفاعل من

جماعة والمستفتح اما ما يجاء به اخرى وهذه الصورة التي جرت عنها صاحب  
 النهاية بان يكون المستفتح اما ما هو الفاتح ما هو ما والصلوة مختلفة انتهى  
 وهي من صورته فيج المصدي على غير امامه لا محالة **قوله** وقيل ان قراء قدر  
 ما يجوز به الصلوة اي الامام كذا يظهر من لفظ صدر الشريعة **قوله** وقيل  
 ان استعمل الخ فطامع القول الذي قبله قول واحد نسبة صدر الشريعة الخ  
 والمشجج ثم قال وبمضمونهم قالوا لا تشد في شيء من ذلك وسمعت ان الفتوى  
 على ذلك انتهى **قوله** وللامام ان لا يجهنهم اليه وجد بخط الزياتي في حاشي  
 شرحه للمكتبة مانصه ونسب الاجابة ان يردوا بكلمة او تيف ساكتا انتهى  
**قوله** لان وضوءها عليه كذا الاظهر في العبدة لان وضع اليدين والركبتين عليه  
 الخ وكذا الحال في قوله ونكر وضوءها الخ كي يظهر من الكافي **قوله** يعني انه  
 لا يعتبر قد راد الكرم الضمير في انه لمجد ويعتبر على صيغة المعلوم **قوله** على فرائه  
 فيه ان المشهور في مثل هذه المعطوفات اما المطف على الموطوف  
 عليه الاول يكونه اصلا واما المطف على ما قربها والآخر ان الموطوف عليه  
 الاول صحتها قوله وم والا قرب قوله وكل عمل كذا قيل **قوله** فهاهنا اي بلا  
 تحريك **قوله** او مرور ما في الصحاح تقييد هذه المسئلة بالمرور او فوج  
 لما في الكافي ويوافقه كلها صدر الشريعة وان كان سور كلام الزياتي على  
 حيث قال وتكلموا في الموضع الذي يكره المرد فيه والواقع انه موضع صلوة  
 وهو في قدمه الى موضع سجوده انتهى **قوله** وهو من قدمه الى موضع سجوده  
 قال في الكافي وفي تحريم ما وراه تفسيح على المار وسيل مقدر الصبيان  
 وسبج في شرح قوله مطلقا سواء كان ما بينهما قدر الصبيان او اكثر ناظرا  
 الى هذا القول الا في **قوله** فانه لا يفسد الصلوة تحليل لادخال حرور ما



تحت التثنية فان مؤداه عدم ان الصلوة **قوله** ان ظن المردزلمبيح الى ما  
قاله الزياتي من انه لا بأس بترك السجدة اذا ايقن المردزلم ووجه الكلام  
انتهى **قوله** اي رفع ثوبه من بين يديه الموافقة للفظ الكافي ان يقول هو في  
ثوب من بين يديه او من خلفه عند السجود انتهى **قوله** من غير ان يلوي  
عنقه بحيث يخرج وجهه من ان يكون الى جهة القبلة كما في الكافي **قوله** وفيه  
زاد حجة اي بطلان وهو يكون في حالة السجود كذا في الكافي **قوله** للشيخ  
عنه ايضا والرحضة في التمرة تعليل لقوله في المتن وقلب الحوض الامرة  
ولفظ الرحضة مجرد بالوطف على النسي والنهي عنه ناظر الى كراهية قلب الحوض  
والرحضة الى نهيهم من الاستئذان **قوله** فلا يكره عدها بالقلب الى تزج على  
عبارة المتن والاول مستفاد من قوله باليد والاشارة من كون السجود في الصلوة  
فكان الكلام مقيدا بها **قوله** الا ان تكون صغيرة بحيث لا تبد وللناظر الا  
بنا ويل في ذلك لان الصغيرة جدا لا يبعد وكذا اذا كانت مقطوعة فانها لا يبعد  
بلا راس **قوله** بان كانت في موضع جلوسه وقيامه تصوير لعدم السجود عليها  
**قوله** فان السجود عليها الى تعليل لما يترجم من السجود من الكراهية اذا وقع  
السجود عليها والظاهر عبارة الزياتي وصحى السجود عليها يشبه عبارتها في كراهية  
انتهى **قوله** فيسكه على بابه هو منفتح العين المعجزة وسكون اللسان واما الخلق  
بفتحين فهو بمنى الغلظ وهو ما يغلق به الباب كذا في تاج الاسماء **قوله**  
وبالذهب كذا في اكثر النسخ والوجود بخط المصنف رحمه في نسخة المقر  
مجردة عن الشرح وباء الذهب كذا في اكثر النسخ **قوله** وكذا حاشية سورة في ركعة  
او سورتين في ركعتين الى اخر لفظ الغنية وكذا حاشية سورتين في ركعتين  
او حاشية سورة في ركعة عند اكثر قائل تركة وقيل لا تركة فيها انتهى قلت

قوله عند اكثر راجع الى المسئلة الاخيرة فقط وكذا قوله وقيل لا يكره ثم نقل القول  
بالكراهية في المسكتين معا بقوله وقيل لا يكره بينهما فادفع في عامة نسخ المردزلم  
وقيل تركة وقيل لا تركة ليس بمجرب والصواب في الاول ايضا وقيل لا تركة بلا الثانية  
ناظر الى احدي المسكتين والا لا ينتظم مع ما قبله على انه ثواب ذكر المسكتين  
ولم يأت بها على ترتيب الغنية فلو كان اني بلا الثانية يلزم منه ثواب الحكم  
لا محالة **باب الوتر والنوافل قوله** تخرج على كونه غير اعتقاد في حال  
الترتيب وانما لا يكفر جاحده لانه ثبت بخبر واحد قلنا يري عن شبهة انتهى وما لها  
واحد **قوله** ولان وجوبه لما كان بالنية الى يديه بالسنة خالو حكا انفع  
عنه الاتفاق **قوله** نشكره قال في المحيط هذه الجملة بدل من نشي وفي بعض  
النسخ المصححة بالواو فيكون معطوفا على ما قبله انتهى **قوله** ونخرج بك  
هذه الزائدة موجودة في النسخة التي هي بخط المصنف والحضوع بالجملة المعجزة  
والعن الكلمة المحضوع والذل كذا في الصحيح **قوله** والقوم يتابعون الامام  
الى معنا الطاهر ان وضع هذه المسئلة في وتر رمضان وان لم يكن الوتر  
بالجهر **قوله** اي يتبع في قراءة القنوت حتى شافيا يثبت بعد الركوع الى  
الذي يظهر ان وضع هذه المسئلة في وتر رمضان ولا حاجة الى فرض وضعه  
في تلك الصورة السائدة الوجود قال الزياتي في نفسه هذا القول من اكثر  
اي يتبع المقتدى الامام القانت في الوتر في قنوته ويحتمل هو والقوم لانه دعاء  
وقيل بجهر الامام ذكره في المفيد وقيل عند محمد يثبت الامام دون المومنين  
كما يقر والصحيح الاول انتهى وهو مخرج فيما قلنا **قوله** لان احتملا في وتر  
الطاهر ان الغنية لا يثبتها ودمتهم **قوله** اي الركوع فيه انه لا ينتظم هذا الجواب  
بالنسبة الى المسئلة الثانية وهو ترك القنوت في القيام من الركوع



**قوله** ولو قننت في القيام بعد الركوع اي فيما اذا ترك القنوت وتتركه  
في الركوع او في القيام منه كما في الحائض وقال وقال في الخلاصة ولو ترك  
في الركوع انه لم يقننت فيه روايتان في رواية يهودي قننت ولا يعيد الركوع  
وعليه السهو عام واولم يعقبت اولم يقننت انتهى والرواية المذكورة  
فيها ما يجامعها في الحائض وهي التي ذكرها صاحب الدرر **قوله** وسجد السهو  
لكنه ليس بمخصوص بصورة اعادة الركوع كما يوقع لفظه على ما يظهر مما نقلنا  
عن الخلاصة وفي البحر الرثيق وجوب سجود السهو بترك القنوت انما يؤخذ وانما  
فلا لانه سنة عندنا كالوتر انتهى **قوله** اي اربعة اربعة كذا في النسخ والظاهر  
اربع كما في عامة الكتب **قوله** لان الاصل عندنا في حنيفة الخ قال الزيات اذالم يترك  
في الاربع بقية ركعتين عندنا لان التحريم بطلت ببرك التزاة في الاولين فلم  
يصح شرعه في الشفع الثاني وعندنا في يوسف يتعذر اربع لان التحريم تبطل  
بترك القرآن فصح شرعه في الشفع الثاني في بقية الكل انتهى وتزيره احقر وافيد  
**قوله** مع قدرة القيام ابتداء قال صدر الشريعة اراد بحال الابتداء حال الشروع  
وبحال البناء حال وجوده الذي هو الشروع انتهى **قوله** وسباني في باب الصلوة  
على ان ثابت **قوله** ينبغي ان شرع الله على ما هو الصحيح من ان المسافر  
وغير المسافر في ذلك سواء بعد ان يكون خارج المحرقات من روى عن ابي  
وابي يوسف من ان حوز التطوع عن الدابة يطلع بالمصاخر خاصة لان الجواز  
بالايمان على خلاف التباس لاجل الضرورة انما يتحقق في السفر لا في المحر كما  
ذكره صاحب النهاية **قوله** انقطع عنه النافلة كذا في اكثر النسخ وهو موافق  
لكلام الزيات حيث قال وهو تنقطع النافلة او ينقطع هو عن النافلة **قوله**  
لا ينبغي بل يستقبل **قوله** لانه انما ما شرع في فيه الذي يظهر ان بناءه تحليل

المستلزم بان التزول على غير يسير والركوب عمل كثير لا يحتاج فيه  
الى الاستقبال يدويه كما في الكافي وعلى تسليم محتمل هذا التحليل كان الاظهر  
ان يقول ولان في الاولى الخ بالواد العاطفة فانه علة اخرى للمستلزمين  
كما يظهر من كلام صدر الشريعة **قوله** لان في الاول يؤد به اكل مما يوجب  
عليه فان ما وجب عليه هو الايمان **باب اول في الفريضة قوله**  
اي شرع الامام في تلك الفريضة من هذا التفسير ما قرره صاحب  
النهاية من انه اريد بالاقامة مشروع الامام في الصلوة لا اقامة المؤذن  
لانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والركوب لم يبيد الركعة الاولى بالسجدة يتم  
الركعتين بلا خلاف كذا في الظاهر انتهى وفي ضمنه رقنا ذهب اليه صدر الشريعة  
من ان الضمير في اقيمت يرجع الى الاقامة كما يتل فرب ما انتهى **قوله** انها محل  
القطع لا محال عبارة في الهداية لانه يحمل الرفع والقطع لا محال وهو اعظم  
فيها للمصلحة واما حجية المؤذن في لفظ صاحب الدرر فينبغي ان يرجع الى الفريضة  
التي لم يسجد ركعتها الاولى **قوله** من غير ان يصلي فيه ولا يذهب عليك  
ان الاستثناء الثاني هو قوله والامام على الظاهر والفت عطف على قوله  
الا يتم جماعة اخرى ولا ينتظم قوله هذا مع الاستثناء الثاني وهذا ظاهر  
**قوله** الا مصلي الظاهر والفت ضرورة الخ الذي يظهر من كلامه ان يكون غيرهما من  
الاوقات اذا صارت مستثنى من كراهية الخروج من جدران فيه وليس الامر  
كذلك بل هذا الحكم يتم الجملة كما بيني عنه تسليمه بانه قد اجاب داعي  
الضرورة فلا بأس في تركه شائيا واما تخصيص هذين الوقتين بالركعة  
كما وقع من صاحب الهداية فمنشأه التوطئة لاستثناء صورة الاقامة  
بجملات سوى صاحب الدرر نعم لو اقبل حكم الاوقات الثلاثة على الاولوية



لكان لكلامه وجه صحة في الجملة لما انه لا يصلح النقل بعد تلك الثلاثة فكلما  
 هذين الوقتين **قوله** لا يكره الخروج بعد النداء اي بعد الاذان قبل الاقامة  
 والا يكون هذان المسئلة الثانية **قوله** فانه له الخروج ايضا عند الاقامة  
 في السجدة بخلاف معنى الظاهر والعامة اذ ليس له الخروج والامر في صورة  
 الاذان على خلاف ذلك **قوله** كراهية النقل بعدها كما سبق قال صدر الشريعة  
 لانه ان صلى يكون فائداً والثالثة بعد الجهر فلا يصح تكرره وانما في الغروب  
 فلان الثالثة لا تشرع بثلاث ركعات انتهى فلا يذهب عليك ما في **قوله**  
 الاوقات الثلاثة على وتيرة واحدة من الصور **قوله** فيبقى ما وراه على الأصل  
 اذ بما وراه ما ذكر من مؤد الجهر فبقاؤها بعد الزوال وغير تابع للفرض والأصل  
 عدم القضاء في السنة **قوله** وهو التماس قال الزيلعي والاول نسخ  
 انتهى **قوله** حلاله فر قال لا يجوز صلوة اذا لم بعد الكوع ذكره الزيلعي **قوله**  
 لوجود المنة ركة في جزء تحليل القول الجهر راي في جزء من الركعة لانه يطلق  
 عليه اسم الكوع فيقع موقعه كما لو كانت ركة في الطرف الاول دون الاخر بان  
 ركع معه ورفع قبله ذكره الزيلعي **باب قضاء الغوايات **قوله****  
 فان صلى الخ ذكر في شرح الطحاوي صورة المسئلة فقال رجل ترك صلوة  
 الجهر وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء في اليوم الثاني والثلث  
 مع التذكر جاز ظهره اليوم الثاني اجماعاً وما صلى قبله فيه اختلاف انتهى  
**قوله** ان ادعى فرضاً سدس صحيح الكل اي السنة المباحة لاسمى الفروض الوضعية  
 الواقعة بعد الغايبة المفروضة فما رما وقع بعدها المحس من نوعها  
 سدس لها لا محالة وذلك لان هذه السنة التي صليت في اولها  
 ليست بنائية حتمية لا اولاً ولا آخر كما ان الاوجه كذلك نعم يبي فروض الوقت

فوات في صورة ان يكون هذه الوضعات نوافل وليست هي التي صليت  
 فلا يبر وعليه ما قيل ان قوله ان ادعى سدس ليس في تحله فانه بمكة  
 الثالثة والحمد لله يكون سابقاً لاولها انتهى اذ لا يمنع الجمع الغائبة التي  
 اتصلت بها مع الفروض والوضعية التي صليت تحت عدو خاص حتى يكون سبعة ويجعل  
 اجماعاً مجموع سابقاً وبما قررناه يحصل الغنية عما قيل في دفع ذلك الاية مردوداً  
 الفرد من التي عليه ستة احدها الغائبة الاولى والبواقي الخمس التي صليها بعد  
 الا ان الخامسة من تلك الستة لما كانت في وقتها الا ان يغير الغوايات التي يجب  
 قضاؤها خمسة والايمة التي في وقتها الا ان يجب اعادةها لا قضاؤها  
 فان صلى السدس تلك الخامسة ايضا فيم الغوايات سنا انتهى ولا يذهب  
 عليك ما فيه من التعسف الظاهر وقد عرفت مما ذكرناه انما ان قول ذلك القائل  
 فيم الغوايات سنا لا معنى له ولو سلم تحت جميع ما قاله بحسب نفس الامر فلا يخفى عليك  
 عدم تاييده في عبارة صاحب الدرر وصاحب الوفاية **قوله** ان  
 ادعى فرضاً سدس اي ثم فحق تلك الغائبة قال في الجمع قضاها فائدت  
 ذاك لها متعين انتهى **قوله** صحيح الكل اي السنة عن لعله لو تمهم علم الكل للثالثة  
 ايضا لكان احسن ثم ان قوله عنده احتراز عن قولها قال في السمدية وهذا احتراز  
 حفيضة وعند صاحب الفد داياتاً لا جواز لها بحال وقد عرفت ذلك في موضعه **قوله**  
 كما كانت ذلك عند أبي يوسف قبل قضائه كما ظهر من السباق وحيث تلحق  
 منه انه اذا صلى خمسة من الفروض ذاك فرضاً فائداً عنده وصف الفرضية من  
 حتمية **قوله** لهما ان الحصة المباحة للاماميين فانها قال بنو وغر موصوفان  
 الفاسد عند احداهما وصف الفرضية وعند الاخر اصل الصلوة **قوله** وله بالنقل  
 بنو والمحل خبر مقدم مبتدأ جميع ما يجي بعده من الدليل وقوله وفي القولين



ايضا جزم مقدم ومبتدأؤه قوله ملاحظة وجوب الترتيب كونها الحال في قوله وفي القول  
بالتفريق فانه جزم مقدم مبتدأؤه قوله ان وجوب الترتيب لكن بتقدير المضاف معونه  
السبب اي ملاحظة ذلك **قوله** وفي القول بالتوقف ان وجوب الترتيب اي ملاحظة  
ذلك كما يظهر من السبب بسقوط الترتيب الواجب بعينها انفسها وبينها وبين  
اخبارها لو قال بسقوط الترتيب الواجب بين النوازل نفسها وبينها وبين  
كما في الهداية لكان لفظه دل على المعنى **قوله** ويسقط ايضا قضيهما الوقت  
بانصاف على القضاء والاداء **قوله** فيصح وقوع من ترك صلاة شهر الح قال في الغيبة  
صورته رجل ترك صلاة شهر سنه ومجانته ثم ندم على ما فعله واشتغل بالاداء الصلاة  
في مواقيتها قبل ان يتحقق تلك النوازل ترك الصلاة دون الست وصل صلاة  
اخرى وهو ذاك هذه المروكة الحديث قال بعض المتأخرين من مشايخنا يجوز  
هذه الصلاة قال في النهاية وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يجوز انتهى **قوله**  
اي ويصح وقوع من الح هذا اذا صلحها اذا لم يكن عليه كما في الغيبة **قوله**  
فيصح اداء الوقيته قال في الغيبة جعل يجوز الوقيته او لم يجز عن محمد بنه رويان  
واحد صاحب الدرر مملكت الجواز على خلاف صاحب الهداية **قوله** وعن بعض  
المشايخ قال لا يمين هو هذا الغيبة الى جعفر وتمام صاحب الهداية وهو الاظهر  
**قوله** والاول احتيارا شمس الائمة الح قال في الغيبة ومال الى الجواز ابو جعفر الكبير  
واحتيائه ما ذكره ما سقط من كلام التريلمي قال في الغيبة وهو محتاج صاحب  
المحيط وما ضيقان وغيرهم قال في النهاية وعليه الفتوى انتهى **باب صلاة**  
**الكره** **قوله** من التبرج وغيره اراد بغير التبرج الاقتران والاحتياط مثلا **قوله**  
ولو ترك هذا حنت ان لا يجوز صلاته بسبب صاحب معراج الراية هذا اللفظ  
الى ابن جعفر الرندي واني يوجد في بعض النسخ حيف وهو الظاهر لان نسبة هذا اللفظ

الى شمس الائمة غير متحققة بعد **قوله** اوصى ما عدا وهو افضل من الايام فاما ما يريد  
انه يتخير بين الايام فاعدا وبين الايام فاما وان كان الثاني افضل كما قررته  
التريلمي **قوله** لقوله عم لم يرض دخل عليه الح احديث في الهداية وغيرهما مادم  
برأسك وقوله لما روي فيها سيجي مبني على ذكر قوله برأسك ومنها كما يتبين **قوله**  
او سجد على ما لا يجد حجة انت جبر بان هذا ليس من مسائل هذا الباب  
ولم تجده صحتها في كلام احد من اصحاب المكنون والشرح **قوله** لوجود الايام اي  
لا يوضع الرأس على ذلك الشيء **قوله** فيه انت رة الى انها لا تسقط الى لا تسقط  
الصلاة عن المريض اصلا قال التريلمي وهذا اذا كان قليلا فقط وهو كذا اذا كان  
متعاقبا منهم مضمون الخطاب في رواية قال صاحب الهداية وهو الصحيح بخلاف  
المعنى عليه حيث يسقط عنه اذا كثر على ما نبهته وذكره صاحبان انه لا يكره  
القضاء في الاصح كما معنى عليه ومثله في المحيط وهو اعتبار شيخ الاسلام وفخر الاسلام  
لان مجرد العقل لا يثبت التوجه الخطاب عليه انتهى **قوله** بما روي وهو قوله  
ان قدرت على ان تسجد الى قوله برأسك وان كان هذا اللفظ ساقط من  
المراد كما به هناك عليه ولعل ما حذره ما في مواج الدارية نقلا عن المحتجب والمختف  
من انه لو وضع بين يديه وسائيه فالصحيح جبره فان وجد في الانحاء جاز والآخر  
فلا انتهى حيث اد الكلام في الايام وهو غير السجود لا محالة على ان النظام قوله  
والا فلا هذه المسئلة ووجه هذا القناد **قوله** صح فيها اي الصلاة ركع وسجد  
قاعد اي قاعد في صلاته فيكون حالا سبيبا والا ينفذ المعنى قال المكون وسجد  
ليس في حال القعود **قوله** بيني قاي اي على صلاته وعند ابن حنيفة وابي حنيفة  
يوسف روي وقال محمد بن علي خلا فتم في الاقتداء كذا في الهداية **قوله**  
ان اعني اي تعب وهو قيد للمسئلين **قوله** قطع الحسن وقال في لا ينفذ



اذا اتمى عليه وقت صلوة كالحلوا واما لو اتمى عليه فخرج من سبيل واحد لا يجب  
 عليه القضاء بالاجماع ذكره الزياتي **قوله** وان زاد على الخمس **قوله** لا ما نقل  
 عن ابي يوسف فيه ما فيه لما قال في الهداية ثم الزيادة معتبر من حيث الاول  
 عند محمد لان التكرار يفتحق به وعندنا من حيث الساعات انتهى **قوله** اي لا اتمى  
 انما سركات بها احتراز عن ان يرد بها الساعات التي تارها اصلها  
 وهي اربعة وعشرون جزئي يوم وليد مع انها في الكتاب در منها **باب الصلوة**  
**في السفينة** **قوله** لف ونشر قبل فيه تامل فان مقتضى الآف والنشر كون جزء  
 من النشر وفيما نحن فيه ليس الامر كذلك فان فيها مشترك بينهما انتهى قلت  
 ما قاله هذا القائل ممنوع فان قوله تاخذ مخصوص بمسئلة القادر على القيام  
 في السفينة وقوله فيها مخصوص بمسئلة القادر على الخروج وتقييد المسئلة  
 بالسفينة تارة بظاهرها وتارة بضمها فهو مأخوذ من سباق الكلام لان  
 فيها المذكورة فيها **باب المضاف** **قوله** جميع البيوت اذ لو بقي امامه بيت  
 الحج لما ان الجع المضاف من الناطق الموم كما اذا قال عبدي احراز ما نه بجمعهم  
**قوله** فمن جاوز ولم يقصد قال في معراج الدراية لو طاف جميع الدنيا بما قصد  
 مسيرة ثلثة ايام لا يكون مسافرا والاعتبار بالقصد مع التيسر لا باليسر والقصد  
 المحذور انتهى **قوله** فتم الى كل صلوة مثلها اي كل صلوة رباعية واما النحر فلما نصبت  
 على اصل وضوءها ولم يتيمم لم يجز الى التيمم من راس فاقبل ثم ان ما في الحديث من  
 على اولوية النحر لا يجزى انه هو يشع بان ركعتي النحر بمنزلة الشفع الاخر من الفرض الذي  
 على ما ترأى حاش من شأنه حمل قوله كل صلوة على عمومها لظاهر  
 وقد عرفت حقيقة ثم ان قوله عز الحزب ينبغي ان يجعل استثناء من قوله ان الصلوة  
 مرضت في الاصل ركعتين **قوله** فانها وترتها قال النبي ثم صلوة النهار بخاء

اي لا يسمع فيها وقفة كخافي المصباح المنيرة والذي يقتضيه ان لا يكون صلوة المغرب  
 من صلوة النهار وهو الحديث فليتنا مل في التوفيق **قوله** ثم زيدت في الظهر  
 انت جبر بان قوله ثم زيدت في الظهر جبر بان قال الى كل صلوة مثلها شنيع ظاهرا  
 لكن هذا عبارة صاحب معراج الدراية بعينها فينبغي ان يلاحظ معنى صحيح وهو ان  
 يقال ان الموطوف ثم هو مجموع قوله زيدت في الظهر واقرت في الشرح فلو  
 ان كان ما كان في المدينة استقر الامر على الفرض في ذلك بين الظهر والسفر  
**قوله** واقرت في السفر على اصل مشه وعيها يقال اقررت العامل على علمه العظيم  
 في فكره تركته فارة او ما نحن فيه من استعمال الثاني وفي بعض النسخ واقرت  
 في السفر قال في المصباح المنيرة فقرت الصلوة بالبناء للمفعول فهي مقصورة  
 وفي الحديث اقر الصلوة انتهى **قوله** لانهم بين التوار والتوار قال في الثاني لانهم  
 بين ظهراني اعدائهم فتمدد حالهم بين ان يهاجموهم فيقرروا ونهزموا فيقرروا  
 فلم يكن واقامة فلم تصادف النية محلها فلا يصح كما ذكر في السفر في غير موضع انتهى  
**قوله** وغير موضعها اي موضع الاقامة وعبارة الكثر في غيره والفتن للمع على ما عتبه المصنف  
**قوله** ولان النحر عندنا رحمة استباط فيكون تسمية رحمة بطريق التجراد وهو  
 غنية حقيقة والاكمال مكروه واما عندنا فتى فهو رحمة حقيقة والاكمال غنية  
 كما صرح به في الخفة **قوله** قال الرازي وهو قولنا اي معتدنا ومنه صحت كنهه  
 لما سبق منه قبيل قوله باب صفة الصلوة حيث قال لا بد لمصلح الفرض والواجب  
 في تعيينه دون تعيين عدد ركعاته لانه لو نوى الظاهر مثلا فعد نوى عدد الركعات  
 والخطاء في عددها لا يفرجه لو نوى الجزاء او الظاهر ركعتين او ثلثا جاز ولو نوى  
 التسعين كذا في الحاشية التسعين كذا في الحاشية انتهى **قوله** وكذا لما يجز منه في باب  
 سجود السهو من قوله وسلامه للقطع ولا يقطع لانه نية لتغير المشروع كما لو نوى



الظهور ستانته فيعلم من معنيين التعديل ان ما نعلمه عن الذات قد صحت  
بشيء يتبين بثبوت **قوله** اي لا يتعدى المسافر بالمقيم الى اخره صورته الامام مقيم  
والمتقدمي مسافروا عنهما من الظاهر فاما ما ليقتضيهما لا يجوز للمسافر  
ان يتعدى بالامام المقيم في قضائهما كذا في المشكلات **قوله** يكون النج كذا  
هكذا اذا علم النج بينة الاصل اما اذا لم يعلم فالواقع انه لا يبرر مقبلا كذا في الجوهرة فتلا  
عن الوجبة **قوله** مع من استجابة فرقة منه قوله فرقة منه معناه زيادة مفيدة ومن  
في لفظ الزيلعي وغيره **قوله** مسافر كافر ومبني مع ابيه كان الظاهر استلزام قوله  
مع ابيه كذا في لفظ معراج الدراية اذ لا يتلحق له بخصوص مسئلة ومن من المسئلة  
في الصحيح المذكر على ما دل عليه قوله اي حرجا قاصدين **قوله** المسلم يقصر كان  
الاولى ان يقول الكافر يقصر كذا في عبادة معراج الدراية **قوله** والنه عن ان يباقي  
المع اي التعديل في وضع المسئلة **قوله** وقيل يتمان هو قول الامام الفضلي **قوله**  
يقصر ان هو قول من يمتنع اخرين حال في معراج الدراية والمختار الاول **قوله** بناء  
على بنية لابن اللاب المسافر هذا في قوله مع ابيه فيما سبق وقد عرفت حاله  
فليست **باب** **الجمعة قوله** والامر بالسعي الى الشيء حاليا عن العارفين  
لغظ الكافي والامر بالسعي الى الشيء لا يكون الا لوجوبه انتهى وانت جبر بان لا يكون  
الامر بالشيء مطلقا كما توقع ومنشأه زيادة صاحب الدرر قوله حاليا عن  
العارفين فان التمسيد به لا فائدتان اذا كان الامر مطلقا والامر بالسعي الى الشيء  
مقبول لا مطلق وان كان المطلق فاعرف في الوجوب فكون المتقدم بالسعي والا  
على الوجوب لا يكون محل كلام وهو الملة **قوله** وهو لا يسع اكبر ما جده افعله  
ذكر المحقق في تفسيره من مقتضيا فيه انه صاحب الهداية غير انه نقض ترتيبه  
فعدم ما اخره واخر ما قدمه فكان الصواب الموافق لما فعله ان يقول في آخر الكلام

والاول اختيارا بالمتن والثاني اختيارا لغيره على عكس ما في الهداية كما عكس  
ترتيبه وفي الذي فعله نسبة القول الى غير صاحبه مرتين ثم ان قوله اكبر  
مر فوج على انه فاعل سجع وقوله افعله منصوب على انه منقول من هو كذا  
قوله مع وسع كبرية السموات والارض **قوله** لامي الموسم وهو الذي امر بية  
امور المجلح لا يعرف ان كان مقبلا لانه غير مأمور باتمامه الجمعة الا اذا كان مأمورا  
من جهة من له الاذن وقيل ان كان مقبلا يجوز وان كان مسافرا لا يجوز  
والصحيح هو الاول كذا في البدائع **قوله** بطلت الجمعة واستقبلوا الظاهر كما  
في الكافي وقال فيه وقال ان تغروا كبر صلا الجمعة وان تغروا بعد ما يجحد صلا  
الجمعة عندهم وقال سطرز فرستقبل الظاهر اذا تغروا قبل ان يقعد انتهى **قوله**  
واكملها نائمة رجال سوى هذا عندها ومعها عندها يوسف ذكره في الاصل  
والا يضاف **قوله** لانها ليست شمر حاله هذا زيادة منه على ما قرره الزيلعي ولعل  
الصواب لانه ارجاها للغير الى الدوام والغير في له راجع الى الانقضاء لا الى  
**قوله** فاذا تحمكه جاز عن فرض الوقت اذ لو وجب غيرها بتقدير اقامتها  
لعاد الامر الى موضوعه بالنقض والابطل كذا في الكافي وقال زفر  
لا يجوز لانها غير واجبة عليهم عارفا الكافي لانه لا فرض عليهم فاشبهه بقدر  
المفترض بالمشغل وصاروا كالصبيان والنوان انتهى **قوله** ولما انهم  
احصل الامامة وانما سقط عنهم الوجوب المع كذا قال الزيلعي والادفع ما في الكافي  
وهو ولما انهم صاروا الامامة غير المفترضة فكذا الجمعة وعدم الفريضة لا لعدم  
الاصولية بل لعدم حصول الشرع الترك لاجله فاذا حضروا وادوا يتبع فرضها  
وكان اقتداء مفترض من انتهى **قوله** وانما سقط عنهم الوجوب بتحقيق له حصة  
الظاهر ان قوله لاه حصة تعديلا للمعطل عن سقوط الوجوب عنهم لاجل الخفيف



**قوله** متعلق بقوله ظهر معذوري بالاعتبار المصنف المقدر وهو لفظ صلوة  
 فلما صار لفظ ظهر قايما مقامه فكان هو المتعلق للجماع **قوله** وتالا لا يبطل حتى  
 يدخل مع الامام قال في انتها وفي هذا اللفظ استراحة الى ان الاتمام مع السلام  
 ليس بشرط الا تخالف الظاهر عندها وهو مخالف لما ذكره شيخ الاسلام في مسوط  
 انتهى **قوله** او سجود السهو فان قلت لا يؤتى في الجمعة بسجدة السهو فصل عليه  
 في الحائض فما وجه قوله او سجود السهو قلت ذلك قول بعض المتأخرين وهم  
 لا ينكرون جوازه بل يقولون ان تركه لم يولى كيدلت النسخ في فتنته كذا في الاصل  
 والايضاح **قوله** وقال محمد ان ادرك معه اكثر الكعة الثانية بان ادرك  
 في الركعة **قوله** وان ادرك اقلها الخ بان ادرك بعد ما رفع رأسه من الركعة  
 في الركعة الثانية كذا في الكافي **قوله** نسخة الاستحلاف للخطبة لا يجوز اطلاق  
 هذا الحكم منه بلاحظة الاستثناء الا ان اي لا يجوز بها اذن اصلا وكذا قوله  
 وهذا من قال في الهداية في كتاب ادب القاض الخ لا بد ان يلاحظ  
 مع ما يجي من تنبيه وهو قوله لا اذا اذن حتى يقع الحمل في قوله وهذا من ما  
 قال الخ وكان الاولى له تاخير ذكره من ذلك القول الا ان لا محالة ثم ان قول  
 صاحب الهداية هذا بوط بقوله قبيله وليس للقاضي ان يستحلف على التعاقب  
 الا ان يقول من البيه ذلك لانه قلنا التفتاء دون التسليم به فصار كقول  
 الوكيل انتهى **قوله** واعتبر هذا بالوكيل بالبيع الخ بين ان الوكيل بالبيع لا يملك  
 تركيل الغير الا ان يكون ما ذكرنا **قوله** وقالوا من تمام غيره كما في صورة الاحكام  
 للخطبة والتوكيل بالبيع **قوله** لا يكون له ان يتيم غيره مقام غيره كما في صورة  
 الاستحلاف للخطبة والتوكيل بالبيع **قوله** لا يكون له ان يتيم غيره مقام غيره  
 اي يرا اذن من تمام مكانه **قوله** ومن تمام مقام غيره لنفسه كما في مسئلة المستقيم

**قوله** لان الجمعية مع الخطبة كشيء واحد قال في الكافي ادا تفر للخطبة انتهى وتوجه  
 ان الخطبة صارت لهذا بمنزلة ركعتي الظهور وصلوة الجمعة بمنزلة ركعتيه فكانا كصلوة  
 واحد فلا بد من اتمام احد **قوله** خطب جعي باذن السلطان وصلى جازا وز عليه  
 بعض العلماء انه سني ما ذكره من انه لا يجوز الاستحلاف في الصلوة ابتداء **قوله** واذا  
 قدم المصنف المصروف الجمعية الخ هذه المسئلة مفهومة اجمالا من قول المصنف فيما سبق  
 فشرط وجوبها الاتمام بمصر **باب العيدين قوله** وما نقل عن محمد انه قال عيدين  
 اجتماع الخ قال في الكافي واراد بهما العيد والجمعة الا انه سماها عيد الحديث لكل  
 مؤمن في كل شهر ربعة اعياد وجمعة اعياد انتهى **قوله** وان كان القياس  
 بخلافه هذا زيادة منه اعلى لفظ الغنية ولعل وجهه استحباب تقديم صلوة الميت وفيه  
 ما نقل **قوله** ونقل الزيلعي عن ابي جعفر انه قال ينبغي ان تمنع العامة من ذلك اي من غير  
 جهز **قوله** لئلا يغتصبهم في الحيل يبريدانها فانزجروا الى فعل جبر يستغنيان لا يفتنون  
 عن ذلك فانه يستتير منهم كل حين **قوله** والشمي على قيد ربح الخ فيذكر بالكلية  
 بمعنى جازت لانه لو تم كما يجوز الصلوة فتتغير حاله الى كبره بمخالفة السنة  
 ذكره الزيلعي **قوله** والشرط مقدم قال الزيلعي والشرط الشيء يتقدمه او يتأخره  
**قوله** والكلام والاحكام المذكورة في الطرف من الشرط والمندوبات **قوله**  
 ولكن فيه ندر ب تاخير الاكل عنها اي الصلوة قال الزيلعي قبل الاكل قبل الصلوة مكروه  
 والمختار انه ليس بمكروه لكن يستحب ان لا ياكل انتهى فلا يذهب عليك ان  
 لفظ صاحب الدرر نظم القولين كليهما **قوله** بخلاف الفطرات خبر بان هذا الكلام  
 غرر في محله كيف ويكون المعنى وفيه يعلم الامام في خطبة الاصح تكبير الشريفة  
 والاصحية ولا يملكها في خطبة الفطر وفيه من السماحة لا يكتفى وانما اراد بجماع في خطبة  
 يوم الاصح احكام الاصحية وتكبير الشريفة كما يعلم في خطبة عيد الفطر صدقة الفطر



واحكامها كما سبق فكان ان صوب ان يقول بدله كما يعلم في حلية الفطر واحكامها  
**قوله** والتشريف في اللغة التقديم قال في غاية البيان ويحيى التشرية على  
 اللحن ومنه سمي ايام التشريف لان طوم الاضاحي تقدر فيها وشرقة اى قدره  
 انتهى **قوله** فالإضافة للبيان متعلق بقول الحليل كما قيل لا يقال من العبارة المذكورة  
 على طاهر ما قاله الحليل تكبير التكبير وهو ممنوع في الإضافة فلا يقال بنت اسد لانا  
 نقول هو مخرج على ما قرره ابن الهمام حيث قال والإضافة بيانية اى التكبير الذي  
 هو التشريف فان التكبير لا سيما تشرعيا الا اذا كانت تلك الالفاظ في شئ  
 من الايام المخصوصة على اعتبار الإضافة العام الى الخاص مثل مسجد الجامع  
 وحركة الاعراب فيجب اعتبارها كذلك تفصيلا فهو متفرع على قول الكل انتهى  
 ثم ان ما ذكره الحليل انما هو كون التشريف بمعنى التكبير في الجملة ومؤداه  
 ياتي حمله عليه في بعض المواضع كى حاكم المشرك بحسب معانيه وعن جملة  
 مواضع هذا السمع قولهم ايام التشريف وقوله عليه لا جمعة ولا تشريف الا بعد الحديث  
 ولا يلزم من هذا صحة اراوة التكبير من حيث ما وقع فلا حاجة الى ارتكاب تصف  
 في تفصيل قولهم تكبير التشريف على ما قاله الحليل كما وقع من صاحب فتح القدير وتبعه  
 صاحب الدرر **قوله** فقيل التسمية بتكبير التشريف وقت على قولها ما خلا ما  
 قلناه صاحب مراح الدراية عن الكورى ولعله ناظر الى المعنى الاول ويكون من  
 تكبير التشريف تقدير اللحن والإضافة اليه على قولها ايضا انما هو باعتبار ان ذلك التكبير  
 في ايام تقدير اللحن **قوله** ويجوز ان يقال باعتبار الترتيب هذا اسمه وهذا ما قاله الكورى  
 من ان ادون المناسبة كاف في الإضافة كما ذكره صاحب مراح الدراية **قوله**  
 فبقى في الاخرين واجبا هو بكسر الهاء جمع اقرار اذ به من عي من بدم **قوله** ولا يتركه  
 المحدث وان تركه الامام فينتظر المستدري الامام حتى ياتي بشئ يقطع التكبير وصح الاشياء

انما تمنع البناء كالمخرج من المسجد والحدث العهد والكلام وان سبقه الحدث  
 قبل ان يكتم ثوبا وكبر في الصبح كذا في التبيين **قوله** فلم يكن الامام فيه حتماى  
 لا يكون الاقتداء بالامام فيه واجبا متفيا **قوله** لانه يؤدى في الصلوة عبارة  
 انما يلحق في حرمة الصلوة ثم قال الا ترى انه يجوز الاقتداء به في حالة السجود ودون حالة  
 التكبير انتهى **باب صلوة الكسوف** **قوله** ولا جهري بالقرآن وهذا عند ابن حنيفة  
 وما لا يهر فيها كذا قال الزياتي **قوله** كالحسوف كحرف الفجر حيث يصلح فيه قرآنى  
 لانه قد خفف في عهده ولم يزل ينقل انما عليه السلام جمع الناس له كذا  
 قال الزياتي **باب الاستسقاء** **قوله** لا جماعة فيه هو قول ابن حنيفة رواية ابن حنيفة  
 يوسف عنه وقال محمد بن الامام اذما به كمنه جماعة كفى الجملة وابو يوسف منه  
 في رواية ومع ابن حنيفة في اخرى كذا قرره الزياتي ثم ان معنى قوله لا جماعة انه ليس  
 في الاستسقاء صلوة سنوية بالجماعة كما خرج به في المحدثية وغيره فلا ينافي ذلك  
 ما هو المأثور منه قوله سيما سيجى فان صلوا فرادى **قوله** لا تأثم مرة فرب  
 لا يلاء الا عذر قيل الالباء بالياء الموحدة الانشاء انتهى وقاله مطالب في ترك  
 بالنقل نعم بجى بمنه كرون ومنه قول المصنف ابى الهوى اسقايهم النوى بولى  
 وروى البخاري المصنف والوسم والافناء لازم له والمعتمد ما في الاساس  
 يقال ابلية عذراى بيته بيان لا لوم عليك بده حقيقة جعلته بالياء عذري  
 اى حايه عالميا بكانته انتهى وقال المطرزي في المفرب قوله ما لم يبل العذراى  
 لم ينبت ولم يظهره وهو في الاصل معدى الى متعولين يقال ابلية فلانا عذرا  
 اذا ابتنته بيان لا لوم عليك بده انتهى ويحيى في اخر كتاب الكتاب من الدرر بعض  
 تفصيل لفتيك على تخنيص هذا الاجال في ثياب حلق اى بال استوى فيه المذكور  
 لانه في الاصل مصدر كذا في ثياب الاسماء متعطف ذلك هو الاستوار المقدر والمعتنى والجمع



ايضا ولذلك مع جعله صفة للنياب عنها **باب صلوة الخوف قول**  
 بازاء الخوف الذي يظهر ان يكون ذلك على الخوف والايصال واصلة الخوف  
 منه كما يقال في المشقة فيه **قول** ومضوا الى الخوف قال في الكافي  
 فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية ذهبوا وقوبازا العدة وانتهى **قول**  
 وركعة في الثلاثين قبل ولو قال في غير ما ياتي بول في الثلاثين يشتمل الثاني ايضا انتهى  
 وصحح اذا وجه لا محال ذكره في هذا الحكم **باب الصلوة في الكعبة قوله**  
 صح فيها النفل ونافا والفر من حلان الثالث في قال في الهداية الصلوة في الكعبة جائزة  
 فرضها ونفلها حلان الثالث في ولما كان في الفر من انتهى ويجالنه ما في الدرر من ذلك  
 احد صان ان المنهزم من الدرر هو حجة النفل في داخل الكعبة عند الش في ايضا  
 والمنهزم من الهداية عدم حجة النفل فيها فلهذا لا يباح الفر فيها عنده ونافيا ان  
 من الدرر يكون الخلاف في حجة الفر من الش في وليس الامر كذلك بل لما كان كابدل  
 عليه صح لفظ الهداية ثم قال صاحب الهداية ان قول صاحب الهداية حلانا  
 الش في وقع سهوا من الكاتب فان الش في يرى جواز الصلوة في الكعبة فرضها ونفلها  
 انتهى لكن كلام صاحب الدرر لا يوافق ذلك ايضا حيث قطع بعدم حجة الفر عند الش في  
 وموسى ذاك لمسك حجة الفر من عنده **قول** الا لمن قناه الى وجه الامام فانها لا يجوز  
 وكذا صلوة من كان مستقبلا جهة الامام وهو اقرب الى الحائط كذا في البديع **قول**  
 كذا لو تعلقوا اي صلواتهم فيها هذا ايضا في داخل الكعبة على ما يدل عليه قوله  
 فيها على ظاهره المتبادر منه وصحة مسألة ذكر ما صاحب البديع حيث قال ان  
 صلوات جماعة متخلفين جازت صلوة الامام و صلوة من وجهه الى ظهر الامام لم يولي  
 يمين الامام والى يده او ظهره الى ظهر الامام انتهى ومن ظن انها متعلقة بجوار الكعبة  
 فقد حبط عتقها ولعل من ثمة عبارة صاحب الرواية في عنوان

مسئلة الخارج من غير ملاحظة السبب والسبب وقد سبب صاحب الدرر  
 كذا في المسئلة يقول اقتدوا من الجواب **القول** ولو كان بعضهم قدام الامام  
 مستقبلا وجهه اليه لو وصلية والكلام المذكور متعلق بمسئلة الخوف بجوارها  
 كما يظهر من البديع **باب سجود السهو والشك زاد فقط الشك كما جرى**  
 اعادتهم على ذكر بعض مسائل الشك في اخر هذا الباب ولم يتبع يكون ذلك  
 على سبيل الاستطراد ياد من مناسبتة كما يثبت في اكثر ابواب النسخة كما فعله صاحب  
 الهداية وغيره **قول** اي السجود وانت جبر بان فاعل النفل المذكور مذكور صحيحا وهو  
 قوله سجدة ثمان فيما جي وقد قرح به هناك فتايتة ما يمكن في نوجيههم انه ليس  
 المراد به بيان فاعل صناعته له بل يتعلق الوجوب المذكور بالسجود بحسب المعنى  
 ولعل من ثمة ذكر الشك في عنوان البحث وذلك لاننا نطلق من الاول امر  
 يرجع الفقيه الى تربيته على ما يتبادر فيشوش السمع لولا التبتية عليه **قول** وان  
 في مقداره اي في مقدار ما يوجب جهرة واخفاؤه والسجدة **قول** والاصح  
 قد رما يجوز به الصلوة والتبيل منه منعولا يمكن الاخر عنه **قول** في الفصلين  
 اراد بها جهرة الامام فيما يجزى واخفاؤه فيما يجزى **قول** لان ما دون الركعة ليس  
 بمحل الترفع لانه ليس له حكم الصلوة ولهذا لا يبحث في تعيينه لا يعلل كذا في الهداية  
 والصلوات استسا ط ليس في وقت المباركة في الهداية اي فرضه بالمو  
 الى التعدد في غاية البيان **قول** عا دوسلم قال في مع العذر انما يودع مع ثمة  
 لو لم يعد فاعا حكم بطلته فرضه لياثي بالسلام في موضع لانه لم يشترح حال  
 القيام انتهى مع انه لو قطع لا قضاء في الصورتين لكونه غلا فيها **قول**  
 سلام من عليه السهو يخرج به موقوفنا هذا عند ابني ج و ابني يوسف واما عند  
 غلا يخرج به عن حرمة الصلوة لاحرجا موقوفنا ولا باننا عن دخل في صلوة داخل



عنده سوار سجد الامام اولاً بجلالته عند صلاته فذكر فيه مع جملة كذا في النجاة **باب**  
**سجدة السجدة قوله** اداء وقضا جدي كثير من السج او قضاء **قوله** ومن ذكر  
هو الاصل المحل بينه الى قوله والنفس وما فكر في صدق الاثبات والنق **قوله** الصدي  
فذكر في بعض شروح بعض الجامع انه يجوز ان يطف على المجنون والتقديم ومن  
الصدي وعلى هو التقدير وكالصيغة فانه المسموع نفسه لانه اسم لصوت  
يحدث من مقاومة المتوج جسم ليس به الى حلق على صيته انتهى **قوله**  
والنهي من الجرح اذ هو يعتقد موجباً لحكمه كالبيع وقت النذر وكما ملك بالبيع الفاسدة  
بعض البعض فاني فتح التقديم انما الجرح عدم اعتبار فعل المجور عليه وتفرقه وانما  
تجرم الفعل لا ترك الاعتبار لانه مطلق لا يعدم الغلبة عتبة انتهى **قوله** المسموع من  
كثير اي مثل المسموع قال في بعض شروح بعض الجامع الحاشي هذه العبارة  
مستند من ان بل كذا حال الكاف على الضم وجعله منفصلاً في صورة الموضع  
واعماله في من المجنون ولا يفر وجه دفع وهو ان يجعل حالاً من هو لا مفعول  
وكذا في كل موضع يذكر بعد الضم ما هو مفعول لمفعوله **قوله** لا يجرى اذ الاشتغال  
على اية السجدة **قوله** اي من السجدة لا عليه ولا على سابعه لان الصلوة  
ولا بد صلاته في شروح بعض الجامع **قوله** وبينها مخالفة ظاهرة في حق المجنون  
قلت هذا من باب اختلاف الروايتين على ما نطق به كلام الحدادي وانما  
وابن الهيثم وشركة بعض الجامع اكبر باجمعهم لان المحاولة اية يحتاج  
الى توضيح فان محلهما اذا كان قابلاً للتولين واحداً ودفع الاختلاف في شق  
عنه وما نحن فيه ليس كذلك على ما تحت تمام الحدادي ولو سمعنا من  
قال او من عليه او مجنون فنية روايان احدهما لا يجب وفي الثاني  
اذا سمعنا من مجنون لا يجب عليه السجود **قوله** فبذلك ما نخل الزهد في التور

ان المجنون المح او روى ان الكلام في وجوب السجدة بالسمع عن المجنون  
لا في وجوبها على المجنون بالسمع من غيره وهذا المنقول انما يدل على  
الثاني دون الاول فلابد من ما قيل من ان كل من وجبت عليه السجدة بالسمع  
عن غيره وجبت السجدة على غيره بالسمع عنه من غير عكس كونه غير مستند  
الى النقل ممن يمتنى بشانه **قوله** تلزمه اي تلزم سجدة الصلاة المجنون بهذا المجنون  
ففي لفظة مسامحة والعبارة في بعض النسخ ان المجنون وبويته قوله فيما سيج  
وهو المذكور في النوادر ومسامحة انما يكون في قوله فكان يوماً وليامته **قوله**  
ما تحقق ان المجنون على ثلثة مراتب الحاشي جبر بان تقسم المجنون الى ثلثة  
غير مسموع من احد غيره لامن اهل الاصول ولا غيرهم وانما المستطوع في كتب القوم  
الى ممتد وغير ممتد قالوا الاول مستقط دون الثاني والامتداد في الصلوة بان يجرى  
على يوم وليامته بساعة وما سماه الزاهد في قامر هو ما سماه القوم غير ممتد  
قد تبين لك حصول الفنية عن هذا العسف لما قررناه فليست **قوله** احدها  
من تلزم تبلاوتها عليه وبسماعها منه سجدة اي من تلزم عليه تبلاوة  
فنه سجدة ومن تلزم على غيره سجدة بسماعها منه **قوله** لكن تلزم بسماعها منه  
على غيره الذي يظهر ان يكون تلزم بالتاء التوقائية كما وقع في بعض النسخ وغير الموت  
الى السجدة **قوله** والموت لا يذهب عليك ان مودى كلامه هذا هو ان لا يجب  
السجود على خارج سمع آية السجدة من الموت فهو محال لما سبق منه من قوله  
بخلاف الخارج من الصلوة اذا سمع الموت حيث يجب عليه نعم في المسئلة  
قولان قال السليمان وفي الخارج والسامع من الموت اختلاف لا اختلاف  
العدلة ثم قال والصحيح هو الوجوب نفس عليه في احدى وجهها وفي الخلاصة  
فيل الوجوب هو قول محمد وفي النجاة وفي النجاة انهم اجتمعوا على انها يجب على الحاج



السامع من المعتدي انتهى وكان الواجب على صاحب الدرر اما الاقتصاف على  
 رقع القولين كافي ساكنين او ذكرهما في محل واحد رجع احداهما او لم يرجع ثم  
 ان تنويع صاحب الدرر في القول الاول انما هو على الكلام الذي تحله من صاحب  
 تانخيل الجان وقد نسبته صاحب فتح القدير الى شيخ الاسلام **قوله** او اتم في ركعة  
 اخرى سجدة خارجها قال الزيلعي وان اذكره في الركعة الثانية اختاروا فيه قيل لا يصح في سجدة  
 ولا تقية هي صلاتية فلا يؤخرها انتهى وصاحب الدرر اختار القول الاول واما في صورة ما ان  
 اتم فيها بعد سجدة امامه فلا يصح امامه مطلقا باتفاق الروايات كذا ذكره الزيلعي  
**قوله** لانه صار مدركا لها اي للسجدة **قوله** وسجدة محلها الصلوة اي سجدة  
 تلاوة وجبت في الصلوة فلم يسجد بها فيها كفا في الهداية **قوله** لانها صلواتية  
 والسجدة الصلواتية هي التلاوة التي محلها الصلوة كما صرح به صدر الشريعة **قوله**  
 لم يتل وسجدة وجبت في الصلوة الخ هذا كلام اخذه بعينه من كلام صدر الشريعة  
 اراد به التعريف لصاحب الهداية **قوله** او سمع من امامه الخ انما هو والاعتناء هذه  
 المسئلة باعتبار الناقص الى ما عتبر بذلك **قوله** الاصل ان بين السجدة  
 على التداخل ومنها ان يجعل التلاوات كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها  
 سببا والباقي تبع لها **قوله** وهو الين بالعبادات قال الزيلعي اذا سبقت فليقل  
 لا يجزئ ثم كذا ولهذا يحكم بوجوبها في موضع الاحتياط حتى تهرأ فتمت بهتيم انتهى وقيل  
 صاحب الدرر للاحتياط اجال لهذا الكلام بما بعده وقد عرفت من ان قوله **قوله**  
 والكتا بالعقوبات قال الزيلعي انها شرعت للزجر فهو نيزجر بواحدة فيحصل المقصود  
 فلا حاجة الى الثانية والثرف بينهما ان التداخل في السبب تنوب فيه الواحدة  
 عما قبلها وما بعدها وفي التداخل في الحكم لا تنوب عما قبلها انتهى **قوله**  
 كذا رجعها راكبها الخ لو قال وهو يسير كافي عبارة اكثر لكان احسن **قوله** اذ

جربها لا يضاف اليه اي الى راكبها بل الى الماء والبرج انا نادرا كذا في بعض  
 شروح تانخيل الجان **قوله** قال الله تعالى وجبرئيل برهم في سجد الجري الى السقف  
 دون ركبها **قوله** فكذا لك عند ابي يوسف ذكر في بعض شروح تانخيل الجان  
 ان هذا هو قوله الآخر وهو التباس والقول الآخر وهو قوله وسجدة وعدم كفاية  
 الواحدة على عدة اتحاد المجلد استحسان نسبة صاحب تانخيل الجان الى  
 محمد قال الصدر الشهيد وجه التباسا ظهر في الخواص انها احدى المسائل الثلاث التي  
 رجع فيها ابو يوسف عن الاستحسان الى التباس والثانية في امرين والثالثة  
 في الجنائيات والماخوذ هو قول ابي يوسف انتهى قلت ولهذا جعل قوله مسئلة  
**قوله** اي تبدل مجلس التالي اي دون السامع كافي عبارة صدر الشريعة  
 وهو لازم لا يخفى **قوله** لما يوجب سجدة اخرى على السامع هو واحد القولين  
 قال الزيلعي الاصح انه لا يتكلم **قوله** الا ان ينوي في ركوعه على الفور قد ذكرتم تلك المسئلة  
 انما بقوله ويؤدي بر كوع الصلوة اذا كان الركوع على الفوران نواه **قوله**  
 ونوب قه آية او اكثر ايها سواء كان ما ضمه متقدما عليها او متاخرا عنها كافي في الحكم  
 والمنقول عن محمد ان المندوب هو ان يقرأ آية او آيتين قبلها كافي في البيان  
 وهو المذكور في التمامية **قوله** ولا ان اطرور فيه اكمل اطرور مثل الصدور مصدر  
 خرج بمعنى سقط قال في الكفاية لان اطرور مستوط من التيام والتوان ورويه  
 وان لم يفعل لم يقره انتهى **باب الجنائيات** **قوله** لانه اشرف عليه اي على  
 الوضوء في العزم والشيء اذا قرب من الشيء اخذ حكمه كذا في الفناية **قوله**  
 وجاز الاستسقاء هو المختار في بلادنا انتهى **قوله** ويقتض بذكر الشهادتين  
 عنده الصبر المرفوع المستتر في يقتض والصبر المرفوع في هذه كلامها الى المحقق والظن  
 المذكور مستلزم بالذكر لا بالتلقين ونظا الهلية يقتض الشهادتين **قوله** ولا يبر بان الخ

قال صاحب الهداية



كان الظاهر ان يقول به ارجاعا للضمير الى ذكر الشهادتين **قوله** وبعد موته  
يشهد له بالحق هو منجى الامم وسكون الحاء المهملة تثنية لمي كذلك وفيه بالتاريخ  
جاءه ويش كما امرج اللغة **قوله** ويعرض عيناه من التفتيح او الاغماض وكلاهما  
مذكور في تاج الاسماء والفعل على صيغة المفعول **قوله** فيوضع على تحت يتجر  
وترأى بين يديهما حجر حالي السرية ثلثا او حطب او سبعا كذا في العناية وقال في  
لايزاد على الخمس واليخت بنائين فو قسطين بينهما جاء معية هو لوج الميت كذا في تاج  
الاسماء **قوله** ويسر عورته الغليظة ويترك فخذاه مكشوفين وهو ماني  
فأما قوله واية كافي الكافي **قوله** وقيل مطلقا اي من تعبير المودة بالنظيمة  
بالا يسر من السرة الى المركبة كذا في الكافي **قوله** وحرص مثل قفل وهو  
جاء وراه مملتين وصاد معية الاثنان ذكره في المصباح المنير وبقية  
ايضا ذكره في التاموس **قوله** تخرا عن تلويث الكفن اذ لو لم يسل ما في في كونه  
بالسج لا قفل ان يتبل كذا في نهك **قوله** لم ينشف ثوب على صيغة المجهول  
وضميره للماء قال في المصباح المنير نشف الماء نشفا من باب تعب والنشف بال  
اسم ونشف الثوب ينشفه ثم به يتعدى ولا يتعدى ونشفت الماء نشفا  
من باب ضرب اذا اخذته من ارض بخرقة وكونها وفي حديث كان للنبي عليه السلام  
خرقة ينشف بها اذا توضأ انتهى وما في الدرر من الاستعمال الاخر والنظ  
موانع للنظ صاحب الهداية وقد مره صاحب النهاية بما قرنا **قوله**  
من لا مال له فكفنه الخ قال في الخانية ومن لا يجز على النفقة في حياته  
كاولاد الاعمام والتمات والاخوان والحالات لا يجز على الكفن انتهى **قوله**  
بعد ما وقع الحرب اوزارها قال في المصباح المنير وقوله تعا حتى تضع الحرب  
اوزارها كناية عن الانتفاء والاصل حتى تضع اهل الحرب اشغالهم فاشند

الفعل

الفعل في الحرب مجازا ويسمى السلاح وزرا لشكله على لابس انتهى **قوله**  
تأمل نف نفعل ويصل على هذه المسئلة قولان اوجهها هذا قال الامام  
الكروري الاصح انه ينف ويصل عليه كما هو رأي الامامين وبه افته الامام  
احملوا في قال في النظرية اختلف المشايخ في تأمل نف بعضهم قالوا لا يصل  
عليه انتهى **قوله** بحيث يكون صدر كل قدام الامام انت خبير بان هذا ايمان  
فأما ما سيجي منه في اثناء قوله تكلموا في كيفية الوضع من حيث المكان الخ  
فان ثانيا في كون صدر كل قدام الامام على القولين المذكورين في اثنائه  
غير متصور اما على قول بن ابي ليلى فظاهر واما على القول الآخر وهو ان يكون  
رأس كل بخلاف رأس صاحبه فلما لم يلزمه بين ان يوجد المحاذة في  
رؤسهم وبين ان يوجد في صدرهم فلو كان يكون في قدودهم تفاوت  
كالصبي الصغير مع الرجل الكبير قال في الكافي ويقوم للرجل والمراة بخلاف الصدر  
انتهى وهو مسئلة مستقلة ذكرها صاحب الدرر بتبيل هذه حيث قال  
ويقوم الامام بازاء صدر الميت مطلقا ولا يتعلق له بما في فيه فلو كان سقط  
عن هذا العظام لكان اسلم فان نفقه لا يربى بمقرية **قوله** ينتظر ليكم الامام  
فيكم موع **قوله** لم ينل الولي ليشا وال سلطان ان لقط الولي لا يتناول  
قال الزياتي واما يخدم السلطان على الولي او احضر كيلا يكون ايزد رايه  
لا لان الولاية اليه انتهى **قوله** وكرهت في مسجد هو فيه الصغير المرفوع  
عائدا الى الميت **قوله** اما الذي بنى لصاوة الجنائز فلما ذكره فيه عبارة  
الزياتي وهي ستر كل عما وقع في كلامه قبله من تعبير مسجد بمسجد الجماعة  
فلما يذهب عليك ماني سوي صاحب الدرر من القصور **قوله** وتختلف  
في الخارج اي فيما اذا كان الميت في خارج المسجد يسه اذا وضع الميت في الخارج

كلام المصنف



من غير غزو والتوم كلامه في المسجد والا امام وبعض التوم خارج المسجد والباقي  
 في المسجد واما لو كان بعد فلا يكره كذا قرره الزبيري قال في الخطاي اذا كانت  
 الجنازة والا امام وبعض التوم خارج المسجد وباقي التوم في المسجد كما هو المهور  
 في جواهر معناه لا يكره باتفاق اصحابنا وان كانت الجنازة وحدها خارج  
 المسجد فيه اختلاف المشايخ انتهى تنبيه المولى الناصر في الاصلاح والاصلاح  
 لكن الذي يظهر من سياق كلام الزبيري كون الصورة الاولى ايضا احتمالية  
 ويوافقه ما ذكره الشافعي في شرح مختصر الوفاية تنظيرا عن المحيط **قوله** ان الكهنة  
 لاجل التلوين فلا يكون كراهية في الصلاة في المسجد وان كان الميت في خارج  
**قوله** في طاهر الرواية الصواب في غير طاهر الرواية كما قال صاحب الهداية  
 كنهه قال وهو المختار **قوله** او البهي اي اقر ذلك البهي بالسلام وهو يعقل  
 لانه حج اسلامه استحقاقا في الهدي **قوله** بفساد وليه السلام الخ وقال  
 في الاختيار وان شرد فعه الى اهل بيته لينقلوا به ما ينعلمون بتوابعهم  
 انتهى **قوله** لا تكف المسلم اي كما يفصل الميت المسلم بالبدنية  
 بالوضوء وبالنسبة من بل غسل الثوب الخ في الهدي **قوله**  
 ويد منه في حجرة اي من غير ملعاة ستة التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقى  
 كما في الهدي **قوله** يحمل الجنازة بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليمين  
 وهذا في حالة الشاوب كما في الهدي قال في الوفاية ومن في محل الجنازة  
 اربعة **قوله** بلا عذر وقال الزبيري وجهه ان يسرع به بحيث لا ينظر بالميت  
 على الجنازة انتهى **قوله** وكره الجلوس اذا لم يلقوا في قبره **قوله** الا في الحنيفة  
 رخصة قال في المصباح الغنيمة رخصة بالكلية السهل **قوله** القعدة التي  
 على الكفن خوف الانفس من القعدة التي عذت كنهه وفي تعليقه مع

كلام المصنف

مالا يخفى

مالا يخفى ولو كان استوط هذا التعليل من هذا المقام اكتفا بما سبق منه مما كان  
**قوله** وبسبب قبره قال الزبيري اي قبر امه امة بنوب حتى يحمل اللبس عليه لا يقبل حمل  
 وهو من التسمية بمعنى التغطية وفست في العراج بقوله يوس بندام دة  
**قوله** ويقال ان القاب عليه قال في العراج احواله راجع **قوله** فحسم القبر  
 الخ فوامد من تسيم القبر رفعة من الارض مقدار شبر او اكثر كذا في النهاية  
**باب الشهيد قوله** كالجنب والحايض والنفس فان كلامهم في غسل  
 ويصل عليه اذا قتل وكذا الصبي وكذا من قتل حدا او قصاصا وكذا مقتول حب  
 يقتله مال وذكر صاحب الدرر بعضها فيما يخفى مرجا واكتفى في بعضها بذكر القيد  
 الاخر اذ في عنه **قوله** لا تق الا بال اذ قتل ابنه الخ وكذا اذا قتل الاب  
 شخصه آخر ووارثه ابنه وكذا اذا وجبت الدية بالصلح ذكره الزبيري **قوله**  
 يقال ارثت الجرح كذا في الصالح ويورد عليه ان منبه السفل عن ان منب  
 الجرح داخل في مفهوم الارث ثبات محال في غاية البيان من ارث من صار حلقا  
 في حكم الشهادة لينيل من افق الحيوة والارث ثبات من الترتيب وهو الشئ البالي  
**قوله** او وجد عطف على قوله قتل ظلماء جرحا ميتا في معكهم قال في الهدي  
 من قتل من البعثة او قطع الطريق لم يصل عليه انتهى ولا يوافقه كلام صاحب  
 الدرر فان مؤداه ان يصل عليه بخلاف كلام صاحب الهدي فانه مرج  
 في ان لا يصل عليه قال الاتفاقي في شرحه ثم انه لا فرق بينهما اذا كان متلوا  
 في اوطب او اخذوا او قتلوا حدا حيث لا يصلح عليهم كذا روى محمد في النوادر  
 انتهى لا يقال لعل منبى كلامه الفرج بين اذا قتلوا في حال الحرب وبين اذا اخذوا  
 وقتلوا حدا كما قيل الاتفاقي عن واقعات الصدر الشهيد بان محل كلام  
 صاحب الهدي على الركن في كلام صاحب الدرر على الاول لا ثالث لهما فان

مرافق احبوه من غير



ما ذهب اليه الصدر الشهيد هو ان اهل البني ان قتلوا في الحرب لا يقتل عليهم  
 وان قتلوا بعد ما يهاجروا عليهم كما قرره الاتفاق واما تعيين المسئلة او لا يكون  
 قتله في المعركة ثم الحكم بانه يصح عليهم فلم ينسب الي احد فليست **قوله**  
 اي معك الباعني اي من قتل لاجل بني بان كان مع البغاة نحو الباعني قاطع الطريق  
 فان حكمه على ما هو عليه ان يقتل لاجل قطع الطريق **قوله** انتهى عنه كما مر  
 حيث قال الاصل في هذا الباب شهيد اخذ وكل من بمعناه يلحق بهم في عدم الفصل  
**قوله** لان رواية الهدية فيما اذا لم يعلم قاتله قد افصح عن ذلك صاحب الكنز  
 حيث قال او قتل في المعركة ولم يعلم انه قتل بحديدة ظاهرا انتهى **قوله** لان نفس  
 القتل واجب القصاص لما انه بالحديدة **قوله** واما وجوب البرية والتامة  
 فلما روي النجاشي ان اقامة القصاص محل **قوله** اقول كانه لم يتبين في عبارة  
 الهدية الخ قيل كان صدر الشريفة نظر الى الاستدلال في قوله الا اذا علم انه قتل  
 بحديدة ظاهرا فان الاستثناء لا يكون الا بعد تمام الحكم والحكم لا يتم الا بعد قوله  
 غسل ومقتضى قوله لان الواجب فيه التامة كون الموجود غير معلوم فيكون مقتضى الكلام  
 من وجد قبلا في المعركة ولم يعلم قاتله فيجب في جميع الازمان الا في زمان علم انه  
 قتل بحديدة ظاهرا فيكون الاستثناء من غير غسل ويكون التمسك بالسابع وهو عدم العلم  
 بمسألة فيه ايضا على ما لا يخفى لمن له ادنى درية في ساليب كلامهم انتهى  
**قوله** ولم ينظر في شروعه فانهم قد حوالوا الى اربعة حجة غاية البيان والعناية بل  
 مراجع الداراية ايضا فان كلامه وان وقع على قول القصاص ظاهرا كانه يكون مائة  
 ربح الى محل قوله الا اذا علم قتل بحديدة ظاهرا على ما اذا علم قاتله عينيا **قوله**  
 محمول على ما اذا علم قاتله عينيا فيكون قوله الا اذا علم على ذلك استثناء  
 منقطع بجلالة على اخذ صدر الشريفة **قوله** وان لفظ الكتاب بيشير اليه

لما ان القاتل غير معلوم فلا يتصور  
 للقصاص

فانما هو التمسك بكون المجرم  
 معلوم كذا يوجد في نسخة  
 ولعل الصورة تكون  
 القاتل معلوم

لانه قال الواجب فيه القصاص وحمله صدر الشريفة على كونه بالنظر الى نفس  
 القتل يتطوع النفاذ عن العوارض وبذلك سقط لفظ الكتاب عنده عن الاشياء  
 الى ذلك ثم دلالة ظاهر اللفظ انما هي على ما اختاره شريح الهدية لا على  
 ما ذهب اليه صدر الشريفة **قوله** لانه انما كان ظاهرا اذا كان القاتل معلوما  
 قيل في هذا الموضع ظاهر فانه يجوز ان يعلم كون القتل ظاهرا مع عدم العلم بالقاتل  
 كون المقتول ظاهرا مثلاً انتهى ويمكن دفعه بان مسئلة البصية مخصوصة بها  
 تعدت في عبارة الهدية على هذه المسئلة حيث قال وعلى هذا الحل  
 البصية فيكون الكلام فيها مخصوصا بغير البصية بشكل المعونة وان ادعى ذلك احد  
 في غير البصية ايضا كما يدل عليه كون المانع المذكور مثلاً فعليه البيان  
**قوله** لانها من الدليل وهو قوله لان الواجب فيه التامة **قوله**  
 ينهم من الدليل ايضا وقوله لان الواجب فيه القصاص **قوله** اخرج وارث  
 الخ يوضح لما في الوفاية والظاهر او ارثت كما في الهدية قال في الصحاح  
 ارثت ظان اي هل من المعركة رثت اي جرحا جرحه رمح انتهى **قوله**  
 فالجرح داخل في منزهة الارثاث وقوته عليه المولى ابن الكمال في حواشي  
 الاصلاح والايضاح **قوله** او آواه خيمة قال في المغرب آوى اليه النجاء وانضم  
 اقربا وآواه غيره ايواه ومنه قوله فان آواه سقت انتهى او قتل من المعركة  
 اي حيا كما في الوقاية **قوله** الا الخوف وطى الخيل قال في المحيط هذا اذا عمل  
 للعدوى ولو حكيما بطاء الخيل تقات لا يفل لانه لم يجل لا يصل للعدوة  
 انتهى **قوله** لانه بذلك يظهر حكمتنا في حكم الشهادة هو بفتحهاين واخره التام  
 صفة من حلق الثوب بالضم اذا بلى في سبع في عبارة غاية البيان **كتاب**  
**الزكوة** **قوله** اقل هذا التزيف بينا دل الخ قيل يمكن في هذا الموضع

فانما هو

فانما هو



فكيف حال  
الملك  
الملك

الذي اوردوه الزباني بان المتبا ورم من قوله غير هاتين عدم جواز التملك للمع غدا  
بجيت لا يجوز لها شئ وكله انتهى ملكت حاصله اخذ قتيدي من قيو والحد على  
وجه الشريعة وهو غير موقوف في الحد وفضلنا عن ان ينظر في ما هو المعروف  
عند اهل هذا الفن فانه لا يناسب الحد الذي وضعه لتقوية الحد **قوله** وايضا  
قال الزباني في رد عليه الكفاية اذا ملكت الا حرة به عن صورة الاطعام فانه  
بالا باحة لا يطرح التملك كما سبق في محله **قوله** لا انفصل عنه كذا في نسخ  
هذا الكتاب والاصواب وانفصل عنها كما في نسخ الزباني لان مرجع الكفاية  
لا محالة **قوله** فقلت غير ما لتلايم وعليه ذلك فان معناه بلا احتمال في نفسه  
لغير التملك كالا باحة فان الكفاية في نفسها لا يقتضي التملك فقلت فيه نظر  
فان اريد الزباني ليس بالكفاية مطلقا حتى يدفع بذلك بكفاية ملكت وهي  
ما يكون بكسوة اذ هو يقتضي في نفسها التملك لا محالة كما في مال المكاتب مال  
الاتفاق قوله ملك تام احرار عن الملك الناقص لا يجب فيه الزكوة كما يبيع  
قبل القبض لا زكوة فيه لان تمام الملك لم يوجد بوليل ان المشرك لا يجوز تفرقه  
قبل القبض ومن ذلك المال المصوب والعبد الابن والمال المحمود واذا عاد الى  
صاحبه لا زكوة فيه عندنا خلافا لغيره والش في انتهى وقال صاحب الكافي  
وشروط ان يكون النصاب تاما حتى لا يجب على المدين لان الدين يجب  
خلفا في الملك حتى يتمكن الدائن من اخذ بلا قضا ولا رضية انتهى وعادة  
صاحب الدرر غير آتية من دخول اكثر هذه المسائل فيما يحترز بقوله الملك التام  
**قوله** فان عن الدين قيل يمكن ان يخرج به مال المكاتب بلا احتياج الزكوة  
الملك التام انتهى لعله مرفوع بما قرره الاتفاق في هذا المقام من انه ليس  
للموذي على العبد دين صحيح على انه اذا ذكر مال المكاتب فيما سبق بطريق التمثيل

ايراد بالا باحة صفة  
الاطعام

في اية ذكر مسئلة المكاتب كانه يشبه  
ودائرة الشريعة واما في  
الزكوة المسائل فانه  
غير الدين بقية متعلق بها

والطاهر ان فائدة قوله الملك التام ليست منحرفة في الاحتمال من قوله بل هو حراز  
ايضا عن المبيع قبل القبض والمال المصوب والعبد الابن والمال المحمود  
على ما قرره الاتفاق وقد سبق من نقل كلامه ثم انه قال في الكافي ومال  
المدين ليس بنافيل بل هو مستحق لما جبهه الاصلية وهي ربح الاصلية  
المطالبة والملازمة والحبس في الحال والمؤخدة في المال او الدين  
حائل بينه وبين الجشعة وقد تعين هذا المال لتفشاء دينه لانه يكون بالملك  
وهو متعين في ملكه فصار كالماء المستحق للشرب انتهى وانت خير من يقتض  
ذلك محله ان يقتصر على الفراغ من الحاجة الاصلية فانه يشتمل الفراغ عن الدين  
ايضا **قوله** المردوبه دين له مطالب من جهة العباد في شريح الهداية لتاج  
الشريعة كاشف والابرة والمهر متوجلا كان او محلا انتهى **قوله** حتى لا يمنع  
دين النذر والكفاية قال في تاج الشريعة في شريح الهداية لان الزكوة يظهر  
في احكام الاخرة فصارت كالعدم في احكام الدنيا انتهى والمطالب ينبغي ان يضبط  
بكم التام **قوله** ويمنع دين الزكوة حال بناء النصاب قال في النهاية صورة  
رجل ملك مائتي درهم فمضى عليه حلال ليس عليه زكوة السنة الثانية  
لان وجوب الزكوة في السنة الاولى صار مانعا لوجوب الزكوة في السنة الثانية  
لانقص النصاب بزكوة السنة الاولى ولو حال احوال على المائتين فاستهلك  
النصاب قبل اداء الزكوة ثم استعاد مائتي درهم وحال الحول على المستعاد  
لا يجب عليه زكوة المستعاد لان وجوب زكوة النصاب الاول دين في ذمة  
بسبب الاستهلاك فمن وجوب الزكوة في المستعاد انتهى **قوله** لان الامام  
يطلبه الخ وبيان له مطالب من جهة العباد **قوله** التماسا ما يقتضي له هذا  
بعينه مأخوذ من كلام الزباني وقال ذلك وذكر المصنف التماسا الحقيقي

فيكون



والتقدير من وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلق وخلقنا خلقا للذهب والفضة لانها خلقنا للتجارة فلا يشترط فيها النية والنعية ما يكون باعلا العبد وهو العمل بنية التجارة كالشراء والاجارة فان اقرنت به النية صارت للتجارة والا فلا زنتان وعلى ما قاله يكون التجارات اعم من التجارة حقة ومن التجارة بنية فندخل الذهب والفضة في النماء الحقيقي ومن لم يصل الى معنى هذا الكلام قال ما قال وما ابدع من المرام ثم ان ما ثبت به هو مسلك صدر الشريعة وهو غير مسلك قرة الزيلعي وتبعه فيه صاحب الدرر وما ذكره الا من خلط احد المملكين بالآخر وسيفتح لك ذلك **قوله** ولو كان شيئا من الخ اى في صورة اذ كان له اربع مائة درهم فخرج على قوله والحاجة الاصلية قال في غايه البيان والاصل في ذلك ان الزكوة انما تجب فيما سوى الاثمان اذا وجد في المملوك النماء بالتجارة او بالسوم ولم يوجد احد منه في هذه الاشياء فلا تجب فيها الزكوة انتهى وهو مسلك آخر غير ما قرره الزيلعي ومن تبعه **قوله** والآت المحتر فيلحق مثل قدور الطباخين والصباغين وناس التجار وقوارير العطار وخونها **قوله** وهو ليس من موارثه فتذكر بعد سنين كان عليه زكوة ما مضى كذا في الجامع الصغير لقابضين انتهى وهذه النقطة توجد في نسخ الكتاب بالياء على زنة منافع والصواب الموافق لما في كتب الفقهاء والآفة المعارف بل بالياء كالمصروف قال في القاموس هو من المعارف المعروفة والمعروف انتهى **قوله** ثم صارت له بعد سنين الخ واما اذا كانت له بنية تجب عليه الزكوة كما قاله الاتحاف **قوله** لا تتعد النماء التقديرى وفيه نظر لان النماء التقديرى على ما قرره فيما سبق يكون بالملكي من الاشياء يكون في يده او في يد نائبه والظاهر ان الاشياء المذكورة ليست بجارية عن يده او عن يد

جسدي ما نقل مسلك صدر الشريعة

قال صاحب النية في الاموال فان كان في موارثه

كلام على صفة قال في جامع الاسماء بالاسماء

نائبه ومقتضى التفرغ على ذلك ان يجب فيها الزكوة نعم قال صدر الشريعة لا يجب فيها الزكوة فترجم له على لزوم نية التجارة في وجوب الزكوة في غير التجرة والفضة والسائمة ولعله غير ملتزم عند الزيلعي ومن تبعه **قوله** اذ يمكنه الوصول اليه ابتداء هذا نظر الى الملك **قوله** او بواسطة التحصيل هو ما ظهر الى المعبر والظاهر ان المراد بالتحصيل تحصيل المديون حتى يزول به اعباءه **قوله** اى يحكم ما بانكاه وقرره صاحب النهاية بما في الصحاح حيث قال فله القاطن تغلبا اى نادى عليه انه افسس وتبعه الاتحاف في ذلك **قوله** قال في الهداية وعلى هذا كتب العلم لا يحلها قال الاتحاف اى لا زكوة فيها وانما قيد بقوله لا يحلها لانها اذا كانت للبيع يكون فيها الزكوة لوجود النماء بالتجارة **قوله** او نية التجارة وصح في غير ما ذكره لو كان له بعد الخدمة او دار لالاسكنى ولم ينو التجارة لا يجب فيها الزكوة وان حال عليها الخول وهذا على مسلك صدر الشريعة وكلام صاحب الهداية على انه اذ حال الخول على النصاب يجب الزكوة سواء وجد النماء او لم يوجد كما في السفر فانه اقيم مقام المنفعة هو وجد المنفعة ام لا وقال صدر الشريعة بعد ما قرر كلام صاحب الهداية على الوجه المذكور ليس كذلك بل لا تدفع الخول من شيء اخر وهو الثمن او السوم او نية التجارة في غير ما ذكره انتهى **قوله** لاتصال النية بالملك الاستخدام قال في الهداية لاتصال النية بالعمل وهو ترك التجارة انتهى **قوله** لانها لم تدار عملها اى على التجارة لان التجارة هي ما يتبادر للتجارة لاكتساب الاموال وهم لا يتبادرون هذه الاعمال لاكتساب الاموال في عموم الاحوال لانها مباذلة المال بالمال كذا في بعض شروح الهداية **باب صدقة المسولين** **قوله** وما بين النصابين عن قول الزيلعي والعنوين الواجبين من خسر الى خمس وعشرين



اربعة اربعة ومنها الى وجوب بنت لبون عشرة ومنها الى حقه تسعة ومنها  
الى جنة اربع عشرة ومنها الى بنت لبون اربع عشرة ايضا ومنها الى حقتين  
اربعة عشرة ايضا ومنها الى واجب آخر وهو الثالث بعد الاستيناف على ما يذكرون  
ثلاث وثلاثون انتهى وبهذا يستوضح معنى قوله كذا الحكم في سائر النصب الآتية  
والنصب على وزن عتق جمع نصاب **قوله** لان امها تكون محاضرة اي حامله  
باخرى عادة كذا في النسخ والصواب مخاضا بلاتاء وفاقا لما وقع في عبارة الرقي  
مع ان فيه بحثا طاهرا فان المحاض على ما في الصحيح وغيره الخواص من النوق  
وهو جمع لا واحد له من لفظه فلا يقع فيه بالحامل ثم قال في الصحيح ومنه قيل  
للفصيل اذا استكمل الحول ودخل الثانية ابن محاض والانثى ابنة محاض لانه  
فصلهم عن امه والحقت امه بالمحاض سواء لم تحم او لم تلحق انتهى وما قيل  
حق التبعير ان يقال لان امها تدخل بين المحاض وتكون ذات محاض فان المحاض  
يجي مصدر المحض وجع الولادة انتهى الوجه الاول مأخوذ من الصحيح والوجه الثاني  
تماما بانه سلامة الطبع فان تقديم المضاف في مثله مستفط طاهر **قوله**  
شاة بالحقين اي مع الحقتين كما في عبارة الهداية والحقان المقدران  
والمقصود بالمحس صواتة وحدها ولذا اقتص في الكنز والوقاية على ذكر الشاة  
ههنا فان وجوب الحقتين بالمقدار استبح معلوم من عرف عنه وكذا حال قوله  
فيما يجي شاة ثلث حقا **قوله** وفي مائة وخمس واربعين اي بزيادة خمسة  
ومشرب على المائة والمشر من البية كما يظهر من كلام الرضا في ثلث  
حقا قال في المصباح الخيرة الحق بالكسرة من الابل ما طعن في السنة الرابعة  
والجمع حقا والانثى حقة والجمع حق مثل سدة وقيل حقا ايضا انتهى  
وما نحن فيه من القول الاخر **قوله** ففي كل خمس اي الى خمس عشرة

وكان عليه ذكره لان قوله في مائة وخمس واربعين مبني على حسابها كما يظهر  
من كلام الرضا **قوله** وفي خمس وعشرين بنت محاض اي يد شاة  
وصحى ثلث حقا كالت في صورة المحس فيكون هذا مع الاول مائة  
وخمس وسبعين وهو الماد بقول صاحب الكنز في مائة وخمس سبعين  
حقا وبنت محاض كما قال الرضا **قوله** وفي ست وثلاثين بنت لبون  
صحى بدل الشاة في الصورة الاولى وبديل بنت المحاض في الصورة الثانية  
فما التقديم اجتماعا مع ثلث حقا فيكون مع الاول مائة وست وثلاثين كما في الكنز  
**قوله** وفي مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين قال في النهاية فاذا بلغت  
مائة وست وتسعين ففيها اربع حقا الى مائتين ثم ان شاة ادى منها اربع  
حقا من كل خمس حقة وان شاة ادى خمس بنات لبون من كل  
اربعاين بنت لبون كذا في المبسوط وفتاوى قاضيهما قال الرضا وفي  
واربعين بنت مع الثلث الاول فيكون جملة الابل مائة وست وتسعين  
وتسعين وهو الماد بقوله صاحب الكنز في مائة وست وتسعين اربع  
حقا **قوله** كما في الحسين التي بدمائة والحسين انما حقتوا الحسين  
ههنا بانه كثر مع ان شاة واربعين ايضا في حكمها على ما يدل عليه قولهم  
وفي مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين لمكان الخيار في تأخير  
اداء الزكوة جدا كانت الابل مائة وست وتسعين ان يبلغ مائتين  
فان الواجب فيها واحد فيؤدي حين يبلغ النصاب الى مائتين كما صرح  
صاحب النهاية قلت لا يبعد ان يقال ان ذلك لما اتى الطاهر من حال الزكاة  
تأخيرها به لئلا الى رأس المقد لما فيه من السهولة عليه وكذا وجوب المسئلة  
عن ذلك تسهيل النهم على الطالب وبه يندفع الاستكسال عن قوله حتى يجب في كل



حسن حجة ايضا وهو لفظ صدر الشريعة بينه فتقول من قال لو قال في كل  
 ست واربعين الى عشرين لكان اولي انتهى لينبغي ان لا تعتمد به **قوله** قيمته  
 بذلك هذا الى اخر القول ما خذ بعينه من كلام صاحب النهاية والامداد بالاسياف  
 الاول هو الاستيناف الذي بعد المائة والعشرين على ما صح به فيها لكن معنى  
 الاحكامي اور عليه ما نفقه ولا يمكن ما فيه من الكاكة اذ ليس في الثاني ايجاب  
 حقا بل فيه ايجاب حصة فقط وانما لم يثبت قبله وانما هو ان يقال لان  
 ايجاب حصة فيه في التثنية وفي الثاني في ست واربعين ثم لا يمكن ان الاول  
 في التثنية ان يقال لان التام بعد المائة وهو الاستيناف الثاني دون الاول  
 لان ما ذكره بيان الذي بينهما لا يوجب التثنية المذكور انتهى **قوله** حتى قالوا ان  
 البقر يتناولها الذي يظهر من هذه العبارة ابتداء هذا التناول بحسب اللغة  
 على كون حكمها واحد في الشراء وهو عكس الموضع وانما هو ان ما خذ كلامه قول النبي  
 الجاوس نوع من البقر يتناولها انفس من الوراثة باسم البقر ولا يذهب عليك  
 ما في تزيده من النقص **قوله** ونصاب الحيل خمسة اذ اختلف في الحيل هل  
 قيل ذكورا او لا فعند ابى حنيفة ورواها كانت الحيل ذكورا او انما نصابها  
 بالحيار ان شاء اعطى من كل فرس دينارا وان شئت قومها واعطى من  
 كل مائتي درهم خمسة وراحم حلالا ابى يوسف ومحمد اذ لا شيء في الحيل  
 عندهما وهو احتيار الطلوي ثم اختلفوا على اصله هل يستمر او احتلفوا في قدره  
 فمن الطلوي انه خمسة وقيل ثمانية وقيل اثنان ذكره الشافعي والشافعية انه  
 لا يشترط عدم الشغل بالتقدير كما قال المزني قلت قد فات القول الصحيح صاحب  
 وهو ان يكون في ذكورها نصاب **قوله** وفي كل فرس من الهارب احتياط به  
 المذكور لفظ الوقاية وفي كل فرس من المختلط به المذكور وانما هو ان موصوف

المختلط مخدوف وهو الحيل فانه المذكور فيها قبله وهو يعنى المذكور والموصوف من  
 الاواسس ولفظ صاحب الدرر يحتاج الى تحصيل **قوله** حيث كان قيمة كل  
 فرس الح فيه نظر ولفظ صاحب النهاية لثقتا به اني القيمة قال النبي وانا خير  
 عمر اربابها بين الدنيا وبين ربح عن قيمتها لان قيمة الفرس يومئذ كانت  
 اربعمائة دينار وتناولها تحصيل انتهى **قوله** لا يتبع اي للكبير مرق به صاحب  
 الوقاية وقيل في شرحه بين بعد الصغار مع الكبار لتكامل النصاب **قوله** فقيل في ضرورتها  
 رجل اشترى خمسة وعشرين فعاد ثلثه الفريقت وقيل لو ملك الصغار بسبب من الاسباب  
 وليس فيها كبار ففصل بنصف طولها ثم لا وصى ايضا حلافة ثم انما هو ان يقال  
 اشترى خمسة فان الحصة اذ في نصاب الزكوة في الابل كما قال في المجازيل  
 ثلثين وفي الحكماء اربعين **قوله** عند ما لا يبقى الح اي عند ابى ح ومحمد واما ابى يوسف  
 فدخل في الباقين ثم ان النبي في ذكره في تصوير خمسة المذكورة على وجه  
 يفضي عنه الاشكال المذكور او ثلثة ذكره صاحب الدرر اثنان منها مرقها وثلثها  
 ما ذكره النبي بقوله وقيل لو حال طول على الصغار والكبار ثم هلك الكبار قبل  
 ان يودي ذكورها وبقيت الصغار ففصل ثلثه عليه من الزكوة بحصة ام لا انتهى  
 ولعله مسئلة اختلف على ما يدل عليه قوله تبعا كما في الوقاية ولا يذهب عليك  
 ما في تزيده صاحب الدرر من الوقوف **قوله** ولا في مال الصبي المتبقي قال  
 صدر الشريعة تغلب بكسر اللام ابو قبيلة والمنسبة اليها تغلب بنح اللام استجنا  
 لتوالي الكسرتين ورجا قالوا بالكسر معكنا في الصحاح **قوله** وعلى المرأة ما على  
 الرجل لم يصبوح منه ذكر فاعطاه عليه صحتها لا تيند شيئا **قوله** لان الاصل قد جرى  
 على ضعف ما يوحى من المسلمين قال صدر الشريعة بنو تغلب قوم من شر كل امة بنهم



عمر ربح الله عنه بالجزية فابوا وقالوا انعط الصدقة مضاعفة وصولها على ذلك  
فقال عمر ربح هذا جزيتكم تسموها ما شئتم فلما جرى الصلح على ضعف ذكوة المسلمين  
لا يؤخذ من صبيانهم ويؤخذ من منوانهم كالمسلمين مع ان الجزية لا تؤخذ على ان  
انتهى **قوله** على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ما عبارة عن الذكوة والمرد بالمسلمين  
صحتها جنس اصل للاسلام فيدخل فيه رجالهم ونسبهم ولا يلزم منه كون ما يؤخذ  
من التعلية ذكوة فان بنى تعقب مشر كون او نصارى والتم ذكوة عبارة مخصوصة  
باصل الاسلام ثم قال صاحب الكافي وهو ذكوة فيما صرحهم حرج في هذا **قوله**  
ويؤخذ من ناس المسلمين وهو عاين ما في الهداية والظاهر من كلام صاحب  
النهاية ان يكون مما يؤخذ الثاني الى الذكوة اي والذكوة تؤخذ من ناس المسلمين  
لا من صبيانهم **قوله** وقال في النهاية ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الحيار  
للمصدق الخ انما انهم لفظ الظاهر فان او قد تكون مجر و منع الحلو برون التحية اي اذالم يجد  
سنة واجب فلا بد ما هذا او من ذلك ويؤيد ذلك قول صاحب الهداية بعد  
هذا الكلام الا ان في الوجه الاول له ان ياخذ ويطلب بين الواجب او يمينه  
لانه شرا وفي الوجه الثاني يخبر لانه لا يبيع فيه بل هو اعطاء قيمة انتهى فانه  
يدل على ان مبنى كلام الاول ليس على التحية فتبدل **قوله** انشاء طول لانا  
المستند بعد حل لا يفهم وقيمة بقوله من جنس النصاب لان المستند  
غير مبني لا يفهم كي اذا كان له ابل فاستناد ببر اكنا ابن الملك **قوله**  
فاستند في انشاء طول البشري او جهة او ميراث كذا في النهاية **قوله**  
محمد اليه وزكاه وقال في جبين للمستند حل جديد من حين ملكه  
فاذا تم طول وجب فيه الذكوة سواء كان نصابا او لم يكن كذا في النهاية **قوله**  
وعند محمد وزفر يسقط بذره هذا على ان الذكوة في مجموع النصاب والنفق

قال  
في النهاية فوجه تسمية الزيادة عطف عند محمد مع قوله الوجوب شايع  
في الكل كما ان الذكوة واجبة بدون تلك الزيادة ويمكن اذا وجبت شاعت  
في الكل انتهى **قوله** وهكذا اي النصاب بعد حلول يسقط الخ قيد بالملك  
لان الاستصحاب لا يسقط كما يستفاد في آخر الباب **قوله** حتى نقول الخ اي في  
مسئلة البير **قوله** فيجب نصف وعن من بنت ليون لان ان العشر من  
نصفه الاربعين والحمد ثلثها **قوله** يعرف الى مجموع النصاب اي مع قطع النظر  
عن النفق **قوله** ثم يعرف احد عشر الباقية عن خمسة عشر هاك **قوله**  
فالواجب ثلثا بنت ليون وربع تسع التسع ايضا بقسم النساء مثل المربع بمعنى  
احد اجزاء التسعة وتوضيحه ان بنت ليون تقدر سنة وثلثين سهلا وعجزها  
ثلثها صداد ربع تسعها وثلثها اربعة وعشرون وربع تسعها وثلثها احد فيكون  
خمسة وعشرين **قوله** حتى يارب شاة لعشرين من البير لكل عشرين  
**قوله** وكذا اخذ الذكوة من الاموال الظاهرة وهي عشرة الحلح الخ صواعين  
اعتبارية صد الشريعة وهي راجع الى الذكوة بناء على ما قاله صاحب النهاية في  
بسج عند قول المصنف باب الذكوة النرويج والشمار وهو ما نصه اراد بالذكوة صحتها  
العشر فلما سمي اخذ الذكوة بالعاشر فيما تقدم سمي العشر صحتها بالذكوة لما بينها  
عن المناسبة التي تجي وتقال الامام بدر الدين الكردي تسمية الذكوة صحتها  
حوت على قولها لانها يشترط ان النصاب في البقاء فكان هو نوع ذكوة عند  
انتهى لا يقال صحتها اعيدت الضم المذكور الى الاموال المذكور انما اوجب  
لانا نقول يابى عنه عطف ذكوة السوائم وذكوة اموال التجارة على عشر  
الحايج فان المحمول على الاموال الظاهرة انما هو السوائم واموال التجارة  
لا ذكوتها **قوله** لا يضمن من غير متلف هذا عين عبارة العرائن من الهافى



وهو المسئلة المذكورة انما حيث قال ملكه الى النصاب بعد الحول الى عبارتها  
 فيما سبق عين عبارة الوفاية فقد ذكر هذه المسئلة في باب واحد مكررة  
 بلا طائل **قوله** ولو استهلك يضمن هو يخرج با علم من تبيد المسئلة يكون الزكوي  
 غير متلف وليس ذلك من وظيفة المتون وقد عول عند ذكر هذه المسئلة انما في اقامة  
 ذلك على تقييد صاحب المال النصاب اذا حصل به الاحتمال عن صورة الاثر ملك  
 على ما هو به ولذا اقم صاحب الثاني في الوافي على قوله لا يضمن منوطا  
 متلف باب ذكوة الاموال **قوله** اذا ذكوة السائمة غير مقدرة به العشرة  
 لا يوجب عليك ما فيه من ثلثة المصادرة على المطلوبة **قوله** وزن  
 سبعة هو جواز على انه بدل من قوله درهم كما سيظهر **قوله** فمنها عشرة درهم  
 على وزن عشرة مثاقيل كل درهم مثقال كذا في الثاني **قوله** عشرة على ستة  
 مثاقيل درهم ثلثة احماسي مثقال كذا في الثاني **قوله** عشرة على خمسة مثاقيل  
 كل درهم نصف مثقال كذا في الثاني **قوله** درهم ثلثان الصواب واحد وثلثان  
 والواحد عبارة عن المثقال فانه محل لذكره لان ذكر الدرهم كما يشهد به سباق الكلام  
**قوله** فاجمع المجموع اى من المثقال قيل فيكون احدا وكش من اى مثقالا **قوله**  
 وعرض تجارة وتشرط نية التجارة حالة الشراء اما اذا كانت النية بعد الملك  
 فلما بد من اقرار ان عمل التجارة نية حتى تعمل نية لان مجرد النية لا يعمل كذا في النهاية  
**قوله** هو باجده العنبر لم يوج بلا تنظير تسمية والرد بما جده قوله فيما عني نصاب  
 من احد صا كذا في الصالح نسب صاحب الصالح ذلك الى ابي حنيفة عبد  
 والظاهر ان المختار عنده وما قدمه عليه حيث قال العرض المتكافى وكل شئ فله  
 عرض سوى الدرهم والذنان فانها عين انتهى وقد اصاب صاحب النهاية  
 حيث ثبت به في ترجيح كون العرض بسكون الارض واما العرض بغيرها فتدفع

الدنيا ويتناول جميع الاموال قال في الصحاح ما كان من مال قتل او كثر انتهى  
 وتفسير صاحب العناية له بملك الدنيا سوى النعدين غير مستندا الى النقل  
 ولا ياب عدة كتب اللغة ولعله غلط من تفسير صاحب الصحاح العرض بسكون  
 المراد بانفسه به ثم ان ما ذكره صاحب الدرر من جهة ترجيح العرض بسكون  
 المراد ما هو من كلام صاحب النهاية **قوله** فانه لو اشترى ارض حراج ونوى  
 للتجارة لم يكن للتجارة لان الحراج واجب فيها هذا عبارة الزيلعي بينهما ولعله  
 لو قال لم يكن للتجارة لان الحراج واجب فيها هذا عبارة الزيلعي بينهما ولعله  
 ولا يجب فيه الزكوة لانها لا يجتمعان كما قال في العشر لكان م اده او خرج ثم  
 ما قاله الزيلعي يمكن دفعه بان يقال ان اضافة العرض الى التجارة تقيده من  
 من حيث الاحتصاص ان ماليس من عروض التجارة بحيث لا يكون لها  
 بالنية لا يجب فيه الزكوة فلما يكون في اطلاقه مخذوعا على ان سوق الكلام  
 صحتها على تعيين المقدار لا على وجوب اصل الزكوة فاما اد من عروض التجارة  
 ما يجب فيه الزكوة منها فيخرج الاصل اخرجية بلا محل **قوله** لانها من العقار  
 قال في الصحاح العقار الاصل والضياء والمحل انتهى ثم ان البذر كذلك ملكه  
 قوله صاحب الصحاح في تفسيره لا يدركه كيلا والاقتدار على الاول قصور  
 منه كما لا يخفى وانت جريبان ردة على ان العرض جمع عرض بسكون المراد وان  
 منته لما نقله عن صاحب الصحاح فيما مر ومن كل واحد منهما ممنوع عند الزيلعي  
 وقد برهنناك على ان ذلك قول ابي عبد وليس مختاره الذي اعتمد عليه  
 ذلك بل ما قدم وهو تفسير العرض بكل شئ سوى الدرهم والذنان ويرى لا يكون  
 الارض عليها ادعاء بل يكون واحدة فيه والارض يتك بالعرفان كما يظهر  
 من تفسيره المنقول من الصحاح حيث قال والعقار فلان يستقطه



التعرف الاقوى وهو الزراعة في مسئلة البذر **رد** اى ان كان التقويم  
 بالدرهم انفع للتقويم عوض التجارة بها وان كان الخ قال الزبلي ومفناه يتوهم  
 لما يبلغ نقبا ان كان يبلغ باحدى ولا يبلغ بالاخر احتياطا لحق القوم انتهى  
**رد** فان الزكوة في الكسور لا تجب عندنا هذا عند ابي حنيفة وقال صاحباه  
 ما زاد على المائتين فزكوة بحسبه وهو قول الشافعي كذا في الهدية **رد** اى  
 الثمنان للتجارة وصفا والعروض جعلها فيكون الاخذ في العروض من جهة  
 العباد في التقديس من الله تعالى كذا في النهاية **رد** ولا يظهر الاختلاف عندنا  
 الاخر اى كفا في الصور الثالث المذكورة عنده لا عند صاحب **باب الفهر** **رد**  
 وان لم يكن اى ان لم يكن في تلك السنة عاشر **رد** لم يصدق كذبه يتينا  
 لان الامين اذا اجر لما هو محتمل صدق واذا اجر ما هو كذب يتين لا وقد ظلم كذبه  
 حضايقنا فلا يصدق كذا في الكافي **رد** كذا يصدق باليمين **رد** ادبت في غير  
 وادب ادب ان يدعى الاداء بنفسه من الاموال الباطنة قبل ان يخرجها الى السهم لان  
 اداء الزكوة من الاموال الباطنة متوقف الى صاحبها ما دام في المجر فاذا ادعى  
 الاداء بنفسه قبل الاجراء فقد ادعى ماله ذلك وكان منكرا بثبوت حق الاخذ  
 للسهم كذا في الكافي ثم ان الصواب يصدق في قوله **رد** الا في السوئم فانه  
 اذا حال فيها ادبت بنفسه الى الغنم فانه لا يصدق وان حلف **رد** الاموال  
 الباطنة بعد الاجراء كالظاهر اى اذا ادعى الاداء من الاموال الباطنة بعد خروجها  
 الى السهم فانه لا يصدق ويضمن كما اذا ادعى الاداء من الاموال الظاهرة  
 ومسئلة قوله الا في السوئم ثم النظام ان سايه اموال التجارة غير المذهب  
 والنقطة وحكم السوئم الا في قوله ادبت الى من كان الصواب ان لا يتكلم الا في قوله  
 ادبتا مقصود عليه كفا في لفظ الزبلي على ما تله وعليه مدارج التعليل بقوله لان فتر

اصله الزمعة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية التعرف في مصالح  
 المسلمين فانه اذا كان وضع المسئلة على ما تله في المتن كان الواجب الاتصاف  
 على التعليل الاول ثم ان قول الزبلي لان فتر الزمعة الخ محتمل فانه قوله  
 في وضع المسئلة ادبتا بها انما يتمهم ويعم غيرهم كقوله المسلمين **رد** وان علم  
 اخذ مثله اى ان علم انهم يأخذون متاربع العشرة او نصف العشرة تاخذة فذكره  
 كذا في الكافي **رد** لو كان ما اخذوا منا بعضا اى بعضا المال بخلاف ما لو كان  
 ما اخذوا منا كل المال فانه اذا علم ذلك لا يدع مثله وهذا ما تله في الهدية  
 واما ان كانوا يأخذون الكل لا تاخذ الكل لانه عذر انتهى وانت جبر بان كون لو  
 في هذه العبارة كفا في قيل مصلية لا يساعده اللفظ والمعنى **رد** وان لم  
 اى ماله نقبا بالايخذ منه شيء يقال في الكافي الا ان ياخذ منا من مثله  
 تحقيقا للجملة اذ انتهى **رد** اذا امر بها فمضى على العاشر فمضى مع حرمه  
**باب الركان** **رد** محس هو بالتخفيف مثل مجهول من تحت ح من باب  
 قتل اى اخذت خمسة لا من محس بالتشديد لان محس الشيء لا يكون  
 لا يكون الا بمعنى جعلته خمسة احاس كفا في العصابة المني **رد** في ارض خارج حراج  
 او عشرة اى ليست ملكا للواجد **رد** وسياتي حكمها في موضعها وهو انه يجيب  
 ترينها ثم التصديق على نفسه ان كان **رد** او على غيره ان كان غنيا كذا في الكافي  
 ووجد ركانا في صحراء اطرب اراد بالصحراء الذي لا يكون ملكا لفلان وركا  
**رد** وجد متاعهم اعلم ان الفاظ المشايخ اختلفت في نفسه المتاع ولكن  
 الصحيح انه ارادوا كل ما يسمع به شيئا باكان او نانا او طما او انية فذهب  
 او فضة او حديد او رصاص الا ترى ان مواد عينة الطعام اريدت به في قوله  
 تخ وما فتحوا متاعهم والحكم في جميع هذه الاجناس ما ذكره في الكتاب كذا في لرح



الهداية لتأجيل الشريعة ثم ان اضافة الامتاع الى الكفاية لعلها ما خذته من قول صاحب  
 الهداية لانه غنيمة وان كان لفظه مطلقا ويحتمل منه ما يدل على عقوله عن ملا خطاه  
 هذه البشارة فليست بلام الظاهر ان لفظ وجد على صيغة المبني للفاعل الى  
 ممنوع بل الظاهر من عبارة حيث غير اسلوب السابق ان يكون وجد على صيغة  
 المبني للمفعول وكان مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل ولعلها مدار ما قيل يحتمل  
 ان يكون مراده ان وجد رجل من الداهلين مع الامام ركاز متلع الكفار في  
 ارض من دار الحرب ولم يكن ملكا لاحد من المسلمين في ذلك الزمان حس  
 وباقية اللواجد انتهى على ذلك وهو اشبهما قيل في هذا المقام **وهو** فالحق ان  
 وجد المستامن المراد به تاجر من دخل دار الحرب با مان كما افصح عنه صدر الشريعة  
 في سياق هذا الكلام **وهو** اما الاول فظاهر من جهة ان المفهوم من كلام  
 صاحب الهداية هو عموم المسئلة لكون الواجد مستامنا او غيره بخلاف كلام  
 صاحب الوقاية **وهو** واما الثاني اى كونه غير صحيح في نفسه فظاهر من شرح الهداية  
 الى وايضا هذا المسئلة مذكورة مرجا في كلام صاحب الهداية قبيل ذاك  
 وكلامه صريح هناك في ان حكمها خلاف الحكم المذكور وهو انها دلت جبر بان كلام  
 صاحب الوقاية على قصد الموافقة ما في الهداية مع ما ينبوعته من جهة دفع  
 المسئلة وجوابها لا ينبغي ان يهدر من امثال صاحب الدرر **وهو** فالجواب ان  
 يقطع وجد عما قبله الى اى كى فعله نفسه والظاهر ان يكون المدعى هو كون  
 كلام نفسه موافقا لما قصده صاحب الهداية بما ذكره في آخر الباب وانما جبر  
 بان قول صاحب الهداية بانوكه هناك لانه غنيمة ينبوعه كون الارض  
 ارضا على ما ذكره نفسه فلا يكون اضافة الارض الى المسلمين من موافقة  
 له على ان ترتيب كلامه يقتضي ان يكون ما ذكره في آخر الباب من مسائل دار الحرب

لا من مسائل ارضنا فان مسائل ارضنا تقدمت في اول الباب ثم ان مسائل الدرر  
 على ما قرره هو ما ذكره صاحب الهداية فيما سبق بقوله كما ان وجد في ارض  
 مباحة الى كى يشهد به التامل الصادق لاما ذكره في آخر الباب كما يظهر من كلامه  
**الصلوة** وعمل ارض عشرة قيديها لانه اذا اخذ من ارض الخارج  
 فلا شئ فيه لاعشر ولا حرج **وهو** وكفى الانها رتيال كبريت الارض كبريت  
 باب روى حفرة كذا في المصباح **المخير** **وهو** وبها اخرج البذر زيادة منه على ما في  
 الكافي وسأله المعبرات وفيه نظر **وهو** اوروت عليه لعل الصدوق  
 على الباع كما في الهداية والكنز لان المسلم الذي ردت الارض عليه ليس  
 ذلك المسلم الذي هو في الشفقة ثالث للمتابعين وقد يقال الضمير في عليه راجع  
 الى لفظ المسلم في اول المسئلة لا الى الذي ذكره قبلا غايته ان يرجع الضمير الى  
 ما هو بعيد تعويلا على قيام القرينة **وهو** ما يكفيه واعوانه هو منصوب عطفا  
 على الضمير المنصوب في كافيته **وهو** سمي به للزومه الطريق ومن لم يشأ نسب  
 اليه كما يقال ابن النقي وابن النقي كذا في الكافية ولا الى من بينها ولا لغير  
 اثنى الى من يعطى الزكاة ومعطاهما بمعونة السياق **وهو** ولا زوجة  
 زوجها خلافا لما كذا في الهداية **وهو** اى مدبره ومكاتبه عدم احوال  
 المتن تحت تحريم المملوك غفلة منه كما لا يخفى **وهو** لانه مديون كذا في النسخ وبعبارة  
 الهداية لانه مديون عند من قال في الكافية اللهم الا ان يقال المراد منه  
 انه اعتق بعض نصيبه ومعه انتهى **وهو** فان البعد اذا كان كلمة الى قال  
 في الكافية صورته عبد له جل اعتق بوجهه ووجب السجاية في البعض الذي  
 لم ينفقه عند ابن حنيفة فلا يجوز ان يدفع زكوة اليه لانه مكاتبه انتهى **وهو**  
 كان كله حر ابلا دين على ما ذكره في غير الاسلام في الجامع الصغير كذا في الكافية



وتصور المسئلة في عبيدين اثنين اعتق احدهما نفيبيه وهو مفسر فلو دفع الشريك  
السكن الزكوة اليه لايحوز عند ابن حنيفة لانه بمنزلة المكاتب وعندهما يجوز  
لانه حر مذيون كذا في الكفاية **قوله** اي صدقة غير الزكوة سواء كان تطوعا  
او وجيبا كالنفقة وصدقة النطر والنزل وقال ابو يوسف لايحوز من الواجب  
الى الذي لا يحوز من الزكوة اليه كذا في شرح مختصر الوقاية للثمين **قوله**  
وكذا العبيد بين اثنين عند ابن حنيفة وقال على كل واحد ما يحقه من الثمن  
دون الاشتراك اي الكسور حتى لو كان بينهما حصة عبد حسب على كل واحد  
منها صدقة النطر عن العبيدين ولا يجب عن الممس كذا في الفناية **قوله**  
وان بيع المملوك مشتركا بين اثنين لا يذهب عليك انه لا يتلحق بهذا المسئلة  
بكون المملوك مشتركا بين اثنين كما يظهر بالنظر في الهداية وغيره على ان في نظر  
ايرهام خلاف المقصود من جهة ان يكون الغير في احدهما الى الاثنين وليس  
كذلك بل الى المتباينين كما يدل عليه تقريره في شرحه ايضا لو قيد المملوك بالمشتركة  
لما انتظم قولهم في شرح المسئلة فعلى من يملكه اذا رد العبد على البائع لما تر  
من ان العبد مشتركا لا يجب له صدقة على احد من المالكين **قوله** بجبا راحها  
قيد المسئلة بذلك كما كان جوابها التوقف وهو غايه تحقيق في هذه الصورة  
قال في غايه البيان وان كان الحيا رها جميعا او شرط البائع لغيره فعلى البائع  
لغيره فعلى البائع ايضا سواء ثم الجميع وانفس انتهى **قوله** منهاه اذا مضى يوم  
النظر او وعليه ان مضيه ليس بلازم بل وجود الحيا ر وقت طلوع نجمة كاف  
على مالين في الكفاية فعلم ان الاولى ان يقول بول قوله مضى تركها وقع في  
الهداية وغيرها والفرق واضح لان المضى يتلحق بالانقضاء وليس بلازم  
كما عرفت بجلال المرو ر انتهى **قوله** فعلى من يملكه قال في غايه البيان اي يبقى له

لان الحيا ر اذا كان للبائع تنقضي البيع لا يملك له ان يبقى له انتهى مات وعليه  
يبقى قول صاحب الدرر ر نانه لو رد يرد الى قديم مملك البائع  
فيوقف مملكته عليه واذا صدقة النطر ولا فرق بين مدة ومدة وهو  
اخر از عن قول حلف ابن ابي حنيفة يجوز تجديدها بعد دخول رمضان لا قبله  
وعا قبله يجوز تجديدها في النصف الاخير من رمضان وقيل في النصف الاخير لكن المصحح  
ما ذكر من عدم ترك الفرق بين مدة ومدة كما قاله الزمخشري وفي فتاوى صاحب  
صح ما قاله حلف ابن ابي يوسف ومسلم في النظرية وعليه الفتوى  
قال عم بنى الاسلام على حسن شهادته ان لا اله الا الله الح حديث الذي  
اوله بهذه العبارة قال ابن ابي حنيفة على هذا الترتيب بل ذكر فيه اتمام الصلوة ثم ايتا الزكوة  
ثم حج البيت كما في المصباح نعم حديث اخر ذكره في شرح المشارق ذكره في تمامه  
الصلوة ثم ايتا الزكوة ثم قيام رمضان ثم الحج تكمين اوله ليس بالعبارة المذكورة  
بل بالنظر بنى الاسلام على حسن ان يرد الله تعالى الحديث **قوله** كما قال بعضهم  
اراد به القدورتي اي كفارة الجحيم الح نفسه لما ريد بالكنائزات صحتها وهي التي  
ثبتت بالكتاب على ما مر به ان ياتي وقال في فتح القدير لثبوت هذه بالقانع  
سند او مشا والاجماع عليها انتهى قوله **قوله** لانه قد يطلق ايضا على ما بعد طلوع  
الشمس الى غروبها الح الذي يظهر من كلامه ان النهار يطلق على معينين والعدول  
عنه انما هو لرفع الاشتباه بجملة كلام الزمخشري حيث قال لم نها واما قال  
القدوري لا ياتي النهار اسم لما بعد طلوع الشمس الى غروبها انتهى الى قوله عليه السلام  
صلوة النهار عجمي علم يكن صحيحا محصا انتهى قلت لعل الحق ما جزم به صاحب المصباح  
المخير من ان النهار في اللغة من طلوع النجم الى غروب الشمس وهو يرد في اليوم وغروب  
العامة من طلوع الشمس الى غروبها انتهى **قوله** وهو نوعان متين كعدم رمضان



اداءه وقضاءه انت جيران صاحب هذا التقسيم فيما رتبنا صعود الزمان وهو قرحيل  
صوم رمضان ادا من الحقيين وصوم قضاء من غير الحقيين فحصل صاحب الدرر  
قضاء الصوم رمضان ايجبا من المعين لا يوافق كلامه وقوله فيما سيجي ان ليس  
لها وقت معين انتهى ينادى على ان ما فعله معها سهو منه ثم ان قد صاحب  
الكفارات من زمن الصوم موافق الكلام الذي يلحق وقد غره في فتح القدير الى  
صاحب البهاج وصاحب الجمع لكنه مخالف لما في الوقاية وعامة الكتب فليكن  
**قوله** وفدية الاذي في الاحرام صح الزيلعي عند قول صاحب الكنز ولا حاصل  
والمرن ان حاقنا على الولد او على النفس انتهى ان النذرية كفارة **قوله** يجب  
بان الكتاب عام حص منه ما ليس من جنسه واجب اي علم كين قطعا وصار  
كجز الواحد والاية الخالية ومثله ثبت الوجوب لا الفر من كذا في الكافي **قوله**  
واعتر من عليه صدر الشريعة اي على جعل النضياء النذر المعين فاجبا لا زوا  
ولا تعلق له بالجواب المذكور وان كان بناء وقوله وان كان سندا لا جامع ظنيا  
وهو العلم المخصوص على تزيير ان يجعل سندا لا جامع المذكور قوله سنا وهو قول  
نذره وهو عام مخصوص كما تحت **قوله** وهو ذلك سنة النذر بالمصية واصله  
الجنابة على ما ذكره تاج الشريعة **قوله** اقول لجواب عنه ان المراد بالفر من ههنا  
الفر من الاعتقاد في الح وحاصل هذا الجواب يرجع الى من مات بخص من كلام صدر الشريعة  
من ان ما ثبت بالاجماع يكون قطع الثبوت مطلقا تشبها في ذلك لمنع ما تتر غند الاصول  
من ان ذلك متيق بان يكون ذلك الاجماع مقبولا بالتواتر وذكر في هذا الاجماع  
وان مقتضى قواعدهم المتفرقة خلاف ذلك فثبت حكما بالاجاب دون النية  
كون دليله الاجماع طائفا ان تصد الاجماع المذكور من جهة التواتر ليس الا  
**قوله** كما برت عليه عبارة الصدوق حيث قال وعلى نية صوم رمضان استعد الاجماع

ويكفر

ويكفر جاحده وان قيل في اول الكتاب الصوم ضربان واجب ونفس واراد  
بالواجب ما يعجز عن **قوله** والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بطلاق الاجماع بل  
بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر الح كان الظاهر ان يقول بل بالاجماع المنقول  
بالتواتر **قوله** كذا في الحديث اي كذا في الجبال في الحديث كذلك ان كان متواترا  
يفيد القطع والافلا **قوله** صح صوم رمضان اي اداء وسيجي قضاء **قوله**  
لا ما قيل في النزال اي بدل قوله في الصلوة وقائمة التدرسي في محله **قوله**  
وصح الصوم بمطلتها اي النية اراد الاطلاق عن وصف الصوم فلا ينافيه التقيد  
باصله كذا قال صاحب الاصلاح **قوله** وبنية النقل الذي يظهر من عبارة الاصولين  
حتى صاحب الدرر في المأه والتمات ان الخطا في الوصف يقع ان ينوي صوم  
القضاء والنذر او الكفارة او النقل فلا وجه تخصيصه بالذكر ههنا **قوله** في اداء رمضان  
لا يذهب عليك ما في زيادة هذه العبارة من ارتكاب الحشو المفسر وكان الصواب  
الاقتصار على قوله ومطلتها كما فعله صاحب الكنز فان مناه وصح صوم رمضان  
بمطلق النية بدلالة السباق والاعتذار عنه يجعله من التجريد اي على قطع النظر  
عن المضاف اليه لا يوافق اصطلاح قوم من الاقوال **قوله** بخلاف قضاء رمضان  
الح مرتبط بقوله ان الوقت متيق لصوم رمضان **قوله** الا اذا وقع النية  
من مرض او مسخ حيث يتكسح الى التعيين والايح عن رمضان هذا قول  
ابي حنيفة واما عندنا فكما في مطلق النية ونية النفس وحط الوصف  
تقع عن رمضان هذا قول ابي حنيفة واما عندنا فكما في مطلق النية النفس  
وحط الوصف تقع عن رمضان **قوله** بل يقع عما تسمى واجبا كان ما نواه او  
وهذا على احدى الروايتين في النقل تامل في الهداية وعنه في نية المطلق رويانا  
انتهى وكلام صاحب الدرر مسوق على كون النقل في حكم الواجب في الوقوع



عما نوى وهو واحد له وايتين واماني الخلاصة من انه اذا نوى الشئ يقع عن رمضان  
 فهو على اية اخرى **قوله** والنذر المعلن يقع عن ذلك الواجب ولا يكون  
 عن النذر كذا قال الزيلعي **قوله** سواء كان سافرا او لم يبق لثايرة قوله في المتق  
 مطلقا **قوله** فلا بد من التعيين من الابتداء قال الزيلعي فلم يتعين لها الابنية  
 من الليل او بنية مقارنه بطول النحر فلم يفتح بنية من النهار انتهى قلت انتظام  
 البنية للعتورين على ترتيب **قوله** قال لا تعدوا الشهر بصوم كذا في نسخ الزيلعي  
 واسمه لا تعدوا فحذف من احاد السنين من اول الفصاح **قوله** ويصوم  
 المخصوص الخ قال في الهداية والمختار ان يصوم المصنف بنفسه اخذ بالاحتياط انتهى  
 ثم قال وبني العتمة بالتكوم وقت النزول ثم بالافطار نية للتمتع اى نية  
 للتمتع الرخص عن العامة قال في النهاية ذكر في الفوائد الظاهرة انه لا حلا  
 بين اهل السنة والجماعة انه لا يصام اليوم الذي يشكر فيه انه من رمضان  
 عن رمضان وقالت الروافض يجب ان يصام يوم الشكر عن رمضان  
 ثم ان المناسب لصيغة السابق ان يقول صوما بعد العنزة الكبرى ولقد  
 اصاب الزيلعي حيث يدل قولهم الى التكوم وقت النزول الى قوله الى ان  
 يزعب وقت النية انتهى فاشرب الى ان ذلك من رد المحتلف الى المختلف  
 ووجدت بخط بعض العلماء في حاشي الهداية ما نصه انما لم يقل بعد العنزة  
 الكبرى مع انه مختار بها لان الاحتياط صحتها في التوسعة انتهى **قوله** لان النحر  
 رد شهادته برمل شرعي وهو نية الغلظ فاوردت شبهة انت حبيب بان  
 سياق كلامه على انتظام العلة للمسلمين وهذا التعليل لا ينظم عدم الكفارة  
 فيها اذا اكل عند رؤية الهلال الفطر والعلة فيها على ما ذكره الزيلعي هو انه يوم  
 عيد فانه فيكون شبهة ثم ان الريل الشرعي الذي هو نية الغلظ فانه وهو المذكور

بالرؤية كما نبه عليه في بعض شروح الهداية **قوله** وهذه الكفارة تندري بالشبهة  
 اى بخلاف صاحب الاسماء الكفارات حيث تجب مع الشبهة والفرق ان الكفارة  
 انما تجب لاجل جبر الفات وفي الصوم جعل الجبر بالقضاء فكانت زاجرة فقط  
 فتبته الحدود فقلنا بالشبهات ولهذه لا تجب بالاكراه والخطا بخلاف  
 سائر الكفارات كذا قرره الزيلعي في الباب الاق بعد هذا الباب **باب**  
**من جب الانشاء دو موجهه قوله** من غير قصد له اى لا فطار وان  
 منه قصد الى اصل الفعل كالمضمة مثلا اى امنى في الخبز او بطن اى امنى  
 في البطن لا يذهب عليك ان تفسيره الخبز والتبطين بهما يؤدي الى ركائنه قوله  
 وانما انزل فاللزم تفسيره صحى فخر داعن الانشاء **قوله** او اكل وشرب غدا ودواء  
 النكاح ان يكون مجموع قوله غدا او دواء قسما للاكل على حصة وقسما للشرب  
 على حصة على سبيل البدل فان كلامها ينقسم الى غدا ودواء ويشرب الغدا  
 كما في اللبن **قوله** ولم يوجد اى وصول الشئ الى باطنه فيكون ظنه في  
 غير موضعه فلا يكون مقورا **قوله** الا اذا افتاه مننت الخ هو مرتبط بقوله  
 في المتن وكفر واستثناء منه **قوله** وكفارتها اعتناق رقبته ثم ان عجز عنه  
 الخ ضمن تغريمه الا ان رة الى وجه تخصيص كفارة الظهارة بالتشبيه من بين  
 سائر الكفارات وذلك من جهة ان كفارة الصوم كفارة الظهارة حيث  
 اعتبر بين حصولها الترتيب بخلاف سائر الكفارات فانها لا تعتبر فيها الترتيب  
 دون الترتيب **قوله** الى غلبه وسبقه قال في غاية البيان زرعه  
 القى سبع الى فيه وغلبه فخرج منه ذكر صاحب المحرب انتهى قلت المفهوم  
 منه دخول المخرج من النحر في مفهوم زرعه فذكر المخرج بعده كما وقع من صاحب  
 ليس لموجه **قوله** ومن استقاء اعتدافليقطين هو من تمام الحديث النبوي



ووقع في عبارة الهداية ومن استقاء عمداً ملأ فيه فحليه التفتاء على موافقة  
 لنظا الحديث وقال الاتاني في شرحه وذكر العدة تأكيداً لأن الاستقاء استعمال  
 من القى وهو التكلف فيه ولا يكون التكلف إلا بالعدا انتهى قال النوري  
 في تحرير التبيين استقاء بالعد وهو الهمة أي استدعى التقي فاحرجه انتهى قلت  
 وأما ما قاله صاحب العناية من أن قوله عمداً حرز عن الناس فليس  
 بواضح **قوله** لم ينظر في الصحيح وهو قول محمد وأما عند أبي يوسف فيفهم  
 لأنه خارج حتى انتفعت به القلادة وقد دخل كما قال الزبيدي **قوله** أو أعاد  
 فطر هذا التردد بحسب احتمال المسئلة للمير من وذكر جواب كل واحد من  
 الاحتمالين بعد ذكره منه وهذا كثير اتفاق من أصحاب المكنون وقد سبق  
 من صاحب الدرر مثله في باب المركان حيث قال أو وحده يهتد  
 غيره ولا محس انتهى ومنه هذا التيسيل أيضاً قوله بعد هذا أو قبل وكذا قوله  
 أو أعاد فليست به **قوله** لوجود الأوجان بعد المخرج ضمن كلامه إلا أن رة التي  
 قرره الزبيدي حيث قال في تعليل قوله وإن أعاده فطر بالاجماع لوجود الصنع  
 عند مخرج والمخرج عند أبي يوسف انتهى **قوله** وإن أعاد في الصحيح وإن أعاد  
 في هذه الصورة أو فطر بالاجماع لوجود الصنع عند مخرج والمخرج عند أبي يوسف  
 كما قال الزبيدي وقد حال صاحب الدرر حكم هذه المسئلة على مدلوله أن الوصلية  
 حيث يدل على أن عكس مدلولها أولى بالحكم عند كثر من ماله  
 مجمع عليه أقوى من المختلف فيه لا محالة **قوله** أو أقبل من ملأه فطر  
 عند محمد عبارة الحسن أو أقبل في الصحيح وهو قول أبي يوسف رحمه فذكر قوله  
 في هذه الحال الحلال أو رث الاحتلال **قوله** وهو قول أبي يوسف  
 رحمه كعدم المخرج قال ابن شحنة في شرح الكنز والابن يرسن أنه إذا لم يملأه ثم

لا بعد

لا بعد خارجاً كما ظم بعد داخلًا فكما لا استدعاء سبعا المخرج انتهى **قوله**  
 ففيه روايتان عبارة الكتب ففيه روايتان والقبر لأبي يوسف رحمه **قوله** وفي  
 آخره ينفذ لكثرة الصنع قال في العناية وهو صنف الاستقاء وصنع الاعادة  
 انتهى **قوله** وعند أبي يوسف رحمه يفطر إذا ملأ الفم بناء على الاختلاف من انتقاض  
 الظهارة الذي سبغ منه في ذلك المخرج هو أن السطح البلغم لا ينقض مطلقاً إلا عند  
 أبي يوسف في صاحب ملأه وهرنا أطلق قول أبي يوسف رحمه ولم يثن الصانع منه  
**قوله** بأن لم تجد المراءة من بمضغ لصيتها القطعاً ممن لا يصوم كما تضمنه التفتاء ونحوها  
**قوله** ولو كان التواكسب قال في المغرب العشي ما بين زوال الشمس إلى غروبها المشهور  
 أنه آخر النهار انتهى والمراد به ههنا هو المعنى الأول لقوله وذكره الشافعي بعد الزوال  
**فصل قوله** ولا فدية بصرح الزبيدي بأن الفدية كفارة دانت خير بما في عطف الفدية  
 على الكفارة من إتمام التقابل بينهما فينبغي أن يستدركه بأن المعروف في كلامهم إطلاق  
 الفدية على ذلك العذر المعين من بتر وشعر بخلاف سائر الكفارات وأن كانت الفدية  
 منها على ما تحقق **قوله** اس في ذلك العذر أراد بذلك العذر سفعه أو مرفعه **قوله** فأن الفاش  
 إذا كان عشرة أيام ابن الفاش من المسافر كما يدل عليه قوله فاقام لم يكون ذكره  
 على سبيل التمثيل ويقال في صورة المرض فصيح بعد رمضان ثم إن قوله  
 وإن كان صحيحاً زيادة وقعت منه وهي أيضاً من مسألة المسافر ولا تعلق له  
 لمسئلة المرض إذا كان لفظه يؤيد ذلك مبدأ المسافر النظر فاقام بعد رمضان في  
 أيام ثم مات اس من خبر أن يقضي شيئاً من صوم عشرة أيام **قوله** فعليه فدية تلك الأيام  
 أراد بذلك الأيام الأيام المحنة بعد رمضان **قوله** وإن تبرع وليه به ابن جافداً جازاً كلامه  
 بهذا إشارة إلى أنه لم يوص له بلزم الولى أن يطلع عنه كما صرح به الزبيدي **قوله** وإن هام  
 أو صلي عنه لا إيمان صام ولي الميت لغوت صومه أو صلي عنه لغوات صلوة قال



الزليق والصلوة كالصوم استحسانا لكونها اهتم وبغير كل صلوة بصوم يوم الصبح  
ولا يصوم عنه الولي ولا يصح انتهى **قوله** كذا كفارة اليمين والقيل بغير الاحتياق  
يورد عليه على قوله في الشرح يعني اذا ابرج بالأطعام والكسوة في كفارة اليمين  
والقتل جاز بان كفارة القتل انما هي الاحتياق والقنوم متباينان في طبعهما الكفر  
بالأطعام والكسوة فكيف يصح هذا من صاحب الدرر بل من الزليق ايضا قلت العبارة  
الصحيحة هي عبارة صاحب الكافي وهي وصح النسخ في الكسوة والأطعام لا الا  
حتياق في الموضوع في كلامه سوا الكفارة مطلقا ولما وقع في سياق كلامه ذكر كفارة  
يمين او قتل وبما قد اشتهر في سبيل الاحتياق فله الزليق عن حقيقة الحال فساد  
كلامه على نقل هذه المسئلة بهما وقال ما قال واقتضى اثره صاحب الدرر وليست  
كل آخيرة يقال **قوله** لانه وقت لفظ الا في لانه في وقت وهو لا يقبل خبره انتهى  
**قوله** حتى كان له ان يتطوع اي قبل ان يقضى **قوله** وعند ذلك افق بجب الفدية  
اي فيما اذا اقره بغير خبر قال الزليق **قوله** كصوم يوم اي كفارة صوم يوم  
وجارة الله في يعتبر كل صلوة بصوم **قوله** وقبل فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم  
يوم لو قال صلوة يوم وليست كافي الكافي لكان الظاهر **قوله** وهذا قال صح يريد انه لو كان  
اريد بالصوم بهما الفرض فقط لكان حقا الكلام ان يقال بهما واجب لكان صح فان الزليق  
يكون لازما في الصوم المذكورة لا محالة على ما صرح به نفسه بقوله وفي رمضان يجب  
وذلك لان الوجوب يدل على التحريم سريعا ثم عليه ما فيكون اكثر فائدة لانه لو  
اريد بالصوم الفرض بخصوصه لاصح ان يقال صح كما ظن ثم ان ما قال صاحب الدرر بهما  
ما جاز من كلام الزليق ولعله محل تأمل فان ما فخت المسئلة وهو قولهم نوى المسافر  
الا فطار لا يستظم صيرة النفل الاستحسان فليست **قوله** وانما يختلفان في الوجوب وعدمه  
قال الزليق وانما يختلفان في الصوم حتى يلزم ان ينوى الصوم اذا كان ذلك في رمضان  
لان السفر

لان السفر لا ينافي وجوب الصوم الا ترى انه لو نوى وسافر في رمضان لا يجوز له  
ان يفطر في ذلك اليوم فهذا اولى انتهى **قوله** كما يجب على معين انما صوم الحج في سنة التوبة  
اشارة ضمنية الى اشترائك المسئلة في العلة المذكورة كما يفصح عنه كلام الزليق على ما  
نقلناه في محله ما علة لا اولى لا يضرك كما ظن **قوله** حتى لو كان من سنينك يعتاد لاكل في شعبان  
هو من قلة الصوم كلام على المصنف في رمضان كما وقع في لفظ الزليق **قوله**  
لعدم اليقظة عبارة الزليق لعدم ما يدل على وجود اليقظة انتهى وهي ادوية والمراد بما يدل  
على وجود اليقظة هو صلاح الحال **قوله** ويقضى ايام جنون افاقة بعد ما في الوقت اراد  
بالوقت رمضان وكل من الظرفين متعلقا بافاقة وحاصل هذه الصوم مرة عدم  
استيعاب الجنون لكل الشهر فبقابل الصورة الآتية المذكورة بقوله ولا يقضى  
كل الشهر المستوجب **قوله** اي بالجنون اشار بنفسه الضمير المحرور في به بذلك الى ان  
الباء فيه ليس بقية المستوجب فان استوجب مستقيد بنفسه على ما عرفت به كتب  
اللفظ ولو كانت لتقديره لتعين رجوع الضمير الى اللام الموصولة في لفظ المستوجب  
كما قالوا في مثل المفعول به والمفعول **قوله** يعني ان صوم الايام الستة بعد الافطار  
متابعة له اراد بالافطار الاكل يوم العيد **قوله** متتابعة حال من الايام الستة  
اي من غير فصل بينها **قوله** فهو ابعد من الكراهية يوجد بهما في ما يشي بعض النسخ  
حاشية بمنقولة من المصنف وهي ما خشيته وانما قال ابعد لان اصل البعد من الكراهية  
والسبب حصل بالافطار في العيد لكن اذا فرق صوم تلك الايام من شوال كما قال به  
بعضهم اولى السنة كما قال به بعضهم لان ابعدا انتهى **قوله** والفرق ان النذر سبب  
في الحال والادخل تحت الحج الفرق بين نذر غير معين ونذر معين وما قدمه هو حال  
نذر معين كما يدل عليه قوله فيما يجي بخلاف المعلق **باب الاحتياط** **قوله** لان  
يجب النفل على المسافر حتى جازت صلوة النفل فاعدا وراكبا مع قدرته على القيام

ظنه الواضح

كلام على المصنف

لحظ المستوجب في  
العين فيكون صفة المشو  
واما الجنون مستوجب  
بكمسرها منه



والنزول بخلاف الواجب **قوله** وضعت باكل وشرب في الذي يظهر ان يكون الباء  
 في العبارة المذكورة داخلية كما يدل عليه سياق الكلام وقوله في الشرح في فعل  
 المعتكف هذه الافعال في المسجد دون غيره تعويير لغناه والغيرة لغيره للمسجد  
**كتاب الحج قوله** الجامع بين العبادة المالية والبدنية فان الحج مالي ثم حيث اشتراط الصلاة  
 المستطاعة ودجوب الاخرية باعتبار خطورتها وبديتها في حيث الوقوف والطواف  
 والسعي ما قرره التزييل فيما يجرى **قوله** وطواف الزيارة ويقال له ايضا طواف  
 الغرض وطواف الركن وطواف يوم النحر كذا قال التزييل وقال ايضا وهو الذي  
 يسمى طواف الزيارة عند اهل العراق وطواف الافاضة عند اهل الحجاز انتهى **قوله**  
 وطواف القدرا لانه بعد رخصته ان يرجع والقدرا الرجوع كذا قال التزييل ثم قال  
 وبسمى ايضا طواف الافاضة لانه لاجله يفيض الى البيت من منى ويسمى ايضا  
 طواف اخر احد البيت لانه لا طواف بعده انتهى **قوله** فالمليقات له الحبل  
 الذي بين المواقيت وبين الحرم فلا يتجاوز في حقه جميع امكنة ذلك الحبل فحرم  
 من اثنى موضع شاء كذا في النهاية **قوله** وقال الكفرد وهو يوم الميم وكسر الراء في قوله  
 الحج حن العمرة فعلك كل واحد على حدة **قوله** اسبوع مرات كذا في غايه البيان وقال في  
 الصباح المنبر الشوط الحرج من مرة الى الغاية وهو المطلق والحج اسواط وطلافة ثلثة  
 اسواط كل مرة من الحج الى الحجر شوطا انتهى **قوله** ويمشي في الباني على هيئة قال في النهاية  
 انه سار على هيئة ابرع لانه في السكون والرفق يقال امش على هيئة ابرع على كسر  
 انتهى **قوله** يجب بعد كل اسبوع قال في الصباح المنبر الاسبوع من القولف يوم الهرة  
 سبع طوافات والحج اسبوعات واسابيع انتهى **قوله** يردون الابل يقال في غيرة  
 روية الابل روية بالضعف كما يقال اردت بالهرة ولفظ الردية على ما قالوا  
 ما خذ من الشاة **قوله** فضة باذان واقامتين الظهر والعصر قال التزييل بيانه انه

يؤذن

يؤذن للظهر ويقم للظهر ثم يقم للعصر انتهى **قوله** ذكره التزييل عبارة المروءة بالاحرام  
 احرام الحج انتهى ولعله قصد به الاصرار عن احرام القلوة فان هذه الاشياء صلوة  
 شفع ايضا كما مر **قوله** هذا التفرغ احسن في لكن لفظ صاحب الدرر فانه صوف  
 ما افاضه الظاهر محرما وبجاجة لكن لم يصل العصر بها جميعا او صلاها باحد مما قال  
 التزييل عند قول صاحب الكنز بشرط الامام والاحرام يعني يجوز الجمع بين الظهر والعصر  
 بشرط ان يصليهما مع الامام وهو محرم حتى لو صلاها او صلاها احدهما منفردا او غير محرم لم يخرج  
 له الجمع انتهى ولذا قال صاحب الوقاية وبشرط الامام والاحرام فيهما وبني عليه ما بين  
 واسقط صاحب الدرر لفظ فيهما فوقع فيها ووقع **قوله** ثم احرم الظل ان هذا القيد  
 مستلحق بصوري الانفراد والجماعة جميعا **قوله** ان فعلا ابن الرق والسنن في ان يوقف  
 بالبيت طواف الزيارة سبع اسواط لا يرمل فيه ولا يسرع بعده بين الصفا  
 والمروة ان كان يرمل في طواف القدوم وسعى بين الصفا والمروة بعده والآن  
 فيه مل في هذا الطواف ويسعى بعده كذا قال التزييل **قوله** وفي الاوليين ان ما يلى  
 مسجد الخيف في الذي يظهر ان الاوليين صفة للحج سبعة مرتين وما في قوله من ما يلى  
 عبارة ايضا عن الحجاز سبع ولا يذهب عليك ما بهذه العبادة من التسامع والادخ  
 وفي الاوليين الرمي مشيا افضل **قوله** لكنهما تكشف وجرهما لارأسها كان انما يقول  
 لكنهما لا تكشف رأسيها ولا يذكر الوجه لانه لا تخالف الرجل في الوجه وانما تخالف في الرأس  
 فيكون في ذكره تطويل بلا فائدة لا يقال انما ذكره ليعلم انه لا رجل فيه ولو سكنت عنه  
 لا عرف لانه انما ذكره على سبيل الاستثناء وهو غير صحيح كما قال التزييل **قوله** ولا تخلفا  
 لو قال ولكن تقصر في عبارة الكنز لان كائنه ان بعد عن الاشياء **باب القرآن**  
**والتمتع قوله** بالتكبير الصواب بالتلبية على ما يشهد به كتب اللغة كذا قيل **قوله** صام  
 ثلثة اخرها حرفه قال التزييل والافضل ان يؤخر الى آخر وقتها فصوم اليوم السابع

حرام على الصبي

حرام على الصبي

حرام على الصبي



ويوم التروية ويوم عرفة كذا روي عن علي بن ابي حمزة **قوله** وسبقه بعد ايام التروية  
يعني بعد ما مضى ايام التشريق لانه الصوم فيها كذا قرره الزيلعي **قوله** ابن سنان  
صام في مكة او غيرها ان يجوز له ان يصوم التسعة بعد ما فرغ من افعال الحج ولو صام بمكة  
كذا قرره الزيلعي **قوله** فان فات الثلثة تعين الدم ان لم يصم الثلثة في الحج  
وجب عليه الدم ولا يجوز ان يصوم الثلثة ولا التسعة بعد كذا قال الزيلعي **قوله**  
وبالوقوف قبل العرة ان لم يدخل القارن مكة وقف بعرفة كذا قال الزيلعي **قوله**  
اذا حصل من غير الحام باهل الحامي قال في شرح تاج الشريعة اللام الفقيه الكزولي  
في وطئه الاصل فلا لا انتهى **قوله** ولم يوجد اللام باهل الحامي محكي الظاهر ان هذا الكلام  
منه زيادة لا طائل ختمها لان قوله فيما سبق اذا حصل من غير اللام باهل الحامي محكي  
**باب الجنائز** **قوله** او للفرض عندئذ ان للطواف الفرض وهو طواف الزيارة **قوله**  
وكذا اذا طاف اكثر من جنبا كذا في اكثر النسخ والاصوب اكثره بالفتح كما يوجد في بعضها  
ليكون الكلام محصورا بالطواف الفرض ثم انما احدث في هذه المسئلة في حكم الجنابة  
به الزيلعي **قوله** ولا شيء بترك طواف الزيارة هو سره من المات والصحيح بان طواف  
الزيارة كما لا يخفى كذا قيل **قوله** وبترك اكثره بقى محمدا حتى يطوف قال الزيلعي ان لو ترك  
من طواف الزيارة اكثره وسوا ربة اشواط فصاعدا بقى محمدا ابدعى يطوف يعني  
في حق السادة لان لا اكثر حكم الكل فصاعدا ان لم يكف افعلا انتهى **قوله** ان حلقه في ايام  
النحر واما اذا خرج قال الزيلعي ان يجب الدم اذا حلق في الحلق والعروة والمراد فيما  
اذا حلق في غير الحرم في ايام النحر واما اذا خرج ايام النحر فالحلق في غير الحرم فليطه دمان عند  
رجل وذلك لان الحلق لا يتبعين بالزمان والمكان عنده بخلاف الحلق العروة لانه لا يتبعين  
بالزمان بالا جملة لان افعاله لا تتبعين به وتتبعين بالمكان عند طيحه رجلا ويحذر  
انتهى فيظهر من كلامه ان وجوب الدمين عنده فيما اذا خرج ايام النحر في غير الحرم

انما هو

ما في المتن  
قوله ما زاد

انما هو في الحج دون العرة لا غيرها جميعا كما هو في تقرير صاحب الدرر فليكن بندبر  
كلامهما حتى يبين كل ما بينهما من الشائين اللفظ **قوله** وعلى من طاف للركن جنبا  
للصدر في هذه النسخة هي الموافقة لما في الكتب من وضع المسئلة واما ما وقع لبعض  
النسخ من ادخال الفاصلة فلا ينبغي له **قوله** وكسر بيضة البيض نفع الباء وسكون الياء جمع  
جنس البيضة كقوله **قوله** بان صار مذكرة كذا في النسخ والقواب مذكرا قال في الفا  
مذريت البيضة كقوله في مذرة فسدت انتهى قال في القامع مذكر يعني كقوله مذكرون  
بيضة انتهى **باب المحرم** **قوله** احصر والظ باب الاحصار كما في سائر النسخ غاية  
ان يكون ذكر ما عداه فيه اسطرافا وان عقد الباب له **قوله** يقال حصرة العدة  
واحصرة المرض الذي يظهر منه ان يكون حصرة محصورة بالعدو واهصره محصورا  
بالمرض ففي قوله احصر بعدد ومرض من التركة ما لا يخفى الا ان يقال هذا الفرقان  
هو كمعناه اللغوي ولا يلزم منه كون معناه الاصطلاحي على ذلك الفرقان بل يجوز ان  
يستعمل الفرقان في الاحصار في العدو والمرض سواء قلت نقل صاحب المصباح في  
ذلك الفرقان عن ابن السكيت وشعلب والفرأ ثم قال وقال ابن العزلة واهصر  
والشبا في حصرة العدو والمرض واهصره كلاهما مع جملة انتهى فالمناسج ان  
يجعل المعنى الفرقي مأخوذا عن ذلك ومبني عليه **قوله** ان مات مسمر العرجس لواج  
عن نفسه وهو مريض يكون مراحيبا فان ما به اخيرا كونه وان تعافى بطل ذكر الزيلعي ثم ان  
شرط الجنوب انما هو للحج الفرض لا للتفعل لانه في الحج التفعل يجوز الانابة مع القدرة  
لان باب التفعل اوسع كذا في الكز وشرحه للزيلعي **قوله** قال قاضيان هذا اذا كان  
لعله مرتبط بقوله فلا بعد قوله فلا فائدة معناه وان لم يوجد الشيطان لم يصح الاحتجاج  
بج عن الميت بالامر عبارة الحاشية هكذا والفظ ان امر الميت بذاك قوله لمن اراد  
نيابة الحج عني او قوله للموت يدفع المال الحاشية في **قوله** وقيل لا يقع عنه امر الميت



الجوز خبز من الخبز ولا أثر ثواب التفتة وهذا القول مردى عن محمد بن زكريا ذكره الزبلي ثم  
 ان وضع المسئلة في الخبز من الميت موافق لما بينه وبين هذه الخلافه جارية في الاجاج عن العفر  
 مطلقا كما يدل عليه صريح كلام الزبلي فلو قال بدل قوله عن الميت في هذا الخبر كان كلام  
 اعم فائدة **قوله** يعني رجل امرد وجلان بانه في غيرهما لو قال بان في كل واحد منهما  
 كان اظهر كما سطر **قوله** وفي الاول بفعل حكم الامر وقد خالفه فيمنع عنه قال الزبلي  
 فان نواهما جميعا هي مسئلة الكتاب فقد خالفهما لان كل واحد منهما امره ان يخلص  
 له الخبز وان ينوب بعينه عند الاحرام فاذا لم يفعل صار مخالفا ولا يكون من احدهما اذ ليس  
 احدهما اولى من الآخر فوضع عن الامور ولا يمكنه ان يجعلها اجتمعا بعد ذلك لانه قد وقع  
 عن نفسه فلا يتعدى على غيره انتهى **قوله** وبالي جرح ان قسمه الوتر وعزله المال  
 هو من عزل الشئ افرزه **كتاب الاضحية** **قوله** وهي اسم لما يضحى بها هو عبارة الزبلي  
 وكل من التائب في الضحية هو تأويل ما الموصولة بشاه او بئذنه **قوله** من اضحى في الضحية  
 كونه بياناً للفظ الاضحية من جرحه **قوله** انه قال بخلاف رسول الله عليه وسلم  
 البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة الف اذا ان البدنة في هذا الحديث اريد بها البعير  
 بقرته المقابلة وان كانت بحسب اللغة نعم البقرة ايضا **قوله** ويجوز عن سبعة اذ هي لو ظنت  
 وكذا عن اربعة واثنين وواحد كما في المتن قال الزبلي لانه ما جاز عن السبعة فحين  
 دونه اولى انتهى **قوله** لم يجز في نسيب الابن ايضا اس كالم يجز في نسيب الامراة لان نسيبها عن  
 وهو اقل من السبع **قوله** لغوات وصف القرية في البعض وهو نسيب الامراة **قوله**  
 وفي العباس لا يجوز وهو قول زفر ورأيه عن ابي جرح كافي في **قوله** فلا يجوز  
 بغيره وفي الاشارة ذكره الزبلي **قوله** فست الحاجة الى هذا من الاشارة او لا ثم  
 الشرا والولم يجز ذلك لخرجه وهو مدفوع شرعا قال الزبلي **قوله** وذهب كونه  
 اس الاشارة قبل الشراء ولا يشترى حتى يجمع قدر ما يريد من الشراء قال الزبلي **قوله**  
 ليكون

ليكون ابعد عن الخلاف اس الخلاف الواقع بين زفر وغيره وابعده رجح ابعاده زفر  
 في رواية **قوله** وعن صورة الرجوع عن القرية قال في النهاية ان هذا رجوع عن بعض  
 ما يقترب به وذلك حرام شرعا **قوله** في يجوز صرفا للجنس خلاف الجنس وذلك لان  
 النفس فيها معنى المبادلة **قوله** او يضحى وصية بعده اس بعد الاب جارة الزبلي وان  
 كان للصغير مال يضحى عنه ابوه او وصية من ماله عند الجرح من انتهى وهي اخضر ووضح  
**قوله** وايضا البقرة يجوز عن سبعة هو توطئة لما يجي من الحق فقوله بكثرة عن اصحة  
 مرتبط بالمعنى كما انه مرتبط بهذا الشرح **قوله** لان الجرحات ثلث الاكل والادخار والادخار  
 والاطعام هذا الايوافوق سابق كلامه فان الثالث فيه هو الرية بدل الادخار وكان القول  
 ان يذكر بهرنا دون الادخار ستم ذكر الادخار بهرنا موافقا لكلام صاحب الهداية  
 والزبلي لما ان المذكور في كلامها اولاً هو الادخار لا الرية فلا يذهب عليك ما في  
 كلام صاحب الدرر من الخلط بين المسكين **قوله** لانه ليس من اهل الزكوة هي  
 بالذال اخذ الدال بمعنى الذبح وما يوجد في بعض النسخ بالراء اخذ الراوي عليه  
 وجه صحه **قوله** بخلاف المجوس اس اذ امره بذبحها **قوله** لانه ليس من اهلها من اهل  
 الذكوة فلان افساد الاثمة باق الزبلي **قوله** لا اطلع من لحم ذنبه ولا يستف  
 به بعد الاكل **قوله** لا ستملكا اس لا بما يتفق به بعد الاكل **قوله** مقتدا بئنه  
 اس بمن احد من الهم والجلد اذ بئنه ما يتفق به ستملكا **قوله** لان القرية انقلت  
 الى بدل لان تلك البدل من حيث التمول ساقط فلم يبق الاجرة القرية وسبيلها الصدقة  
 كذا في النهاية **قوله** ويغرم اس يضمن كل واحد منهما لصاحبه وهو قول زفر لانه  
 مقتد بغير امره فيضمن كذا قال الزبلي **قوله** فليحمل كل صاحبه بخبرها لانه لو اطعمه  
 في الاشد ويجوز وان كان خبثا فكذا لانه ان يحمله في الاثمة كذا في الهداية **قوله** ومنها  
 الموجود في النسخ المعول عليها ضمة المشن موافقا لما في نسخ الوقاية وكون المسلمين



على التمام بدلت عليه كلام صاحب الهداية **قوله** وفي الوديع تغييرا فصبا بالذبح  
لفظ الهداية هكذا بخلاف ما لو اودع شاة ففقد بها لانه يفترق بالذبح فلم يثبت الملك  
الا بعد الذبح انتهى ويقرب منه لفظ الله في قوله هكذا في الهداية والكافي ليس مشناه  
الا النقل بالعين كما اخذت صدر الشريعة والحاصل به ازالة اليد المحقة ممنوع بل الظاهر  
ذلك بالاصحاح وشدة الرجل للذبح فانها ليس من اعلام الوديع ولا من شأن الوديع  
**كتاب التصيد قوله** ونحو ما لا يذهب عليك ان الكاف في قوله كلب تغني غناء ما  
**قوله** كقوله تعالى وما علمتم من الجوارح في ايمانكم كلب تعلم الجوارح كواكب التصيد  
على انهما من سباع ذوات الاربع والقطر والكلب مؤنث الجوارح ومفترها بالتصيد  
وانتهاب مكلبين على الحال من علمهم وفائدتها المبالغة في التعليم كذا في تفسير **قوله**  
ويعلم المعلم بترك اكل الكلب ثلثا لو قال ويعلم المعلم من الكلب بترك ثلثا ومن الباري  
برجوعه عند العناء ومن التمدد ونحوه بها كان كذا كثر انما **قوله** اي لا ياكل كل واحد قبل اكل الآخر قال  
صدر الشريعة فان الكلب اذا اكل علم انه لم يكن مكلبا مطلقا وكل واحد قبل اكل الكل فهو صبيحا بل يحرم ذابح  
في ملكه التصيد انتهى **قوله** وما ليس بمحرز بان كان في المعارة ايج لانه يجب عليه ان يحساق كلاما على  
لزوم الاحتراز عن هذه الصورة وانت خبير بان قول الامام اجمع هو اذا فاقه رالائمة في صورة لا  
يحتاج الى الاحتراز عنها في مسكن صاحب المنون **قوله** والمحرز في بيته يحرم عنده خلافا لها  
هو مسألة المتن وممن ما قاله ان المستزم في متون الفقهاء الحنفية هو ذكر قول ابي  
روح منفرذا اودع قول غيره **قوله** وما يقر ذئب بطنه بقر بالباء الموحدة والقاف  
كذا في نسخة الهداية قال في القاموس بقره شقة انتهى **قوله** من يحرم اصحابا اذا خرج  
عن التزكية ان اذ اذ وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه اما لفقد الآلة او لضعف الوقت  
وفقد الآلة ان لا يجد الآلة اصلا وفيما الوقت ان يكون الآلة موجودة الا انه  
لا يبعد عن الوقت ما يتمكن فيه من الاستفصال بتفصيل الآلة والاستعداد للذبح كذا  
في الكفاية

قوله

كلام على  
المص

في الكفاية

في الكفاية **قوله** وكذا لو ارسل على صيد كثير وسمي مرة واحدة ابن فقتل الكل حل  
جميعه بتلك التسمية واحدة على ما افصح عنه لفظ الله في قوله بخلاف ذبح الشاتين  
بتسمية واحدة لان الثاني يعتبر بذبحا بفعل آخر فلا بد من تسمية آخر حتى لو  
اصبح احد برها فوق الارض فذبحها بمررة واحدة حللتا بتسمية واحدة كذا في الكافي  
**قوله** فان الشحنة الاول فقال الشحنة التجارية او هنته كذا في غاية البيان قوله ان  
اخر حيزه الامتاع تفسيره بلازم معناه **كتاب الذبايح قوله** وهو حيوان من  
شأنه ان يذبح انما تصد صدر الشريعة لتفسير الذبيحة بذلك ليصح قول صاحب  
الدقاية حرم ذبيحة لم تنك فقال فخرج بهذا التفسير التمسك والجر اذا لم يكن  
شأنها الذبح انتهى واما تفسير الذبيحة الواقعة في لفظ كتاب الذبايح بذلك  
كما وقع من صاحب الدرر فليس بذاك فضلا عن تعريض قل التمسك والجر اذا  
على ذلك التفسير ثم قال صدر الشريعة اذ لو حمل على المعنى الحقيقي لما تناول صفة  
ماليس من ذبوح المردة والنظير ونحوها انتهى وقوله صاحب الدرر ويدخل  
المردة والنظير ونحوها يلوغ الى ذلك وانت خبير بان لا معنى لان يقال حرم  
مذبوح لم يذبح فلا بد من حمل الذبيحة على ما بين شأنه ان يذبح ثم انه اذا لم يعنى  
حرم حيوان من شأنه الذبح ولم يذبح يذبح اختيارا او اضطرارا لم المرام واما  
التسمية فهي شرط لكل اكل الذبيحة فلا يلغى ان يذبح ثم ان ذبحه في مساق الكلام  
وقد ذكره الزبيدي خبر مرة ان الشيء اذا عرف بشيء وطه وذكره مطلقا بصرف البراءة قوله  
مع اتم الصلوة ابن بشرطها ومنه ما روي عن عذوم اذن في اكل لحم الخيل ام اذا ذبح  
انتهى يعني بهما بحث وهو ان هذه التسمية انما الحقت بالذبيحة والذبيحة فرق بين ما  
يوصف به نحو امرأة قيل ما يجعل اسماء على انه ما يذبح ويعدله فاذا قالوا ذبح  
لان المعنى انه وقع الفعل واذا قلت ذبيحة لان الذبح غير واقع وكذا الضم

في بعض النسخ  
صاحب الاصلاح  
والايضاح



لأن المعنى أنه بعد أن انتهى صرح به الشيخ عبد القاهر في شرحه لا يفتاح إلى على الفارسي  
 المستعمل بالمقصود هذا بعد ما أفاد أن التأويل الذي يلحق به صدر الزعيم فإن مشاؤه  
 إنما هو كون الذبيحة بمعنى الذبوقه على ما يشعر به قوله وإنما حملناه على ما ذكرنا لا على  
 المعنى الحقيقي **قوله** فلا تحل لفقد الزكوة الظاهر أن مناه وضع المسئلة فيما أوتيت  
 ولم تكون **قوله** واليمين قال في المغرب اللهم العظم الذي علمه الأسلاف انتهى وفي الصحاح  
 التي نسبت اليه من الأسنان وغيره وبها تحيان انتهى **قوله** والودجان الودج  
 بفتح الواو والدال وجمعه أوداج وكل حيوان ودجان كذا في طلبه الطلبة **قوله**  
 والمرئي بحر العلف قال في القاموس هو كالمير **قوله** فارتها مبدى الجشنة المدي  
 جميع مبدية وهي السكين كذا في طلبه الطلبة **قوله** فانه الصادق من الجشنة قال في  
 طلبه الطلبة الجشنة بغير المزدوج يفعلون ذلك لأن عادتهم أن لا يتكلموا  
 الا طغارة ويجددو الأسنان بالبرد ويقايلون بأخذ شئ والقص **قوله** فان بقيت  
 حتى يقطع عروقها أنت خير بان جعل قطع العروق جواب المسئلة ليس كما ينبغي  
 والادح ما قاله صاحب الهداية وهو فان ذبح الشاة من قفأنا فبقيت  
 حتى يقطع العروق قل تحقق الموت بما هو ذكوة ويكره لأن فيه زيادة الألم  
 من غير حاجة فصار كما اذا جرحها ثم قطع الأوداج وإن مات قبل قطع العروق  
 لم تشكل لوجود الموت بما ليس بذلكية فيها انتهى **قوله** فلم يوجد التجر يد وهو شرط  
 كما ينبغي ومن قوله والشرط في التسمية هو الذكر كما نص عن شوب الدعاء وغيره  
 قال في الهداية والشرط هو الذكر كما نص التجر يد على قال ابن مسعود جرد التسمية  
 حتى لو قال عند التوج اللهم اغفر لي لا يحل لانه دعاء وسؤال انتهى **قوله** ثم ابل برب  
 وكره ذبحها التجر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق  
 في أعلى العنق تحت اللحية كذا قال الزبيدي **قوله** الشاة اذا نذت لم قلت بظن من كلام

المذبح مصدق حديث وجهه  
 اذا خلفه وادماه  
 اوله يذبح ثم سقى الارض  
 ولهذا جمع الحديث  
 جات مسكتة خذوا  
 مغرب

الفرق بين  
 التجر والذبح

صاحب

صاحب المذبح في التزليق ان هذه المسئلة ليست بمسئلة اخرى مستقلة كما توهم  
 عبارة صاحب الدرر بل رواية عن محمد بن جرج في مسئلة نعم توحش او سقط  
 في ثوب فليست **قوله** والمقر كخارج في القدر البعير ان يحل البقرة البعير بها  
**قوله** والبقية كذا قال في المغرب نذ البعير نذ أو نذاد أو نذود أو نذرا انتهى **قوله**  
 وحكي عن عبد الرحيم الكرمي قال في القاموس كرمية وتحقق بلدة بخار **قوله**  
 والتلفحات بضم السين المراد وقع الآلام وسكون الحاء المراد الفاء دابة ويقال  
 لها السلفاء محمد وداو سلفي مقصورا كذا في القاموس وقال في الصحاح السلفاء  
 واحدة السلف انتهى وما زاد عليه شيئا الذي يظهر أن يكون السلفاء  
 بالنسبة إلى سلفي مقصورا كرمية ونذر دابة واقع في كثير من نسخ الدرر من حيثها  
 بناء طويلا فلا يظهر صحة بوجه من الوجوه **قوله** وما أبين من الحي وأن كان مستنسا  
 فبينة خلال الحديث وهو قوله ثم في الحجر هو الظهور ماؤه والحل شبيهة ولم يفصل  
 بين صيد وصيد ومسته كما في الكافي ولم تذكر شيئا ذكر لهذا الحديث في كلام  
 صاحب الدرر **كتاب الجهاد** **قوله** لا على صبي وقيد وراة **قوله** قال المولى أبو السعود  
 في بعض تعليقاته قال القدرين ولا يجب الجهاد على صبي ولا عبيد ولا امرأة ولا  
 اعرج أو زرد الجيع على شهيد واحد لا شراكرهم في مطلقا عدم الوجوب عليهم أن  
 تقاوتوا في الكيفية فأن الصبي فلا تقي ونظيره أعني المقعد والافطع لا وجوب  
 عليهم بحال وإنما العبد والمرأة فأنما لا يجب عليهما الجهاد إذا لم يكن التقدير عاقبا  
 ولذا أورد المصنف تعليلا لكل واحد من خلا نظم الدرر والفرع عن هذه النكته حيث  
 نظم فيها الكل في سبط واحد من التعليل وقال لا نهم عاجزون والتكليف بالقدرة  
 انتهى قلت ما قاله محل بحث فانه اذا اشتد جميع ذلك في مرتبة عدم الوجوب  
 عليهم في غير صورة التقدير العام يكون نظم الكل في سبط واحد بهذا الاعتبار خاليا

كلام على المص

كلام على المولى  
ابن السعدي

الحمد بالمصنف  
صاحب الهداية



عن ركاية فان ذلك استباح انما هو لغز التغير العام فاما حكم نفيه العام فبحسب  
بعد ذلك في كلام صاحب الدرر استقلالاً لا يبين الفرق المذكور بين العبد  
هناك نعم لو قيل ان التعليل بقوله لا تتم حاجزون والتكليف بالقدرة لا  
يتنظم العبد والمرادة لكان له وجه ولذا تم اليه التزليق قوله والمرادة والعبد فلا  
بخدمته الزوج والمولى وحققا مقدم على حق الشرع لمجاهاة وعنى الشرع انتم  
ان نظم الكل في سلك واحد هو ملك العذرة وصاحب الكفر وليس صاحب الدرر  
بالي عذرة **قوله** ولا يغرم من لا يضمن ما تلف من الدنيا والاموال وقال الشافعي  
بضمن بحكمة القتل كذا في الكافي **قوله** لا تتم غير مقصودين لفظ الكافي في لعدم القيمة  
المعقولة لانها تكون بالامر ان يدرنا ان اصابتها من فسادية لا كفارة وقال الشافعي  
فهي بحسب فيه الدية والكفارة لانه قتل مسلم خطأ فيجب موجه كالأطباء للعقوبة  
خلا ببناء الضمان لكل مال الغير في المحمة كذا في الكافي **قوله** لكن القول في المغنم خاصة  
القول بغير المغنم العجم بمعنى الجنانة وعبارة التزليق هو التزليق من المغنم **قوله**  
ابن تيمية هو من التعديل قال في تاج الاسماء بكل به تنكيلا ار جعله نكالا لغيره  
وتملك على القول انتم **قوله** فيقتله غير ابنه قال صدر الشريعة قوله فيقتله بالنسب  
اي لان يقتله غيره والعقل المضاع ينصب بان مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها كسما  
لا بعد ما بعد عدة اشياء منها التثنية فينبغي ان يصير عدم قتل الابن سببا لقتل غيره لا ان  
آباء بان يشغلوا وليست له في آخر فيقتله انتم ولا بد من اعتباره في كلام صاحب  
الدرر ايضا لانه المراد من الكلام وان كان قوله في الشرح وابنه لا يمنع عنه باقي عن  
ذلك بعض الآباء **قوله** بنده اليرهم اس ارسل اليرهم خبر النقص قال في المصباح الميزان  
بنده العبد اليرهم بنقصه وقوله مع فان بنده اليرهم على سوا معناه اذا لادنت  
العبد قوما فعلت منهم نقص فلا توقع بهم سابقا لالنقص حتى تعلمهم انك نقصت  
العبد

العبد فيكونوا في علم النقص سواء تم او وقع بهم انتم وقال في المغرب بنده الشيء  
من يده طرفة ونبتة العبد بنقصه انتم وفي العناية ما معناه ان الشئ من الاول  
لانه طرح له ثم قال قوله بنده اليرهم اس تفت اليرهم من يعلم بنقص العبد انتم  
ولعل صاحب الدرر يبين تفسيره المذكور على كلامه وهذا كله طبعي ان قوله العبد  
بنده الامان ليس بموافق لهذا الاستعمال والذين يطهران يكون من قولهم بنده  
الشيء من يده اس طرفة بان يراد بنده الامان تركه بطريق الاستفارة **قوله**  
حتى ينظر وا في امرهم اللفظ ان يكون ضمير الج في ينظر وا في امرهم الى المرتبة  
ابا بوسع لهم عى انه بنده برؤا امرهم ويريد نحو افعالها فاعلمه من  
قال في تفسير هذا القول ابن المسلمون في امورهم ابا امور المرتبة في امور  
السلطان ايضا انتم لم يأت بشئ **باب المغنم** وقسمه في ثمة للسلطان ابا اهل  
ذمة كذا قال صدر الشريعة وفي المصباح الميزان ونفس الذمة بالعهد وبالامان  
وبالضمان وقولهم في ذمتي كذا ابر في ضمانه انتم **قوله** لا يبيعها ويحولها  
لا يبيعونه بالذهب والفضة والبرص لان جواز البيع بعمدة الملك لا يملك  
وانما يبيع له تناول للحاجة له لا يملك البيع كذا في الكافي **قوله** او ادعه معصوما  
بخلاف ما اذا كان معصوما بغيره او زمت لانه مال مباح فصار فينا بالاستلاء  
كذا في الكافي **قوله** الرقيق اعطاه شئ فليس والمراد به من اياه الامام خوفا  
لهم على القتال وهو قليل عن الترمذ كما يستخرج من الرقيق بفتح الراء المهملة  
وسكون الصاد المعجمة وآفة خاء معجمة كما يظهر من القاموس وغيره **قوله**  
او دل الزمي على الطريق لان في دلالية منقعة للسلطان لا يذهب عليك  
ان رقيق الذمي بالقتال داخل في قوله وانما يرضع لهم اذا باشر القتال  
وانما زيادة رقيق على الترمذ في صورة الدلالة فذكورة بعد قوله ولا يبيع



الرضخ السهم بطريق الاستثناء فذكر ذلك لانه فيما بينهما ركب جد اوله ان الواجب  
استقاط هذا الكلام من البين **قوله** وقدم فقراء ذوس القرى عليهم السلام قال في الثاني  
لان الاجماع انفق على سقوط حق الاغنياء واما فقراء ذوسهم فبعد خلون في الاصل  
الثاني اما ايتام ذوس القرى بعد خلون في سهم البنات وساكن ذوس القرى  
بعد خلون في سهم المساكين وابن السبيل من ذوس القرى بعد خلون في ابن السبيل  
انتم ويريد بالدخول الدخول على وجه التقديم ويظهر من تقريره ان ضمير الجمع  
في عليهم لا بد ان يرجع الى البنات والمساكين وابن السبيل على سبيل البدل ولا  
يلزم فساد المعنى وخلاف المقصود وتو قال وقدم ذوس القرى الفقراء منهم  
عليهم كما في الكنز لان مراده او **قوله** لانه لا يستحق الامام النفل الحسنات  
في من قتلته انا عليه سلمية **قوله** لا ما طوع له قوله من قتلته انا على قوله من قتلته  
بخلاف حذف حرف الجر وقوله اي لا يستحق الامام النفل اذا قال نيا لكونه كلام  
وتقريره على المعنى **باب استيلاء الكفار** ولا وبغير انداليم هذا عبارة الوقاية  
بغيرها ولا بذهب عليك ما في عطف بغيره على قوله اموالهم من التركة فان  
هذه المسئلة لا تتعلق لها بمسئلة بني الكافرين بعضهم بعضا بخلاف ما هو  
المعطوف عليه **قوله** وقد ذلت اي يذالكولي ونسب زوالها بتاين الدارين  
على ما صرح به الربيعي **قوله** بخلاف التركة اس الذي تركه في دار الاسلام واستولى عليه  
الكفار **قوله** فممن ظهروا بدهم على قوله فممن ظهروا بدهم كما وقع في  
الهداية والتبيين لان كاتم سائلا من ايراد بعض العلماء عليه بما نصه قوله علىكم  
لا معنى له في هذا المقام واما بناء فذكر في مسئلة الابوة الدخول الى دارهم انتم  
وتوضيحه ان حكم مسئلة العبد الابوة المستردة في دار الاسلام هو انكم الكفار اذا استولوا  
عليه فينا قضا هذا الحكم منه وقد نعتس لدفع هذا المخذور من قال قوله فممن ظهروا

قائمة حاشي

بده

بده مترتب على قوله وظهرت يده على نفسه انتهى وهو توجيه حسن ولو لم يكن  
بينهما فصل بالا جنى لكان احسن ملكه اس ملك الابن باكره كما وقع في لفظ الربيعي  
**قوله** فممن وجد متاعا له اي ماله الذي ملكوه واما الذي لم يملكوه فبالخذل كما مطلقا  
كما ياتي في العبد لكان ينبغي تقديم هذه المسئلة على قوله الاقران ومدبرنا  
كما في سائر المتن كذا قبل **قوله** في الفاعلين ان في بد الفاعلين على ما صرح  
به صدر الشريعة **قوله** واما قلت قبل فسمنا لرد ما وقع في انت جبر بان القيد  
بقوله في الفاعلين يعني هذه الاضافة **قوله** واسلم عبد ثم لوقا لعبد له كما في  
عبارة الوقاية لكان مراده اظهر **قوله** ولا ثبت الاول من احيد لان هذا خطأ  
حكمي قبل الذي في شرح الطحاوي ولا ثبت ولا العبد الخارج البناء مسلا لا بد  
لان هذا خطأ حكمي انتهى يريد ما وقع في شرح الطحاوي لا يدل على ثبوت العتق الحكمي  
في جميع المسائل المحسرة على ما يظهر من تقرير صاحب الدرر **باب الثامن** قوله استسنة  
من قوله لا يتعرض كذا في النسخ والقبول من قوله **قوله** اذ انتهى حربي قال في طلبه  
الطلبية نقلا عن الكفاية الاذ انتهى البيع بالدين واما اذ انتهى بد الدال فهو فاعل  
بمعنى حل الدين انتهى **قوله** ولا ولاية وقت الادانة اصله ان في ادانته محروقي الثامن  
ولا في عكس بخلاف عدم الولاية وقت القضا فانه مخصوص بعورة ان يكون الدين  
على الثامن ولا اتم شرح الهداية الى ذلك قوله كما لا يخفى على المحقق لا يخفى  
على المسلم كحقيقا **قوله** فممن ظهروا بدهم على صاحب الدين كما في الكافي **قوله**  
لاقرانهم الاحكام بالاسلام ارد بالاحكام الاحكام الشرعية على الاسلام وما انقضاه  
وعلى من قبله من الافعال الواقعة بين الحاقدين فلا بد على من قبله ان ربه بالاحكام  
الاحكام الواقعة بين بعد الاسلام فالامر كذلك وان اريد اتم منها فممن ظهروا بدهم  
لا يخفى انتهى **قوله** واما الغصب فلما ذكر في قال الربيعي واما لا يخفى بالغصب لان

الحاشية

قائمة حاشي

قائمة حاشي



الفاصت ملكه على ما يتبين من ورود الاستيلاء على مال مجاح ولا يورث بالرد لان  
 ملك الحربى بالفصل صحيح لا حيث فيه انتهى **قوله** في الخطأ عطف على قوله في العهد  
 اس واما وجوب الدية في ماله في الخطأ **قوله** ولا شيء في العهد اهلا لعدم قدرته  
 على من هو في دار الحرب **قوله** لان العصمة لا تبطل بعرض الاسرى يرد بالعصمة عصمة  
 المقتول المتقومة بالآخر اذ يرد ارباؤه وخص الخطأ بالكفارة لما تخرج في شرح  
 قوله قتل مسلم مستامن ثم احييت قال فلانه لا كفارة في العهد عندنا **قوله** فيها  
 ونعت اس فلا يبطل عليه كما سيجي التفسير به في الشرح **قوله** لكلا يصير غنيا لهم العين  
 ههنا على سوس **قوله** لا يترك ان يرجع الى دار الحرب الفا ان يترك هذه مأخوذة  
 من قولهم تركت الحرب كذا اس لم اخبره عن حاله ذكره الغنيون في المصباح  
 المكنون كذا اس الجزية توضع بعد السنة اس استوف عليه الجزية حول بعده **قوله**  
 الا ان بشرط اخذها في الفرق بين ابتداء وضع الخراج عند تمام السنة وبين اخذها  
 عنده ووضح **قوله** ويقال به بالنصب عطفا على الفعل المنصوب بأن اس وان يقال له  
 من جانب الامام فهو تفسيرى ثم ان الموجود في الشيخ وناخذ بايراد وليس له  
 وجه ظاهري يتكلف بأن يجعل عطفا على محذوف من قول الامام والتقدير نفع  
 عليك الجزية وناخذ **قوله** وما في دار الاسلام من ماله على خطا الخطا بفتحين هو الذي  
 على الهداك كذا في الصحاح وما بعده من المتن موضع لذلك كما يظهر من لفظ الهداية  
**قوله** اس صار فبنا اشارة الى ان في بعض التهمة على صيغة المفعول من الافعال يقال  
 اقاله المال صيره غنيمته وقوله وديعة قائم مقام فاعل **قوله** لان يده بها اسباع عبارة  
 التزليل لان يده فيها وهو الظاهر **قوله** ولو سبي القبي قيل اس مع امته فانه لو سبي دون  
 الامة لا يظهر فائدة النجعة بالاب فانه يحكم باسلام بتجسية الدار ايضا على ما تروى في  
 كتاب العلوة انتهى **قوله** وجاء بدار الاسلام كذا في الشيخ والحقاب وصار كما في

في قوله لا يترك ان يرجع الى دار الحرب  
 الفاء ان يترك هذه مأخوذة من قولهم تركت الحرب كذا اس لم اخبره عن حاله ذكره الغنيون في المصباح المكنون كذا اس الجزية توضع بعد السنة اس استوف عليه الجزية حول بعده قوله

عبارة

في عبارة الزيلعي **قوله** وظان ان الدية في هذه القسورة انفع لانها تكون داخل في بيع  
 المال فيكون وسيلة لا تنظام مصلحة الجوارح تحقيقا وليس هذا يقتل نفس واحد  
 يستحق به النفوس عن الاقدام على القتل فانه امر مؤووم يقد بالنسبة الى النفع  
 الاول شيئا يسيرا وانما يبرح ذلك يكون موجب العهد هو القود عينيا وبطريق ما قرناه  
 ان قول من قال وهذا على اطلاقه مشكل فان القتل قد يكون انفع ليس بشيء  
**باب الوطائف قوله** انما اقصى هو بفتحين بمعنى القتل لانه وقع في امالي ابو  
 اي يوسف راجع الفخر ويظهر من ذلك ان من روي بسكون الجيم ومن فسره بالجانب  
 فقد صرف كذا في العناية **قوله** بمرة بالفتح والتسكون اسم رجل وقيل اسم قبيلة يندبها  
 الابرار المهرية سمى ذلك المقام فيكون بمرة بدلا من قوله باليمن كذا العناية **قوله** ولو  
 قسمها بينهم ووضع الخراج عليها يجوز اذا كانت تسبق بما في الخراج كذا في الجامع  
 للعتابي هذا لانه قبل في هذا التساوي وسيجيء بحقيقة **قوله** اسود العراق اس ارض  
 اسود العراق وبه صرح الامام الترمذاني يقال اسود الكوفة والبصرة ابن قرا **قوله**  
 وسمى اسود العراق به تحفة اشجاره وزروعه كذا في التمهيد **قوله** ويقال من العلف  
 ابن بدل قول الاولين من الثعلبية وهو بفتح العين وسكون اللام وهي قرية موقوفة  
 على العلوية وهو اول العراق شرقي دجلة كذا في العناية **قوله** وما احياء مسلم بغير  
 وضع المسئلة باكمل مستفاد من كلام الزيلعي حيث قال وهذا التفصيل في حواشي المسئلة  
 واما كما فرغ من عليه الخراج مطلقا **قوله** وكل منهما ايراس الاراضي العشرية والخراجية  
 قد سبعا منه تعيين الاراضي العشرية والخراجية على دفع ما في الهداية وسائر  
 المسنون ولم يتقرر هناك لكون المائتة عشرة وخارج بوقية من الوجوه في حواشي المسئلة  
 على اسم نقله من الجامع الصغير مع ما سبعا منه كما يقتضيه سوق كلامه متعسر بل متعذر كما لا  
 يخفى غير ان صاحب الهداية قال بعد ما قسم الاراضي الى العشرية او الخراجية على الوجوه

في قوله لا يترك ان يرجع الى دار الحرب  
 الفاء ان يترك هذه مأخوذة من قولهم تركت الحرب كذا اس لم اخبره عن حاله ذكره الغنيون في المصباح المكنون كذا اس الجزية توضع بعد السنة اس استوف عليه الجزية حول بعده قوله



الذي ذكر في اول الباب وفي الجامع الصغير كل ارض فحنت عذوة فوصل اليها ماء  
الانهار فمن ارض خراج فيقال يصل اليها ماء الانهار واستخرج منها عشرين من ارض  
عشر لان العشر متعلق بالارض النامية ونماؤها بما فيها فبعضه السق بما العشر  
او بما الخراج انتهى وقال صاحب العناية في شرح قوله وفي الجامع الصغير  
الى قوله من ارض خراج يعني سواء قسمت بين الفاتحين او اقرها لهم عليها  
وذكر لفظ الجامع الصغير لهذه الفائدة انتهى ويظهر لك من كلام ان المقصود  
من ايراد ذلك التسمية على اعتبار محمد ربح في ارض فحنت عذوة لمسك آخر خارج  
عما سبق وهو الاعتبار بالماء ولا يذهب عليك لان سوا كلام صاحب الدرر معقول  
عن ذلك المقصود ثم ان لفظ الجامع الصغير مرشح في ان منسوبة الماء انما تعتبر في  
ارض فحنت عذوة فاما كون جميع الاراضي العشرية والخراجية داخل فيها كما  
يفتضيه ساق كلامه فلا يبرهن له وجه صحيح وتسمية الى الجامع الصغير كما يجي ومنه  
قرينة بلامر به نعم قال صاحب الكافي المونة في غير المنصوص عليه تدور مع الماء لكن  
لفظ صاحب الدرر لا يحمل التوجيه على ذلك فليتبين **قوله** الا ارض كافر شقي بما  
العشر انت خير بان الاستثناء المذكور مجزؤه يقع عن قوله شقي بما والعشر **قوله**  
قال في الجامع الصغير العشر والخراج متعلقان به هو المخلص لما نقله صاحب الهداية  
عنه على ما نقلناه قبل اسطر وسلكه الذين سبقوا **قوله** وقال الزيلعي مراده في هذا  
التفصيل في حق المسلم في هذا بيان منه لا يستثنى ارض الكافر في صورة **العشر**  
هل يجب عليه الخراج او العشر ان كذا في النسب ولفظ الزيلعي او العشر او العشران وهو  
الموافق لما سبق من صاحب الدرر **قوله** ثم لا ذكر الماء اراد ان يبينه فقال لا يذهب  
عليك ان تقسم الماء على هذا الوجه انما ذكره صاحب الكافي عند مسئلة اجزاء الارض  
فان ما ذكر سابقا من الاعتبار فيه بقرب الارض خراجية او عشرية انما هو  
قوله الى يوسف

قوله الى يوسف ربح وقال محمد ربح ان اجبا ما سماه السماء او حين استنبت عليها  
او غير حفرها او ماء الفرات ودجلة وجحون والازهار اعظام التي لا يمكنها اخذ  
منها عشرة وان اجبا ما بناها ربح حفرها الا عظم منها من اجبة انتهى **قوله**  
في ارض عشرية لعلك اذا تحققت ما مررتاه يظهر لك كون قوله سزا بادة  
مفسرة لما هو المقصود من الكلام وكذا قوله في ارض خراجية الا يرس الى قول  
صاحب الكافي اذ المونة في غير المنصوص عليه تدور مع الماء فانه اراد بالمنصوص  
عليه الاراضي العشرية والخراجية على هو المذكور في **قوله** الا ارض كافر شقي بما والعشر  
بقوله ههنا ارض حجة ليست من المذكورات فيما سبق فكان الواجب عليه  
استقلا بتيك العبارتين كافي لفظ الكافي في قوله ربح محمد ربح **قوله** لكل جرب  
قال في الكافي لان المونة مشافهة فالمراد اكثر ما مونة والكلمة ربحها والطلاب  
بينها والوظيفة متساوية يتفاوت بها فالواجب فيما سقت السماء العشر وفيما  
يسبق جرب او دالية نصفه انتهى ثم ان المراد من قوله لكل جرب كل جرب يصلح  
للزراعة على ما في الكافي وهذا لا بد منه ليظهر مقابلة بما ذكر بعده **قوله** صاعا قال  
في الهداية هو القليل الرها شقي وفي الكافي المراد بالقليل الصاع وهو ثمانية  
ارطال او اربعة امساء خلا لا الى يوسف ربح انتهى **قوله** من يراو شعير هذا  
ما ذكره صاحب التزائم مؤنثا الى قاضيان ونقل صاحب الكافي عن كتاب العشر  
والخراج ان هذا القليل يكون مما يزرع في تلك الارض وهو القليل قبل من الحنطة  
فقط وهو ايضا مذكور في الكافي **قوله** او النخل متصلة النخل جمع نخلة كقوله وقرة ولذا  
انت حاله **قوله** فان كانت الاشجار متصلة لا يمكن زراعتها ارضها من كرم كذا في  
الكافي ولا يذهب عليك ان ذكر قوله في المتن والنخل متصلة يكون ركبا على هذا  
التفسير فان النخل المتصلة هي الكرم **قوله** ويزاد عند محمد ربح هذا الخلاف فيما اذا لم يكن

كلامه على المعنى

كلامه على المعنى



من الإلتزام توظيف وأما في كل بلدة فيها توظيف من الإلتزام فلا يعتبر ولا يزداد  
 في قولهم جميعاً صريح به في الخلاصة كذا قيل **فصل في الجزية قوله**  
 فيه إشارة إلى أن ما في أيديهم من العقار والآفة تامل لأن تملكهم بما في أيديهم  
 قبل الظفر بهم مخرج لا إضافة الاملاك إليهم بلا شبهة لا سيما مع كيفية العبارة  
 المذكورة **قوله** أربعة دراهم وزن سبعة مجوز على أنه بدل من دراهم فأنه  
 مضاف إليه لأربعة وقد سبق منه ما يتعلق بجميعها هذا الدراهم في قول  
 باب زكوة المال من كتاب الزكوة **قوله** ولا على مرتد مساقاة كلامه يهنا على وفاء ما  
 في الوقاية ولو قيل وكذا المرتد لكان كلامه أعم متفقاً وابتعد عن إيهام الخلاف فأنظر  
 المرتد وطفلاً أيضاً إذا ظهر عليه في حكم حرس الوثني العربي وطفله على ما خرج به الزيلعي  
**قوله** أنه يوضع عليه إذا كان بعد على العمل لأنه المضيغ للقدرة فصار كالمدع على أرض  
 فواجبة كذا في المال **قوله** ويعلم على دورهم لئلا يستغفر لهم قال في الهداية ويجعل على دورهم  
 علامات كبها يقف عليها سائل فيدعولهم بالمغفرة انتهى **قوله** ونقص عمره الفظ  
 كون الفعل المذكور على صيغة المعلوم وفاعله غير الذي وعمره منقوص على أنه معقول له  
 وقد وقع في عبارة الهداية وإذا نقص الدنس العبد ويجوز أن يكون على صيغة المجهول  
 على ما قيل إذ وقع في عبارة الزيلعي فلم يمتنع أن ينقص النبي عليه السلام عمره ذلك اليهودي  
**قوله** ولنا ما ينزه به القنار دليلنا هذا يتعلق بقوله في المتن أن امتنع عن الجزية  
 وانت خرم بما ترتب كلامه من القصور فأن الظن من ذكر دليلنا هذا عقبت خلافة  
 السبب لا يكون وهذا دليلنا من جانبنا وليس كذلك بل دليلنا فيها هو ما سبق من قوله  
 وسبب النبي عم كما يظهر من الهداية فلو كان الواجب عليه أن يذكر دليلنا في خلافة  
 السبب عقبت قول الشافعي على ما هو المعتاد ثم يذكر ما يتعلق بمسئلة الامتناع عن الجزية  
 ولا يظهر الوجه لفصل الكلامين المتعلقين بمسئلة السبب ما يتعلق بمسئلة الامتناع  
 عن الجزية

كلام على النص

تأمل الواجب

عن الجزية وهو **قوله** اللهم بالالتزام تأخيرها التصواب أن يقال بالامتناع  
 كما قيل **قوله** والكفر المغارن أي المغارن لذات الكفر وقت الجفاف الجليل عليه  
**قوله** وأيضاً قال يهودي لرسول الله عليه السلام عليكم كذا في نسخ والموجود  
 في نسخ الزيلعي عليك يا كافر **قوله** والبدر من يوجد في نسخ هذا الكتاب على هذه  
 الصورة بالباء الموحدة والدال المهملة ولا يعرف في الرجال المعروفين من هو  
 على هذه النسبة وصوابه الشورى بالناء المثناة والواو كما في نسخ الجزية وهو  
 سفيان من التابعين أو يسمهم قال في القاموس ثور أبو قبيلة من مضر منهم سفيان  
 ابن سعيد **قوله** ضعف زكاته لا يلزم منه أن يكون ما خطوه ذكوة وقد قال  
 عمر رضي الله عنه هذه جزية فسموها ما شئتم كما ذكره الزيلعي وقد روي في قول بالذكوة  
 ما يتعلق بهذا البحث فتذكره بمنزلة مولى العرس حيث يؤخذ عنه الجزية والخراج  
 وإن كان لا يؤخذان عن العرس نفسه فذلك يهنا يؤخذ عنه الجزية والخراج من مقتضى  
 التغلب وإن لم يؤخذان من التغلب والمراد بالمولى يهنا هو المقتضى بفتح التاء  
**باب المرتد قوله** قياساً على آباء الزوج قال في كتاب النكاح من الدرر إذا فرقا  
 القاضيه بينهما فإن كان الأب من طرف الرجل كالتقريب طلاقاً وإن كان من طرف  
 المرأة كان فسخاً لا طلاقاً لأن الطلاق من الرجال لا من النساء انتهى **قوله**  
 فإن النكاح لما انفسخ بالردة لم يضمن كلامه هذا دفع ما يقال أن الفرقه تقع بين  
 الزوجين بالارتداد فكيف يتصور الطلاق من المرتد وطريقاً دفعه تصوير  
 ذلك بصورتين أحدهما هذه والآخر ما ذكره بعد كما يظهر من الغاية **قوله**  
 وكذا إذا ارتد معاً فطلقها فاسماً معاً كذا قال صدر الشريعة ولعل التصواب  
 اسقاط قولهما فاسلاً معاً كما فعل صاحب الكافي فإن المقصود في المقام إلقاء هو  
 الطلاق من المرتد لا ما وراه **قوله** لا تراها تنقض المساواة في الدين حتى لا يجوز شركته

قال في الغاية المتقدمة خلافة  
 لما كان الرجل يملكه  
 خلافاً لما سبق



المغاوضة بين مسلم ووثني كما يحكي في كتاب الشركة ان شاء الله **قوله** لان كون  
 المرتد ميتا بالهوى بدار الحرب مجتهد فيه كما قال في الكافي في باب الاولياء والاكفاء  
 من كتاب النكاح بمسئلة خبار البلوغ ولا يكون بهذه الفرقة الا عند القاضي لان في  
 وآؤه اذ هو مختلف فيه منهم من ابي ومنهم من راس انتهى وقرره الزليعي واما ما قيل  
 ان القواب ان يقال انما اخرج الى القضاء لقطع الاحتمال لان الهمما الى دار  
 الحرب ليس محكما لاحتمال القود فاذا انقضت القضاة به يصير محكما لان الاصل في كل محتمل  
 ان يرتفع احتماله بقضاء القاضي كما في المغتود وغيره انتهى ففيه ان اطلاق المحكم  
 على مثل ذلك غير موافق لاصطلاح القوم **قوله** لاستغناء لكونه كالميت الضير ان المرتد  
 المحكوم عليه بدخول دار الحرب **قوله** وان ازاله من ملكه اين ان ازال الودارث مال المرتد وفيه  
 من التفكيك لا يخفى ثم ان ازاله اعم من ان يخرج من ملكه او تلفه على ما يظهر من كلام الزليعي  
**قوله** ويقضي عبادات تركها في الاسلام وانت خير بانه يعم ان يكون فاعل يقضي بغير  
 من اسم بعد اعدائه كما يظهر من عبادة قاضيان وليس فاعل جاء فيما قبل ذلك بل يعم  
 دخوله الى دار الحرب ثم قوله في الاسلام متعلق بقوله تركها ولا يوجب جعله مستغنا  
 بالفتلين على سبيل التنازع لان الفعل يقتضي ان يكون الماحل المراد به الاسلام بعد  
 الارتداد بخلاف الفعل الثاني فانه يقتضي ان يكون المراد به الاسلام قبل ولا ينافي مثل  
 في باب التنازع **قوله** وحارب المسلمين زمانا كذا في الحاشية وهو محل تدبر **قوله**  
 والمسلم يرث المرتد قال في بعض شروح الهداية وقوله عليه السلام لا يرث المسلم  
 الكافر لا يتناول لان المرتد ليس بكافر مطلقا لانه يحرم على الاسلام والكافر المطلق لا يحرم  
 على الاسلام انتهى **قوله** فيكون مسلما انما يقال كما قال الزليعي **قوله** وان جاءت اكثر منه لان  
 الظاهر ان يقول وان جاءت لسته اشهدوا اكثر منه كما في سابق الكتب **قوله** لان العلوقا من ماله  
 المرتد قال الزليعي بخلاف ما اذا جاءت لسته اشهدوا لانهم ينفقون لوجوده عند الردة

على  
 الوافي

حتى

حتى يكون مسلما تبعا له انتهى ولا يذهب عليك ان تقريره اوضح من تقرير  
 صاحب الدرر **قوله** في رأس اذ وقع في الغنمة ولا سبيل لورثته كذا قال الزليعي  
 والمناسب لتقريره ان يكون وظاهر عليه على صيغة المجهول **قوله** لان الاول لم يجر  
 فيه الارث اذ بالاول المال المذكور في قوله نحو بدار الحرب بماله كما اراد  
 بالمال المذكور في قوله وكذا بدونه ان بدون ماله كما افصح عنه صريح  
 لفظ الهداية ثم ان كون الدخول الاول في المسئلة الثانية بلا مال موافق  
 لتصوير صدر الشريعة والادوية ما في الهداية وعبارته فان الحق ثم يرجع واذ  
 مالا والحق بدار الحرب فظهر على ذلك المال فوجدته لورثته قبل القسمة برة  
 عليهم انتهى فانه لو دخل اول المال ووصفه في دار الحرب ثم رجع واخذ  
 مالا آخر يكون من هذه المسئلة لا محالة وقوله فظهر على ذلك المال منقضي عن  
 التقيد المذكور بلا شبهة **قوله** يحكم القاضي بلحاظه واما اذ رجع قبل الحكم به  
 واخذ ماله ولحق به ثانيا فلا سبيل لورثته على ذلك المال لانهم لم يملكوه قبل حكم  
 الحاكم بلحاظه على ما نبينا غير مرة فان الوارث ماله قد بجا والمالك القديم ان  
 ما اخذ ماله قبل القسمة بغير شيء وبعدها ومن التاجر بالعوض ذكره الزليعي **قوله**  
 فبذلها من بدل الكتابة فيه تلج الى ان وضع المسئلة على كون بدل الكتابة  
 غير موافق الى الابن فانه اذ رجع المرتد اليها بعد ما اقر بدل الكتابة  
 ذكره في الحاشية **قوله** لتعود ما بدليل منفذ لصدور ما من الابن حال ولا يثبت كذا  
 في الكفاية **قوله** وحقوق العقد فيه ترجع الى الموكل بحج في اول كتاب الوكالة  
 ان الكتابة من العقود التي ترجع حقوقها الى الموكل ثم ان الموجود في النسخ  
 فيه والظاهر فان مرجع الضمير هو الكتابة **قوله** فبذلها من بدل الكتابة لست  
 والباقي لورثته هذا الجواب اذ او في ما تركه بطلان بطلان واما اذ لم يف

حاشية الزليعي  
 انما يتبع



فما ترك مولاه لانه مات عبداً ابلا ريب وما ترك كسب عبده المرتد  
والعبد اذا ارتد واكتسب في حال ردة فلكسبه سيده لانه لم يزل ملك المولى  
بالردة عن رقبته لانه صار دمه مباحاً وبناضة دم العبد لا يزدل ملك سيده عنه  
كما لو وجب عليه فؤد كذا فرتة صاحب الكفا في قوله والردة لا تؤثر في الكتابة  
قال الزيلعي فان الكتابة لا تبطل بالردة فبقي ملكه لاله وللشرف على حاله **قوله**  
فكذا اكسابه امر اكساب الملك بريدان الردة اذا كانت لا تؤثر في  
عقد الكتابة فكذا لا تؤثر في الاكساب الحاصلة بسببه كما يظهر من تقرير صاحب  
العناية ثم ان النسخ على هذا والفظ في العبارة فكذا في اكسابه لفظ صاحب  
الرهانية والكتابة لا تتوقف بالردة فكذا اكسابه فحلت المرأة في دار الحرب  
قال في الكفاية قبل ذكر دار الحرب وقع اتفاقاً فانها اذا جلت في دارنا ثم  
لحقت به بدار الحرب نالجواب كذلك ولعل يستعمل على فائده وحي ان الصلوات  
من كان في دار الحرب كان آتبعه عن الاسلام ومن كان في دار الاسلام كان اقرباً  
الى الاسلام باعتبار الدار تكون الدار جهة الاستباح فالجبر هنا لك بكون جبراً هنا  
بالطريق الاول انتهى **قوله** والولد يتبع الاتم اس في الحرية والرق فالمرتدة ترق  
فكذا ولد **قوله** الاول له اس ولد الولد وهو في الرواية كما سطر ثم انه لم يفرض  
لعنة في الشرح وهي ما قرره الزيلعي من انه لو اجبر ولد الولد اما ان يجبر لانه  
ولا وجه له لان اباه كان تبعاً والتبع لا يكون له تبع او تبعاً لجدته ولا وجه  
له ايضاً لان تبعية الاباء في الدين على خلاف القبلت فلا يلحق به الجد **قوله**  
لان الاولاد يتبعون الاباء في الدين قال الزيلعي في جبر الولد على الاسلام تبعاً  
لابويه لان الاولاد يتبعون الاباء في الدين لقوله عليه السلام كل مولود يولد على  
الفطرة فابواه يهودونه او ينصره او يمجسه حتى يبلغ اربعين يوماً فما افقاه

والا ليقاقي بدار الحرب  
لانها لا تبطل بحقيقة  
الموت فيا لحي اولي  
ان لا تبطل

سوق كلامه ان يكون المراد بالا باء ههنا الاباء والامهات بطريق التقلب  
وهذا اذا كان الاب والام على ملية واحدة واخيراً فالتبوع هو جبر  
الابوين ديناً لا محالة وعلى هذا يكون قول صاحب الدرر كما يحكي ابو عبد الله قاهر  
بل كان ينبغي ان يقول كما يحكي ان عليه على ما قاله الزيلعي ثم ان هذا التعليق ناظر  
الى ان الولد الاول يجبر على الاسلام **كتاب احياء الموات** **قوله** فطريق الاول اراد  
بالاول ههنا الميخي الاول وهو فاعل يخفي في قوله اخيراً مواتاً بخلاف الاول في قوله  
لانه اذا سكنت عن الاول فانه اخذ الاربعه الذين احاطوا بجواب الاربعة **قوله**  
للعطن وهو مكرته وطن الابل وموتها حول الكوض وموت بعض الفهم حول الماء وجمع  
اعطان كذا في القاموس **قوله** وهو بئر يتناخ الابل في المناسب بهذا التفسير  
ان يقال بئر العطن كما في الوقاية وخبرنا وكذا بئر الناضح ثم لو قيل وهو بئر  
يستقى باليد كما في الكفا والتبيين ليحصل في ضمن تفسيرهما تفاوت ما بينهما  
في الحكم لكان اولي **قوله** وهو بئر يستخرج ما ونا بئر الابل ونحوه قال في الكفا في طلبة  
بئر الناضح اكثر لانه يحتاج الى موضع يسير فيه الناضح وهو البئر ويحول الرشاء  
انتهى والمراد بخوال الابل البئر والحمار والبئر مثلاً وانما خبرنا في عبارة من الركا  
فان الناضح هو البئر فكيف يدخل في سباق تفسير بئر الناضح البئر التي يخرج  
ما ونا بئر بئرنا وبحاج دفعها الى منف **قوله** والاضح انه خمسائة من كل  
جانب احده اذ عاذه بئر بعضهم من انه خمسائة من الجوانب الاربعة من كل  
جانب مائة وخمسة وخمسون ذراعاً كذا في الكفا في قوله وان يادعه بكسب  
ما حفره ابن بلزم اصلاح صريحه وطريقاً اصلاً ان يكسب الاولى اسماً بالتراب  
يقال كسب البئر اذا ملأ بالتراب **قوله** وقال له مسنة بان يكون مسنة التمر  
حرمياً **قوله** واذا لم يكن له حريم الا بحجة يشترطه الى ان الغاء في قوله مسنة فصح



وهذا أحد من الطريقين فيما على ما اخرج عنه العلامة التفتازاني في شرح الكتاب  
والذي يظهر انه حاجة الى جعل الماء فضيحة بالتقدير بل يكفي جعلها تفرقة على  
ما هو الظاهر فان كون مسناة بين نهر رجل وارض لا خير وليست لاحد لها حق الارض  
يتفح تفرقة على انه لا خير يتم للنهر الاحقة اذ كون المسناة لصاحب النهر على قول  
الامامين مبني على كونها حريم النهر ملقى لطيفه وغير ذلك على ما يظهر من **الفصل** في قول  
وارض لا خومان يكون تلك الارض خلف المسناة تلمزها كذا في **قوله** في نصيب  
الارض هذا اذا ادعى صاحب الارض المسناة وادعاه صاحب النهر ايضا ثم انما  
ذكر جواب الى حرج وقال لصاحب النهر حريم ملقى لطيفه **فصل** اسر في مسائل  
التراب **قوله** الشرب نصيب الماء اسر بغير الشرب قال الزيلعي القواب نصيب من الماء  
قال انه منع لها شرب وكل من شرب يوم معلوم **قوله** مع دعواه اسر الشرب المحرم بل لا يرضى  
لا بد هب عليك ان هذه المسئلة والمسائل التي بعد ما من فروع الانهار المملوكة  
فما كان ينبغي ذكره من ههنا بل كان المناسب ان لا يذكر ان لا بعد سبعا ذكر الانهار  
المملوكة ففي كلامه من سوء الترتيب مالا يخفى **قوله** وشغل موضع مشترك بالبناء ناظر  
الى مسئلة نصيب الحق **قوله** الا ان يكون رضى نصيب في ملكه غير مقرر بالنهر وانما هذا في  
النهر المملوك كما يدل عليه قوله بلا اذن شر بكم وما سبعا من قوله لكر من نهر ونصيب  
رجى بلا ضرر للعادة ليس الا في الانهار العظام غير المملوكة فليس في كلامه شائبة  
التكرار **قوله** لان تقادم العهد يدل على انه حقه اجماعا فالكلام الترتيلي حيث قال  
وانما لا يكون له ان يسوقا شر به الى ارض له او رضى ليس لها فيه شرب لانه اذا فعل  
ذلك بحيث ان يدعى حق الشرب لها من هذا النهر مع الاول اذا تقادم العهد  
وتسدد على ذلك المحذور لاجراء الماء اليها انتهى **قوله** ويومى منفعه لا منفعه يومى  
بالاستفاد بعين الشرب ولا يومى بعين الشرب ولا يتعلق بهذا السقييد مسئلة

الا حاد لا ذهاب  
والنقصان منه

الارض **قوله** وجاز ان يقوم مقامه فيما لا يجوز عليكم كالمعاوضات مع عبارة  
التراب فيما لا يجوز عليكم بالمعاوضات مع وهو الظاهر **قوله** ولا يضمن اير ما تلغ  
من الشرب بهذا الطريق **قوله** والى بعد قيل لصاحب النهر لو قال بدل قوله  
لصاحب النهر لصاحب الماء لينتظم المذكورات كلها كما قال الزيلعي لكان جواب  
**قوله** في انهار مملوكة مع متعلقا بقوله فيشتركون فيها اير في الشفة فقط فهو  
مقابل لقوله فيما سبعا يشتركون الكل في ماء او دية غير مملوكة كد طبعه فان  
حاصله ان يشتركون الانسان والبهائم والاراضى في مياه تلك الادوية و  
حاصله ما ذكره ههنا ان يشتركون بنوادىم والبهائم فقط في انهار مملوكة و  
ووضو وقناة ويكون الفرقا بين هذه المياه وتلك المياه من جهة الاراضى فقط  
قال في الكثرة وفي انهار المملوكة والابار والحاض لكل شربة وسقى داتيه لا ارضه  
انتهى بقى ان قوله اسر بلا اشتراك لهم في الشرب محل تأمل والقواب بلا اشتراك  
لهم في سقى الاراضى وكان القول بالاشتراك فيها مقتضيا للقول بجواز سقى الدواب  
من هذه المياه وكان الواجب ان يقول بجواز سقى الدواب من هذه المياه  
مطلقا **قوله** قاتله بلا سلاح هذا اذا كان فيه فضل من صاحبه كما ذكره الزيلعي  
وقد فات ذكر هذا الشرط صاحب الدرر **كتاب الكراهية والاستحسان** **قوله**  
فاذا استعمل الكراهية في كنية اراو به الحرام اس اذا استعمل لفظ المكروه مطلقا  
ادابه الحرام واما اذا ذكر المكروه التشرهى فيذكر بالقييد **قوله** فنسبته الى  
الحرام كنسبة الواجب الى الفرض قبله ان هذا انما يتأتى على قول محمد رج  
انتهى قال في التنقيح والمكروه نوعان مكروه كراهية تشره وهو المحل اقرب  
ومكروه كراهية يحريم وهو الى الحرم اقرب وعند محمد لا بل هذا حرام لكن بغية  
العلقى كواجب مع الفرض انتهى **فصل** **قوله** وكره لم الا تان ولبنها



قال في النهاية وانما حقت الالات مع شمول الكراهية لم يسأله ان لم يستقم عطف  
 اللبس عليه اذ اللبس لا يكون الا من الاتان انتهى وقبح بحث فانه لو قيل كره  
 لم الجار الا هلي ولسته لكان اعم فائدة مع عدم فوات ما قاله **قوله** لم يقل  
 عزم لان فيه خلاف ما لك كان الظاهر ان يتقوا هذا بعوله في المتن كره لكن  
 لا يترس له وجه صحيح فان المترجم في المتن الخفيفة ذكر قول الى جرح دون  
 قولها فضلا عن قولك ولعل من قال لو قال لتعارض الادلة فيه لكان  
 استلزاما ان يرد خلاف مالك الاشعار بتعارض الادلة ايضا انتهى تعقل  
 بذلك المحذور وقصد دفعه بان يجعل ضمير لم يقل عائدا الى اي جرح ولكن لا  
 يذهب عليك ما فيه من الشناعة **قوله** كذا لم المحل ولسته مكررة عند اي جرح ذكر  
 صاحب النهاية ان لبس المحل عند اي جرح على رواية هذا الكتاب حلان  
 لا باس به واكمل المحرم **قوله** قيل كراهية قد سبق منه ذكر هذا الاختلاف في  
 كتاب التبايع **قوله** خلافا لما قال في حلال بلاكراهية اصلا عند **قوله** وانما  
 عليه بان يقتصر في المقترض هو صاحب الترسيل ابن قاضي سمان **قوله** اقول  
 مشاؤه العقلة عن عبارة المشايخ قال بعض العلماء فيه نظر اما اولها فلان  
 عبارة اجلة المشايخ وقعت بكلمة في دون من كجامع التفسير والمجسط  
 والكثيرة حتى ان عبارة الحديث الشريف الذي هو الاصل في هذا الكتاب اخبرت  
 بكلمة في واما ثانيا فلان الكدار في الجواب عن الاسطر اخره كذا هو الكفر والبيان  
 الاستعمال المتعارف وفيه التعارف وهو يكفي في ذلك من غير حاجة الى ضمنية  
 الا بدائية انتهى **قوله** وهذا الاختلاف فيما اذا تخلص في كذا في نسخة هذا الكتاب  
 والظاهر بخلص كما في عبارة الترتيلي فان المناسب للمقام كونه من الخلو لا من  
 التخصيص **قوله** لان مراده بالحل والحرم ما يحصل في ضمن المعاملات فيلزم ان

قائله والي

اراد بعض العلماء  
 المولى قاضي زادن  
 قال ذلك في شرح  
 الهداية رحمه الله

عنه

عنه ما في كلام صاحب الكنتز فان مقتضى قوله والفاصول في المعاملات  
 ان لا يكون المحل والحرم في ضمن المعاملات فانه جعل قوله في المعاملات مضافا  
 لقوله ويقبل قول الكافر في المحل والحرم انتهى وقبح بحث فانه ذكر المعاملات  
 في العبارة المذكورة لا لتعلقه بالكل فربما هو في الفاسق وليس الاثم ان  
 يستوحى ما قاله صاحب الدرر بما ذكره الترتيلي من انه اذا قيل قول المختبر  
 المعاملات وكان في ضمن قبوله فيها قبول في البيانات يقبل قوله في الدائم بيانات  
 ضمنا لان كل معاملة لا تخفى ديارية فلو لم يقبل قوله فيها في ضمن المعاملة  
 لادرس الى المحرم وكان نية باب المعاملة بالكلية وهو مفتوح فيقبل قول  
 المميز فيها ضرورة بخلاف البيانات المقصودة لاثباتها بكثرة وقوعها في المعاملات  
 فلا حرج في اشتراط العدالة انتهى **قوله** لا مطلقا المحل والحرم اخره في قول  
 ما هو مقصود من المحل والحرم بان قال هذا حلال وهذا حرام كما ينبغي  
 من سوق كلام الترتيلي **قوله** وكونه من اهل الشهادة في الجملة كما في شهادة  
 الكافر على الكافر **قوله** والعجب ان بعد ما اخرض عليه بهذا الاعتراض نقل محمول  
 كلام الكافر في حيث قال ولا يقبل قول الكافر في البيانات الا اذا كان قبوله  
 في المعاملات يقتضي قبوله في البيانات في تدخل البيانات في ضمن المعاملة  
 فيقبل قوله فيها ضرورة وكم من شئ يشك ضمنا وان لم يبح فقد انتهى هو  
 محمول كلام الكافر في لا محالة وان لم يكن ذكره بطريق النقل **قوله** وقبل قول  
 فرد لو كان كما فرأوا في اوفاسقا او عبدا في المعاملات انت خير بان المعاملة  
 على ما قرره الاخسكتي في تنجية من الاصول وشارحه صاحب التحقيق على ثلاثة  
 انواع الاول هي التي تنفك عن الالتزام باللوالات والمضاربات والاوان  
 في التجارة والى ما فيه الزام محض في حقوق العباد لا حقوقا التي تجرى فيها

ببديلة الاشارة الى ان قول  
 صاحب الدرر يقبل محمول  
 بعض مساجد



الخصومات والثالث ما فيه الزام من وجه دون وجه كقول الوكيل وحده المأذون  
 ويجوز ما في الاول يعتبر كل من غير عدل متبينا لان اولا فاعلم  
 لان اوله في الثاني يعتبر العدد والعدل ولفظ الشهادة وفي الثالث ينظر  
 احد نظري الشهادة العدالة او العدد عند ابي حنيفة انتهى فالمراد بالعدل  
 ههنا انتهى ان يكون النوع الاول ويدخل فيها الكمال والاذن في التجارة  
 بلا امر آخر ففي عبارة صاحب الدرر خط من وجهين **قوله** وسرطان العدل  
 الذي ينظر ان الاسلام ايضا معتبر في العدالة لما صرح به في كتب الاصول من  
 التحقيق وغيره ان الكمال اذا اظهر نجاسة الماء لا يعمل السامع بخبره وان وقع  
 في قلبه صدق بل يتوضا بذلك الماء ولكن ان اراق الماء اذا وقع في قلبه  
 صدقه ثم يتم بعده لان افضل وان يتم من غير اذنه وصحة لا يجوز صلوة انتهى  
 فكان الاصول زيادة لفظ المسلم ههنا ايضا كما في الكافي كما زاد فيما فرغ  
 على هذه المسئلة حيث قال فان اجبر بها مسلم عند **فصل قوله** كانوا  
 يلبسون الحر قال في النهاية الحر اسم لشوب سداه حرير وجمعة صوف حيوان  
 يكون في الماء انتهى **قوله** لا عرف ان العبرة لاخر جزء في العلة يريد ان الحكم  
 اذا تعلق بعلة ذات وصفين يضاف الحكم الى آخره على ما اوضحه صاحب  
 النهاية وقال الربيعي الحكم يضاف الى تمام العلة وهو اخر الاوصاف انتهى  
 ومودعا فيها واحد ثم ان هذا تعليل صاحب الهداية ومن تبعه في المسئلة والثاني  
 ان الله يكون على ظاهر الشوب شرس ونشأ منه ذلك في البشارة وكان ترتيبا بالحرير  
 فعلى قضية هذا الوجه الثاني يكره نفس العتالي ليكون سداه ظاهر الكذا في الجامع  
 لقاضيان بخلافه على التعليل الاول انتهى فمن قال فيه انه بخلافه ما نقل عن النهاية  
 من ان حاصل المسئلة على ثلثة اوجه فعدا بقدر عن الفوز بالمراد وسبب العلة  
 عما افاده

الاول من جهة الملاحة في العالم  
 في قوله قوله كل من غير عدل  
 عليه كلامهم والظاهر ان  
 جهة ذكر العتالي في  
 الاذن في التجارة متقايين  
 للملاحة مع انها منها  
 كما تحققت رخصة

قضية فارسي جوري  
 ثم اظنه

قايلا لولي  
 على ان قوله ذلك  
 القائل فان لم يوصف  
 ما ذكر ان لا يكون  
 الاعتبار العلة الاخرى  
 لا يركب له وجه حجة  
 فان الكلام ما عليه ذات  
 وصفين لان على حكم واحد  
 فينبذ بر

بوجه من وجهين  
 في قوله قوله  
 في قوله قوله

عما افاده سباق الكلام من كون الحاصل المذكور لا سوا على تعليل قاضيان  
 لا على تعليل غيره وهذا ظاهر **قوله** والبشر هو حجر يفرط الى القفزة يتخذ منه  
 الخاتم ويجعل في جماله السيف فتقع القفزة وعن ابن زكريا في القفزة  
 السيف بالفاء وكذا في القانون وفي بعض النسخ بالهم وحريك الشين خطأ كما  
 في المغرب وقال في تاج الاسماء حجر البشب دواء معروف وهو لبس الحجر  
 انتهى **قوله** اقول يريد على صاحب الهداية والكافي انما لا نسلم كون تلك العبارة  
 نصا في قال بعض العلماء بمنتهى كلامه كون النص في كلامهما ما هو المصطلح عند  
 اهل الاصول وهو منسقا ظاهر ابل المراد به التفسير فينتظم ما قاله قاضيان  
 من عبارة الظاهر ولو سلم ذلك فليس في كلامهما ما يدل على المنع من التأويل فدل  
 على صحة التأويل لان النص المصطلح محتمل للتأويل كما تقر في محله واقرب نفاهما  
 ثم ان ما ذكره انما هو تقرير ما ذهب اليه الامام محمد وليس فيه ما يدل على جعلها  
 عبارة الجامع القفزة ثابت بشر اية عند محمد فلا يعتبره لذلك انتهى **قوله**  
 حتى اذا اطلق الحجر ان لا يراد الا الذهب والفضة يعني انه يدل على ان بينهما  
 مقابلة مخصوصة في استعمال العرب حيث ارادوا بالجر ان الذهب والفضة  
 مع ان الحجر كثير **قوله** والترمذي هو جمع رثمة واما التريام كما في البيت الآتي فمن جمع  
 رثمة وكلاهما بمعنى **فصل قوله** لقوله عليه السلام غرض بصرى هو بصر الغيب المع  
 وشلت الفناء المع من خصصت الشيء اذا كففت وفي تاج الاسماء غرض طرفه  
 ابي خضرة **قوله** فبده لا تراها اذا حرمت عليه كآية المحسنة او المشرك في قال بعض  
 الافاضل احذر زبغيد الحلال عن الحرام كما اذا كانت محسنة او منكوكة للغير او محرمة  
 بالرضاع او المصاهرة لان اباة النظر الى الفرج بمنية كآية غيره كان الاصول  
 اسقاط قوله كآية بخبر دلالة داخل في سياق المسئلة فلا موقع لهذا التشبيه

قوله قوله  
 في قوله قوله  
 في قوله قوله

قوله قوله  
 في قوله قوله  
 في قوله قوله

قوله قوله  
 في قوله قوله  
 في قوله قوله

قوله قوله  
 في قوله قوله  
 في قوله قوله

قوله قوله  
 في قوله قوله  
 في قوله قوله



**قوله** ان امين شهوته قال في الاصلاح والاصلاح وشهوتها ولا بد من هذا  
 ايضا صرح به في الردية فمن قصر على الاول فقد قصر انتهى **قوله** وما حل نظره  
 منها امر من محرم وامة خبره حلته لا بد ان يقيد هذا الحكم بما اذا امين  
 الشهوة حتى اذا لم يأتس لا يجوز له النظر لئلا يدخل فيه المسئلة المذكورة بعد  
 ويظهر تقابلها بهذا الوجه وعلى ما قررناه تكون المسئلة الثانية المستثناة  
 من الاولى وهذا ظاهر من كلام التليعي وآل كان لفظ الوقاية على هذا الاجمال  
 ويمكن توجيه كلام صاحب الدرر بملاحظة قوله وما حل نظره منها مفيد بان  
 الشهوة بعون تساق الكلام بخلاف كلام صاحب الوقاية فان مساقه خال  
 عن هذا القيد فليدبر **قوله** لما روي انه حرم قال للمغيرة اذا اردت ان تتزوج  
 امرأة كان الموافق للروايات المذكورة في النهاية وخبره لما اراد ان يزوج  
 امرأة **قوله** فانه اخرس ان يؤدم بينكما امر لا يكون بينكما العجبة والاشفاق  
 يقال او لم تلته بينهما يادوم اذما باسكون اس الف ووفق كذا في النهاية  
 ابن الاثير والرهاد في فاته راجعة الى مصدر ابعصر كفولهم من احسن لان  
 خير له وان يؤدم اصله فبان يؤدم فحذفت الباء والمعنى فان الابعصار  
 اولى بالاصلاح وايضا كلفه والوفاء بينكما كذا في النهاية **قوله** اما الخفي  
 فلعول عايشة رضى الخطا ثمثلة مثلت به اذا جدحت انفسه واذنه او مذاكيره  
 او شيئا من اطرافه والاسم المثل كذا في النهاية الاتيوية **فصل** قوله فكذا  
 لانه لا يملك ملكا سبه قال في الكافي بان كذب عبدة على امه وهو الصواب  
**قوله** او مشربة من نحرها امر محرم الاله لكن خبره روي حتى لا يعنف عليه ذكره ص  
 الشريف **قوله** بان باع ابوه او وصيه وكذا الحكم اذا اشتراه من ولده الصغير  
 كذا في النسخ والصواب بان باعها او اشترىها كما وقع في عبارة النهاية **قوله**

ورد

وردي بان الوطى حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير ايضا كما انه حرام لئلا  
 يختلط الماء ويشبه النسب وان لم تكن الدواعي مشتركة مع الوطى في لزوم اخلاط الماء  
 والاشباه النسب لكنها مشتركة معه في احتمال وقوعها في ملك الغير وهو موقوف  
 وهذا المعنى موجود في الدواعي وهذا ظاهر وان خفي على من قال فيه ان لفظه ايضا ليس  
 في موقعها بل موقعها بعد قوله بوجوده في الدواعي انتهى **قوله** وقع عليها قال  
 في المصباح الكبير وقع على امرأة جامعها كما قال امرأته موافقة ووقاها **قوله**  
 وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية قال في الكافي الا ان مشايخنا قالوا بين ذلك  
 بشرين او ثلثة **الشعر** **قوله** لان هذه المدة من صلحت للتعرف عن شغل بنوهم  
 بالتمسك في الاما **قوله** هذا تفريح من صاحب الكافي بان عدة الوفاة للتعرف براءة  
 الرحم ومن زعم انه للمائم على الميت لا للتعرف براءة الرحم مطالب بالنقل من فوا  
 هذا المضمار **قوله** في سبائا او طاسا هي وزن اضماء واديد بارهوا وزن ذكره  
 في القاموس **قوله** ولا الحبالى جمع حابل وهي التي لا حمل لها على خلاف القيس  
 يذود وواح بالحبالى وهي جمع حبس والقبيل حوايل كذا في غايه البيان **قوله** كما في  
 الامور المعدودة في سبها وهي كون الجارية بكرا او مشربة من امرأة او من  
 محرما او من مال الصبي **قوله** لان الشغل يتصور بدون زوال العذرة بوجوب  
 هاتين بعض النسخ طائفة ما نقتضيه بوجه ما قال فاضحان اذا فوجفت البكر  
 فيما دون الفرج فدخل الماء فرجها فحبلت وقد ثاوان ولاديتها قال بنزال  
 عذرتها بيضيه او حلف درهم لا يزوج الولد بدون ذلك لا يكون انتهى **قوله**  
 وقد تقرر ان نكاح المزنية ووطئها جائز بلا استسراء فيه ان الكلام في استحداث ملك  
 البعس ليس الاول اساس ملك النكاح بالمقام **قوله** اعترض على قولهم ان اصل هذا الاثر في  
 وجوبه المذكور ان لا يخول ان من كلام صدر الشريعة لكن زاد على اعترافه ما يقبده لفظه

يفسد

**قوله الوافى**  
 وحاصل ان يكون حرم الوطى  
 في الاشتباه عتبات ولا يعنف  
 اذ كره من حكم شرعية عتبات  
 فضا عدل فان توارد العتبات  
 على معلول واحد لا يمتنع في  
 العمل العقلي



فاذا كانت الامه بكر او مشربة يمتنع لا يثبت نسب ولد اميه وهو ان يكون الولد  
 ثابت النسب ينبغي ان لا يجب لان عدم الشغل بالباء المحرم ينتفي في هذه الأنواع  
 انشئ والظاهر انما صدر الشريعة بان يكون الولد ثابت النسب صورة الزنا على  
 ما يدل عليه قوله بالباء المحرم ولو سلم صحة تفسيره بما قاله فله ان ينبغي ان يقتصر على  
 قول بلزم مح قال بعض الافاضل المحمدي لست شري ما معنى قوله لان الحمل ثابت فلا يلزم  
 بعد قوله وبعد انقضاء عدتها باعها من رجل مع ان اولات الاحمال اجلهن  
 انقضت حملهن انشئ فلا يختص بالحكم ان لا يختص الحكم بما يوجد فيه الحكمة  
 كما انه مع بين الحكمة في حرمة الخمر بقوله مع اغاير يد الشيطان ان موقع الآية تعالى  
 بينكم العداوة والبغضاء في الحرم والميسر ويحكم عن ذكر الله وعن الصلوة فله ان  
 مشتهون وهي في سورة المائدة قوله وان كانت في يد المشتري ان وصليته وهذا الكلام  
 متعلق بالمسئلة الاخرى فقط ما يظهر من كلام الترمذي قوله او بعد القبض في الزنا  
 الفاسد هو عطف على قوله او بعد البيع وقبل الاجازة اس ولا التي بعده قوله  
 ثم خرجت الملك تبلى وردت الى الرق قوله وقبضه من وقت الشراء ان وقت الشراء  
 العبد قوله فكما انما يبطل النكاح الكافي في فكما كلف القرآن يقال كما جاء زيد  
 جاء عمرو ان كان مجرى ومقارنا مجرى زيد ذكره الرضوي قوله من اس الحيلة ان تزوجها  
 المشتري قبل الشراء ان لم يكن تحت حرة لو قال وهي ان لم يكن تحت حرة انما يزوجه  
 له لان كلامه اوضح دلالة واكثر استقلا ما قوله او يزوجه المشتري قبل القبض  
 مح قال في النهاية ثم ان الزوج وان كان قبضا حكما ولكن ليسه بعضه يمكن  
 من الوطى وهو القبض الممكن هو من الوطى فبرء العلة فلا بد منه ومن الملك  
 فلا بد ان يقع الكسب او بعد انشئ مفعولا بزوجه اني مفعول ثان يزوجه في الوطى  
 على سبيل

قوله

كاف القيان

على سبيل التنازع ويوقف على صيغة المفعول كيوجد وكذا يستعمل في تفسيره وانما  
 قيد بقوله من يوشق به لانه اذا لم يوشق به ربما لا يطلقها فلا يجدي في اسقاط  
 الاستبراء هذه الحيلة وذكر في فتاوس قاضيان واذا اشترى جارية واراد ان يزوجه  
 قبل القبض وخاف ان لو تزوجه من عبده او اجنس ربما لا يطلقها الزوج فالحيلة  
 ان يزوجه على ان يكون امرا بیده فطلقها من شاة انشئ قوله ثم يشترى بها المشتري  
 ويقبضها هو ناظر الى المسئلة الاولى وهي ان يزوجه البائع قبل البيع كما ان قوله  
 او يزوجه المشتري قبل القبض يقبض ناظر الى المسئلة الثانية وهي ان يزوجها المشتري  
 قبل القبض من يوشق به وقوله فيطلق الزوج متعلق بالمسئلتين كما يتبين عليه  
 ان يكون الممن ثم يشترى او يقبضها او فيقبض فيطلق الزوج ويكون قوله يزوجه  
 المشتري قبل القبض من يوشق به ثابتا من الشرح كما يوجد في بعض النسخ وقوله  
 من قال بكذا فيمنع راينا الا ان القيوب ان بسقط قوله او يزوجه المشتري قبل القبض  
 من البين فان قوله الاتي بعد ثلثة اسطر او تزوجه المشتري قبل القبض من يوشق  
 بمنع من انشئ لم يتفق بما قرناه قوله ثم يطلق الزوج فقبضه لا يفهم من قوله فيما  
 سيجي فيطلق الزوج دفعا لانتفا قوله فيطلق الزوج بخلاف ما اذا طلقها قبل  
 قبض المشتري فانه يكون عليه ان يشترىها اذا قبضها في اصح التروايتين على تقدير  
 كذا في النهاية قوله صفة امية وهو معرفة باضافته الى التفسير لانا نقول غايته ما يمكن  
 في توجيهه ان يقال ان التفسير في امية راجع الى من في قوله من فعل شهوة احد  
 وهي نكرة موصوفة لكونها عبارة عن مجهول معروض فلهذا التفسير العائد اليها فيكون اللفظ  
 المضاف الى ذلك التفسير نكرة ايضا قوله غالب عليها قال في الحقائق ذكره هو ابيع  
 العبدرة الا اذا كان مغلوما بالشراب انشئ وقلا يوجد هذا التفسير في المتن قوله  
 حيث جاز في الصحيح فيه انه ليس السريين خلاف بين السنا فقوله الصحيح ليس صحيح

قوله  
 فانه هذه الصيغة شراء  
 بدون قبض بخلاف الصيغة  
 الاولى اذا اشترى فيها ولا  
 قبض رجحانه

قوله الوافي

ويوقف في تصويب  
 ما قرناه فليدبر  
 الوافية وشبهه بعد  
 الشريعة رجحانه

لا يقال قوله لا يجتمعان  
 وهي نكرة فكيف في قوله  
 امية مح



والظان منشأ توتيه خط قول صاحب الوقاية وضع في الصحيح مخلوط ببيع السرقين  
 والتشبيه في كلامه يجب ضرورة الى مجرد القصة **قوله** بخلاف الكسب قيل اذا وكل ذمتنا  
 ببيع خرقة فانه يجوز طرده خلافا لها ولا بد من هذه الاستثناء حتى ينطبق ما ذكرنا على  
 انتهى **قوله** ونقطه بفتح التاء وسكون القاف مصدر نقط الحرف انجم كما في النواحي  
**قوله** جاز دخول الذي المسجد المحرم او غيره كما في الله في **قوله** وحذر مالك في الثاني  
 بكرة قال في الله في وقال مالك بكرة ذلك في كل مسجد وقال الشافعي بكرة في المسجد  
 المحرم انتهى فجمع قولهما في سبط واحد لا يرى له وجه صحيح **قوله** واستجار السطوح هذا  
 الآخر القول زبادة من التبع على ما في الله في **قوله** فجوز من كل عصبية ومن ذوى  
 الارحام عند عدمهم ولا يجوز من غيرهم وهذا عند ابي ج كما ذكره التليق لانها ملك  
 اتلاف متافع غير عوض في قال في الله في لاق الام ملك اتلاف متافع غير عوض  
 بالاستخدام فلان ملك اتلاف متافع بعوض لا اجارة اولى ولا كذلك العلم والمليق  
 انتهى وهو اوضح ما يكون في تحقيق المقام **قوله** جاز اجارة امة فقط لو قال جاز  
 اجارة لانه فقط كما في الوقاية لكان كلامه اوضح افادة **قوله** وفي شرح الطحاوي في الذي  
 يظهر من سياقه كلامه ان يكون في شرح الطحاوي مخالفا لرواية الجامع الصغير وليس  
 الا كذلك فان حاصل ما سبق هو ان ما كان من ضرورة حال الصغار جاز ان يعوله  
 وينفق عليه الكلام كالاخ والعم والام والمليق اذا كان في حجرهم وانه جاز اجارة امة  
 فقط دون المذكورين وما نقل في الفصول العاديات من شرح الطحاوي في ذلك لان الولاية  
 في مال الصغير بمن اي مطلقا فليست **قوله** والا فلا اسي وان لم يكن بيعهم واجازتهم مثل  
 الكفية او باقل مقدار ما يتغلب الناس فيه لم يحز وقوله ولا يوقف على الاجارة من  
 احكام عدم الجواز وكذلك استنباطهم للصغير وشراؤهم له شروع في بيان استنباط المذكورين  
 وشراؤهم للصغير وما قبله لبيان استنباط نفس الصغير وماله وبيع مفعوله وعنا **قوله**

والظاهر ان صاحب الوقاية  
 قد استعمل في قوله جاز دخول الذي المسجد

وان كان

وان كان اكثر من المعروف وقوله قد رما يتغلب الناس بيان للاكثر وليس بتمتع  
 المعنى من وجود التافيه في هذه العبارة كما توجد في نسخ الفصول العاديات **قوله**  
 فقد عليهم اسي على الاخ والعم والام **قوله** ولا يجوز عليهم اسي على الصغير والصغير **قوله**  
 لكن يجوز في البيع الصغير ضرورة استحسانا لا يذهب عليك ان مقتضى ذلك تعبد عبارة  
 المنع باليسر وماله ان ينبغي ما جاز من الاطلاق ليجتمع اليه المجاوزون قال في الغرر  
 المجاوز عند العامة الغنى من التجار وله ان يرد به المجرى وهو الذي يبعث التجار بالمجاز  
 وهو فخر المتاع او بسا فرب خوف ان المجاوز انتهى **قوله** ملاحية الرجل اهله كذا وقعت  
 عبارة الحديث في كلام التليق وعبارة في الهداية مع اهله وهو الظاهر ومناضلة  
 لغونه كذا في اكثر نسخ هذا الكتاب باللام والظ يتوهم بالباء كما في نسخة التليق قال في الفتاوى  
 ناضلة متافعة ونضالا باراه في الترمي ونضلة شقيقة فمنه في قال في تاج الاسماء  
 النضال الغلبة في الترمي **قوله** لعمركم لا يكون الا في خوفه قال في الحاشية ويجوز السبا  
 في اربعة اشياء في الخوف بغير البعير وفي الخاف بغير العرس وفي النضال بغير الترمي  
 والمستحق بالاقدام احسن القدر انتهى والاشية ان يكون النضال في هذه العبارة المعجمة وان كان  
 معناه في كتب اللغة الغلبة في الترمي لا الترمي **فصل** في الفاظ يجرها الكسب كقرا  
 العباد بالله بسمي **قوله** فخر على سانية حكمة فلا يكون من بين وبين الله تعالى كذا في الترمي  
**قوله** وفي سيرة الاجلس غيرهم على ان يامر خيرة بالكفر وكذا اذا غرم على الكفر بعد حين  
 يكفر في الحال كما في الترمي **قوله** ولو تكلم بها بعد قول العزم ذلك منه فقد كفر وان تكلمهم  
 من قائل وسامع و اراد بالذكر الواو وعبارة الترمي ولو تكلم به الواو على  
 الترمي انتهى **قوله** لان الترمي لا يقع بكثرة الادلة كذا في الترمي وانه على نوق فان  
 كثرة الادلة انما تصوره صورة اجماعها لا في احوال كل واحد منها **قوله** وابتداء بامان  
 وعرفانا هو على صفة الفعل خبر بعد خبر لان اي شرح الكافر في الامان ومعرفة ربه في هذه

كانت في الحاشية بالرواية  
 مبنية على المسامحة  
 رحمه الله



الحالة وقوله ايما ناعدا فاعفوا لاني للفعل المذكور هو عبارة البرازية بعينها  
 في الفاظ بصيرة الحكماء في النسخ وفي النسخ اي نفع بالتحديد ونحو الرسالة اي رسالة محمد مطلقا  
 قوله واذا قال محمد رسول الله بصيرة مسلم فانه البرازية وان قال الله الله محمد رسول الله وهو  
 حق لا يتوهم انه ليس بسلالة انسي قوله اما اليهود والنصراني اذا قالها خير التي كلفني التوبة  
 على بظنهم كلام البرازية وفي سابق كلامه يفت ما يدعي عليه قوله بتول رسول الله  
 لقوله مع هو الذي بعث في الامم رسولهم كذا في البرازية قوله وان زاد  
 قال ادخل في دين الاسلام هو على صيغة التكلم اخبار في معنى الانشاء الموجود في نسخة البرازية  
 وادخل بالواو قوله لان معناه المستسلم للحق من استسلم بمعنى انتقاد قوله وان قال انا مسلم  
 في دين الحق لم يكن مسلما هو مقابل لقوله ان قال اردت به تركه وادخل في جواب السؤال  
 المذكور كما ان قوله وان لم يسلم مقابل لقوله يسأل ان يسأل ويريد ثم ان الموجود في نسخة  
 يهودين الحق بدون باد التكلم كما يقع في نسخة البرازية فاما ما يوجد في بعض نسخ الدرر كونه  
 العبارة في ديني بالياء فلا يرى له وجه محتمل قوله وان مات قبل ان يسلم او يصح كذا في نسخة  
 والصواب قبل ان يسلم في البرازية فان اكثرها في هذا الفصل ما خذ عنها بعبارتها  
 قوله قالوا ينبغي ان يصير مسلما قبل اي في كل من الصورتين انترى وجهه فانه عبارة البرازية  
 الا اذا قال انا مسلم مثلك فينبغي ان يصير مسلما انترى وما ذكره غير ثبات فيها لكن الظاهر جعل  
 قوله لانه اخرج الكلام جوابا للكلام خبره تعليل للسلبين وتليها الى ما ذكره الاصويون في مثل  
 ان يقول فائر تغذي فقال الله تعالى ان تغذي فامر او في طالع من ان التغذي متقدما بما هو  
 حاضر بخلاف ما اذا تغذيت اليوم فامر او في طالع وتفسير المسئلة يعرف من محل ذكرها  
 وحاصله ان الكلام اذا اخرج جوابا للكلام خبره يكون المعبر منه فدر السؤال فان زعمه  
 شيء يحل على فائدة زائدة ولما ان قوله انا مسلم في الصورة الاولى اجوابا عن قول القائل  
 انه يباع من السلم يحل على كونه جوابا للقائل لم يحصل التسليم ولما زاد في الصورة الثانية  
 قوله

قوله مثلك مع ان الجواب عن السؤال المذكور للصيغة المذكورة يستدونه قالوا  
 ينبغي ان يصير مسلما لئلا يخلو الرداءة على قدر الحاجة عن فائدة زائدة ولم يظهر لنا  
 هذا التحقق الا بعد احراز كثير وخوض تيار فكر عميق والله الموفق للصواب  
 اليه المرجع واما ما يجب قوله لم تقبل شهادتها وصفت المسئلة في الحاشية على ان يكون  
 الشاهدان ذمتين ثم قال فشهادتها باطلة لانه مرشد في زعمها وشهادة الذي على المرشد  
 باطلة انتمى قوله وفي السواد يغيب شيئا دة رجل وامرأتين على الاسلام قد اعتمد قاضيان  
 على هذه الرواية حيث قال ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلم وهو محمّد  
 بحجة الامام على الاسلام وجب ولا يقتله لان نفا نالا تقبل شهادته النساء كذا في  
 الحاشية **كتاب النكاح** قوله واختار صاحب المحطاه وكل المبره عن البصريين  
 وخلاف ثعلب عن الكوفيين انه عبارة عن الجمع والوطى كذا في سقراج الدار قوله  
 قال انما حرمان القبور ينسج الاباء في النسوة الارامل النساء في والايامى جمع ايم وهو الذي  
 لا تزوج له والى لا زوج لها يقال رجل ايم وامرأة ايم ايضا بكر كانت او ثيبا سواء كان  
 تزوج من قبل او لم يتزوج كذا في تاج النساء ورجل ارملة وامرأة ارملة وهو الذي  
 لا زوجة له والجمع ارامل كذا في تاج النساء والبناتى جميع بينهم كالايتام ولم يجد المخرج  
 الثاني على هذا السؤال الا في الدرر وسوق غايه البيان وقع هكذا والقبضه الاصغر  
 الشامي قوله فلا حاجة الى زيادة قولنا في علمها كما زيد في النهاية من زيادة العبارة  
 انما وقعت من صاحب الهداية حيث قال ولنا ان التملك سبب تلك المنفعة في علمها بوا  
 ملك الرقبة والتسبيط طريق الجواز وما وقع من صاحب النهاية هو التقديس لبيان  
 فائدة تلك الزيادة كما ذكره منشأ هذا الاختلاف هو تفسير المتن بالوطى مطلقا  
 وعليه ما في الهداية والنهاية واما اذا فترت بما فتره صاحب الدرر حيث قال ان حل  
 استباح الرجل من المرأة فلا يظهر له هذه الزيادة محل وهو مما دون انشاءه فخر الخطأ

والقبضه كالمصاد ويكون  
 اباؤا الموصلة جمع صحيح  
 مستحالة  
 وصاحب النهاية ليس يستبعد  
 في ذلك بل يقتضيه صلا  
 الشبهة



**قوله** المراد بالبعد الحاصل بالصدور عن المعنى المصدري الذي هو فعل التكلم **قوله**  
 بل الاجزاء المرتبطة التي يظهر ان يكون هذا عطفاً على قوله الحاصل بالصدور لا على قوله ارتباط  
 اجزاء او تصرف لعدم صحة المعنى اذا اجزاء المرتبطة نفسها لا تكون حاصل بالصدور هو  
 موضع تأمل **قوله** سميت الالفاظ الانشائية باسمي معانيها اراد بالغايات  
 الالفاظ الموجودة شرعاً عند وجود الفاظها لا ما يستفاد من اللفظ **قوله** واربدها  
 في اى بطل منها **قوله** ولذا اطلق النكاح برضا على العقد ولما كان العقد عبارة عن الجمع  
 بين الايجاب والقبول ظهر ارتباط هذا الكلام بما قبله وانما الكلام في رتب قوله  
 مع ان العقد موضوع للنكاح شرعاً بما قبله ولعله لو قال والعقد موضوع للنكاح شرعاً  
 متوطئة لما بعده لكان اظهر ثم ان المراد بالاجاب والقبول ههنا ينبغي ان يكون اللفظان  
 من حيث ان الالفاظ الانشائية ههنا عبارة عنهما **قوله** فظهر ان اللام في ملك النعمة ليست  
 صلة في وجه التقرير انما اذا انصرف كون العقد موضوعاً للنكاح شرعاً تحقق كونه خبر موضوع  
 في الشرع الشرع اذا لم يغل احد بان له في الشرع معينين ثم ان في ذلك رخص بعد الزوجة  
 فان الظاهر تقريره كون اللام في العبارة المذكورة صلة للموضع **قوله** ويندفع به ما يرد  
 عليه انه قد راد لا النكاح بغير موضوع للنعمة انت خبر بانه لا مدخل لذلك في تحقق الشافعي  
 في ذلك الا في اولي إسقاط هذا الكلام ويقول انه قد راد بانه النكاح في ثم ان حاصل الثاني  
 الحكم اولاً بان الايجاب والقبول مع الارتباط معنى النكاح ثم الحكم ثانياً بان النكاح معنى  
 الايجاب والقبول مع الكهنية فان مؤدوي العبارة الاولى ان يكون الايجاب والقبول  
 معنى ومؤدوي العبارة الثانية ان يكونا لفظين وجه بحث وتمايشتان في فهم ما قاله ثانياً  
 من العبارة الثانية ان لو كان المراد بالمعنى قول صدر الشرع فيحصل معنى شرعي ما  
 يستفاد من اللفظ وليس **قوله** وان كانت عبارة قاحلة عن افادته مقبولة  
 عن افادة مراد من مجموع ما قبله ان الشرع يحكم فيحصل معنى شرعي هو البسبب عبارة عن ذلك  
 المعنى

صريح

المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي ولا بد من عليك  
 ان جعل البسبب الذي هو معنى شرعي عبارة عن هذا المجموع لا بانه كونه مستفاداً من  
 الايجاب والقبول الموجودين حساً المرتبطين ارتباطاً كلياً اذا المراد بالمجموع المركب المجموع المركب  
 من المفردات مع قطع النظر عن اللفظ في لغة الكلام المذكور انما اذا قبل البسبب  
 عبارة عن الايجاب والقبول مع الارتباط الحكمي يكون كل واحد من هذه الثلاثة  
 عبارة عن المفردات مع قطع النظر عن اللفاظ بخلاف ما اذا حكم الشرع كما سبق  
 في معنى كلامه فان مناه على امور لفظية واذا تحققت ما قرناه بظهر لك ان  
 هذا المحل ليس بمحل للاشبهاء وان خفي على كثير من الفضلاء ولعله يعقود الاشبهاء  
**قوله** ارتباطاً كلياً اراد صدر الشرع بالارتباط الحكمي هو حكم الشرع لا الذي  
 يجب اختفاء العقل والحس واللفظ وذلك حيث حكم الشرع بانه اذا وجد اجتماعهما  
 حصل يحصل بينهما ارتباط يرتب عليه كذا ولذلك قال بعده مع ذلك الارتباط الشرعي  
**قوله** ان يكونا متحدتين حيث قال بعد قوله فذلك المعنى هو البسبب فالمراد بذلك  
 المعنى المجموع المركب فان المفهوم منه كون النكاح حين الايجاب والقبول مع الارتباط  
 الشرعي مع ان جعل ذلك في المشتاقين معنى النكاح وبالعكس **قوله** لان  
 يكون احدهما معنى للآخر كما هو المفهوم من المشتاقين حيث قال في اولهما ان  
 يكون الايجاب والقبول مع الارتباط معنى النكاح وفي ثانياً ان يكون النكاح  
 معنى الايجاب والقبول **قوله** او ثبت لآخر خيار القول هو من باب الالفاظ  
 فان الايجاب بمعنى الاثبات شايع ذائع **قوله** فغلبت اشارة الى انه لا يستفاد  
 بالكتابة في المحاور عبارة في الحاضر زيادة منه على ما في معراج الدراية كما عرفت  
 لكن قوله وكسبت المرأة على ذلك الشرعية تستدل على التقييد بذلك ولعله قد يعقد  
 به هو ان عدم انعقاد النكاح في صورة الغيبة يحتمل ان يكون مضافاً الى

فما يتبادر وهو قول الشافعي  
 وما قيل هذا اللفظ صلياً  
 اي جعل النكاح معنى  
 الايجاب والقبول  
 الله  
 الا انه لا ينفك  
 بالكتابة في الحاضر  
 بيان قول فغلبت الاثبات  
 قوله كذا في معراج  
 الدراية مما لا يكاد يعنى  
 الا بالتوجيه المذكور  
 الله



سنة ١٢٣٧  
 شهر ربيع الثاني  
 يوم ١٠

الى عدم اتحاد المجلس وان كان القبول على الفور غير مشروط بخلافه اذا كان المحض  
 وكتب المرأة عقبت الزوج ثم ان البطلان بقول في حضورهما **قوله** كذا في معراج  
 الدراية عبارة وانما هذا انقاده باللفظ يخرج الكتابية فانه لو كتب رجل على  
 امرأة زوجي نفسك وكتب المرأة على ذلك الشيء حقيقة ثبتت منك لا ينفق  
 النكاح انتهى وانت خبر بانه ليس بسا صاحب الدار ذكر اللفظ الا ان يقال قوله  
 الايجاب والقبول وضعاب دل على كونها ملغوظين وفيه تأمل **قوله** ان صدر عن الرجل  
 لو قال ان صدر عن وتبرها وكيلها كان اخرب لبطل ما ادا صدر عن امرها وضرها  
**قوله** فانه موضوع للاستقبال لا يذهب عليك ما في من الشك فانه ليس بموضوع للاستقبال  
 بل لا استقبال من لوازم ما وضع هو له ان زوجي او يقول الرجل الخاطب لولي المرأة زوجي نفسك  
 كذا في الكفاية **قوله** زوجت ان يقول المرأة زوجت نفسك وكذا لو قال زوجت  
 او قبلت كذا في الكفاية **قوله** فجعلوا ما وضع للاستقبال الايجاب والقبول وهو مخالف  
 للكتب لا يذهب عليك ان جميع ما نسبت به صاحب الدار به هنا لا بنا في نسبه زوجي  
 ايجابا بحسب الاصطلاح الا ترى الى تفسيرهم له بما يقدم من كلام العاقدين وهذا ظاهرا  
**قوله** وان لم يعلل معناه قال في الاصلاح والاصحاح هذا اذا لم يكن احد العاقدين مستقلا  
 او امرأه اياه الايجاب اذ لا بد من العقد وذلك لا يكون بدون العلم ثم ان فيه اختلاف  
 المشايخ ذكره في التمهيد وهو عدم الرواية عن اصحابنا على من من الخاتبة والفتوى  
 على ما ذكره في الكفاية **قوله** قال في فتاوى الظهيرية هو عين ما في الخاتبة **قوله**  
 او زوجت نفسها كذا في فتح الخاتبة وبوجد في بعضها لو زوجت ولا صحة له **قوله**  
 وعن نجم الدين السبكي انه في مسألة اخرى متاخرة لا استقلال لها بمسألة الميم **قوله** قال الامام  
 قاضيان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقر بعقد ما ضحك مثل ان يقول  
 الرجل تزوجتك وقالت المرأة نعم **قوله** وان اقرت المرأة انه تزوجها في هذه الصورة

نقله  
 في نسخة  
 في نسخة

هي ما ذكره سابقا حيث قال وكذا لو قال لامرأة هذه امرأتي فيختلف الجواب  
 في المسئلة المذكورة بالنسبة والاثبات وينتج التفصيل المذكور ما هي الا **قوله**  
 ويمر بغير لم يقرها كلامها انت خبر بانه لا ينبغي تقييده على مسئلة عدم الاستيعاب بل هو  
 مسئلة معللة بظنهم كلام العاقدين من انك يدين كما يظهر من كلام الزيلعي  
**قوله** وان سمع احد الشاهدين فاعيد على الآخر في الظاهر قوله في المتن معاشر  
 من هذه الصورة **قوله** قولها ابي قول العاقدين اولى من قول الوفاة لفظ  
 الزوجين في خبره بما يريه فان خبره سمع من معا لفظها وليس في سياق كلام  
 لفظ الزوجين معينين خود غير المشي اليه **قوله** اي سواء كان شهادتهما كالحاج سيم او  
 في غير ذلك ان شرط النكاح من حيث الشهادة على قسمين احدهما ما كان مشتركا بين  
 الملم والامرأة فذكرهما بقوله حضور حزين او حرة حزينين مكلفين سامعين معا قولها  
 والاخر ما كان مخصوصا بغير فذكرهما بقوله وسلمت بنكاح مسئلة مسئلة صحة نكاح سيم  
 ذميمة بينهما ذميتين فداخل في الاول لان كونهما مسلمين ليس شرط **قوله** وانما الف  
 ثمة الاداء فلا يبالى بفواتها يظهر من كلامه انه ينفق النكاح بخبرة الا حكي وان لم يقبل  
 اداء الشهادة منه وهو موافقا لما في الهداية ونجالة كلام قاضيان حيث قال ولا  
 يقبل شهادة الا عندنا لانه لا بعد على التمييز بين المدعي والمدعى عليه والاشارة اليهما  
 فلا يكون كلامه شهادة ولا ينفق النكاح بخبرة الزوجين **قوله** وان ادعى المسلم تقبل له  
 ان تقبل الشهادة للمسلم على المرأة الذميمة وكان المناسب لقريته ان يقول وان كانت  
 هي المنكرة قبلت شهادتهما كما قال الزيلعي **قوله** ومما لا بد من اعتبار الشهادة  
 في مائة والتاخرة الى ذكره ايضا وقد غفل كما يظهر من الكفر والوقاية على ما عليه  
 بعض العلماء **قوله** اذ بالرتاب ثبت المصاهرة عندنا تخصيص العلة بحورة الزنا مع ان  
 قوله في المتن وفيه من ينظم جميع الصور المذكورة مقصورا لا يخفى **قوله** اي لا يحرم تزوج



المنظور الى فرضها الاصل الصواب تزوج اصل المنظور الى فرضها على ما هو المنظور في الكتب  
 ويقتضيه سباق الكلام وكذا الصواب ان يقول بدل قوله تحرّم هي تحرّم اصلها **قوله**  
 وما دون سبع سنين لم لا بد به عليك ان هذا غير بطي بما قبله فان ام المرأة لا يجوز  
 كونها في سبع سنين او دونها وانما ذكره صاحب الوقاية بعد ان قال وحرم فرج مريضة  
 ومسوومة وما شئت ومنظور الى فرضها الاصل شهوة واصحاب فان المسوومة في حال  
 اكسح يجوز ان يكون في سبع سنين او دونها وكذا المنظور الى فرضها الاصل ويتفرع  
 على الشهوة وعدمها حرمة الفرج واهل عدم حرمة بخلاف ما ذكر في الدرر وهذا  
 فلان الواجب تقديم هذا الى عقب قوله وتزوج فروع من كما فعله صاحب الوقاية  
**قوله** فان بنت سبع سنين قد يكون مشتهية وقد لا تكون هي هذا ما خود بعينه من  
 كلام صدر الشريعة والذم في الخلاصة هو ان بنت سبع سنين مشتهية في حكم الشرح  
 وهو حرام ان ذلك الابن حرام على تلك المرأة لا ترها زوجة ابيه هذا عبارة صدر الشريعة  
 بعينها لكن المناسب لسباق الكلام ان يقول وهي حرام **قوله** اما المرأة الا  
 لو فرضت ذكر فلا تحرم عليه تلك المرأة لو فرضت ذكر فلا تحرم  
 عليه البنت اذا قرابة بينهما ولا رضاع لان اصوب واظهر **قوله** الاول هو على صفة  
 المعلوم وضمة راجع الى الزوج فلذا قوله علم في الشرح ان في الزوج العقد الاول  
 منها وسلفظ الوقاية وعبارة الجمع وهو جازم بل قال شارح في الحال ان  
 الزوج لا يدرى نكاح احدهما على التبعين وانما فيه لان الزوج لو علق احدهما  
 بالغير بان دخل بها او بين انها سابقة فيجب نكاحها لتعارضها وفرق بين وبين الذي  
 ولو دخل باحدهما وبين بعد ذلك ان الاخرى سابقة فيفسخ النكاح لان الاول ميان  
 دلالة والشيخ مبرج الدلالة لا يقدّم التبرج انتهى **قوله** بالزام النفقة والكسوة  
 من غير فضا حاجة هو ناظرا الى القرع عليه كما ان قوله ومبرورة المرأة ناظرا الى الفرار

كلام على النص

وكذا الماسة مع

عبارة صدر الشريعة  
 عليك تارك بدو لفظ المرأة  
 وهي انما تارة الى البنت وانما  
 خبرها وعندها زيادة من  
 التفسير على الناظر  
 رحمه الله

كلام على  
 المصنف

عليها

عليها **قوله** فان طلبنا المهر اي ادعت كل واحدة منها المقدم لاستحقاق المهر **قوله**  
 لا تدرى الا ولست كذا في جميع نسخ هذا الكتاب ولا يدرى له وجه صحيح والصواب موافقا  
 لما في الكتب الاول او الاول اس الاول من العقدين او الاول من النكاحين **قوله**  
 فنصطلح على اخذ نصف المهر هذا مبني على وضع المسئلة على عدم الدخول وقد فاته  
 التقييد بذلك في السباق **قوله** فلها تمام المهر سائر ان فرقنا بعد الدخول بحسب  
 لكل واحدة المهر كما ذكره الزيلعي **قوله** ونصف مهر لو قبل سوا كان دعوا بينهما  
 او لا صرح به القاضى بدر الدين في شرحه **قوله** وان اختلفا في قال الزيلعي وان كانا  
 مختلفين يفتى لكل واحدة منها ربع مهرها وان لم يكن مستمرا العقد يجب مسوومة  
 لهما بدل نصف المهر انتهى وانما ما فعله صاحب الدرر من تثبيت الاقسام فلم يجده  
 من جهة خبره **قوله** يا ايها الغلانية وايها الغلانية احزني لزم هذا التفسير تثبت  
 الاقسام فلذا معنى قوله ان لم يعلم التسميان بان ايها الغلانية وايها الغلانية  
 احزني فان العلم وعدمه انما يكونان في صورة الاختلاف بهذا الطريق اي تدعيان  
 ان هذا اخذنا ألف ومهر اخذنا ثمانمائة ولا يعرف ايها الغلانية وايها الغلانية اخرى  
**قوله** فكل منهن ربع مهرها المستمرا لو قال فكل منهن ربع المهر كما في عبارة القوم  
 لان اصوب فان المراد بالمهر هنا المهر الذي هو اقل المهرين المستمرا لكونه متيقنا  
 لا مهر كل واحدة منها **قوله** فنصف ان فكل منهن نصف اقل المهرين المستمرا في كتب  
 القوم في صورة من صور هذه المسئلة مثل هذا الجواب بل المتلخص من كلامهم  
 ان يكون الصواب فالأقل نصف المهرين كما في الكافي والكفاية او قل نصف مهرها  
 كما في التسهيل للقاضي بدر الدين وما لهما واحد وكذا كونه كل واحدة منها مخففة  
 لربع المهر يرجع اليه كما يظهر من شروح الهداية وانما ما فعله صاحب الدرر فلا يظهر  
 له وجه صحيح بوجه من الوجوه ولو قيل فكل منهن ربع اقل المهرين او فلها نصف

هذا يتعلق ايضا بكونه النفقة  
 قبل الدخول ومما لا يفتى فيه  
 مستمرا عليها وعليها  
 ربع مهرها

قوله والادان لم يعلم المستمراين  
 فنصف اقل المستمراين لا يتعين  
 غير ذلك في اقل الوجوه  
 الآن عندنا رحمه الله

وقع هنا فصل من المضاف  
 والمضاف اليه في الشرح عبارة  
 المان وقد مر منه مثاله  
 رحمه الله

كلام على  
 المصنف



افل الميتين له ليه صفة لكن يكون عين ما ذكره بقوله فليكن من هاربع مهر فليكن  
 التكرار واما الفرق الذي يقدس له صاحب التدرج وضع المسئلة فالقول لا يوقو  
 فليكن **قول** لا عكسه لم يخرج عند الى ح ويجوز عند كما كذا في الهداية **قول** وعند الشافعي  
 لا يزوج الا امة واحدة فيكون في قوله واما احراز عن **قول** وكناج جلي من  
 زنا في جواب هذا وجواب المسئلة الا بتة بعده اتم هو قول الى ح ومحمد  
 وقال ابو يوسف النكاح فاسد كما في الهداية **قول** واما اذا كان ذلك اى اذا كان  
 النكاح غير اتم **قول** فالنكاح صحيح عند الكل اى اى يس فيها خلاف بين ائمتنا كان  
 في صورة كون النكاح غير اتم في وسو مسئلة المتى ثم ان المتب لبقلة في النهاية  
 سمرنا ان يذكر الاختلاف الواقع في هذه الصورة اذا كان النكاح غير اتم في  
 ولم يبق منه مقرر له اصلا **قول** لهذا ينبغي ولدا بالبحر وبقية اى من غير لسان كذا قال  
 التزيلي **قول** ويستحب للمولى ان يسبرها صيانة لما له هو موافق لما في الهداية  
 وان كان المهرود نسبة الا سبرها الى الشبهة او التزوج ثم ان التسمية المنصوب  
 في قوله ان يسبرها عاقل الى الموطوءة بملك بعين مطلقا **قول** وقال يقيم علمها  
 بعينه اذا كان المسمى القاسم نظرا الى مهرها وبقية التسمية عليها فما اصاب حصة  
 التي لا تحل بسقط من التزوج وما اصاب حصة لا حزن يثبت عليه كذا في الفانية  
**قول** وكذا لا يجوز وعلى المذكورات اراد بالذكورة المجوسية والوشية والقبائلية  
**قول** لم يكره ان يزوج رابعة المهر ما كرا بعة مهرنا هي التي اطلقا عليها الخامسة  
 في اثنين لا التي اطلقا عليها اربعة فيه ولا غروا ان تلك الخامسة تقع بعد اطلاق  
 واحدة من الاربع رابعة فانه بعض الناس يظن في الكفام من ان العبارة المذكورة  
 سهو والصواب الخامسة من قصور النظر ليس **الاول** ولو كان ذلك صرا في حدة الحجة  
 من طلاقا باين او ثلث **قول** فان التعلق لا يقع قال في الخلاصة النكاح عقد لا يعلق بالحياتين شرط  
 قوله

قد عرفت ان الفرق بين  
 التزويج والطلاق  
 في كون الاول اتم  
 في عين الحقيقة وهو  
 حجة

**قول** وان صح النكاح هو موافقا لما في الخلاصة والعادية ولغيرها من النكاح لا يقع  
 تعليقه بالشرط ولا إضافة ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط انتم فلا وجه لاقيل  
 بل النكاح غير صحيح ويستثنى من صورة ما اذا كان وجد التعلق عليه اى كما اذا كان الشرط  
 كما سبكره انتم على انه لو سلم ذلك فليكن المراد بقوله قال فلان تزويجها قول فلان بعد ما دخل  
 الدرع مجلس الشرط فيكون هذا من احد المعنيين المستثنى من نعم قال في فتح القدير لا يجوز تعليق النكاح  
 بالخطر لو قال اذا جاء فلان فزوجتني فليكن فجاء لا ينعقد انتم وهو في الفاني العادية **قول** لما  
 تعذر ان التعلق بالشرط يخفى بالقطاعات المحققة بتعليل لعدم صحة التعلق قطعا ولم يبق في الشافعي  
 لتعليل الحكم التام قبل في خصا صبه باحد من صحة باليسر بها بذكرها هو الحكم في جميعها انتم اى ان التعلق  
 فخطبها ليس كما ترجم صاحب التدرج فقال فان التعلق لا يقع وان صح النكاح لم يترتب ان يقول في المهر من  
 تزويجها فلان في التفرق في المصباح المبرور في الزجر كما دلتهم المهور تسمى التزويج الاول من التزويج  
 الاول **قول** اللهم تسمى التفرقة في الاصل وجعلوا على ابراهيم الخليل والذين آمنوا ولا يجوز دخوله في غير هذا فمردود  
 يجوز على صغر وشوالات انتم **قول** ولا إضافة الى امر في التعلق بحارة العادية الى زمان في السبق ولا يظهر  
 التغير **قول** وقال فلان قبلها لا يقع النكاح قبل يكذا في شيء رأينا ما ولكن الغرض التعلق ليست في موضعها بالقبول  
 ان يقال لا يقع التعلق او يقال كلمة لا زائدة في لا يقع انتم وانتم خبر بان ذلك هو شرط من اذ قد عرفت الفرق  
 بين التعلق والاضافة نعم الذي يظهر من الخلاصة والعادية ان يقع النكاح في صورة الاضافة ايضا وان  
 الاضافة لا يقع فان من قواعدهم المقرة ان ما يقع مع التعلق به الاضافة وقد تحققت اية النكاح في  
 صورة التعلق صحيح وموداه اتم يكون صحيحا في صورة الاضافة ايضا **قول** ويبطل الشرط وانه ان يكون النكاح غير  
 بان هذا مستقلا عند تعليل النكاح بالشرط فلو كان قد تم استثناء مسألة الاضافة لما انصوب ثم ان هذا  
 المتى عين ما قاله في التزويج سابقا من ان التعلق لا يقع وان صح النكاح وقد عرفت كونه موافقا لما في الخلاصة  
 والعادية فيما قبل هذا في النكاح بشرط فاسد لا في صورة التعلق بالشرط فينبغي ان يوترق في الاستثناء ويوضح الامر  
 انتم لا يظهر وجهه ولعل منشاء قوله صاحب الخلاصة النكاح عقد لا يعلق بالحياتين من الشرط والقاسم الشرط

انما يقع النكاح في زمان  
 واما في المكان فليس كذلك  
 فانما يقع النكاح في زمان  
 واما في المكان فليس كذلك  
 فانما يقع النكاح في زمان  
 واما في المكان فليس كذلك

ولا يجوز دخول  
 الاية في الكلام  
 على غير الحكم  
 عند قوله

قايده

قايده



قائم الحوي  
زاده

مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

چوی زاده  
نائب

۱ حال کو نہایت بگاڑو

کلام علی المص



بالتساق وبيع ذلك كثر ما في كلامهم **قوله** يعنى العجم سمو بذلك لانهم يعرفون العرب قال الزبيلى تسمى العجم  
 موالى لان بلادهم تحت غنوة بايدي العرب وكان العرب استراهم فاذنوا لهم احراراً فكانت لهم غنوة  
 واولوا للمعنفون انهم **قوله** لان التعريف يقع بالابوين او بالابوين الابجد يعنى ان الشاهد اذا استشهد  
 على ميت او خائب يجب ان يذكر اسم الاب والجد لان تعريفهما لا يكون الا بذكرهما **قوله** ويعبر ايضاً  
 حرية فبعد او معتق في قوله انه حصار الكفاية في دلائل العقائد ههنا وقد ذكره في كتاب الولاء  
 وبين ذلك ان يكون معتق التاجر كونه معتق العقار دون الدباج انتهى **قوله** فليس سوا كقولهم  
 الاول ما في قوله في الوقاية وحده ما روى عن محمد بن ابي اذ قال الفاسي محمداً معتقاً هذا التاجر  
 كاعوان السلطان يكون كقول البنات القائلين انتهى **قوله** وانت خبر بان صلاح الاب شرفاً وانك فلا بعد  
 ان يعبر في الكفاية بالنسبة الى الفاسي ولا يراد به ما قبل محمداً ان يكون نسب القاص فاسقاً فكلوا هو انتهى  
 ولا حاجة في دفعه الى ان يقال ان القائل ان بنات القاص صالحات كما قيل لان المراد بالمراد ما عاينوا  
 تعجبهم من بالمراد الواقع في عبارة الفقه في هذا المقام وللفظ الزبدي المراد بالمراد المعجل وهو ما عاينوا  
 تعجبهم ولا يعبر الباقى وكونه حالاً انتهى فلو قال صاحب الدرر والمراد بالمراد المعجل لان كلامه موافق لكلام  
 الزبدي **قوله** لا يخفى ان الكفاية لا يقتضيه من جهة الفصح **قوله** الاصح انه لا يعبر في الجمع من قوله ان هذا قول  
 يوسف جعل مالك المهر والسفينة كقول الغايمة الفصح وقال لا يكون كقول **قوله** قال دم هلك المكون  
 الا من قال حاله هكذا اي تصدق به قال في النهاية ابن الاثير العرب يجعل القول عبارة عن جميع  
 الافعال وتطلع على غير الكلام واللسان فيقول قال بده اي اخذ وقال برجله اي شرب وقال لا تحرق  
 له العينا سمعاً وانما طاعة اي اذاعت وقال بنوهم فوه وكل ذلك على الجواز والاشباع انتهى ومن غفل  
 عن هذا الاستعمال قال في تفسيره قايماً بان ختمه في وجهه لخرات انتهى وذلك لرجوع الشك الى القول  
 السابق بالتأويل وقد عرفت ما فيه **قوله** العجم العالم كقولهم الجاني هل قال في معراج الدراية وفي جميع  
 قاضيان كقولهم للنبس حتى ان الفقيه كقولهم لوط لان شرف العلم فوق النسب كذا الفقيه كقولهم لوط  
 قال العالم العجم كقولهم الجاني لانهم والظاهر ان كلامه مسوق على قول ابيهم وقد تحققت ان الكفاية

مطلب  
وجله تسمية العجم موالياً

كلام على المصنف

يعقوب باشا

مطلب  
العرب يجعل القول عبارة  
عن جميع الافعال

قائله يولي ولي

بالفصح

بالفصح مقبولة عنده وعند محمد بن خلفا لابي يوسف فقه ان صاحب الدرر ساق كلامه اذ لا يحل قول  
 ابي يوسف على ما عرفت ثم ذكر هذه المسائل وجعل مسئلة كون العالم الفقير كقول الفصح الجاهل منبسطاً قول  
 ابي يوسف حيث قال لما عرفت ان الفصح غير معتبر فلا يندب عليك ما في سوق كلامه من الحلل الظاهر للصواب على  
 هذه المسئلة بان الفصح معتبر عنده فيجوز عدم كفاية الجاهل للعالم **قوله** لان شرف العلم يتجاوز  
 النسب لان شرف العلم يتجاوز شرف العربية وشرف العربية لا يكون الا بصلاح العلم ولم يعنون  
 من العرب وكتاب الله منزلاً على لسانهم ثم ان عبارة قاضيان في الجامع لان شرف العلم  
 فوق النسب فقه ان صاحب الدرر الى ما روى ومنه ان القول مما قرره صاحب النهاية من انه اذا  
 تزوجت المرأة رجلاً فمهرها فليس لولي ان يعرفها بينها لان الكفاية غير مطلوبة من جانب النساء  
 لان الولي لا يتعبر بان يكون الرجل من لا ينفك فيه لان نسب الولد يكون الى ابيه لا الى امه لما عرفت  
 انه يجب ان يقدح على المهر المعجل والسفينة بغير هذا الوجوب من عدم كون الفاجر غنياً كقول الفقيه  
 ولا الغنية كما سبقا حقيقة فالفقير الذي لا يقدح على المهر المعجل والسفينة خارج عن البحث ولذا جعل الفقيه  
 ههنا بمعنى غير الفصح لا بمعنى المسكين مثلاً **قوله** وللعلمية خطف على قوله الجاهل الفصح ان العالم  
 الفقير كقول **قوله** الذي يقتضيه عبارة قاضيان على ما نقلها ان يكونه معاملة العالم لا العالم الفقير **قوله**  
 فزوجه امه غيره كما قال الزبلي ويسجد وجه هذا التقييد **قوله** كما اذا زوجه امه فمهرها  
 التهمة والتضييق لانه لا المورث **قوله** ولم يكن مانع كما اذا كانت حرة تقييد لجواز مسئلة لان  
**قوله** فاجازه امه جاز الفاضل لو اكتفى بقوله فان كانه قبل عنه ووجد جازوا الا فلا ولو اسقط هذه  
 اللفظة وشترها من هذا البين لكان كلامه بعد من الاشباه فعليك سائل يؤذي الى الاشباه **قوله** ان  
 تزوج ذلك الرجل تلك المرأة بان خال زوجته من نفسه على ما عرفت به في الخلاصة ويخرج قوله  
 فيما يجي دخوله زوجته بنصف **قوله** ولو وكلت رجلاً بتزويجها وجعل المسئلة على هذا الوجه موافقاً  
 لما قاله الزبلي والموافق للظاهر ان يقال ان تزويجها من رجل والفرق بينهما واضح **باب**  
**قوله** فان البناء لفظاً فاصح بمعنى الاصطفاً بمعنى انه جملة في الاصطفاً مجازاً من غيره ترجيحاً لما

كلام على المصنف

كلام على المصنف

1



على الاشتراك كذا في التلويح **قوله** فغير قطعاً على امتناع انفكاك الاستغناء فالقول بالانفكاك كما  
 إليه الشافعي بطلان العمل إلى حد كذا في المرأة والمرافعة **قوله** وهو العقد الصحيح قال في التلويح الاستغناء  
 هو الطلب بالعقد لا بالاجرة والمستغنى لغيره من غير ما في من والمراد العقد الصحيح لا يجب المراد العقد  
 الفاسد اجاباً بل يترقى إلى الوطى انتهى فلا يذهب عليك ما في لفظ صاحب الدرر من فسر  
**قوله** فان قبل الاستغناء ورد مطلقاً في العمل الصواب أن يبدل لفظ الاستغناء بلفظ النكاح  
 وتصحى بان النكاح في الآية المذكورة بمعنى الاستغناء تماماً ما في له في هذا السياق **قوله** أو الخلو  
 الصحيح يذكر الخلو صريحاً في هذا الموضوع من الكتب بل اقتصر في علمها على ذكر الوطى ولعل مع  
 أن حكمها أيضاً حكمها في جوب نكاح كذا فيهم نحو الوطى من الحقيق والحكم فادخلوا الخلو بغير  
 في التلويح كونه الخلو كالتلويح **قوله** وجب نصف الكسبي قبل الداء أن يقال نصف الواجب تناول  
 ما إذا سمي أقل من النصف فان الواجب هذه القوة نصف العشرة لا نصف الكسبي **قوله** شرط أن يزوجه  
 الاضحية أو اذنه كان الواجب عليه أن يزوجه على ذلك على أن يكون بنفسه كل واحدة صدقاً للآخر كما في  
 الله في كيف وقد قال في جملة ما أن لو قال زوجه منك أنتي على أن تزوجه أنتي لم يقل على أن يكون بنفسه  
 كل واحدة صدقاً للآخر يجوز النكاح ولا يكون شفاعاً انتهى **قوله** والصحيح أنها تنقضي أي من حيث لا قدر منه  
**قوله** عطف على ما لم يسم كذا في أكثر النسخ والظاهر استقامتها كما في نفسها **قوله** ولو كان الزوج حراً بأن  
 تزوجه بأذن سيده على حدة سنة كذا في آله **قوله** يزوجه على الزوج أي يرجعه ذلك الحرة  
**قوله** ولو تلحقها على الغنم أي نكحها الزوج محرراً ما يظهر من الاستدلال لا أني وقال صاحب الدلالة لانه  
 من باب القيام بأمر الزوجية فلا منافاة انتهى **قوله** والصواب أن يسلم لها العبارة هكذا  
 في آله في وهو تخفيف اللام قال في نكاح النساء سلم الشئ سماً فليس منه رجل كذا رجل انتهى أي تخفيف  
 للمرأة في تلك الحالة بأن رضى عنها أو زرع أرضها كما هو حكم الجوانح **قوله** المغنونة بكسر اللام وهو الذي  
 زوجت بلا ذكر مهر أو على أن لا مهر لها قال في التلويح من التلويح وهو التسليم ونزك المأثرة وقد روي  
 المغنونة بفتح الواو على أن الولي زوجها بلا مهر وكذا الآية إذا تزوجها سيدها بلا مهر انتهى **قوله**

وقيل

وقيل نكحها لهما في تزويجها بالثبوت الكسبي وهو أن يعبراً لها في التسعة الواجبة وحالة في التسعة  
 المسخبة **قوله** استغنى بقوله لا ينصف الظاهر كونه مستغنياً بقوله لا ينصف قوله بلفظ سبيل التلويح  
 والعبارة في بعض النسخ لا ينصف أيضاً وقال في التلويح ما قلنا **قوله** أن حظ المرأة من مهرها العمل  
 القوي بين المهر المسمى كما فتح به ابن ملك شرح المجمع هو الذي يقتضيه التلويح **قوله** الخلو مستغنى بقوله لا ي  
 لا يوطى به أي أنك أن تخرج الخلو منها على المهر والتسعة وهي الخلو الصحيح لا ينصف ما ذكر في الشارح هذا  
 الكلام من الخلو الفاسدة كما يستتبع عليه **قوله** في مكان لا يطلع عليها أحد غير أنهما قال في آله في ذلك  
 الذين يجمع في الخلو أن يأنفأ فيه اطلاع فيهما عليها بلا أنهما كالبنت والدار بخلاف المهر والمهر المسمى  
 أو لا يطلع عليها أحد نظرية قال الزبلي وكذا لا تنص الخلو على سطح الدار ذكره في المسمى مطلقاً قالوا إذا لم يكن  
 على جوابه سائر لا تنص الخلو وكذا ذكره العبد في شرحه وعلى فيس ما قاله شذاد في المسألة الحام يجمع  
 إذا كانت في الظلمة انتهى وما ذكره صاحب الدرر من ذلك القليل **قوله** ويكون الزوج حراً بأن تزوجه  
 قال الزبلي ولو دخلت حرة لم يعرفها ثم خربت ودخل هو عليها لم يعرفها لا يقع الخلو هكذا اختاره  
 أبو البتة وقال الفقيه أبو بكر نكح ولو خربها هو ولم يعرفها يقع الخلو انتهى **قوله** نحو حصن ونفاس  
 فان الطبايع السليمة تستقر من جماع الحائض والتفاسد **قوله** وصوم فرض وصوم رمضان لغة  
 لو قال في المنن وصوم رمضان كما في الوقاية فصر السافر ولما يكون مع قوله فيما سجي أو صام فرض  
 في صورة واحدة لكان أسن **قوله** وصام فرض الصواب أو صام قضاء كما في الوقاية **قوله** صحته  
 أو فاسدة كلام صاحب الهداية مبرح في أنه إن كان أحد الزوجين رجلاً أو صابحاً أو حراً أو مجنوناً فرض  
 أو نفل أو بركة أو كانت المرأة حائضاً فليست الخلو صحيحة حتى لو طلقها لها نصف المهر انتهى ويظهر من تنزه  
 هذا ما في كلام صاحب الدرر من العصور وكان عليه أن يغرق الخلو الصحيح في العادة هناك يجعل كلامه هذا  
 حواله عليه **قوله** وصوم الزوج في سلامة نصف المهر أو فلو فيه كما في تحقيقه في الدرر السابا ومنه قوله  
 ولم يسلم **قوله** وكذا إذا كان المهر مكيلاً أو موزوناً آخر في الدمة أراد بوزن آخر غير الداهم والداهم على  
 ما نص عليه الزبلي **قوله** أو موزوناً آخر في الدمة هذا على أن يكون وضع المسألة في الداهم والموزون الآخر

كلام على النص

والجواز أن لا يصح في الخلو



بدله في الدنيا ايضا **قوله** وكذا الوقفت في امر لا يرجع عليها شيء في هذه الصورة ايضا هذا عند  
 الامم **قوله** لا يرجع عليها بنصف المقبوض **قوله** او ذهبت الباقي في ذمة الزوج الى النصف الباقي  
 ولم تنهب من المقبوض شيئا وهو شرح لقوله في المتن او ما بقي يعني انه لا يرجع الزوج عليها شيء في هذه  
 الصورة ايضا عند الامم **قوله** لا يرجع عليها بنصف المقبوض **قوله** لا يرجع عليها شيء ايضا هذا عند الامم  
 وعند سائر رجوع عليها بنصف المقبوض كذا في الهداية **قوله** فعنده يرجع عليها بانه فان حكم المسلم حله  
 الرجوع الرجوع عليها اي تمام النصف كما صرح به في الهداية وشرحه **قوله** وعند سائر رجوع  
 فان حكم المسلم عند سائر الرجوع عليها بنصف المقبوض كما صرح به في الهداية وشرحه **قوله** وعند سائر  
 في وضع المسئلة هو سمانه ونصفها ثلثا **قوله** قال في العناية لان عنده ما سلم للزوج بغير عند سائر  
 المقبوض هو المغير فانه شره على ما قبضت فنصف والمقبوض في مسئلتنا على الوضع المذكور  
 هو سمانه ونصفها ثلثا ومع تغير اليوم بما قرناه كيف يصح قول من قال في توجيه قوله كذا  
 بغير ان نصف الدين لانه حصة حقه ونصف الدين بعد فسخ سمانه ما ثلثان فوجه مسئلتنا في ذلك  
 فسمانه كما هو بغير مجموع الدين وموظ ان كان ولعله سمي بغيره الغرض من ان الاصل فيه هو ان الخط  
 لا يلحق اصل العقد في باب النكاح عنده لا عند سائر كما ثبت على ذلك بعض شراح الهداية وقد صرح  
 صاحب الهداية بهذا الاصل في غير موضع **قوله** عاينين مثل بدل من قوله اقل **قوله** من مقامها هو  
 بغير الميم الاول اي موضع اقامتها وهو البعده **قوله** ان اقام بها عبارة الى ما تصغير ما نقله الاثني ان اقام بها  
 في بلد لا يقتضيه الميم ان يكون اقام بها يعني جعلها مقرا لم يجد في ما اخذنا من كسبه اللغة وتكمل ان يكون  
 من حبا رات الغفرها **قوله** اقام هذا موافق لما في الكافي والسنن والوقاية والظاهر ان بعبارة المسألة  
 بناء على ظر هو المراد **قوله** هذا عند الامم الى الاشارة الى حكم المسئلة لا في الحالة كما يظهر مما بعده  
 اذ لا خلاف بين المتأني المسئلة الاولى والثانية على ما يظهر من الهداية **قوله** وعند سائر الشيطان صهيانه  
 حتى كان لها الالف ان اقام بها والالفان اقر صرنا كذا في الهداية وعند زفر فاسدان ويكون  
 لها من مثلها لا ينقص من الف لا بزيادة على الفين كذا في الهداية **قوله** لا نقاقرها ضمير المشي للرجل والمرأة  
 المتناكحين

تأويل

والمرأة المتناكحين **قوله** فان كان اقل من او كسرها **قوله** قال صدر الشريعة ان كان مهر المثل  
 مساويا لغيره احدهما يجب هذا العقد انتهى ثم ان لفظ التزويج ان كان مثل او كسرها او اقل  
 وكذا لفظ المسئلة الثانية ان كان مثل او كسرها او اكثر وقد كانت صاحب التدرج ذكر صورة مثل  
 الاوكس ومثل الارفع **قوله** صرح امهارة في سائر ارجح كل حيوان ذكره في النوع ولو تزوج به على حيوان  
 ولم يتبين جنسه بان تزوجها على دابة بطل النكاح ويجب المثل لفا حاشا لجهالة **قوله** وثوب به  
 ذكر الثوب موصوفا لا لانه ذكر الثوب ولم يزد عليه كسبه المثل لان يكون من جهالة الجنس  
 الشياخ اجناسه كالحبوان واما اذا تم حجب بان قال يهودي او يهودي فخطب التزويج  
 الوسط ويخير الزوج لا يتينا في الحيوان كذا قرره التزويج **قوله** ولزم الوسط او قيمة هو جواب  
 مسئلة التزويج والشرع التزويج والكليل والموزون فان في جميعها يتخير الزوج بين المسمى وبين دفع  
 قيمته وانهما ادنى تجبر المرأة على قبوله كذا قرره التزويج ثم ان المراد بالموزون غير التزويج والديان  
 ذكره التزويج **قوله** وان يتبرها اي صفة ايضا ان كانت حرة هو متعلق بمسئلة الكل والموزون  
 فقط فلا بد من ذلك ما في كلام الدرر من عدم الانظام ثم ان معنى قوله موصوفا اي لازم هو انه  
 اذا ذكر حرة وصفه بغير على سبيل لان موصوفه يجب في الذمة بشونا صحيح كذا قرره التزويج **قوله**  
 لا يجزى العقد فساد كذا قال التزويج ولا يمكن مع الكثرة فصار كخولة الى بعض كذا في الكافي  
**قوله** وهذا لا يجزى فساد المصاهرة الضمير لخولة في النكاح الفاسد يصح قوله ولا العودة جوابا  
 في خولة النكاح الصحيح ولو كانت الخولة فاسدة كما رتبته في هذا الباب **قوله** ولكل من افسد  
 محض من صاحبه اي لكل من المتناكحين بعقد فاسد في النكاح بعد الخولة بغير محض من صاحبه  
**قوله** وقبل ليس ذلك بعد الدخول هو الوطى كما ترويه يظهر مخالفة ما قيل ما ذكر قبله  
 والتفريع انما هو على القول الاول في ذلك بعد تأكيد النكاح الفاسد بالوطى والقول الثاني بانه  
 على ان التاكيد بالخولة ايضا يصح ان يكون مانعا عن ذلك **قوله** كما في الشيخ الفاسد بعد  
 القبض فان لكل واحد من المتناكحين حق الفسخ بغير محض من صاحبه قبل القبض وليس



ذلك بعد العقب كذا في النهاية **قوله** بخلاف البيع كذا في نسخة هذا الكتاب والقوانين المبيح  
 كما في نسخة التبريل **قوله** لا من آخر الوطى كما ذكره السفي في واختاره ابو القاسم الصفار في  
 وقوله هو القبح احرار عن قولها **قوله** والنسب النسب على ان قوله النسب من الزوج  
 والقوانين ان يجعل محو ما من ان لا يكاد يمحى لفظ النسب على ما قبله لا معنى في الزوج  
**قوله** غير تب على ان من وجه وهو النكاح الفاسد **قوله** من الوطى عبارة صاجرة للبدنية  
 وشراهما وصد الشريعة بل عبارة عامة للكنة الفقهية بهر ما من الدخول وكذا في نقل  
 قوله مخدج المقتضى به صاجرة للبدنية لفظ الدخول الى الوطى وارجح الاشارة عند ذكر  
 قول محمد الى الوطى بناء على انهما في حرفهم واحد يدل على قول بعضهم في باب الكهر المسكن  
 ان دخل بها او مات عنها وقول بعضهم فالمرء عند الوطى ادمون **قوله** في اصلاح  
 الفقهاء بخلاف قوله من مثلها فان المراد منه المفعول للبعث وذلك قال هناك اي امر امة ثمانية  
**قوله** ولا يعتر بها الا ان يكون من قوم ابيها كان يكون بنتها لا يذبح عليك **قوله** كان  
 تكون بنتها سهو فان بنتها تكون بنات لا يذبح لهما ولا يجوز نكاحها والقوانين  
 كان تكون بنتها ارجا لا لغيره الا ب كما وقع في لفظ صاحب الهداية او بنتها كما  
 وقع في لفظ صاحب الشريعة **قوله** فان الوطى امر امة اذ بالوطى في المرأة كما يظهر من سياق  
 كلامه في الشرح لكن الحكم هو محبة الضمان لا بقاء وبينها وبينها دوى الزوج لما ذكر في التمهيد  
 من ان الاب اذا تزوج امة الصغيرة امة ومن حنة الكهر وادى كان منوطا استحسانا الا انه  
 اذا شهد عند الادارة اذ ليس خرج في لا يكون منوطا ويرجع في مال كذا في النهاية **قوله**  
 لانه من اهل الاسلام يعني انه حقا فليصح التزاه كما في شرح الهداية لاجل الشريعة **قوله** وقد  
 اضاف الى ما يعقل اني اضاف الالتزام الى ما يعقل الالتزام وما يعقل الالتزام امرنا هو المهر  
 لانه دين صح فيه الكفالة والضمان كما في النهاية **قوله** فيمنها كذا في نسخة بعض النسخ التي يروى  
 الكتب فيمنها بنسبة الغير لان اعتبار الرضا وجار في الوطى ايضا كما هو جار في الخلوة عليه  
 قوله

هذا هو القبح احرار عن قولها  
 والقوانين ان يجعل محو ما من ان لا يكاد يمحى لفظ النسب على ما قبله لا معنى في الزوج

بالفح

قوله في الشرح اذا رضيت بالوطى والخلوة **قوله** ان وطئها او طئها برضاها برضاها  
 مع الكلام على هذا وان لم يوت فربما بالوصلة مريضة ففقهنا ان قوله بعد وطئ او خلوة  
 فيمنها ليعيد احراز حتى يكون مؤداة ليهامش قول وطئ او خلوة رضىها احد قول ان الوطى  
 هو موضع طئها كما يظهر وكون حكم نقيب ما دخلت عليه الوطى على خلاف ما ذكره في نسخة  
 على ذلك فانه اتفاق في قال التبريل لانه ان تمنع نفسها اذا اراد الزوج ان يسافر بها او يطأها حتى  
 تأخذ مهرها لم يملك نفسها وطئها برضاها والخلوة برضاها في هذا الكلام انتهى ثم قال هذا الخبر  
 وقال ابو يوسف ومحمد اذا دخل بها برضاها او خلاها لم يملكها لان تمنع نفسها انتهى **قوله** او خضع ما يجمل  
 لهما من مهرها قال في الكافي وان لم يتبين شيئا ينظر الى التمسك الى المرأة ان مهر مثل هذه المرأة لم يكن  
 لها من مهر مثل هذا المثل مجلدكم يكون موقفا في العرف فيمنع بالعرف انتهى ومنه يعرف ان القوانين مثل  
 مهرها كان الوفاية وخبرها لا من مهرها كما في الدرر **قوله** والتقضية وتوضيحها ان اذا منع نفسها فعند  
 لا لانها ناسرة كما في الكافي **قوله** والتفرد بالخروج في الاصح في افادة المرام كما يقتضيه المقام باقاله  
 التبريل من انه ليس للزوج ان يمنعها من التفرد بالخروج من منزله حتى يوفيه مهرها لان حق الزوج  
 انتهى والمراد بحق الزوج ما هو من جانب الزوج للمرأة والمراد بالحق في قوله لا يستفاد الحق هو البضع  
 والمراد بالبقاء تسليم الزوج مهرها اليها ثم ان قوله لا اذنه تأميدا بغيره من سياق الكلام فان  
 تقديره من التفرد بالخروج **قوله** بعد اذ ان اى اداء ما يبين تعجيله او قد ما يعجل مثلها لفظ  
 اذا اوفانا مهرها او كان كله موقفا ليعملها حيث شاء لقوله الآية وكذلك اذا دخل بها برضاها  
 عند سقوط حق الجسد وعند اي شيء ليس ذلك لبقائه **قوله** واختاره ابو القاسم الصفار قال في  
 الكافي وكان ابو القاسم الصفار يعني بقوله ايج في المنع من التفرد بقوله لانه في عدم المنع في الوطى  
 انتهى **قوله** فيمنها كذا في نسخة لانه ليس مسئلة النكاح قبل دفعه يمكن ان يقال هذه مركبة من دعوى  
 النكاح ودعوى المال على ما اشار اليه مدار الشريعة في كتاب الدعوى والمفهوم من تقريره ان يكون  
 للسنة حستان فان نظر الحاكم الى جهة دعوى النكاح لا يخلو ويحكم بمهر المثل وان نظر الى جهة دعوى المال

هذا هو القبح احرار عن قولها  
 والقوانين ان يجعل محو ما من ان لا يكاد يمحى لفظ النسب على ما قبله لا معنى في الزوج

هذا هو القبح احرار عن قولها  
 والقوانين ان يجعل محو ما من ان لا يكاد يمحى لفظ النسب على ما قبله لا معنى في الزوج

لها

انما هي من حيث  
 كذا

قوله الكافي



كلام على  
الواجب

يختلف فان كل حكم بالمراسم التي قد كانت المسئلة موضوعا لها ما وضع عليه كتاب  
الدعوى لكان لا قاله ذلك القائل وجه في الجواب ليس كذلك الا في قول صدر الشريعة  
في تصوير المسئلة او اخلافا فقال احد علماء الميراث في قول الآخر قد سمى فان منبها على اختلافها في  
كون الميراثي او لا بخلاف مسئلة كتاب الدعوى وذلك او وضعوا ما على ادعاء المرأة النكاح وطلب المال  
ومسئلة النكاح التي لا تختلف فيها خذها ويختلف خذها هو ان يدعى رجل على امرأة انه  
زوجها واكثر او بالعكس ما صرح به في شرح الهداية كالقضية وغيرها وايضا اذا  
كانت لغيره من فلان فلا وجه لاي ادعاء صدر الشريعة على صاحب الوقاية بانه لا يختلف في النكاح  
خذها في حتم مع ان الواقع عليها ادعاء ذلك القائل هو جواز التحليف خذها في القصة  
المذكورة من جهة المهر لم ان تفويض حكم المسئلة الى النظر الى الحكم على الوجه المذكور ببناء على  
وجود الجسدين خبر معروف في الاحكام الشرعية فالقول به جواز ادعاء النكاح من غير دليل على الثاني  
**قوله** حكم مهر المثل في المهر لا بد من عليك ان التعرض لحكم مهر المثل هو انما يقع في محل لا في غيره  
في صورة قيام النكاح بل في صورة شهادة مهر المثل لاحد منهما فكان الاولى له ان يقول  
في انشاء شرح قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل بمسئله حكم مهر المثل و تبرك التعرض له  
سرها **قوله** فالقول له بمسئله في انكاره الزيادة بالله ما تردد فيها على الغنى فان نكل عليها  
الغنى فان حلف لا يشترط الفصل كذا في غاية البيان **قوله** وان كان مهر المثل بينهما هو  
قول الرازي كما ذكر في الهداية فاما اذا كان شاهدا للاحد منهما كان القول قول من شهد له  
مهر المثل مع يمينه ولا تجال فان اولا سواء كان مهر المثل شاهدا لهما او شاهدا لهما وكان بينهما  
ثم حكم مهر المثل بعد ذلك وكلام صاحب التدرج في باب التحالف من كتاب الدعوى على ذلك في شرح  
في احد المسالك انما انهما قولان وما كان ينبغي له ذلك لانه يؤدى الى وقوع التعارض  
في ورطة الحجة **قوله** يشترط ان يشهد له ويثبت ان شهد لها الخبر ان المرفوع ان في الغنى للتمتع  
فكان لفظنا يشترط كما في عبارة صدر الشريعة لعل تذكرها ببناء على المتفق بالتمتع **قوله**

وفي الاختلاف

اي ان كان مهر المثل  
بين ما يبيع الزوج  
والامه فلا يثبت  
لا حدها كذا قال  
صدر الشريعة فاعلم  
ان اقتصار التحالف  
على ما اذا كان مهر المثل  
بينهما مح

وفي الاختلاف في اصل القول فكثيرا تشبهه لا بد عليك ان قوله وفي الاختلاف منقول  
بقوله قضيه بمهر المثل وجعل قول الامامين متنا ببناء على انه المفتح بخر بطة  
المقول اليه في الشرح لا يكاد تصح **قوله** كذا اكل ما بعث يديه وهو قائم اي ستره  
فيه ايضا **قوله** دون الها لك المسئلة اس فلا شيء له في ذلك كذا في الحاشية **قوله**  
رجل زوج ابنته في هذه مسئلة ذكرت لتقريب مسئلة التي في الجواز انه اشترى  
هذه الاشياء اس اشترى بها لهما وقع في عبارة العماد **قوله** فلا مهر لها يعني وان اشترى  
كذا في المبسوط ذكره صاحب التمهيد **قوله** ولا يبيح ان المهر حق الله نعم كذا قال الزبيدي والمرد  
ان المهر وجوباً بحق الشرح فانه انما يصير حقا في حالة البقاء فتملك الابن دون التسليم كما  
مرج به صاحب الهداية في اوائل الباب فما قيل انه لو قيل ان في المهر حق الله نعم  
لكان احسن ليس بحسن كما لا يخفى على ذوي الالباب ودليل اليه في الهداية والكان في  
لبسك بل سواء اهل الزمة لا يلزمون احكاما في الدنانير كالقنوة والقوم  
وفيما يستقدون خلافه في المعاملات كبيع الخمر والخنزير وولاية الالزام منقطع  
بالسبب او بالمحاجة وكل ذلك منقطع عنهم باعتبار عدم المذمة فانما امرنا ان نذكرهم  
يدينون فصاروا كاهل الحرب انتهى **قوله** فاسما او اسما احدهما والسلام قبل القبض  
كما في الهداية **قوله** فلا تجل اخذ القنات بالحوك كما في عبارة صدر الشريعة لانه لا يمتنع  
على كونه مائتيا وكذا في قوله فاجاب الغنية **قوله** اما الخبر برهنا على دليل فمن ذوات  
القيم لا ترى انه لو جاء بالقيمة قبل السلام يجر على القول في الخبر بهذا دليل على ان قيمة  
الخبر برهنا عليه لانه لو لم يكن كذلك لما اجرت على القول كذا في التمهيد **قوله** فاجاب  
القيمة لا يكون اعراضا عنه لان اخذ القيمة في ذوات القيم كخبر عينا **باب نكاح**  
**الرفق** **قوله** والامه كذا في الوقاية وقيل الامه مذكورة تحت الغنى وانما ذكرها مذكرا  
مع العبد لاصح الغنى قلت شمول الغنى للعبد والامه بحسب اللفظ مقرر لا يمكن الكارة لكن يقع

مسئلة مح

قوله الوافي



الغنية كغيرها في عبارات الفقهاء مثل صاحب الترمذي والزبيدي فلو اقتصروا على القول  
 لا بعد ان يتوهم اختصاص هذا الحكم بالعبد دون الامة بناء على ذلك الاستعمال فكان هذا  
 الحكم شرك في المكاتب والمدة برأيهما قال في غاية البيان اذا تزوج العبد والمدة للمالك  
 بدون اذن المولى ودخل بها ثم فرقا بينهما المولى فلما مر عليه حتى يعنف كذا ذكره الحاكم  
 الشهيد والاشترائي في شرحه وذلك لانه دين يثبت بسبب يظهر في حق المولى  
 غصا كد بين اقربه العبد انتهى وانما اقتصروا على القول بانتظام كماله حيث قال فيصاح  
 فيه **قوله** ان كان للمهر صوابه ان كان النكاح كما قيل **قوله** يكمل ما اذا تزوجت مع كذا في  
 الشبهة والفتاوى اذا تزوج كما في عبارة الزبيدي فان هذا القول بيان لما ذكره في المتن بقوله  
 والمهر على الحق بعد العتق ان كان المهر بغيره لاذن فيكون احوال العبد لا يحل **قوله** ودخل بها  
 قبله لان النكاح لا يوجب شيئا بلا وطئ **قوله** اقول يؤيد القول الثاني ان النكاح لا يوجب  
 لزوم المهر لا يستأول العبد هو قوله مع ما لا يذهب عليك ان مؤدى ما قاله ان لا يجب  
 المهر في نكاح العبد أصلا وليس كذلك **قوله** والاضراب ان المكاتب المدبر مسجونا  
 ان اذا تزوجا باذن مولاهما فلا يباحان في المهر بل سبعان في حدود المهر من كسرها لا  
 من نفسها كذا في الهداية ثم ان سياق الكلام مخصوص بالمهر فاذا راجع النفع في هذا السياق  
 لا يترتب له وجه صحيح ان كان الواقع ذلك **قوله** لا تراه لا يخلو ان النقل من ملك الى ملك ففقد  
 الاستيفاء من رقبته لانه لو جاز النقل يلزم بطلان الاستيفاء في الحرية بعد الكسابة  
 والتدبير وذلك لا يجوز الا اذا جاز المكاتب من اداء الكسابة كذا في غاية البيان **قوله**  
 وبكسبه عطف على قوله برقبته هو محض بيان حال العبد في ذلك اذا كان مأذونا في  
 التجارة يعني انه قال في كتاب المأذون دين يجب بخاره من يعلق برقبته لانه دين في وجوب  
 في حق المولى فينقل برقبته كدب الاستهلاك والمهر والنفقة انتهى وهذا حال المهر ان العبد المأذون  
 لا يتزوج الا باذن المولى لان الاذن بالتجارة ليس اذنا له ذكره صاحب الدرر في كتاب المأذون

مما ذكره الامة بعده  
 فليست بقوله والمهر  
 على الحق بعد العتق  
 هذا صحيح

قوله

**قوله** او هو اذني لانه منع من الشبوت والطلاق رفع بعد الشبوت كذا في الكافي **قوله**  
 وسأوت المراءة فخره قال صدر الشريعة ان يبيع العبد ثمنه بين المراءة والمراءة فخره  
 فخذ حقه مهره ان كان المهر اقل من مهر المثل او مساويا اما اذا كان زائدا فلا تأخذ حقه  
 ما زاد انتهى **قوله** فيصاح فيه في المهر مرة الا اذا فداه المولى كذا في غاية البيان **قوله**  
 في مثل هذه الصورة هو زيادة من صاحب الدرر على كلام الكافي قبل هو اخره ان تزويجه  
 المولى بامته انتهى قد سبق ان فيه قولين ويكون بناء هذا الخبر على القول الراجح على ما سبق  
 منه اقول فيه بحث لان علته سقوط المهر لو كان حرمان المولى في الظاهر انه ميراث المولى  
 العلة الغائبة ينعى لو كان الحكم بسقوط المهر لم يحرم المولى والا فالمراد ان الميراث من عبارة  
 صدر الشريعة معلول لعلته **قوله** من الارث قيل كان الانسب ان يقول من المهر فان الامة لا تملك  
 حتى يكون ما يبيع منها ميراثا انتهى **قوله** لان بعد الوطئ للمهر واجب في صورتين قيل ان في قتل  
 الامة نفسها وقيل الامة نفسها بسبب كونه في كلامه في التساقط ولا في المحاقا وتعلق الصواب  
 فقيل القصورين بقتل الحرة نفسها وقيل المولى امته والاسد لان بالعبارة المذكورة انما هو  
 بحسب الصورة الثانية ثم ان البحث المذكور يمكن دفعه بان يقال التعجيل الذي يرتب عليه  
 الحرة بالجرمان هو التعجيل قبل اوائيه فبين العرف بين ما اذا كان قتل امته قبل الوطئ او  
 بعده من حرية ان القتل قبل التمتع بمنافعة البضع فيعبر في الشرع قتلها قبل اذنه كلامه  
 القتل بعد التمتع بها فان الزوج في هذه الصورة يكون كالمستوفى حقه ولا يستلزم ذلك  
 استباحة قتلها بعد الوطئ شرعا وهذا **قوله** لا يسلط المهر بقتل الحرة نفسها  
 قبل الوطئ هو موافق لما في الهداية ولغظة الحائض وتوقفت الحرة نفسها لا بسقط شيء  
 من المهر عندنا خلافا للشافعي انتهى ولم يفتيه بكونه قبل الوطئ **قوله** وهذا اذا قتل نفسه  
 ويصل عليه فبه قولان ارجحها هذا وقد سبق جريان صاحب الدرر عليه في باب الجنازة  
**قوله** دفعا للمعاد وهو كون الحرة ذراعا للعبد الذي يظهر ان يكون هذا دليل السئلة

قائلة الوافي

قائلة الوافي

قائلة الوافي

وقيل المولى اياها انتهى  
 وفيه نظر فان هذا عبارة  
 صدر الشريعة بعينها

ط  
 اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه



الاتفاقية لكن متوقفاً من جانب الشافعي واما الله ليس الذي تعطل المسئلة المذكورة  
 بها فيجب ان يكون امر اربع ما كانت الامة تحت الحرا بغير ما يظهر من صنيع صاحب  
 الهداية والكافي **قوله** وكذا لو باه الضم المنسوب لعبدك بلا اذن **قوله** فاجاز المشتري ان  
 اجاز المشتري ذلك النكاح الذي وقع من العبد عند مولاه **قوله** كذا في الترهابة نقل عن الموطأ  
**قوله** بعد موته ان موت الأب وكذا بعد كونه او رقة وجنونه فلو قيل بدل قوله بعد  
 موته بعد انقطاع ولايته لكان كلامه اكثر فائدة **قوله** اسم المتزوجان بلا شهود ان بعد  
 ان تزوجا في حال كونهما بلا شهود **قوله** او في حدة كافر متعلق بالمتزوجان اسم متزوجان حال  
 كون الزوج قبل انقضاء حدة كافر او غايبه لا اذا كانت تحت مسلم فانه يمكن  
 اثبات العدة في حق الزوج لانه معتقده بخلاف الكافر على ما يظهر من الهداية ثم ان وضع  
 المسئلة على ان المتزوجين ذميان كما مر في حاجب الكافر **قوله** معتقدين ذلك على لفظ الشيخ  
 حال من المتزوجين وهذا عبارة الوفاية ولعل قول صاحب الهداية ومن يتبعه فهو في دينهم  
 جابر اولي منه لانه اعتقاد المتزوجين وحدثهما خبر كاف في ذلك والحكم **قوله** يخرج من كذا الزوجة  
 المجوسية او امته **قوله** لعدم الحلية للحرية الام في قول للحرية تغلبت مستقلاً بقدم الحلية  
**قوله** بخلاف ما مر من اسلام احد المتزوجين بلا شهود او في حدة كافر **قوله** اذله دين سعادته  
 وحيث ان يحسب دعواهم واختفادهم فانهم يحسبون ان دينهم ليس منسوخ والا فهو ليس بدين  
 سعادته **قوله** وان اسم **قوله** لم يتعرض لها فلا حاجة الى العرض **قوله** لم يبين حتى يخفى  
 ثلثاً بهذا الاسلم المرادة وهي من تحيض واما اذا كانت من لا تحيض فلا تقع الغرض ما لم  
 تمض ثلثه اشهر كذا في الترهابة ثم انه لا بد من ثلث حيض آخر لانقضاء العدة اذا كانت  
 مدخولاً بها **قوله** قبل اسلام الآخر فان لم الباني منهما في المدة فهما على النكاح والا فندفعت  
 الغرض بهما عند مدخل المدة ثم المرادة اذا كانت هي للسنة في كل ما حرة ولا عدة بعد ذلك في  
 قول ابي ج وحدهما يجب عليها العدة بعد وقوع الغرض بثلث حيض وان كان الزوج هو الم

فلا عدة

نومت حيض

قوله اذا كانت هي المسئلة  
 في كل ما حرة

كلام على النص

فلا عدة عليها بالاصح **قوله** واما قلنا وامرأة الكتابية لانه المسلم لا يذهب عليك ان يلحق  
 من نكته التغير لصاحب الكفر مرجعه الى ذلك فهو ككراهي لا طائل تحت ذكره **قوله** اسم زوج  
 الكتابية قال بعض الاكالي ان قوله اسم زوج الكتابية لم يبين ان يكون لغواً مسترداً لان قوله  
 او امرأة الكتابية يفيد ما افاده انهم وما قاله محل نوبته **قوله** فسنه عاجل اخر في قوله عاجل  
 عن قول الشافعي فان عنده ان كانت الردة بعد الدخول لا يبين منه حتى يفيض ثلثه فردة  
 وان كانت قبل الدخول يبين في الحال كما فرزه الربيعي واما الاخر ارض قول محمد بن  
 يعقوب فانه اذا يقول هو ان ارتداد واحد منهما فسخ على الاطلاق **قوله** ان ينظر لارتداد  
 في الظاهر ان المراد بتبطل الاباء بالارتداد في خصوص المهر كما يظهر من شرحه وموجبه ان لا  
 يتوقف فيما سبق بحال المهر في اباؤها وهو خلاف الواقع الا ترى الى قوله ولا امر بهذا  
 اس في اباؤها الا للوطوءة والتقييد بالذكور يدل على ان الحكم على خلاف ذلك كما هو الم  
 في وضع عبارات المتن فيكون هذا اكثر ارباباً طائلاً **قوله** وان كان منها لا يجب شيء هذه  
 الصورة هي ما ذكره بقوله فيما سبق ولا امر في هذا في اباؤها الا للوطوءة **باب**  
**القسم قوله** وللمرة ضعف الامة يعني امه رجل ومكاتبته وام ولد ومديرة اذا كن متكولات  
 الاخر مجتمعات عنده مع الحر **كتاب الرضاع قوله** واخضعوا على ان اجرة الرضاع  
 اذا اطلقت المدة في قال في الكافي النص المقيد بجولين محل على الرضاع المستحق حتى لا  
 يستحق على الولد نفقة الرضاع بعد ذلك وقالوا ان مدة الرضاع في حق استحقاق الاب  
 على الاب معذرة بجولين عند الكل حتى اذا اطلقوا امرأته وهبت اجرة الرضاع بعد الجولين  
 واتي الزوج لا يجبر على ذلك ولو دفع ذلك في الحولين فانه يجر على الاخطاء انهم لم  
 لم يتعلق به تحريم فطم او لم يطم كذا قال الربيعي **قوله** ولا يعتبر النظام قبل المدة اس قبل انقضاء  
 مدة الرضاع وللفظ الربيعي والنظام في مدة الرضاع غير معتبر **قوله** وذكر الخصاف انه اذا فطم  
 قبل مضي المدة هو على صبغة المفعول سند الى غير النص يقال فطم الرضيع الرضيع فطم من

باب ضرب





قائمة العاوي

وَأَمَّا أَكْثَرُ الصَّبِيِّ مِنْهُ بَعْدَ دَخْلِهِ فِي وَقْتِ الْفِطَامِ مِثْلَ احْتِدَادِ الرِّجْلِ إِذَا كَانَ حَصَادُهُ كَذَا  
فِي الصَّبَاحِ الْمُبِينِ **قوله** عند ذلك فَنُفِثَ الْإِخْبَارُ رَضَاعَاتٍ قِيلَ لِقَوْلِهِ عَزَّمَ لِحَرَمِ  
الْمَهْضَةِ وَلَا الْمَقَانِ وَلَا الْأَمْلَاجَ وَلَا الْأَمْلَاجَانِ فَأَذَامَ يَوْجِدُ الْحَرَمُ هَذِهِ الْأَدْعَى بَلَرَمُ أَنْ يَوْجِدَ  
بِالْخَامَةِ أَنْتَهَى فَلَمَّا نَمَّ هَذَا الْكَلَامُ مَوْقُوفٌ عَلَى مَا قَرَّرَهُ صَاحِبُ الْكَلَامِ مِنْ أَنَّ  
الْمَهْضَةَ أَخْلَتْ فِي الْقَتْلِ كَقَوْلِهِ لَا أَكْلَ يَوْمًا وَلَا يَوْمَيْنِ فَإِنَّ الْيَمِينَ يَنْتَهَى بِيَوْمَيْنِ كَلَامُ  
قَوْلِهِ لَا أَكْلَ يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ حَيْثُ لَا يَنْتَهَى الْيَمِينَ إِلَّا بِنِزْلَةِ آيَامٍ وَكَانَتْ قَالُ لِحَرَمِ الْمَقَانِ  
وَلَا الْأَمْلَاجَانِ فَانْتَفَتِ الْحَرَمَةُ عَنْ أَرْبَعِ رَضَاعَاتٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَالْحَرَمُ أَجْمَعُ  
أَنْتَهَى وَلَعَلَّ ضَعْفَ قَاتِلِ الْمَهْضَةِ مَا يَكُونُ مِنْ جَانِبِ الرِّضِيعِ وَلَا الْمَلِجَةِ فَعَلَّ الْمَرْضِعُ عَلَى حَرْجٍ  
بِهِ صَاحِبُ الْعُنَابَةِ وَغَيْرُهُ فَمِنْهَا يَجْنَعَانِ فِي كُلِّ مَادَّةٍ ظَلَمْتُ أَنْ يَبْعِدَ كُلُّ مَرْضِعَةٍ مُسْتَقْلِلَةً  
يَكُونُ الْجَمْعُ أَرْبَعِ رَضَاعَاتٍ وَبِضَائِغٍ أَنْتَهَى مَا قَالَهُ أَنْ لَوْ دَلَّ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى الْجَمْعِ فِي  
الْوُجُودِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لَكُلِّ مَوْدَّاهُ لَيْسَ الْجَمْعُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ لَا يَغْنِي مَا دَخَلَهُ وَهَذَا ظَلَمْتُ وَلَعَلَّ قَوْلَ  
صَاحِبِ الْكَلَامِ فِيهِ نَوْحٌ ضَعِيفٌ أَشَارَ إِلَى مَا مَقْلَعَاهُ **قوله** إِنْ تَزَوَّجَتْ ذَاتُ لَبَنِ وَلَيْسَ بِهَا  
زَوْجٌ آخَرُ كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ كَمَا قَالَ الرَّبُّ **قوله** فَإِنْ آمَ الْأَخْتُ مِنَ الشَّبِّ بِأَنَّ الْأُمَّ لَمْ يَكُنْ الْأَخُ  
أَوِ الْأَخْتُ لَابٍ وَأُمٍّ أَوْ لَامٍ **قوله** أَوْ مَوْطُوءَةُ الْأَبِ إِنْ يَكُونُ أَمْرُهُمَا مَوْطُوءَةُ الْأَبِ إِنْ كَانَ  
الْأَخُ أَوِ الْأَخْتُ لَابٍ **قوله** الْأَوَّلَى لَامٍ رَضَاعًا لِأَخْتِ الْأَخِ نِسَابًا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَمَّا الْأَوَّلَى مِنْ جِهَةِ  
الشَّبِّ وَكَذَا الْحَالُ فِي الصُّورَةِ الْكُنَانِيَّةِ وَالثَّلَاثَةِ **قوله** حَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يَنْزَوِّجَ أُمُّ اخْتِهِ مِنَ الرَّ  
ضَاعَةِ الَّتِي انْتَهَتْ بِهَا رَضَاعَاتُ الْأَخِ **قوله** الْأَخِ بَيْنَهُمَا إِنْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا جَنِينًا عَنْ الْأَخِ  
فَلَا يَغْنِي ذَلِكَ عَنْ تَقْيِيدِ الْمَرْأَةِ بِالْأَخِ بَيْنَهُمَا **قوله** وَأَوْ خَلَّتْ أَخِيهِ مَطْلَقًا إِنْ رَضَاعًا وَنِسَابًا  
وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ مَرَّاتٍ وَذَلِكَ مِنْ صَاحِبِ الدَّرَرِ يَتَصَوَّرُ بِهِمَا وَلَعَلَّ مَنْ قَالَ لَكِنْ هَذَا  
مَحْضُومٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الزَّوْجُ وَلَمْ يَضَعُهَا كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهَا أَنْتَهَى مِنْهَا الْعُقُولُ عَنْ ذَلِكَ  
وَحَمَلُ قَوْلِهِ مَطْلَقًا عَلَى جَمِيعِ الصُّورِ وَالْأَخِ حَيْثُ بَانَ أَطْلَاقُ السَّائِلِ مُعَيَّنًا بِأَرْتِخِ الْوَالِدِ  
فَلْيَنْتَبِهْ

جوي زاده

قوله

فَلْيَنْتَبِهْ إِنْ يَجُوزُ أَنْ يَنْزَوِّجَ الرَّجُلُ بِأَخْتِ اخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ بَأَنَّ يَكُونَ لِرَجُلٍ مِنْ الرِّضَاعِ  
لَهُ اخْتُ مِنَ الشَّبِّ فَخَلَّتْ لَكَ الرَّجُلُ أَنْ يَنْزَوِّجَ بِنِكَ الْأَخْتِ مِنَ الشَّبِّ **قوله** كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَنْزَوِّجَ  
الرَّجُلُ بِأَخْتِ اخْتِهِ مِنَ الشَّبِّ إِنْ كَمَا خَلَّتْ اخْتُ اخْتِهِ مِنَ الشَّبِّ بَأَنَّ يَكُونَ لِرَجُلٍ مِنْ الرِّضَاعِ  
اخْتُ مِنْ أُمِّ فَخَلَّتْ لَكَ الرَّجُلُ أَنْ يَنْزَوِّجَ بِنِكَ الْأَخْتِ مِنَ الشَّبِّ **قوله** وَلَا حَلَّ بَيْنَ رَضِيعَةٍ  
وَوَلَدٍ مِنْ رَضِيعَتِهَا خَبَارَةً الْوَاقِفِ وَالْكَتَرِ بَيْنَ رَضِيعَةٍ وَلَعَلَّ هَذَا التَّقْيِيدُ خَيْرٌ فَهِيَ قَاتِلَةُ الرِّضِيعِ هُوَ  
أَخُوكَ مِنَ الرِّضَاعِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْقَامُوسِ فَيَكُونُ الرِّضِيعَةُ بِمَعْنَى الْأَخْتِ مِنَ الرِّضَاعِ  
وَلَوْ قِيلَ وَلَا حَلَّ بَيْنَ اخْتِ مِنَ الرِّضَاعِ وَوَلَدٍ مِنْ رَضِيعَتِهَا لَخَلَّتْ نِظَامُ الْكَلَامِ وَلَا يَحْتَمِلُ الْعَوَّلُ  
عَلَى مَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْمَرَامِ **قوله** الْمَرْأَةُ الْمُبْنِيَّةُ كَحَمَلِ أَنْ يَكُونَ بِشَدِيدِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفُهَا يُقَالُ هِيَ  
مُبْنِيَّةٌ وَمِنْهُ قِيلَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَأَيُّكَ أَنْ تَلْفِظَ بِهَا مَحْفَقَةُ الْبَاءِ وَتَنْظُرُهَا أَصْلِيَّةُ الْبَاءِ فَانْزَعَتْهَا  
مَا لَمْ تَحْفَقْهُ التَّوَكُّؤُةُ وَقِيلَ التَّزَامُ الشَّدِيدُ فِي مَتْنِهِ الْأَنَامِيُّ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالتَّزَامُ التَّخْفِيفُ فِي غَيْرِ الْأَنَامِيِّ  
فَرَفَقَ بِسَمَاءِ ذَكَرَهُ فِي الصَّبَاحِ الْمُبِينِ **قوله** إِنْ فُتِحَتْ الشَّيْءُ الْيَوْمَ وَأَشَارَ الْعَظَمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَانْظُرْ  
إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ تَنْشُرُهَا إِنْ تَوَضَّعَتْ إِلَى مَوْضِعِهَا أَوْ تَزَكَّرَتْ بِهَا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ **قوله** لِأَنَّهُ لَا يَنْشُرُ  
الْعُظْمَ فِيهِ إِنْ غَلَبَتْهُ الطَّعَامُ فِي عَدَمِ التَّزَكُّرِ **قوله** وَلَمْ تَكُنْ الشَّيْءُ تَارِحًا لَوْ طَعِنَ بِهَا لَمْ يَتَلَوَّحْ بِهَا الْحَرَمُ  
فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا سَوَاءً كَانَ اللَّبَنُ خَالِبًا أَوْ مَقْلُوبًا كَذَا فِي الْهَدَايَةِ عَزَّ وَجَلَّ بِشَرِّهِ لِنَاجِ الشَّرِّفِ  
**قوله** كَوْنِ الطَّعَامِ مَسْتَبِينًا إِنْ وَاضَعَهَا بِهَا غَيْرُ مَحْمُولٍ **قوله** إِذَا حَفَّنَ بِهَا بِلَبِّهِ الْمَرْأَةُ الْقَبِيضِيَّةُ  
أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ الذَّكُورُ عَلَى صِغَةِ الْمَفْعُولِ وَالصَّبِيُّ قَائِمٌ مَقَامَ فَاعِلِهِ قَالَ فِي الْمَصَادِرِ رَضِيقَانِ  
حُفَّتْ كَرْدَنَ وَأَنَّ الْكُرَّهَ صَاحِبُ الْمَوْجِبِ **قوله** وَإِذَا خَذَ رَجُلٌ لَبَنًا فَأَوْجَرَهُ بِالصِّغْرِ الْجَوْرِيَّةِ بِالْفَتْحِ  
الذَّوَامِ يَوْجَرُ فِي وَسْطِ الْفَمِ إِنْ يَهْبَتُ تَقُولُ وَجَرْتُ الْقَبِيضِيَّةَ وَأَوْجَرْتُهُ بَعْضُهُ كَذَا فِي جَامِعِ اللُّغَةِ  
**قوله** إِنْ تَعَدَّتِ الْفُسَادُ فُسَادَ النِّكَاحِ بَأَنَّ خَلَّتْ بِالنِّكَاحِ وَقَصَدَتْ بِالْأَرْضِاضِ فُسَادَ  
النِّكَاحِ لَا دَفْعَ الْحُجُوعِ وَالْهَلَاكِ وَأَمَّا إِذَا خَصَدَتْ دَفَعَتْهَا عَنْ الصِّغْرِ لَأَنْ تَكُونَ مُنْعَدَّةً وَلَوْ  
خَلَّتْ بِالنِّكَاحِ لَأَنَّهُمَا جَوْرَةٌ بِذَلِكَ **قوله** هَذِهِ رَضِيعَتُهُ إِنْ أَضْمَرَ مِنَ الرِّضَاعِ كَمَا سَبَقَ نَقْلُهُ

كلام على النص

مطلبة  
الميتة حملت أن يكون  
بشدة بدالها وتخصيها



من الفاموس اخذوا وقال لزوجته هذه اخي ومناحا كما قال صاحب الكافي  
 لكان كلامه اوضح واذا على المقصود **قوله** وكذا اذا اقرآن هذه في الاشارة اليها  
 امرأة اخته بخلافه في المسئلة الساكنة كما عرفت **قوله** وان اقرت به اس وان اقرت به اس وان اقرت به اس  
 كافي الكافي **قوله** ثم تزوجها بهذا زعمه على ما قرره صاحب الكافي والقنوات  
 اسقاطها فان وضع المسئلة على ان يكون الاشارة اليها امرأة الرجل **كتاب الطلاق**  
**قوله** كالسلام والترحال بعينه السليم والشيخ يوزي زيادة منه على كلام الزبلي وهو اجنب  
 من هذا المقام واصل من الكافي حيث قال الطلاق اسم بعينه التطليق كالسلام والترحال  
 بعينه السليم والشيخ ومنه قوله مع الطلاق مرتان في **قوله** وطلاق غير موطوء اي واحد كما  
 يظهر من شرحه حيث قال بعينه ان تطليق غير موطوء واحد وهو قيد لازم فلا بد من ذكره  
 في المتن او يقول بدل قوله طلاق غير موطوء طلاق غير موطوءة كما في عبارة الوقاية ثم ان  
 هذه الظلمة من الطلاق الحسن موافق لما في الوقاية في حق المدة الشرعية لا بما في المدة  
 والكافي والكثير بل الكلام في جميعها متضمن في بيان الطلاق الحسن على ذكر القصة الثانية **قوله**  
 متعلق بالتزويج بيان حال قوله في اظهار **قوله** ادنوس ان يقع عند كل طهر طهر النسبة  
 على ان هذا من الشرح ولا يظهر وجهه لانه محتمل كلامه لانه سنة وقوله في هذا التطليق  
 للمسئلة الاولى قال الزبلي بعد ما قرره فاذا صحت نية الحال فادلى ان يقع عند كل طهر لانه محتمل  
 ان يكون سببا مطلقا بان يصادف طهر الاجماع فيه انتهى **قوله** فلم يتناول مطلقا كلامه لكن  
 بنظم عند نية كما اذا قال كل ملكوك لي قرا وحلف لا ياكل لحالا بشا ولا مكاتب طالم التملك  
 الا بالنسبة لغضوره وقد عرف في موضعه كذا قال الزبلي لانه ليس بزواج هذا القليل  
 لم تجده في كتب اللغة ولا يظهر له وجه محتمل فان الشبهة انما هي مما جزمه ان يكون للملك التعريف في  
 طلاق العبد كما ان له التعريف في نكاحه فان له اجبار عبده وامره على النكاح كما سبق بابه  
 والاول ان يعقل بان تملك النكاح حتى العبد فيكون الاسقاط اليه دون المولى كافي الهداية  
 قوله

كلام على النص

وكذا في الهداية

**قوله** لان ازالة الملك اقوي من القيد الصواب اقوي من ازالة القيد كما وقع في  
 عبارة التوضيح **قوله** وليست الاولى في ازالة الاول في ازالة الملك بالثانية ازالة القيد  
**باب بقاء الطلاق قوله** وطلاق اس دانت طلاق وليس لذكره ههنا وجه صحيح فانه  
 في الحكم مثل انت الطلاق بعينه على ما يظهر من كلام صاحب الكافي والزبلي **قوله** قال ان  
 فانت طلاق فالطلاق غير محتمل هذا اول مصاد من البيت ومعه اثنتان ثلث ومن **قوله**  
 خطم يريد به الاستشهاد على استعمال الطلاق بمعنى الطلاق كالتعديل بمعنى العادل **قوله**  
 كما اذا سلم يريد قطع الصلوة وعليه السهو على ما سبق منه تفصيله في باب سجود الترتيب  
 حيث قال ان سلام من عليه السهو بنية قطع الصلوة لا يقطع لان نيته لتغيير الشروع  
 فقلنا انتهى فان ذلك المصلحة قصد تغيير ما خلقه الشارع بسجود السهو وما خلقه الشارع  
 به هو تمام الصلوة فلا يقع التغيير بهذه المسئلة لما نحن بقده الا بوضعه في صورة  
 السهو فنسأل الحاجة في النظر الى قوله وعليه سهوا **قوله** سها سها **قوله** وصدق  
 في نيته الوفاق وهو القيد قال في خاتمة البيان هو بفتح الواو وكسر الدال **قوله** افصح انتهى  
 فله الحكم لو قالت انت طالق من هذا القيد كما ذكره الزبلي **قوله** والمرادة كالتاخير اي  
 في عدم التقيد بها لاني جميع ما ذكره ههنا فان خبر واحد عدل بعينه عند المرأة ولا يعتبر  
 القافي لان شأن القافي التعريف وشأن المرأة عدم التمكن احبنا كما قبل **قوله**  
 صدق مطلقا لعله انما قال صدق لان الظاهر حاله ان يريد يقول انت طالق الطلاق خبرنا  
 وما تكلم به عرض له من ذلك فبادر الى تداركه بان يحيله الى قوله من وثاق وهذا  
 لما كان استعمال الطلاق في التحليل من القيد خلاف الظاهر ولو بالتقيد فلا وجه لقوله من قال  
 ان قوله صدق محمول على المشاكلة مع قوله وصدق في نيته الوفاق فان التقيد بانما  
 يكون في امر غير ظاهر الصريح فلا ينزى كيف لا والمشاكلة في عبارة الفقهاء خبر موطوء  
 نعم لو قال بدله لم يقع في العفا وشي كما قاله الزبلي لكان كلامه سلم عن الاستنباه **قوله**

كلام على النص

بحرف اعف واظلم

قائلة الواو

قائلة الواو

وما في ادراكه لعل  
 انما اريد به لو قال انت طالق  
 من وثاق من هذا القيد  
 صدق ودين



وفي بنية العمل اس نوس بقوله انت طالق الطلاق من العمل ولو قال لها انت طالق  
من عمل كذا او من هذا العمل وتبين ديانته لوجود البيان للموصول صورة ولا يدين قضاء  
لعدم الاستعمال فيه كذا قال الزبلي **قوله** لا ديانته ولا قضاء وحسن الى ح يدين ديانته لا قضاء  
لانه يستعمل للتخلص لكنه خلاف الظاهر لا يصح فاقضاه ذكره الزبلي **قوله** او طالق الطلاق  
قال في الهداية ولو قال انت طالق الطلاق قال اردت بقولي طالق واحدة وبقولي  
الطلاق اخر صيغة لان كل واحد منهما صالح لا يباع فكانه قال انت طالق وطالقا  
فتقع رجعتان اذا كانت متوحدتا بغير انترين وانت خير بان قول صاحب الدرر في الجواب  
يقع واحد رجوع وانترين شئان لا يقع طاهر بالنسبة اليه فلا بد من تقييد ما ذكره من ان قوله صحيح  
هذه النقطتين ثم ان طالقا في العبادة المذكورة مشون والطلاق ما يقبض مفعول مطلق فانه  
قد يخرج على الصفة ومنه قوله سكا والذاريات ذروا على ما صرح به في التسهيل وشرحه **قوله**  
او شئين لانا كان وضع المسئلة على الحرة على ما هو عادتهم لا يكون كون تمام العدد في الامة شئين  
ايضا كما يجي نائيا عن هذا الطلاق **قوله** نعم فقلت اعنا فمهم را خاصصير والمراد انهم  
ولذلك جمع هذا الجمع اى جميع السلامة المذكور **قوله** الزبلي **قوله** يقال فلان رائس العوم كذا في  
الهداية والظاهر ان الراس في هذه العبارة يعنى الرئيس وليس المراد المحض حتى يكون كالمقبل  
راسك طالقا ولعل ثبت في ذلك بغير قولهم امرى حسن ما دام راسك اس مادمت  
باقيا كما ذكره الزبلي لكان اسلم وكذا قولهم ما وجه العرج **قوله** لانه لا يجوز المضاف اليه لعدم  
الحاجة الى التعدي كذا قال الزبلي **قوله** يعنى اذا طلقها نصف التطليقة النصف الطلقة  
وهذه العبارة من الزبلي انما هي على لفظ الكثر وهي نصف التطليقة **قوله** فان الغاية  
الاولى عنده تدخل تحت المفعول الثانية فان قال له على من درهم الى عشرة يدخل الاول  
بناء على العرف والاستعمال ولا يدخل الاخر عند الح ج لان مطلق الدرهم لا يتناول العاشر  
فذكر الغاية مله حكم الوجوب كذا في التلويق وقد صرح في التوضيح بان الواجب عنده تسعة

**قوله**

في حق الطلاق  
خلاف السبع لاث  
النفس تتجوز في  
حقه فيقتصر على  
الجزء

**قوله** وعند ساندخل الغايتان حتى يقع **قوله** في التلويق وفي المثال المذكور تدخل عندهما  
الغايتان الاولى والثانية لان هذه الغاية غير فانية بنفسها اذ لا وجود للمعطر الا بوجود  
قصة قبله ولا وجود للاول الا بوجود الثلج بعده فلا يكونان غايتين مالم يكنا ثابتين و  
ذلك بالوجود انترين وقد صرح صاحب التوضيح بان الواجب عندهما في المثال المذكور  
عشرة فقول من قال لا يقال اذا كانت الغايتان داخلتين عندهما ينبغي ان يقع  
الثالث في قوله من واحدة الى شئين فان الواحدة مع اثنتين تكون ثلثا انترين منها  
القول عن هذه التحقيق لا بد من عليك صف ماطلة واقفا لهذا الاشكال من  
ان الواحدة التي في ضمن الشئين تحتمل ان تكون الواحدة التي هي الاولى وتحتمل ان تكون  
فلا يقع بالشك انترين فانه خير صالح للجواب ولم يأت قائله الا بشئ عجا **قوله** وعند زفر  
لا يدخل الغايتان **قوله** وقد صرح صاحب التوضيح بان الواجب عنده في المثال المذكور ثمانية **قوله**  
حتى لا يقع في الاول اس في الصورة الاولى دارا بربا قوله انت طالق من واحدة الى شئين  
وما بين واحدة الى شئين وارا بالصورة الثانية قوله انت طالق من واحدة الى ثلث  
او ما بين واحدة الى ثلث بنية عليه صاحب غايه البيان في عبارة الهداية وتسميته بغير  
اولى ثم القورتين ثمانية باعتبار اتحاد مدخول الى فالاولى ما كان مدخولا الى شئين والثانية  
ما كان مدخولا الى ثلث كذا في فتح القدير **قوله** ويقع شئين اس يقول انت طالق شئين في  
شئين **قوله** ما جعله شئ ما اخذ من الهداية وكون الحكم ما ذكر اذ لم يكن له بنية ما اخذ من  
الكثرة لوقال في الشرح وكذا اذ لم يكن له بنية لكان كلامه اكثر انظرا **قوله** اذ لم يكن له  
بنية ثم بها لجوار المسئلة في المثال **قوله** لو قال كذلك كان باينا هذا خبر الرداية المعتمد عليها  
من زفر وقد صرح صاحب الدرر على ذكرها قصر المسافة وتضمننا الكلام دفع اشكال بغير الرداية  
المعتمد عليها وهو انه لو صرح بالطلاق لا يكون باشا عند فكيف يمكن ايقاع البيان عنده لهذا  
القول وقد اجاب العوم عنه بوجوه احدها هذا ان يكون له خبر روايتان وهو يكون

كلام على الواجب

**قوله** الواني

والاصل ان تدخل في داخل مدخول  
الى عند ما ولا ينافي ذلك في الغايتين  
مدخولتين تحت الحكم وقد ذكر الواني  
خلو فيلتبذ

الدوام العتق عليها ما عدا ما  
التي يقع في شئ من الهداية  
عن الجاهل الصغير  
التي يقع في الجاهل الصغير



في الكافي **قوله** وان تكلم بها قبل امس اي لو كان نزلت بها قبل امس فيما اذا قال لها انت طالق  
 امس كذا فتره الزبلي **قوله** سكنت قال الشافعي في شرح مختصر الوقاية لانه لو لم يسكن  
 بل قال انت طالق لم يفسخ بغيره انت طالق لم يفسخ فانه لا يقع بقوله انت طالق مع لم  
 اطلقك في وقتها يقع بالموصول به وهو انت طالق انتهى ومنه عرف ان قوله سكنت  
 ليظهر التقابل بين هذه المسئلة التي ذكرها بقوله في قوله انت طالق ما لم اطلقك  
 وما بينهما من فروج مسئلة **قوله** لانه اضاف الطلاق الى زمان قال عن التعلق وكذا  
 هو زمان قوله انت طالق قبل ان يفرغ منها كذا في الهداية **قوله** تطلق بالاجرة وهي التولية  
 المجرة حتى لو قال انت طالق ثلثا ما لم اطلقك انت طالق وقفت واحدة كذا في فتح القدير  
**قوله** معناه قال ذلك موصولا واما اذا قال معصو لا فبقعهان قياسا واسم انا لانه قد  
 الزمان الخارج عن التطبيق كذا في الهداية **قوله** القياس ان يقع ثنتان في احد منهما فجرة  
 والاخر من مضافه كما يظهر من تقرير صاحب التمهيد **قوله** ان كانت مدخولا بها واما ان لم تكن  
 مدخولا بها فبقع المضاف وحده كذا في فتح القدير **قوله** وجه الالتفات ان زمان التبرير دخل  
 في البين وهو المعصو به هو عبارة الزبلي بعينها ان التبرير هو المعصو به باليمين لكن لفظ  
 اليمين مؤنث سماه على ما خرج به في القاموس والمصباح المبرز كان تذكر التبرير في قول  
 الخلاف **قوله** اصل الخلاف فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس في الحال لا يلبس  
**قوله** ونحو ذلك كما اذا حلف لا يسكن هذه الدار فاستغسل ساعة بالانفعال او حلف لا يركب  
 وهو راكب ففتر من ساحة ذكرها صاحب الكافي ويحيى بيان هذه المسئلة مشعلا في كتاب  
 الايمان وفي جميع هذه المسائل خلاف لزوم طلبة من **قوله** اصل الخلاف والمراد بالاصل  
 في مثل هذا المقام هو النية لا افضل القياس به عليه في فتح القدير **قوله** فنكر لها حيث هكذا  
 عبارة صاحب الكافي وهذا يعني على ان تعليق الشرط بالجره في غير الفجره فيمن احس  
 مع اليمين به وهو الحلف او المنع وعبارة الهداية طلعت **قوله** كان المعيار ممتدا فيه  
 من التسامح

اول المضاف الطلاق  
 الاول لان المضاف  
 الى زمان عدم التطبيق  
 كذا في شرح الهداية  
 تاج الشريعة  
 كما يحكي في اول كتاب  
 الايمان

تعلق الشرط بالجزاء يستحق  
 عند الفجره فيمن

المؤنث

من التسامح لا يخفى ولو قال بهرنا كان الفرف ممتدا لكونه ميعارا له وفيما يأتي من  
 الفرف لان الممتد لا يكون ميعارا لغيره كما هو المفهوم من لفظ التسامح كان كلامه بعد  
 عن الاشتباه **قوله** فيراد باليوم مطلق الوقت واليوم حجاز من جز من الزمان لا يعبر في الفرف  
 ممتدا وهو الان سواء كان من النهار او من الليل قوله بغيره ومن يومهم يومه كبره فان التو  
 عن الرخف حرام لئلا كان او نحو **قوله** هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية والكنز  
 لان فيها اشارة الى الخلاف المذكور لا يذهب عليك ان افادة خلاف مثل الحسن البصري  
 لا يعتن به في عبارات المتون العروضية ولا يساوي ذلك فوات بيان حكم مسئلة اخرى  
 فاذا اخبرت عبارة تعمرها كما في الكافي والوقاية كان الكلام اعم فائدة فانه المعصومان  
 الفرق بين ايقاع الثلث دفعة وبين التفريق وعبارتهما جامع للمعصومين واما اشارة  
 المذكورة فمحصل بذلك ايضا انه لا يعمم اللفظ على كون الحكم في المسئلةين خذنا ذلك  
 ويكون في ضمنه يلحق الى رتبة القول الخالف ان كان **قوله** بخلافها كما لا يخفى على الناظر فيهما  
 وعبارتهما هكذا ومن طلقها ثلثا قبل الوطى وقفت برديتها نعم قولنا انت طالق  
 ثلثا وقولنا اوقفت عليك ثلث تطلقا في محل الخلاف فيهما لا يمتاز عن محل الوقاف  
 وقد تحققت ما فيه وما قيل في جواب ان المتبادر من ايقاع الثلث قول القائل انت طالق  
 ثلثا دون اوقفت عليك ثلث تطلقا في نفس لاطلاق كونه وقوله حمل الكلام على ما  
 يرتضيه صاحب الكافي في تقريره الاصول وقاصل ما قيل في كتبها انه انما يقع اطلاق اسم المستطاع  
 السب اذا كان السب على رتبة السب وهو الحكم بان يكون المعصوم من رتبة السب ذلك السب  
 كالبيع للملك فان الملك بعير كالعلة الغاية اما اذا كان سبنا محضا اس يفضى اليه ولا يكون  
 رتبة لاجله كملك الرقبة فانه مزروع مع امتناع ملك المسئلة كما في العبد والافت من الرضا  
 ونحوهما فلا يقع اطلاق اسم السب على السب قال صاحب التحقيق لا يقال العدة لا تخفى  
 فانها يجب على ام الولد من غير الطلاق ويجب الوفاة وليس بطلاق لانا نقول لما صارت هي

بدليل

وصاحب الوقاية والكنز  
 مقتضيا فني ذلك ان  
 صاحب الهداية  
 رحمه الله

قائله وان

وغالب هذه العبارات  
 من التوضيح



فراشا أخذت حكم النكحة وأخذت بالطلاق فادّعت العدة  
 لأنها ثبتت بالشبهة والواجب بالوفاء متى بقي زمان من قدر لا اعتداد بالآخره الثاني  
 بقوله أخذت وكلامنا فيه كذا قيل انتهى لا يقال بالبحر في الكناية أراد به الضم فالحرف  
 بمعنى الكلمة لا ما هو المقابل للكم والفعل إذا تميز ليس بحرف بهذا المعنى وذلك لما تكرر  
 عندهم أن القبلة والبعيدة صفة للذكور أولاً لأن لم يعرفن الطرف بالكناية وإن قرنت  
 بها يكون صفة للذكور أيضاً كما ذكره الزيلعي **والكنى** الإيقاع في الماضى إيقاع في الحال  
 قال الزيلعي لا يقال لها أنت طالفاً أنت يقع في الحال **قوله** فيمتعان زيادة فيرا أكثر  
 من نفعها **قوله** وأما الله فلأن البعدية صفة للأولى لعدم القرآن بالكناية كذا قال  
 الزيلعي **قوله** فاقض إيقاع الواحدة وإيقاع الآخر قبل هذه فتعبر بأن لا يدرى عليك  
 ما في عبارة هذه من الخلل والقوابس **قوله** وسواء ذلك فتعبر بأن كذا قال الزيلعي **قوله**  
 واحدة إن دخلت في هذا أخذت ج وأما عندنا فتعبر أن ثلث إن كرر لفظ  
 ثلثاً وإذا أخرت لفظ طلقت ثلثاً بالاجماع كذا في المضمرات ثم إن هذا إذا كانت المرأة  
 غير مدخول بها كما يدل عليه السياق والسياق وأما إذا كانت مدخولاً بها فطلق ثلثاً في  
 قولهم جميعاً كذا في المضمرات ثم إن واحدة هذه مرفوعة على أنها فاعل يقع **قوله** إذا  
 يتبع للثاني والثالث محل يقع فيما إذا قال أنت طالفاً واحدة واحدة أو قال أنت  
 طالفاً واحدة واحدة وهذا لأن الكلام في غير الموطوء ولما كان السياق في مسألة  
 الشرط على كون لفظ واحدة اثنين كان المنكح أن يقتصر صورة التخيير بينهما **قوله**  
 لثلاثاً كونه الحكم إذا تلفظ بثلث واحدة كذا يقال على قول المخالف في كل من المسئلتين  
**قوله** وقال لغير الموطوء أنت طالفاً وطالفاً إن دخلت الدار أنت خير بانه كان الواجب  
 عليه أن يقول وقال أنت طالفاً واحدة واحدة إن دخلت الدار وما ذكره غيره داخل  
 في هذه الخلافية كما سيأتي حكم المسئلتين أيضاً مخالفاً فإن حكم مسئلة التي هذا إلى ج  
 طلق

قوله

إذا

طلقة واحدة في صورة تقديم الشرط وثنان في صورة تأخيره وعندنا فتعبر بثنان  
 فيهما وحكم مسئلة الزوج وتزوج الواحدة عندنا فتعبر بثنان فيهما إن قدم الشرط بخلاف  
 ما إذا أخر فإنه يقع فيه الثنتان اتفاقاً كما يقتضيه صريح كلام صاحب التوضيح وإنما قلنا  
 كما يقتضيه لأن المسئلة موضوعة في التوضيح على كون لفظ طالفاً ثلثاً فيكون جواباً لكل  
 بخلاف ما في الدرر فإن لفظ الطالفاً في ثناتان ولذا قلنا فيقع الثنتان اتفاقاً  
 فليست **قوله** فثنان هذا اتفاقاً بترتيب على كون لفظ طالفاً في الصورة المذكورة اثنين  
 كما وقع في عبارة دأماً إذا قلنا لغير المدخول أنت طالفاً وطالفاً وطالفاً إن دخلت  
 الدار فيقع الثلث بالاتفاق على ما صرح به في التوضيح وقد عرفت أن تفسير قولنا  
 آخر الشرط بهذه الصورة ليس له وجه فكذا ما يشترط عليه **قوله** ومن طلق امرأته قبل الدخول  
 قول ثلثاً وقعن هذه المسئلة التي نقلها عن الأختيار هي ما هي بعينها ما ذكره فيجوز  
 بقوله قال لغير الموطوء ثم وهي مذكورة في حاشية المشورة فيكون ذكرها هنا تكراراً بلا طائل  
 ويكون في ذكرها في آخر الباب تكراراً بعد تكرار **قوله** لا يقال النضر قد ورد في هذا  
 السؤال هي ما نقلنا عن صاحب الأختيار حيث قال ومن طلق امرأته قبل الدخول ثلثاً وقعن  
 وقد عرفت أنه ذكره وقع مكرراً فكان الواجب عليه إسقاط ما نقلنا عن الأختيار وذكره هذا  
 السؤال وجوابه في اشتداد شرح قوله قال لغير الموطوء أنت طالفاً ثلثاً يقع ثم إن أراد  
 بالنقض النفس التي يدل على صحة إيقاع الثلث وهو قوله نعم فإن طلقها فلا تحل له فإن الطالفاً  
 هي ما يحول على الطلقة الثالثة **قوله** حيث قال نعم حتى تنكح زوجاً غيره الذي بطل لأن الاعتدال  
 بهذه العبارة الشريفة على كون الطلاق المذكور فيما قبلها محمولاً على طلاق المدخول بها غير  
 متناهية فإن التحليل لازم على الزوج الأول في صورة التطلق ثلثاً سواء كانت المرأة مدخولاً  
 بها أو لا على ما صرحوا به وإن أراد الاعتدال بها من جهة أن النكاح فيه محمول على الوطء بالاجماع  
 فغيره أن ذلك إنما هو ووطء الزوج الثاني وكل ما في دخول الزوج الأول ليس بالأو هو طلق



**قوله** ولا دلالة في النقص بغيره قوله مع فان طلقها فلا تحل له فان الطلاق فيه مطلق يع  
 طلاق المدخول بها وفي المدخول بها **قوله** الا ان ينوي قسمه كل واحدة بغيره فنطلق كل واحدة  
 ثلثا من قسم كل تطليقة اما بالنسبة للاربعة بالاجزاء فاذا كل جزء حكم ان الطلاق لا يكون  
 تطلق كل واحدة ثلثا بقي ان هذا الوجه لا يؤدى الى ان تطلق كل واحدة ثلثا بل شتين فغايبه  
 ما يمكن ان يجعل الاشياء متعلقا بثلثه والاربعة فقط **قوله** او لو قال يمكن قسم  
 تطليقات يقع على كل واحدة مطلقا فان بان يجعل لكل واحدة منهن طلاق واحدة ويجعل لكل  
 مقسوما بغيره ثم يكمل كل جزء على حكم ان الطلاق لا يتجزى فيحصل لكل واحدة منها طلاقان  
 وكذا صورته السبع والاشياء المتصورة اثنتان فيقع فيها لكل واحدة منهن طلاقان  
 من غير حاجة الى تلك المقتضى **قوله** فاذا زاد عليها طلقت كل واحدة اما في السبع فبان يقع لكل  
 واحدة منهن ثلثة وكذا فيما زاد عليها فان الزيادة عليها تكون لغوا من جهة ان كل واحدة  
 منهن طلقت ثلثا **قوله** ايراد به التبرأ من الطلوع الى الغروب فانه على حقيقته فلا  
 بعد له لا عند سنده وذلك فيما اذا كان الفعل الذي يتعلق به اليوم غير ممتد كذا في التوبيع  
 ثم ان صاحب الدرر ضمن كلاله اصل كون اليوم على حقيقته وهو التبرأ اذا تعلق بفعل ممتد  
 بان مشاؤه كون طرفه سعياء اذا تعلق بالفعل الممتد باللفظ في واما اذا لم يكن كذلك  
 فيكون مجازا عن مطلق الوقت ضرورة ولا يظهر في كلامه كالكلمة من هذه الجهة كما ظن  
**قوله** فانه يحتمل ان يراد به ان يبرأ من حقيقة التبرأ من الحساب وله احتمالات ثلثة كما يدل  
 عليه كلام الزيلعي **قوله** واخذ من النكاح فشره صاحب التحقيق بقوله ان احبس الاقراء  
 ثم قال فاذا انور الاقراء زال الابرام **قوله** وقيل الدخول جعل مستقرا عن الطلاق  
 اذا لا وجود للمنفقة منها وهو الاخذ لان لا بد من قبل الدخول بالنقص والاجماع كذا  
 في التحقيق **قوله** لانه سببه في الجملة اس الطلاق سبب الاخذ من النكاح اخذ العدة وقوله  
 وان لم يكن سببا له هنا تحقيقا لما اراد بقوله في الجملة هنا اشارة الى حالة عدم الدخول  
 اذا لا ضرورة

ثلاثا في صوته  
 الحكم الثاني في صوته  
 الثلث والاربعة فلا  
 في صوته الثنتين فلا  
 فان تقسيمها بهذا  
 مع

وانما لم يتبع في حال صوته  
 الاولى فانه الفصل  
 بكذا يكون مؤنثا

يقال حسنة عك  
 وبانية قصم

اذ لا عدة فيها **قوله** انت واحدة عند قولك يحس بربدان فيها احتمالات متعددة فاذا  
 زال الابرام خربا بالبينة وبدلالة الحال كان الواقع صريح الطلاق وهو يعقب  
 الرجعة والنقص على الواحدة بنا في العقد وكذا قال الزيلعي **قوله** ويحتمل ان يكون  
 نعتا لمصدر محذوف في معناه تطليقة واحدة كما في الهداية **قوله** لان عوام الاعراب  
 لا يفرقون بين وجوه الاعراب اس فلا اعتبار بقول بعضهم انه ان نصب الواحدة  
 وقع وان لم ينو ان رفع لا يقع وان نوى كما ذكره الزيلعي ثم ان عبارة القوم  
 باجماعهم لان العوام كيف لا الاعراب اهل الكبادية بخصوصهم فاضافة العوام اليهم  
 محالة بايقاض المقام حقها والتكلم بالعربي لا يلزم ان يصدر من العرب كيف من الاعراب  
 وقصد التجنيس ورطة يستعجن منها اولوا اللب **قوله** تزوجي اخذه من الحائنة وهو زيادة  
 منه على المنون المشهورة **قوله** والطلاق تعقب للرجوع قيل هو على لفظ اسم الفاعل من  
 الاحقاب يقال اكل اكل احقبته سقما او ورشته انترى والاولى ما قيل انه على  
 لفظ اسم الفاعل من التعقيب وهو اتباع العمل عملا على ما صرح به في الفائق **قوله**  
 بان قال ان دخلت الدار فانت باين فيه في الكافي بان ينوي به الطلاق **قوله**  
 فانها تطلق اس تطليقة اخرى وهي المعلقة كما قال ابن السكيت في شرح المنظومة وقال  
 في الكافي اس وقع عليها طلاقا اخر **قوله** وحذر من لا يقع شيء **قوله** ينبغي ان يفسر في البحر  
 الرائع ان نوى بالباين الله البينونة الفليضة قيل صدق فيما نوى وبقي  
 الثلث وقيل لا كذا في المحيط واقصر الشارحون على الوقوع لكن بصيغة ينفق فكان  
 الوقوع هو المعنى انترى كلاما **قوله** وهذا يقع المعلق كما ذكرنا اذ به ما ذكره بقوله بان قال  
 ان دخلت الدار فانت باين كما صرح به الزيلعي **قوله** كذا في الكافي وخبره جميع ملازمين كلام  
 الزيلعي الا بزيادة قوله والحكمة الفليضة فانها من الكافي والفظ ان لا فرق بين العبادتين  
 في هذه المسئلة من حيث المعنى وان كانت العبارة الثانية اعم من الاولى بحسب

كلام على النص

القول الاول ما يؤخذ من كلام  
 المولى حسن جلي والثاني من  
 كلام المولى جمال يشاراه  
 ولا حاجة وانى الوج



المفهوم **قول** اقول بظريه ان ما نقل عن المكثات انه ان يطلق في لفظ المكثات كما نقله  
 شارح الجمع من طلاق امرائه الغير المدخول بها ثلثا فلا ان يتزوجها بلا تحليل واما قوله مع  
 فلا تحليل من بعد حتى تنكح زوجها غيره فحق المدخول بها انتهى ولا بد من تحليله الى الاول  
 انما هو جواز الشروع بلا تحليل في صورة ان يطلق غير المدخول بها ثلثا لوروثه في التحليل  
 في المدخول بها لا الوقف في عدم وقوع الثلث كما يقتضيه اخذ صاحب الدرر بم  
 ما ثبت صاحب الدرر بذكره من القاعدة بكون مؤنة ما في المكثات على ما قررناه  
 ايضا فان حكم مسئلة التطبيق ثلثا على طهره ان لا يزوجها بلا تحليل سواء كانت  
 المرأة مدخولا بها او لا والظاهر ان ما في المكثات على ما قررناه من مسائل  
 من الاقوال الضعيفة التي لا يعتمد عليها **قوله** يقع الثلث كذا في شرح التسهيل للقاضي  
 بدر الدين ونقل بعض اصحاب المجامع الفقهية عن الحارثي ان فيه قولين احدهما  
 هذا والاخر قول بعضهم لا يقع الثلث سواء في العدة او لم يكن ثم قال وهو الاصح و  
 عليه الفتوى لانه باين في المعنى والبيان لا يلحق البايين فاختار المعنى الاول من حيث  
 اللفظ انتهى فليدبر في تحقيق ما هو الاصح بالعمل من القولين **قوله** لعدم ثبوتها في محل  
 ضمير الموصوف راجع الى الحرمة الغليظة وذلك لان الواقع بالابنة لا يوليها الواحدة  
**قوله** ومعنى قولهم انت طالق ثلثا يفيد البسوتة الغليظة انه ان اراد به دفعه سواك  
 ثلثا من سباق الكلام وهو ان قوله انت طالق ثلثا اذا كان هرجا كيف يصح هذا  
 القول منهم لا تنقرا ان الصريح والبيان متقابلان فاجاب عنه بان المراد في قولهم  
 هذا بالبسوتة الحرمة الغليظة والفرقة الكاملة لا ما هو المصطلح الذي يقابل الحرمة  
 المصطلح عندهم كما سبق ثم انتهى بتبيين الى الان ان قابل هذا القول منهم من انهم  
 واما ما سبق من كلام صاحب الكافي والترتيب فليس في تلك الصورة بل في صورة  
 كقول البايين بالباين **باب النفقة** **قوله** فلا يعملان بلائنه لوراد عليه

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يعملان بلائنه لوراد عليه  
 وهو الوجه في قوله  
 لا يعملان بلائنه لوراد عليه

هو الوجه في قوله

او دلال

او دلاله حال مذاكرة الطلاق وحال الفضيحة كان كلامه ههنا موافقا لما سبق  
 منه في اول بحث الكناية **قوله** ان لا يملك الزوج حرها الفحل انما يستعمل في التوكيل  
 لان التوكيل المستعمل فيه هو الرجوع لا **قوله** وفي طلق طررك او طلق امرأتي عليها  
 الظاهر ان الغيبة في عكسها لثالث واداد بعكسها ان يقع الرجوع وان لا يبعد  
 بحكمها ولا يخفى ما في الطلاق العكس على ذلك من الركائز وقبارة الوفاة فلا  
 اس يقع الرجوع عنه ولا ينفق بالمجلس وغير المشيخ الماتحة الرجوع عنه والتفريق بالمجلس كما  
 اوضحه صدر الشريعة وخبره صاحب الدرر اما ما ترى **قوله** وانما نشأت من عدم القدرة  
 على الالتزام اس عدم قدرة الموكل على الزام الوكيل على فعله **قوله** او قالت اختار نفسي  
**قوله** لا يتزوج لانه يبرئ من الخلوص اراد بالخلوص الصفوة كما صرح به في الكفاية وهذا ما قال  
 في البداية ثم الواقع بها واقع باين لان اختيارها بنفسها بثبوت اختصاصها بها وذلك  
 في البايين انتهى وان ثبت استيفاح هذا المقال فعليك ما ذكره بقوله قبل الطلوع به  
 وقوع البايين ان اختيارها بنفسها انما يكون بثبوت اختصاصها بها وهو في البايين اد  
 في الرجوع يمكن الزوج من رجوعها بلا رضاها انتهى **قوله** كالطلاق بخلاف البسوتة كذا في  
 الكافي والظاهر ان قوله كالطلاق بيان لغير المستزوج ايا خليفه وخفية على هو الظفافة اذا  
 قال انت طالق يقع به الرجوع سواء نوى واحدا باين او اكثر منه كما سبق في اول  
 الباب السابق ومعنى قوله بخلاف البسوتة انه لو قال انت باين فاني نوحى نوى  
 فقد اصاب ما ان البسوتة تنسوخ ان نوحى خفيفة وخليفه بخلاف الاختيار فانه  
 عبارة عن الصفوة والخلوص والصفوة اذا حصلت فلا مزيد لها بعد ذلك فلا يحل  
 نية الثلث على ما يظهر من كلام صاحب النهاية **قوله** ولا يطلق المرأة بنفسها بعد رجوع  
 اضر بعينه فيما اذا قال انت طالق كلما شئت فظنفت نفسها ثلثا وترد وجه زوجها  
 وحادث اليه فطلقت نفسها لا يقع لما ذكره من التعليل **قوله** فوجب اعتبارها خصوصا



لا يوجد لفظ خصوصاً في أكثر النسخ ولا بد منه لاستدعاء قوله او عمومًا وجوده كما وقع  
 في عبارة الزيلعي **قوله** ومن قد يستعمل التبيين فيجعل على تحصيل الجس عبارة الزيلعي ومن قد  
 يكون للتبيين كقوله مع حاجتنا الرجس من الاول فان الترتيب ولا يظهر وجه التفسير **قوله**  
 للدلالة اظهرها بالسماح او لعموم الصفة الاول ناظر الى مسئلة كل من طعن في ان  
 والناظر الى مسئلة يطلق من ت في من شئت ولعله لو بدّل او الفاصلة  
 بالواد والواحدة لكان حسن **قوله** لا يعطى المجلس يعني يبقى خياره **قوله** لان كل منهما  
 للجمع الذي لا يربط اسما به وهو اسحق في الرأى كذا في الكافي **قوله** لا يعطى المجلس  
 لان المبطل هناك الاخر اى هذا امر يربط بقوله في المتن والمجلس انما يختلف بغيرها  
 كما يدل عليه صريح كلام صاحب الهداية حيث قال ويطلب خيارا بمجرد القيام لانه دليل  
 الاخر من خلاف العرف والسلم اى فنى قال في تعليقه فان القيام لدعوة شخص للشورى  
 او لطلب الشهود مبطل فيهما انتهى فقد ضبط خطا فاحشا ومبني على ظن ذلك  
 مرتباً بقوله ودحا والاب للشورى وشهود تشهدهم ولا ممانع له من عدة اوجه  
 ثم ان ما ظنه سنداً لم نجده في كتب القوم الا في باب العرف ولا في باب السلم **قوله**  
 دون الاعراض اى ليس المعتبر في ابطال العقد هناك الاعراض كما كان في مسئلة النجاسة  
 وشتر في وقوع الطلاق ذكر النفس كى هذا متعلق بمسئلة الاختيار بخصوصها كما  
 يظهر من كتب القوم فكان الواجب ذكره في اثناء تلك المسئلة كما فعله صاحب الكفر وغيره  
 ومقتضى عليه ما نقله حسن الترتيب اى فوجى الثالث في الاول في قول صاحب الصواب  
 في الفائية لان الخلاف المذكور انما هو في رد اجاب المسئلة الاول في قولهم فيها  
 كما في الهداية وكذا تعليقه المذكور تعليقه المسئلة الثانية ومن شاء الفلظ هو تفسير عبارة  
 الكفر من حيث **قوله** ذكر الاول وكذا ما في معنى كلامهما ان هذا اللفظ يفيد الافراد والتركيب  
 لان الاول اسم لفرد سابق والوسطى اسم لفرد بين اثنين متساويين والاخر اسم لفرد  
 لاحق

مقدم على العاني

لاحق كذا قرره الزيلعي **قوله** ان كان لا يفيد من حيث الترتيب اذ الترتيب باطل  
 الاستحالة في الجمع ملك وانما الترتيب في افعال الاحيان كما يقال جاء هذا اولاً وخو  
 لان ذاتها كذا قرره الزيلعي فيعتبر فيما يفيد وهو الافراد فصار كما تظاهرت اخذت  
 المصلحة التي صارت الى الكلمة الاولى وهي الواحدة كذا قرره الزيلعي **قوله** فاذا الغافى حق  
 الاصل لغافى حق الفوج اراد بالاصل الترتيب بالفوج الافراد **قوله** لانه صار جواباً لكل ما هو من  
 السية وهذا الوقوف منها عقيب قول الزوج اختارنى ثلث مرات وهذا لا تعلل  
 له يكون صفة الافراد لغافى كما في الوجه الاول وهو غير قابل للمنع كما ظن على ان مسا  
 كل امرهم على كون ذلك مؤيداً الى كونه دليلاً مستقلاً حتى يرد عليه ما ورد في الدلالة  
 الفكر ارض عليه اذ الاختيار في حق الطلاق هو الذي ينكره ولو قالت في جواب  
 اختارنى ثلاثاً وجد في ما من هذا الكتاب بخط بعض العلماء ما نصه قوله ثلثاً لاجابة  
 السية كما هو الظن من سائر الكتب انتهى وهو حق لا يجيد عنه لان المرأة انما تنصرف حكماً  
 للتفويض اى لتفويض الزوج اياً نادى لاخيرة لا يفاعها وان اوقفت بالبرج والدليل  
 عليه انه لو امرها بالباين فاوقفت رجعيّاً او بالعكس او قالت طلقت نفسي واحدة  
 في جواب الامر باليد وقع ما امر به الزوج دون ما وقعته هي ذكره في الهداية **قوله** التفويض  
 بطله ما سئله مبتدأ وخبره التفويض هو ما نادى افعه بها **قوله** لكونه من الكتابات الغفر  
 لا فتارس ولو قال من الكتابات التي يقع بها البائنة لكان كلامه اسلم فان هنا  
 ما هو الواقع به راجع كما سبق تفصيله **قوله** فيقبل فيه رايان الى لعل الظاهر بل  
 فانه بالواد وحاصله تخلص كلام صاحب الهداية عن الفلظ غائبة ان يكون منه  
 ترجيح لرواية صدر الاسلام في الجاهل القفير وان كان عامتهم على الرواية الاخرى وحي  
 مثله يمدح من اصحاب الترجيح بناء على قوة دليل ما رجحه على طه **قوله** او قالت في جواب  
 قوله امرك بيدك والفاصله هنا لتفويض المسئلة كما هو حادة اصحاب المتن على



ما تر خبر مرة ديابك وآن تنوهم كونها ماطعة لما بعدة على قوله فقالت اخرت نفس  
لفساد المعنى **ف** اطلقت نفسي واحدة الواحدة هي هنا نعت لمصدر محذوف  
وهو التلبية على ما ذكر في الهداية **ف** فيكون الصفة المذكورة في التوبيخ درو بالصفة  
المذكورة فيه البينة اذ لا معنى لكون امرأ في يدك مع جواز الرجوع **ف** لا بد خل  
فيه السبل حتى لا يكون لها الحيا ر هذا عبارة الزيلعي وما يوجد في كثير من النسخ له  
بتذكر القم فلا يرس له وجه صحيح **و** اورد في اليوم امر باختيار ما رزقها فسر  
به دق فتوهم عدم الافادة في هذا الكلام **و** يكون المراد من قوله رد امر اليوم حكما  
لشرعا فيتم ابران لا محالة ولو قال بدله بطل امر ذلك اليوم كما في الهداية والكفر  
قصه المسافة لكان اذ لم يتم ان رد في مستند صيغة المفعول سندا الى امر اليوم كما  
مرج به في الشرح **ف** اطلقت الابانة هذا هو الصريح وما يوجد في اكثر النسخ وهو  
مطلق الابانة لا يرس له وجه صحيح **و** امرت بالثلاث في عبارة القوم باجمعهم في هذه  
المسئلة قال لها طلق نفسك ثلاثا **و** غير المصنف اما هذا اللفظ المحل فاحتاج  
الى تفسير في الشرح بما يعين الطلاق الصريح **و** وجه ذلك غير ظم انه لو جعلت هذه  
المسئلة ملصقة لما يجي من مسئلة طلق نفسك ثلاثا ان شئت كما في اكثر النسخ لا يخفى  
حسن الترتيب لكان احسن **ف** نصارت مخالفة في الوصف موافقة في الاصل  
فمرصارت الى المراءة والمخالفة في الوصف على صيغة اسم الفاعل **و** هو يقول طلق  
نفسك واحدة كذا في النسخ والصواب طلق نفسك واحدة ان شئت كما في لفظ  
الزيلعي **و** بخلاف المرسله وهي المسئلة المتقدمة التي ذكرنا يقول امرت بالثلاث  
اي وكذا قال في شرحه امر قال لها الزوج طلق نفسك ثلاثا **و** هذا بناء على ما تقدم  
من ان ايفاع الثلث ايفاع الواحدة عندها وعنده لا اراد بان تقدم كل يوم منه  
فبل حدة سطو وعنده قوله في المتن **و** لفاك حيث قال في شرحه امر اذا قال لا طلقني  
نفسك

نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لا يقع شيء عند الرجوع وعندهما تطلق واحدة ان شئت  
**و** تنسرها في مسئلتنا هو عين ايتاعها واما ما قبله في تقريره امر بناء على ان مشيئة  
الثلث مشيئة الواحدة عندهما كما ان ايفاع الثلث ايفاع الواحدة عندهما **و** في  
لا ان شئت فطلق نفسك عن ارتكابه بما قرناه نعم قال الزيلعي وكانت مشيئة الثلث  
مشيئة الواحدة عندهما وعنده لمشيئته لها ان شئت وهو غير مناف لما قرناه **ف** قوله  
**و** ايتاؤها بالملقة لفظا **و** ايتاؤها يقال اليه ومنه قوله وهي ماتت بالملقة  
**و** اما الابانة فهو افعال منه يتعدى بنفسه لا بالياء **ف** حصل قوله سقا ايتاها غدا **ف** انما  
بما لا يغيرها اس بما لا يترتب من غدا الامر امراته كما نقل في تاج الاسماء عن الحوزي وذلك  
من جهة زيادة شرط في كلامها ولو رادت الطلاق لكان الظن من حالها ان تقول كنت  
مقصرة عليه **ا** اذ ليس كلام المراءة ذكر الطلاق ليكون الزوج شائيا طلاقا اي بقوله  
شئت آخر **و** هذا اللفظ هو لفظ الهداية بعينه وعبارة الزيلعي ليس كلام المراءة  
ذكر الطلاق ففي قوله شئت مرعا **ف** ان شئت **و** النسخة لا تعمل في خبر المذكور قال الزيلعي لا يمكن  
البناء على ما تقدم لانه انما يبنى على الكلام السابق اذا اجتزات سابقا **و** هنا قد بطل  
السابق لاشتغالها بما لا يغيرها فحلي قوله شئت عن ذكر الطلاق فلم يقع به شيء انتهى  
**ف** قوله اذ المشيئة شئت عن الوجود قال الزيلعي فانه او تجددت او حصلت طلاقك  
**و** تحصيل الطلاق وبجادة بايقاض الا انه لا بد فيه من البينة لانه قد يقصد به وجوده  
دعوى قد يقصد وجوده ملكا فلا يقع الطلاق بالشك انتهى **ف** بخلاف قوله اردت  
طلاقك حيث لا يبرأ عن الوجود قال الزيلعي لان الارادة لفظ عبارة عن طلب وليس  
ضرورة القلب الوجود انتهى **ف** كما اذا قال شئت ان شاد الي كذا يوجد في اكثر  
النسخ بتذكره قال كما وقع في الهداية ومنه الكافي ولعل وجه بناء المسئلة على قوله  
الزوج آخر بخلاف قوله في المسئلة الثانية فانها لو قالت قد شئت اذ هو على الثانية

كلام على الواجب



في جميع النسخ على ما وقع في عبارة الربيع وهذا المقام يحتاج الى تأمل زائد بعد قوله  
فانها لو كانت قد شئت ان كان كذا لم انت خير بانها لم يبق من ان يشاء بالعلقة اشتغال  
بما لا يغيرها لانه هو فيما اذا كان التعليق على صفة ولم ينفك شجرة اذ انقلب  
شجرة الا يكون في ذكره اشتغالا بما لا يغيرها بل جوابا لقول الزوج كما اذا لم يذكر الشرط أصلا  
وهذا وان خفي على بعض العلماء **باب التعليق قوله** ان التعليق بالملك هو بالرفع  
لقوله الاضافة اليه وكان الظاهر ان يقول ان الملك نفسه الضمير المجرور في اليه **قوله** فلا  
تعلقا جنسية تقرب على ذكره في المتن بصورة ثلث **قوله** واليمين تنقذ للمنع او المحل  
يعني ان اليمين تنقذ محل الحالف على الايمان بما خلف عليه او لمنعه عنه **قوله** فدخلت  
في العدة الظاهر اسقاط قوله في العدة اذا فرقا في ذلك بين كون الدخول في العدة او  
قبلها وتأويله بقيام اثر النكاح ليعلم الدخول الواقع قبل الزوج في العدة كما قبل لا يرد  
له وجه صحيح خصوصا في مقام التشبيه وبيان الاحكام **قوله** في الدخول اراد به دخول الدار  
فما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق فقلت دخلت والزوج منك فان القول  
قوله كما قال الربيع **قوله** كما في حق العدة حتى انقطع الرجعة بقولها انقضت عدتي  
ويجوز لها الزوج بالثاني كذا قال الربيع **قوله** والوطئ فان الوطئ يحرم بقولها انا فائض  
ويجوز بقولها قد طهرت كذا قال الربيع **قوله** في الجماع بالطلاق في هذه المسئلة مبتدأة وليست  
بمختصة على ما قبلها كما يظهر من الهداية والوقاية وغيرهما فلا يظهر وجه الفاء **قوله** لما رانه  
قال انقضاء العدة ان قال ينقض العدة فربما يقع لعدم المحل كما قال تاج النسخة  
**قوله** بخلاف ما اذا قيل ان صمت فانه يقع على صوم ساحة قاله صدر الشريعة **قوله** اس  
احصيا طالق تاج الشريعة التزهر السباحة عن السوء وتما هو من مظان الحرمة والاحصيا  
والاحصيا الاخذ بالثقة انتم من هو تفسير للنزعة بل ازمة قوله الاول ان ياخذ بالشك احصيا  
هذا البس من عباراتهم والادنى ان يقال ودخول الفتيان اذ بالاحصيا **قوله** حتى لو  
كان

كلام على الوافي

لو كان الزوج طلقها واحدة غيرا او كانت امه لا تزوجها الا بعد زوج آخر لاحتمال تقدم  
الحارية ولادة اخرى **قوله** واراد ان يزوجها لم اس بعد وقوع الشرط **قوله** يجوز ان  
يكون ولادة الحارية اولاد ومقتضى ذلك ان يكون مطلقا ثلثا واحدا منها هو الصلح  
الواقع قبل اليمين على ما قاله الثناني بما لو افعتان بعد وقوع الشرط **قوله** او وجد الله  
فيه فقط الكلام في بيننا وبين زخرا غايب هذه الصورة وقوله وذلك لان صحة الكلام  
ان مقتضى بها كجوابها ولا يشوبه تحلل قوله والا فلا لانه من لواحق هذه المسئلة **قوله**  
منه طالق ثلثا اس منه الواحدة الاولى كما صرح به في الهداية **قوله** ولو ذلك لان صحة الكلام  
ان من صحة هذا الكلام الذي هو اليمين باهلية المتكلم وهي قائمة به فيكون صحة قائمه به  
بان يكون محله ذمته ولا يحتاج الى ملك كذا في القاية **قوله** لكن الملك شرط حال التعليق  
ان هو جواب سوال مقدم وهو ان يقول لما كان محل اليمين الذمته ينبغي ان لا يشترط  
الملك وقت التعليق فاجاب بذلك **قوله** لتبصر الجواب غالب الوجود كاستصحاب  
الحال وذلك لان استصحاب الحال عبارة عن بقاء ما كان لعدم الدليل المزبور فاذا كان  
الملك باقيا عند وجود الشرط بالنظر الى استصحاب الحال ينزل الجواب حذوه غالباً لان الأصل  
في كل ثابت دوامة وان كان يحتمل الملك النزول في كذا في غاية البيان وقال في النهاية  
واذا لم يوجد الملك وقت التعليق لا يكون الجواب خالبا لوجوده فلا يفيد اليمين فائدة  
وهي المنع عن الاقدام على وجود الشرط الذي يلزم منه نزول **قوله** في الحال فيما بين  
ذلك الحال حال بقاء اليمين يعني ان وجود الشرط الاول ليس حال انعقاد اليمين ولا حال  
نزول الجواب فلا معنى لاشتراط الملك **قوله** فيستفح عن قيام الملك كما اذا علق طلقها  
بالشرط فأبانتها وانقضت عدتها ثم تزوجها ووجه الشرط فانها تطلق بالاجماع  
واليمين لم تبطل نزول الملك وكان كالنصاب اذا انقضى في خلال الحول لم يضره كذا  
في النهاية اذ بقاؤه مجله اس بقاء اليمين على اليمين وانما ذكر الرجوع الى اليمين وان كانت

اليمين  
قوله



مؤنة على نادر التعديل لان تحليل الطلاق والعتاق يمين عند الغفران كذا في غاية  
 البيان **قوله** هو الذمة اس محل اليمين ذمة الخالف فلا يشترط سقارها ملكا **قوله**  
 ولم يخرج بعد وقوع الثلث القصر منها على ما يختص باحد القورتين قصور لا يحل  
 بل كان الواجب ان يقيم اليه وقوع الطلاق كما قال فيما سجد اي على كل من الزوج والوكيل  
**قوله** لم يقر به ان بالثبت مراجعا في الطلاق اس لم يقر مراجعا بالثبت اذا كان المعلق  
 بالجماع طلاقا رجعا الا اذا اخرج ثم اولى ثانيا وهذا عند محمد وقال ابو يوسف  
 يصير مراجعا لوجود المسكن لشهوة وهو القبر كذا قال الزايع **قوله** لا يجب نظر الاتحاد  
 المجلس المقصود هو مجرد رخصا على المجلس **قوله** وهو قضاء الشهوة بيان **قوله**  
 فاذا امتنع الحد للشبهة هي شبهة الاتحاد بالنظر الى المجلس المقصود كذا في البداية  
**قوله** وجب المهر لان يجب مع الشهرة لا بد من عليك انه بعد ما عطل خدمه وجوب الحد  
 بالنظر الى الاتحاد المقصود لا يبغي وجه لبناء ذلك على تحقق الشهرة والظمان للاداء  
 وهو ما يقتضيه اذا لم يجب الحد وجب العمد او الوطى المحرم لا يخفى عن احد بما انتهى **قوله**  
 والموت من ان للوجوب لا البطلان وهذا لان الوجوب سدى في المحل والموت بناء في المحل  
 فبناء في الاجاب اما البطلان فسدى في محله الاجاب وهو قائم بالزوج والموت لا ينافيه  
 بل يلازمه في الابطال كذا في الكافي **قوله** وان مات الزوج قبل الشرط اس قال ابن طالق **قوله**  
 في التكلم بان شاء الله فمات قبل عامه كذا قرره صاحب الاصلاح والابضاح **قوله** اذا  
 لم يتصل بكلام الشرط وانما يعلم ارادة الاستثناء **قوله** قبل ذلك اني اطلق امرأتى  
 واشتيتي كذا في العناية الا كونه **قوله** ولا وجه لكونه ناكدا اجواب عن كونه نكرا عند ما  
 وهو محل تكل بعد **قوله** فيمنع المخطوف من افعال الشرط به اي هو تغريمه على كونه اللفظ  
 التخيلا فغيره اظهره في مقام الاضمار فان ما سماه مخطوقا هو ما سماه لغوا بعينه  
 قال في الكافي وله ان ذكر الثلث التخيلا فغيره مفسرا كانه تكلم بكلام آخر  
 انتهى

انتهى وهو اظهره في افادة المهر من هذا الكلام ثم ان ما يمنع بغيره ان يكون على  
 صفة المعلوم والمخطوف مرفوع على انه فاعله القبر المحمدي وفيه والغير المرفوع في  
 يقع راجعا الى الاول **باب طلاق الفاروق** كبري عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 الصحيح هو هذا القول الذي لا يقوم فتحة الربيع واقتصر صاحب الكيفاية على ذكره لانه  
 قيل من ان الفاروق هو الذي لا يقوم بخواتم في الثبوت وهو يشك لا يكون فارة لان الانسان  
 فلما تجلوه فتعبر به ذلك على هذا لا يكاد يقع ثم ان قوله هو الصحيح ليس في محله فان صاحب  
 اي اعتبار القدم على هذا القول موافق لكلام صاحب النكاح وخبره مادام  
 يزداد به فهو رخصا والا فهو صحيح ثم ان ما ذكره من هنا خبره ما ذكره في كتاب الوصايا حيث  
 قال المقعد والفلوج والاضل والسلوان ان طال مدته سنة كالصحيح والامكان في انتهى  
**قوله** برثها الزوج لكونها فارة ولا ترث هي لرضاها بطلاق صحتها هو ايضا ما قاله  
 الزبيدي **قوله** لو بغير ما ذكر من المرض والمبارزة وخبرهما اخر زبيدي عما ذهب اليه  
 ابن ابي ان فارة يقول اذا مات بغير ذلك السبب لا ترث **قوله** او اما في الرجعي فترث منه  
 مطلقا اس سواء كان الطلاق بشواها او بغيره سواء كان التعديل بغيرها او  
 بغيره وسواء كان الفعل تاما له منه بدو لم يكن مسموعا قيام العدة فانه مشروط بغيرها  
 جميعا كذا في النكاح **قوله** فان الزوج مقصدا بطلانها انما سيقا هذا التعديل في اللزوم  
 للباين فلا يذهب عليك ما في كلامه من المحل لظن قدما وتأخيرا وكان القوابل يقول  
 طعنت قوله في المتن وهو في العدة ترث فان الزوج مقصدا بطلانها فترث عليه قصدة  
 متأخرة على ان زمان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها هذا في الباين واما في الرجعي  
 فترث منه مطلقا اذا مات وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما فانما السبب  
 في موته ولهذا يرثها هو اذا مات بخلاف الباين لان السبب هو النكاح **قوله**  
 ولهذا يرثها هو اذا مات هي في العدة وهذا من احكام الرجعي فالواجب بطله



ببها  
لبقاء الزوجية كما يظهر من كلام الزبلي فان ما ذكر قبله من قوله فان الزوج من  
احكام البائين على ما عرفت **قوله** لان السبب هو النكاح فكذا لانه هو فلهذا من كلام الزبلي  
ونحوه هذا فلا ينبغي له ان يرثه كما لا يرثها هو لكن اذا صار فارتأى ان يطلقها بعدها  
تعلق حقها بما له وكانت من ترثه بان كانا من محض الدين رد عليه قصده **انتهى**  
كذا ارث طالبه رجوعا من بغيرها بالرجوع بان قالت طلعت رجعت كما صرح به في الكفر  
واتا قوله فيما يجرد في آخر هذا الباب قالت لزوجه المريض طلعت محمول على ان يقصر  
على طلعت كما يظهر من كلام صاحب الشريعة على ما ذكره الزبلي **قوله** وكذا ارث مبانة قبلت  
في هذا على وضع صاحب الوفاية وقد وضعها صاحب الكفر من المطاوعة لاسيما  
الزوج بدل التسبيل وحكمها في جميع ما ذكر واحد **قوله** فانها لا ترث لان العدة من  
جمعتها علم بكن فارتاد كذا اذا طلعت رجعتا ثم طاعت لا ترث لما قلنا لان الرجوع  
لا يزيل النكاح فتكون الحرة مضافا الى المطاوعة وهو فعلها باختيارا كذا قال  
الزبلي **قوله** وان كان الابلاء ايضا في المرض ترث اراد به حكم المسئلة فيما اذا كان  
كل من الابلاء ومطع العدة في المرض بخلاف ما ترفا في فرض المسئلة هناك على كون الابلاء  
وحده في المرض ومن زعم انه تكرار فقد رآه عن فائدة قوله ايضا **قوله** ثم مات وهي  
في العدة متعلق بالمسائل **قوله** لا ترثا رجعت بطلان حقها في تعلقها بغيرها  
من حطفت قوله ومن طلعت على المختلعة والخيرة امر كذا لا ترث من طلعت ثلثا **قوله**  
بامرها كذلك ثم ان طلعت على صيغة المفعول مستد الى غير من فانها حرة من المرأة ومطع  
بامرها بسؤالها على ما عليه صاحب الشريعة او التاخير كما يحقها ان تضر عمل الزوج الى  
زمان انقضاء العدة فيما ارثت كالمراعية حواء المرأة **قوله** ثم مع الزوج متعلق بقوله  
اولا به فقط على ما يظهر من كلام العوم **قوله** تبين انه ليس بفارقان مني الفراق على افعال  
الموت بالمرض وما برأ منه ليس من مرض الموت ولذا يعتبر بترجائه من جميع المال  
كذا

على الوافي

كذا قال في الزبلي **قوله** وكان الفعل قال منه بد اولاً اختصار من قول الزبلي كان  
الفعل قال منه بد اولاً بدله منه **قوله** لا يارها في مرضه على هذا على صاحب الكافي  
وعبارة الهداية واذا طلعتا للثالث وهو مريض **قوله** ثم ان هذا المسئلة عين بكن  
صحت قال اولاً به ثم صحح وليس من اصحاب الكسوف من جمع بينهما **قوله** فصح  
ان من مرضه **قوله** فمات في العدة وان كان الموت بعد مرضه اضر على ما  
يظهر من الكافي **قوله** لان مدلول طلعت طلب الطلاق الرجعي قال الزبلي لان  
قوله طلعت ينصرف الى الواحد الرجعي عند الاطلاق ولهذا ينصرف اليه  
في الوكالة والسقوط بعض الانشاء فلم يكن بسؤالها راضية بطلان حقها **قوله**  
**قوله** تصافه بالاضحية من وقت الشرط قال بعض العلماء وقع بخط  
المصنف من وقت الشراء والظان انه سهو وليذا خيرة الى الزوج **قوله**  
والظان العبارة الصحيحة من وقت الشرط على ما يوجد في كثير من النسخ فانها أقرب  
الى التصحيف الى لفظ الشراء ثم ان الشرط في وضع المسئلة هو الزوج آخر كما  
قبل من ان نسخ من وقت الشرط خير صواب وعبارة العوم لا تطلق الثانية بالم  
تحت التزوج فاذا مات بيعت الطلاق عند الجرح مستد الى وقت الزوج  
وعند ما مقتضى **باب الرجعة** **قوله** لان مدعى في لو كان لانه مدعى بالملك  
انشاءه من الحال فالقول قول المنكر كما قاله الزبلي كان اخره **قوله**  
تقطع امر العدة انظر الى الرجعة كما في عبارة الزبلي فان التساوي لا للعدة  
**قوله** حتى لو بقي من الوقت في انت خبر بان هذا الكلام اجنب عن هذا المقام  
وانما بناسبت ذكره في طهر المعتدة لاقول من العدة وكان الواجب اسقاطه  
وتفصيل هذا الحق بقوله لان الجبض لا يرد على العدة **قوله** او بمحض وقت  
صلوة وهو قد رما فقدر على الاختال والتحريم وما دون ذلك لمحو بدة الجبض



ذكره الزيلعي **قوله** لا قل المدة من يوم الزوج كما قال الزيلعي في فضاها  
اس الى السنين كما قاله الزيلعي **قوله** وصحت الرجوع وبغير التمسك بتمامه كذا في  
الكافي **قوله** وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية واكثرها في عبارة الو  
الوقاية فله الرجوع وعبارة اكثر راجع **قوله** يعني له امرأة ولدت لا قل كان  
انظروا ان يقول اس طلق امرأة له ولدت لا قل المدة **قوله** لا اس ماز  
للزوج الاول تصديقا لو قال نكاحا لها كان **قوله** **باب الابلاء قوله**  
فلا ايلاء لو طلق على اقل من الاقلين ارادة بالاقليين الا قل في الحرة والاطل  
في الامة والمراد بالابلاء في الحرة لو طلق على اقل من اربعة الشهران قال مثلاً  
والله لا افر بك شهرين او ثلثة اشهر ولا ايلاء في الامة لو طلق على اقل من  
شهرين بان يقال مثلاً والله لا افر بك شهر او نصف شهر وما في كلامه من  
الاجمال المودع الى الاضلال كما اثر الى هذا التوضيح والله هو الموفق  
**قوله** بان باخرين اس حين انقضت المدة بان بعد النكاح **قوله** الثالث  
بان يطلقين غير الطلق الاول فيتم الثلث **قوله** لم يفرها اربعة اشهر وتغير  
المدة من وقت الزوج لا بان به ثبت صحها في الجماع وبما تنادي صار ظاهراً  
فيما زار بازائه بغيره النكاح ولا يتكرر الطلاق ما لم يتزوجها في الاصح  
لعدم منع صحها اذ لا حق للمباعدة الا اذا بانها بتجس طلقه او طلقين  
قبل مضي المدة ثم تزوجها حيث يكون مؤلماً وتعتبر المدة من وقت الابلاء  
لا ان الابلاء كان منعقداً قبل فلا يبطل به ولهذا الوضعت اربعة اشهر وهي في  
العدة نطقاً كما ذكره الزيلعي **قوله** لا قوله بعد يوم قال صدر الشريف  
في بيان لو قال والله لا افر بك ومكث يوماً ثم قال والله لا افر بك شهرين  
بعد الشهرين الاولين لم يكن مؤلماً وعبارة الهداية وخبرنا ايضا موافقة  
لذلك

لذلك **قوله** صاحب الدرر شهرين زبادة على ما في الكتب سهواً من قوله ما  
قبل من ان الظاهر ان يقول لا قوله بعد يوم وشهرين بعد الشهرين الاولين  
بان يكون مقول وشهرين في حاصله فان حطفت كلمة تكلم بها اليوم على كلمة  
تكلم بها أمس على ما التزمه ذلك القول ساقط من الاعتبار على ان عامة الكتب  
على تكرير لفظ البيهقي **قوله** ولو كانت له اربع نسوة والمسئلة بحالها  
في هو عبارة الزيلعي بعينها وتعلل مرادة بكون المسئلة على حالها هو ان يكون الحرام  
عنده طلاقاً وان لم يتزوج طلاقاً على ما يظهر من سياق كلامه وانما كون وضع المسئلة  
في تلك الصورة على ان يقال ان كانت حرام فليس يدخل في ذلك فان ما يقتضيه  
صحتها هو ان يكون العبارة امرأته امراء في حرام اذ لا مانع على ما قرناه  
**باب الخلع قوله** كما دون العشرة فانه صريح بعد الخلع لا المهر **قوله** لا يعلق  
الطلاق بشرط قبولها امال واليمين بغير الله مع ذكر الشرط والجملة كما قاله صدر  
الشريف **قوله** وبطل بغيرها عن مجلس علمها لفظ شرح الهداية وبطل بغيرها  
عن المجلس قبل قبول الزوج **قوله** او طرف العبد في العتاق يعني اذا احتسب  
على مال **قوله** او من جانب المولى يعني ما جعله من معنى هذا المصنف لا يرى له حرج  
ولو قال هو من جانب المولى يحسن لانه دفع الركاكة **قوله** فيجوزت احكام  
المعاوضة تقريه على قوله فيكون من طرف العبد معاوضة **قوله** والخلع قد  
يكون بلفظ البيع والشراء عند كل من البيع والشراء صورة مستقلة كما يدل عليه  
مساقه كلامه محل توقف بل كل ما معاً بمنزلة الجاب والقبول فيكون  
مجموعهما صورة واحدة ولعل قضاء صاحب الكافي على ذكر البيع بمنزلة ذلك  
قال في الخلاصة ولو قال لها بعنتك ما لم تقل اشتريت منك الطلاق انتم  
وقارن الثانية وان كان الخلع بلفظ البيع والشراء في وهو كونهما مسئلة



واحدة وبالحمل لم نجد في رأينا من الكتب صورة الخلع بلفظ الشراء فقط  
نعم موثقة المسئلة الفارسية المذكورة في الدرر يرجع اليها ذلك فان جعل ذلك  
محمدا لكلام يلزم الوقوع في ورطة التكسير وان حصل التخلع عن ورطة اخرى الا  
ان يوجه بنفاير اللغتين وربما يغير بذلك قوله وقد يكون بالفارسية  
حيث يدل على ان هذه المسئلة خبر فخرية عن الصور المذكورة عند التحقيق  
من جهة ان مرجعها الى مسئلة الشراء **قوله** بان يقول الزوج قال منك على الف  
ورهم لا بد هب عليك ان هذه الصورة المذكورة فيما سبق حيث قال  
بلفظ الخلع خالبا وسوقا الكلام ههنا على صحة وقوع الخلع بغير لفظ الخلع  
وكافي الواجب اسقاط ذلك من هذا المقام **قوله** في شيء من الصورة الاربع  
انت خير بان ساق كلام يدل على ان احديهما صورة الخلع وان الشبهة  
مستقلة فتكون الصور **قوله** لا محالة ان شئت قال في الفاية يقال شئت  
المراة على زوجها فهي ناشئة اذا سقطت عليه وانقضت وعن الزجاج  
الشئ يكون من الزوجين وهو كراهة كل منهما صاحب انتم **قوله** اكرها  
اس اكره الزوج المراة عليه اس على الخلع قال في التحقيق وهذا فيما اذا كرهت  
المراة بوجده تلف او حبس على ان تقبل من زوجها الخلع على الف درهم فقلت  
ذلك منه وقد رخص بها **قوله** لان طلاقا كرهه واقع كان الصواب ان يقول  
لان وقوع الطلاق بعمد وجودة القبول والغائت بالاكراه ليس ذلك بل  
الرضا كما في التحقيق **قوله** اس بلا لزوم مال كان الظاهر موافقا باليمن ان يفسر  
لزوم المال بوجبه بتظيم ماله عليه وغيره حتى يستغنى عن قوله او بلا سقوط مال  
فان دخول تلك الصورة تحت قوله بلا مال يحتاج الى عمل زائد **قوله** بل انتم  
ان تعطيرها مالا لتخلص كذا في غاية الشئ بهذا كبر القهر المرفوع من يعطيرها  
وانا نثبت

وتأنيث المنسوب لكن الصواب ان تعطيه على كسر ما ذكرنا يوجب في  
بعض النسخ ثم ان المراد بالالتزام ما توجبته جاراتها فلا ينافي الاكراه **قوله**  
ولا يجاب بخبره لعدم الالتزام الظاهر ان خبره ينتظم فيه ملك الاشياء وهو المثل  
**قوله** اوله تحفة خاتمة له بخلاف ما اذا خالغ على خلع بعينه وظهر في الازمنة سميت بال  
فصار مرفوعا فيكون عليها رد المأخوذ من المهر عند المباح وخذ مما شئت ذلك  
الكيل من الخلع الوسيط كذا في شرح الهداية لنجاح الشريعة **قوله** والرجوع بالقدور  
مبتدأ و **قوله** امر قالت طلعت ثلثا اربا هذا التفسير دفع احتمال آخرة عبدة  
الحق وهو ان يكون ثلثا مصدرا للطلب وموجب ان تقع لها سبع طلغات  
ثم المحط عنها وهو اشتغال بالعبودية **قوله** اس لبدل الخلع لم يبق ذكره منه مرجا  
الا وضح قول صاحب الكنز ولو بالف على انه ضامن طلفت والالف عليه انتهى  
**باب الظهار** **قوله** حتى يكفر حتى لا يرتفع هذه الحرمة الا بالكفارة حتى لو ارتدت  
زوجته ونكحت بدار الحريم ثم سبت واشترانا زوجها وطلقها ثلثا ثم زوجها  
بعد التحليل لا يحل له وطئها بلاكفير ذكره ابن الملك في شرح الوقاية **قوله**  
او راسك هو مرفوع مبتدأ وخبر مفعلة هو كظن اني استغنى عن ذكره ههنا  
جاء من قوله او نصفك كظن اني ثم ان الجملة المركبة من المبتدأ والخبر محذورة  
تقدير اعطفا على محذول الكاف الاولى وهو قوله اني على كظن اني وقوله  
وخو اوله مرفوع عطفت على راسك بمفعلة **قوله** والعيس ان لا يجوز قال في الكافي  
وهو رواية النوادر قوله حتى لو كان بحال لا يبيع بان ولد احم وهو الاكره  
لا يجوز كذا في الهداية وما تعلق بين الروايتين على ما يظهر من قول صاحب  
الكافي وقيل الرواية التي قال منها لا يجوز محمولة على عدم اصله ولا بد ان يكون  
مع الحرس فانه لا يبيع الكلام ليكلم انتم واما كون الاخرية مانعا مستغلا



فلا كلام فيه وهو مسئلة مستقلة من ذكره في الكافي واليهين على قوله واحد وقد ذكر  
صاحب الدرر ذكره في فوائده ايضا فان منفعة الشئ اذا لم يمكن من الشئ بالانحصار  
وهو موردنا في هذه المسئلة بذلك اختفاء بيان خلاف بين الجرح وبين صاحب جبهه فيها  
ان لم يكن في كلامه جزو جوابها الى الجرح صريحا كما في الهداية وقد ذكر صاحب الزمانيه  
في شرحه انه اذا كان معصرا لا يجوز من الكفارة بالاتفاق وعليه بناء قول صاحب  
الهداية بخلاف ما اذا كان المعصرا معصرا ولو كان ذلك لم يكن محذوفه نسبة الحكم المذكور  
الى الجرح من غير تقييد بالاسرار على تخفيف **قوله** فلا يجزئ به من الكفارة لان هذا الاحتياط  
يكون في معنى احتياط عبيد الاشياء منه كذا في الزمانيه نقلنا عن المصنف **قوله** متعلقا  
بافطر وما عطف عليه لا مذهب عليك **قوله** ليل اعدا او يوما سهوا عما يتعلق به  
بالمعطوف اخذ قوله او وطرا فلو جعل قوله في الخبرين متعلقا بالمتعاطفين لكان  
اخذ نظام الكلام مكان الواجب تقديم قوله في الشهرين على كلا المتعاطفين ليجب  
حكم عليهما ويقع قوله ليل اعدا على عقيب قوله او وطرا والادوية ما في اكثر اخذ قوله  
وان وطرا فيهما ليل او يوما سهوا او افطر استأنف الصوم **قوله** ليل اعدا قال  
في الكفاية ليس بعيد لان العهد والنسيان في الليل سواء وقد تضمن عليه في شرح  
الطحاوي فقال ولو جامعها بالليل ناسبا او حامدا فلو سقط قوله ليل اعدا فلو  
صاحب الكفر كان او لا **قوله** او يوما سهوا قال في الكفاية احسن من العهد فانه اذا  
جامعها بالليل حامدا فسد صومه وانقطع الشايع فيجب عليه الاستئناف بالاتفاق  
لا انقطاع الشايع انتهى والظاهر ان تقييد اليوم بذلك لتكون المسئلة خلافيه فان  
استئناف الصوم انما هو قول الجرح وعمد على ما يظهر من الهداية وشروطه فالتقييد  
بذلك يكون اختفاء بيان الخلاف في المسئلة كما هو شأن المتن والافلا محذور  
في معنى نسبة الحكم المذكور الى الجرح بلا تقييد وهو محذور يمكن الاحتراز عنه كذا  
في الكافي

في الكافي وهو محذور تبرع **قوله** افا في الوطى فلان الواجب عليه قال الزماني فلان النص  
يقضي تقديم الصوم على الوطى وان يكون الصوم خاليا عن الوطى فاذا فات التقدم  
وسقط لتعذر دجيب ان بائني بالاحوذ او الاخلال لان الجرح احدهما لا يجوز حمله  
انتهى **قوله** وان جرحا من الكفر لو قال ان المظالم اذا كثر كان كلامه اكثر انقطاعا **قوله** ان الله اعلم  
سره من الناس في الصواب ان الصيام لان جوار التكليف بالاطعام انما يكون عند الجرح  
عن الصيام واما عند الجرح لا احتياط فالتكليف بالصيام لا غير كما سبق كذا قيل وهو حق  
لا يحيد عنه **قوله** اعلم ان ما شرح بلفظ الطعام او الاطعام هو كفارة الظهار والافطار  
واليمين وجزاء الصبيد والندرك كما في الكافي وقوله فذكر صورة التملك بقوله وقوله  
وذكر صورة الاباحه بقوله معر خان على كون كفارة الظهار ايضا من القسم الاول وان  
لم يدر من لذكر ما لا يخص من **قوله** ما شرح بلفظ الابناء والاداء الجرح اراد به الهداية  
كالزكوة وصدقة الفطر والحلقى حتى الاذن والعشر كما في الكافي **قوله** فذكر صورة التملك  
بقوله اعلم انه هو اذ اصابه سبب مسكنا اذا تقرر عند كون الاطعام منتظما هو الحق  
الاباحه والتملك كيف يتعين التملك بهما بذكر الاطعام وهذا **قوله** فذكر الفطرة  
صدقة الفطر فانما يرفع صاع من بر او دقيق او سبعة موزينين صاع من تمر او زبيب  
او شعير **قوله** كما به ودقيقه لو كان سقط الكافي كان احسن **قوله** فان ربع صاع  
من التمر في تعليقنا بسناد من سبب الكلام حيث قد جوار دفع البعثة بما اذا كان  
من غير المضبوطه ثم ان هذه المسئلة هي بعينها ما يبيح في المتن من قوله وكذا في اطعام  
نصف صاع من قيمته نصف صاع بر فلو قال بهما ايضا فان نصف صاع من التمر  
كما في الكفاية لكان الاشبهاء بمحل من كلامه مع حصول ما هو المقصود بنهايه  
وهو مني اصل موثر في شرح الجرح الكبير قال في الكفاية والاصل فيه ان كل من  
مضوض عليه وان كان في القيمة اكثر كذا في المحيط وهذا لانه احسن من رفع الشئ المضوض

اعلم انه اعلم من الناس في الصواب ان الصيام لان جوار التكليف بالاطعام انما يكون عند الجرح



عليه وانما الاختيار في غير المنصوص عليه **قوله** ومن اراد من المن ربع صاع كذا  
 في بعض شروح الهداية **قوله** وكذا من اراد من المن ربع صاع كذا  
**قوله** يبلغ بالوزن نصف صاع براء وصاح شعرا او كذا لان المن رطلان فوجد نصف  
 الواجب من كل جبر كذا قال الزبيلي **قوله** لا حرفة من عدم جواز ادائه ما هو من الخرد  
 المنصوص منه فانه يقول فانه من ادائه احد الاحد المنصوص منه **قوله** لا يفسد من ذلك  
 قوله فانه فيما يجي وهذا وهو عين عبارة صاحب الكفاية والظاهر ان المراد بالاحداد  
 هو المعدودات على ما صرح به في المصباح **قوله** لا يفسد من ادائه ما هو من الخرد  
 لانها لم تحت للتمييز بين الاحصائيات المختلفة ولا شك ان الشيء اذا لم يفسد فكله كذا  
 في بعض شروح الهداية **قوله** في المختلف معقد في المسئلة الاخرة ويقع عن كل  
 واحد نصف العبد ولذا لم يجر كذا في الكافي وهو موضح انه لو نوى قضاء بواحد يشي  
 فيما اذا صار يوما **قوله** لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا يملكه او عليه بعض  
 العلماء انه ينبغي ان يذكر هذا في مقام عدم تكفير نفسه **قوله** ما عدم تكفير سبده حقه فوجهه  
 ما ذكره صدر الشريعة لان الكفارة عبادة ففعل الاخر لا يكون فعلا انتهى والاصل  
 فيه قول الزبيلي لانه لا مال له والتكفير بالمال لا يكون بدونه ولا هو من اهل الملك  
 فلا يصير ملكا يملكه انتهى **باب اللعان** **قوله** هو لغة من اللعن وهو الطرد والابعاد  
 امر من الجبر كما صرح به في شرح الهداية لتأخر الشريعة **قوله** سمي به لما في الحاشية لا يثبت  
 عليك ان هذا مستلوق بمعناه الشرعي فلا وجه لذكره في اشارة معناه اللغوية قال تاج  
 الشريعة اذا اطلق في الزوج يراد به جميع ما يجرس بين الزوجين بعد العذف من الزنا اذا  
 الاربع واللعن سمي بذلك لاستغفال اللعن كما سميت الصلوة ركوعا وبجودا  
 لذلك انتهى ومنه بطل معنى قول صاحب الدرر لما في الحاشية من لعن الرجل نفسه  
 لان جانت به العزاس ان كان ولده الذي انى به **قوله** السود جبالا الجعد جعد  
 شعر الرأس

الواني

شعر الرأس وهو تقيض البسط وجعد جعولا فهو جعد وبما اني بضم الجيم ضم الاعضاء كذا في طلبه  
**قوله** وحكم حمة الوطى والاستماع بعد النداء عن عبارة صاحب العناية كما قرأنا من اللعان  
 فتعليقه بقوله لمحصل البينة النامة لا يكون في محله فان البينة النامة لا يكون بعد فراغها  
 من اللعان بل بعد توقي القاضي الا يرى الى قوله فيما سيجي فان التعانق في التعانق بينهما  
 ولا يتبين قبله وبين مسلة الهداية قال في العناية لا يقع الغرة بنفس اللعان حتى لو طلقها في  
 هذه الحالة بان يقع وكذا لو كذب نفسه تحت الوطى من غير تجديد الكاح انتهى **قوله** سقط الى  
**قوله** او نفي عطف على قذف وان كان نفي الولد ايضا قذفا **قوله** اي بموجب القذف  
 وهو كذا كان الظاهر تعميم هذه الكلام لصورة نفي الولد ايضا فانه قذف على ما عرفت ولا بد  
 من مطابقتها وان كان ذكره في سياق الكلام متعابلا للقذف **قوله** حكما لللعان  
 عبارة الزبيلي حكما لللعان وهو الظاهر **قوله** وبه يظهر عدم صحة قوله صدر الشريعة فينتفي نسب  
 ولها اذا قد تبين من كلام الزبيلي انها لا يصدقان في ابطال النسب والولي الفصل اقتضى  
 في تزييف قول صدر الشريعة ان صاحب الدرر قلت قولنا ظاهر على ان كانت العبارة  
 فينتفي من الانتفاء كما يوجد في نسخ الدرر وينبغي بالياء التعليلية على صيغة المفعول مفعلي **قوله** ما  
 اذا كانت فينتفي على صيغة الفاعل اسناد ضميره الى المرأة كما يوجد في بعض النسخ المفعول  
 عليها فلا محذور لصلاحيته لان يكون تفسير قوله فتصدق ولا يلزم من نفيها نسب الولد  
 انتفاء نسب في حكم الشرع وهذا ظاهر **قوله** او لا محذور فيها بان كانت زانية فان  
 الزانية تصلح للشهادة حتى لو حكم القاضي بشهادتها صح حكمه فلا يدخل كونها زانية تحت قوله  
 رمي لا تصلح لها ولذا زاد عليه قوله **قوله** لا سيما منه في هذا الباب ان المرأة بعد الزنا لم تبين  
 اهل اللعان انتهى وهذا الاستراط احصائها في اللعان **قوله** كما ورد به الحديث اني كثيرا  
 لعن الرجل من فعل الكثرة وتكون من كثر النوة والمراد باللعن الزوج اي يحدف نابا او كان  
**قوله** او قذف انسانا فحادي او قذف احدهما كما وقع في عبارة الزبيلي **قوله** ونسب

اللعان في بيان  
 كذا في بيان  
 كذا في بيان

الختامية



ولان قد فهمنا به لفظ نفى على صيغة الماضي عطفا على قوله فرق العاضى وصورة هذا اللعان ان يامر كل  
 الرجل فيقول ائتمد باه الى لمة الصادقين فيما ريتك به من نفى الولد وتقول المرأة ائتمد باه الى  
 لمن الكاذبين فيما راني به من نفى الولد كذا في الكافي **قوله** وبانت بطلقة الطاهر ان يكون متعلقا  
 بالصورتين لا بالاخيرة فقط وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هو تحريم مؤبد كذا في اللمعة  
**قوله** حال جريان اللعان بينهما لعله لو قال ان يكون العلوق في حال محي بينهما للعراق كما  
 وقع في عبارة الزبيلى كان اوضح **قوله** فلا يبعد ما حد جازله ان يتردجا عند ابي حنيفة ومحمد  
 وقال ابو يوسف ليس ذلك لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدان ابدان اوداد  
 بعناه وقول صاحب الدرر ومعنى قوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان الجواب عما سئل  
 ابو يوسف على ما يظهر من كلام الزبيلى **قوله** لانه قائم مقام حد القذف اى في حق الزوج كما سبق  
 وصرح به الزبيلى ههنا **قوله** لان قيامه عند كل غير معلوم الصواب الموافق لعبارة الزبيلى عند القذف  
**قوله** فلا يصح نفيه بعده كما لو وجد الاقرار صريحا كما قرره الزبيلى **قوله** لوجود القذف نفى الولد  
 اى في صورتين **قوله** وصح نسبهما الطاهر ومثبت وكانه فاس ذلك على قولهم صح نفيه  
**قوله** اجتمع تراط اللعان فيها الم كان الاولى ان يقول فقد فهمنا ثم طلقها كما في نسخ العيد  
**قوله** لما عرفت ان شرطه قيام الم بذهلة سقوط اللعان واما سبب عدم وجوب الحد  
 فهو ما ذكر في فتح القدير من ان قد فهمنا وقع موجبا للعان فلا يتقلب للحد **قوله** فاذا انتفت  
 انتفى اى اذا انتفت الزوجية انتفى اللعان **باب العنين** **قوله** وغيره اريد بغير المحرم  
 والخصى والغنية عرف الفقهاء فلا يرد عليه ما قيل انه يشمل القادر على كإع فلا وجه له والوجه  
 وما يشبهه انتهى **قوله** هو اى العنين لعله لو قال والعنين بالاطهار لكان اولى لتوسط قوله  
 وغيره بين الضم والرفع **قوله** مرعى هو على صيغة المفعول **قوله** اذا جبر في الغنة الم الغنة هذا الم  
 بضم العين كما ان الغنة اسماء العنين كذلك على ما يظهر في الضم والرفع **قوله** هو مفعول  
 فقط اى لا يكون ذكره مستطوعا **قوله** بعد ما وجده عينا او خفيا قال في الكافي ان كان

الخصى بحيث ينتشر النسل ويصل الى النساء فلا خيار لها وان كان لا ينتشر ولا يصل فهو  
 كالعينين يؤجل مثله **قوله** يعنى اجله العاضى قال في التا تاريخا به حتى لو اجلة المرأة او قبل  
 غير العاضى لا يعتبر ذلك انتهى **قوله** ومدتها ثمانية ايام ذكره صاحب الدرر في هدى السيرة  
 والشمسية موافق لما قاله صدر السريعة ويوجد في بعض الكتب ما كالمعنى بميسر **قوله** اخلف الزوجان  
 فاودعت المرأة الم المراد بالاختلاف ههنا الاختلاف ابتداء لا بعد التاجيل كما به عليه  
 صدر السريعة بخلاف الاختلاف فيما سيجي ولذا قال هناك اى بعد التاجيل سنة الم  
**قوله** حلف على انه وصل اليها كما في فتح القدير **قوله** لان النيا به تثبت بقولن الم هذا الشرع  
 الى ان ينتهى الى المتن كان ينبغي ان يذكر في حد والاختلاف بعد التاجيل كما قرره الزبيلى  
 كيفلا وقوله فتخير بقولن انما يصح فيه واما الاختلاف الذى هو قبل التاجيل فالحكم فيه انما  
 هو التاجيل دون التخيير كما هو مدلول قوله فكسبحى لكنها خبرت ههنا حيث قبل الزوج ثم  
 فان ههنا اشارة الى الاختلاف بعد التاجيل كما ان اشارة الى الاختلاف قبله ثم  
 ان التاجيل ثم في الاختلاف قبله انما يتحقق في صورتين ذكرهما صاحب الدرر بقوله وان  
 نكل الزوج او ظن انها بكر اجل الزوج سنة **قوله** فتخير بقولن اى ان ظن انها بكر تخير المرأة  
 في كمال بين الاقامة والفرقة **قوله** لان المخير بين الشبني لا يكون له الا احدهما المخير ههنا  
 هي المرأة والشبان الزوج والفرقة فاذا اختارت المرأة الزوج لا يبقى لها اختيار  
 بعدها **قوله** بعد التاجيل سنة لو قال بعدضى سنة كما في فتح القدير لكان اوضح  
**قوله** فالحكم كالاولى اى حكم المسلة في صورة الاختلاف بعد التاجيل مثل حكم المسلة  
 في صورة الاختلاف قبله وكان الواجب عليه استعاط طهره اى ان صدقها الزوج  
 خبرت من هذا السباق فان صورة التصديق الذي ذكره فيما سبق بقوله ان اقوانه  
 لم يصل اليها اجل فعزل عن الاختلاف المذكور كيف وقد صرح بما سبق كون قوله  
 وان اخلفا الم عطفا على قوله فان اقوام فيكون تلك الصورة خارجة عن طريق التخيير



فالحكم كالاولى على ان ما قاله غير واقع فان حكم في صورة التصديق انما هو التام جيل لا التغيير وقد سبق  
منه ايضا فصرح بذلك **قوله** وان انكر نظر النكاح والاحكام ان الارادة للنكاح مرتين  
مرة قبل الاجل للناجل ومرة بعد الاجل للتخير كذا في شرح الوفاية لا يملك **قوله** او لجهة مرتبة التي  
بالنكاح مصدر ذلك امرارة رتقاء وهي التي لا يستطيع جماعها لارتفاع ذلك الوضع منها  
كذا في جامع اللغة **باب العدة** **قوله** ملك نكاح لو قال بدمه ملك متعة يحصل الاستغناء  
عن زيادة قوله او زوال فراش معتبر فانه ينظم ما كان ملك اليه في ام ولد مات عنها  
مولاها او اعتقها كما ينظم ما كان ملك النكاح كما يظهر من العناية **قوله** اراد به الخوة الصغيرة لا يجب  
عليك ما في تعييده الخوة بالصغيرة من الاخلال المقصود اذ تقر في باب المهر من الهداية  
ان الخوة بها اذا كان احد الزوجين مريضاً او صاباً في رمضان او محرماً بحج او فطر او غيره  
او كانت المرأة حائضاً ليست بصحيحة مع ان في جميعها العدة احتياطاً استحسننا قلت  
وهذا معنى قوله الخوة الصغيرة في النكاح الفاسد كما ان الخوة الفاسدة في النكاح الصغيرة تكون  
الخوة الصغيرة في نكاح بلا شهود في حكم الخوة مع كفاي قد بر **قوله** اخر از غنى فراش امه موطوءة  
غير مستولدة اذ لا عدة لها اصلاً في صورة من الصور بريدان لو قبل او زوال فراش تقتصر عليه لورود  
ان يقال هذا يعم كل امه موطوءة مستولدة او غير مستولدة مع ان غير المستولدة لا تجب فيها عدة  
اصلاً بخلاف المستولدة فان فيها تجب العدة في الحمل كما في صورة ان مات مولا او اعتقها او  
يهرم من ذلك ان تجب العدة في جميع صورة المستولدة حتى يكون اتجاه لما قبل لو تركه غير  
مستولدة لكان اطرافاً ام الولد اذا زوجه مولاها قبل الاعناق لا تجب العدة انسى ثم ان  
بناء هذا الكلام على ان الامة التي لها فراش مرادف للامة الموطوءة وان الموطوءة غير المستولدة  
ليس لها فراش معتبر وان كان لها فراش في الجملة وهو منى على سيجي في آخر باب نكاح النسيب  
نقلنا عن حواشي المعنى من ان الفرائض على من مات مريث فراش قري هو فراش المكوفة وضعيف  
وهو فراش الامة ومتوسط وهو فراش ام الولد فاما على المشهورين الفقهاء فان الفرائض نوعان

قري وهو فراش المكوفة وضعيف وهو فراش ام الولد وامة لا فراش للامة فلا حاجة الى تعييد الفرائض  
بالمعتبر للاضرار عن فراش امه موطوءة **قوله** لكنها لما لم تتجر اعتباراً مما ومثل هذه الزيادة جاز في العدة  
كما في الامة فانها على النصف من عدة الحرة وقد جعلت فراش ضرورة كذا في التلويح **قوله** وانما  
وجبت بها اي وانما وجبت العدة في صورة الطلاق والفسخ بلبت حيث كوا **قوله** والفسخ  
في معنى الطلاق اشارة الى دفع سؤل مقدرو هو ان الوقع في الامة بلوط الطلاق فكيف  
يستدل بها على ان الحكم في صورة الفسخ ايضا ذلك ثم ان عبارة الهداية والفرقة اذا كانت بغير طلاق  
فهو في معنى الطلاق ولعلنا بينت الضمير في قول صاحب الدرر وهذا يتحقق فيها كما يقع في اكثر  
الفسخ مبني على ان الدعوى في غيره الفرقة الى الفسخ في اول الكلام **قوله** في الفرقة الطارئة على النكاح  
وهي ما وقع التبعية في لفظ الامة بالطلاق **قوله** كذا ام ولد مات مولاها ام ولد في ام ولد  
تحيض ولو كانت لا تحيض فعدتها ثلثة اشهر وهي باخذ ريت قوله وفيه لم تحض لصغر وكبر وان  
عنها او اعتقها وهي حامل فعدتها ان تضع حملها وهي داخل تحت قوله وفيه كمال الحرة والامة  
الح وصرح بجميع هذه الاحكام صاحب الكافي وغيره ثم انه لو قال كام ولد مات مولاها او  
اعتقها وموطوءة بشبهة او نكاح فاسد كما في الوفاية لكان كلامه اطهر تقرراً فالتمام ليس بمفصل  
بكذا وكذا ثم ان هذا اذا لم يكن ام الولد منكوفة الغير وما اذا كانت منكوفة الغير فلا تجب عليها المهر  
عدة ذل في البرزخ **قوله** كما اذا زفت اليه غير امراته ام قال في العناية تجب عليها العدة على  
الوطي المهر على ما يجي في كتاب الحدود **قوله** او نكاح فاسد قال في غاية البيان اراد بالنكاح  
الفاسد النكاح بغير شهود ونكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح في عدة الابنة في عدة الابنة  
**قوله** كان نكاح الوقت والنكاح بغير الشهود ونكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح في عدة الابنة  
في عدة الابنة ذل في الشئ في شرح مختصر الوفاية **قوله** ان وطئت هذا العيد لم تجده في هذا المعام  
م جمعة غيره سواء جعل قيداً للصورة المذكورة التي اولها عدة الطلاق والفسخ في حق الحرة تحيض او لا تحيض  
مخصوصاً وهو مستغن عنه على كل تقدير لكان قوله فما سبق لعدة بالطلاق قبل الفسخ لان الوطى



ولذلك في اصطلاحهم وهذا كما مر مره **قوله** وللموت عطف على قوله للطلاق والنسخ عبارة منه  
ههنا موافقة للوقاية وما في أثره من توجيه العطف على الوجه المذكور موافق لما في ترشح صدر الشريعة  
غير وعليها وعليه ان مقتضى ذلك ان يكون العدة في حق حرة تحيض للموت اربعة اشهر وعشر  
لما في حق حرة لم تحض كالآية مع ان حكم الآية ايضا في العدة ذلك استدلالا عليها بالآية المذكورة  
واما قول صدر الشريعة بعد ما وجه عطف قوله للموت على ما ذكره معناه العدة للموت اربعة اشهر وعشر  
ليس بجري على قوانين اهل العربية وهذا ظاهر فليست بر وقيل وفي الطلاق والنسخ في حق حرة  
تحيض اثم ثم سئل وللموت الماورد ذلك المذور **قوله** اي سواء طلقت او اطلق صاحب  
غاية البيان في تزوج قول صاحب المدة وعدة الحرة في الوقاية اربعة اشهر وعشر فاذا كانت  
فماث عنها زوجها فعدتها اربعة اشهر وعشر سواء كانت من تحيض او من لا تحيض حرة كانت  
او كاتبة صغيرة كانت او كبيرة مدخولا بها او غير مدخول بها والا اصل فيه قوله في والذين  
يتوفون منكم الآية انتهى وكان الواجب على صاحب الذر ايضا ادراج جميع ذلك في  
مطلقا وما كان ينبغي منه هذا الاقتصار كيف لا وقد لم عليه ان يكون حكم الآية مثلاً  
في صورة الموت مهلاً في كتابه كما بهتاك عليه لا يقال قد ذكر حكمها فيما تقدم حيث قيل وفيمن لم تحض  
لصغر او كبر لاننا نقول هو مفروض في الطلاق والنسخ ولذا ذكر في أثناء ذكر حكمها والكلام  
ههنا في الموت كما افصح عنه صدر الشريعة حيث قال في شرح ما تقدم اي لعدة حرة لم تحض  
للصغر ونحوه للطلاق والنسخ ثلثة اشهر انتهى ولذا اختلف حكم الآية فيها **قوله** وفي حق امرأة الغا  
للبيان ابدال الجليلين هذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ثلث حيض ومعناه  
اذا كان الطلاق بائناً او ثلثاً اما اذا كان رجعياً فعليها عدة الوقاية بالاجماع كذا في الهدية  
وقال الزيلعي ان قول ابي يوسف هو القياس وقولها استحسان انتهى **قوله**  
والرجعي ما للموت اي للطلاق الرجعي في حق امرأة الغا حكم عدة الغا ونحوها بالاجماع  
كما نقلناه من الهدية **قوله** لانها لما درست لم هذا الى المتن الآتي عين عبارة الزيلعي مسوق

على ان يكون تعليل الاستحسان الذي في مسألة الطلاق الباين وهو اذهب اليه ابو حنيفة ومحمد  
**قوله** فكذا في حق العدة اي كما جعل النكاح قائماً الى الوفاة في حق الارث وبه يظهر معنى قوله فصارت  
كالملقة رجعيًا فان النكاح في حتمها جعل قائماً الى الموت **قوله** يعني ان المرأة اذا كانت آتية  
اي داخلية في سن الاياس وبخمس وخمسون سنة فصاعداً كما ذكره صدر الشريعة ثم ان حكم الآية المذكور  
في سباق الكلام حيث قال وفيمن لم تحض لصغر او كبر وذا من جملة فروع **قوله** فظهر انه لم يكن  
خلقاً اي ان الشهر لم يكن خلقاً للحيض **قوله** ثم قوله فتقيل انقضاءها بما عباد صدر الشريعة فتقيل انقضاء  
رأت الدم والضمير في انقضاءها الى ثلثة اشهر مذكورة صريحاً قبيل هذا الكلام مما في هذا التغيير الكا  
ما لا يخفى **قوله** كأنه سهو من النسخ والصلوب الم انت خبير بان ما ذكره صدر الشريعة موافق لتعني  
الصدر الشهيد قال في الغاية وكان الصدر الشهيد يفتي بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رأت الدم  
قبل تمام الاعتداد بالاشهر ولا يفتي بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت الدم بعد تمام الاعتداد  
انتهى والعجب ان صاحب الذر مع قوله في باب وما تحض ثلث ان هذا القول هو التمام كيف  
حمل كلام صدر الشريعة ههنا على السهو ثم انه لو قيل ظاهر لفظ صاحب الوقاية فيه موافق لما في الهدية صريحاً  
فقط بيقه بالتأويل لما ذهب اليه الصدر الشهيد غير لازم علينا لكان له وجهه وكذا لو قيل مقتضى ما سبق  
تقييد الدم ههنا بما يقيد هناك فلا يكون ما ذكره صدر الشريعة ههنا عين ما نسب اليه الصدر  
ثم **قوله** لزم الجمع المنوع وهو الجمع بين البدل والمبدل قبل فيه ان المنوع جمع كحوض والاشهر لا جمع  
ما وقع فيه كحوض من الشهر مع الاشهر **قوله** وهذا الشق من العدة غير مذكور في الوقاية والكسر عبارة الكسر  
وتجب عدة اخرى بوطي المعدة بشبهة وتدخل والمرئ منها في ذلك لان عدة المرئ الدم  
من العدين حيث قال والمرئ منها انما يتصور في صورة الطلاق فان عدتها ثلث حيض واما  
في صورة الوفاة فلا لان عدتها ليست محسوبة بالدم بل اربعة اشهر وعشر ايام وقوله  
صاحب الوقاية يدل على العادة وحيض تراه منها **قوله** وعدة الطلاق والموت تنقضي وان  
جهلت المرأة انت خبير بان هذه المسألة من فروع المسألة الآتية بعد ما نلوا كسفي في المتن



بذكر المسألة الثانية وجعلت هذه مذكورة في أثناء شرحها على أنها من فروعها على موافقة الكثر واليسين  
لكن أصوب وإن لم يكن بدم ذكرها في المتن كان الواجب تغيير بينهما **قوله** عقيب نفقة  
أي نفوق العضي أنت خير من العضي غير مذكور في سابق كلامه وانظر إن يرجع إلى الفهم  
إلى الزوج والاطهر أن يقول عقيب التزويج كما وقع في لفظ الكثر **قوله** وقد مر في آخر  
باب الرجعة أنت خير من ما مر في آخر باب الرجعة بوجه الواضحة بمعنى العقد والمدة  
تحملة تصديتها أن ظن صدقها وهي صدق لغيرها غير ما ذكره هنا وقد ذكر المصنف ذكرها  
في آخر هذا الباب **قوله** وبقي أثره أي أثر العقب **قوله** فلا حرة لورثة والعدة حيث وجب  
تجب حقا للعبد كما قال الزبيني **فصل قوله** في الأحكام موافق لما في الكثر وفيه على العقد  
الفصل له أصالة ويكون ذكر مسائل ليست من باب استطراد **قوله** وأما المنع من بدل الأصل  
ما خذ من أحد معنى المنع كما صرح به الزبيني **قوله** ولم ينفها ذلك أما في الصورة الأولى فلاته  
ليس فيها نكاح أصلا وأما في الصورة الثانية فلاته ليس فيها نكاح بعد ثبانه حتى يتألف  
عليه **قوله** لا والنفقة عليها من مال زوجها ما خذ من قول الزبيني لأن نفقتها دائرة عليها  
نهور بين ما يوجد في بعض النسخ براه واحدة محمول على سهو القلم **قوله** أي العدة أي مطلقا سواء  
كانت عدة المحلل أو غيره كما يظهر من الجمع وغيره **قوله** في مفر متعلق بالفعليين على سبيل التنازع  
كما يظهر من عبارات سائر الكتب **قوله** بل هو بناء على ما بيني على خروج الأول **قوله** ولو بينهما  
أي بين المرأة وبين غيرها التي فرجت منها **قوله** هذا إذا كان إلى العدة مئة أيام المأثورة  
هو التحريم إذا كان بينهما وبين غيرها مئة **قوله** ولم يذكر هذا الشيء أراد بهذا الشيء أن يكون  
وبين غيرها مئة أيام وبينها وبين مقصدها دون مئة أيام **قوله** وهو أن الحكم في صور النساء  
انحياز لآية الملك أن هذا ما يحصل بتعيين قوله في المتن ولو بينهما مئة بأن يكون إلى المقصد  
أيضا مئة أيام فدعوى أنهما صورة التي في سابق المتن لا يرى له وجه صحة **قوله**  
وفي صورة أقلية أحدهما التعبير أي تعين الأقل في التحريم إلى الأقل وغيره ثم ليس سابق الكلام

ما يدل عليه الأقل نفسه وإن كان أقل من مئة إلى مقصده وليس لأحد ذلك بل انهما من  
عبارة المتن **قوله** لم تخص قط تعتد بالاشهر قد سبق منه في أويل باب العدة أن عدة  
م بلغت سنين ولم تخص مئة شهر فكون ذكره ههنا تكرارا لا طائل تحته على أن معتد بالاشهر  
ليس بمشترط فني لم تخص قط فلا يظهر تخصيصه بالذكر وجه صحيح **قوله** واعتبار الشهر في العدة بالأيام  
لا الأهلة أي تعتد مئة شهر بالأيام كل شهر ثلثون يوما وهذا عند الحنفية وقال صاحباه  
تعتد بعد ما مضى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهرين بالأهلة ويكمل الشهر الأول لمبشرين يوما  
بالشهر الآخر كما في كافي كافي ولغتها صريح في أن هذا الاختلاف بينهم إنما هو فيما إذا طلقها  
زوجها في خلال الشهر وما طلقها في غرة الشهر فتعتد مئة شهر بالأهلة بلا خلاف كما كان ينبغي  
م صاحب الدرر هذا الإطلاق بل كان الواجب عليه أن يشعر في كلامه بكون ذلك فيما إذا كان  
الطلاق في خلال الشهر وهذا مرئى من أن هذه المسألة قد ذكرت بتعقيب قوله لم تخص قط  
تعتد بالاشهر ولقد أصاب في ذكر قوله في العدة تبينها على أن جريان هذه المسألة في عدة  
غير ما ذكر كما نص عليه صاحب الحاشية حيث قال وإن وقع ذلك في وسط الشهر يعتبر  
بالأيام فتعتد في الطلاق بتسعين يوما وفي الوفاة بأهله ومبشرين **قوله** طلقها فصالحته  
م نفقة العدة أي على أي شيء كان كما في عبارة الكافي **قوله** جاز الصلح لتبني شهر  
فيكون زمان العدة معلوم **قوله** اجبرت المرأة كضيق عدة أي هذه المسألة مذكورة مفصلة  
كما سبق في آخر باب الرجعة **قوله** مضيها أي العدة لا يذهب عليك في عبارة م الكاكي  
ولو قال لو كان المدة تحبض فاقبل ما لم يكن حسن **قوله** فاقبل ما أي مدة تصدق المرأة  
فيه شهران قال في نية الحرة المطلقة إذا فرغت بانقضاء العدة بالحيض لا تصدق  
في أقل من شهرين هو المختار انتهى وفي خلاصة وقبل المدة التي تصدق الحرة في انقضاء العدة  
فيها شهران عند الحنفية وعندهما تسعة وثلاثون يوما انتهى ويوافق عبارتهما عبارة حاشية  
أيضا وسبق كلامهم يدل على أن مراد القوم بالشهرين في هذه المسألة الشهران بالأيام



لا بالأهل وتقتضي ذلك ان يكون ايامها ستين بكالها كما سبقت تحقيقه عند قوله واعتبار  
الشهور في العدة بالأيام لا بالأهل وان كان ذلك فيما كانت العدة بالاشهر وهذا كما كانت بالحض  
وعليه بناء تعليل قول الخليفة بما سبقت من ان المعتبر الكثرة الحيض واول مدة الطهر ليعتد لا يكون  
ملت حيض شهر والطهر بينهما شهر فان مجرعه يكون ستين كمالا فما قبل من ان في العبارة ان قال  
ستون يوما كان في غيره من الكتب وهو مقتضى تعليله الا اني كالانفي والشهران لا يلزم ان يكون  
ستين يوما لجواز كون الشهر تسعة وعشرين يوما انتهى ثم انك قد عرفت ان صاحب الدرر  
موافق لما في النسخ المأثورة والجمع فتقول هذا القول كان في غيره من الكتب غير موافق للواقع ومما اطلع  
عليه فعليه البيان **بل** الامم الاغلب كسرهما اخر باع الضمير في عليها وهذه العبارة مأخوذة من كلام  
شرح الجمع ونظم فلا ينبغي عليها الحكم الشرعي وانما ينبغي على الغالب وكان الصواب ان يقول  
بل على الامم الاغلب فانه اذا عطف على الضمير المجزوء الفصل لا يكون بد في اعادة الجار تقول مرت  
بك وبزيد ولا تقول مرت بك وبزيد كما صرح به النخاعة **باب** في ثبوت النسب **قوله**  
لو بطل مغزل اي بعد ركنك فله حين الذوران وهذا تمثيل للغاية الشرعية فان ظل المغزل طاله  
اسرع زوالا من سائر الطلال ورواية البسوط والايضاح وبعض نسخ الهداية ولو بطلك مغزل  
اي ولو بدور فلكه مغزل والمعنى هو ما في الرواية الاخرى كذا في خروج الهداية والمغزل بتقليت  
حركات الميم وفتح الازاي ما يسمى بالفارسي دو ك والفلكه بفتح الفاء حجة مدورة مشقوقة  
تجعلها الشار في المغزل بسمية الفرس باوريسه سميت بذلك لاستدارتها كذا في تاج الاسما  
**قوله** وان ولدت لاكثر من ستين لان ثبوت النسب يعتد انصهر وهو منصوص في الصور كلها  
ما لم تنو ما تنقضها كذا قال الزبيعي ومنه يظهر ما افادته ان الوصلية في العبارة المذكورة **قوله**  
ما لم تنو لمضي العدة واما اذا اقرت به في مدة تحمل ذلك فهو كما قال ما لم يلد الطاهر كذا  
قال الزبيعي **قوله** يعني اذا جاءت به لاقل من ستين اما ان جاءت به لاقل من ستة اشهر  
فلا اشكال في ثبوت نسبها لانه كان موجودا وقت الطلاق فكان من علق قبله وبات

بالوضع لانقضاء العدة واما ان جاءت به لاقل من ستة اشهر فلا اشكال في ثبوت نسبها  
في ثبوت النسب والبيوتنة لانه تحمل ان يكون من حمل قبل الطلاق فحمل عليه كذا قرره الزبيعي **قوله**  
لا شفاء الزنا منها اي لا تقف الزنا على السلم طاهر اطلاقا على الصلاح كما صرح به الزبيعي  
**قوله** فيكون مراجع اي يصير مراجعاً بالوطي كما صرح به في الهداية **قوله** فلا يتيقن بزوال الفرائض اي  
قبل العلق كما صرح به في الهداية **قوله** فلا يتيقن بزوال الفرائض اي قبل العلق كما صرح به في الهداية  
**قوله** ولو لماتها لا عبارة هذه موافقة لعبارة الهداية وكان الحكم في صورة ما انت به لاكثر من ستين  
اصيل على الاولوية وقول صاحب الكفر والا فلا اخرج منها وان قصر الزبيعي في تغييرها **قوله** في الزنا  
اي وفي في العدة **قوله** وايضا تحمل ان يطأها في العدة عبارة الهداية لانه التزمه وله وجه بان  
وطئها بشبهة في العدة ولا يذهب عليها ان قوله وله وجه تنجيه للالتزام المذكور وليس بغيره كما  
لحنه صاحب الدرر ولقد استوضحه من قال لان ثبوت نسبها وجهها وهو الوطئ في العدة بشبهة  
وقد التزم بدعواه قال الزبيعي هكذا ذكره وفيه نظر لان المبتوتة بالثلث اذا وطئها الزوج بشبهة في الفعل  
وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه نفي عليه في ثبوت النسب وكيف يثبت بالنسب ههنا انتهى  
قد تصدى صاحب المراجع الذبابة لدفع ذلك النظر حيث قال يمكن ان يحمل المبتوتة في ثبوت النسب  
على المبتوتة بثلث او على مال لا المبتوتة بالثبات مع يدفع التناقض لكان الاختلاف في وقوع  
البابن بالثبات كذا قال شيخنا ولهذا اجمعه صاحب الكتاب في الحدود بالطلاق البابين  
على مال انتهى فتقول صاحب غاية البيان ههنا المبتوتة على المطلقة طلاقاً بائناً او ثلث انتهى  
محل توقف **قوله** وكذا مراعاة اي يثبت نسب ولد المطلقة المراهقة **قوله** اذا ولدت لاقل  
من تسعة اشهر وانما اعتبر تسعة اشهر لان ثلثة اشهر مدة عدتها وستة اشهر قلة الحمل كذا قال صدر  
**قوله** بائناً كان او جعياً وهذا القول المذكور هو قول الخليفة ومحمد وقال ابي يوسف يثبت فيه  
الى ستين في البابين والى سبعة وعشرين شهر في الزبيعي على ما صرح به في الهداية **قوله** وذلك لانها  
صغيرة يعني ان هذا تقرير صاحب الكافي وهو راجع الى تعليل صاحب الهداية قولها بان لانقضاء علما



جهة متعينة وهي الا شهر فخصيها حكم الشرع بالانقضاء انتهى به يتضح معنى قوله في آخر الكلام حكم الشرع  
بالانقضاء لا تتردد فيه **قوله** الا يرى أنها لو اقرت بمضي العدة ثم ولدت لسته اشهر لم يثبت النسب  
اي خلاف ما اذا اقرت بانقضاء العدة بعد ثلثة اشهر ثم جاءت بولد لا قبل ستة اشهر وقت الاقرار  
ولا قبل ثلثة اشهر من وقت الطلاق فانه اذن يثبت نسب الظاهر كذب بيقين كذا قال الزبيعي  
**قوله** وكذا مقعدة اي ثبت نسب ولد مقعدة نقول ثبت نسب ولدها لولا حاجة اليه وجعل  
خبر مبتدأ وهو قوله مقعدة او سبنا **قوله** اقرت بالمضي اي مضي عدتها قال في الكافي قال اقرت  
بمضي العدة بعد ثلثة اشهر ثم جاءت بولد لا قبل ستة اشهر كما قال في مواج الذرية اما لو اقرت بانقضاء  
والمدة تصلح ثلثة اثار عندنا ١ ستون يوما وعند عامة وثلاثون يوما فان ولدت لا قبل ستة اشهر  
من وقت الاقرار يثبت النسب وكذا المتوفى عنها زوجها لو اقرت بالانقضاء بعد اربعة اشهر وعشر  
فمضى على هذا التفصيل الى ان انتهى وانما تصدبت لجمع هذه النقول لتعرف ان الاقرار بمضي العدة في هذه المسألة  
مفروض في انواع العدة باجمها ولعلك لا تجد هذا الجمع في غير هذا التصنيف ارجو من اللذان يشكرني  
وهو خير لطيف واذا تحققت ما قرناه فظهر لك ان تخصيص صاحب المقعدة ههنا المقعدة الطلاق  
غير صواب وقد صرح صاحب الهداية وصاحب الكافي بانها تنافي كل مقعدة اي سواء كانت مقعدة  
عن وفات او عن طلاق باين اوجهي كما في غاية البيان في بيان سائر شروط الهداية وهو موافق  
لما في ترويح جامع الصغير لحوال الام البردوي وغيره وكأنه اغتر باقتضاء صاحب الكافي في قصر  
السلم على ان يكون الاقرار بمضي العدة بعد ثلثة اشهر وغفل عن كون ذلك بطريقين كما اوضحناه  
**قوله** هذا هو السطر في الهداية والكسر وغيرهما انت خبر بان ذلك ليس بطريقين في الهداية وانما  
في اخذ ذلك بتعليل المسألة بقوله لانه ظهر كذبه بتعيين فبطل الاقرار ووصيهم انها لو اقرت بثلثة  
اشهر مثلا من وقت الطلاق بمضي العدة ثم ولدت لا قبل ستة اشهر من وقت الاقرار كذا في نسخة  
مثلا لا شك ان نسب ولدها يثبت من زوجه وتصريحه كذب في اقرارها شرعا واما ما وقع في  
عبارة صدر الشريعة من قوله من وقت الطلاق فانه محل على السهولة اذ ولدت لنصف سنة من وقت الطلاق

اولاكثر

اولاكثر كاشهرات باع مثلا يعلم بطلان الاقرار بمضي العدة كما يعلم في صورة الاقل فلا وجه تخصيص الاقل  
بالذكر بخلاف تعيينه بوقت الاقرار فان انقضاء عدتها يكون بثلثة اشهر واذا زيد عليها اقل من ستة اشهر  
يكون المجموع اقل من تسعة اشهر فيكون العلوق في حال النكاح وثبت النسب لا يقال قول صدر الشريعة ما ان  
نصف سنة او اكثر وقت الطلاق لا يثبت النسب يدل على خلاف ما ذكرته وهو مضمون قوله لا يقال  
لو كانت هذه النسخة مقرة لكان الامم كذب وليس فلا يصلح ان يكون ذلك في قوله وقد وقع  
في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان الاقرار وهذا في موضعين احدهما قوله لانها ما ولدت لا قبل نصف سنة  
من وقت الطلاق ظهر كذبها والاخر قوله اما ان ولدت لنصف سنة او اكثر من وقت الطلاق لا يثبت النسب  
وقد يوجد في بعض النسخ لفظ الاقرار يدل الطلاق في كل الموضعين **قوله** ثبت نسب ولدها اذا جاز  
لا قبل بستين من وقت الفراق وان جاءت به لاكثر منها لا يثبت وان كان لا قبل بستة اشهر وعشر  
ذكره الزبيعي **قوله** ولم يكن معها احد ولا في البيت اي لم يكن احد معها حين الدخول ولا كان احد في  
داخل البيت قبل دخولها وهو احتراز عن ان يكون في البيت صبي قبل دخولها وعبارة صدر الشريعة  
بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها شئ وهي اظهر في عبارة صاحب الدرر ثم ان فائدة تفسيرها  
بالطريق المذكور دفع لما عسى ان يقال من انه كيف يتصور هذا ولا محل للرجحان فتم النظر الى فرج  
وقال الزبيعي ثم قيل قبل ثمانية ايام ولا يفسقان بالنظر الى العورة اما لكونه قد يتبين ذلك من غير  
قصد نظر ولا تعدد والضرورة كما في تهود الانا انتهى **قوله** وعندهما يثبت في جميع احوالهما  
اي سواء كان هناك جبل ظاهرا ولا او عترف من قبل الزوج او لا قال في غاية البيان فسر  
الواحدة في ترحم الكافي بالقابل ونسبني ان يكون القابل حرة عدلة كما صرح به في الشال  
قال محاكم الشهيد في الكافي وقال ابو يوسف ومحمد قبل ثمانية ايام اذا كانت حرة  
سلة وثبت النسب وله الميراث انتهى ما في غاية البيان **قوله** وقال زفر اذا جاءت به بعد قضاء  
عدة الوفاة لسته اشهر عبارة الزبيعي اذ ولدت تمام عشرة اشهر وعشرة ايام حين مات انتهى **قوله**  
لان الشرع حكم بانقضاء عدتها بالثبوت لتعين اجمته لانه لم يكن محل ظاهرا فقد حكم الشرع



بالانقضاء بعض اربعة عشر و ذلك اقول في امرها كذا في شرح الهداية لتأجيل السمع **قوله** او ولدت لم  
انت خير منه لو سقط **قوله** او ولدت في العدة واقصر على قوله او الورثة بالولادة عطفا على قوله  
ولدت لاقبل منها كما فعل صاحب الوقاية لكان كلامه خفيا وحكم وقد ذكر صاحب الهداية هذه المسئلة  
مبتدأة مستقلة كالمسئلة التي تقدمها مع فصل منها واراد صاحب الوقاية جمعها في محل واحد على  
طريق الاجازة نظر الى انها مشتركتان في ثبوت نسب ولد معدة وفات وان تفرقتان في  
ان الولادة في احدى لاقبل من ستين وفي الاخرى في كون الولادة متواليا من الورثة على اقره **قوله**  
فانني صاحب الدرر الزهر فلا وجه لما قيل في مسئلة مستقلة فلا معنى لجعلها احد شقي المسئلة التي  
تقدمت عليها فانها لبيان الوقت الذي يثبت فيه نسب ولد معدة بالفات انتهى وقوله  
فانها لبيان الوقت الذي يثبت فيه نسب ولد معدة بالفات انتهى وقوله  
لام الورثة ولا في غيرهم فيقبل فيه تصديعهم اي تصديق الورثة بانها ولدت **قوله** اما في حق النسب فثبت  
في حق غيرهم في المراءى غيرهم ثم المذكور في الورثة وغيرهم الميت اي ثبت النسب في حق غيرهم حتى يثبت في الورثة  
المعنى ايضا في الارث وبطالع غيرهم الميت بدنية كذا في غاية البيان **قوله** قالوا اذا كانوا من اهل  
الجماعة قال في كلام البرزوي يعني هذا الكلام اذا اقر جميع الورثة له فيشاركهم باقرهم واقره جماعة يقطع الحكم  
بشهادتهم بان صدقها رجلان منهم او رجل واحد وان فهم كذا في غاية البيان ولا يثبت عليهم ان العبارة  
المذكورة تنظم تبينك الصور ثم ان ما ذكره جواب الاستحسان وفي القياس لا يثبت النسب في غاية البيان  
**قوله** ولذا قيل بشرط لفظ الشهادة قال في غاية البيان اي من الورثة بعد ان يكون في مجلس العلم وذاكر  
لان النسب يثبت في حق الناس كافة لا بلفظ الشهادة **قوله** وقيل لا يشترط واليه ذهب الفقهاء في النسب  
وذلك لان لفظ الشهادة انما يشترط عند قيام المنازعة في مجلس العلم ولا منازعة هنا لان الورثة  
لا صدقها اربعة عشر فصار ذلك منزلة على كل حال كذا في غاية البيان **قوله** وما ثبت تبعا  
لا يراعى فيه شرط الال اذا تابع يثبت بشرط التبع لا بشرط نفسه كذا في الكافي ثم ان عبارة القوم  
لا يراعى فيه الشرط ولا يراعى وجهه قبل فانه ان قولهم لا يثبت تبعا لا يراعى فيه شرط الال عند خبر التبعة

ضرورة

ضرورة كافي في العبد والمجنون انتهى وفيه نظر لان تعبدك الحكم المذكور بصورة الضرورة لم نجد في كلام القوم كيف لا  
وقد ذكر صاحب الكفاية وقف المنقول بناء على وقف الفقهاء ثلثا لثلاثي العبد والمجنون ولا ضرورة فيه  
كما لا يخفى وتفصيل هذه المسئلة في الباب فذكرنا الصلوة فحليكم لجمع كلامهم فيه ان اردت بحكم المقام  
على اوجه **قوله** وهذا الصحيح ولذا قيل في المتن واقر الورثة دون شهود وعجالة جامع الصفر صدقها الورثة  
**قوله** سنة اشراجهم وقت التزوج كما صرح به الزبيدي وغيره ثم انه لا بد من زيادة فصاعدا في المتن كما في المتن  
وبغيره وقوله فصاعدا في الترحيم لا يعني غناؤه **قوله** فان نفاة تلاحقا عبارة الهداية والوقاية بل علمت  
تلاحقا عن تذكرة الضمير واقره راجعا الى الزوج وهو الصواب اذ قد تقرر في اللعان ان لعان الزوج  
يترتب على طهارة المرأة بموجب القذف ثم ان الى حسن حتى يلاعن او كذب نفسه فيجد فان لعان  
لاعت والاحبت حتى تلاعن فتقول صاحب الدرر تلاحقا لا يظهر له وجه صحة **قوله** فلم يعبر الولد  
بشهادة القابلة يلزم كون اللعان المضمي كلام الاشارة الى ان المراد بالزيادة الواحدة هنا هي القابلة  
لا غيرها وهو سوق للاشارة الى دفع ما عسى ان يتوهم من انه كيف يجب اللعان بنفي نسب شهادتها  
المرأة وهو كذا في قوله الزبيدي وحاصل الدفع على قرينة ان النسب لم يثبت بشهادة الشاؤون اما  
يثبت بها تعين الولد ثم ثبت النسب بعد ذلك بالفات ضرورة كونه مولودا في زمانه ثم نفي  
موجب اللعان فتصرف صاحب الدرر في عبارته بتقديم ما خسر كلاما في كلامه من حسن التوقير وقوله  
بشهادة الشاؤون كما في بعض ترويح الهداية لكان اولى ليكون اشارة الى ان من شاهد اللعان  
عدا وهو لا يثبت بشهادة الشاؤون لكونه مندوبا بالشهادتين **قوله** بل اضيف اللعان الى القذف  
مجردا عنه اي عن الولد وعليه يتبنى قوله في انشاء الاعراض لانا سلم ان القذف المطلق لا يقتضي  
وجود الولد **قوله** ودفعه ان مراد القوم هو وكما قيل في دفعه مراد المستدل ان القذف المطلق  
الموجود في ضمن القذف بالولد كافي في لزوم اللعان سواء كان الولد موجودا او لم يكن انتهى  
وجه صحة فان القذف المعبر في اللعان انما هو القذف بالزنا او سفي الولد او بها على ما تقرر فاذا  
كان المخطوء في الصورة الثانية قدما مطلقا لا يكون ذلك القذف المعبر في اللعان **قوله**

كلام على الواجبي



قوله بلا عين عنه لان الاختلاف هنا في النسب والنكاح وهو المستلزم لهما قال الزبيدي **قوله**  
فولدت لنصف سنة فذلكها اي غير نقصان ولا زيادة لانه اذا جاءت به لاقل منه بين العلق  
كان سابقا على النكاح وان جاءت به لاكثر منه بين انها علت بعده لانا حكمنا حين وقع الطلاق  
بعدم وجوب العدة لكونه قبل الدخول والخلوة ولم يبين بطلان هذا الحكم كذا قال الزبيدي **قوله** لزم  
اي الزوج نسبة اي نسب الولد ومهرها لم قال في الهدية اما النسب فلانها فراسة لانها لما جاءت  
لسته اشهر وقت النكاح فقد جاءت به لاقل منها في وقت الطلاق فكان العلق قبله في حاله النكاح  
والتصور ثابت بان تزوجها وهو كالطهر فوافي الانزال النكاح والنسب كخاط في ابنة وبالمهر  
فلانه لما ثبت النسب منه جعل واطنا حكما فاما كالمهر انتهى ويوفى كلامه صاحب في الزبيدي  
بلغة اصحاب كتب هذا الفن فلا يذهب عليك في قول صاحب الدرر لوجود العلق في العدة  
موجب للخل فانه لا يصلح ان يكون علة للزوم النسب ولا للزوم المهر فلا يصح في هذه  
عدة للاحقة ولا حكما **قوله** وله ان الولادة تثبت ضرورة فان قبول شهادة النسب وهي فيما لا  
يطلع عليه الرجال ضروري **قوله** اعترض عليه بعض تراجم الهدية اراد به صاحب الفتاوى واجاب عنه بعض  
في حاشيته بان للشرع ولاية قد ثبتت ارا في حق بعض الاشياء ولا تشبهها في حق بعضها ولا يفتقر  
لاختصاص انتهى **قوله** قول زلمه والشيء اذا ثبت ثبت جميع لانه ليس على اطلاقه بل هو في موضع لا يتصور  
الا نكاحا كما علم لو قال قولهم والشيء اذا ثبت ثبت جميع لانه محمول على اللازم الذي لا يفتقر  
لم كان كلامه اوضح واظهر **قوله** وقد تقرر في كتب الاصول في بحث الاقتصان ان قوله في الدرر  
ان يجعل في الكلام تأييد لقوله ان الولادة تثبت ضرورة فيقتدر بقدرها **قوله** حتى لا يثبت  
من الاركان والشروط اي لا يثبت من اركان البيع وشروطه بعد ما ثبت اصل العقد اقتضا  
الا مالا محتمل السقوط اصلا فلا يشترط القبول والاجابة الزوية والعيب نعم يعتبر في الآراء  
حق لو كان صبيعا فلا اذن له الولى في التصرفات لم يثبت منه البيع بهذا الكلام كذا في التلويح  
واذا كان ما يثبت بضرورة فيقتدر بقدرها من اركان والشروط في صورة الاقتصان لا يعتبر

منها الا مالا محتمل السقوط فلا يفتقر بقدرها في حق عقد مستقل كالطلاق فحين فيه كان اظهر من المارد  
بالشرائط شرط العقد فلا بد من فيها الشروط المجلية حتى يقال انه يفتقر فيها ايضا الشروط التي لا يحتمل الاقطار  
**قوله** لزم الولد والا فلا يلزمه قال الزبيدي هذا اذا كان بعد الدخول ولا فرق في ذلك بين ان يكون الطلاق  
باينا او رجعي وان كان قبل الدخول فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر وقت الطلاق لا يلزم لها قلنا  
وان كان لاقل منه لزمه اذا ولدت تمام ستة اشهر او اكثر في وقت التزوج وان كان اقل منه وكذا اذا  
اشترى زوجة قبل ان يطلعا في جميع ما ذكرناه من الاحكام انتهى **قوله** لان الولد في الرجل الاول ولو عتقه  
لتقدم العلق على الشراد فيلزم سواء اقرب او غايه وذلك لانه بالشراء لم يبطل العدة في حق غيره وان اطلت  
بالنسبة اليها لم يلزمها به في جميع ما ذكرناه من الاحكام انتهى **قوله** بان هذا اذا كان الطلاق واحدا واما اذا كانا اشتر  
يثبت نسب ما ولدت الى سنتين لان الالة تحرم بالطلاق حرمة غليظة فلا يمكن اضا العلق  
الى ما بعد الشراد فلا يفسد في الاوقات لعدم المكان بل الى بعدها حلا لانه على الصلاح **قوله**  
اذا ما حدث يضاف الى قرب وقته وكانت في الاوقات مملوكة **قوله** او لطفل يرضع  
للمسك كما ترغوة ثم ان هذه عبارة الوقاية ونظر صاحب الهدية وفيه اعلام وهو الطاهر **قوله** ولا يميل  
الى نبوة الطفل الا بالنكاح انه كما صرح لانه الموضوع للتحل وتوصيه ما قرره الزبيدي في النكاح  
الصحيح من المتعين للنسب فبعد اقراره بالنبوة عليه ما لم يظهر خلاف ذلك كما حمل عليه عنده  
عن ابيه الموقوف حتى وجب ان في هذا اللعان ولم يعتبر احتمال الكافة بغيره بالنكاح القاسم  
او الوطى بالسببه انتهى **قوله** لم يثبت نسبة لما قال بعض العلماء اذا جاءت بالولد لسته اشهر  
فصاعدا واما اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر وقت النكاح فثبت نسب من الولى اذا ادعا  
وحكم بقضاء النكاح كما صرح به في اكثر من الكتب المعتمدة انتهى **قوله** بخلاف البيع فان الولى  
اذا باع امته وولدت عند المشتري ثم اداه البائع بغيره يثبت نسب له حتى منه هذا المسألة في باب  
وعوى النسب كتاب الدخول فان باع امته فولدت لاقل من ستة اشهر مند بيعت يثبت فادعا  
نسبه انتهى وما ذكرناه من موافق الهدية فاقع في كلام صاحب الدرر ههنا مالا يلاقى لا يرى له



وجه صحة ثم قال في الحلية وان جاز به لا كثر منه شهر من وقت البيع ولا قل من سبقت لم تقبل دعوة البائع  
فيه انتهى **قوله** فان الفرائض على مراتب قري اي يوافق كلام صدر المصنف في باب الميراث والقبض والعتاق  
ما ذكره صاحب الدرر منها فاعلم خواجه الفقيه فاجرة بما قاله بعض العلماء ان هذا الخلاف ما هو المشهور  
بين الفقهاء من ان الفرائض نوعان قري وهما الفرائض المكممة وضعيف وهما الولد وانه لا راسخ للاهـ وقد سبق  
في دليل باب العدة ما يتعلق بذلك فليست **باب الخصانة** **قوله** اي من حصن لها من غير باب نصر  
كذا في تاج الاسماء **قوله** ولا تنزع للخصانة حتى اذا سلمت عا دعتها في الخصانة كما كانت كذا  
في الطهارة **قوله** كذا في الكافي قال بعض العلماء لا تدرك الكافي او فاجرة غير مأونة ولا ينبغي ان يقال  
لان الكافي احمق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان فالفاجرة المأونة اولى **قوله** لان نبات  
اولى من نبات الاجداد تعليل لتدريج الاخرات على الحال والعمدة **قوله** لان زانية الام ارحم في هذا الامر  
بهذا الامر **قوله** وكما في اولي من نبات الاحمق في اقتضى في ذكره هذه المسئلة منها ان الزانية والاحمق  
ان يكون مسلم مبتدأة مناسبة للبقاء فان درهما حب **قوله** كذلك كما هو الظاهر لا يظهر  
وجه صحة **قوله** ولان حتى خصانة نوع ولانية اي لعل في عبارتهم هذه على بل تنبها على ان المراد بالولاء  
هنا الولاء القاصرة وفي قوله فلا ينافي حتى خصانة الذمية في ولدها المسلم من حيث ان ليس الكافي على  
المسلم ولا ينافي الولاء الكاملة التي يظهرها في المال والنكاح فلا وجه لما قيل في هذا الدليل نوع ضعف  
في الذمية حتى خصانة في ولدها المسلم على كسبي مع انه ليس الكافي في المسلم ولا ينافي استهـ **قوله**  
لان الارضاع مستحق عليها ديانة وان لم يكن مستحقا عليها دينا والاستتجار على فعل واجب  
غير جائز كاستتجار المولى عبده كذا في ترحي الجمع وذكره حتى يفتح الحاد **قوله** دينا يفتح الدال الهلـ  
لانه ذكر مقابلا للديانة **قوله** اعلم ان الام اولى بارضاع الولد اي بالاستتجار كما صرح به في جميع  
**قوله** وفي المبسوط روايتان اي اراد بها العدة عن بان كما صرح به في ترحي الجمع وغيره فوجه ما قبل  
او عدة وهي **قوله** تحتاج الى معرفة ارباب الشاهم النزل والطنخ والغسل كذا قال الزمعي **قوله**  
ومع البلوغ اي بعد بلوغها بالحيض كما قبضه السابق فان الحيض احدى اسباب البلوغ كما يجب **قوله**

كلام على نون

حتى

حتى تستهي وبنت امير سنة تستهي في قولهم وقال ابو الليث بنت سبع سنين وعليه الفتوى  
كذا في ترحي مختصر الوقاية للتشهي **قوله** اي حاضته غير الام والجدة يعني اذا كانت الصغيرة عند الآخر  
او حالات اذ كانت فانها تترك عدل الى ان تبلغ حد تستهي على رواية المصنف وحتى تستهي على  
رواية اجماع الصغير كذا في العنانية **قوله** اي بالبت منها كذا في الفسخ بقية الصغير قبل الزمان التي غير الام  
وبجدة من حام الصبية احمق في الاب والجد وكما للمناسيب ان بغد الصغير ان يكون راجعا الى الاب في قول الام  
وبجدة احمق بها اي بالصبيته بم الاب لكي لا كان اخذ الاخوان ورح فيه بجدة مع الاب مع الكلام مع ظهور  
المقام انتهى ولعل على العبارة المذكورة على السهم المصنف ان يكون ما زوجه وليس باول قارورة كسر **قوله**  
لان الزك عند محضها اي تعليل لقوله حتى تستهي **قوله** ولان المقصود بالتعليم في تعليم النساء  
وقد سبق من بيان ما هي فليست كثر من ان الطاهران محض والرك عند محضها بغير ملاحظة ذلك لا يكون مستحدا  
فترك التعليل الاول واقصر على هذا كان مصبنا فيعلم **قوله** وغير ما لا يملك اي لا تستخدم فتدفع الى الاب  
اصرا على المعصية كذا في جامع ضيكان **قوله** لغدرتها عليها فاعلم **قوله** ولا الى وطنها اي وطنها  
الذي لم يقع التزويج فيه وانما ترك هذا القيد اعتمادا على سباق الكلام **قوله** هذا اذا كان بين الرضيعين  
سواء كان الموضعان مصرين او قريتين او مصر وقية سواء كان الموضعين معا او منفردا اليه ولذا استثنى  
عنه النقل من قية الى مصر **قوله** لان الاشتغال الى قريب من هذا التعليل ناظر الى قوله وان تعاربا بحيث  
يتمكن من مطالعة ولده في يوم لم وما قوله لكن الاشتغال بمصر لم فاستدارك من التعليل المذكور  
الى تعليل الاستثناءات بقوله لانه يتحقق باطلاق اهل القوي **قوله** فلا يملك ذلك وقع العدة  
فما في الاصح لما بينت فان قوله كما سبق الى وطنها المذكور في مصر فمصر في قوله ايضا  
فيه نظر **قوله** الا ان يكون وطنها وقع العقد فها قال في الهدية لانه التزم المقام فيه عرفا وعرضا قال عليه السلام  
من تاهل ببلدة فهو منهم انتهى يريد ان على هذا كان كانه جوز ضرر ولده حين العقد وهذا واضح وان غنى على  
من قال فانه ما من وجبت انها كيف يكونان وجهان في يجوز ضرر الولد انتهى **قوله** وهي اي الام تالي اي  
تمنع من الخصانة اي تمنع من الخصانة القمة على الوجه المذكور وهو كونها تجانا وعبارة مختصرة وهي تباي

الا ان تكون وطنها

كلام على نون



عن ذلك والصبر البارز في تطالبه الاب وفي حال الام على انظر في لفظ الخلاصة ايضا قوله وتطالبه بالاجرة النفقة  
 اراد بالاجرة الرضا سوا ارضعته بنفسها او ارضعته بغيرها واد بالنفقة ما يكون بغير عظام والطاهر ان  
 وضع المسلة انما هو في مطلقه مضت عدتها فالتطالبة بالاجرة من الاب فجهت ام الصبي فابوي هذه الصورة كما  
 سبق انفا واما قلنا اراد بالاجرة الرضا اذ لا يجب على الاب اجرة على كفاية زانية على اية الاجرة  
 حتى تطالبه المرأة به كما خرج به في جواب العنا وارتقاء في حقها ان اجرة الرضا بغير الرضا والرضا  
 من النفقة كما صرح به النفقة انما تجب على الاب بخلاف كفاية فانها ليست عليه على اية بغير الرضا **والنفقة**  
**قوله** فاجتمع عليه الف درهم فبيع ثمنه وفي قيمته والشري عالم ان عليه في النفقة باع مرة اخرى تصويره  
 المتين بهذا الوجه حقيقة الرضا الشرعي مخالف لما سيجي منه في باب حيث قال والنوق ان في النفقة يتجدد في كل زمان  
 يكون دينا آخر مادنا بعد البيع فان تقضى ان يكون البيع بعد ان يجمع عليه جميع ديون النفقة بخلاف ما سيجي  
 والصواب الواقع للقبضات بالثاني وحلوا الاول على خطا صدقوا في النهاية ثم ان اجتمع عليه النفقة وحده  
 ببيع العبد ثانيا قال تسمى الام الحرة وليس من شيء ديون العبد ببيع فيه مرة بعد اخرى الا النفقة وهذا ان  
 يتجدد وجودها بمعنى الزمان فذاك في حكم ديني حادث ولا كذلك سائر الديون كذا في الوضحة انتهى  
 وقال الزبيعي والواجب عليه نفقة لفرق بعد ما بيع مرة ببيع ثانيا وكذا ثالثا الى ما يتناهى وليس للديون  
 ما يباع فيه رارا الا في النفقة وغيره من الديون ببيع فيه مرة انتهى وقد رأيت بخط بعض العلماء في حاشي  
 صدر الشريعة ما نصه ولحق ان كلامه التصويرين واقع في كتب النفقة بحيث لم يبق شك في صحة الصورة  
 التي ذكرها الشارح وان كان دلالته محل مناقشة لا نحن على النظم انتهى ولعمدة في ذلك قلت  
 معنى التجدد في النفقة يمكن اعباره في صورة اجتماع الالف ايضا قبل البيع ويأتي الفرق بينه وبين  
 سائر الديون بذلك ايضا كما لا يخفى **قوله** من جنس جفهم كان الظاهر استقاط هذه العبارة من الشرع  
 فان قوله اي درهم او دينار او طعاما او كسوة تفسر جفهم لا محالة **قوله** والفرق لعدم الكفاية كان  
 عليه ان يقول في الترخيم كذا يفتق وخيار البلوغ والفرق لعدم الكفاية ينظم كلامه مرصعا لما  
 في الهدية فان الفرق لعدم الكفاية من الفرق لعدم المعصية لا محالة واطلاق الفرق ههنا منسب على انه

ينعقد النكاح في صورة عدم الكفاية كما هو مقتضى ظاهر الرواية وما روية عدم انعقاد النكاح في الصورة المذكورة  
 كما هو رواية الحسن ونجما رفيعا فان يعمل على الفاظ المتن فلا يصلح منسب وانه يظهر ان ما لم يورث عطف  
 على العام انما ما بنا على ان في التزوج بلا كفاية لا ينعقد النكاح على قول انتهى لا يرى له وجهه كيف لا  
 وانما لفظ التفرق بنا قصصا على هذا المقصود **قوله** خاصة لا يشركه احد فيها قال في شرح الهدية في النكاح  
 هو حرار عام روي عن ابي ان النفقة على الاب والام اثلاثا تجب الميراث انتهى **قوله** كنفقة ابويه ووجهه  
 الظاهر ان يكون النسب معروفا الى الوجه بسبب على الاب خاصة وفيه الركاكة ما لا يخفى وايضا لا يصح تفسير  
 بقوله اي كما لا يشركه احد في نفقة ثم انه لو قدم قوله لولاه على ذكره التسمية كان انظام كلامه اكثر للكون التسمية  
 متعلقا بالظفر ولقد احسن صاحب الزبارة حيث قال ونفقة الطفل فقير على ابيه لا يشركه احد في نفقة ابويه ووجهه  
 اي لا يشركه احد في نفقة طفله كما لا يشركه احد في نفقة ابويه وعرضه انتهى ثم ان الفقيه المنسوب في قوله لا يشركه  
 او لا الى الاب وفي قوله اي كما لا يشركه احد في نفقة ثم ان الشخص مفروض في فرض المسألة لا الاب لغرض المعنى  
**قوله** اي كما لا يشركه احد في نفقة ثانيا ياتي هذا التفسير ان لو كان قوله لا يشركه احد فيها متنا كما في الهدية وليس  
 شيخ الدرر على ذلك **قوله** لقوله تعالى وعلى المولود له زكواته وكسوتهن والمولود له هو لا فاق وجب عليه  
 وزق النساء لاجل الاولاد لان ترتيب الحكم على الاكتمل مستحق بمعنى يدل على علية ذلك المعنى كما في  
 والبارقة فاقطعوا ايديها كذا قال الزبيعي **قوله** حتى لو كان الصغير غنيا فهي في مال انت خير بان هذا  
 مستعمل في بقية الفقير وكان الحسن تقديمه على قوله صغيرا وما قيد الصغير فهو صرا على البالغ فان البالغ  
 اذا كان ذكرا هو صحيح لا يجنبته على ابيه ولا على غيره من الاقارب كما خرج به الزبيعي ثم ان الظاهر  
 ان يراد بالصغير ما يعيم الصغيرة بطريق التغليب كما هو الشايع في اماله وذلك لان صاف كلامه  
 فكما سيجي على نفقة البنت البالغة ليست على الاب خاصة بل على ابويها المائنا فوجب الاصرار عليها  
**قوله** والعوى على انه مقدرة بملك نصاب حرمان الصدقة بقول ابو يوسف كما ذكره الزبيعي ثم  
 ان نصاب حرمان الصدقة ما يادهم فاضلا عن حوجهم الا لينة غير سراطها وهو لا يكون كما  
**قوله** بديل ما قبلها بقرينة وان جاز ذلك على ان تشرك في ما ليس لك به علم فلا قطعها الاية **قوله**



تجده لانهم لو كانوا اغنياء فنفعهم في العلم خلاف نفقة الزوجة حيث تجب مع الغنى لانها تجب لاجل الحمل  
كزق الغنى كذا قال الريعي **قوله** بالسوية بين الذكور والاناث اي اذا كانت الاولاد ذكورا واناثا موزعين  
فنفقة الابوين على الذكور والاناث بالسوية كذا في الكافي **قوله** وهو الصحيح من اراء عاروي عن ابي جعفر النعمان  
والذكور للذكر مثل حظ الانثيين كالارث ونفقة ذوي الارحام كذا في الكافي **قوله** لان استحقاق الابوين  
انما هو حق الملك في مال الولد بقوله عليه السلام انت وما لك لاسمك لا يقال المذكور في الحديث المذكور  
هو الابن خصوصه فكيف يصح منه هذا الكلام وما يجي منه وهو قوله فان قلتم سبق ان الكلام ايضا حق التملك  
في مال الابن بالحديث لاننا نقول ما بيننا على ما سبق من صاحب الكافي فيما ترجمت قال لان للاب  
تأديلا في مال الولد قال عليه السلام انت وما لك لاسمك ولا تأويل في مال غيره والام ملحة به انتهى وقد فاته  
هذا السبق فوقع فيما وقع ثم ان العبارة في نسخ هذا الكتاب حتى الملك والصلوب الموافقة لما في كلام القوم  
حق التملك وسبغى منه كماله على هذا لفظ الملك **قوله** ويعتبر فيه القرب والنجاسة لا الارث وما لا ينبغي  
في مطالعة هذا الموضع استحضار ما ذكر في البرزخية ههنا وهو نفقة الوالدين والولدين اعتبارا  
والنجاسة لا الارث وان استويا في القرب تجب على كل نوع ربحان وان لم يكن لاصحهما نوع ربحان  
فتجب بقدر الارث بيان له والدواوين ابن مرسران على الوالد لانه اقرب ولو بنت بنت وابن بنت  
واخ لاب وام فعلى والد البنت ذكرا كان او انثى وان كان الميراث للاخ الاب وام ولوله ولد  
والد مرسران فالنفقة على الولد لتأويل الملك في مال فيظهر الرجحان وان سترى في القرب  
ولوله جد وابن ابن النفقة عليها على قدر الارث انتهى **قوله** فحق له بنت وابن ابن النفقة على البنت  
اي قال في النجاسة ولو كان له ابن وابنة كانت نفقته عليها على السواء وقال بعضهم كون نفقة عليها  
المأثرا على قدر الميراث والفتوى على الاول انتهى **قوله** وهذا الثاني على اخذ الزوجه وما سبق  
منه في اول كتاب الحج حيث قال المحرم لا يحل له كسها على التبايد بقوله او رضاع او مصاهرة ههنا  
محرم المرأة على مقتضى ذلك المعام لا نفق المحرم مطلقا فلما ير عليه ما قيل من ان هذا مخالف ذلك  
لان حصة اخ الزوجه ليست بمؤبدة والصلوب ان يقال وهذا الثاني على بنت الزوجه فان

عدم

عدم كسها على التبايد بخلاف اخ الزوجه **قوله** ثم لا بد من الحاجة بيان الفائدة قوله فقار وبشارة الكافي  
انما تجب بشرط الفقر والعجز عن الكس وهذا لانه اذا قدر على الكس استغنى عن مال الغير انتهى **قوله** والصغر  
والاثر والامانة والعجز مبتدأ خبر ما قوله اماره الحاجة وكذا سئل وقطع الجلب ونحو ذلك على ما مر  
في الكافي **قوله** خلاف الابوين كما سبق اراه قوله وان قدر وعلى الكس لانهم يتفردون به والولاء  
يرفع عنهم انتهى **قوله** فتجب نفقة البنت البالغة والابن البالغ تفرع على ان نفقة الانثى البالغة والذكر البالغ  
مزدني رحم محمد على المورث بقدر الارث وهذا على جعل قول المصنف واحسن اصلا في جوابها وان كان ذلك  
خلاف ظاهر الرواية على ما يظهر من الهداية في ههنا تحت وهران ما ذكره فيما سبق بقوله لا يترعا جزاء الكس  
هو ما ذكره ههنا بقوله او ذكر عاجز وجوابها فتختلف احدها مخ على ظاهر الرواية والاخر على لازم وما كان  
ينبغي منه تفريق حكم احدهما لسلطانه الاخرى بطريق الترجيح فليتب **قوله** وفي غير الوالدين يعتبر قدر الميراث  
رواية واحدة اي في مسلي البنت البالغة والابن البالغ كما يظهر من الهداية والكافي ولعل الصواب في  
غير الوالدين بالافراد كما في عبارتها والمراد به الاب وذلك بان لا يوجد في صورة المصنف وهي نظم  
صورتين احدهما ما ذكره القوم حتى صاحب الدرر وهي ان يكون لهما غير الاب والام كالاخوة المنفكا  
المرات مثلا والاخرى ما ذكره القوم وسكت عنه صاحب الدرر وهو ان يكون لهما غير الاب والام وحده  
مثلا واذا قيل في غير الوالدين يقتصر حكمه على الصورة الثانية فقط فان الظاهر المبدا منه ان لا يكون كل منهما  
من الوالدين فليست برؤية غفل عن كون هذا الكلام مرتبطا بالمسئلين المذكورين فخصهما قال ما قال **قوله**  
بان لا يكون محرم العمل الصواب ان يفسر بان يكون وارثا في المحلة وان كان محجرا بالغيره كافي الكافي  
**قوله** فان ابن العم ليس محرم فلا نفقة تعيل لما في المتن من وجوب النفقة المذكورة على الحال قال في الكافي  
فنفقة على قال لانه محرم ومحرم ميراث ابن عم لانه عصبة انتهى وقال صدر الشريعة فاعبر الاربعة مع  
اهلية الارث انتهى ولعله اطهر وفي عبارة صاحب الدرر ما يؤيد ان محرم سبب النفقة في المحمية وفيه ما  
لا يخفى ثم قال في الكافي واذا استويا في المحمية واهلية الارث يرجح من كان وارثا في الحال فلو كان  
له عم وخال او عم وعمته فالنفقة على العم لاستوئها في المحمية ويرجح الام بكونه وارثا في الحال انتهى **قوله**



فلا يجب على النضران نفقة اخيه المسلم في ذكره ههنا تلحق من بعد الامر الى ان بعد استثنى الزوجة والاصول  
والفروع من الحكم المذكور بقى تحت من لم يكن العارية فيه ولا والاكالاخ والعلم ونحوه فلا تجب نفقته كما ذكره الربيعي **قوله**  
كنفقة نفسه فكما لا يمتنع نفقة نفسه كنفقه كذلك لا يمتنع نفقة جفته كنفقه كذا في الكافي **قوله** فبقيده اصرار من كذا  
والسما من قال في الكافي فان المسلم والدعي لا يجبر على نفقة والديه وولده من اجل الجواب وان سناخوني ذرا  
استثنى **قوله** اما الاول فاما نفقة من البر في حق من يقاتلنا قال الله تعالى انما ينهيكم الله عن القتل فلو لم يكن في الدين كذا  
في الكافي **قوله** لنفقة الصغير الاب قال في الاصلاح والايضاح لا بد من قيد الكبير لا الصغير لربيعي **قوله**  
ايضا ومن قيد الغيبة اذ لو كان حاضر ليس ببيع عرضة بالاتفاق وهذا هو مفهوم الهدية انتهى **قوله**  
هذا عند الربيعي وما عندهما فلا يجوز ذلك كذا ينبغي ان يجعل الاشارة الى المستثنين ويكون المراد بكله  
ما يعم ديننا سوى النفقة ايضا يكون في قوله ولا يملك البيع في دين سوى النفقة مصادرة على المطلوب  
**قوله** قال الربيعي في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان للاب حال غيبته ابنه ولا يحفظ اجماعا  
لا يثبت عليك انه ليس كلام القوم تعينه ذلك بالاجماع فلا يصلح ان يكون بمعنى اشكال على ان ظاهر الحال  
ان يكون ما هو المجمع عليه ولا يحفظ للاب حال غيبته ابنه غير مقارن للاملاف واما صورة مقارنة  
بالاملاف سواء كان الاملاف ليس بالنفقة او سائر التبرعات فكونها داخلية في الاجماع محل توقف وغيره  
مطالب تصحيح السفل ومدار الاختلاف الفرق في الدينين عنده وعدم الفرق بينهما عند **قوله**  
اقول لا اشكال اصلا لان ههنا مقدمتين احدهما ان للاب الرجوع ما ذكره الى تحقيق معنى قوله  
ان للاب حال غيبته ابنه ولاية يحفظ اجماعا كما ينهك عليه فلو قطع النظر عن المقدمة الثانية واستثنى  
بالزاع في تحقيق معنى المقدمة الاولى فقط على ما قرناه حصل الامام ثم حصل **قوله** فالامناع من البيع  
بالنفقة عندها كونه منافيا للحفظ ولا يكون منافيا عنده فهذا مدار كلامهم في خلافية **قوله** واما الامناع  
من البيع بالدين وهو المسئلة الوفاقية بينهم **قوله** فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء به اجماعا  
ان فرض المسئلة في الغائب والقضاء على الغائب غير جائز كما سيجي منه تفرع بذلك **قوله** بخلاف  
نفقة الولاد منظم الاصول والفروع واما تعاقب الاخ والعلم ونحوه على ما يظهر من لفظ صاحب الكفر وقول الربيعي

وانت خير بان كلامنا ههنا انما هو في نفقة الاب ففي التقييد المذكور ما لا يخفى من الاضلال بالرام وبعبارة  
غاية البيان بخلاف النفقة **قوله** لا يبيع العقار لانه محص نفسه فلا يملك الاب ذلك الا بطلان الولاية  
وهو عند صفه الولاد وجنونه كذا في النهاية **قوله** ثم قال قلت الكلام في انه هل يحل له بيع العودس لاجل النفقة  
الا يرى الى قول صاحب الهدية وصاحب الكافي وفي غيرهما وضع المسئلة وان باع ابوه متاعا في نفقة  
وهذا ما لا يباح ويصح انكاره غايته ان يحل له على الساحة منهم نفقة تصرفهم بعده بانه اذا جاز بيع الاب  
والتمتع بجنس حق وهو النفقة فلا يستتبع استثنى **قوله** على ان العلة لو كان هذا الجواز لبيع الدين سري  
النفقة بمعنى هذا الدليل فان الدين اذا ظفر بجنس حق مالم المديون له اخذه على ما صرح به **قوله** اقول  
القوم غايته ان يكون جواز البيع لاجل المحافظة اي يتوهم وبيع المستقلات من باب الحفظ والمراد جواز  
بيع المستقلات **قوله** فاذا جاز بيعه للمحافظة وباع حصل مال من جنس النفقة لم لا يثبت عليك ان هذا  
ليس ببيع المستقلات بل النفقة فافهم كلامه بيا قض اوله **قوله** بخلاف نفقة الولاد فانها واجبة  
قبل القضاء واما قضاء القرضى امانة فجاز بيع الاب لعدم القضاء على الغائب كذا في غايه البيان  
وقد يرد عليه بان اجتناب ثبوت الدين الى القضاء لا يكون وجها للفرق فانه اذا كان الدين  
مثبتا وتقصيا به على الابن قبل غيبته فالظاهر ان المسئلة ايضا كما **قوله** وانما ما لا يري  
في يديها كما يظهر من الهدية وغيره **قوله** لا امتناع البيع فيها لوقال لانها لا يقبلان انتم بالبيع  
وغيره كما قال الربيعي لكان اظهر **قوله** ولما كتب على المال مكسب قال الربيعي بخلاف الكتاب حيث  
لا يبرر في حقه يثنى لانه كما لو اخذ من خارج عن ملك الربيعي انتهى ولم يقيده بما **قوله** وجه لا ينفق  
على عبده ان قدر له هذه المسئلة على سبق منه حيث قال فان الى كسب ان قد روي على الكسب  
على نفسه والا اوسع له لو كان رقيقا فكان الواجب عليه ان يجمع جوابها في موضع واحد  
**كتاب عتاق** والاعتاق لغات ايات القوة مطلقا هذا زيادة منه على كلام الربيعي للفظ الاعا  
معنى لغويا وانظروا انه لم ينفق **قوله** ولهذا لو قال العاقل البالغ اعتقت واما صبي لم ينفق على قوله  
فلان يجوز ان ياتي اهليه التصرف والمدارفة بقوله لا سناد التصرف اطلاقه منافية له وكان الظاهر



ان يقال حتى لو قال العاقل اعتقت وانما جنون **قوله** ولهذا لا يملك الوصي والولي عليه وحين  
 عبارة صاحب الهداية والولي لا يملك الا لعناق والجور في عليه الى الصبي  
 وعلى متعلقه بقوله لا يملك اي لا يملك الوصي والولي الا لعناق على الصبي وم قال كان المالك لا  
 يكره لا يملك ويكتفى بقوله عليه فقد سمي هو افاضاً فان يملك لا يتعدى على بن نفسه **قوله** بلانية  
 اي ملتبساً ذلك الصريح بعد التنية ولعل قول صاحب الكفر نواه اولاً واولى من العبارة المذكورة في الدرر  
 فان التبا ومنها اشتراط عدم النية لا عدم اشتراط النية والقصور هو الثاني لا الاول **قوله** فان  
 لفظ الاجبار لم يعلم لقوله كانت حر الى قوله اي اوباً ولا ياي على طريق اللغ والنشر على الترتيب على ما  
 كما قيل **قوله** ولا يكتفي بالطلاق قبل عليه ان م جم كذا يات الطلاق لا ملك عليك ولا سبيل  
 عليك مع انه يمنع به العتيق وان نوى الا ان يقال ان امثال هذا في حكم المستثنى والراد ما هو من  
 كذا يات الطلاق سوى ما يكون صريحاً بما بين الفاظ العتيق بقونية سباق الكلام **قوله** بخلاف  
 ما اذا قال هذا ابني للابكر سناً منه تعلم لو قال يرل قوله للابكر سناً منه لم لا يولد منه كذا وقع  
 في الهداية لكان اظهر شتم هذا الحكم ما اذا قال ذلك للاصغر سناً منه بنية او سنية **قوله**  
 وفيه خلاف الا ما بين والاشافي الذي يظهر من الهداية ان خلافاً لما هو في صورة ان قال  
 ابني للابكر سناً منه ولم يذكر في صورة الاصغر ثابت النسب خلاف في الكتب فلا يدعي عليك  
 كلام صاحب التحرير فان الظاهر منه اما كون هذا متعلقاً بالمستلحقين معاً او المسلم الاخره  
 فقط وليس لكل من الاحصائيين وجه صحة **قوله** اي كما يعتق بقوله هذا ابني على خلاف انت خيرة بانه  
 ليس فيما م من المتن ذكر ذلك بخلاف حتى يدخل في حكم قوله كذا كيف لا وقد قفر في المسئلة  
 على ذكر جوابه وهو العتيق فكان الظاهر ان يقول صمنا اي كما يعتق بقوله هذا ابني للابكر او لا  
 ثابت النسب يعتق بقوله **قوله** هذا اما او لا يان يعيد هذا بان لا يولد منه لثما كما في الهداية  
 وقد فات صاحب الدرر هذا التقييد **قوله** اذا لا موجب في الملك الابه وذلك لاسطه غير ثابتة  
 بكلامه فقد ان يحمل مجازاً على موجب بخلاف البنوة والابوة لان لها موجباً في الملك

علم على الوا

مردطة

مردطة كذا قال الزبيعي **قوله** في دار الاسلام متعلق بمجوع ما ذكر لا يقول او كما في فقط ذكره في النهاية  
 الا يرى الى ما روي عنه عليه السلام قلت جد من جد وز من جد النكاح والطلاق والعناق وكذا في  
 اول كتاب بيان هذا الحديث كفى على ان انا لست هو **قوله** ولا يصح بيعه وهبته اي بيع الحمل  
 مطلقاً وهبته لا الذراع عتيق امه لان بيان ذلك بقوله يعتق بعق امه ركيك لا يخفى **قوله** والقدره  
 عليه بالنسب اي ولان القدره على التسليم شرط في البيع وقوله ولم يوجد ينبغي ان يكون بالياء التخيانية  
 ينظم التسليم والقدره على سبيل البدل **قوله** ثم قيام الحمل وقت الاعناق انما يعرف اذا ولد بعد عتيقها  
 لا قبل بمسته اشهر لوجود قوله اذا ولدت في النسخ على وضع المتن ولا يطرده وجه صحة ما جعله العبارة  
 منها او شرطاً فان عتيق الحمل بعق امه او ليس بعقيد تلك الصورة بل بعق مطلقاً وانما الفرق بين ان يكون  
 الولادة بعد عتيقها لا قبل بمسته اشهر او اكثر من جهة الولاء حيث لا ينجر الى الابن الثاني دون الاول كما هو  
 بجميع ذلك نعم قيام الحمل وقت الاعناق انما يعرف بغير ذلك لم يجعل هذا راداً لعدم جواز الولاء بعده  
 كذا دلالة في السابق على ذكر عدم جواز الولاء بوجه حتى يصح ان يجعل هذا متعلقاً به **قوله**  
 ولا ينجر ولاؤه اي الى مولى الاب **قوله** كذا ينجر ولاؤه الى مولى الام الصواب مولى الاب كمال **قوله**  
 لان ظاهرها مخالف لعبارة القدم حيث قالوا اجماعاً يعني بان الراد بالتبعية في عبارة صدر الشريفة  
 غير التبعية في عبارة القدم فلا مخالفة فان المقصود من التبعية في عبارة ما يفضي الى جواز الولاء لا العتيق  
 بواسطة الام مطلقاً كما هو المقصود من عبارة قد تراثته **قوله** وايضا قوله اذا ولدت بعد عتيقها  
 لا قبل بمسته اشهر قيد لقوله يعتق بعق امه ومتم له وقد فصله عنه هذا من المواضع التي يفتي منها العجب  
 في حق صاحب الدرر فانه بعد ما اقر بوجه لا طلاق في قوله لم يحمل بعق امه وبان الفرق بين  
 ان يكون بين الولادة والاعناق اقل بمسته اشهر او اكثر انما هو وجه جواز الولاء كيف يقول ان  
 قول صدر الشريفة اذا ولدت بعد عتيقها لا قبل بمسته اشهر قيد لقوله يعتق بعق امه ومتم له وقد فصله  
 عنه مع ان كون قوله هذا اشارة الى قوله لا ينجر ولاؤه الى مولى الاب متعين معنى ولفظاً ولا  
 عبارة في لفظ صدر الشريفة اصلاً فليست **قوله** اعلم ان الحمل بعق امه يعتق امه وهي حامل في لاسطه



بذه العبارات ما بين وقال علم ان الحمل بعنق بعنق امه مطلقا فان وقع العنق عليه لم لا ينظم  
كلامه وحصل على ام وبم مراه **قوله** وسياق تمام تحقيقه في تحت الولاء ان شاء الله تعالى فانها اذا تزوج  
بعبد رجل امه لا خرافة في موالي الامه الامة ومع حاله العبد عنت وتحت حملها وولاء لكل مولود الام لا يتقبل  
عنه ابد لان عنت على عنت الام تصد لان جزء منها يقبل الاعاق قصد لان محس في حكم العنق كمنه  
حيث يجوز انفاده بالعنق فلا يتقبل ولاؤه عنه انتهى **قوله** لان فيه طلب الموضوع فان الوضع العقلي ان  
يكون لكل تبع للام واما كون الام تبعا للحمل فقبل **قوله** ان الرق هو الذي ركبته تعالى على بعض عباده  
هنا استنكا فهم بان جعله عبدا عبدا كذا في الكافي ثم ان لفظة ركبته عليه بتشديد على معنى جمع ركبته  
فما عندنا من كتب اللغة نعم يستعمل نداءه يعني يقال ركبته عليه الذين **قوله** وهو حق تعالى لان الجاه  
ما يجب على الله تعالى على مخالفة فعل العبد فيكون حقه كذا في الكافي **قوله** والملك فيها كالخود في  
بعض النسخ هكذا بافاد ضمير الميراث راجعا الى ام الولد وهو الصواب الموافق لنسخ الزمعي لا فيها على نسبة  
كافي الكون النسخ اذا لا يرى له وجه صوة **قوله** ولا يدل تحت **قوله** كل مملوك كذا اي هو مثلا **قوله** ولهذا  
ثبت نكاح الزنا وولد الملاءنة منها لفظ منها متعلق بقوله ثبت والملاءنة على صيغة المصدر  
ولد الزنا وضمير الميراث الى المراءة والمراد بضمها **قوله** وولد المذموم حقه بالقيمة المذكورة في باب دعوى النكاح  
من الهدية وفي الخلاصة ان يكون المعترف بغيره قيمة يوم الخصومة وصحاه صاحب النهاية ثم على الاستحسان  
انه يعتبر يوم القضا **قوله** ولم يررض الوالد بقرينة كارضى في الاول ولعله اراد بالاول الرتبة الاول  
وهو ان يكون النكوة امه الغير كمال قبل اسطر الزوج قد رضى به لعله وقال في دعوى النكاح  
ولم يررض الوالد بقرينة كارضى في الامه النكوة **باب عنت البعض** **قوله** والا ان حمل المملوك  
عن العلم لم يجد فيما عندنا من الكتب شيئا يوافق ذلك ولعل الصواب ان حمل المملوك قبل تمام  
علمته كما تلخص من كلام صد الزمعة وما قيل في توجيهه فانه اذا وجد باعناق البعض عنت الكل  
يلزم وجوب تمام المملوك ببعض علمته وهو على خلاف انتهى لا يظهر له وجه صوة فان قوله وهو على  
خلاف الواقع بل معنى خلف المملوك العلم ليس لان يوجد العلم تمامها ولا يرتب عليه وجوب العلم

قوله

**قوله** لا اذا تجوزي فاما ان ثبت باعناق البعض اعاق الكل كذا في النسخ ولعل الصواب عنت الكل **قوله**  
كما لطلاق فان طلاق بعض المراءة طلاق الكل كذا في الكافي **قوله** والعقود قصاص فان عقود المراءة  
نصيبه يسقط القود كذا في الكافي **قوله** والاستيلاء لان استيلاء ونصيبه مائة شتر كذا استيلاء  
حتى تصير كلها ام ولده كذا في الكافي **قوله** وكل ما تصرف لا يتعدى ولاية التصرف قال في الهدية  
التصرف ما يدل تحت ولاية التصرف وهو ازالة حقه لا ازالة حق غيره انتهى والمراد واضح وان ضمن  
ذلك علم قال ان ذلك مقتضى بالطلاق فانه يقع طلاق تام بايقاع جزء منه على امر انما انتهى  
نعم لو كان ولاية تصرف الرجل مقصورة على ايقاع جزء من الطلاق لكان بهذا التقصص منشا في حكم  
وليس ليس **قوله** وولاية انما يكون على الملك كذا في النسخ والظاهر قولانية بالقاء توفيقا على ما قبله  
**قوله** والملك بمنزلة لاجماع عليك ان تستخرج في ذلك باق الكفاية من ان الال ان حكم التصرف لا يكون  
متعديا على محل التصرف الى محل آخر واما بعد الى ما واره ضرورة عدم التجوزي والملك متجوز كما مر  
فيبقى على الاصل انتهى **قوله** وتعلق به لا يستلزم تجزئه اي تعلق العنق بالملك لا يستلزم تجزئه العنق  
**قوله** لان المستحق منزلة المكاتب عنده قال في غاية البيان اي المستحق احكامه احكام المكاتب عند  
رحمته ما دام يسرى فلا يجوز له التزوج الا باذن المولى ولا يثبت بصدق الا بيمين البسير ولا يشكفل  
انتهى والمستحق يفتح العين على زنة المفعول كالمستحق واما المستحق كسر هاء المولى **قوله** لان الاضا  
اي اضافة العنق **قوله** توجب ثبوت المالكية في حكم لان العنق لا يتجوزي **قوله** وليس في الطلاق  
والعقاص حاله متوسطه جواب عن قوله قصاصا كالطلاق والعقود القصاص والاستيلاء اي  
ولا كذا فك معناه لان بين الرقبه والحوية حاله متوسط وهي الكتابة كذا في شرح الهدية **قوله** حتى لا  
نصيبه مائة مائة اي يعني اذا ولدت الامه المدبرة المشتركة بين رطلين ولدا فادعاه احد عما  
يصير نصف الجارية ام ولد ونصفها مدبرة لشركته حتى انها لو ماتا يمتن نصف الشريك من الثلث  
ونصف الاخر من الجارية وولاد الولد بينهما وفي رواية كتاب الولاد الثاني وليس عليه ولا عليه قيمة  
نصف الولد مدبر اليوم ولد كذا ذكره في الامه البهنية في التل والفر المورث في تصرفه راجع الى



كذا في غاية البيان قوله وفي القنة لما مضى في جواب اشكال وهو ان يقال لو كان الاستيلاء متجذا  
لم لا يتجوز في القنة كذا في طرح الهدية لتاج السرعة والغير المنصوب في ملكه الى النصيب قوله فكذلك الاستيلاء  
اي باعتبار ان الاستيلاء غير متجزئ عنده قوله فليس له الاعاق وقال ليس الا الضمان مع البيا  
والسعاية مع الاعار ولا يرجع للمعتق على العبد والولا للمعتق قوله لانه قام مقام الساكت  
اي قام باداء الضمان مقام ترك الساكت قوله وان كان احدهما معسرا والاخر موسرا لموسر  
اي في نصف قيمته ولم يسع للمعسر في شي لان الموسر يبيع السعاية لانه يقول اعتق تركي وهو معسر  
ولي حق استعارة العبد في قيمته نصيبى واما المعسر فيستأجر السعاية ويقول تركي اعتق وهو موسر  
وحق الضمان قبل فلا يكون الاستعارة العبد بعد ما تبرأ منه كذا في الكافي وبه يثبت ان مال  
عامه نسخ الدرر صواب لا يقبل الاستنباه وهو مع كونه موافقا لما في الهدية والوقاية بل عامه الكتب  
كيف حتى اروه على قال الصواب سعي للمعسر لموسر ما قرناه قوله او اشترى اي احدهما نصف  
م مولاه اي مولى ابنه ذكر صاحب الوقاية هذه المسئلة في خلال المسئلة المذكورة ههنا بقوله واشترى  
نصف ابنه مستبده فنقول صاحب الدرر اي احدهما ليس في محله لانه يوم ان يكون وضع المسئلة  
ايضا في التركيبين ليس الام كذلك ثم ان هذه المسئلة هي ما ذكره صاحب الهدية بعد تمام ذكره المسائل  
حيث قال ان اشترى نصف ابنه وهو موسر فلا ضمان عليه عندل حينئذ ولا يضمن ان كان موسرا وجب  
جمع صاحب الدرر بينها حصل في كلامه كذا بلا طائل وليس في الهدية والوقاية الا ذكرها في احد الطرفين  
والا خلافا لما هو في اخبار موضع ذكرها قوله اذا اشترى نصفك ففصلك من الصواب  
الموافق لكلام القوم وقوله نفسه وعلى عنقه اي اعتق عبد بشر نصفه هو ان يقول ههنا ان اشترى  
نصفك فانت حر قوله اي زيد لا يذهب عليك في هذا التفسير كما كاه والطا اي ذلك المعلق  
قوله لانه ملك شقص قريبه هذا ناظر الى المسئلة الاولى كان قوله وقرؤه اعاق ناظر الى المسئلة  
الثانية قوله اي سواء علم انه ابن تركه ولا كذا قال صدر السرعة وقال في الترخيص الطان يزيد  
ويقول لانه على عنقه بشر نصفه ولم يعلم ليشمل صورة التعليق انتهى قوله اي لا يضمن الاب

نصيب

نصيب الشريك في الصور المذكورة لا يذهب عليك ما فيه من الكاكة لان غالب الصور المذكورة ليس ما يجمع فيه الاب  
مع الشريك وانما ذكر صاحب الهدية قوله وكذلك اذا ورثاه عقيب صورة اشترا الاجلين ابن احدهما وكذا قوله  
علم الشريك طاله ولا فاعل صاحب الدرر ذكره بعد الصور المذكورة لا يرى عليه شي في فاعل الانظام قوله  
وقال في غير الارث غنى نصف قيمته غنى لما في ج الضمان وضمه الى الاب قوله وسعي لغير اي  
سعي العبد الدرر هو الابن في نصف قيمته لشريكه به هذا فاعل من الهدية قوله وابو حنيفة مولا له رضي بافاد  
نصيبه فلا يضمن اي ان الشريك رضي بافاد نصيب نفسه يسعي العبد في الصور المذكورة فمن ذكر فلا يضمن  
الشريك فلفظ يضمن في التضمن لأم الضمان ولو قال فلا يضمنه كان في عبارة الهدية لكان ابعدها شيئا  
قوله كما اذا اذن باعاق نصيبه اي صرحا كما وقع في الهدية حيث شاركه في تعليل لقوله رضي بافاد  
نصيبه وانت خير بجران هذا التعليل في الصور السابقة بلا حمل ومن لم يتفطن لمحققته لكان اطرب الكلام  
ههنا وقال قال قوله وهو الشراء لان شراء التوابع يفتق حتى يخرج به عمدة الكفارة عندنا كذا  
في الهدية ثم ان هو عايد الى العلم والتذكير باعتبار محله وهما موسران وضع المسئلة في الكثير على ان يكون  
جميع الشراء موسرا قوله وقال العبد للمدبر كما قال الربيعي وقال العبد كله صار مدبرا الذي  
دبره اول مرة واعاق المعتق باطل ويضمن ثلثي قيمته قوله وتتوقف يوما كذا في نسخ هذا بناء على  
نوفان بنس موافقا لما في نسخ الكافي والكثير والطاهر توقف بناء واحدة على وزن توجد وصيغته  
كما وقع في نسخ الوقاية وقد وقع في عباراتهم ههنا في موقفه يوما قال صاحب الوقاية في ترجمه اي عن  
خدمه سيدها ويكتب ما يفتق على نفسها انتهى قوله والتكرير نعم انها كما كانت اي كما كانت الام  
عليه من الشريك قوله وعند ما للمكران يستعي بجارية وليس ان يستخذمها كذا قال الربيعي قوله  
كالمدبرة كذا في النسخ والصواب كالمدبر كما وقع في عبارة الربيعي اذ لا مدخل لتأنيته في بيان الكلام  
قوله ومتعضى بحرية زوال التقوم عبارة الربيعي وقضية بحرية زوال التقدم انتهى غير صاحب الدرر  
اي ما ترى ولا يذهب عليك ما فيه من الاخلال لنظام الكلام فان منهاه على جميع بني الابن  
قوله لكنه تعاد عن افاة بحرية كثر النسخ على هذا هو عبارة الربيعي والتقاعد عن النفاص قوله



لما كونا مشتركة بينه وبين غيره اى مشترك بينهما في كونها ام ولد فتولد بان ولدت ولدا فادعا  
متعلق بقوله مشترك وبيان بطريق الاشتراك فيه على افصح عنه ما سيجي في باب الاستيلاء وحيت  
قال وان ادعيه معا فالولد ثابت النسب منها وحى ام ولد لها الصفة دعوة كل منهما نصيب الولد  
فيصير منها ام ولده تبعاً لولدها انتهى **قوله** فاذا ما كذا في النسخ والصرب فاذا ما كان يظهر فاعلمنا  
م كلاً في باب الاستيلاء وعليه لفظ النكاحية وغيرها **قوله** فلا عرف ان البيان انشاء من وجه  
توضيح ما ذكره الرعي حيث قال لو قال احدكم انا لا تينا ول العيني وبعدها ان يصير واقعاً  
في العنى فكان البيان انشاء من هذا الوجه من حيث انه يحبر على البيان اذا خاضه العبد كان اطمأ  
لانه لا يحبر على الانشاء انتهى **قوله** مسلمين كان الوجه السقاط هذه العبارة لما قال في الكار  
ذكر التسليم في الهبة والصدقة في الهبة وقمع انفاقاً يعني لا يحتاج اليه لان الاقدام عليه دليل  
على ابقائه لان هذا تصرف لا يصح الا في الملك فلا يتوقف دلالة على القبض انتهى **قوله**  
فان حصل له الانشاء في لفظه سا هل اقاما على ما سبق منه ان البيان انشاء من وجه  
ويوجد في بعض النسخ بدل الانشاء الاشياء والظاهر انه سهو لفساد المعنى **قوله** لم يكن بياناً  
عنده حتى لا يعتق الاخرى كما قال الرعي **قوله** وعندهما بيان اي تعتق كما خرج به الرعي  
**قوله** ولم يدرك الاول سائر الى ان وضع السلة على ان يوجد تصديق الام والمولى بعد العلم واتى  
واما ان ادعت الام ان الغلام ولده اولاً واكر المولى ذلك فاجابة صيغة فالقول قول  
لانه يكر شرط العتق وكلف على العلم لانه فعل الغير فاذا حلف لم يعتق واحدهما الا ان يفهم  
البينة بعد ذلك وان نكل عنت الام والبنت لان دعوى الام حمية الصغرة معتبرة  
لانهما نفع محض قلها عليها ولا ية لاسيما اذا لم يعرف لها اب بخلاف ما اذا كانت كبيرة  
في الكافي **قوله** اول مرة عبارة القوم ولاد الطاهر **قوله** فيعتق نصف كل واحدة اى الام  
والبنت **قوله** واما الابن فيرق في كالمير لان ولادته شرط لحية الام فيعتق بعد ولادته  
فلا يتبعها واعتبار الاحوال معتبراً اذا استتبته الاحوال ذكره الرعي **قوله** كل الشهادة على المهر

ردودة الصرب الموافق للهداية وغيره ان يقال لكنت انما يشترط الدور لا انه يضمن تحريم الفرج والعنى المهر  
لا يوجب تحريم الفرج عنده فصار كالشهادة على عتق احد عبدين كيف وكون الشهادة على العتق  
المهر مردودة على الاطلاق تنظم العبد والامة انه جعل المانع في صورة العبد ايضا المهر في الردوى  
لا الشهادة على العتق المهر فليست **قوله** لان التدبير حيث ما وقع وصية كذا يوجد في  
الكر النسخ تكبير وقع في عبارة الهداية **قوله** لجهالة المدعى وهو احد العبدين مبهما فهو كسور العين  
وكذا في قوله لوجود المدعى تقدير ان المراء وجوده بلا جهالة **قوله** يكون لكل منها مدعى عليه حقيقة  
صحة هذا الدليل محل ما مل فان كون كل من الوصى والوارث يقدم مقام الوصى في الحاشية لا يقتضي  
كون كل منهما مدعى عليه خصوصه بل الظاهر ان يكون تارة مدعى عليه وتارة مدعى عليه ثم ان الظاهر ان  
بين الوصى وبين احداهما في خلفية بان يكون الوصى واحدهما اما غير المدعى عليها وقد فات ذلك  
ما ذكره صاحب الدرر **قوله** فيكون الوصى مدعى عليه من وجه مدعى عليه من وجه لا يندب عليك ان  
كون الوصى مدعى عليه من وجه لم يذكر في سياق الكلام فلا يصح هذا التفرع الا ان يلاحظ  
مقتضى قول صاحب الهداية واداء الشهادة في مرض مائة فان اقامة البينة على المولى المريض  
تقتضي انكاره والانكار لا يكون الا للمدعى عليه فيكون مدعى عليه من وجه والاولى ما ذكره بعض  
في الجواب عما اوردته صد الشريعة من ان كونه مدعى عليه حكم باعتبار ان النفع يعود اليه لا حقيقة  
فلا ينافيه انكاره هذا في نفسه والامر في خلفه سهل انتهى وفي الكفاية جعل الوصى مدعى  
كيلا يكون دعوى العبد شرطاً وجعل مدعى عليه حتى يحبر على البيان اذا انكر وابنت عليه البينة  
توفيرا للمحققين انتهى ولعل هذا الاعتبار يعني ع اعتبار كون الوصى والوارث مدعى عليه ولو كان  
كان الدرر ولعل قولهم قال والامر في خلفه سهل سارة اليه اذ لا يجب ان يوجد في خلف  
ما يوجد في الاصل من العلة **قوله** فاضمل هذا المل لا يندب عليك ان اضملا ما ذكره معطل بقوله  
لانا لان سلم ان التنازع فيه ما ذكره فلا وجه لتفويجه على ما سبق من وجود المدعى تقدير ان يكون عليه  
تحقيقاً ثم ان صاحب الدرر اقتصر في تزييف كلام صد الشريعة على ما دفع الاشكال الذي



اورده اولاً وقد يوجد في بعض نسخ الدرر ههنا حاشية تنب الى المصنف وهي انصه واما قوله  
والدليل الثاني يوجب ان الشهادة بعقوب احد عبديه بغير وصية ان اقيمت بعد الموت تقبل الشريعة  
بالموت فان اراد بيان الواقع فصحيح لكنه خلاف الظاهر وان الاغراض فلا لان الوصية كما انها  
طرق الى قبول الشهادة بعد الموت كذلك الشيع طرقت اليه بعده ولذا قال صاحب الهداية ولو  
اشهد بعد موته انه قال في صحة احد كما حرة تفصيل لا تقبل لانه ليس بوصية وقيل تقبل الشيع  
استهى قوله فكيف يقال ان الميراث هو الميراث او ناسبه لما نقر عنهم ان الاكارم من شان الميراث عليه  
ووظيفته وقد نسب ههنا الى الميراث واراد بها ميراث الوارث كما هو حكم قوله وعنه حلف والوارث كونهما  
خلفاً عنه ان يقوم مقامه في الخاصات وغيرها كما سيصرح به قوله لانا لان السلم ان المتنازع  
ما ذكر بل الكارم حاصل تسليم كونه المتنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد عبديه ومنع كون الكارم  
ذلك بعد موت المورث واخلاقه كما زعمه صد الشريعة وبهذا يتبين ان الميراث في قوله ليس هو الميراث  
على انه اعتق احد عبديه اضافي بالنسبة الى الكارم الوارث فلا يراد عليه ما قيل ان الميراث منوع بل هو كالميراث  
ايضاً فيما اذا شهد في مرض موته لانه قال في الهداية واداء الشهادة في مرض موته او بعد وفاته معلوم  
ان المنكر في مرض الموت هو المولى استهى قوله ليس فيما اذا شهد في مرض الموت على احد عبديه  
قيل كان المناسب ان يقول تدبير احد عبديه على مقتضى التباقي استهى قوله يؤيد ما ذكرنا  
ما قال في غاية البيان لما كان العتق في مرض الموت الى حرة وبوفقة ما في العناية حيث قال  
واخصم في الوصية انما هو الموصي لان تنفيذ الوصايا هو الميت وكان الميت مذمياً تفديراً  
وعنه حلف وهو الموصي والوارث فيقبل الشهادة استهى واما كون اعتبار الموصي مذمياً  
تفديراً مع اعتبار كون الموصي والوارث مدع عليه تحقيقاً كما وقع من صاحب الدرر لم نجد جهة  
غرض ولا بوافقة ما نقل في غاية البيان استهى قوله لان المولى لا يراد حصول اراده من العتق  
بانشاء ابتداء فلا حاجة الى دعواه ثم ان هذا يدل على ان المولى من صورة الوصية مدع ولا تفديراً  
قوله لانه يتفقه كذا في الترخيص هذا القالب والصواب الموافق لما في الكافي والبيهقي نسخ وتوفيق

في بعض النسخ ذلك الصواب **باب الخلف بالعقوب** قوله اي يوم اذ دخلتها ريد التسمية على ما قرره  
النهاية من ان ذلك في حدف الجمل وتكون نفس التوزيع عنها **قوله** اي سواء لم يكن له ملك يعني غداً بين **قوله**  
ولا يتناولان في شتره بعد بين حتى يعتق بعد غدا ويكون مدبراً في الحال في كان في ملكه في ذلك  
ولا يعتق ولا يصير مدبراً في ملكه بعد ذلك كمال اليعني **قوله** وكذا كل ملك كان الموفق لسابق الكلام  
ان يقول ههنا وكذا كل ملك **قوله** فكان نجاء حرية المملوك او بغيره في كمال اي حرية المملوك كمال المملوك  
في الحال **باب العتق على جعل** قوله لانه معاوضة المال او بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه قال اليعني  
وجاز ان يجال بالثمن وان لم يملك بمعاوضة فاسقط ميراث المولى شيئاً كما يجب فلعن وان  
لم يملك المرأة شيئاً بازاء ما سقط من حق الزوج استهى **قوله** ثبوت الحكم بقبول العوض لوقال  
في الحال كما قال اليعني كان فاضل فان مدار التمام على ذلك الفيد **قوله** لكونه ديناً على فخر قال اليعني  
والمال دين عليه لانه التزمه بقبوله وكانت ذمته صالحه وقد تأكدت بالعقوب استهى **قوله**  
لانه ثبت مع المنافر هو قيام الرق قال اليعني لانه يسعي وهو عبد والاصل ان لا يكون المولى على  
دين فلم يكن بدل الكتابة ديناً مطلقاً اذ الدين لا لا يكون للمولى الخروج عنه الا بالقضاء او الابرار  
ودين الكتابة بكنهه يخرج عنه بالجو استهى **قوله** وان لم يعين اي وان لم يكن محجوزاً معينا بعد  
يكون معلوم بحسب ولا يبال بحالة الوصف كالجودة والرداة لانها بسيرة ولا بحالة النوع  
لانه معاوضة المال بغير المال فتابه النكاح والطلاق والصلح غير المدد وانما لم ينعج بهما لانه  
اليسير من صحة هذه العقود لانه يجري السامح فيها فلا يكون مانع من التسليم والتسليم والغنى  
باعتباره ولهذا الوعد على ملك الغير ولم يجر حاجته بحسب قيمته ولا يفسخ العقد مع ان البغية مجتلية  
تخلف البيع قال اليعني **قوله** اي عبد ما ذوق له في التجارة كما قال اليعني فتوله لا يعتق الا  
بادء المال لم يقع في **قوله** لانه صريح في تعليق العتق بالاداء والكتابة توجب الى العبد  
بالقبول فيثبت له ما حصل للكاتبة من ملك اليد والكتبة ههنا لم يجب للمال على العتق لعدم  
ملك اليد والكتب كذا قرره اليعني **قوله** لا التمس اي لا الاكتساب بالتكدي لانه اماره خاصة



لانها هي المعتادة كذا قال الزيلعي ومعنى التكرار العادي كذا في كذا قبل وذكر الجري في قوله  
 ان من اعلاطهم مكرهم كثر السؤال وهو فطاه حيث ابدوا جميعها كائنا والصواب مجرد لا شقاعة من العبد  
 وكان الاصل في الجدي المندرجا وغلبت في الدال ثم القيت حركة الحرف المدغم على ما قبله انتهى **قوله**  
 ونزله قابضا اي جعله بمنزلة القابض بهذه الربة ونظر الزيلعي ونزله قابضا كذلك هو الظاهر  
**قوله** ولو اجبر المولى على القبول بهذا القول للتمار وعند بعض المتأخرين ان ادعى البعض لا يجبر على القبول كذا  
 صدر الشريفة **قوله** فان كان المال المراد ما كسبه قبل التعليق رجع به الى الاستحقاق وهو لا ينعق  
**قوله** ولو كان ما كسبه بعده اي بالتعليق لا يرجع وان فضل منه شي فهو للمولى لانه كذا قال الزيلعي  
**قوله** وعنى يعني بمساعته كما صرح به الزيلعي وان جاز ان تعقبة الوارث فجانا لكن هذه الصورة  
 خارجة من قوله فلا فان مفهومه عدم التعق بالالف لعدم التعق مطلقا وانما قلنا ان مفهومه عدم  
 بالالف لكونه نعتا لقوله عتق به اي بالالف على آية صدر الشريفة **قوله** وفيه لا يعق الاباعاق الوارث  
 كما لو قال انت حر بعد موتى بشهر الظاهر ان هذا المحضر في النسبة الى العتق حين الموت كما سيجي  
 منه في باب التدبير لو قال انت حر بعد موتى بشهر فانت بعده لم يعق بالموت بل بمقتضى الوارث  
 او الوارث او العتق انتهى **قوله** اي لزمتم اخذتم العبد اذا سلم له المبدل كذا يوجد في النسخ باوالة الشرط  
 والظاهر الموافقة لعبارة الزيلعي ان كون المنة اذا تعليلية ثم الظاهر في سلم ان يكون خففا  
 مكسورا من السلامة ويحتمل ان يكون مشددا على صيغة المفعول في التسليم لكن المعروف في الاستعمال  
 سلمة اليه لا سلمته **قوله** قبلها اي قبل اخذتم واما اذا مات بعد مدة منها كرجعها  
 فعلى قولنا ثمة اربع قيمته وعلى قول محمد قيمته خدمة ثمة اربع المدة وذلك ما دوى القديس في قوله  
 فاخذ محمد لمرض العبد فخرج عن خدمته كذا آية الشيخ على القصة في شرح منظومة الكفر لا يبرح  
**قوله** وتؤخذ من زكته اي تؤخذ قيمة العبد من زكته **قوله** عند الى خيفة واي يوصف فعلى قوله في العتق  
 يجب قيمته **قوله** وعند محمد قيمة الخدمة زلادة وهو قول ابو حنيفة واولاده الزيلعي **قوله** يبيع كاريه  
 منه **قوله** فهذه العينة اي في العبد قبل التسليم وكذا الاول اذا استحققت كافي الكفاية **قوله** يجب

قيمة العبد

قيمة العبد عند ما يجر اي رجع المولى على العبد بقيمة نفسه عند ما وبقية مجارية عنده كذا في الكفاية **قوله** انه معاودة  
 مال بغير مال اي بما ليس بالمال في الكفاية **قوله** ما سخط العبد قبل تسليمها كما صرح به في الكفاية **قوله**  
 قسم الالف على قيمتها ومثلها قال صدر الشريفة بان فرضنا مثلا ان قيمتها الف ومثلها خمسمائة درهم  
 فيقسم الالف على الالف ونحوها فقلنا الالف حصه القيمة وثمة حصه من المثل فوجب عليها اذا عتق  
 الالف اي المولى وسقط عنه ثمة الالف انتهى **قوله** فلا يبرح فيه شرط المتقضى وهو العتق الموصوف  
 في عامه نسخ هذا الكتاب ذلك والصواب الموافقة لعبارة الزيلعي فلا يبرح فيه شرط بل شرط  
 المتقضى وهو العتق وعليه شرح الوافي وضمير شرطه الى البيع **قوله** وهو ثمة الالف لفظ صدر  
 الشريفة وهو ثمة الالف فيما فرضنا انتهى وقوله فيما فرضنا اشار الى ما سبق منه وتعليلها بعبارة  
 مران يوضح قسم الالف على قيمتها الف ومثلها خمسمائة درهم فيقسم الالف على الالف  
 وحيث لم يسبق في كلام صاحب الدرر هذا الفرض لا يكون لقوله وهو ثمة الالف منها مما اذا  
 لا يكون لتخصيص الثلث من الالف بان يكون حصه من المثل ووجه ظاهر وما قيل في توجيهه مرانه  
 انما كان ثمة الالف لان النافع ثمة منفعة البيع ومنفعة استخدام ومنفعة الوطى والارام  
 والارام بعقد النكاح الاية فقط كلام مرزوق سقط من هذا الدرر ما سقط **قوله** فان ابنت فبعلها  
 بمقابل لقوله في زوجة نفسها ثم من سلة اعتاق امته على ان تزوجه نفسها اي فان ابنت تزوجها  
 كما وقع في عبارة الزيلعي **قوله** **باب التدبير** **قوله** وترعايت عمل كل من لفظ التدبير والمدير المطلق  
 والمعتد الظاهر من كلام الزيلعي ان لا يطلق التدبير والمدير بلا تعيين الا على المدير المطلق والمدير  
 المقيّد فلا يطلق بلا توصف بالمقيّد ومع لا يكون من الاشتراك اللفظي **قوله** وموت غيره كما سيجي  
 في المدير المقيّد حيث يستفاد من كلامه هناك ان لو قال انت حر ان مات فلان يكون تدبرا  
 مقيّدا لكنه مخالف لان البديع من ان شرط التدبير ان يكون التعليق موت المولى حتى لو طلق  
 بموت غيره بان قال ان مات فلان فانت حر لا يصير تدبرا انتهى وفي موضع اخر منه  
 ولو قال ان مات فلان لم يكن تدبرا لانه لم يوجد تعليق عتقه بموته فلم يكن هذا تدبرا بل كان



تعليقا بشرط وكان التعليق ببار الشرط ولم يدخل الدار ونحوه انتهى نعم ذكر في الكفر عدة الفاظ  
يستفاد منها التدبير المطلق على ما صرحوا به وعد منها انت حر بعد موت فلان كذا لم يحرك في  
كلامه اطلاق التدبير على تلك الفاظ لم يجد ذلك نفعا في دفع ما يرد على صاحب الدار اذا  
في الاصطلاح **قوله** نعم يرد على البسوط ايضا ان قوله بعد موت المالك ليس كما ينبغي ان قد عرفت  
ما نقلناه عن البدايع ان اطلاق التدبير على تلك الصورة مما في ابانة خوط القناديل  
مطالب في ذلك يصح النقل فضلا عن ان يرد به على صاحب البسوط **قوله** لو كان مديونا قال  
وسعى في جميع قيمته اذا كان عليه دين يستغرق ماله كما ذكرنا انه وصيته ومحل نفاذها  
ولم يسلم الوصي له شي الا اذا سلم للورثة ضعفه والدين تقدم على الوصية انتهى **قوله**  
ولا يمكن نقض العتق فيجوز قيمته قال الربيعي ولكن نقض العتق في بعضه يعني يرد قيمته انتهى  
**قوله** وولد الدبيرة مذبذبة هذه المسألة في النسخ على انه من الشرع ولا يظهر تقييدها ههنا  
والظاهر ان يجعل متنا معلا بعلامة **قوله** ما يتبع غالبا بيان لقوله نحوها فخط اورده لتعيين  
دائرة النسخ منه فهو متعلق بالسنة الاخيرة ليس الا ومقابل لقوله كما سبق في التدبير المطلق  
وعقب موته قبلها وفائدة الاصرار على ان يقول ان من العشرين سنة مثلا وهو في ثمانية  
سنة فان هذا غير واقع غالبا وهذا كما قال في تفسير قوله فلبت قبلها بان يكون ابن مائة  
مثلا مع غفل عن ذلك ما ذكره الشارح يحتاج الى كلمة لان عدم وقوع ما على العتق  
فالجب الاشياء المذكورة بالنسبة الى وقوعه وما عدا ذلك النسخ حاله انتهى فانه من ظاهر كما  
تحقق على ان احد الاشياء المذكورة هو موت واثبات ما قاله فانه مردونه فخط القناديل  
**قوله** هذه العبارة احسن من عبارة الوفاية مما يمكن غالبا فان يصحح يمتنع على ان يرد بالامكان  
التردد على ما صرح به صدر الشرع وهو غير محدود في كلامهم وان كان لا يؤدي الى مرتبة عدم  
**قوله** صحيح انما قيل له لانه اذا كان مريضاً مات فيه كان قوامه بطلان ذكره في  
**قوله** عتق ماله قال في النهاية العبد في هذه الصورة يعتق بمطلق موت المولى وهو موعود

الخط اعاجل اعلاه  
البلطوطية اشغاسه  
صفحة يراغنه دوكله  
ايجون اعلاه

جمع القناديل  
مفاتيح

معدو عقيد حتى يحوز المولى ببيعة ذكره في الاسرار انتهى قال في النجاة يعتق قبل موته بشهر كما قال العتق  
م كل ماله هو قوله في حقيقته وقال ابو يوسف ومحمد يكون في هذا بعد موت مولاه فمات المولى  
كذا في النجاة **قوله** ولو مات قبله اي قبل شهر لم يعتق قال في النجاة بطل هذا القول فلم يعمل شيئا انتهى  
**قوله** وقيل ثلثا قيمته لو كان قنالا ان النافع انواع ثلثة البيع واستباحه والاستخدام وامثاله  
والاعاق والتواضع والغائب البيع فيسقط الثلث ذكره صاحب الهداية في كتاب الكاتب **قوله**  
م حيث اخذ والظن المحرز على وزن الضرب محاء مهله وادى مجنة ساكنه ورواهه مغناه  
التقدير والتحسين **قوله** وبالتدبير تفوت الاولى وتبقى كما يوجد في النسخ والنسخ والصور الموقوفة لا يمكن  
وقد يوجد النسخ على وجه آخر لاصحة لها **باب الاستيلاء** **قوله** ونشرها طلب المولى الولد  
مرامته بالوطى لانه هب عليك خروج احديهم من هذا التفسير وهو صورة ان ولدت فزوجها  
فاشترها الزوج ولو قال وفي الشرع طلب الولد في الامة كمال الربيعي كما في صوب **قوله**  
اي لم يكن ملكة ملكا تاما وان بقي فيها الملك في الجملة والظاهر ان هذا التفسير هو منه  
قول صاحب الكفر لم تلك فزعم صاحب الدرر انه على صيغة المفعول لانه قال فيقال ففعل  
انه على صيغة المفعول في ملكه بالتشديد الا يرى الى قول الربيعي في ترجمتها اذا ولدت فزوجها  
لا يجوز تملكها انتهى الا يرى الى قول صاحب الهداية لا يجوز بيعها ولا تملكها انتهى على انه قد سبق  
منه في اول كتاب العتاق ان الملك في ام الولد كامل فلا وجه لادعاء كونه غير تام ههنا **قوله**  
بعد العتق سواء كان بالاعاق او بولدت مولاه كما سبق في البقرة **قوله** وحصلها بالشرع  
قال الربيعي التحسين هو عبارة عن حفظها عما يوجب ربه انما انتهى **قوله** لان هذا الظاهر يتألم  
ظاهر آخر اراد بالظاهر الاول عدم الرأ وبابط الاخر الغزل وعدم التحصير كما صرح به الربيعي ولذا  
المولى لا يثبت نسب منه لانه ثابت النسب من غيره كذا في الهداية **قوله** ومعناه اذا طست ملكها  
بان ولدت لسته اشهر فذا شترها بالشرع العتاق في شرع الجامع لانه اذا لم يكن العلق  
في ملكها بان ولدت لا قبل مائة اشهر وقت الشتر كان دعة تجوز لادعوه استيلاء



فيتمتع الولد ولا يثبت الاستبداد لاني ودعوة الاستبداد ان يكون العلق في ملك المدعي  
ويستند الحجة فيها الى وقت العلق ودعوة التجران ان يكون العلق في ملك المدعي فتمتع فيه  
الى وقت الدعوة كذا في غاية البيان **قوله** قصاصا بما له على الاخر هذا عبارة الهداية ولفظ الكفر  
وتما صا قال الزبيدي في تعليقه لعدم فائده الاستغفار بالاستيفاء ثم ان هذا اذا كان نصيبا من  
م نصيب الاخر فياخذ منه الزيادة اذ المدعي يجب لكل واحد منهما بقدر ملكه فيها قال الزبيدي **قوله**  
لانه انما يبرأ منه كذا في حق المدعي لان كل واحد منهما اقر له على نفسه بغيره على الكمال  
فيقبل قوله انتهى **قوله** كالزادعت نسب ولد جارية الاجنبى فصدقة قال بعض العلماء جامع  
كذا ان كثر من الكتب كفى العدم للبسوط لانه لا يدرى الاطلاق بالولى الاجنبى وتصديقه فيه ثم قال  
والظاهر ان ما في البسوط هو فيها اذا قال الاجنبى لم يكن بينا نكاح فانه ح لا يبرأ منها وما ذكر  
في كثر من الكتب محمول على ما اذا ذكر دعوى النكاح او شبهة النكاح فانه يكتفى بتصديق الاجنبى  
لشبهة النسبة في الحل كما صرح به في باب دعوى النسب ثم قال رابث في الخط البرهاني  
ما يفيد ذلك فحجت انه على الاصابة **قوله** فصدقة فاعلم ضمير المولى كما ذكر الزبيدي صراحة **قوله**  
والحقها بالاجنبى اي التي لنفسه كما صرح به الزبيدي **قوله** لان رقبتهما مملوكة في غلب كسبها  
قال الزبيدي **قوله** الا اذا ملكه بركا اي بعد ما كذب المكتوب **قوله** ويراد عنه اخذ ساق كلامه على ان  
ما في الحانية فلا عبرة بما قاله الزبيدي من ان هذا على ان قال ظننت انها على **قوله** فان قال  
اعلمنا الى المولى بما تفرع هذه المسئلة على ان يكون صاحب الجارية احد المالكين المذكورين لما  
في الحانية ولفظ الزبيدي ولو ولدت فيه جارية غيره **قوله** ولو صدقة في احد ما فقط لا يثبت النسب  
هذا ينظم صريحا ما ذكر في البسوط وغيره انه لو لم يصدقه في الاطلاق لا يثبت النسب  
واما قوله وان كذب المولى ثم ملكها بركا يثبت النسب فلهذا اخرى مستقلة وصحت على اخرج  
مع الملك ثم ملكها فلا يكون لها ساق مسئلة التي قبلها ومطلقة منها خبطة خبطة فاحش  
ثم ان اسلم ملك المذكور للمدعي لما في الحانية ولفظ فان صدقة في الامر من جميعا يثبت النسب

والا

والا فلا انتهى **قوله** وان كان كلام الزبيدي يوفق ما نقله المبسوط وغيره حيث قال اولاً ولو صدقة في الامر  
وكذا في الولد لم يثبت نسب **قوله** وان كذب المولى ثم ملكها اي تلك الجارية بركا المذكورين كما في الحانية وعبارة الزبيدي  
فان ملكها بركا يثبت نسب وصارت ام ولد لا انتهى **كتاب الكفاية** **قوله** وما كونه منجيا او مؤطلا  
كذا في النسخ والقرب بديل او بالواد كما وقع في النهاية حيث قال وما كونه بركا منجيا ومؤطلا ليس شرط  
عنده انتهى **قوله** حتى تجوز الكفاية على المال الحال والنجم الحال مقابل الموصول والنجم مقابل غير النجم وان كان  
تنجيم البديل يستلزم كونه غير حال بخلاف عكسه **قوله** وعذات افعى لا يجوز الا مؤطلا بنجمن كالظهار  
ان يقول الا مؤطلا ومنجا واقفه بنجان **قوله** وحكمها في جانب العبد انتفاء الحج كذا في النسخ والعبارة  
في النهاية والكفاية انفكاك الحج على اليهود فيها بينهم **قوله** اي موقت بازمه معينة فالنجم نوع  
من الموصول لا عينه ولا غيره مطلقا **قوله** فان ادبته فانت حر قال في الكفاية لا يبرأ منه لان قوله جعلت عليك  
يحتمل الكفاية ويحمل الضريبة لان المولى مسند بغيرية عبده فلا يتعين جهة الكفاية الا بقوله اذا  
ادبته فانت حر بخلاف قوله كما تنبك لعدم الاضمار وقوله ان عجزت فانت رقيق لا يحتاج اليه  
وفي الكفاية وانما ذكره حنا على الاداء عند النجوم انتهى قلت اراد بالضريبة العتق على مال فانه يتحقق  
بالاعتاق من جانب المولى لانه ليس بمعد معاوضة كالكفاية كما صرح به صاحب الهداية ههنا  
فاذا حصل الاصرار على العتق على مال بقوله فان ادبته فانت حر لا يبقى وجه لا يرد شي اخر  
للاصرار عنه فانه يكون لغوا لا طائل تحته فلا اتحاد لقوله قال ذلك ان تقول انما الى ان  
عجزت فانت رقيق لئلا تحتمل العتق على مال فان فيه بالبحر لا يعود الى ارفا انتهى **قوله** وان لم  
يقبل اذا رايتهما فانت اي واقصر على قوله كما تنبك على الف **قوله** ولهذا لا يكون للمولى منه خروج  
والسفر قال في النهاية حتى لو شرط عليه ان لا يخرج من البلدة كان باطلا انتهى **قوله** اي خادما  
عبدا كان اوامة موافق لما في تاج الاسماء ولكنه مخالف لما في النوب من ان الرصيف للعلم  
والجارية وصيغه **قوله** فسد هذا على موافقة ما في الكفر وقد يقال ينبغي ان يقال في بعضها بطل  
فان في صورتها الكفاية على عين لغيره لو ملك ادى او حال صاحب العين لا يعنى لان الكفاية



وقعت باطله والبطل لا حكم له كما صرح به في نهاية البيان ولعل هذا دفع بان يرد بالنسب ما يرمي  
كما في قوله باب البيع القاسد **قوله** فالصواب ما في الكافي ان بدل الكتابة ما اورد عليه بعض العلماء  
انه لا فرق بين الوجه الذرعاء الى الكافر في ورود النقض بالصورة المنورة عليها فذو الاول  
بورود ذلك عليه واستصواب الثاني ليس بمعقول المعنى اسمى ولعله مدفع بان جهالة القدر  
في العبد المعين والامة المعينة ليست بغاشية بخلاف غير المعين منها فيظهر الفرق على التفسير  
تعليل المسئلة بما قاله الزيني **قوله** فلذا لا يصلح ان يكون مستثنى من بدل البدل كذا في النسخ والاصوب  
بدل الكتابة كما في عبارة الكافي وفيه هذا التوقيع ما تقرر عندهم من ان كل ما يصلح نسبة يصلح استثناء  
وما لا فلا على ما صرح به الزيني وغيره واراد بالبدل بدل الكتابة **قوله** لا ينقص منه ويزاد عليه كان الظاهر  
ان يقول لا ينقص من النسي كما في الهدية والكفر وغيرها اذ ليس في السابق ما يصلح ان يكون  
مرجعاً لهذا الضمير المحذور **قوله** هذه مسئلة طانوع تعلق ما قبلها غير مختصة بالظواهر ان تعلقها ما قبلها  
من جهة انها من اصل الكتابة الفاسدة ولا ينام في ذلك قاله الصديقي رحمه الله ان هذه مسئلة  
لا تعلق لها مسئلة اخرى فخر رغم الظاهر غير مختصة به بذكر الضمير لانه عايد الى قبلها **قوله** معنى القيمة  
في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس النسي كذا قال صدر السمع ثم قال ووضع المسئلة المبسوط  
فيما اذا كاتب عبده بالث على ان تحذف ابداء الكتابة فاسدة فيجب القيمة فان كانت فاسدة  
لا ينقص وان كانت زائدة زيد عليه حتى قلت فساد الكتابة في مسئلة المبسوط  
التحاق الشرط الفاسد بها فان لم يخدمها بشرط غير ملائم لهذا العقد ثم ان معنى كون القيمة من جنس النسي  
هنا ان يكون الالف المذكور من الذراع مثلاً وكان تقوم المقوم او اتفقا على الذراع لم يزد في العقد  
عليه وناقصة عنه وانما قلنا كان تقوم المقوم او اتفقا على ما قبلها صواباً لانه مبسوط  
والذخيرة ان تحيق القيمة لا يتصور الا باحد هذين **قوله** وان كانت ناقصة اي القيمة  
وكذا حال قوله وان كانت زائدة والضمير في منه وعليه النسي **قوله** زيدت عليه هكذا وقعت  
عبارة صدر السمع ولعلنا بما على المسامحة والرد زيد على النسي بقدر القيمة فان نقصت لانه زاد

ولذا

ولذا وقعت عبارة المبسوط زيد عليه كما يحكي **قوله** لان الواجب رد رقبته في هذا الكلام الى ان  
سهي الى قوله فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت كما ذكر في الهدية واليمين في خلال المسئلة  
ففيه من الخط ما لا يخفى على ان قوله فوجب رد قيمته بغير ثبات ههنا والاصوب يجب فيه القيمة  
في مسئلة ليست بمقبوضة حتى ترد بخلاف المسئلة الاولى **قوله** لان المولى لم يرضى بالنقصان  
اي ان يعتقه باقل مما سمي فلا ينقص منه ان نقصت قيمته من سمي ذكره الزيني **قوله** والعبد رضى  
بالزيادة حتى ينال شرف الحرية فيزداد عليه اذا زادت قيمته على النسي ذكره الزيني **قوله** اذ بين  
قد المولى والاجرة اذ اورد بقدر المولى تغيير ما يريد عمل من جهة الطول والعرض والشك وكيفية البناء  
وغيرها والاجرة بالبد وضمت الجيم الى زيني بنى به فارضى موب وهو اللبنة المطبوقة وهذا المسئلة مأخوذة  
عن العمادية وعبارةها واجرها وجبها **فصل في تصرف المكاتب** **قوله** لا اعانة على مال  
هذا عبارة صدر السمع ولعله لو قال ولو على مال كما سبق في الدور لكان اصوب **قوله** لا اعانتها  
على مال لا يذهب عليك ان هذا داخل تحت قوله لا اعانة على مال فان تصور في العبد  
ليس للاخر اذ عم الامة بل الحكم شامل لهما كما هو المهور في ولعل الصواب لا تزوج عبده فانه  
ايضا من الاحكام السابقة في المكاتب **قوله** والنزوح والكتابة ليس منها تغيير مع الضمير في قوله  
منها لكن تخصيصها بالمرجعية محتاج الى قرينة مخصوصة لهما من المسائل المذكورة فيما قبله ونظائر  
شيئاً منه وهو ظاهر **قوله** وبالبعضية بينهما حكائي في العقد هكذا ترجم العبارة في اكثر النسخ  
ويوجد في بعضها على هذا الوجه وبالبعضية الثابتة حقيقة وقت العقد والولد المشتري بتبعيته  
ثابتة بالملك وبالبعضية بينهما حكائي في العقد انتهى والاصوب نبوت هذه الزيادة على موقع  
كلام الزيني فان تمام الكلام بل صفة يتوقف عليها **قوله** استرى المكاتب ام ولده الى الدور  
استولده بالكا ح بان تزوج امة الغير فولدت منه ثم اشتراها قال في الحقايق في كتاب  
لان المكاتب لو اشتريت زوجاً لا يكتب عليها ولها ان تبعة اتفاقاً انتهى **قوله** نكحها  
بما اذن اي نكح المكاتب امرأة بلا اذن المولى كما صرح به صدر السمع في الاقل من يملك القيمة  
**قوله**



اولئذ البذل كذا في النسخ والصلوب وثم البذل بالاول **قوله** فرع البحرى وعدم اي بحرى لا عا  
**قوله** لانه اعتبار من غير الاجل بالمال كما يحى منه في كتاب الصلح قال هناك اذا اتي المدين  
وقد تركه بان ما حطه من الدين فكان اعتبار من غير الاجل وهو اتم انتهى **قوله** وعند محمد يودي ثلثي المثل  
حالاً اي يعني انه يخرج عنده بن هذا بين ان يرد رقيقاً لانه متعين عنده صرح به صدر الشريعة  
واربعمي ثم ان الاوضح ان يقول ثلثي القيمة كما قاله صدر الشريعة **قوله** والباقي الى اجله اراد بالباقي  
تمام البذل وهو الاطلاق كما صرح به صدر الشريعة **قوله** فلا يخرج الباقي من ثلثه كذا في النسخ بالاول  
والصلوب ثلثيه بصيغة التثنية لانه ناظر الى قول ابي حنيفة في الثلث اذ في ثلثي البذل لا اذ ادا المولى  
في قول محمد فثلث القيمة لانه البذل وان كان كل منهما حالاً **قوله** بان كاتبه على الف وقبضه  
الغان كان الواجب ان يقول على الف باجل الا يرى الى قوله فيما بعد لان الحيازة وقعت في القيد  
وفي التاخير لا يرى الى قول صاحب الوقاية وفي نصف قيمته منها وتغير صدر الشريعة هنا بقوله  
اي في السلة المذكورة وهي موت الرضى ليزر كاتب عبده على بدل منقول انتهى **قوله** وكاتبه  
المولى على ذلك يعني اي غير قبل العبد واجازته كما قاله الزبيدي ثم ان هذا اذ قبل الرجل  
ثم ادى الغا كما ذكره الزبيدي **قوله** لان السرط معدوم يعني ان التعليق لم يوجد في هذه الصورة **قوله**  
وقيل كما ضرب قبل الظاهر لا حاجة اليه بعد قول القائل كاتبني بالف فان قول القائل هذا فعل  
كاف في الاجاب والقبول يدل على كلامه في صورة المسئلة ان بقية ثلثي قيمته  
صاحب الدرر موافق لكلام صاحب الكافي والزبيدي وقد سبق الاشارة الى المسئلة  
ان بقية الى ان الزبيدي توفيق هناك ايضاً للقبول **قوله** دخل اولاده تابعاً اي فضل في كتابتها  
ولدها المولود في الكتابة او المشتري فيها او المضموم اليها في العقد كما قال الزبيدي **قوله** وصار كغير الرضى  
صورته فاذا ذى الدين الرهن بجبر الرهن على القبول **قوله** حاجته الى خالص دينه كذا في النسخ  
والصلوب خالص عنه كما وقع في عبارة الكافي والزبيدي **قوله** وقيل الغايض قال الزبيدي اي لا  
يعتبر وكذا رده لغو لان الكتابة قد نفذت وتمت من غير قوله فلا يعتبر بعد ذلك قوله ولا يغير

برودة انتهى **قوله** حيث لا يسقط عن الكتابة شي لفظ الزبيدي عم الام وهو ظاهر **قوله** وادنى الغايضت حالاً  
قال في الكافي لان الاجل كان مشروطاً للحاضر دون الغايض انتهى **قوله** وقبلت على صيغة العلوم  
وضمير لانه يريد ان قبول الاولاد الكتابة ورواهم لا يعتبر كما صرح به الزبيدي ولو كان كاتب الام نفسه  
وعن طعنين لها لا غنى عن ذلك القيد كما يظهر من لفظ صاحب الكنز **قوله** فاي ادى لم يرجع اي لا يرجع  
واحد منهم على غيره با ادى الى المولى في بدل الكتابة ثم لاظهار في العبارة ان يقول ولا يصح ثم يقول واي  
اذا في كما في عبارة الكنز **باب كتاب العبد لشركه** فهو لاي للقايض والضيم المرفوع للقبض  
اي سلم له وليس للشاكت ان ياخذ منه نصفه كذا في الكافي **قوله** فبقي كذلك بعد العجز في الهدية  
وقال في الكافي في سباق قولها واذا قبض الكاتب شيئاً يكون بينها قبل العجز وبعده  
**قوله** وعنده متجزي اي الكتابة تتجزى عنده لانها قيد الحرة ما فصارت كالا عتاق به اتم  
كما قرره في الكافي **قوله** فله حق الفسخ اي عند الكل وان لم يفسخ حتى اذا بدل الكتابة بتعق خطه عند  
ولساكت ان ياخذ من الذي كاتب نصف ما اخذ من بدل الكتابة لانه كسب مشترك كذا في الكافي  
**قوله** واذا نكح لشركه بالقبض اذن للعبد في هذا شروع في بيان فائدة الاذن بالقبض كما ان قوله  
وفائدة انه لم يسوق لبيان فائدة الاذن بالكتابة من الشرك قال الزبيدي ولو كانت بغير اذن شركه  
صار نصيبه مكاتباً عنده وعند ما صار له مكاتباً انتهى **قوله** يكون متبرعاً بنصيبه على القايض  
ليس بصواب بل البرع انما هو على العبد قال الزبيدي يكون متبرعاً بنصيبه على الكاتب فصيحة الكاتب  
احص به فاذا قضى به عن دينه اختص بالقايض وسلم له كله انتهى وهو موافق لما في الكافي **قوله**  
ولو قبض كله عن نصيبه اي القايض قال في الكافي فان ادى القايض خطه ولا يرضى لشركه لانه يرضى  
ولكن يرضى العبد في نصيبه كذا انتهى **قوله** ثم وطئ الاخر كان الواجب ان يقول ثم وطئ الآخر  
نجات بولد فادعاه وهو موافق لما في الكنز وغيره **قوله** لانه ملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء هذا  
عبارة الهدية بعينها ولفظ الكافي لانه ملك نصيبه لتكامل الاستيلاء انتهى ومنه يظهر في العبارة  
لما بكسر اللام وكيفية الميم لا غير **قوله** لانه حين وطئها كان ملكه فاما طأها قال في القاية قيد بقوله



ظاهر بالنظر الى بقاء الكتابة وبالنظر الى الجواب لا يبقى ملكه فيها والظاهر انها تضي على كتابتها فيكون ملك  
الثاني باقيا فيها انتهى **قوله** وما عدا هذا فظاهر الى ان السادة اجماعية كما صرح به اليعني  
**قوله** والتدبير بعينه الملك يعني ان الملك شرط التدبير **قوله** فان حرها اي الملكاية المشتركة كما افصح  
عنه صدر الشريعة **قوله** وهذا مبني على ما قرئنا ان السادة اذا ضي المعتق يرجع عنده لا عند مالكه السابق  
منه ما لا يملك ذلك الا في باعته البعض كمن المذكور فيه وبتدبيره اذ لا يملكه اذ لا يملكه اذ لا يملكه اذ لا يملكه  
مدبره فقط لا المعتق انتهى والعلوم منه عدم تضييق السادة كالتعتق ونسبتي هذا المسألة ظاهره ولكن  
اكثر بعض الناطقين في هذا المقام من اورد ذلك **قوله** اي حره احد ما غنيا ثم بوجه الآخر فليس الى ان  
**قوله** عكسا على صيغة تنبيه الا في العلوم ونسبتي ان يعتبر نسبة العكس اليها معا اي صيغة العكس عنهما  
الا ان يند العكس الى كل واحد منها على حدة كما يتبادر فانه يخرج المعنى عن الصحة **قوله** او ضمني تركه في الاول  
فقط ضمني في التفعيل فاعله ضمير المذكور **قوله** تركه منصوب على انه منقول حاصل مقصده في الصورة المذكورة  
يعتق المدبر ويستعي من العبد وتغتر فان في تضييق المدبر للمعتق في الصورة الاولى يضمنه لان الثانية  
فيجتمع في الصورة الاولى فيجاءت الثلث بخلاف الصورة الثانية اذ لا يجمع فيها الاجزاء **قوله**  
رعي ما اذا بوجه احد ما اولاه لا يذهب عليك فيه من السامح فان الصورة الاولى بغير المدبر  
وتحرر الاخر ليس الا بخلاف فاصلة غايته ان يؤخذ كم الصورة الاولى من انشاء **قوله** فمذهب اي بالاعمال  
**قوله** فخلافا لاجازات الثلث عنده اراد بالاجازات الثلث الاعناق والاستغناء وتضييق المعتق  
بنصف قيمته **قوله** بل ولاية الاعناق والاستغناء لان المدبر يعتق ويستعي كما قال الرضي  
**قوله** لان الاعناق لا يتجزى عندهما فحق كل فم يصادر التدبير الملك بمرتبته كما قال الرضي  
**باب الموت والنكاح** **قوله** كما مال الخصم للدفع فان المدبر عليه اذا توجه الحكم اليه ادعى الدفع قال  
ل بينه حافرة انه يؤخر يوما او يومين او ثلثة لا يزد عليه كذا في العناية فالدفع بالمال لا يقع  
في نسخ الهدية لا بالاراء كالمظن من قال برسوخ الا فبه الى مجلس السرخ انتهى فانه فبط لا في **قوله**  
والمدبرون للمقتضا اي كمال المدبرون يعني اذا ثبت على جمل لا فقال المدبر عليه مهلتي يوما

فانما الرضى

او ثلثة ايام فانه مهمل ولا يزد عليه كذا في العناية ثم ان الرضي زاد على المالكين المذكورين شرط ان يحيا **قوله**  
واما الرتبة **قوله** وان مات عروفا اي ماله اي بديل الكتابة **قوله** ونحو فنقول مستندة الى ما دل  
جواب عن تعليل ان فعليه لجهنم بقوت المحل **قوله** سواء ولد وان كتابة او سائرهم حتى لو ولد وا قبل الكتابة  
لا يتبعونه كذا قال صدر الشريعة **قوله** فان طلائعهم يتبع في الكتابة ويعتقون بعقده فيه تحت ظاهر اولا  
يبقى ذلك المسألة الاخيرة والصلوب ما قاله الرضي فانه اذا حكم بعقده احد ما في وقت حكم بعقده الاخر  
في ذلك الوقت ضرورة انما العقد على ما يتبين في صير طرائف عن ارجاسه **قوله** فيدخل في حق من دخل  
تحت العقد الصواب فيثبت كما وقع في عبارة الرضي **قوله** لانفصاله اي لكونه منفصلا عنه والكتابة  
**قوله** لم يكن تجزى الا بية اي يبقى الكتابة لانه مال المتظر لان الدين باعتبار ماله مال ولكن لا حكم بعقده  
حتى يؤدي الدال كذا في العناية الاكلمية **قوله** لانه مقتضى الحاق الولد بالمولى لان المولى لا يملك بعقده لم يظهر  
للولد ولا في جانب ابيه كذا في العناية الاكلمية **قوله** فيجوز الولد الى مولى الاب لان الولد كالتب والنب  
انما يثبت من مولى المولى عند تعذر اثباته من الاب حتى لو ارتفع المانع من اثباته كما اذ كذب المانع  
نفسه عاد والنب اليه فكذا ذلك الولد كذا قال الرضي **قوله** والعضاء بايقون حكمه في حكمه  
با اعتبارها عقد **قوله** فيكون العضاء في محله فيه فان الكتابة تفسخ عند السامح فيكون المكاتب  
على ما **قوله** جنى المكاتب جنابة او جنابات ثم الصور الاقتصار على ذكر جنابة ههنا كما في النهاية  
فان مسئلة فكر جنابة محي بوجدها والفرق بكونها قبل العضاء او بعده مشبهة لان فاصلا مدرا  
**قوله** كان عليه حاله في هذا موافق لما في النهاية يعني انه قال في الجمع ولو جنى المكاتب خطا ثم عجز  
قبل العضاء اخرنا مولاة بين الدفع والعداء انتهى والظاهر ان لا يقيد ما في النهاية بالجمع قبل العضاء  
توفيقا بينهما **قوله** وان كان الارش اكثر من قيمة العبد تعلق بقوله تخلص المولى بدفعه بريدان الحكم ذلك  
سواء كان الارش اقل من قيمة العبد واكثر **قوله** فاذا تغدر دفعه تخلص بدفعه فبما لا يوافق سابق الكلام  
على ان الحكم في جنابة المدبر وجوبه اقل من قيمته ودمار من جنابته على المولى كان جنابته ام الولد كما صرح  
في العناية الاكلمية **قوله** لزمه قيمة واحدة فيسعى للاوليا في الاقل من قيمته ودمار من جنابته لان



لان دفع نفسه متعذر لكونه مكاتباً في ترحي المجمع فليست بر في حقيقة **قوله** ولو جني وقضى غم جني كما هو بيان  
 لغاية قوله قبل القضاء **قوله** لان جناية المكاتب لا تصير دنياً الا بالقضاء ايم الذي يظهر من شرح المجمع  
 ان يكون هذا تعليلاً لمصلحة جناية المكاتب خطأ ثم عجزه قبل القضاء حيث خير مولاه بين الدفع  
 والقضاء متضمناً للجواب عن قول زفر سح ان له مطالبه العبد في كمال بناء على ان موجب الجناية العترة  
 كان دينا على المكاتب لان المانع من الدفع موجود وقت الجناية وهو الكتابة فيبقى بعد عجزه كما  
 لو عجز بعد القضاء بالقيمة ولنا ان الاصل في جناية العبد الدفع وانما صار الى القيمة عند تعذر الدفع المانع  
 وهو الكتابة كان محلاً للفسخ فلم يثبت الانتقال الى القيمة الا باحد الكسبا والكتابة ولا يندى عليه  
 ان ما نحن بصدده بمحلول عم هذه الاحوال فليست بر **قوله** اجنبي مكاتب فلم يقض كما قال في النهاية  
 ولا فرق بين السليبي في الصورة والحكم الا ان في الاولى كانت الجناية قبل عقد الكتابة وهما وجهان  
 بعد عقد الكتابة انتهى **قوله** لانه الموجب في الغير راجع الى التجيز من الدفع والقضاء والاداء  
 ارضى بجناية على صرحه **قوله** ولم يكن عالماً بالجناية اي حين كانت قال في الكافي لانه لما كانت  
 وهو لا يعلم رفته قيمة لان اختياره للقضاء لم يثبت وقد امتنع الدفع عليه بفعله فمزم قيمة كالمكاتب  
 انتهى **قوله** فاذا زال المانع اي قبل انتقال الحق غير الرتبة واراد بالحكم الاصل في الدفع والقضاء **قوله** لا يتأثر  
 الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء موافق لما في الهداية والكافي وبناءه ان يكون الحكم الاصل في جناية  
 المكاتب جناية الخطاء وجوب القيمة ورواية الكوفي وما في السبوط هو ان يكون الراجح سعي العبد  
 في الاصل في قيمته ومما رتب بجناية كما تبين عليه في الغاية الاكلمية **قوله** والعيان ان لا يعنى لانهم لم  
 يملكو لان المكاتب لا يملك سائر الكسبا فكذلك بالارث ذكره الزينعي **قوله** تحت اي المكاتب  
 انه بما اخذ اصل هذه المسألة من الكافي وفايدة ارادها كون المكاتب في ذلك في حكم الحر فان  
 اذا اطلق الامة شتين ثم اشتراها لا عمل قبل التزوج بزوجه او على ما ذكر في البرازي فكذلك المكاتب  
**قوله** اي لا يجوز له ان يملكها زيادة منه على ما في الكافي وانما يراد بها كما قيل في **قوله** الولاء  
**قوله** واجب ان صورته ان يرتد المولى ويحق بذكره ان يصح ان يكون جواً ما وقع

تأنيده الواني

قوله

في الزنا مع قوله فولاؤه لسيدته بخلاف ان الدرر فان اطلاق العتق على ذلك المرتبة مستبعد جداً وان  
 تحقق العبد **قوله** فولدت لا قل من نصف حول اي ح وقت الاعناق كما قال صدر الزينة **قوله** ولا يملك  
 لمولى الام لا يستقل عنه ابر اي لا يستقل الولاء من مولى الام الى الاب ان اعتق ابنته **قوله** وكذا اذا  
 ولدت لا قل من سنة اشهر اي هي سنة التي اي كان احضن لا يستقل عنه وطلاؤه او اعتق قصده  
 فكذلك اذا اعتق ضمن **قوله** لانه عتق بتعاقب الام فينبغيها في الولاء ولم يتيقن بقيامه وقت الاعناق  
 حتى يعتق مقصوداً كذا في الهداية **قوله** لا اتصال بها عند عتقها كذا في النسخ والصواب الموافق للهداية بعد  
**قوله** قال عليه السلام الولاء لجمعة كل النسب فسر في جمعة وديوان الادب الحمد بالقرابة وفي المغرب  
 بتسابك ووصلة كوصلة النسب **قوله** فولاؤه لمولاها عذما حتى لو ترك هذا الولد عمه او خاله  
 لم يكن لها شيء في وجود معتق الام وعصبته كذا في الغاية الاكلمية **قوله** وعندنا يوسف حكمه  
 ابيه فلا يكون عليه ولا رقابة وانما يورث ماله من ذوى ارحامه كذا في الغاية الاكلمية **قوله**  
 حتى اعتبرت الكفاية فيه بان يكون معتقاً لها جركوا لعتق العطار دون الدماغ ثم ان اعتباراً  
 هذه الكفاية قد فات صاحب الدرر ذكره في باب الكفوم كتاب النكاح **قوله** والعقل العاقل  
 كذا في بعض النسخ وعامتها على سقوط قوله في العاقلة وسيجيئ في هذا الباب فائدة التقييد بذلك  
**قوله** لا ولا عليه مطلقاً اي سواء كانت امه معتقة او لا كما سيظهر فلا وجه لتقييد قوله ولا  
 اذا كان كذلك يكون الام معتقة كما قبل **قوله** بعد مضي سنة اشهر من وقت النكاح والعلق الذي  
 يظهر سقاط هذا الكلام من غير المتعاطفين فان المقصود بالبيان منها تعريضاً لبيان عليه لفظ  
 حر الاصل لما في الولاء لم يكون وقد ذكر ذلك مستوفى قبل هذا في مسألة اعتق امه زوجها ام  
 ثم ان الصواب من وقت الاعناق كما صرح به صدر الزينة وغيره في اشارة تلك المسألة وذكر العلق  
 بعد النكاح زيادة منه في الظهور **قوله** ولهذا ما لا يقبل الشهادة بالتسامع في الولاء كما  
 في العتق اي كما لا يقبل الشهادة بالتسامع في العتق وفي الولاء خلافه الى يوسف في كره  
 صاحب الكافي في كتاب الشهادات **قوله** اذا عرفت هذه المقدمات فاعلم ان صاحب البعير

كلام على الواني



ذكر انه ان شرط ثبوت الولاء ان لا يكون الام حرة الالهية اعلم ان سادتنا العلماء الذين افتوا  
بعت مطنطه الحية بالسلطاني والنصب كافي من صبي الفتح الى ما هنا واولئك الذين اشتقوا  
بعد الالف افرقوا في قولهم قد ثبت في قولهم ان هذا القول المنقول من البدائع كصاحب الترتيب والاولى  
ابن كمال بن ابي المولى فاضى زاده والولى بستان زاده والولى ذكرى والولى سعد الدين بن حسين بن  
والولى صنع الله وقد ثبت في قولهم اخرى الى عدم شرط ذلك منهم المولى سعد الدين والولى على كمالى  
والولى السيد محمد زاده الكبير وابنه وقد افنى المولى ابو السعود اوله على هذا ثم رجع عنه وصرح برجوعه  
في فتوى منه فافنى بعده على موافقة ما في البدائع واستقر رأي على ذلك الى ان قضى بحجة جعل الله  
مشكورا وعلمهم مبرورا ورايت في شرح الوضوح ما نصته في حرة الالهية وابوه قتيلا ولا اعلم ما دام لا  
رقيقا فان متى نهل ثبت الولاء للمولى الاب كلى فيه فلا ان استوى وقال في موضع الدرية ادعيا  
ولا اميت واقام كل بينة فالولاء والميراث بينهما فان كان لا معتق والام حرة الالهية هل ثبت  
على الولد فيه وجهان احدهما انه لا ثبت والثاني انه ثبت انتهى وقد يقال ان المسئلة المذكورة في الهدية  
وسائر المتن فانه لا يعتق انه زوجها في فولدت لا قبل من نصف حول فله ولا الولد بل قبل عنه  
مركبة في ان الام اذا كانت حرة لا يتجر الولد الى جانب الاب بالنظر الى دلي على موافقة ما في البدائع  
قوله ورواى الملك بالاسطة اراد بالاسطة ثبوت الملك تعويلا على ما سبق ذكره حيث قال  
وزواله زرع ثبوته وثبوته على الولد كون من قبل الام قوله وكلامهما صنف في العبارة في النسخ هكذا  
بموجب بين قوله كلام بين قوله فيما صنف وان فله منه او سم صاحب الكافي لعدم استحضاره  
عند تحريره البحث وقد صرح صاحب الدرر في رسالة المولى في الولاء بالى صاحب الكافي في بعض  
هو الولى قوله بان كانت ام حرة الالهية او عارضة وسيجيئ منه التفرع بان نحوه الالهية  
في عبارة المينة بمعنى من لم يحل على نفسه رقب بل تولد من متعة او من في اصلها فبقى وان الرادى  
هو الحقيقة قوله بقرينة انه جعل الولد المولود من حرة عارضة وعلى المعتق والاهل حيث جعل الال  
مقسما لنحو الالهية والعارضة قوله فصوره كون الولد لقوم الاب اذا كان في هذا الصواب

ويرجع

ويوجد في بعض النسخ ما اذا لم يكن ولا يرى له وجه صحة قوله وصوره كون الولد لقوم الام ما اذا كان  
بنطيا بنط بفتح نون والنبيط قوم بنزلون بالبطاخ على العزير وجمع الانباط يقال رطل بنطى بنطى  
ونباط مثل مئتي وبيان ذلك في الصحاح قوله فلا ولاد على الولد لقوم الام بل كان الولد تبعا للاب كما مر  
به الزملى قوله اي شخص يا هذا ما بقي من صاحب الفرض اي عند وجوده بقرينة قوله وكل الماء عند عدمه  
ولا يرد عليه ذوالا رهام فانهم يخرجون بقوله وكل الماء عند عدمه اذ ليس في شأن ذي الزحم  
اخذ كل المال عند عدم اصحاب الفروض حتما او محتملا ان يكون هناك عصبة فانها عند عليه  
لا محالة ولا حاجة الى ما قبل في تغيير قوله من صاحب الفرض اي من اصحاب جميع الفروض فخرج  
بهذا القيد ذوالا رهام فانهم لا يجتمعون مع جميع اصحاب الفروض مع احد الزوجين فقط  
استوى فانه نقسف ظاهر قوله وهي على ما تقرر في علم الفرائض في الفير للعصبة النسبية قوله وهي انى  
يعصبا ذكره بنى البنت وبنت الابن والاخت لاب يصرن عصبة باخوتهن كذا في السيرة  
قوله وهو في الفرض له ويرخل في نسبة الى البنت انى وعرفه سراج الدين في فرائضه بكل قريب  
بذى سهم ولا عصبة انتهى قوله ولا ولاد له اي للمعتق بفتح الاء قوله وهو من العالمه اي المراد  
من العقل ومنها دية تجب على العالمه لا ما ينظم الدية الواجبة على العالم نفسه قوله او والى صلي قل  
باذن ابيه او وصيه قال صاحب النهاية وان والى صبيبا باذن ابيه او وصيه يجوز انتهى وقال  
الزملى ولو عقد مع الصغير او مع العبد لا يجوز الا باذن الاب والمولى انتهى والظاهر ان شرط  
جهالة النسب انما هو في الطرف الاخر فلا وجه لما قيل فانه يفهم من قوله باذن ابيه ان ذكر جهالة النسب  
على سبيل العادة لا على سبيل الشرطية انتهى على انه صرح في شرح الجمع لابى الملك بان كونه مجهولا  
ليس شرط عند البعض وهو المختار انتهى قوله اذا ثبت سببه كذا في اكثر النسخ وصميره الى دلي العتاقه وانما  
كون العبارة نسبة كما في بعض النسخ فلا يرى له وجه صحة قوله على ان برنه كذا بان يقول والتك على انى  
ان مست فيرا في لك وان جيت فمعتل عليك وعلى مالك وقيل الاخر منه كذا في العناية  
قوله او عن ولده اذ يدخل في عقد الولاء او لادة الصغار ومن تولد له بعد عقد الولاء كما ذكره الزملى قوله



اي الاعلى كذا في النسخ والصواب لا سفل كما قيل **قوله** كما في غزل الركيل قصدا فان غزل الركيل حال غشيه  
مقصودا لا يصح **قوله** بخلاف ما اذا اعتدلا سفل مع غيره بحيث يفسخ العقد الاول  
**قوله** بمنزلة القول المحكي في الوكالة كما لو اعتق العبد الذي وكله ببيع كذا في العناية الا كماله **قوله**  
في الكتاب راد به مختصر القدر فان لم الاعلام الغالبة له عند الفقهاء كما انه من الاعلام الغالبة للفران  
عند الامير والكتاب سبويه عند النجاة **كتاب الايمان** **قوله** او يتعلق بحمل ان يكون موطونا  
على قوله تقوية بخبر وان يكون معطوفا على قوله ذكر اسم له ولعل الثاني اولى لان فيه غاية المعنى  
وهو القوة فيها حيث ينسحب حكم تقوية بخبر عليها وايضا اليقين الذي يكون تقوية  
لالتقوية مطلقا كما يلزم من الامثال الاول قيل وان جئنا في بعض الصور الى ما يدل فان قوله  
ان دخلت الارقانت طالق تحتاج الى تقدير ان يقال لا اريد دخولك انتهى وبيان ان  
تقوية بخبر بالتعلق غير متصور في مثل الصورة المذكورة ظاهرا فان مضمون الخبر هو الطلاق وهو  
لا يريد وقوعه حتى يتقوى بالتعلق كيف لا وقيل هذا التعلق انما هو للمنع لا للعمل فياويل ان  
تقوية عدم وقوع الطلاق فانه ايضا مضمون خبر التاويل لما كان مسوقا للمنع كما عرفت **قوله**  
وعدها على اللغو لا يذهب عليك ان اليقين على الفعل المسمى صادقا ما شارك في عدم الملاحظة  
الاخرى فلا بد من بيان فارق بينهما **قوله** وهي حلف على كاذب كذا في النسخ ولا يظهر له وجه  
**قوله** المشهور في عبارة القوم ان العوس حلف على فعل او ترك ثم قال صدر ليرتفع يمكن ان يراد  
بالفعل مصطلح النجاة او مصطلح اهل الكلام وهو المصدر ثم ان يكون قايما بالعقل او كما  
نحو ما عرفت ارجح والمراد بالترك عدم الفعل انتهى قلت لا يذهب عليك ان ارادة الفعل  
على مصطلح النجاة لا تنظم مع عدم ارادة الفعل في الترك اذا يقال بينهما **قوله** وقد صرح في شرح  
الهداية وغيرهم ان ذكر الفعل والمضي ليس شرط قال في النكاحية وذكر المضي ليس شرط فانها تكون  
في الحال ايضا نحو قوله بالهداية في على وهو علم خلافا انتهى وتبعه صاحب العناية وما عدم شرط الفعل  
فلم يجده في ترويح الهداية والظاهر من سباق كلامه ان معناه عدم فعل على مصطلح النجاة في الكلام

لكن

لكن كون المراد بالفعل في عبارتهم المذكورة مصطلح النجاة محل توقف كما عرفت **قوله** واذا كان  
الاخيرين اشارة الى هذا لا يذهب عليك ان التمثيل باصدا يعني التمثيل بالاخر فان كلامها  
خال عن الفعل والمضي **قوله** كيف يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل الذي يظهر ان سبيل السؤال المذكور  
كون المراد بالفعل مصطلح النجاة كما استفيض في جوابه وهو محل تدبر كما بينهما عليه **قوله** على ان يقال  
في استسنى كلام صدر السريعة قبيل هذا لفظ صاحب الدرر علاوة على قوله فلا حاجة الى حلف اركبه  
كما هو صمدان المثال المذكور لا يتأتى فيه حد التقديرين المذكورين اذ ليس المادان هذا الشيء حج في الحقيقة  
او حج في المستقبل بل يتعين ان يراد به هذا حج الآن وهذا التقدير يظهر ان قوله ان يجب ان لا يستقبل  
ليس بصواب والصواب على ان اعتبار المسمى كما قيل **قوله** فان قيل ما معنى تعين الملاحظة بايجاد كذا  
في النسخ والصواب يتعلق بالملاحظة على ما وقع في عبارة الكافي **قوله** وقد قال له كما لا يرضاكم الله  
في ايمانكم وموجبه العطف **قوله** فلم لم يذكره وهو من اي اقسام الحلف يراى في السؤال من صدر التزم من  
على شرط المضي في الغوس على ما يقتضيه ظاهر لفظ الوقاية واما على اذ البت سراح الهداية فيهم  
حان ذكر المضي في تعريف الغوس بناء على الغالب وليس شرط فلا ورود له لما ان الغوس يتنظم المسمى  
والمحال على قولهم **قوله** بل الصواب في الجواب يقال لا وجه لهذا السؤال بعد ما قال اولاهم نعم كفى في القسم  
اذا ثبت يجب ان يكون من الايمان التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام ولا يكون كما ينبغي  
على الفعل المسمى صادقا حتى يجاب به عنها كما قرئ في اول هذا الكتاب ثم ان مبنى التصدي في  
صاحب الدرر للجواب بالطريق المذكور على عبارة صاحب الوقاية كما عرفت لا عبارة نفسه لها  
ان الغوس يتنظم المسمى والمحال فيما فيكون سبيل السؤال محتوما في قول الامام فليست **قوله** اي خطأ  
في اولها التي هي المذكور معنا في كلام القوم بوجهين لما ان حقيقة النسيان في اليقين لا يتصور  
كما قال الربيعي واهل الوجهين هذا وهو ما في المسمى الخطي ذكره الربيعي والآخرة اولى بالاعتقاد  
عن اللفظ ذكره صاحب الكافي واما ما تحت يمينها فهو متصور لا يحتاج الى التاويل على ما صرح به الربيعي  
ومنه يظهر ان ما قبل المسمى يتأتى بالنسبة الى اليقين واما بالنسبة الى الحث فلا يتعلق



قوله في الجنب ومثله بقوله ما سبنا على هذا لا يخلو عن ركائز ومثله عما قرناه قال في تفسيره  
 بالخطي يشرعهم فوق بينهما ولكن يكن فوق بانه ان اجري على اللسان حال كون القلب عارفا  
 على تركه كلف يكون خطأ وان كان حال ذلك العيب يكون نسبنا انتهى **قوله** لقوله  
 عليه السلام ثبت جدتي جد وذهبتني هذا النكاح والطلاق واليمين ولغطة موافق لما لم يذكر  
 في عوارض الاحلية من كتب الاصول وقد سبق منه هذا الحديث في اوائل كتاب العتاق  
 لكن الثالث هناك هو العتاق ولا فرق في جميع الحكم حيث يمتنع بالثبوت غير **قوله** لان الفعل الحقيقي  
 لا يعدم الاكراه والنسيان قال الزيلعي اذ ثبت ملكها او ناسبا بان فعل المذنب عليه ملكها او ناسبا  
 فهو تعييل الصورة امكنه فقط **قوله** وكذا الاغواء ويجوز ان يما لا يبعد مان الفعل كمن يما  
 ايضا فاذا وقع كمن في حال الاغواء ويجوز ان يما لا يبعد مان الفعل كمن يما  
 وقع اليه في الحالين المبرورين حيث لا يعتبر لاشتراط العقل فيها كذا قيل **قوله** التسميم بانه  
 مبتدأ وخبره التسميم كون بهذه اللفاظ **قوله** فان اراد به كمن عباد الزيلعي فان اراد به  
 كان يمتنع وهو **قوله** فصارت حرة ذاتة وصفاة لما ذكر حرة الذات ومنها استطراد  
 لبناء الكلام على قاعدة كلية وهو ان كل مؤمن بعتقه تعظيم له تعالى وصفاة وكلامه في الفصل  
 ما خذ باجمعه **قوله** وهذا انما يكون اذا كان كلف بامتعارفا وانما اذا لم يكن فلا قيل  
 هذا كلف بالنسب الى الظاهر من المذهب وان جميع سائر ما نوعا في ذلك سواء تعارض  
 السلك كلف به او لا على ما مرنا انتهى قلت كما سبق في ظاهر المذهب انما هو في الاسماء والمذكر  
 ومنها الذات والصفات والفوق من الاسماء والصفات حيث اعتبر التعارف في النسبة  
 دون الاولى وعلى ظاهر المذهب ان الفوق انما يعتبر فيما لم يثبت بالنفس او بدلالة  
 وايهين بانه ثبت نقضا بقوله عليه السلام من كان عالفا فليخلف بانه اوصيت مستحق عليه  
 وكلف بسا رسامه حلف بانه فصلح ذكر احوالا او مانعا بخلاف الصفات على قوله  
 الزيلعي **قوله** وقال محمد بن مقاتل يموان كان يعلم انه كاذب كذا قال الزيلعي **قوله**

اعتقد انه يكون بالخلف في الغرض وببساطة الشرط في المستقبل كمن فيها كما افصح عنه الزيلعي **قوله**  
 سوكنه في خورم بخدي اي سوكنه في خورم بخدي كذا في كذا **قوله** كما ورد في الحديث قيل للبي  
 عليه السلام ما حق الله على العباد فقال ان لا يشركوا به شيئا ويعيدوه ويعتقوا الصلوة ويؤتوا  
 الزكاة ذكره الزيلعي **قوله** وسوكنه في خورم بخدي ذكر في كتابه فيها قولان احدهما ما هو المذكور  
 من ان لا يكون ذلك يمتنع والقول الاخر ان يكون يمتنع ولعل صاحب الدرر افعى في ترجيح  
 الاول ثم صدر الترجمة حيث اقرر على ذكره وقد ذكر في كتابه مقدمة على القول الاخر **قوله** العتاق  
 وعلل في كتابه بكونه وعدا وتخويفا **قوله** وقوله اشارة الى ان لغظة بالفارسية الواقعة في  
 عبارة الوقاية غير صحيحة فان قول كالف سوكنه خورم كذا في كذا ملة وقوله سوكنه خورم لفظ  
 كذا في كذا ملة اخرى كما يظهر من كتابه فالفصل بينها باداة فارسية يدل على ما يدل عليه  
 ما لا مسوغ له كيف لا وهو لفظ المصنف حكاه الامام كلام كالف **قوله** لانه دعا على نفسه ولا على  
 ذلك بالشرط ولانه غير متعارف كان الظاهر تخصيص احد التعليلين ببعض المذكورات والاخر  
 ببعضها **قوله** لانها اذا ما بعد سبب كذا في عامه السنج والصدور لانه اذا ما وقع في عبارة الزيلعي  
**قوله** فاستبى الكفر بعد رجوع قبل الموت اراد به رجوع الصديق في المحرم **قوله** ولما ان الكفاة ليست حقا  
 فانها من الكفو والستر كذا في فتح القدير وعبارة الزيلعي لستر الجناية باللام اجارة وصيغة المصدرة  
 ولما اضيف اليها لانها تجب كمن بعد اليه حاصلا وقره في كتب الاصول من ان السبب الكفاة  
 مجازا لا حقيقة لانها لا يبر فلا توصل الى الكفاة اذ الكفاة تجب كمن ثم انهم قالوا ان السبب  
 ما ينسب اليه من موديس من المحرم والاباحة والمفهوم من كلامه الاول من سبب كمن في كتابه واليمين  
 سبب مجازا ومن كلامه الثاني ان سببها هو المبرورين في التوفيق بينهما من كلام صاحب النسخ  
 بما لا يزيد عليه فاعتنه **قوله** ولا اهلا الكفاة قيل فيه ان الكلام من كمن في حال الامام والمسلم  
 اهل الكفاة فالعلة هي ما ذكره اولاً وهو قوله ان الكافر ليس اهلا لليمين لانها تعقد لتعظيمه تعالى  
 انتهى انه يظهر من الهدية والكافي وغيرهما ان يساق لعدم الكفاة للكافر ولان اهلها ان الكافر



ليس باهل للبين فلا ينعقد البير في حق حتى يرتب على عدم بزها كفارة والاخرى ان الكافر ليس  
 باهل الكفارة ايضا كما انها ليست باهل للبين وذلك لما فيها من معنى العبادة والكافر ليس باهل لها  
 وهذا يصح مع قطع النظر عن عدم كونه اهلا للبين كما هو سبب العمل الاول ثم العمل الاخره حاربه  
 في الصورتين كونه تحت في حال الكفر او في حال الاسلام بناء على قوله صاحب التلويح حانه قد سبى الكلام على  
 الجازية لانها اظهر واشهر حتى ذكر صاحب الكشف ان سبب الكفارة هي السبى بلا خلاف لضافتها  
 اليها وتوسط وجوبها فوات البر لان الواجب في البين البر واليمين وان انقضت بعقد في حق الكافر  
 اعني البر لكنها قائمه في حق الكافر فالتسبب في الاصل والكفر واحد انتهى وحاصله ان البير سبب  
 للبر والكفارة معا فالمعبر صلا مية المالك طامع صدر البير منه والكافر غير صالح لما عند البير وان  
 مثلا عند محنت فلا ينعقد للكفارة في حق كانه لا ينعقد في حق البر وهذا يروى عن علي  
 ذلك القائل على ان قوله ذلك القائل فيه ان الكلام في محنت في حال الاسلام غير مطابق للواقع  
 وكان مبناه القول على تقتضيه ان الوصلية من اولية ضد مدخول ان بالحكم المذكور وحاصل  
 ذلك ثبوت عدم كفارة الكافر في صورة حنه كما في الطريق الاولى ومما في كلام التدرس  
 على ذلك نعم لو قال ليس الكلام في محنت حال الكفر فقط لتخلص من هذا المذور **قوله** لم يبرح انا اي حراما  
 لعينه كذا في شروح الهداية فلا ينافي لفظ الاستبانه **قوله** اي عامله معاملة المباح بان ليس  
 او اكل ذلك الطعام **قوله** الا في الشا ويجوز في هذا الاستثناء ذكره صاحب الكافي والزمعي  
 ولم يذكر في الهداية وشروحه **قوله** لان العبرة لمعوم لفظ لا يخص سبب الظاهر ان يصرف هذا التفسير  
 الى ظهور الاحتمالين معا كما ينص عنه مزج كلام الزمعي اذ لا فرق بينهما في هذه الجهة فلا وجه  
 لقوله قال في تفسير قوله وتمسك على الاول ظاهر اي على تقدير كون سبب النزول المحرم  
 فان المتبادر من محل والحكمة يكون في المطلوبات والمشروبات فيكون عبارة عن العسل  
 جنبه انتهى فان مبناه تخصيص التعليل المذكور بالاحتمال الثاني على خلاف ما ذكرناه **قوله**  
 والاعتكاف لا يذهب عليك ان عند الاعتكاف قباله اصل في الفروض لا يظهر له وجهه

فان الاعتكاف ما واجب اذ سببه موكدة او مستحب كما سبق في باب علي ان وجوبه انما هو في صورة  
 والكلام ههنا في غيرها كما يقتضيه الساق ثم ان البراد بالافوض الواجبات كما يظهر من لفظ الزمعي  
 بما سيجي في باب يحلف على الاكل والشرب حيث قال لا يلزمه بالنداء الا ما له يظهر الواجب  
**قوله** وهو قول ان في في الجديدي في قوله الجديدي فان له في الكرم المثل في الجديدي القديم والآخر  
 جديدي **قوله** ينبغي ان لا يتجرى الواجب ان يتعين التكفير **قوله** لان التجيز تخفيف من جهة ان  
 ع ينظر ان الوفاء ايسر والكفارة فايها يكون اخف يكون بباشره ثم ان هذه العبارة من صدر التبرع  
 لا يظهر لها وجه صحتها والا لما خير المكفر بين شيئين الله في تعالاهم قبيح وهو هكذا صرحه اسم الله  
 كما قيل **قوله** وفيها الظاهره كما في الشرح فعليه ان يفهم **قوله** نذر بتصدق عشرة درهم خسر الغلط  
 النوازل نذر ان بتصدق عشرة درهم **قوله** ولا مضافا الى سبب الملك كذا في الشيخ وانظر  
 ولا اضافة الى سبب الملك **قوله** لا يصح اي لا يلزمه كما في نفيه **قوله** كما لو قال مالي في المسكين  
 العبارة في الشيخ **قوله** قال علي نذر فسكت اي لم يقل نذرا لله مثلا ولا يذهب عليك  
 ان هذا تكرار زاده من عنده على سائل المتون اقتداء بالنوازل فان سبق من قوله وعلي نذر  
 قسم مقيدا ايضا بقوله في الشرح وان لم ينفذ عليه كفارة يمين وقوله فسكت عين ما يفيد قوله  
 هناك وان يضاف الى الله تعالى **قوله** لما روى عن العباد لله الله العباد له مع عباده  
 والرايين ههنا عباده الفقهاء الموقفين بالاجتهاد فانهم ملوك عباد الله من مسعود وعبد الله من  
 عبد الله من عمر علي ما ذكره صاحب التوضيح في فصل الاولى اما عباده له الحديث فابنه وهم  
 ابن عمر وابي عمال وابي البرز وابي عمرو العاص واما ما قيل المراد ههنا عبد الله من مسعود وعبد الله  
 ابن محمد من العاص فلا يوافق لا هذا ولا ذلك **قوله** فان اراد ان ينفذ عليه عليه افعال  
 من غيري فلاق مثل رضي اذا ما في في غرضه على ما المذكور في الضعاف اي اراد ان ينفذ عليه  
 على الامام واما تصحيحه بالرواية الاخرى فلا يساعد الرواية والدراية **قوله** ابلغ من قدرك  
 الهمة استفهامية انكارا والفعل ثلاثي وكلمة من زايدة في الفاعل **قوله** ان عاكف حكي



اراد به ان يحل **باب حلف النفل قوله** وقيل في عرفنا لا تحت الزر برصد في الزر النسخ وهر ان يكون  
 قوله وقيل لام المتن وغيره من الترح وجبذ يتعلق كالف تشبيه في قوله كما لو حبل هذا الحبل يكون  
 حكم ما قلت في عليه ايضا عدم تحت فيطابق الواقع واما اذا كانت العبارة المذكورة باسرها  
 من الترح فيتعين تعلق تلك الكاف بقرنه فهاهنا وفي هذه الرواية تحت فيها لف الحان لا كما  
 ونحمل او التشبيه وقد شبه ذلك على بعض العلماء حيث قال لفظ كما توهم ان الجواب في هذا المثال  
 كما في الوقف على السطح وليس كذلك الجواب عدم تحت كما ذكره انتهى ولعل معنى كلامه كون العبارة  
 المذكورة باسرها في نسخة من الترح **قوله** وحش في لا يخرج اي ولو حلف لا يخرج من المسجد **قوله**  
 ان حل واخرج باوره اي ان امره كالف غيره واخرجه محمولا **قوله** اي بدون الامر كان ينبغي ان يقتصر  
 على هذا التفسير لفظ الكلام ما اذا لم ياوره فاخرجه برضاه واخرجه كما لا يدل عليه الوصلية في قوله  
 ولا كان **قوله** لان الاستغال يكون بالامر لا بالجور والخروج الصواب لما في الرضاء كما في  
 لفظ الهدية يعني ان فعل الامر ينتقل الى الامر باوره فيكون مضافا اليه محذوف اذا كان منه رضاء  
 بدون امر في قال لو قال لان يخرج يكون بالاستغال الاختباري او بما في حكمه الا بالرضى به  
 انتهى قد سها سها شيئا وقوله لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر مخرج فيما قرناه **قوله**  
 وشبه لا يدل اي سئل لفظ لا يخرج لفظ لا يدل **قوله** قبل هو كالاتيان حتى لم تحت ما لم يدل  
 وهو قول نصير في القول الاخر قول محمد بن **قوله** ان لم يات غدا بلا مانع يعتبر بانقضاء  
 لان الاستطاعة في العرف سلاطة الاسباب وارتفاع الموانع المحكية فعند الطلاق  
 بغير الله لانه لم يهود قال الله تعالى والله على انشاج البت استطاع اليه سبيلا والمراد  
 بما الاستطاعة المحكية كذا قال الزبيدي **قوله** والمعنى الاخر خلاف الظاهر وهو ما تقدم في الكلام  
**قوله** لم يدخول كذا في النسخ والظاهر المذني لشره ان يقول لم يدخول ويكني ان يقال ارادوا  
 لصورة العتق ايضا ووجه ايضا على فتح تاء الخطاب والترج المذكور يكون على تصوير  
 مسئلتين في صورة مخصوصة لا على انها مخصوصة في تلك الصورة **قوله** يراد بالاكل من الشجر غيره

قال

قال في الترح حلف لا ياكل هذه السجدة فان نرى ما تحمله الكلام فعلى ما نرى والا فان كانت  
 ما يوكل كما لرباس فعلى تحقيقه والا فان كانت ممتدة كالنحلة فعلى تحريمها ولا فعلى تحريمها كالحل  
 انتهى فلهذا الجواب مخصوص ما اذا كانت السجدة ممتدة وقيل لا يوكل **قوله** ويراد بهذا البرقعة انت  
 خير من اليمين في صورة البرقعة ليس الا على انه فقول ومع هذا البرقعة عطف على الجواب  
 بالاكل من هذا البرقعة كان اصوب وعبارته هذه ينبغي ان يصحح على حذف المضاف اي ويراد  
 بالاكل هذا البرقعة ثم انه انما الى البرقعة لانه اذا كان منكرا فالجواب على قول ان منعه  
 كان الجواب عند ما كان في النهاية **قوله** وعند ما تحت ايضا في قوله ايضا سادة الى الحاشية  
 اتفاقية واما بخلاف بينهم في الخبر قال الزبيدي وان فقه تحت في قوله جميعا انتهى **قوله** وهو  
 مبنى على خلاف آخر بينهما الظاهر بينهم **قوله** لانه اذا قيد يكون اراد باليمين بخبر وهددوا  
 بالاطلاق ارادة بخبر ونحوه وانت خير من التقييد على حذف الشرع للاقرار على اكل الدقيق  
**قوله** والقضاء بخبره انما في كتب الفروع من ان كون القضاء غير مختار وكذا لما في الطب  
 النبوي من ان يختار ابره وواظظ من القضاء **قوله** لانه بعد الاعتراف بقوله منسوبا اليه الضمير لانه لما  
 وفي اليه للشر **قوله** لا تحت في ظرفه لا ياكل من هذا البسر اكل طبعه ثم النحلة على ست مرات اولها  
 طلع وثانيها خلال وثالثها في وجعها بسروها مسها رطب وسادسها عر كما يظهر من النسخ  
**قوله** لان هذه صفات ثم الاشارة الى السورة والظوبة وكونه لبنا **قوله** او كالمعراج  
 اي الصبي والنايب زد الضمير لفظا الى او لفظ الزبيدي وكلمها بعد ما قال **قوله** لان  
 غير داعية الى البسر انما يصح في كل اذ ليس فيه صفة داعية الى البسر واما في اذ فيه فيتحقق صفة  
 وان كان لا يعتمد بها كما انفع عنه الزبيدي حيث قال لانه صفة الصبي وان كانت  
 داعية الى البسر لكن بجرانه لا جل صباه منها عنه شرعا لانا امرنا بخبر ولا يهتد على  
 من سوء التجر فان هذه العلة مخصوصة بصورة لكل والعلة الثانية مخصوصة بصورتي الصبي  
 والسباب فحمل احدهما على الاخرى لا يرى له وجه صحة ثم ان مسئلة هذا السباب يحل



في المتن في باب حلف القول لا بالشرع او بالتحمل باطلاق الفتان فكان مبررا شرعا للمحرر  
 شرعا كالمجهر عادة فلم يعتبر الذي كذا قال الزلمي وعبارته بتحمل اطلاق الفتان ومرة الصبي  
**قوله** وقد صرح في الكافي وغيره ان الصفة في المعين لقولا اذا كانت داعية الى التبر بآية القول  
 لان هذه صفة داعية الى التبر فتعقد بها **قوله** فاسترى بكما سته نبر الكفاية غفروا كل جمع  
 كبايس كذا في المذهب **قوله** الا دام ما يصطبغ به قال في المذهب قال الا باري الا دام ما يطيب بخير  
 ويصلح ويبتدئ به الاكل ويقيم المايح وغير المايح واما الصبي فخص بالمايح وهو يفسق فيه بخير  
 ويكون بائنه والرافق له قول صاحب الوقاية واما اصطبح به فارام واما عبارة الدرر فلا  
**قوله** ولا يثبته واما اذا نوى فعل ما نوى اجماعا ذكره الزلمي **قوله** وذلك سبب ملكه اي غزل المارة  
 في قتل الزوج سبب لثبوت ملك الزوج في الموقوف كذا في الوقاية وليس المراد بالسبب ما يلحق بها  
 في قتل الزوج ولا ملك الزوج ملكه في القتل حتى يقال فيه ان الغزل هو عرض ملك الزوج فكيف  
 يكون سببا له **قوله** ولهذا بحث اذا غرقت في قتل حرك له وقت التذاري في مسلة المتن  
 وقوله لا يتعلق بقوله ان غزل المارة عادة يكون في قتل الزوج وما قيل في تفسيره اي لثبوت  
 الى سبب الملك بحث خطأ فاش كيف والصورة المذكورة ليست الا صفة الى سبب الملك  
 فانها انما تكون فيما لا تتمق فيه الملك **قوله** لان العطن لم يذكر الظاهر ان جعله في تعليل انهم  
 في السابق في كون المسلة خلافا والمادة عدم ذكر العطن على وجه مخصوص ولا اضافته اما الى نفسه  
 او اليها كما استيفض من مساق الكلام **قوله** وقال لا تحت لانه حلي على حقيقة بريدان للزوجان  
 يدفن تحت اسم يحيى **قوله** حتى سمي به في القرآن قال الله تعالى ويستخرجوا منه طينة فلبسونا  
 وانا يستخرج من البحر الدرر الخالص وقال الله تعالى يكون فيها من ذهب ولؤلؤ  
 كذا قال الزلمي **قوله** وفيه يقولها ولذا ذكر في المتن قولها على خلاف عادة خصوصاً بترك  
 عليه خلاف صاحب الوقاية حيث صرح بكون ذلك قولها **قوله** وهو على هذا السر إشارة الى  
 ان ما وقع في الهدية والوقاية في الموجود في نسخ الوقاية على هذا السر موقفا باللام في قوله

نحوه في نسخة

بلازمة

بلازمة **قوله** ثم وجد فلان بعضها لفظ الزلمي فوجد ما زيد في الظاهر الموافق للسباق والسياق **باب**  
**حلف القول** **قوله** لو لم يكن نائما واضع اليد اذنه منه منصوب على انه معقول اصغى والضمير  
 اليه الى المتكلم **قوله** والمختار الاول اراد بالاول ما يترتب على تعبد ضرورة تحت بالايضا فان صورة  
 عدم تحت في غير صورة الايقاظ مطلقا ومخالف لما نسب الى القدر من انه غير صورة الايقاظ  
 اذا كان تحت لا يسمع لو لم يكن نائما تحت ايضا ووجه الترجيح انه اذا لم يسمعه كان كما اذا اراد  
 من بعيد ومن تحت لا يسمع صوته يظهر جميع ذلك في كلام الزلمي **قوله** او في الوقوع في الاذن هو صفة  
 معنى العضو المخصوص **قوله** بخلاف قوله ان ملكك اي اذا علقه بالملك **قوله** وان باع شيئا بئانا  
 لا يعتق مرتبط بقوله فباعه على انه بالخيار يعنى إشارة الى الفائدة وضع المسلة في خيار **قوله**  
 اقول عدم الاستعاض عنها مشكل لانهم صرحوا بان التوكيل بالاستعاض باطل لانه لا يبيع  
 عليك ان معنى حكمهم بطلان ذلك هو عدم ثبوت الملك فيما استعاض للام كما صرح في المتن  
 وشردها وهذا لا يقتضي كون التوكيل بالاستعاض غير متصور في الوجود والمال في تصحيح الحلف  
 ليس الا تصور في الوجود على انه قال في الايضاح التوكيل بالاستعاض لا يصح الا اذا بلغ على  
 سبيل الرسالة فيقول ارسلني اليك فلان ويستقرض منك حتى فيجوز تصحيح التوكيل  
 بالاستعاض بهذه الصورة بان جعل مرصدا الى الرسالة في الاستعاض جائزة لا محالة على  
 صرحوا به ثم ان عبارة الكفر والكان في ما تحت بالمباشرة لا بالاول كذا وما تحت بهما كذا والامر  
 يتطلم الوكالة والرسالة لا محالة فلا ضرورة في التعبير بالوكيل تجا لصاحب الوقاية ثم استكمل  
 ذلك ولو اتفق ارض صاحب الكفر والكان في الاول بين نكتة لا إشارة عبارة على عبارة  
 صاحب الوقاية نائما لحصل الانتظام في كلامه مع عدم فوات شي من رايه **قوله** ووجه  
 ان الوكيل فيما سفير يخص حتى ان قد فاته ههنا العقد الذي يكون الوكيل فيها سفير فضا  
 ذكر الصلح عن الكار والرضي وصرح كونهما منها في كتاب الوكالة **قوله** وحسب بطلان اي دون  
 فعل وكيفية ههنا العقد التي ترجع حقوق العقد فيها الى الوكيل **قوله** الصلح عما لا يقع عليه



هنا ومتقني كلام صاحب المكان وصاحب الوفاية وصاحب الذرة في أول كتاب الوكالة الصلح  
الذي هو من قبل العقود المذكورة الصلح عما كان فانه من قبل الاول فما كان ينبغي هذا الاطلاق  
**قوله** وضرب الولد نحو ان ضربت لك الولد فعبده **قوله** وانت خير من ما يرد في الاستواض  
وارد ههنا في ضرب الولد بان يقال ان الوكيل غرقنا في نية ايضا على ما يظهر من تعليله ومدار الحكم  
فيه من قوله ويبطل بالنظر الى الولد مع ان المسئلة مفوضة في صورة الوكيل **قوله** وصحة الاول  
هو ما خوزه كلام صدر الترخية والاياد عليه بتعظيم التصرف في تعريف الوكالة في المال وغيره  
اخر من نسخ الغلبة فان التعيين المذكور لم يوجد في كلامهم وتنويه بالقاضي والسلطان  
محتسبان بضرب الوكيل في غير مسلم فان هذه المسئلة موضوعة في كلامهم على ضرب الماورد لا على ضرب  
**قوله** اي اذا قال لا يكلم عبدا فلان لم يذكر حكم هذه الصورة في الجواب قال الزبيدي وان لم يكن  
من رايه تحت في ملكه مطلقا سواء كان موجودا في ملكه عنه اي في احدث بعده انتهى  
**قوله** لان ايمن عقدت في الذر يظهر ان كون لفظ لا تحت ساقطة عن فم السخ  
الاول قبل هذا وانه يكون تعليل لا ليس في مساق الكلام ما يصلح ان يكون جوابا عن الشرط  
السابق وهو قوله لا يكلم عبده فان تقديره لو قال لا ما يلهوهم طرقتهم **قوله** بان شري  
فلان عبدا اي بعدي كما قال الزبيدي **قوله** اي اضاف الى فلان ولم يشر الى انضاف الى المنة  
بان قال لا اكل طعام زيد **قوله** اي زول الاضافة بان يزول ما كان ملكه في ذلك الوقت  
عن ملكه فاكلمه **قوله** فلا يشترط دوامها اي دوام الاضافة **قوله** حتى بالاجازة قال الطي  
حتى بباع كالبهايم **قوله** لان الشرط وان النية اي شرط كون اضافة مجزاة عن كفاية  
مقارنة بين الكفاية وليس في ذلك على ذلك بل على كونها مقارنته للشرط **قوله**  
واما الشرط فشرطه ومقارنته النية للشرط لا عبرة بها **قوله** قال الحق عند الشرط في تعليل قوله  
واما الشرط فشرطه اي الشرط لا علة لان الحكم انما يضاف الى علة لا الى شرط **قوله** فلا يصح  
فيه حقيقة الملك بل براد الاختصاص بوضوح قول مدبره فاقضوا الملك في غير ملكي الا ان اراد

ملك

بالملك الاختصاص **قوله** لا رضائها اي لا رضائها القائلة لهذا الكلام **قوله** لكنه خلاف الظاهر لا يخص  
كما قال الزبيدي **قوله** لم تقبل اي لم تقبل شيئا منهم عندنا وكذا دون ذلك  
كما قال الزبيدي **قوله** او ما يفيد معناه وسياتي بيانه زيادة منه على لفظ الزبيدي من موقوف على قوله  
بلغت الزنا انتهى ومتقني ذلك ان يصح الشهادة بغير لفظ الزنا ايضا مع ان قائل هذا الكلام  
صرح بانه اذا قبل وطئ وطئا حراما لا يجب لاحتمال وطئها في حاله محض مع كونها  
في ملكه انتهى **قوله** لا يجوز لفظ الوطئ والحام الظاهر لفظ الوطئ والحام كافي عبارة للفرق ليس  
الوض على زيادة شئ على اللفظ **قوله** فانه يطلق على كل وطئ حرام لو قال فان لم يكن من مقتضى  
ان كل وطئ حرام زنا يوجب الحد كما قال الزبيدي لكان اظهر **قوله** فان الوطئ يقع بلا التعاكما  
لفظ الزبيدي لاحتمال وقوعه حال الاكراه انما في الغرض من غير ايجاب **قوله** قال التقي  
لا يوجب الحد اي الذر وقع منه في قديم الزمان والعبادة في الكفر النسخ التقياد على لفظ المصدر  
ولا وجه له اذ ليس التقياد من مطلق ايجاب الحد ثم ان فائدة السؤال متى زني ليست بمنعزة  
في الاضرار لاحتمال التقياد من كل حال كونه في حال صباه وجنونه ايضا كما قال الزبيدي **قوله** فانها  
قد يكون في وطئها شبهة اي يكون له شبهة لا يعرفها هو ولا الشهود وكوطئ جارية الابن  
ثم ان الفصر على هذه الصورة قصور لا تخفى قال الزبيدي لاحتمال ان يكون لولته او لولته او لولته او لولته  
انما هو لاحتمال الذر وهو مذنب اليه قال عليه السلام ادركوا الحد وما استطعتم ذكره الزبيدي  
**قوله** في اربعة جالس في مجلس الوفا بان يرد القاضي كلاما اقر فيه به حيث لا يراه يحيى فيقر  
كما في الهداية **قوله** لا يحاكم حتى لو سمع القاضي اقراره وراح والمفوض جالس لا يعتبر كذا في الهداية  
**قوله** لقصد ما فر تعليل لما في المتن ولا يتعلق له بقوله لا يحاكم **قوله** ومن المحض على وجه تعميم  
احصان الزنا فان تفسير المستحق يدل على تفسير مبداء اشتقاقه **قوله** الاحصان يطلق  
عليها قال الزبيدي اما شرط الحوية فلان الاحصان ينطلق عليها قال ابنه كما هو لم يسلم  
طولا ان ينكح المحصنات اي تكرار انتهى ومنه يظهر ان الضمير في عليها يتعين ان يكون عابدا



الى الحية وحي ياتي الاستدلال بالاية الكريمة فان اطلاق المحصنات على الحريم يدل على اطلاق  
الاحصان على الحية واما عبادة الذر فلا يظهر له حال وارجاع الغير المذكور الى ذات الحريم كما قيل  
افساد لعبادة المذكورة لا اصلاح لها **قوله** فاجعله حال تخافهم مما قبلها من الواطئ والموطوءة  
فان الواطئ يقتضي موطوءة لا محالة **قوله** ونظيره لغت زيار الكين لغا صاحب في انظر  
ان قال ونحوه فان حال فما نحن فيه حمله وفي هذا التركيب مفود وكل من صاحب في كالمين مذكور  
في التركيب المذكور صريحا وبما نحن فيه صريحا مذكور صريحا والاخر ضمنا كما يشعر ذلك **قوله**  
ومبنى هذا الحد على الشدة اراد بالشدة ما لا يبلغ فيه الضرب مرتبة يجرح فلان في ذلك  
اشراط التوسط بين اللوح وبين غير اللوح **قوله** قايما في كل حد يعني ان الضرب قايما غير مخصوص  
بما الحد بل جار في حدود كلها وهو حال الضرب في بدنه فيكون حال الحد ولقول على بعض  
في حدود قايما والنساء تعودا فهو مقابل لقوله بعد سطر وتحد حاله **قوله** هل هو في الضرب للحد  
فيكون الشرط عدم الالتقاء على الارض مع مدرجيه **قوله** وقيل ان تمد السوط في رفعه لفظ صدر  
وقيل ان يمد الضارب يده فوق راسه وهو طرف رواية صاحب الدر **قوله** وقيل ان يده بعد  
ضربه اي ان يده على العضو **قوله** وكل ذلك زيادة على المستحق وهو يفتح كما اي الذي  
يستحقه الحدود بحسب جريمة **قوله** لانه استرها لانه عورة فلا ضربت قامة فلا يؤمن  
كتشف عورتها كما قال الزبيدي **قوله** لانه عليه السلام حصلنا مدينة هي امرأة من قبيلة غامد **قوله**  
لشراة هو كسر قة اشارة بمدنية اقوت بازا عند على رضي الله عنه كذا في القاموس **قوله**  
بعد ريارى اي من الغريب بعدا ووقبا على ما يظهر كلام الزبيدي **قوله** والخلق من ماء الزنا  
محترم كغيره وهو عبارة الكافي بعينها ويوافق لفظ الزبيدي ايضا والذر يظهر لي ان هذا القول  
منهم ناظر الى تعميم الحمل من كون حملها بالزنا وبغيره فانه مظنة الاستدراك من جهة ان الولد الذي  
على من ماء الزنا حقيق بان لا يباي بضياعه على خلاف والد الاستدراك فتدركه تلك الامور  
وهذا يدفع ما عسى ان يترجم من المناقاة بيني قوله في المتن حامل زنت ومن قوله والخلق

من ماء الزنا

من ماء الزنا محترم كغيره فليست بر **قوله** والمرضى لا ينافي المح اراد بالمرض ههنا النفاس **باب**  
**وطي** **بوجوب الحد** **قوله** وهي ثلثة انواع يقتضي في ذلك ان الزبيدي حيث عد السبعة في العقد  
نوعا ثالثا وقد جعل صاحب الوقاية السبعة الدائرة للحد على ضربين الضرب الاول في الفعل والضرب  
الثاني في الحمل وكذا لم يذكر صاحب الكنز السبعة في العقد بعنوان السبعة وانما به عليه الزبيدي  
وقوله صاحب الدر فيما ينبغي وثالث انواع السبعة سبعة العقد وهي ثلث بالحد  
بمبني على ثلث انواع بخلاف مسلك صاحب الوقاية والكنز **قوله** ووطي الزنا لانه  
الزنا هو هذا هو رواية كتاب الحدود واما على رواية كتاب الزنا فهو من قبيل السبعة في الحمل  
كما في الهداية قال الزبيدي الرواية الاولى واضع انتهى ويترتب على ذلك التصحيح عند هذا النوع  
ثمانية ثم ان الحد المذكور مبني ايضا على حد وطى امة ابو يزيدي **قوله** في ستة مواضع متعلق  
بقوله وهي تثبت في الحمل ثم ان الصواب في خمسة مواضع وكان من الغلط عد وطى الزنا  
الامة الزنا من هذا النوع بناء على رواية كتاب الزنا كما **قوله** لا الاولى هي سبعة الفعل او على  
بعض من يعتنى بشانه من علماء الزوم بانفسه هذا ليس محمى على اطلاقه فان المصلحة التي تثبت  
مع انه من سبعة الفعل انتهى قلت ما في الدر من الاطلاق موافق لعامة الكتب والافاضة  
في كون ما اورد الشكلا لا بالاملا وغاية ما يمكن ان يقال ان ما سبق في باب ثبوت النسب  
في ان العدة المبنية على المصلحة طلاقا باينا او ملانا اذا اولدت لا قبل من سبب  
نسب ولده ولولتها لا الا بغيره ليس في صورة ما كان الوطى في عدة المصلحة لما على  
كون الوطى مضافا الى وقت النكاح بخلاف مسئلتنا فانها مفروضة على ان الوطى  
في عدتها حيث لا حد قبل بذلك الوطى ولا يثبت نسب ولده ان ظن حمل ذلك الوطى  
**قوله** وهي تثبت بالعقد اي عقد النكاح عنده اي عند ابي جعفر في وطى محرم كما كان  
بالترتيب انما صاره ان يترك ذلك بطريق التمثيل بان يقول كما في وطى محرم كما قال الزبيدي  
وم السبعة في العقد وطى التزوية بغير شهود او بغير ذن الولى او وطى امة تزوجها على حرة او تزوج



خصاني عقدة فوطهن او وطى مجوسية او مشركه تزوجها او جمع بين اثنين في عقدة فوطها او ختمه  
لو كان متعاقبا في جميع ذلك لا يجلب عنده كيف ما كان انتهى **قوله** ولكن بوجه عقوبة  
ان علم ذلك ان بوجه بالضرب تعزيره كما صرح به الزبيعي **قوله** وقال طنت انها تحمل الموتى  
لكلام القوم وان قال طنت وكذا وان قال حسبها اخراني **قوله** لان الاخبار دليل على ظنه  
استند الى دليل شرعي وهو الاخبار فلذلك لا يحكم **قوله** لا الحوى والحجية فان الحوى  
والحجية المتماثلين اذا زينا لم نجد عندنا حجة في التخييل بغيرها حوى متماثلة في الحوى  
المتماثلة واما الذنية فتجد عندنا في ضيفه وكذا لو زنا مسلمة تحت المسلم دونه عنده  
وكذا لا يجب الحد بزنا ذمي او مسلم متماثلة الذي المسلم دولسيانة عندنا في ضيفه ومحمد  
كما قرره الزبيعي وبه يظهر ان قوله هذا منتمى المسئلات بقتين **قوله** لانهم ليسوا غياطين بها  
لا يذهب عليك ما في كلامه من تحمل فان هذا الضمير يجب ارجاعه الى المتماثلين او قد عرفت  
ان المراد الحوى والحجية المتماثلين ولا ريب على ذلك قال في الهداية لا في حسم في المتماثلين  
زنا لانه فاعلم بالحومات على الصريح وان لم يكن مخاطبا بالشرع على اصناف المسلمين  
م فعل هو زنا موجب للحد عليها انتهى ومما تحققت كون ذلك في طي استا من دفع عنه  
يا عيسى ان يترجم م كون ما في الهداية وغيره مما لا خلاف في ان الكفار يخاطبون بالامانة  
والعقوبات والمعاملات بالعبادات في حق الموهدة في الاخوة انتهى ووضيحه  
ما في الكفاية من ان الصريح ان الكفر لا يمنع من خطاب بالحومات وانما لم يتم الحد على استا من  
لنقد شرط الولاية وهو الالتزام لا يخل في قوله فصار كانه زنا ثم غاب والمراد ما  
في نفس العقل دون حكم الفعل انتهى **قوله** وطى به عسك كذا في الرواية وبغيره من اشراط  
اخبار جماعة من الناس وليس كذلك بل يكفي خبر الواحد قال في فتح القدير فان قول الواحد  
مقبول في المعاملات انتهى **قوله** قضى به عرضي بظواهر والضرب قضى به على ضمي كجمله  
في بيت المال ما صرح به الزبيعي وصاحب الكافي **قوله** ولا امر وطى محرما فكما انت خير

بان قوله

بان قوله فاستبق بالعقد عنده في وطى محرم فكما من عن ذكره ههنا فذكر بطايل نعم ذكره صاحب  
ههنا اذ ليس في سباق كلامه ما سبق من صاحب **قوله** وضمي افعال فية الذبة قال الزبيعي  
وان كانت الذبة اخير الفاعل بطالب صاحبها ان يدفعها اليه بعينها ثم يذبح هكذا ذكره اوليوسف  
ذلك الاستماع فيحمل عليه انتهى ولا يذهب عليك ما بينه وبين ما في الدرر من مخالفة الظاهرة  
**قوله** وعندنا في يوسف تحرق الظاهر من كلام الزبيعي كون محرمه في هذا القول **قوله** فغذا في ضيفه  
يعزير بما شال هذه الامور بعبارة صدره ثم بعينها قبل فيه كلام وهو ان هذه الامور ليس  
كما لا يخفى بل الواجب عنده التعزير السريع الذي يستوفى في فصله كما يعلم من سائر الكتب انتهى  
واجب عنه بان المراد بالتعزير ليس التعزير المصطلح لانه لا يبلغ مرتبة الحد من اول العمل في الاعراض  
سواء كان معناه القصور في الاخذ والمراد بما شال هذه الامور هو وطى اجنبية زفت اليه ووطى محرم  
نكحها ووطى مبيحة واثبات في دبرها لا حد فيه بل قال فان التعزير فيها عنده ذكره صرحا في كلام الزبيعي  
وغيره لا الامور التي اختلفت الصحابة بها في حكم اللواط كما ظن في الكافي من اني في دبر يعزير ويورد  
في السجني حتى يتوب عنده **قوله** لانها لا تقام هناك بالحدوث وهو قوله عليه السلام لا تقام الحدود  
في دار الحب على ما ذكره صاحب الهداية والضرب لانه لا حدود ويعزير في السباق **قوله** لانها لم يعقد موصية  
فلا تغلب موصية كلها العبارتين بكسر الجيم ولفظ التعلق فاذا لم ينعقد موصية لا ابتداء فلا تغلب  
موصية بالحدود والينا انتهى وانت الضمير الراجع الى الزنا تاويل الفاعلة كما قبل **قوله** اي الزنا  
بان لا مالوا شرا جرها للخدمة زنا بها يجب عليه الحد كما صرح به الزبيعي **قوله** سواء كان الكره زنا  
او مزية وسواء كان الكره سلطانا او غيره وهذا على قولها وعندنا في حيفه لا يجب الحد اذا اكرهه السلطان  
واما اذا اكرهه غير السلطان فيحد عنده كذا قال الزبيعي فما في متن الدرر قولها وانما اختاره لكونه  
هو المعنى به والا فلا يكون بحد من تقييد الاكره بالاكراه السلطان **باب شهادة الزنا**  
**والرصع عنها** **قوله** شهد بحد متقادم بحد عباد القوم والمراد به فيها ما يوجب الحد عنها عليه **قوله**  
صاحب الدرر بغيره ولا قرأه بالحد **قوله** لان السائر في الحدود يخرج من حبيبتين اي يزوج



مطلبين له يقال احسب بكذا اجرا عند الله ولا سمحية بغيره وبما لا يجرى في جميع صلاته  
ع الصالحين **قوله** اما الاول فنحن ان يشهد كل ما يشين في كذا في السخ والصوب كل اثنين كما هو في  
عبارة الهداية **قوله** وجه الاستحسان وهو وجوب كذا ذكر في المتن **قوله** اذ لو كانت اداة اوتة  
لفظ صدر الشريعة اوان ولد وقد اصاب صاحب الدرر في هذا التعبير **قوله** او تنق حجاب في وقت  
واختلفا في بلده الضيق في حجاب وفي بلده يعود ان الى الزنا يعني لو شهد اربعة زناه في وقت  
معين في بلد معين واربعه اخرى زناه في ذلك الوقت في بلد اخر كذا في شرح مختصر الوفاية للشيخ **قوله**  
وان شهد الاصل بعد ذلك هذه الرصيلة بعد ذكر جواب السال المذكورة حيث قيل لم يجد موافق  
لما في الوقاية ولعل الاصل بعد تعديها عليه وتقيب مسددها هذه الشهود على الشهود بها فانها  
م لو احتجها كما فعل صاحب الكنز حيث قال فلا ادشدها على شهادة اربعة وان شهد الاصل  
ايضا ثم قال لم يجد جوابا لجميع **قوله** واما عده في الثاني فانه في نفسه وعنده ما يحد الاصل  
كان الهداية وغيره **قوله** لان قولهم في الضمير للثبات التي ينظر اليها فقلنا انها بكر على ما يظهر  
في كلام القوم كصاحب الهداية وغيره وليس في سباق كلامه ذكر من فلا يذهب عليك  
في تعديره في هذا الاجال **قوله** لتهمة النفس الظاهر لتهمة الكذب كما وقع في عبارة الزبي **قوله**  
لانهم ما نبر الشهود عليه باننا كذا في السخ والصوب الى الزنا كما في عبارة الزبي **قوله**  
بل كواشها اذ الاصول وكما في القذف لا يكون قاذفا كذا قال الزبي **قوله** لان شهادتهم  
قد ردت في تحليل لقوله لم تقبل ولم يتوض تحليل لقوله ولم تجد وايضا ثم ان هذا يشعر  
بان رد شهادته الفرع يكون رد الشهادة الاصول مطلقا وليس كذلك قال الزبي  
وانما تقبل في المال شهادة الاصول بعد ردت شهادته الفرع لان شهادة الاصول  
لم ترد حقيقة وانما حصل فيها شبهة اليز والمال ثبت مع شبهة دون كذا انتهى  
**قوله** لانهم قانون قاعدهم بالامر والتحليل كذا قال الزبي **قوله** وشهادة في حادثة اذا ردت  
لم تقبل فيها ابدا قال الزبي في هذا اوردت شهادتهم لتهمة مع الاحلية وان ردت لعدم الاحلية

للعبيد

لعدم الاحلية كالعبيد وانما تقبل شهادتهم في تلك الحالة بعد العتق والاكلام لزال مانع استنب  
فما كان ينبغي من صاحب الدرر هذا الاطلاق **قوله** لا للشهود عليه ينظم الزاني والمنية على امر  
به الزبي **قوله** فليس بجلد بهر عنده خلافا لها قال لا اثن الضرب على بيت المال كدبة برجه على  
بجني وموقف الارش ان يقوم المحذور بعد اسلماع به الاثر ويقوم وبه هذا الاثر فينظر  
ما ينقص القيمة ينقص من الدية مثله كذا في بعض شروح الهداية **قوله** لان كلامهم قذف في المال  
بل كذا في نسخ رايناها ولكن الصواب لان كلامهم بقرنة آخر الكلام وهو قوله يعني قذفنا انتهى  
**قوله** فالدية على الركن عند قالوا هذا اذا اجروا بالدية والاكلام واما اذا قالوا لم عدول فظهروا  
عبيد لا يفنون لان العبد قد يكون عدلا كذا في الهداية وانما في **قوله** قالوا معناه اذا جوعا الى الكربة  
في قال الزبي معناه اذا جوعا الى الكربة بان قالوا فقد نال التركة مع علمها بحالهم وهذا عند  
وعنده ما لم يفنوا وان ثبتوا على شهادتهم ولم يرجعوا لم يفنوا بالاجماع لانهم اخطاوا فيما علموا  
فصاروا كالعاصي انتهى وتعرف من تعديره ان ما طنه صاحب الدرر قولني قول واحد واما قول  
الاخرون ان ثبتوا على شهادتهم **قوله** كما لو قتل مائة برجه فظهروا بالحق لا يخفى ان الظاهر البتة انهم  
في هذه العبارة ان يكون الضامن هو الموكي كما في المسالك بقية وليس كذلك العبارة الواضحة  
في اداء المعنى المقصود ما ذكره صاحب الوقاية وهو قوله وفي الدية من قبل الماورد برجه اوزكي  
شهود زنا فظهروا عبيدا او كفارا فيها انتهى قلت ما اختاره صاحب الدرر ههنا هو عين  
عبارة الكفر وكانه على اعتبار التشبيه من الضامين فقط لا مع ما اسند اليها **قوله** فظهر  
رجل عنقه قال الزبي معناه قتل عددا بعد تعديله الشهود وقضا العصى به انتهى **قوله** وجب الدية  
في ماله لانه عد قال في الهداية تجب في ثلث سنين لانه وجب بنفس القتل **قوله** وجب الدية في ماله  
مربوط بقوله فعلى العاقل الدية على ما يظهر من كلام الزبي **قوله** وفي بيت المال ان لم تترك زجه  
اي في بيت المال اذا شهدوا الشهود با زجه فلم يتركوا زجه فظهروا عبيدا ونحو ذلك كما قال صدر  
**قوله** ان لم يترك كذا في عبارة الوقاية ويوجد في بعض النسخ بالياء التحماتة وفي بعضها بالفتواتة



اما على الاول فهو فعل اسند الى مصدر اي لم يقع الركعة واما على الثاني فهو اسند الى الشهود واذ يصح  
ان يقال الزمان قلت واما المنوع المسكون قلت **قوله** وان نفي جري على اصله ان شهادتين  
غير مقبولة في غير الاول قال في المحرر في فقه الفقيه للامام الرافعي الاول والعقد المالىة كالبيع  
والاجارة والضمان والحقوق المالية كالتجارة والارض والابل ونحوها ثبت برزني او رجل ولو ان  
واما ما عدا ذلك فالعقوبات سواء كانت من حقوق الله تعالى او من حقوق الاوصياء كالتعويض لا تثبت  
الا برضا الطرفين واما ما يطلع عليه الزمان غالبا من غير العقوبات كالنكاح والطلاق والرجعة والام والردة  
والجرح والتعديلات والموت والاعساف من هذا القبيل انتهى **باب حد الشرب** **قوله** وعندنا ان  
يهدى مطلقا اي سواء كان من حق وجوب الحد او من حق حرمة الاشارة قال في اللقي ودية يغني  
**قوله** ونحوه من المسكرات زيادة على ما في الوقاية تنبيهها على ان يخص البنيذ بالذكر في عبارة ليس بلفظ  
المذكور بل سائر المسكرات ايضا مائة في حكم المذكور واما فخص بالذكر لا الغالب  
وباربع مائة ولانه حيث يذكر في مقابلته يخرج كون كفاية عرس المسكرات بحسب عرف الفقهاء ولذا  
قال في الهداية او جازا به سكران وعلى ذلك **قوله** والسكر بغير ما **قوله** اقرب اي شرب الخمر  
كما قال في الهداية وكذا اذا افرز وحدها موجودا كان ينبغي هذا الاطلاق واما قوله يكسبني واخذ  
سرحها فلا يغني عنها وكان التعديل في ذلك على ما يجي من النص في بانه ان افرز شرب الخمر  
بعد زوال الخمر لا يحد ثم ان سكر بغير ما لا بد ان يتصور فيما اذا صاح في شرب البنيذ  
مثلا وبقيت راحة حتى لا يسقط الحد بالتقادم فانه بالشرب انما يزول الحكم لا الزوال  
السكر كما في باب شهادة الزنا والرجوع عنها وقول صاحب الهداية ورحمها صواب يدل  
على اقرانه دلاله ظاهرة فليست بـ **قوله** بلا اقرار وشهادة قديم ليس ثم ان الحكم بشرط  
وجودها عند التحمل حتى لا اخذوه ورحمها يوجد فيه ثم انقطعت قبل ان يستهوبه الى الامام  
لبعد ما قد يجب الحد وكذا قال صاحب الكنز بعد مضي رحمة لا بعد ما قد كان عليه الرعي  
**قوله** او جمع من اثار شرب الخمر وشرب السكر عبارة التي موافقة لعبارة الوقاية ونص في

صاحب الهداية

صاحب الهداية في الشرح تصحيح لفظ السكر ففتحني وتغير المضاف من لفظي الخمر والسكر  
وهو لفظ شرب **قوله** ففتحني كذا في النهاية قال في الكفاية وفي المستصفى بالسباع **قوله** وهو  
عصير الطيب اذا استند وهو البنيذ قال في الكفاية ولم يرد به هذا المصطلح بل المراد سائر المسكرات  
التي توجب الحد سوى الخمر واما فخصه لانه الغالب في الامم وجزان برأيه سكر على  
التقديرين لا يدم الاضمار فان لمجرد الاقرار بالسكر لا يوجب الحد ما لم يقل انه سكر الاشارة الى  
وكذا مجرد الاقرار بالشرب لا يوجب الحد ما لم يوجد سكر انتهى وتوقف هذا التقدير على تقدير  
مضاف هو لفظ شرب لا حد شيئا في دفع الحد والورد على ما اختاره في تصحيح لفظ السكر  
كما لخصه صاحب الهداية وقيل بكل شرب سكران ابق على عموم الظاهر لا ينظر صفة دانية وروية  
وان اريد بكل شرب سكر غير الخمر فجمع الى القول الاول على اقرانه **قوله** واما عدمه فغير ما  
ان رجما فلان الراجح محتمل لا يذهب عليك ان التعديل لا يستلزم التصحيح قال الرعي فلا  
محتمل ان شربها مكرها ومضطرا والراجح محتمل ايضا فلا يجب الحد بالسكر انتهى **قوله** وكذا الشرب  
قد يقع عن اكره او اضطرار الظاهر ان ذلك ناظر الى المسليست والقطعة كذا تفيد كونه تعديلا  
**قوله** ولا حد سكران حتى يعلم انه سكر البنيذ قال في الكفاية وهو سكر البنيذ اي الذي غلا  
واستند فاسم البنيذ يقع على بنيذ التمر والذبيب فادام حلوا على شربه واذا غلا واستند  
وقد ثبت باليد فعلى قول في حقيقته وقول في يوسف الاخر كل شربا مادون السكر وعند محمد  
لا محل انتهى وقال الرعي المراد بالسكر البنيذ الابنة الحمة على ما يجي في موضعته انتهى **قوله**  
كالبنج رواية الجامع الصغير للامام الجبوري تدل على ان السكر كالحل البنج حرام في الكلام من حيث  
يدل على ان البنج مباح ولا تنافي بينهما كذا في العناية الاكلمية والناك جمع ريك وهي ركة  
فهي جمع الجمع وهي الفوس والبرزوزة تتخذ لليس كما في القاموس **قوله** وكذا شرب السكر لا يوجب  
ولو سكر منها كذا في كتاب الاشارة في غاية البيان فغلا عن شرح الطحاوي **قوله** في فعل في الجمع كان  
سائر الحدود وهذا لانه محتمل ان يكون صادقا فصار شبهة محدودة بها كذا قال الرعي



قوله فزيادة احتمال الكذب في قوله اي في اقراره كذا في احتمال الكذب في الاقرار مطلقا  
فان سببه فلا يعتبر فيما يدرى بالشبهات مثل الزنا والشرب ونحوهما كما قال اليعلمى **قوله**  
خلاف هذا القذف اي خلاف الاقرار كذا القذف كما صرح به اليعلمى في الفصل وغيره من حقوق  
مثل القذف في ذلك لانه لا يحتمل الرجوع ذكره اليعلمى **قوله** كما في سائر تصرفاته قال فان الاحكام  
السرعية كصد الاقرار والطلاق والعناق جارية عليه زجالة لكن ارتداده لا يثبت لانه اوصفي  
اعتقادي لا حكمي كذا في التوضيح **قوله** اقيم عليه بعض احدى هذه الشرب كما يقتضيه سبب الكلام  
**قوله** لما سياتي ان المحمود اذا كانت من جنس واحد تدخل فيه فانه ليس بنودي التمثيل  
الاستئناف بل خلافه فهو متعا بلان بالتضاد فلا وجه لتعليل المسئلة بذلك ولعل وجه المسئلة  
هوان انه اقل انما وقع في صورة ما اجتمع سبب متعددة للمذنب قبل اقامته احدى ما في فيه  
ليس بذلك شيئا فليدبر **باب هذا القذف** **قوله** اي مكلفا يعني عاقلا بالغالوا  
اي حاكما في كفاي الواقعة لكان اصوب لان موجب قذف الملوك هو التعذيب على كفاي  
في بابه **قوله** وايضا القاذف صادق فيه في حق غير العفيف عبارة اليعلمى لان القذف  
اذ لم يكن في حقها يكون القاذف صادقا فيه والصدق لا موجب **قوله** متعلق بزيات  
والعطف بعده يعني به التعلق المعنوي فانه في حقيقة متعلق بمقدار يقع حلالا في الاشياء  
اي كانه ملك الاشياء نهالة الغضب **قوله** يحتمل المعانة بمعنى ما بهت ياه في سبب الزينة  
كذا في الهداية **قوله** هذا القاذف بطلب المقتدوف المحض انت خير ما فيه من الركاكة بالنسبة  
القول القاذف لست لانيك ولست مان فلان فانه ان اريد بالمقتدوف المحض  
فيهما فاحصانه ليس شرط بل الشرط فيها احصان انه فلا ياتي تقييد المقتدوف بالمحصن  
وان اريد به ما كان القاذف راجعا اليها حقيقة فالطلب ليس لها بل المحط على ما مر  
**قوله** اوراة المراد منه من ربه وهو زوج اية ذكره اليعلمى **قوله** فلا حد في نفيه لعله سهل اذ ليس  
في مسئلتنا في لا حقيقة ولا حكما **قوله** فانهم من الناس في سواد العرق مختصون باطلاق وحمة

وعدم فصاحة وهو محرك النون والباء ثم ان الظاهر من كتب اللغة ان يحيل الزبط واما النبطي فله  
منهم كروم ورومي وند وندى تقول صاحب الدرر في تفسير النبطي فانهم جيل لا في من سببه او قبا حية  
**قوله** ويطلب عطف على يطلب المقتدوف من بيع القذف في نسبه في هذه المسئلة موضوعه في  
وغيره على ان يقول القاذف اجل يا اي الانية **قوله** خلافا لحد الظاهر في كلام القوم باجمعهم ان الكلام  
في هذه المسئلة انما هو في مقتداه غلط منه **قوله** خلافا لافزها اي في المسئلة للدرر تميز احدى بهان العدو  
اذا كان محضا جازلا لانه الكافر والعبدان يطالب بالحد والاخرى بتوت حق المطالبة  
لولد الولد حال قيام الولد على ما قرره اليعلمى وغيره **قوله** او ولد بنت هو داخل في قوله والولد وان  
ولا يظهر فائدة التخصيص بالذكر وقد دخله صدر الشرع في الحرم فان المسئلة مفروضة على وجود الولد  
**قوله** وعند محمد لا يطالب الا في ريت بالعصبة لم يجد ذلك من جهة غيره وانما المنسوب اليه في  
في ولد البنت فقط قال في الكافي روي عن محمد انه لا يثبت المطالبة لولد البنت لانه منسوب  
اليه لا الى امه فلا يلحقه الشير زنا المحل استهني **قوله** لان الغلب في الحد وعند قبا حية  
اي الغالب كما سيحكي هذا اللفظ ايضا والخلاف فيلست افي قال الغلب فيها عند  
ثم ان هذا غير موافق لما في كتب الامول من ان ما اجتمع فيه حق ابيه لحاقه حق العبد وحق العبد  
فندنا انما هو هذا القذف كحصصه لا جميع الحدود وان غير هذا القذف من الحدود والاصل  
معا **قوله** بقذفه متعلق بالمسئلة **قوله** اية المسئلة يعني بها المسئلة الميتة لانها  
اذا كانت حية فالطالبة لها لانها اصل وعند وجود المقتدوف ليس للاخر المطالبة  
حتى اذا كان المقتدوف حيا غائبا فانه ليس لاحد ان يأخذه بالحد كذا في شرح الهداية  
**قوله** هذا اذا طالب كل منهما الاخر ولو كان الحبيب عبدا حده هو خاصة لانه قاذف  
لقول بل انت ولحو وان كان قاذفا لكنه لا يحد بقذف العبد كذا في فتح القدير **قوله**  
حيث كذا قاذف الصوب قاذفها كما وقع في عبارة اليعلمى **قوله** او بقذف رجل وطى  
في غير ملكه كل وجهي كالا جنية **قوله** والاصل ان من وطى وطنا حرا بالعينه لم لان الزنا



هو لو طي اللحم لعينه وان محوما لغيره حد قاذفه لانه ليس بزنا كما قال الربيعي **قوله** اوم زينت  
بموضع المسك في المائدة موفى للهدية سواء كان زناها في دار الحوب او في دار الامام كما في سماع  
او قال في الكافي السقييد بالهدية في الهدية اتفاقي والحكم كدك لو قذف مسلما زني حال  
كوفه **قوله** او بقذف مكاتب لاي لا صد بقذف مكاتب مات وترك ما لا يبقى بدل كتابته  
لان محذانا يجب بقذف الحرة وفي حوتية هذا المكاتب اخلاف الصحابة رضي قال صدر الشريعة  
**قوله** كما مته الجبوت او مكاتبه فان حوتية الاو موقفة الزمان لا الام والانية الى زمان العجز  
اي يوسف وطى المكاتبه يسقط الاحصان قاله صدر الشريعة **قوله** اذا قذف اما اذا  
اكد ولم يتم القذف بنيت على القذف قال قول للقاذف ولا يبي عليه لانه لا خلاف في الحدود  
على ما ذكر في كتاب الدعوى **قوله** واقراره به اي بالزنا لعل الصواب واقراره القذف اذ لا  
يعنى لا شرط الاربعة في الشهادة على الاقرار ولو بالزنا على انه قال في تحفة الفقهاء حتى لو شهد  
على اقراره اربع مرات في محال فتمت في حفرة لم يمس ولاية اقامه كذا القاضي لا يقبل الشهادة  
لان الزاني ان كان منكرا فقد رجع عن الاقرار وان كان مقرا فلا عبرة للشهود وما في الدعوى  
هنا مخالف **قوله** اي اربعة في اربعة مجالس وتبين من هذا التفسير ان **قوله** كما وتعلق مسك  
نقط كما يفتح ذلك ما جاء في دليل هذا الكتاب **فصل** في القذف **قوله** في القذف العبر المنع  
اي قال صدر الشريعة اصله من الغزاة بمعنى الرد والردع انتهى وكذا في الكافي **قوله** لان ما دونها  
لا يقع به الزنا اي ما دونها من جنس الضرب كما يقتضيه سياق الكلام كيف ولم يذكر غيره  
في المتن فاقبل ان هذا بيان في قوله فما سبق او الضنع او توكيد الاذن انتهى ينبغي  
على التصور **قوله** وتغير الخيس كذا في نسخ هذا الكتاب والصواب الاخسة  
كما وقع في عبارة الربيعي فان لفظ الخيس غرائب في اللغة ولا موجود في كلامهم  
وان ثبت فهو جمع خسية كخبا يص جمع خصيصه ولا معنى له في هذا المقام **قوله** وان كان  
منصرا عليه اي وان كان هذا القذف منصرا عليه بالكتاب بخلاف حد الشرب فان تاب

باجماع الصحابة على ما مر غمرة **قوله** وحد الشرب فليس على هذا القذف عبادة صدر الشريعة انتهت  
ههنا وقد سبق منه في باب حد الشرب ان حد الشرب ثابت بالاجماع ولم يتوقف هذا الحكم  
ولا يكون سند ذلك الاجماع قيبا كما يدعيه صاحب الدرر **قوله** لان حد الشرب الظاهر  
ان هذا حد للاضمحلال والاضمحلال متفرع على ما فرغ من نص الشرب جنائنين دون  
فيكون المناسب ان يقال على ان حد الشرب لانه فيهم على الاضمحلال مرة من التفرع المذكور كذا قيل  
**قوله** غايته ان سند الاجماع ليس لا يذهب عليك ان هذا يحتاج الى التوضيح بالنقل **قوله**  
احدهما ما اذا اصاب من الاجنبية كل وام اراد بكل حرام غير كل ع مثل قبيلها فتخذهما  
**قوله** مر مر لا يفار على زنا اهل قال في القاموس غار على امراته وهي عليه تغار غيره انتهى **قوله**  
وقيل هي من كون همتها الزنا اي يكون همتها الزنا دائما بعد ما تحقق فعله منه على ما ينبغي  
من العبارة المذكورة وعليه من ان هذا تحت **قوله** ان مقتضى هذه المعاني المحل لكن ذلك مخالف  
لما في الذخيرة حيث فسرت العجبة بذلك ثم قبل عقبيه فلا يكون هذا قذفا بالزنا انتهى  
والظاهر ان مبناه هو ان الله بالزنا لا يستلزم تحقق فعل الزنا وعدم الاعتبار بما يتبع  
من مثل هذه العبارة وما قيل من ان احتمال ارادة المعنى الثاني كمن ارايت الشبهة واستقام  
وان لم يتعين العمل عليه انتهى ليس بكلام محذور لان اللفظ لا يكون بالاختلاف في تغييره  
مختلفا فلا يصلح مدارا لآيات الشبهة وهذا ظاهر نعم لو فسر مجتمدا لفظ بشي وبي عليه حكم  
في التفسير كما دفعه صاحب الذخيرة فلا كلام في صحة **قوله** وقيل هي في حق من الزانية  
اي قائمه صدر الشريعة **قوله** اقول يرد على ظاهره ان مقتضى هذه المعاني ان لا يذهب عليك  
ان العجبة على المعنى الاول مفسرة بالزانية فلا يبعد زيادة امر قبيح وما في ماضيه من الشفاعة  
لا حذر في ذلك شيئا ثم ان ما بني عليه هذا الايراد من عدم وجوب الحد في باب العجبة  
موافق لما في الرواية لكنه مخالف لما في جامع المفردات ترجع القدر في وجوب الحد  
والظاهر ان فيه اختلافا بين السامع **قوله** كما وجب في باب الزانية كما ولا يذهب عليك



ان بسا بقا الزانية لم ترفى كلامه صريحا نعم المسألة المعنوية في باب هذا القذف بطلبه ببيع القذف  
في شبهة بقذف الميت مرفوعة على ان يقول القاذف يا ابن الزانية كما في الهداية والكنز والوقاية  
وقد اشرنا الى ذلك هناك **قوله** يؤيده ما قاله الزبيدي في قوله ما قلناه من ان الحد انما يثبت اذا قذف  
بصرح الزنا او بما هو في حكمه بان يدل عليه اللفظ اقتضا والقذف بصرح الزنا في هذا الجواب ما  
ذكره سند في السؤال من قوله يا ابن الزانية **قوله** نسبة انه الى الزنا بطريق التقاضي قد استوضح الزبيدي ذلك  
في موضع آخر حيث قال لو قال الغرولست يا بني فلان في غضب هذا لانه قذف لانه لا حقيقة  
لانه اذا كان في غير ما النسب اليه كان في الزنا ضرورة اذ لا يحاج لغيره ولا يعتبر ما قال  
كونه في غيره بالنكاح او بالوطى بالشبهة لان ذلك افعال بعيد فلا يصار اليه ولو اعتبر فمما  
وجب الحد اياه انتهى **قوله** والعقضي اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه لا يرى لكلامه هذا وجه  
ولط الزبيدي اذا ثبت ثبت ما هو ضرورة وهو الموافق لما كنت الاصول فهذا ما افسده بالتغيير  
بلا موجب قال في الرضخ ان المتعضي ثبت بعد الضرورة ولا يكون كالمفوض حتى لا يجب  
ان ثبت جميع شروطه بل ثبت في الاركان والشروط ما لا يحمل سقوطا وما لا يحمل سقوطا  
في الحكم فلا يثبت انتهى ثم ان كون الحد في اركان الزنا وشروطه ممنوع فضلا عن ان يكون ما لا يحمل  
السقوط اصلا في صحة ما قاله الزبيدي كلامه ولعل الصواب في التصريح ان اشكال المذكور ان  
ثبتت ما قاله صاحب الكفاية من انهما ان مقتضى القياس في لست لا يثبت لان البيع  
الحد وهو ان لا يكون ثابت النسب براهبه ولا يكون له زانية بان كانت موطوءة بشبهة  
لكن وجب فيه الحد استحسانا باثر في مسود رضى حد القذف محضه او نورجل في ربه والآخر  
انه وان كان كناية عن القذف وموجبه بحسب القياس انه لا حد لكن عدم وجوب الحد في الكناية  
الاستتمار لاداء المكنى مستتر في كناية غير الصريح في حد مستتر كما لو قال للقاذف  
هو كاتلت فانه حد وان لم يكن صريحا فليست **قوله** لكنه بعد مرفوع تأمل لمعنا في المثال  
هو ان لفظ العجبة لم يسمع استعماله في غير هذا المعنى واذنه من القاب بمعنى السعال لا يرد

على ذلك فنحن في سباق بيان الفرق بين المسلمين بل يستعمل فيه بعد وضعه لغنى آخر كما قال الزبيدي  
وجه صحة **قوله** ايجاز العبد غالب فيه هذا التفسير مخالف لكلامهم قال في كفاية القضاة والحدود  
مقتضى حق العبد ولد الجوى فله الاستحسان انتهى **قوله** بخلاف الحد الذي هو حق الله تعالى قد رفته غيره  
ان الغلب في الحدود عندنا حق الله تعالى وهذا مخالفه على ان كون الغالب في الحدود وحق الله تعالى  
كاف في الفرق بينه وبين التمييز في الاحكام المذكورة بحيث ان التفرقة في حق العبد وان كان  
غالب فيه ثم ان ما ذكره اهل الاصول في كتبهم هو ان ما هو خالص حق الله تعالى من الحدود انما هو غير  
هذا القذف والمقصود الاسمي بهما ذكره القذف ليظهر الفرق بينه وبين التمييز في الاحكام  
المذكورة **كتاب السرقة** **قوله** وتشرط كونها وزن سبعة مثاقيل في لايه عليك  
ان هذا ليس في الشرط بل الشرط هو كون الماخوذ مقدار عشرة دراهم مضروبة في تعيين  
لذلك المقدار **قوله** حتى لو سرق عشرة تبرالات عشرة مضروبة في جميع القيمة كما في الهداية  
**قوله** كما في القصاص وقد القذف قال صدر السرقة وانما يشترط الاربع في الزنا لنقص  
على خلاف القياس فما سواه تبع على الاصل وهو ان الماء مؤخذ باقراره انتهى **قوله** كما في الحقوق  
قال الزبيدي في شرح العبارة المذكورة لانه من الحدود فله من اهل هذه الزنا ومنه يظهر  
ان افادة كون التبرين من اهل منصوصا اصلي مخصوصه من تلك العبارة فلا وجه لتبريل  
صاحب الدرر كما في سائر الحقوق وقول في قال قيد الاقرار والشهادة تعالى فيرفع  
شيئا نعم لكانت العبارة فيقطع بالاقرار والشهادة لكان لما قاله صحة على ان تعييد  
**قوله** ان افادة بقوله كما في القصاص وهذا القذف لا يلزم ما قاله ذلك العالم وعلل العبارة  
كان في سائر الحدود فيرفق ما قاله الزبيدي وان كان النسخ على ما قرناه املا **قوله** ومنها في هذا  
ليعلم انها متعادية ام لا وعليه كلام القوم باجمعين قال في النهاية وتعالى في الحد في السرقة فيقطع  
اذا ثبت بالبيينة واما اذا ظهرت السرقة بالاقرار فلا يحتاج الا ما حوالى السؤال بل ان  
لان التعادم لا يمنع صحة الاقرار كذا في المبسوط والمحيط نعم هذا ان ذكر في الكتاب في خصوص



بما اذا ثبت السرقة بالبينة انتهى وقد يقال لا بد ان يعلم ان السرقة في حالة الصغوم لا وحالة الجنون  
 ام لا فالسؤال منها داخل في تمامي فلا يكون مخصوصا بصورة البينة بل يكون في الاواري ايضا  
**قوله** ولم يهتد الى السرقة ترجع الى السرقة والمراد المسروق فبالا امام ليعلم ان المسروق  
 كان نصا اولا انتهى **قوله** ومضى سرق ليعلم انه مذكورى رحم محرم اولا قال في النهاية ذكر  
 في البسوط ولم يذكر السؤال لم سرق لان المسروق منه حاضرا خاصا والشهود تشهد بالسرقة منه  
 فلا حاجة الى السؤال في ذلك انتهى يريد ان ذلك ينبغي ان لا يبالى في الشهود بل في المخرج  
 نصيحي لم يعمى القطع فليس في هذا الكلام ما يتعجب منه كالمثل **قوله** وكجيبه الى ان يبالى في  
 الم قال في الكافي فاذا بينوا جميع ذلك ولا يوفى القاضي ان يدين جسيما حتى يثبتها  
 لانه صار منها بار كتاب جوية ولا يكتفى بالتوفيق بالكفيل اذ لا كفالة في هذا ولا يكتفى بالنقصا  
 قبل ظهور عدالتها وكجيبه انتهى **قوله** وان شارك جميع السرقة في المارة والسرقة تدل  
 ودخل الحزب منهم جميعا ولا يبعد في ذلك كونه معين السارق سارقا حكاه في نظير الفرق  
 بين هذه وبين سلة دخول سبعة واحد ومناولة هو خارج كما سيأتي فالحكم فيها  
 عدم القطع عليها نعم لو قال واذا دخل الحزب جاءه قولى بعضهم الاخذ في كماله لكان  
 ابعد من الاستنباه قال الزيني فيرى عليهم كد جميعا استحسانا سد الباب به سواء خروجه  
 من الحزب او بعده في فوره او فوج هو بعد في فوره لان ذلك يحصل بالتعاون انتهى  
 في كلامه ايضا كون وضع المسلة على دخول الحزب جميعهم **قوله** وكان ضيعا لا يتعلل  
 على الواحد قال الزيني في تعليقه لانه لا يرغب في سرقة السليل من الابواب انتهى ولعل  
 بشرط اخفا في السرقة لكان اصوب لان ما جمع اثنان فصاعدا لا يرضى بالاختفا  
 عا دة **قوله** وفاكة رطبة وتحر على شجر عبارة هذه موافقة لعبارة التوقية وكان الظاهر  
 ان يقال وفاكة رطبة او على شجر كما في المتن **قوله** لعدم الاحراز على السارق الاضرة داما التي  
 قبلها هي معتلة بتسارع الفساد كما يظهر من الهدية ثم ان تعقيد الفاكة بالطية يخرج  
 اليابس

اليابس من التهمة يقطع فيه على الرواية المشهورة كما صرح به في العناية الاكلمية **قوله** لانها بعد  
 بياح الاصل يريد ان جنسها بياح الاصل غير مرغوب فيه كما صرح به الزيني وذلك لان الظاهر  
 ان فرض المسلة في العلم منها وهو ما يرغب فيه في الحكم **قوله** ولو كان سرقة النوس من حوزة خاص  
 ابي للزوج فيكون قوله في المتن من حوزة خاص له قيد المسلة الاولى وهو موافق لما في الوقاية  
 ولفظ صاحب الهدية من حوزة لا في لفظ المستطعم الصغير وهو الظاهر **قوله** وحامها النسخ الموجودة  
 عندنا هكذا ولا يصح له لان عدم القطع في مسلة كالحام غير مقيد بالهنا على ما دل عليه كتب الفهم والصور  
 الموفى لقوله في الشرح لوجود الاذن عادة في الاول وصيقه في الثاني هو كون عبارة  
 بعد قوله وتحم والبيت اذن فيه نهائيا كما في الوقاية والهدية وغيرها ولا مانع من العبارة  
 في الشرح كما بينهما كعليه **قوله** والمراد بها نفس الكرم المسدود فيه الدارم كما في النهاية **قوله**  
 ولو كان مكان الطحل الرباط خارج الكرم كحسب القطع لانه مال الرباط الذي كان خارج الكرم  
 وقعت الدارم في الكرم فاحتاج في احد الدارم الى ادخال اليد في الكرم فلا افع الدارم في الكرم  
 فقد يتكلم بخلاف ما اذا كان حل الرباط من داخل الكرم فانه لا يقطع لانه مال الرباط في  
 داخل الكرم بقيت الدارم ظاهرة محمولة وكان احد الدارم خارج الكرم فلا يقطع لانه لم يسكن  
 في احد المال لانه وان ادخل اليد في الكرم انما ادخلها لحل الرباط لا لادخالك الكرم انتهى **قوله**  
 او كنه قال صدر الشريعة المراد ادخال اليد في الكرم للاخذ لا لحل الرباط كما انتهى **فصل**  
**قوله** جواب هذا الشرط قوله الا ان لم يقطع ليس فيما ياتي لفظ لم يقطع والظاهر ان ساقط  
 من قوله هو وجعل غصب قوله وان اتوا سارق ثم ان معناه لم يقطع ان سارق يقطع هو  
 المسد في قوله او فوا دواعه احدا على سبيل البدل فلا ياتي قوله حيث لا يقطعان  
**قوله** قبل القبض كذا في نسخة المصنف والاصوب قبل القطع كما في الوقاية نية عليه بعض العلماء  
**قوله** وصاحب ربا قال في الكفاية نقله المحيط اراد رجلا باع عشرة دراهم بعشرين  
 درهما وقبض العشرين فجاء سارق وسرق العشرين منه يقطع ان رقبه عشرة



عند عايشا الثلثة لان هذا المال منزله المقتضوب انتهى **قوله** مستبضع قال في موضع الدرية  
يستعمل نفع الضاد وان كان الصوب كسرهما انتهى **قوله** اصله لانه متعلق بقوله ان  
نحو صواع انفسهم كان قوله لا ستراد بها متعلق به **قوله** فاذا كان اصيل في خصوصية  
وجب استيفاءه وسبجي في كتاب الولاية ان الوكيل باستيفاء الحق والتعود لا يصلح  
اقامتها بغيره الموكل على المجلس لانها يستطاع ان بالشبهات فلا يستوي ما يقوم مقام الغير  
لما فيه من نوع شبهة **قوله** ولا يفنى شيئا عند ابي حنيفة وعندنا سقوطه ان يقطع  
لا جرم قاله صدر الزعم **قوله** وان حضروا جميعا فقطعت يده بحضورهم لا يفنى شيئا  
بالوافق يعني ان مسلم المتن في صورة الكل اتفاقية وفي صورة البعض خلافية كانه عليه  
صاحب الترجيح **قوله** وانتص قية بغير حيث لا يابى العشرة **باب قطع الطريق**  
**قوله** حتى اذا زال اقدامهم انما زال القوم تركوا راكبتهم الى اخره ان الضحاح  
**قوله** لان الحد ما وجب حقه وذلك لا يتقرر في كتب الاصول ان صدق طمع الطريق  
خالص فحاشه تعالى عننا **قوله** فلولي القصاص ان كانت الجراحة في قال في الرواية غيب  
قوله فلا حد ولولي قوده اوارسته وعقده انتهى والذين يظهر من كلام صدر الزعم ان يكون القود  
ناظرا الى صورة كون القتل عمدا والارث ناظرا الى كون القتل غير عمد وكلامه هذا صريح في  
الارث منها بمعنى الدية وان كان الارث في المشهور اسما للواجبة مادون النفس كما يجيء  
في اول كتاب الديات من صاحب القدر ايضا ثم ان تخصيص القود بالذكر في قوله ويكون  
له اي لولي القود غير صحيح بل كان اللازم ذكر الارث معه ايضا في نظم الكلام ما لم يكن لا غير  
ايضا ولعل من شأن ذلك التغير لغرض صاحب القدر من القول في اطلاق الارث على الدية  
حيث ظنه محصورا بالاجزات فوقع فيما وقع **باب الاشارة** **قوله** في موطوع النبي  
صحة وزان حمل كل شاة ان صالح يطبخ شئ ولم يصفه فيقال نعم نبي والابدال والادام  
غير مشهور لان الاكل بانه ان لا يدعم وما اكلهم وغيره بناء على باب ما اذا كان غير

كرا في الصباح الميز **قوله** قال الزبيدي وهو الصوب لما روى ان كبار الصحابة رضي كانوا يشربون  
من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه انت خير من مقتضى العبادة المذكورة عموم الطلاء لهذا  
الذين يولت وغيره ايضا والمذكور في المحيط يكون الطلاء اسما للثالث لا اعم منه **قوله** غلظا  
نجاسته فيمنع الصلوة ما زاد على درهم منها وهو في آخر قول واحد وفيما ذهب اقل من ثلثه رواية  
ففي رواية الغلظ منقصة الصلوة ذلك وفي رواية الحنفية لا يمنع الا الكثير الغلظ كذا في غاية البيان  
ثم ان كلامه مزيج في ان ما ذهب اقل من ثلثه من عصير العنب اذا طبخ فيه روايتان كما في شعر  
والذهب وما في الدرر على الترجيح رواية الغلظة في الاول منها ولم يتعرض حكم الاخرى في ذلك  
**قوله** ونبع الزبيب بناء لا يذهب عليك ان النبيع هو ان تنبع الزبيب في الماء وترك  
اياما حتى يستخرج الماء حلاوته كما صرح به في غاية البيان ففي اضافته النبيع الى الزبيب  
وكذا في تعيد البنيذ في سبجي بالطبخ اذا البنيذ كما سبجي بالطبخ او البنيذ هو الطبخ في الزبيب  
ادنى طبخه كما صرح به ايضا في غاية البيان **قوله** ولم يجزيعها ولم يصفى ثلثها اي اذا كان  
مسلم كما صرح به في غاية البيان فلما استثنى في قوله الا ان يكون لدى منقطع زياده في  
**قوله** ويجزعه لعدم القاطع لعل من بناء كون النصوص الواردة في تحريم الخمر ارفع من بلفظ الشرب  
قال محمد في الاصل ولا حد عليه لان جزء العل غالبا على الخمر فيصير الخمر كالمستعمل وادنا  
كانت الغلبة للخل كان هذا الكلام اسما لما كان في غاية البيان فلا يرد عليه ما قيل لا شك  
ان حرة قليل الخمر طهيرة ايضا انتهى **كتاب الجناية** **قوله** وان لا يكون بينهما شبهة  
ولا لا يكون القتل ولد القاتل وان شغل واما عليه وهو م كون القاتل ولد القاتل  
فغير مشروط في وجوب القود كما يجيء في الباب الا في فيه **قوله** اما في الاول فهو ان التواعد  
المقودة في الاصول التخصيص بالذكر لا يدل على المحرقة فيصير الخطا كما انت خير من بي  
الاستدلال المذكور ليس ذلك بل ما قرره صاحب الكفاية من ان المراد من القتل المذكور في آية  
القصاص هو القتل العمد لانه واجب الدية في القتل الخطا على ما قال معاوية قتل مؤثما خطا



فتحرر رتبة مؤمنة وديم سلم الى اهل والا صل ان يكون كل منها محمولا على ماله فلما اختص ما  
يوجب الدية بالقتل خطأ في النص القطعي كان ما يوجب العصاص غير الخطأ لا محالة وهو العبد  
**قوله** واما في الثاني فهو ان قواعد المقررة في الاصول في ذكر في الكفاية وغيره ان الاستدلال  
المذكور مبناه ان يكون الحديث المذكور مشهورا تلقته الامة بالقبول وهو يصح من باب ما كانت  
عنه الكتاب انتهى ومنع ذلك مع صريح الثقات به كإبارة لا تحفى واما ما قيل في دفع الاستدلال  
من ان الحديث دليل مستقل في بيان موجب العمد وليس تخصيص في الآية حتى يرد عليه في خلاف  
لصريح ما في الهداية وترجم فان سوق الكلامهم مبيحا على تعبيد في الآية برصف الحديث  
على الحديث المذكور والاستدلال يورد عليهم **قوله** لقوله تعالى فخطا قتل خطأ فتحرر رتبة مؤمنة  
الآية كذا في الكافي ولعل لا قيل لقوله تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدمه  
الى اهل وتخبر رتبة مؤمنة في لم يجد فصيام شهرين متتابعين كان قصر **قوله**  
يعني اذا فرغ عضو ابالة جازية قبل كذا في النسخ الموحدة ولكن لا ان يقول بالآية  
غير جازية ليتحقق معنى شبه العمد انتهى **قوله** فليس فيه اي فيما دون النفس شبهة اي شبهة  
فالذرية فيها ما هو عمد وخطأ كذا في غاية البيان **قوله** اي شبهة العمد يرد به شبهة العمد  
كما هو المذكور في السباق **قوله** ولو عبدا انت خير ان تخصيص ذلك بهذا النوع من الخطأ  
يرى كالمخطأ والصواب ما في الوقاية حيث قال في الخطأ ولو عبدا قصدا كرمه  
فطنة صيدا او حسا وفعلا كرمه غرضا فاصاب **قوله** واما قال ولو عبدا لم يفرح  
ان العبد مال لا يذهب عليك ان مبنى هذا التوهم ان يقال في بيان حكم الخطأ  
وما تجزى مجراه والدية على عاقلة وكلامه فكيف حال دعوى ذلك التقييد **قوله** واما قوله  
لا يكون على العاقلة اي ومع ذلك اذا كان قتله خطأ ويكون الدية على العاقلة **قوله**  
او الاجتماع بان يرى اميا بطنه صيدا فاصاب غيره من الناس هذا ما هو في عينه كلام المصنف  
وتوضيح ان الخطأ في القصد تحقق بان يرى اميا بطنه صيدا او خطأ والعمل محقق

باصاة

باصاة غير ذلك لا دعى فالابتداء في الابداء الصورة المذكورة والثاني في اتساقها وزيادتها  
يكون مثلا للاجتماع ولا يقدح فيه عدم اصابة ما قصده كما هو ثم ان مراد الربيعي صاحب الدرر  
من تقدير الكلام على الوجه المذكور التنبية على ان قوله اما في القصد ان الفعل منفصلة مانعة كالموت  
اجمع كما نبه عليه بعض العلماء **قوله** والكفاية والدية كان مقتضى ساق الكلام ان يقول والدية  
على العاقلة كما نبهنا عليه **قوله** والمحق به الخطأ في حق الضمان هكذا في نسخ رابنا بالكلية  
ولحق بالخطأ كما وقع في عبارة صدر الشريعة **باب ما يوجب القود وما لا يوجب** تمام الكلام  
فيه ما مر وكان الظاهر تحليل المسألة بدليل نعم صورة القتل بالعبد ايضا **قوله** لان الالف في  
يوجب عنه بانه تعاوت الى نقصان فلا يمنع لا يذهب عليك ان هذا يكون تعليل على  
خلاف النص وهو غير معتبر وان كان على طريقته دلالة النص **قوله** والمراد بما روى الحوى  
سبابة اي المراد بالكاف في الحديث البز استدل به الف في على انه يوجب على المقتل منهم  
كما يجي منه التفرع بذلك حيث قال فيكون مستان ضرورة وقال في النهاية في تفسيره  
يعني من لا محل قتله من اهل الجوارح والنساء والصبيان فانه لا يقتل المؤمنون بهم انتهى  
ثم ان الفير في سبابة الحديث اي معونه سباق الحديث والسباق بيا منقولة من بعض  
من تحت لان العبارة المذكورة بعد ذلك اللفظ المستدل به لا قبل وقوله ولا ذم عهد في عهد  
يدل في سبابة بدل الكل في الكل **قوله** والعطف للعبارة دفع لما عسى ان يقال بل لا يجوز ان  
يبنى العهد المسلم وطريق دفعه ان العطف يقتضي العبارة فاذا استدل باب ارادة المسلم  
من ذي العهد تعيين ان يرد به الذي يكون حاصل المعنى ولا يقتل من وذي بذم مع العطف  
جارس الذين يبين عندنا وعندهم واما لا يقتل ذو العهد بالكا فالحوى وعلى هذا لا يصلح  
حل لفظ الكاف في الحديث على الدعوى مدار استدل الهم ليس الا على ذلك قال في الكفاية فان  
في ابتداء اي لا يقتل ذو عهد فمرة عدة قلنا المراد بالاول في القتل قصاصا لا في  
وطعا القتل فكذا الثاني حقيقة للعطف انتهى **قوله** فقد اورد في احدى ذلك في الكفاية

كلام على المصنف

في التفسيرين  
الكلام في قول صاحب الدرر  
بأن الالف في قوله  
لا يقتل ذو العهد  
لا يقتل ذو العهد  
لا يقتل ذو العهد



كلام المصنف

وله كذا اي يجب ايضا قل سار سلاح لا يذهب عليك ان كذا متعلقا بقول ولا شيء له  
على ما صرح بنفسه في آخر الكلام فالصواب ان يقول هنا اي لا يجب عليه شيء مكتفيا بذلك  
على ما ينبغي **قائل** دون مالك وتام الحديث حتى تحزو وتقتل فيكون متهذرا لا حرة قائل  
على صيغة الامر من المعاملة ودون ههنا بمعنى عند **فعله** ففعله الضروب عبارة للحياة والوقاية  
فعله الآخر فان قل الضروب وغيره سواء في حكم المسئلة على ما صرح به وقول صاحب الدرر في الترح  
فاذا قلنا هذا مبني على ذلك مع انه لم يخجل من المتن على مجراه **بنيض** كبحر بنيت عيانا  
لا يذهب عليك ما في كلامه هنا من سائر الاقسام اذا كان من الواجب عليه اسماء كمن الجوع  
واذا شئ حتى مات على هذه الصورة ايضا كما قال صاحب الوقاية وبنيض في جرح بنيت  
او بجرح وجعل الجرح واذا شئ حتى مات انتهى **ولو** كان جرحه اياه بخوصلة ينبغي  
ان يجعل هذه المسئلة وما يتعلق بها في مسئلة البارة مستانفا في الذكر اذا لزم ربطها  
بالصورة بن قبلها باداة الوصل كما يظهر من سورت صاحب خلاصة **وهو** بالفارسية كذلك  
لنسخ صدر الترميم كلند بالكاف واللام والنون والدال المهملة وقد فسر ذلك في بعض اللغات  
الفارسية بانفسه كلند نومي از دست ازار نهني با دسته جبر اور غايت شهرت  
وازار كلند نيز كو نيد استهي ولعل صاحب الدرر لا اطلاع على ذلك قال في تفسيره كلند تفسر الساق  
بقي ان ذلك التفسير صدر الترميم فخالف لما في التوجيه ان المراد من الزرع جعل في الطين مقتضى  
ذلك ان يكون تفسيره بالفارسية ببل وكلند بفتح والنون الاولى ولا يقع في ذلك فهم  
لانه في معنى السلاح فان ما يقال ببل قد يجعل من الاسلحة ولو لم يشهد في ديارهم فخصوا  
فيما وازالتهم ويقال له يستعمله بجيشي ببله ان كما يقال شتر داران او بيزه داران الم  
بفتح الهم وتشد يد المراد المهم **وروي** منه اذا فرغ وجب بالفصل اي روي عن  
عدم الجرح في المطلق وهو سلة المتن وروي عنه ايضا انه اذا فرغ يظهر المراد وجب بالفصل  
والا فلا قال في الهداية وهو الاصح فلو جعل ما في الشرع مستانفا ما في المتن شرعا لكان أولى

**معه** ولا عوده بهذا يرجع في التنجيم بالضمير الراجع الى الم كالضمير في طهره وهو الصواب كما يظهر من الهداية  
واما ما وقع في الكرم لفظ عود بلا ضمير فلا يرى له توصية فان القود مطلقا ليس غير العصا وقيل  
**وله** وعلى القصاص من مبريت لم قال في غاية البيان لم يستحق الدم هو الذي يستحق مال المقتول  
على وارضى له تنجيم الذكر والانهي سواء في ذلك حتى الزوج والزوجة وبه صرح الكوفي في تنجيمه  
انتهى **وله** ويستوفى الكبير قبل الصغير فان كان للمقتول اثنان احدهما صغير والاخر كبير لكان  
**معه** ويقتد ابو المعنود اقا والقاتل بالقتل قتله به كما في القاموس **وله** لان لابي له ولاية على  
فيليهما فان استيفاء القصاص من الولاية على النفس على ما صرح به في الهداية **وله** والوصي الضابط  
فقط اي لا القود والعقد وتوفيق في الشرع لتعليل الاول واهل التوفيق الثاني **وله** وفي نسخة  
بالاب ورجع في ولاية النفس **وله** وما دونها زيادة منه على ما في المتن الموجوده عندنا قوله  
في الشرع او قطع يد ما عدا مرتب على تلك الزيادة ولعلها غير صواب كيف لا وفي هذه الصورة  
لا يتصور الارث **وله** لان الموجود قتلات والموجود منه قتل واحد كذا في التنجيم والضمير  
لعبارة صاحب الهداية والزمي لان الموجود منه قتلات وما يتحقق في حق قتل واحد التقدي  
لتصحيح العبارة المذكورة بارجاع ضمير جمع الى الاولياء ما لا يكاد يصح **وله** كذا تركنا للاجماع  
اي غنى معابرنا فعه كما يقتضيه السياق وان كان قولهم في ذلك من انفسنا لقول كسفه  
وهذا لفظ الزيلعي فاقضى صاحب الدرر وازنه ووقال لكنه عرف بالشرع كذا في الهداية لكان الامر  
اوضح **وله** الا يرى ان الواجب في قتل واحد جماعة المصدر في هذه العبارة مضاف الى المفعول  
ولفظ جماعة ووقع على انه فاعله كما يقال عجب من ضرب الله كذا ويرفع الجلال على قتل  
ولو قال ان قتل جماعة واحدا على موافقة كلام الزيلعي لكان أولى **وله** رجل جرح رجلا ما شهد  
المجروح او الاولياء لم يخالف في الاطلاق ما في البرازية في آخر الفصل الثالث من كتابنا  
وهو ما نصه شهد المجروح ان فلانا ثم خرج به ومات المجروح ان كان موافقا عند الحاكم والى  
لم يصح الشهادة وان لم يكن موافقا صح انتهى **وله** ان غنا المجروح او الاولياء بعد الجرح



قبل الموت جاز العفو استحقاقا كذا في فتاوى السعدي قال في الحاشية جرح اوصى عند موته ان يعفى  
عن قاتله وقتل عددا كان باطلا في قيس قول الى حنفية انتهى باب العود فيما دون النفس قوله  
سملع ان قلعت وتبران كسرت هذا هو في كذا في الوقاية والمذكور في الكافر مثلا لم يسطر ان يبرأ  
بقدر ما كسر منها اولى اصلها ان قلوعها ولا تقطع لتعذر المائلة في ما يفسد به لئلا يفتقد  
ايضا في قطع يدم نصف الساعدا ماري في اول هذا الباب جنى من في الشرح ان قوله  
من الفصل في المتن اصرار عنه قوله فان سرت وجب العود اي قوله النفس قوله لان التقاض  
والانسياط يجري فيها اي فلا يرعى المائلة كما قال صدر الشريعة قوله اي ناقضة الصانع  
عبارة صدر الشريعة وناقضة بالبيع وهو الظاهر البعيد عن ايهام خلاف المقصود قوله حكاه  
بدل المقطوع كذا في النسخ التي رايناها قال بعض العلماء قد وقع في نسخة المصنف خطه الشريف  
خلاف بدل القاطع وقد ضربته بالعلم لعدم صحة المضي لكن لما وقع في بعض نسخ هذا الكتاب  
المقطوع بدل القاطع غيرته الى ما ترى انتهى قوله كما في السلاء والصحيح ان اذا كانت  
يد القاطع سلاء ويد المجنى عليه صحيحة واخذ بديه واحدة وهي دية النفس قوله ومات  
م عشرة وهذا اذا ضرب عشرة في موضع وسعين في موضع آخر فموضع السعين وسري  
موضع العشرة والا لا يمكن الوقوف بين سرية العشرة وبرا السعين كذا في موضع الداية  
قوله وكذا كل جراحة ان ملئت يقال ان مل الجرح بكذا في تاج الاسماء قوله وان بقي  
اي الاثر وجب حكمه عدل قال في النهاية وان ضرب رجلا مائة سوطا وجرحه وفي  
لها ان وجب حكمه العدل لبقاء الاثر والارضى انما يجب باعتبار الاثر في النفس انتهى قوله  
عفا المقطوع عن القاطع الظاهر عن القطع كما في عبارة الكرم والوقاية وعليه ينبغي قوله فيما جنى  
وعنه العفو عن القطع عفو النفس قوله هذا عند حنفية في قول ابو حنيفة من هذه المسئلة  
بين ما جنى بعد ما التزوج على الحباية واما صاحباه في الحكم في التزوج على اليد عندهما  
حكم التزوج على الحباية بعينه على ما جنى كذا في شروح الهداية وغيرها قوله فوجب الدية لعدم

صحة العفو عن النفس الظاهر ان ذلك لعدم تناول ما صرح به قوله وهو ان لها الفهم المرفوع للدية  
ولعم بالثابت ويل قوله واما سقط للتعذري لتعذر الاستيفاء لقيام اللانح وهو التفاضل بين  
طرفيها كذا في الكفاية قوله اي استويا اي قدرا ووصفا كما صرح به الزيلعي قوله لان الدية على العالم  
مختلفة ما اذا كان عمدا لان الدية على العاقل مختلف ما اذا كان عمدا لان الدية عليها وله على الوقف  
فلا فائدة في استيفاء كل واحد منها حقه فبقيا صان كذا قال الزيلعي قوله ورفع عن العاقل على الدية  
قوله ولا مال له سواء هذا قيد ذكره صدر الشريعة ولم يجدهم جهة غيره وفائدة التقييد ليست براضية  
ثم ان عبارة ولا مال له سوى هذا والارستقراطية المعنى ان يكون الاثر في كلام الدية لان  
جعلها المثل على عينه صاحب الدرر لا يرى له محل صحيح لان در المثل لها والزر للزوج انما هو الدية كما  
سبق منه التصرح به قبل اسطر ولعل من شأنه التفسير في اخذ المردم كلام صدر الشريعة قوله فكيف نفوض  
لها قال في الهداية في كمال ان ترجع الراء عليهم بوجوب جنابتها قوله والرايد منها وصية الى الابد في الدية  
على المثل انما هي الدية ثم ان قوله وصية من المتن خبر المبتدأ مذكور في المتن سابقا ذكره ههنا لما  
بين المبتدأ وانجزم البعد الظاهر على جوي عادته في هذا الكتاب قوله ويصح لانهم من الاطباء  
كذا قال الزيلعي ولفظ الهداية لما انهم ليسوا بقتل قوله فان كان مخم من الثلث رفع عنهم ايضا  
العبارة ان يقول برفع ايضا عنهم فان المراد برفع عنهم الزايد على المثل كما رفع عنهم مقدار  
عمر المثل فصار كالامام اي القاضى كما في العناية الاكلية وعليه بناء الكلام فيما سيجي قوله  
اذا قطع الارق وسرى الى النفس ومات فانه لا شيء فيه كما في العناية الاكلية قوله بل العفو  
مندوب اي مندوب اليه لكن حذف الصلة فيهم المعنى وذلك المندوب في الشرع فانه من ذمة  
الى الاثر بدافع باب قبل دية العاقل نادب والمفعول اليه والاسم المندوب مثل غنة كذا في الصحاح  
الميرد له لك وقعت العبارة في الهداية وهو مندوب الى العفو في على اصلها قوله ويرد على  
ظاهرة ان استيفاء القصص بنفسه في هذه الصورة اذا اوردت شبهة يسقط بها التوضيح  
لا يذهب عليك ان ما اوردت شبهة يسقط بها القصص بكونه في معنى المخطى لانه استيفاء



لا القتل على ما مر منه لا ان موروث فذلك استيفاء القصاص بنفسه نعم لو قال اذا اوزت ما ذكر  
شبهة يسقط بها القصاص مع استيفاء القصاص بنفسه لكان له وجه في الكلام **قوله** كان شغى  
ان يورث حكم القضي في الصورة الاولى شبهة يسقط بها القصاص اذ بالصورة الاولى ما ذكره  
قبل هذه المسئلة بقوله قطعت يده فمات مثل المقتول به وادرك حكم القضي فيها حكم يثبت قود  
قطع يد بل على زيد قصاصا فوجه الورود ان يقال لا يكون حكم القضي قطع اليد شبهة في القتل  
بعد مآلات مقتضى له وتقلب اليد كما مضت **قوله** بل يوجب القصاص على مذهب القطع في تصوير  
المسئلة بقية البركة فانه يبرر قطع يد زيد قصاصا والمراد بالقصاص في العبارة المذكورة القصاص  
بالقتل آخر تقابلا للدية فيه لا القصاص بالقطع كما هو الواقع اولاد وقد استنبه الامر في المقام  
على ان طريق فخرم غير واحد منهم بان كل واحد من لفظ القصاص ولفظ القصاص هما غلط **قوله**  
واشبهه عند القضي فامر بالقصاص لفظ صاحب الهدية ومقطعت يده فاقطع ماله ثم مات  
فانه يعمل المقتضى انتهى ولما كان من الظاهر ان قولنا قتل لم يحول على الاقصاص حكم القضي  
قال صاحب الدرر ذلك ونسب عليه كلامه في المسئلة الآتية حيث قال وكان ينبغي ان يورث  
حكم القضي في الصورة الاولى **باب الشهادة في القتل قوله** فان اخبارها عفو للقصاص  
اي عضو منها لانها زعم ان القصاص قد سقط وزعمها معتبر في حق نفسها كما قال الزبيدي  
وانما قال اخبارها مع ان السباق على الشهادة منها تلجأ الى ان شهادتها باطلة لانها تخبر  
ان الى نفسها تنفعا ويزعم ان القود مالا كما صرح به الزبيدي وغيره فتقلب شهادتها  
اخبارا **قوله** ولا مال لها كذا في القائل والشرك قال في الهداية وادعى ان القصاص نصيبها  
فلا يقبل الا بحجة انتهى **قوله** لانه لما صدقها اي صدقها القائل في الشهادة عليه كما قاله  
**قوله** وادعى بطلان حق الشرك قال الزبيدي لكن يزعمون كلامهم ان نصيب الشهود  
قد سقط بعفوه وهو نكير فلا يقبل قولهم عليه ويحول نصيبه ايضا مالا فوجب عليه كل الدية  
انتهى **قوله** وما ازال القائل للشرك قد بطل تكذيبه قال في غاية البيان هو مضاف المصدر

القائل

الى القائل اي بتكذيب الشهود عليه القائل في احكامه العفو انتهى وقول الزبيدي قد بطل ما ذكره  
بالعفو لكونه تكذيبا لا اوضح **قوله** بان قال احد ما قلده بعضا والاخر قد لا سيف قال  
في نسخة ولوشهدا احدهما بالقتل بالسيف والاخر مات كين لم يجز ولو كانت الشهادتان  
جازا انتهى ومنه يظهر ان مدار بطلان الشهادة مجرد الاختلاف لا كون موجب شهادة  
الحمد وموجب شهادة الاخر اخطأ كما في المثال المذكور في الدرر **قوله** لان الاصل في القتل العمد  
قال الزبيدي في تعليقه لان المطلق محل على الكامل فلا يثبت خطأ بالشك انتهى **قوله** اي شهدا  
بقتل زيد عمو واخوانه وقال الولي قلدها جميعا كما ذكره الزبيدي **قوله** اذ لم يظهر كذبها  
في شهادتها وان طهر كذب المقر **قوله** ضمن الولي الدية ولا ضمان على الشهود كما في الجنايات  
مما تارة ضاير **قوله** في الصورة للعاقلة انت خبر بان الدية في العمد لا يكون على العاقلة قط  
**قوله** في ضمان وان محل اربابا محل خروج عن حرام الحج كما يحكي مسئلة حيث قال ويجب  
على محمد رمي صيد الحمار لان العتق قاطع للسراة واذا انقطعت نفى مجرد الرمي وهو ضمانية  
يستغنى بها قيمة الرمي اليه بالاضافة الى ما قبل الرمي فمبني عليه ذلك حق لو كانت قيمة الف  
ورهم قبل الرمي وثم انما بعده لزم شأنه كما قال الزبيدي **قوله** فادعوا الى الرمي في الضم  
المستتر في ارتداد راجع اليه وهو عبادة عن الرمي اليه **كتاب الذبائح قوله** وهي الدية  
المغلظة الضمير راجع الى كون الارباع من المذكورات في شبه العمد **قوله** نقل في غاية البيان  
عن شرح القود ويرى عبارته هكذا وهذا الذي ذكره في دية شبه العمد ارباعا قول ابن مسعود  
وفيه اختلاف الصحابة وذكر محمد في الاصل عمو والمعروف في دية شبه العمد ان  
ثلاثون صفة وثلاثون جذعة واربعون مابين تشيئة الى ارباعها كلها قطع في الجوارح  
اولادها انتهى **قوله** فعند ابن حنيفة والي يوسف في هذا التوفيق سابع من وجهين  
والمراد ان القول المذكور في الذي احدهما لا في حنيفة والي والاخر لم يثبت في  
نحو صيرغ اختلاف الصحابة وان كان قول علي بن ابي طالب لم يثبت احد من هؤلاء الا انه لا يرفع



كما تحققت مما نقلناه عن غاية البيان **قوله** اربعون ثنية كلها الذرف عبارة غاية البيان  
واربعون ما بين ثنية الى بازل عما **قوله** وكما رتاكدا يوجب في نسخ هذا الكذا والصرا كفا رتاما  
بغير المعنى عايد الى الخطا وسببه العمد كما يظهر الكثرة وتره للربيعي **قوله** وتري المارة قال في الكثر  
في تري المارة تفويت منفعة الارضاع خلاف تري الرضل لا ليس فيه تفويت المنفعة لا المال  
على الكمال فوجب فيه حكومة عدل انتهى **قوله** حيث يجب في كلامه دية كاملة سواء كان المراد بالاسعار  
حروف العين او الابدان تسمية للمال باسمه لعل واسها اريد كان مستقيما لان في كل واحد من الشعر  
ومنا بته دية كاملة فلا تحل المعنى ولو قطع الجنبون بايديها بجهنمية واحدة كما قال الرعي  
ثم ان المراد بكل الاستفار الاستفار الاربعة في العينية **قوله** كالاذن انما قصته اي المنفعة  
مختص بالفتح شجوصا قال في المجردة شخص بمكان الى مكان اذا سار في ارتفاع كذا  
في غاية البيان **فصل قوله** لما ذكر في الموضحة وهو ان يسير بها بالسباريم **قوله** التي تحجب  
اي تحجته ولا تخرج الدم مأخوذة من عرض القصار النوب اذا شقه من الدق كما قال الرعي  
**قوله** تسمى حمى قاي تسمى تلك الحلة الرقيقة لم يكون تسمية تلك الشجة بذلك في محار الجاودة  
**قوله** وحركة ذكره المراد منها حركة عند البول كذا في شروح الهداية نقلها عن الزهري **قوله**  
وكلامه في اللسان قال في الحانية بان لم يستعمل انتهى وتجب الدية في لسان الصبي  
اذا استعمل وان لم يستعمل كان فيه حكومة عدل انتهى وفي كلام الرعي ما قاله **قوله**  
ووصل ارش لم يذهبني على كسبي مران في العقل اذا ذهب بالقرابة وكذا اذا  
ذهب سمه وبصره او شم او ذوقه ومن سلك الهداية **قوله** حتى لو ثبت السقوط اشها  
هذه المسئلة سيجي في آخرة الباب حيث قال ابو النجم ثمة **قوله** والدية وجبت لفوت  
اي لفوت كل الشعر كما وقع في لفظ الرعي **قوله** بل دية المنفصل نقل هذه المسئلة عن الربيعي  
لكن هذا لا يوافق كلامه فانه قال في هذه الصورة ان يكتفى بارس واحد ان لم يتفع بما بقي  
فان مراده بالارشي ارش الاصبع لا ارش المفضل وهو موقوف لما افصح عنه سابقا

زواتر

في صوتي الهداية حيث قال وذكر الطحاوي وبجامع الصغير ليرباني وبجامع المعاني ان اية يجب فيه اصبع  
اذا سلت الباقي من الاصبع ودية اليد اذا سلت اليد انتهى نعم قال في الهداية واصبع قطع منفعة  
الا على مثل ما بقي بل دية المنفصل والحكومة فيما بقي انتهى وقال في الكافر وان قطع اصبع رجل المفضل  
فصل ما بقي من الاصبع او كل اليد فلا قصاص في شئ من ذلك اجابا عن نسخ ان تجب الدية في المنفصل  
الا على وفيما بقي حكومة عدل انتهى وما فيها طريقة غير طريقة الربيعي فلا يذهب عليك ان كلام  
من غلط هذا الطريق الا في ان التقييد بعدم الانتفاع بما بقي اولا كما وقع من الربيعي زائد  
لا طائل تحته كما ان التقييد بالانتفاع بما بقي ثانيا مفيد لسبب الكلام وذلك لان وضع  
على مثل ما بقي ليس الا ولا يفارقه عدم الانتفاع بما لا محالة **قوله** وانما كان كذلك لكونها عضوا  
واحد ليس في كلام الربيعي هذا التعليل وانما اخذه صاحب الترتيب من وضع المسئلة في عضو واحد **قوله**  
وقال في الخلاصة ثم فيها اذا اسودت او حضرت او حوت انما تجب الدية اذا فاتت منفعة المضع  
قال في نقلا عن الطحاوي ولو لم يضر بعضها فاسود الباقية او حوت او حضرت او دخلها عيب **قوله**  
بالكسر لا قصاص وتجب الدية في الماله انتهى ثم قال في نقلا عن القناني الصنوي ثم اذا حضرت او حوت  
او حوت انما تجب الدية اذا فاتت منفعة المضع فان لم تفت ان كان من الانسان التي  
تري تجب الدية لفوت منفعة الجال وان لم يكن واحد منها لا تجب شئ انتهى ولا يذهب عليك  
ان ذكر عايد صاحب الخلاصة انما هو على كون كل منهما رواية مستقلة في المسئلة واختار الكثر  
الرواية الاولى منها فتقيد اطلاقه تشبها بما وقع في الخلاصة في الرواية الثانية كما  
ذهب اليه صاحب الدرر لا يرى له وجه صوة نعم لو لم يكن في المسئلة لارواية واحدة ولكن  
حل المطلق من كلامهم على المقيد توفيقا بين الكلامين الواقعيين فيها لكان له وجه في الجملة وليس  
اما الاول فلان كلامها مذکور في كلام صاحب الخلاصة كما عرفت واما الثاني فليست  
الى بيان وعلى هذا لا يكون كلام الكافر على اطلاقه منظوما على الصوة فليست به **قوله**  
اذا فاتت منفعة المضع والا فلا وكان ما يرى تجب ايضا والا فلا جعل هذا المجمع **قوله**







هذه العبارة من قبيل علقتهما تبتا وما باردا الا ما نعت برجلها ان ضربت بذنبها **قوله** اذ لا  
يكنه الا صراحتها اي عن النسخ على يظهر من مخرج كلام الزليقي **قوله** حتى لو وقعها في الطريق ضمن  
اي ضمن النسخ كما قال الزليقي **قوله** وان لم يكن عن النسخ اي ان لم يكن الا صراحتها **قوله** فصار متعديا  
بالاتفاق لفظ الزليقي فصار متعديا بالاتفاق وشغل الطريق فيضته انتهى **قوله** لارجلها ارا  
به النسخ باجل كما يستفهم ذكر قول القدرى في مقابلة وهذا اقتفاء من صاحب الهداية  
حيث فسر الاصابة باجل بالنسخ وان كان على خلاف الظاهر اذ كان الظاهر ان غير الزليقي  
كما صرح به صاحب الكفاية ثم انه لابد من ان يتعلق **قوله** هذا الحكم التام فقط اذ لا ماس  
بالقاعدة كما يظهر من كلامه فلا يذهب عليك في اختياره من سوء الترتيب **قوله** اي كل صورة  
يفض فيها الراكب الى هذه عبارة اجماع الصغير في المسئلة وعبارة القدرى فيها والتام  
ضام لما اصاب بيدها او رجلها والقاعدة ضامن لما اصاب بيدها دون رجلها على ما صرح  
في الهداية فلا وجه لتفسير احدهما بالآخرى مع عدم اتحادهما لا مذهب ولا به مالا مع ما في المتن  
من غلط احدهما بالآخرى بلا داعية الى ذلك فيكون من توجيهه انهما جبط ومجهين **قوله**  
كالراكب في غير الايطاء فانه سبب لانه لا يتصل به الى الماشي واما الراكب في الايطاء  
فما شرفه لان التلف يتعلق وشغل الدابة تبع له فان سير الدابة مضائق وهي كانه كما  
يظهر في الهداية **قوله** كالراكب اي كالراكب في الايطاء على ما صرح به في الهداية **قوله** وهذا الحكم  
مطرد وينعكس في الصحيح حكم الماشي على يظهر من كلام الزليقي هو ما ذكره بقوله كل صورة  
يفض فيها الراكب يفض فيها الماشي وانما **قوله** وذكر القدرى ان في نفي النسخ  
باجل اي ولا يفيض القايه والراكب كما يظهر من **قوله** وغائبه عن بصر الراكب والقايه ما اخذه  
من كلام الزليقي ثم انه ينبغي ان يجعل هذا القول مربوطا بقوله في المتن لارجلها والقول الآخر  
المر عليه اكثر المشايخ ان التام لا يفيض النسخ ايضا وعبارة المتن غير دقيقة بذلك كما  
تحقق **قوله** وعليه اي الراكب الكفاية قال في الهداية ليس الراكب فيما رواه بطا الكفاية انتهى  
وقد فات

وقد فات صاحب الدرر هذا القيد ثم ان الصواب وعلى الراكب الكفاية بالاطهار لان الراكب  
ليس بمذكور في سياق كلامه بخلاف كلام صاحب الوقاية **قوله** وفيه خلاف زروال فخر اوجب  
عندما على ما قل كل واحد منها نصف **قوله** لان نجاسة تعلقت برقبتهما لم تكن نجاسة البيان لان  
تتعلق برقبته العبد لجان ولها يدفع فيها الا ان يغدبه المولى فلما مات محل النجاسة بالالف والضم  
المولى شيئا لان موت العبد لم يكن من فعله انتهى وبه يستوضح ما في الدرر من الاجمال **قوله** وهذا القدر  
ياخذه في القول قال في غاية البيان ياخذه وانه لم يحرر لان المصنف في صورة العبد نصف العبد  
وقد اختلف هذا القدر فبطل ما زاد على ذلك من نصف فيه بحر لان ما زاد على ذلك سقط موت  
من غير خلف انتهى **قوله** او لعدم احكامه الضمير للشرع على ما يظهر من عبارة الزليقي **قوله** ضمن في فضاء  
العقاب قال في الكفاية هذا هو الحكم في كل شاة والعصا ليس بعبد والحكم في كل بقرة بغير فالحكم  
في بقرة ابحار وجزوره وهو مع القيمة في العيني الواحدة منها والنقصان في الشاة وانما  
وضع المسألة في بقرة ابحار وجزوره لتلايوتهم انها معدن الحكم فيكون حكمها حكم الشاة  
انتهى **قوله** فلا يعتبر فيها النقصان الراكب عبارة الهداية فيضي النقصان وقال في الكافي  
فيضي النقصان من غير تقدير انتهى **قوله** اي ام قال في العناية الاكلية وبحر القطع وجز  
ابحار بحر بها والجوز ما اعدم الابل النجاسة في غير ماله بالاصل مطلقا لم يتبع ما لا يخفى  
**باب نجاسة الرقيق ونجاسة عليه** **قوله** فقامت القيمة مقام العبد قال في شرح الجمع لان الاصل  
فيه كان الدفع فلما تعذر سبب من المولى وجب القيمة عليه فاذا كان الارش اكثر لانه  
الا القيمة لان المنع من المولى لم يوجد في اكثر منها وان كان القيمة اكثر لابل من الارش اذ لا  
حق للمولى في اكثر منها انتهى **قوله** ولا قابلية للتجسس الاقل والاكثر وذلك لا يكتفى به  
كما ينبغي تفصيلا **قوله** اي قال ان قلت زيدا فانتحر فقتل قال في النهاية لكل يجب  
ان يكون القتل قتل لا يوجب الدية كالحطار وشبهه العبد لا القصاص انتهى **قوله** لانه يصير  
مختارا للعداء اي ان فعل العبد ذلك كما صرح به الزليقي **قوله** فالعبد صليح ما اي بالنجاسة

فقتل



كما صرح به في عبارة الكفر قال في العناية الاكلية بناء على احتاره بعض من الرب  
الاصلي بالقدرة فكان الدفع بمنزلة الصلح لسقوط موجب الجناية انتهى **فقد** غوم رب الذين الاقل قيمة  
ومر دينة صاحب الدرر ضعف في ذلك ان صاحب التوفاية وقال في الهداية فعلية قمتان قيمة  
لصاحب الدين وقيمة الاولياء الجناية انتهى ويرافقه ما في الكافي والكفر ولم اطفئ بتمتقي هذا الحق  
وترجع هذين الجوانب **له** لان ديتها في ذمتها لكون الدين وصفا طيبا **له** متعلق رقتها  
اي استغناء كما صرح به في الهداية **له** والدفع للجناية في ذمة المولى اي لاني ذمتها **له**  
واما ما يقربها **له** وذلك لانها قبل الدفع كانت رقتها خالية عن حق وفي الجناية طهر **اللفظ**  
على الاولاد ولا يحد لانها فعلان محسوسان كالدفعة ولا تتبعه فيه كما قررته **الرعي** **له** والسرية  
يكون في الامر السرعية لفظ الهداية يكون في الاوصاف السرعية دون الاوصاف الحقيقية بالامر  
والدين من الصفات الشرعية لانه وصف حكلي فافسري الى الولد كالمالك والحق والحقية انتهى  
والمراد بالسرية السرية في الاصل الى الفروع **له** فواده بقوله قلته قبل عن ما قلته بعده فراعني  
لزم الضمان عليه انما هو في صورة كون قلته بالحق واما اذا كان قبله فيكون على غيره **له**  
لان معناه الظاهر ليقيم لزوم الضمان على المولى بالاقبل فيكون مرصدا الى مسأله ذكره قبل  
اسطر وان وجهه او بانه او اعتقه **له** فالصواب بالاقبل برتبة ذمة الدية لان من المولى كما يوجد  
في نسخ هذا الكتاب بل في نسخ صدره ايضا ثم ان الصواب ما جوي عليه صدره حيث قال  
فيعتبر قوله في قلته بعد الحق لاني انه يثبت على المولى شيء لان قوله لا يكون حجة على المولى انتهى  
فان ذلك على تعبد الكلام المذكور على معناه الظاهر وغاية الامر تخلف الحكم عن مقتضى اللفظ  
لعدم كون قول الحق حجة على المولى فهذا ظاهر فليست بر **له** لاجماع العلم على كل محصل  
مربع ارض او كراها او اجرة او عمام او نحو ذلك كرا في النوب **له** فالدية على ما قلته  
القاتل وليس على الامر ولا على عاقلة شيء وعاقلة العبد مولا كما ذكره الاتقان في  
**له** لا على الصبي الامر اي لا رجوع لعاقلة الصبي القاتل على الصبي الامر اي كما في الهداية

**له** لقصور اهليته بخلاف العبد فان عدم الاعتبار على المولى وقدر الالنقصان الاهلية العبد كالمولى  
**له** ولو كان باو العبد المجبور عبد المجبور منه **له** بخلاف ما كان العبد الامرا ذوقا فانه يجب عليه  
قيمة ما مور حاله كذا في غاية البيان بلا رجوع حالا اي لا رجوع من المولى الى العبد الامرا والى مولا  
في حال كذا في شرح الهداية ومعنى **له** بل بعد عتقه ان ولي العبد القاتل يرجع الى العبد الامرا بعد عتاق الامرا  
منها **له** لانه محتمل في دفع الزيادة لا مضطر **له** اللفظ صاحب الهداية بعينه وقال صاحب النهاية  
في تفسيره اي لا ضرورة له في اعطاء الزيادة لا يحصل من عتقه الضمان باعطاء الامرا العتق  
او قيمة العبد لانه انفس باو **له** ما هو الاقل منها انتهى وفتي انه صاحب معراج الدراية صاحب الهداية  
ولعل منبه ارجاع الضمير لانه الى العبد امرا كما قيل ولزوم من بعض شروح الهداية ارجاعه الى  
مولى العبد القاتل ولعل قول **له** في تقريره انه يرجع باقل قيمته ومن العتق لان القيمة اذا  
كانت اقل من العتق فالقوله غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يرجع العبد انتهى مني على  
ذلك يعني لو كان مولى العبد القاتل حين فوطب بان يقال ادفعه واقده احذر العتق اعني  
اعطاء الدية لا يقدح ذلك في الرجوع بالاقبل من القيمة والعتق بعد الحق لا غير مضطر  
في ذلك كيف لا ومنه ما فعل هو عدم الرضا بدفع العبد فلو زمة الزيادة باختياره  
قلت لعل ذكر الكلام المذكور بصورة التعليل رجوع الاصل الى المال وان كان عامه شروح الهداية  
على انهم بالاقوال الاول فان غاية التعليل المذكور على ما ذكره قليل جدا كما لا يخفى **له** فلذا  
قيل له ادفع نصف العبد الى الذين لم يعفوا من ولي القاتل **له** ولما العتق اي بدية  
كاملة لانه لما عني احد ولي كل واحد منها سقط العصا من الكل وانقلب نصيب كل واحد  
وحديثه كاملة لان كل واحد من القاتلين يجب له قصاص كامل على عدة فان سقطت العصا  
وجب ان يغلب كله مالا وذلك ديان فيجب على المولى عسرون الفا او دفع العبد  
غير ان نصيب العاقلين سقط مجازا فانقلب نصيب كل من مالا وذلك واحدة لكل منها نصف  
او دفع نصف العبد فيجبر المولى بينها كذا ذكره **له** ولم يبطل شيء من حق وحسب الخطاء



فيجب خمسة عشر الفا كما في الهدية **وله** لان ما يجب من المال وجوب المال باقتضاها في النقصان دية بعفو  
 واحد الدينين **وله** والمولى لا يستوجب على عبده ديناً يري ان مقتضى ما ذكره من اسغال المال بالدية  
 من المقتول الى الورثة ان يستوجب المولى على عبده ديناً وان كان مقتضى الظاهر ان يقول فلا كلام فيه  
 ارجاع الضمير المفعول الى المولى ونظم المفعول الى المقتول للضمير المحذور الى المار به غاية ما يمكن في تصحيح  
 التعليل المذكور والذريع يظهر من كلام الرعي ان يكون الدليل المذكور بعينه تعليلاً لانه اخى وعي ان  
 يكون عبد فريب لهما فقتل بولاه فليدر **فصل** في احكام جناية على الزنى  
 كما ان ما قبله في احكام جناية الزنى على غيره كما ايجل في اول الباب **وهو** على عشرة اقسام  
 لما قال في غاية البيان هذا قول الرعي في جنس وزر ومحمد وذلك على القائل في ثلث سنين كما ذكره  
 الكوفي في مختصر **وله** نقص من كل منها اي من دية حر ومن دية حرة **وله** عندنا يوسف قال ينبغي  
 بحسب قيمة لم اي على كافي ولا عمل العاقبة منها شيئاً هذا ما روى اصحابنا الا على الى يوسف  
 وروى محمد عنه انه قال قيمة على العاقلة بالغا ما بلغ كذا في غاية البيان نقلاً عن محمد بن الطاهر  
**وله** كما في دية كوفي اجمال محل والراد كما في تلافيه يكون الواجب نصف دية كافر ومنه  
 ما سبقت منه في هذا الفصل من ان دية عبداً ودية عبداً ودية حرة في الصحيح عندنا في الصحيح  
 على نقل صاحبنا في البسوط والظاهر من كلام صاحب الهدية ترجيح الرواية الآتية حيث  
 اقتصر جواب المسئلة على ذكرها **وله** الا في رواية محمد انه يجب في قطع يد العبد خمسة  
 الاف المذكور في الهدية والكافي في عامه الكتب استثناء خمسة منها في هذه الرواية **وله**  
 فان قتلها رجل اي رجل واحد في وقت واحد ما اي اذا قتلها على التمسك بحسب القيمة  
 للادل بولاه والدية للثاني لورثته لتعينه للعقوبة بعد موت الاول كذا قال الرعي **وله**  
 والفرق ان البيان ان شاء في حق المقتول اظهر في حق المولى عبارة الكتب ان شاء في  
 واطار من به ما ستوضح صاحب الدرر والقوم بما قرره **وله** ويجوز موت اي في ان  
 صورة ان قتلها رجل كما هو وضع المسئلة **وله** فبمقتضى دية عبداً ودية حر فيكون لكل نصيبين

من المولى

من المولى والورثة لعدم الادوية وان اختلفت قيمتهما نصف كل واحد منهما ودية حر فيقتسم الاول  
 كذا قرره الرعي **وله** ولو قتل كلاهما رجل لم يرد على ان يكون القتل معاً كما صرح به الرعي **وله** وفي  
 مدلاه دفعه اليه هذا قول الرعي في جنس **وله** واخذ قيمته اي كالملة **وله** وقال الجرجاني دفع اي اضمنته  
 كما صرح به الرعي **وله** ثم من احكام الادوية لا ينقسم الضمان على الاجزاء لفظ الرعي ان لا ينقسم الضمان  
 على الاجزاء لفظ الرعي ان لا ينقسم الضمان على الجزائير بل يكون بازاء الفاء لا غير فلا يتك  
**وله** ولا تملك الحصة بل يجب الجواب عن قول الرعي في قيمة كل القيمة وملك الحصة **وله** ومن كلامه المالة  
 ان ينقسم وملك لفظ الرعي ان ينقسم على الجزائير والعام وملك الحصة **وله** فقرر على السند خطها  
 من الحكم قال الرعي نقلنا بانه لا ينقسم اعتباراً للادوية وملك الحصة اعتباراً للمالة انتهى **وله** في دية المذبح  
 وام الولد **وله** بمقابلة غروادة قال الرعي الاصل فيه ان جناية المذبح لا توجب الاية واحدة لان  
 دفع القيمة كدفع العين في العين ودفع العين لا يتكرر فكذا ما يقوم مقامها انتهى وينصح من كلامه  
 ان المراد بمقابلة غروادة هو العتاق مقامها **وله** ويتبع قوله فاذا اخذ منه رجع المولى الى الاول  
 ما ضمن للثاني وهو حصة الاله قبضه بغير حق فيسره منه كما ذكره الرعي **وله** باسترداد المصوب  
 ولا استبداد عليه اي باسترداد المولى المصوب كما في عبارة الرعي ثم ان الظاهر ان يرد بالاسترداد  
 والاسترداد تحقيراً والاستبداد عليه الاسترداد تعديراً كما يظهر من الهدية انه حيث قال كيف لا نه  
 استولى عليه فهو استرداد فيبر العاصب على الضمان انتهى **وله** ودفعه الى الاول فقل منها سهو  
 ظاهر والصواب ان يقال ودفعه الى الاول ثم رجع به حرة بعد فدى الى العاصب فيكون للراد  
 بقوله فيما بعد وبالعكس لا يرجع الرجوع الاول مقرر في كل الصور ثم انتهى قال في الكفر وبالعكس  
 لا يرجع به ثانياً قال الرعي ثم اذا دفعه الى ولي الاول لا يرجع على العاصب بالاجماع  
 وهو المراد بقوله وبالعكس لا يرجع به ثانياً **وله** فاستحق المولى كله سبب كان فيه العاصب  
 الموافق لما في كلام الرعي ان يقال لان الجنايتين كانتا في يد العاصب فاستحق كله **وله** كان فيه  
 اذا لا معنى الاستحقاق الاول **وله** فانه هناك استحقاق النصف بسبب كانه عند انت خير

فانه الاول



لا يكون الام جائب الجني عليه فلا وجه لما قيل في تفسيره اي الولي استحق منه النصف **قوله** نصيبا  
اي الذر لا يعبر عن نفسه فلو كان يعبر عن نفسه لانه يعارضه بلسانه فلا يثبت بده كما كذا  
في الكافر فلو كان الكافر **قوله** ضمن عاقلة الديه اي عاقلة العاصب كما في الكفر فلو كان في يده لم يمس  
صيبا لم كان اظهد **باب الف** **قوله** اي الكثر البدن هذا حاصل المعنى والا يكون الضير ايضا  
الى اليه فتعني وليس في السباق لفظ البدن **قوله** ونصفه مع راسه لانه يملك ان هذا  
واصل تحت **قوله** او اكثر على ما يدل **قوله** في ترجمه سواء كان معه راس اولي **قوله** لانها ليس بها حل النقرة  
في هذا التعليل جاز في الصبي والجنون ايضا على ما يظهر من كلامهم ولا كان فيها تعليل ظاهر  
بالاستغفار اسعى صاحب الديه عن تعديها **قوله** لان الدار قال ظهور القتل لورثته لفظ اللمع و  
ان القسامة انما تجب بناء على ظهور القتل في ملكه ولهذا لا يدخل في الدية مائة قبل ذلك وقيل ان  
الدار فلورثته فوجب على عاقلة تم استهني **قوله** ما قالوا ان الدار في يده حال ظهور القتل لفظ اللمع  
لان الدار في يده يعني وجد محج استهني **قوله** وان كانوا اسكانا بخير لانه عليه السلام كان قسم  
خير للمسلمين كذا قال الزبيعي **قوله** واهل خير يقررون على ملاكهم لفظ اللمع واما اهل خير  
قال النبي عليه السلام كان اقرام على ملاكهم فياخذ منهم على وجه الخراج استهني **قوله** ان صاحب الخطه  
في كل حيلة يقومون ببدين الجمل كذا في ما لا ينسخ والصبوب صاحب خطه على صنفه كجس خطه  
نور بالاضافه وقد وجدت نسخة على ذلك **قوله** وفي سوق طوك هذا عند ابي جعفر ومحمد  
واما عند ابي يوسف فعلى السكان وقد رت انفا هذا بالخلافية **قوله** وهذا قال في الهدية  
وفي وجد في الجامع وان راع الاظم هذا الحكم فالف لما قدره صاحب النهاية حيث قال  
عند قول صاحب الهدية وان راع الاظم وانما اراد به ان يكون نائبا عما لا يوصف بالخطه  
اهل الجمل فيكون القسامة الديه على اهل الجمل استهني فان مقتضى قول صاحب النهاية ان يقتصر على اهل الجمل  
خارج البلد ان ولا يتعرض في سبابة ذكر الطرق الواسعة في الاوق وقد اثنى المول ابو السعود  
على ما وقع ما في النهاية بانه لا يعمل في هذه السبابة بطلاق المتن **قوله** الا ان يرد الولى على القوم

بارد

ارادوا القوم القوم المذكور ولو قال على اولك كما في الكفر كان اول على المقصود **قوله** او على بعض منهم ارادوا بعض  
المعين ولو قال او على معين منهم كما في الكفر كان اظهد **قوله** تضمنت برزخهم عن القسامة اكتفى بذكرها والاراد  
برزخهم عن الديه ايضا **قوله** ولا على القوم حتى يقيموا البينة الصواب حتى يقيم فان قام البينة انما هي في الولي **قوله**  
على سكتها كذا يوجد في النسخ بالضم المؤنث مفردا والظاهر كونه مشن كالضم في قوله في خارجها **قوله**  
اي القسامة والديه بالاجماع موافق لكلام الزبيعي وفي الهدية وان كان للارض ملك فاعكس كالسكان  
فيجب على المالك عند بيعه خلافا لابي يوسف به استهني **قوله** خلافا لابي يوسف اي لا ضمان ولا  
عنده ما قال الزبيعي **قوله** ولهذا وجب القصاص لفظ الزبيعي ولهذا وجب القصاص في العمد والديه في الخطه  
**قوله** خلافا ما اذا لم يكن صاحب راس اي ان لم يزل صاحب راس اضيف الموت اليه  
والا فلا لا تحتمل ان يكون الموت مجروح فلا يلزم بالثبوت ذكره الزبيعي **قوله** في قول ابي يوسف  
ومحمد يقتصر الزبيعي على ذكر ابي يوسف فليطرح في الهدية **قوله** لا اتصال انه قتل نفسه لفظ الزبيعي لا يلزم  
بتمثل انه قتل نفسه وتمثل انه قتل الاخر فلا يثبت بالثبوت **قوله** ولا لابي يوسف به ان الظاهر ان  
لا يقتل نفسه فكان توهم ذلك ساقطا فصار كما اذا وجد في ماله ذكره الزبيعي **قوله** والتمه في المارة  
متحققه اراد بها انه القتل كاصحح به الزبيعي **قوله** كالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم يهدم فان  
تملك الشهادة لا تقتل **قوله** اي بطلتها وتهم ان يظهر من كلام صاحب الجمع ان خلافا المذكورين  
المقتضى جاز فيه ايضا فالذكر في المتن وطلان الشهادة هو قول يسمونه بها ولها خلافة  
**كتاب المعاقلة** **قوله** لانها تعقل للمجمل فان تسفك وقال ابن الاثير في النهاية اصله  
ان الفاعل اذا قتل قتيلا جمع الديه في لابل فعقلها القنا اوليا والمقتول اي شهد في عقلها مسلمها  
ايهم وتعضونه فسميت الديه عقلا بالمصدر وكان لاصل الديه الابل ثم قومت بعد ذلك  
بالذئب والفضة والبق والغنم وغيرها استهني **قوله** العاقلة هم الذين لم قال ابن الاثير في النهاية  
وهي صفة جماعة عاقلة واصلها اسم فاعل في العقل وهي من الصفات الغالبة استهني **قوله** كالولاء  
والمخلف قال في غاية البيان المخلف بكسر الحاء وكوف اللام العهد والمراودة وللاء المولاة



والاول قوله والاولاد ولا العتاق **قوله** وهو ان يعدر بل من قبيلته لعل الصواب ان يقال هو ان يكون اصل  
معدودا من القوم وان لم يكن من قبيلتهم كان غاية البيان يقال هو ان يكون الرجل معدودا من القوم وان  
لم يكن من قبيلتهم كان غاية البيان يقال فلان عدو بني فلان **قوله** وفي عدوهم صارا الذين الظاهر  
صارت كان الهداية لان هذا الفعل مستند الى النصرة لا محالة وقوله فعملها على ايمانها للمعنى  
الى قوله في السابق وليس ذلك بغير معنى يعني انه اذا كان العمل بالنصرة على خروج الصالحين  
٢ يكون الاعتبارها في حصلت بالنصرة يكون دافعا في هذا الحكم كائنا ما كان والضيم في جعلها  
للفعل باعتبار رتبة وفي اهل الديوان **قوله** اي الاكثر او الاقل انت خير ان الاكثر او الاقل في المتن  
عبارة عن الوقت كملت سنين مثلا وضيم منه راجع الى ما يؤخذ به لا لا السابق **قوله** وكان  
سوء السامع لانه ضيم حيد من الذي يظهر من قوله ولا وجه لارجاء اليه ان يكون حاد بنى ما تقدم الكلام  
حيث قال لم هو منهم وذلك لان معهما من عبارة عن اهل الديوان وليس المراد ههنا اهل الديوان  
لا محالة والذي يظهر ان جعل الضيم في قول صاحب الوقاية وجبه الى الموصول بعده لا الى الموصول  
غاية الاخران يكون مع الضيم ما خرا عنه لفظا فقط ولا يمس به ثم ان قوله وجبه معطوف على قوله  
اهل الديوان خبرا نائبا عن خبر اهل الديوان **قوله** الاصل في الجوابية على قوله بالخطا  
وسببه العمد قوله عليه السلام لم يضمن كلامه هذا اشارة الى ان الادب بما يجب بنفس الفعل هو ما وجب  
بسببه العمد والخطا كما صرح به في العناية الاكلمية قال الزمعي قوله كل رية وجبت بنفس الفعل  
محرز به ما يتعلق بالاصح او بسببه لا الفعل العمد بوجبه العقوبة فلا يستحق التخفيف فلا يحمل  
منه العاقلة **قوله** والان التحمل للتحريم الاستيصال في القليل لفظ الهداية ولا التحمل للتحريم الاجابة  
ولا جفاف في القليل انتهى يعني ان جعل العاقلة للارش التحفيف على القائل كمالا يلزم الاجابة  
باجاب المال الكثير ولا يلزم الاجفاف في المال القليل فلا يحمل ما دون ارش الموصفة كذا في غاية  
والصواب الموافق للهداية كان ان يقال ان التحمل للتحريم الاستيصال في القليل ثم  
ان هذا الدليل العقلي مختص بمسألة ما دون ارش الموصفة بخلاف الدليل النقلى المذكور قوله فانه

ينظم

ينظم اكثر السائل المذكورة ههنا في المتن فحفظ هذا على ذاك لا يرى له وجه ظاهر **قوله** والتقدير العاقل  
اي ليس يعمل وعدمه بان تتحمل العاقلة قدر ارش الموصفة فضا عدوا لا تتحمل ما دون **قوله** ولو صدق العاقلة  
بما في المتن متعلق بقوله في المتن لم يصدق العاقلة **كتاب الباقي قوله** واختلف في الضال قال  
صدر الشريعة الضال هو الملوكة التي ترضى عن الطريق اي منزلة من غير قصد سبي **قوله** ولهذا لا يوجبه  
ان كان له منفعة قيدتهم عن الاجار بان كان له منفعة بناء على ان المحتاج الى البيان انما هو صورة  
ان كان له منفعة اذ لو لم يكن له منفعة يكون المانع عن الاجارة عقليا لا شرعا والضيم في العبد  
ولا يؤيد ذلك قوله في الضال وان كان له منفعة آجروه وانفق عليه من اجرة ومنع ان الضيم للمولى  
وان ان وصليته الا ان استعما لها بلا او غير مشهور فقد خبط خبط عشواء **قوله** وقبل الادوية  
لانه لما ثبت بينه هم ما يضر حقه ولا كذلك الدفع بذكر العلامة لان الدفع اليه في هذه الحالة  
غير واجب ولهذا جاز منعه فكذلك الاستمعا في خلاف الاثبات بالبينه لان الدفع مستحق فيه  
ذكره الزمعي في محل شتمه **قوله** وامسك كنهه وانفق عليه انت خير ان مؤدى هذه  
العبارة الاتفاق عليه بعد ما كل الثمن ولا يصح له اذ لا يبقى للمولى حق في العبد بعد البيع حتى يصح  
الاتفاق عليه من الثمن والصلوب وامسك كنهه اي منعه من ان يبيع **قوله** وان لم يبعها  
اي وان كان قيمة اقل منه هذا قول ابو يوسف واما عند محمد فاذ كانت قيمة اقل من الثمن  
يجب قيمة الادر بما ذكره الزمعي **قوله** وكذا المذموم يبيع موت المولى فيكون حاد ولا جعل  
في **قوله** اذا لعاق لا يتجرى عندها كذا في النسخ كمن ساق الكلام في العتق بالتبديرو  
ليس لعاق والصواب ان العتق كما وقع في عبارة الزمعي ولا يرى لعتقه ما وجبه صحة وان كان  
يرد عليه ايضا ان يقال ان عدم تجرى العتق متفق عليه وانما الخلاف بينهم في تجرى  
وعدمه حيث ذهب الى حيفه الى الاول وابويوسف ومحمد الى الثاني كما قرره صدر الشريعة  
وفيه فتوى ان العتق لا يتجرى عندها لا يخلو من عتقه لان ذلك مذهب جميع غايته ان  
هذا دليلك لجميع وهو لا ينافي ذلك دليل مستقل بعده لا لا **قوله** صارا عتقا لو قال ضلوا ولا تتفق



يجعل اذ اردت وهذا عندها كما قال الزمعي لكان كلامه احسن انتظاما **قوله** با صابة ما ليه العبد كذا  
في نسخ هذا الكتاب والصلوب باحيائه كان الهدية **قوله** لان هذه بالقد المضمون الضمير في هذه  
لا تهن فان حصة الارض امانة لا هبة كاستيفان شاء الله تعالى في عدم كتاب الوهن **قوله**  
وصار كمن الدوا يعني مداواة الجراح والقروح ومعالجة الارض كما في الكفاية **قوله** فانه على المثلين  
بالقد المضمون فيه اي على الارض بما كان امانة كما يظهر من صريح كلام صاحب النكاح والضمير في هذه الالهة  
**قوله** خير المشتري كذا في اكثر النسخ كمن عبارة التي لا تنظم على ذلك بل الوجه ان يجعل قوله ان  
صبر ايضا من المتن ليرافق هذا الكلام كلام صاحب الكافر فان لفظة فالمشتري بالجار ان شاء  
صرحتي رجع لم ولعل الصوب صبر المشتري كما يوجد في بعض النسخ فانه من غير ما يتلوه النسخة  
الاولى من اطاب بلا طائل **كتاب المفقود** **قوله** فلا كاح لعنة اي لا تنكح عرسه  
لغيره من جهة وقوع الفقة بينهما فهو من غير ذكره كما يجب لا يفرق بينه وبينها وما التوطئة  
لذكره ما لك فليست باوحيته في متون الحنفية ولذا اقتصر في الوقاية على ذكر الاول والكنية  
على ذكر الثاني ثم انه لو قال فلا تنكح عرسه كان الوقاية لكان كلامه ابعدهم الاشبهة **قوله** وتخاصم  
في كل وجب بعقده اي بعقد الوكيل على ما يدل عليه تعليقه بقوله لانه اصل في صفة ويستفهم  
ذلك في كتاب الوكالة **قوله** وانما الخلاف في الوكيل بالقبض حيث يملك الخصم عند الخفيف  
وعندها لا **قوله** وان رأى القاضي سماع البينة اي سماع البينة على المفقود بناء على جوده سماع  
البينة على الغائب ولو قال سماع البينة على الغائب كان عبارة الزمعي لكان اطهر من المسألة  
**قوله** لم ينفذ حكمه حتى ينفذه حاكم آخر كذا قال الزمعي ثم ان هذا مخالف لما في الهدية من انه اذا  
كان كذلك تضيض حكم به قضاء على الغائب وانه لا يجوز الا اذ ارأه القاضي وقضى به لانه  
محتمل فيه انتهى وانما ذكر الزمعي ذلك استكمالاً لكلام القوم فلا ينبغي ان يقول عليه وعلى  
**قوله** لان الاختلاف في نفس القضاء بخلاف ما اذا كان الاختلاف في وقوع الحكم حكم الحاكم  
بما هو القولين حيث ينفذ حكمه غير تنفيذ اهل لوجود الاختلاف فيها قبل الحكم **قوله** الطرف متعلق بالـ

هو وما يكون هذا الطرف متعلقاً بقوله حكم كما قيل فلا سماع له فان تعييد الحكم يكون يوم تمام المدة ويستفيد  
من قوله بعده اي بعد موت اوانه فلا ينبغي ان يجعل مفاد هذا القيد ايضاً بهذه الصلوة بعينها على ان يكون  
الحكم بذلك يوم تمام المدة غير لازم بل اللازم كونه بعد تمام المدة فحصل ذلك من الطرف المتقدم كما تحققت  
وما قيل ان تعييد المال يكون مالا له يوم تمام المدة فلا حاجة اليه لان هذا المعنى يستفاد من الاضافة  
في ماله فضعيف جدا لان اضافة المال الى المفقود لا يعين ان يكون المراد به المال المضاف اليه يوم تمام المدة  
بل كونه المال الموجود حين فقده اظهر منه ثم انه حصل مقابلة قوله وفي ماله غيره فحين فقده بقوله حكم يكون  
في قوله فان المتبنا ومنه كون ذلك عقيب الحكم كونه في قوله **قوله** عند موت اي عند موت المورث  
وتوضيحه انه اذا حكم لموته وقسم ماله بين ورثته الموجودين عند الحكم لموته فاما كان موقوفاً في مال مورثه نصيباً  
لاجل المفقود يرد الى ورثته المورث الذي وقف فيه ماله نصيباً لاجل المفقود ولا يستحق المفقود ولا ورثته  
شيئاً في ذلك كذا اقره بعض العلماء في مصنفه في الفرائض في قال في تفسير هذا القول اي بعد موت المفقود  
وقد حكم بموته من يوم الفقده انتهى فقد ضبط خطأ فاحشاً **كتاب اللقيط** **قوله** ولان الاصل  
في هذا الكلام ايضاً المحبة لم اخذه من كلام صدر الشريعة ولعل تعليل صاحب الهداية حيث قال لان اللوك  
قد تلده المحبة فلا تبطل المحبة الظاهرة بالشك انتهى أصوب منه **قوله** ثم انه في جميع الاحكام حتى ان  
قاذفه لا قاذف ام هذه العبارة منقولة من الطحاوي تعليلها شرح الهداية وغيره من مقصر علمها وزاد  
عليها تعليلاً للصورة الثانية **قوله** لوجود دلالة منها لا يعرف له اب انتهى وقتي صاحب الابرار والذر  
يظهر ان يصور ذلك بان يقول قاذف للقيط يا ابن الزانية وكان امه ميتاً فاذعاه للقيط وقد سبق  
في باب القذف من كتاب الحدود انه لا حد بقذف من لها ولد لا ابك لقيام اماره الزنا منها  
ومحى ولادة ولد لا اب له ففادت العفة نظر اليها لكن يرد عليه ان الكلام في تفرغ عدم الحد  
في قذف امه على المحبة وعلى ما ذكر كون المسألة متفرعة على شئ آخر وهو قوت العفة ولعل الصواب  
تعليله بما في فتح القدير من انه لا حد قاذف امه لاننا لا نعلم حريتها ولا قيام الحد مع حال سقوط  
**قوله** خلاف الوصي اذا اتفق على الصغير حيث يصدق في الاتفاق المتعارف لا يحتاج الى



هذا موافق لما ذكره صاحب الخلاصة في الفصل السادس في كتاب الوصايا والعظة وكثيري  
طعنا بالنسبة أو كسوة بنهاية اليهودية ان يرفع في مال الصغير وانما اشتراط بنهاية اليهود  
لان قول الوصي معتبر في الاتفاق لكي لا يقبل في حق الرجوع في مال الميت الا بالبنية انتهى  
لكن الكلام هنا في الرجوع لان الاتفاق وقوله خلاف الوصي يدل على خلاف فهو في ذلك  
مطابق بتصحح نقل **قوله** ما سئل عليه من المال او على دابة هو عليها اي القبط ما ابتداء خبره  
وقوله صرحه على صيغة الماضي استيفاء لبيان معنى كون ما ذكر للقبيل وهو غير قاصر على العمل والرجوع  
لصحة المنقطة اليه بالوصفي كما قاله الزيلعي لكان بعد الاستنباط **قوله** تيمم المال من المال  
بالشديد كره **قوله** والموجود في كل منهما اي الموجود في كل من الاموال والمنقطة فان الموجود  
في الام هو المستفاد فقط وفي المنقطة هو الذي الكامل فقط **قوله** لانه لا يملك اطلاقه بمعنى  
ان الاجارة لا يملكها من لا يملك اطلاقه منافع بالاستخدام بلا حفظ والمنقطة لا يملكها من لا يملك  
ان يوجه كما قال الزيلعي **كتاب المنقطة** فان شهد عليه بانه اخذه ليرده على صاحبه  
وعرف بالايه عليك ان التعريف لا مفضل له في كون اللقطة امانة وكان الواجب  
استطاعه من هذه الاشياء كما يتضح ذلك من لفظ الهدية والكفر والوقاية ثم ان التعريف  
على ما مر به صدر السيرة فكان ذكره عجيب ما هو المذنب اولى **قوله** قلت اكرمت واخذت  
الضمان الموثق للمنقطة **قوله** اي التراب هو من نوع تغيب الاجر والغير ان التصديق **قوله**  
قالوا لم يضمن لفظ الزيلعي لا يضمن بالاتفاق **كتاب الوقف** **قوله** فقال عليه تصديق  
باعتها بهذا في نسخ الهدية بتأنيب الغير لان المال منها ضيقة كما صرح به في طلبه الطلبة  
ثم ان العبارة في طلبه الطلبة باصالة تذكر الغير **قوله** فلم يصح في رواية هو والمذكور  
بعده الى قوله ولم يتم الا انه كرم صرف مؤيد عند محمد تفريعات على قول اسحق بن  
**قوله** يعني ان الامع انه صحيح اجماعا المقصود بالذكر هنا هو قول الى حنفية هو وقوله  
هذا ليس به الصورة وعدم اللزوم فلا وجه لذكر اجماعهم هنا على الوجه المذكور **قوله** الا بانها

اي برزوه كذا في الثانية **قوله** وطابق القضاء ان يسلم الوقف هذا في غير النقود ولا في النقود فيلزم  
اولا الحكم بصحة على قول زفره **قوله** حكم انه غير لازم اي على قول الى حنفية **قوله** ليس بشئ في الصحيح وهذا  
لما ان القاضي مجهول لا يعرف هل هو موقوف او حكم وقد عرفت ان الخلاف لا يرتفع حكم الحكم فلا يخفى  
حتى جاز للمولى ان ينفقها فنهما لم يتبين كونه مولى لا يكون تسجيلا صحيحا وسياق كلام صاحب  
صرح في ان المراد ذلك فن قلنا بقوله فان الاعتبار حكم الحكم في محل مجتهد فيه لاهذا الكتاب لم يأت  
بشئ وكذا لم نعلم ان مرجع ذلك الي كون تعريف القاضي بالاسم والنسب شرطاً نعم كون القاضي  
مجهولاً يستدعي ذلك وانما الكلام في المقصود بالسوق هنا والذي يظهر من محاميه ان العبارة  
المذكورة منقولة عن شمس الأئمة السرخسي وهي مجموعها تدل على ان الحكم في ذلك في كثير من المسائل ويدخل  
فيه الجملة بالاسم والنسب **قوله** صحيح ولزم هذا حكم اجماعي كما صرح به صاحب الكافي ولقد اصاب  
صاحب الدرر في عدم التعرض للاجماع هنا فان سياق الكلام في فروع قول الى حنفية  
**قوله** وفي قوله او بالموت اذا علق به إشارة الى ان مجرد تعليق بالموت لا يفيد زوال الملك  
لم كان الصواب ان يقول لا يفيد اللزوم لان حكم المستثنى ليس لاذلك اخلا ملازمة  
بينهما كما ينص عنه لفظ الهدية وهو ما نصه ما تعلية بالموت فالصحيح انه لا يزول ملكه الا ان  
تصدق بنا فله مؤبدا فيصير بمنزلة الوصية بالنافع مؤبدا فيلزم انتهى **قوله** او بقوله وقفتها  
اور وعليه بعض الاحمال ان اللزوم في هذه الصورة ليس بهذا القول بل بالموت ايضا  
اذا قال كذا الا ترى ان للوقوف ان يرجع على ما نص عليه صاحب الدرر نفسه فلو قال اول  
وقفتها في حيالي ثم عطفا على قوله اذا علق به لكان اولى كالا تخفى **قوله** وذكر اربع بقوله  
وبنا مسجد الذي يظهر من الهدية والكفر ان ما ذكرنا يجب زوال الملك عنه عند تحننه  
لا اللزوم ولما كان زوال الملك عنه يستلزم اللزوم جعل صاحب الدرر هذا ايضا  
مستثنى منه حكم عدم اللزوم عنده وان كان كلام القول على خلاف ما فعلنا وكذا  
حال الثالث ولذا جعل القول بالاستثناء عدم اللزوم مقتصر على سبب القضاء



والنقل بالموت **قوله** الا بذكر مصرف مؤبد عند محمد في ذكر في الهدية ههنا قولان احدهما  
ان الوقف لا يتم عند ابي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخيه لجهة لا تنقطع ابدا وقال ابو  
ره اذ اسمى فيه جهة تنقطع جاز وصار بعد بالفقهاء وان لم يسمهم والقول الآخر  
ان التابيد بشرط بالاجماع الا ان عند ابي يوسف لم لا يشترط ذكر التابيد وعند محمد  
لم ذكر التابيد وعند محمد بشرط وهو الصحيح انتهى وقد صرح صاحب الدرر كلامه ههنا  
على القول الاول حيث اقتصر في ذكر خلاف على قول محمد والى يوسف وحيث قال لا المقصود  
التوب الى الله تعالى وهو تارة لم وحيث قال واذا انقطع الموقوف عليه لم يفسد كلامه  
على القول الثاني حيث قال وعند ابي يوسف يتم بدون ذكر التابيد وحيث قال  
في آخر كلامه فالصحيح ان التابيد بشرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف  
لم وجميع ذلك ظاهر في الهدية فلا يذهب عليك في كلام صاحب الدرر من خلط  
المسكين بالآخرة **قوله** فلو وقف على ولاده عاد الوقف الى الملك عنده فلا يرب  
عليك انه لا يصح تفرع ذلك على قول محمد بل حكم هذه الصورة عنده عدم صحة الوقف  
رأى ولعل عاد يستدعي صحة والصلوب ان يجعل هذا تفرعا على احد القولين  
لا يوجب كما ان قوله واذا انقطع صرف الى الفقهاء تفرع على قوله الآخر فيصح  
ما في البراءة وهو ما نصه ثم اختلفوا في معنى اشتراط الامام ان التابيد قيل المراد  
انه ليس بشرط اصلا حتى لو وقف على ولاده جاز فاذا انقضى عاد الى ملكه ان كان حيا  
والى وانه ان كان ميتا وقيل التابيد بشرط بالاجماع لكن عنده ثبت بحججه وقفت  
بلا اشتراط والنص عليه حتى لو وقف على ولاده فبعد انقراض الاولاد يصرف الغلة  
الى الفقراء ومنه توقف ان نسبة احد هذين التفرعين الى محمد والآخر الى يوسف  
منها وهما القولان عند محمد ان لا يوجب فيه قولين عليهما تفرعين وان  
محمد لا يفضل في ذلك اصلا ثم ان قول البرازي فاذا انقضى عاد الى ملكه على القول الاول

لا يرب

لا يوجب يوسف لم مخالف للهدية والمذكور فيه صرف الغلة الى الفقراء فيه ايضا وهذا  
مبنى على ان يوجب يوسف روايتين والفتوى على ما في البرازية كما نقله غاية البيان عن  
اجناس الناطق ثم ان الملك في قوله عاد الوقف الى الملك عنده اعم من ملك الوقف  
ان كان حيا ومن ملك ورثته ان كان ميتا كما يظهر من نقلنا عن الرزق **قوله**  
فالصحيح ان التابيد بشرط اتفاقا المراد بالتابيد ههنا جعل الوقف ما وقف مؤبدا ما  
صرامة او دلالة فيدخل فيه قول ابي يوسف وقفت ولا يترتب ذلك على الوقف  
حتى يحتاج جعله شرطا الى العمل بان يكون المراد بالتابيد نية عند ابي يوسف كما ظن **قوله**  
فيجوز بنفس القول قال في فتح القدير قول ابي يوسف اوجه عند المحققين وفي المينة الفتوى  
على قول ابي يوسف وهذا قول شيخنا في ما بيننا وبين النجاشيون فاخذوا بقوله  
لم انتهى **قوله** اي تسليم الوقف الى المولى وقال في ثمانية اوال الوقف  
في كافي الصدقة المنقذة اي الصدقة الخاصة المسلم الى الفقير والمملوك اقرض الصدقة الموقوفة  
وهي التي نحن فيها كذا في الكفاية **قوله** بن الوقف والمالك سواء كان المالك هو الوقف  
كما اذا وقف نصف ارض محلها او غيره كما اذا وقف الوقف نصيبه من عقار مشترك  
بينه وبين غيره على ما يظهر من تقرير صاحب الهدية **قوله** اي اذا قضى قاض محاور الوقف  
ونفذ قضاؤه لم هذا هو الواقع لتصور صاحب الكافي حيث اعتبر قضا قاض محاور الوقف  
بنا في ذكر خلاف محمد ايضا في المسئلة اذ لا يجوز وقف المشاع عنده الا بقضاء  
محاوره ولو ذلك لكان حق العام ان يقتصر في ذلك خلاف على قول ابي يوسف لما انه يجوز  
وقف المشاع بدونه كما هو صاحب الهدية اختار هذا الملك **قوله** لما ان القسمة تحييز  
وازار لا يبيع وتلك فجزءه وانما يبيع في هذا عين ما في الكافي وهو ان يبيع كل الامور  
ههنا وفيها كفي في اول كتاب القسمة ان القسمة عند محمد لا تعني المبادلة والا وازولا  
هو ان يبيع في الكيلات والوزونات والمبادلة هو ان يبيع في الحيوانات والاراضي الا ان ابا يوسف



جعل الاواز ثباتا في الاوقاف فطر الوقف فلم يكن بيضا وتلكا ورجع ما قالوا الى ان لا فوق  
عند ابي حنيفة ومحمد بن ابي الملك والوقف في جعل المبادلة غالبية في غير المليات خلافا لما لا  
فانه جعل الاواز غالبيا في الوقف ولا يذهب عليك ان ما ذكره صاحب الكافي في غير الوقف  
حيث انعام ولو قيل لها ان الاواز غالب في الوقف عنده في غير المليات كان اوضح في اعادة  
المرام لعلك لو تأملت كلام صاحب الهداية وصدر الترتيب منها حقنا لعل ووجدت وجوب  
الى ما قرناه لشكرت سعينا في هذا التحقيق والله تعالى هو الولي للتوفيق ثم ان قوله لا ان  
في تعميل التهمة وعند التمسيم كاقيل ولعلهم قوم والصلوب لها ان التهمة كما في الكافي  
ولو قدمه على قوله لا الموقوف عليه كان اصواب **قوله** لاشتمالها على الاواز والمبادلة  
الاول مرجحة انه ياخذ عرض عين حقة كما قرره صاحب التذرين في اول كتاب التهمة **قوله**  
في غير المليات اراد بالمليات المكيلات والمعدونات وغير المليات يفضل فيها  
وعليه مدار الكلام في هذا انعام **قوله** لان التسليم ليس بشرط عنده اذ التسليم لا يفت  
بالسجد وهو الصلوة فيه كما قرناه سابقا وبه يحصل المقابلة مع قوله **قوله** لانه اسقاط اي  
اسقاط الحق العبد **قوله** وذلك منها مما لا فاعكاه سائر الاوقاف في عدم شرط التسليم  
الى المتولي عند محمد الظاهر ان الدال على ذلك وعلى فوج من ملك الوقف عند ابي حنيفة هو قوله  
وشرط الصلوة فانه يفهم منه الاكتفاء بصحة الوقفية بلا حاجة الى تسليم غيره واما الدلالة  
على منع البيع عند ابي يوسف فغاية ما يمكن في توجيهه ان يقال ان الشارع وجبت انه  
مسلح لا يتعالى حقه جعله سبيحة انهم منه ضمن اشراط عدم كونه مائنا **قوله** ومنع البيع  
عند ابي يوسف هو محذور عطف على قوله عدم شرط التسليم يريد ان البيع يمنع صحة الوقفية  
في سائر الاوقاف عند ابي يوسف واما اجازة في السجد وهذا محتمل التهمة واما فيما لا فاعكاه  
كالحام فالبيع لا يمنع الصحة الوقفية عند محمد ايضا قال في فتح القدير والاصل ان الشارع  
اما ان جعل التهمة او لا فاعكاه فيما لا فاعكاه اجازة ابي يوسف وقعه الا المسجد والمقبرة وكان

ولسقاء

والسقاءية ومنعه محمد مطلقا وفيما لا فاعكاه اجازة ابي يوسف وقعه الا المسجد  
والمقبرة اتفقوا على اجازة وقعه الا المسجد والمقبرة فصار الاتفاق على عدم جعل الشارع  
مسجدا او مقبرة مطلقا سواء كان مما لا فاعكاه التهمة او لا فاعكاه التهمة انتهى ثم ان قوله ههنا في  
عدم اشراط التسليم الى المتولي عند محمد لا ينافي ما سبق منه في اشارة  
قوله وذكر الرابع بقوله او بنا مسجد ثم ان التسليم بشرط لصيرورة مسجد عند ما قال لا اذ  
ليس التسليم الى المتولي بل هو توطئة له كقوله وهو في المسجد بالصلوة **قوله** يبقى مسجد  
عند ابي حنيفة وابي يوسف والظاهر من الهداية ان يكون الخلاف في هذه المسئلة  
ايضا بين محمد وابي يوسف ولا يكون رواية عن ابي حنيفة **قوله** كالحصر في الحج الاصحاح  
على ما سبق في كتاب الحج منع الحرف او المرض من وصول الحرم الى تمام حجة او غيره وحكمه  
بعت دم ان كان مفردا وبعث دين ان كانا قارنا **قوله** وهدي لا حصار  
في جواب عن قياس محمد على الحصر **قوله** حيث لا يظان في الملك عندهما اي عند ابي حنيفة  
والى يوسف قال الزبيدي وعند ابي يوسف ينقل الى مسجد خاسته والظاهر  
من الهداية وبغيره ان يكون الخلاف بين محمد وابي يوسف ولا يكون في المسئلة نقل عن ابي حنيفة  
**قوله** بان بني رمل مسجد في محل اتحاد الجهة ذلك مخالف لفتح كلام البرازي حيث  
فسر اتحاد الرقف والجهة بان كانا وتفاعلا على المسجد احدهما الى غارته والاخر الى مائة ومائة وكان  
منشأ ترويه تيسل البرازي لا خلافا لجهة بان بني مدرسة ومسجد احدهما في ظاهر  
انه لو كان مسجدان لا يكون من خلافا لجهة وليس الا في مركز كل دائرة التمثيل اوسع من ذلك  
فيستطاع خلافا لجهة صورة ان بني مسجدين كما ينظم صورة ان بني مسجد او مدرسة كما بناء عليه  
بعض العلماء جعل له سعيه مشكورا وعلى ما مرور **قوله** بان انتقص رسوم امام المسجدين في قيل  
عليه لا يتوقف جوار النصف على ما في البرازي على استعاضة الرسوم بعد تمامه وخراب الوقف كما ذكر  
ههنا **قوله** لان الوقف بعد التجميل خرج عن ملكه فلهما فيه ما نصارت حقا للفقراء او لا



ولا يملك ابطال صحتهم انتهى ولا يوقف وجه ظاهر للعدول عن هذا التعليل الى ذكر مع هذه  
المسألة الثانية في آخر الكلام **قوله** فلا يقدر وصيه على التصرف في هذا النوع من جهة  
ان الوصي يستفيد تصرفه في الواقف **قوله** وفي الفصل العاشر من العاوية نقل ذلك عن عدة  
وكذا المسألة الثانية مسطورة فيها في الفصل العاشر بعد شرط ونقل ذلك عن رشيد الدين  
الامام والظاهر ان يكون المسألة واحدة وذكرها في الرضويين لاختلاف الرواية في جوابها  
كما هو سيم ذلك التصنيف ولا يظهر الفرق بين جميع السجود وجميع الطلوع وبين بعضها في الحكم  
وقد وقعت المسألة في الكفر بالعقارة الاولى مقتضاها ولقد اصاب صاحبها جميع الحقوق  
حيث انصرف على ذكر المسألة بالعقارة الثانية على ما هو عليه في جميع ما كتبت في العصري  
**قوله** كالدارم اي كما يفعل في وقف الدارم **قوله** فعلى هذا الكفر من الخط لفظا صاغت  
وعلى هذا البطلان الدارم بخطه يرتفع على شرط ان يقضى للفقراء الذين لا يدرهم بزرعون  
لانفسهم يؤخذ منهم بعد الادراك قد القوض ثم يقضى لغيرهم من الفقراء ابدأ بحسب يكون  
ذلك جازا قال الانصاري ومثل هذا كثير في الرر وناجية وما ورا انتهى وان تأملت  
عبارة حق التامل يظهر لك ان صاحب الدرر هنا لا يخلو عن اجال مؤد الى الاطلاق  
ويجوز على اخذه محال الامال **قوله** بان وقف دار على سكنى اولاد صنف اي على كل  
آخذه للفقراء كما صرح به في الهداية والوقاية **قوله** يعني انما يجب العمارة عليه  
الاختلاف والرتب انما هو في صورة الوقف على الفقراء ولا خلاف في ان يجب  
على معين كما يظهر من الهداية فليست في وجه الفهم الجور عليه **فصل** يتبع شرط الوقف  
في اجارته **قوله** وان لم يشترط الواقف فلا يقيم ان يوجر اكثر من سنة  
بل اذن القاضي عبارة الحاشية وان كان الواقف ذكر في صدك الوقف  
ان لا تواج اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يوجرها  
بنفس اكثر من سنة اذا رآني ذلك خيرا ولا يحتاج الى دفعه القاضي لان الوقف

اذن له بذلك انتهى ولا يذهب عليك ما في تفسير صاحب الدرر عبارتها  
من تقويت فوايد **قوله** يعني ان الارض ان كانت ما تزرع على كل سنة  
بما الذي يظهر من الحاشية ان ما ذكره صاحب الدرر في منته قول بعض الفقهاء  
وهو ابو جعفر وما ذكره في الشرح هو قول البعض الآخر وهو الامام ابو حفص البخاري  
ابو الليث فلما وجه تفسيرهما بالآخر بل هو محمول على عدم التفريق بينهما مع كون  
الفرق بينهما ظاهرا بيثنا **قوله** لان العقد لغيره وهو لوقف كما صرح به  
في الحاشية **قوله** كما لو قيل اي كما لا يبطل بموت الوكيل في الاجارة **قوله** والوقف  
لا يعار ولا يرهن انت خير بان هذه المسألة لا اساس لها بهذا المقام  
مع انه قد سبق منه ذكرها مرعا في اويل الكتاب على ان التعليل بقوله  
رعاية لحقوق الوقف عليه ليس بموجه فان عدم كون الوقف لا يعار  
ولا يرهن غير محلل بذلك كما ظهر مما مر نعم ذكر ههنا في العاوية ما نصه انهم قالوا  
في اهل جماعة رهن الوقف حتى لم يصح لو سكنه المرفق يجب اجر المثل ويخرج  
من قول صاحب الدرر في شرح هذا المتن فلو سكن المرفق يجب عليه الاجر ان كان مسكنا  
لا يرهن فمصلحة منها واما صورة عدم الاجارة فذكرها ههنا مما لا يقبل التوجيه ولو بطل  
**قوله** يجب عليه الاجر اي اجر المثل كما في العاوية **قوله** وعامة المتأخرين على ان عليه المثل  
قال في العاوية سواد كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة للوقف على يد  
قطعا لا طاع الفاسدة انتهى **قوله** اي شهدوا بالتساعع كما يظهر من العاوية ان الشهادة  
بالسيرة غير الشهادة بالتساعع وان كان حكمها واحد وتفسير الاول ان يدعى المولى  
ان هذه الصيغة وقف على كذا مشهور معروف وشهد الشهود كذا وكذا في  
ان يقول الشاهد ان شهد بالتساعع فلا وجه لتفسيره بما بالآخر كما وقع في صاحب الدرر  
وان كان الوقف على قوم باعياهم كذا في العاوية والظاهر ان مبناه ما يحكي منه



بعد هذا ان بيان المصنف في الاصل **قوله** ثم ادعى اني كنت وقفته اي قبل  
البيع **قوله** لا يصح للتاقيض لفظ النجانية فاراد تخليف المدعى عليه ليس ذلك عند الكل  
لان التخليف يعتمد على دعوى ودعواه لم يصح لكان التاقيض وهذا على عدم البينة على ذلك  
المدعى فان اراد تخليفه بل يصح اولا بخلاف المسئلة الآتية بعده **قوله** ولو قام البينة  
قبلت في هذه المسئلة متعلقة بوجود البينة على المدعى المذكور بخلاف ما قبله ولفظ النجانية  
وان اقام البينة على ادعاه اختلفوا فيه قيل لا تقبل لانه متناقض وقيل تقبل  
واليه قال الصدر الشهيد لان التاقيض يمنع الدعوى والدعوى ليس بشرط  
لسماع البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو تصدق بالخدمة  
فلا يشترط الدعوى كالشهادة على الطلاق وعلى الامة انتهى فانه في الدرر منها اختيار  
هذا القول الاخير ولذلك قال قامت البينة دون اقام البينة ويظهر من هذا التقرير  
ان في المسئلة منها على عدم الدعوى راسا وعلى الغاها لما لا يلزم لا على سقوطها  
بالتاقيض كما ظن **قوله** اي الواقف المتولي الظاهر في العبارة اي صاحب الوقف  
متوليا **قوله** ولو مات اي المتولي لم عبارة العارية وذكر في الصفوى اذ مات  
المتولي والواقف حي فالاي في نص قيم آخر الواقف لا الى القاضي فان  
كان الواقف ميتا فوضيه اولى المعنى فان لم يكن اوصى الى احد فالاي في ذلك  
انتهى ومنها يظهر ان تغيير صاحب الدرر محلل في جهة ان لفظه ثم في المجلس ليست  
في محلها **قوله** ويجعل المتولي من اهل الواقف ما امكن لا الا صاحب هذه المسئلة  
مبتدأة ذكره في العارية نقلا عن الذخيرة فلا يظهر وجه تذكرها في هذا محل  
ولعلها متى في الاصل امل في جعله معلما بعلامته ثم ان عبارة الذخيرة  
بدل قول صاحب الدرر ما امكن ما دام يوجد ولد الواقف واحل سببه فيجعل  
ذلك فلا ينبغي تنويع فريدها بذلك **فصل** فيما يتعلق بالاولاد

**قوله** في الصحيح وهو ظاهر الرواية كذا في النجانية وهو صرح بما رواه انحصار محمد  
من انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا **قوله** يشتركون في الغلة بيان بطريق الدخول  
بطريق الاستيناف وغيره في يشتركون للصلى واولاد بنيه قال  
في النجانية ويعتبر ولده وولد ولده يوم وجود الغلة يستحق واحد منهم كل الغلة  
ووقت وجود الغلة الوقف الذي يقع الزرع صا وقال بعضهم يوم  
يصير الزرع متقوقا انتهى **قوله** قال بلال يدخل فيه الذكر من ولد البنين والبنات  
الظاهر ان مبنى ذلك ما تقر في محله من علم العربية من انه اذا دار لفظ بين كونه  
صفة للمضاف وبين كونه صفة للمضاف اليه رجع الاول بل يعين ولا يصح  
للساني الا ان يصرف عن الاول صارف كما في قوله تعالى كمثل الحارث بن اعين  
ويبين كون لفظ الذكور في العبارة المذكورة صفة للولد الاول من قوله وولد  
ولده وعليه جرى هلال حيث جزم بدخول الذكور من ولد البنين والبنات ومن غفل  
عن ذلك فقد كون الذكور من اولاد البنين والبنات داخلين باجمعهم كما هو صواب  
هلال بان لا يكون لفظ الذكور صفة للقريب كيف والتقييد بذلك مناف لمخرجه  
كما تخففت ولحمده الذي هذا وما كنا لننتدى لولا ان هانا الله **قوله** وان سفل  
سوطا من بني علي ما سبق منه من هو آخر وهو ان يكون قوله وقفت على اولادك ملا  
للاقرب والابعد وقد علمت ان ذلك خلاف ما في النجانية وعامة الكتب  
فكذلك ما ينبغي عليه **قوله** فحس التفاوت عبارة النجانية والملاحظة قد حش قوتها عليه  
والمراد بالحقس التجاوز كد مطلقا في اعادة لفظ التفاوت كما وقفت من صاحب الدرر  
ليست في محلها **قوله** او قال ابتداء على اولادى يسوى فيه الاقرب والابعد هذا كما  
ما في النجانية صرحا وعبارة رجل وقف ارضا على اولاده وجعل اخوه الفقراء فما بينهم  
قال بلال يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد انتهى



وموافقة ما في الخلاصة والبرازيه وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتف  
 نعم قال في الاختيار شرح المختار لو قال على اولادى يفضل فيه البطن كلها  
 لعموم اسم الاولاد ولكن يقدم البطن الاول فاذا انقضت فالثاني ثم في بعدهم  
 بشرط جميع البطن فيه على السواء ترتيبهم وبعيدهم انتهى ويوجد في بعض الكتب  
 ايضا ما يوافق وقد استفتى ذلك بعض العلماء من المولى الشافعي  
 وادرج في سواله عبارة واقعه في بعض الكتب موافقة لما نقلناه  
 في الاختيار ثم قال بل يعمل بهذه المسئلة اولاً فاجاب عنه المولى  
 المنور بما حاصله ان هذه المسئلة قد اخطأ فيها رضى الدين السرخسي  
 في محيطة واعتمد عليه صاحب الدرر انتهى كلامه  
 وما قاله حق مطابق للكتب المعتمدة كما تحققت وما  
 يخالفه من شواذ الاقوال لا محالة ولقد اصحاب المولى  
 المنور في التنبيه المذكور جعل له سعيه شكراً ومجداً  
 مبروراً ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول  
 الشاذ ايضا كما ظن لان مؤدى كلامهم تقدم  
 البطن الاول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين الابوين  
 والا بعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر  
 في استواء الاقرب والا بعد فيه اولاً واخراً  
**قوله** صرفت الغلة الى الباقي نسب هذا القول في الحاشية  
 الى هلال فلا يعتد بقول من قال ان ذلك مخالف  
 لما في وقف هلال **قوله** لانه وقف على اولاده لم هو عيسى الحكم  
 المذكور فلا يفيد سؤقه في صورة التعليل قوله

**قوله** في المسئلة الاولى ان لفظ الحاشية لانه في المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعدهم  
 يعني اولاده انتهى **قوله** فالغلة بجميع ولده وسائر لوفان بجميع ولده وولد ولده كما في الحاشية لكان  
 كلامه ابعد من الاشتباه ثم ان هذا الحكم قبل ان يموت بعض المولى  
 ولو مات بعض ولد الواقف اى ولد لصلبه كما وقع  
 في لفظ الخلاصة



خط ان البيع الذي يدل  
عليه البيوع ينبغي ان  
يكون معناه شراؤه و  
الظاهر ان يقال البيع لغة مع

**كتاب البيوع قوله** اي البيع الذي يدل عليه البيوع كان الوجه  
عليه اسقاط حرف التفسير فان هو مبتدأ خبره قوله مباذلة مال مال  
وهو من شري فلا ينبغي ان يرجع الى البيع الذي يدل عليه البيوع لغة مع  
مال بالآه **قوله** يقال باع الشيء اذا شتره او اشتره الشراء ايضا من الاضداد  
فان الشراء لا يستعمل في البيع كما صرح به في عاتمة الكتب الا ان المراد به في هذه العبارة ما يقال له بالناسية  
بالمرسوم فيكون **قوله** وتعدى الى المفعول الثاني  
آه اي على المعنى الاول وهو تفسير باع بشراء الشيء ثم ان هذا عين عبارة صاحب  
الكفاية ومراوده بالمفعول الثاني ما يتبع ثانيا في استعمال العرب مع قطع النظر  
عن المعنى ثم كان استعمال العرب في لفظ اعطيت بخصوصه على ان يكون اول  
المفعولين في معنى الفاعل والثاني في معنى المفعول وذلك غير جائز في هذه من الافعال  
المعتدية الى اثنين **قوله** وانما جمع لكونه انواعا أربعة ير يدبره الاشارة  
الى ان المؤدى الى الجمعية هو اختلاف انواعه لا تعدد انواعه فان مصدرة  
لفظ البيع او كونه مصدرا في الاصل يعني تلك المونة لان لفظ المصدرة يشمل القليل  
والكثير اذا لم يقصد به اختلاف الانواع كما سبق في اول كتاب (الظهار)  
ثم ان قوله لكونه انواعا أربعة باعتبار الجميع كذا في الشرح الاكمل وهو على تأمل  
لان التبيين الاولين كلاما هما بيع سلعة **قوله** ويسمى مقايضة انما سمى  
بيع المرص بالمرص بهالت وى الموقنين في القيمة تبال صحا قيقان اي  
ساويان كذا في باب البيع الخامس من الكفاية **قوله** لان الشئ الاول  
لم يعتبر سمي م ومة قال في الكفاية بيع المسومة هو بيع بشئ يتحقق عليه  
**قوله** سمي به اول كلام احد المتعاقدين آه في هذا التفسير من الحكمة  
مالا في ذكره في قوله هو ثمانى كلام احد المتعاقدين لان مثله انما يقال فيما صدر

فان الشراء لا يستعمل في البيع  
بالمرسوم فيكون

الماشيه من كذا

كلام المصنف

من مال

من قائله عدة كلام واللام ههنا ليس كذلك ولو قيل لا يجاب ما تقدم من  
كلام المتقدمين والقبول ما تأخر من كلام المتقدمين كي في شرح الهداية للكان  
اظهر **قوله** لانه ثبت لاخر خيار القبول كذا في الشرح الاكمل للهداية  
وقال في فتح العديم الايجاب لفظة الاثبات لا في شئ كان وامر ادهنها  
اثبات الفعل لما قل الدان على المرص الواق او لا انتهى ولعله اظهر اولى لانه  
مستوعف للادلة على رضى المتكلم به لا اثبات خيار القبول لاخر فانه  
لا يصلح ان يكون مقصودا اصليا **قوله** اذ اللام فيه للمهدى الظاهر لان  
الفهم المراد في فيه عايد الى لفظ الاخبار لا الى لفظ الموضوع وذلك بان يرد  
بالاخبار عن اماه في مخصوصه **قوله** فلا وجه للاعتراض عليه كما وقع في الشرح  
الاكمل **قوله** واراد بلفظ المستقبل صيغة الامر اقلت لعل الاصول فهم  
لفظ المستقبل للمضارع واللام بان يكون كلامه على عدم نية الحال كما هي به  
بعض شرح الهداية او يكون على اطلاقه بان يكون هذا على غير رواية الطحاوي  
والتحفة واما قوله هناك مثل ان يقول زوتحنى فلا دلالة فيه على فقر الكلام  
على لام لان دائره التمثيل تمل التوسيع قدر ما يقتضيه المقام **قوله** كما ذهب  
اليه بعض شراح الهداية اراد به الشرح الاكمل الدين **قوله** نعم ينعقد به البيع اذا فارتبه  
السيئة انت خير بان لفظ نعم في اول هذا الكلام لم يقع في محله ثم ان المراد  
بالسيئة نية الايجاب في الحال كذا صرح به في الشرح الاكمل **قوله** اي اما فنيين  
احدهما بيعت والاخر اشتريت كما قيل وكان الواجب عليه ان يذكر بيعت واشتريت  
في المتن فربما قيل هذا كما فعله صاحب الهداية لينتظم امر هذا الصغير مع ان  
قوله يعني ان كل ما دل على بيعت واشتريت ينعقد به البيع ايضا انتهى  
مبنى على ذكرها **قوله** فان المعنى هو المعبر في هذه العقود الشرعية والآلة

في المتن



الى الجنس كما قالوا في قوله من احسن من هذه الثبات الحديث  
ثم ان هذا التعليل انما يقع تعليله حكم مسألة رضيت واعطيتك ولا تعلق  
له بمسألة هذه فانها معللة بتقدير البيع اقتضاء وقدرة بيانه بالامر يد عليه  
كما يدل عليه من كلام الكافي حيث قال بعد ما تم تعليل مسألة هذه بما  
ذكره وقوله رضيت واعطيتك بكذا او جعلت لك عبدي هذا باللفظ بمعنى قوله  
بعث لانه يؤخرى معناه والعبرة في العمود للمعاني فالكفاية بشرط  
براءة الاصيل حالية والحالة بشرط مطابقة الاصيل كفاية انتهى **قوله**  
كثرة المعاوضة حيث لا يقع اذ لم يتبين جميع ما يقتضيه حاصل ذلك هو انه  
لا يترى انعقاد شركة المعاوضة من ذلك لقطر المعاوضة او بيان معناه  
كما يجب فان يتبين جميع ما يقتضيه المعاوضة صححت ايضا اذ البراءة للمعنى دون  
اللفظ واذا تحققت ما قرناه ظاهرا كان في العبارة كان ان يقول حيث  
يصح اذ يتبين جميع ما يقتضيه وهذا ظاهر **قوله** اى اعطاء المبيع  
ومن من الجانبين قال انما يلى اختلفوا فيما يتم به بيع التعاطي قيل يتم بالرفع  
من الجانبين وان رخص الى انه يكتفى تسليم المبيع انتهى وما هو المذكور  
في الله رخصنا فهو القول الاول فضلا عما اختلفنا في هذا على ما قرره  
والخلاف لما بينناك عليه من الصواب ان يقول فضلا عن بعث واشترت  
**قوله** بان يقول بعث هذا منك بكذا العمل الصواب بعث عبدي هذا باللفظ  
ورغم من انى كفاية الحاشية اذ لا يترتب على خطاب غير المكلف بشئ وقد  
احصا في تمثيل صورة الشراء **قوله** فلم ينجح الى القبول اى القبول الصحيح  
وان كان القبول التعديري محتاجا الى قبيل **قوله** فاذا لم يرض عليه الثمن  
في صورة شرائه اى شراء الاب مال طفله من نفسه **قوله** وكذا الوفاة

ضم النشبة في قوله اذا لم يرض  
وفي بيتا للشرك بغير

فان الانعقاد لا يترتب على المكلف  
فانك الوان

بعث

بعث منك هذا برغم فقبضه المشتري اه هي مسألة مذكورة في الحديث  
وانما يكون قوله كذا ان اشارة الى قوله وينفق بلفظ واحد في بيع الاب  
اه ولا تعلق لها بما ذكره قبلها من مسائل الاب والابن ثم انما ان هذا من  
باب التعاطي لكن على ما اثاره رايه محمد من الانعقاد بتسليم المبيع  
كما نقلناه آنفا عن الزياتي **قوله** لان المبيع ان كان واحدا لم يرض حرز الشركة  
للمشتري انما ان يقال للمشتري او للبائع اما عقلا فظا واما عقلا فكلان  
عبارة الشيخ اكل الدين في شرح الهمدة يقرر البائع بسبب الشركة  
وان كان متقدرا فاما عادة فتم الجهد في هذا التصوير على تقرر البائع في صورة  
المتقدروا اما تصوير تقرر المشتري فيها فاما قاله في فتح القدير من ان المشتري  
اذا اوجب لبيع بان قال اشترت هذه الاقواب فليس للبائع ان يقبل  
في معناه اذ يقرر بغير الصفقة لانه قد يتعارف مع صفته بالجملة بسبب حاجته  
الى الكل ويعسر عليه تحصيل باقى الاقواب فقررها وبعضها لا يقوم بحاجته  
فلو انما البيع في بعض اشرف ماله ولم تندفع حاجته انتهى **قوله**  
فان تعدد الصفقة الخ قال في المغرب الصفقة على اليد في البيع والبيعة  
ثم حصلت عبارة عن العقد بعينه انتهى **قوله** قال القذوري انما البائع  
في المجلس تنفرد الصفقة بغير ويكون ذلك اه وهذا بان يقول البائع  
او لا بشك هذا العقد محضين فيقول المشتري قبلت في نصفه  
فيرضى به البائع ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استيفاء الجواب  
فاذا رضى به البائع في البيع يصح كذا في الكفاية ثم ان ما في كلام  
القذوري على ما نقله صاحب الكفاية وغيره ويورث البائع فقط  
لارضاه بغير الصفقة فلهذا العبارة من صاحب الدرر ليست بحمد



خصوصا على ما قرره من حل كلام التدوير على ذكر الثمن في مقابلة  
بعض الجميع فان ذلك ليس من تزويج الصفقة لا محالة **قوله** ورفع  
الباع قبولا اي يكون رضا الباع قبولا عطف هذا الجموع على مجموع اسم كان  
وجزه ولا تعلق له بقوله لا قبولا كما يوحى ظاهر عبارة **قوله** واعترف عليه  
بانه يقع المقصر من هو صاحب الكفاية كما يوجد في هاتين النسختين من غير  
ولذلك لو اختلف النظر في كلام صاحب الكفاية حق الامعان يتبين ان قوله  
تقييد كلام التدوير بذكر حصته من الثمن في مقابلة حصته من البيع وان كان  
ضمنا كما في صورة كون الجميع عبدا واحدا والثنى من لا اعتراض عليه فيرجع  
الى ما قرره صاحب الدرر بعينه وهذا ظاهر **قوله** حصته من الثمن اي حصته  
مساومة كما في النكاحية **قوله** كالصورة المذكورة وهي ما اذا كان منك  
هذا العبد خسر فيقول المشتري قبلت في نصفه فرفض به الباع وفي  
تحقيقه تنبأ عما يشترط في حقيقته ان يقول الباع او لا ينكح عذرين القهريين  
بمنه فيقول المشتري قبلت في احداهما فرفض به الباع ويكون ذلك  
من المشتري في الحقيقة استئناف ايجاب لا قبولا فاذا رفض به الباع في المجلس  
يصح كما قرره صاحب الكفاية **قوله** لانه يلزم البيع بالخصه ابتداء صورة  
البيع بالخصه ما اذا قال بعت منك هذا العبد بخصته من الاثني الموزع  
على حصة ذلك العبد الاخر وهو باطل لجهالة الثمن وقت البيع كذا في فصل العلم  
من التلويح **قوله** يدل على انه اجتزأ في عبارة المشتري والباع وذكر الثمن في  
مقابلة بعض الجميع فلا يكون صورة اضافة العقد الى عبيدين او ثوبين  
داخله فيه بخلاف المسئلة السبعين **قوله** ولا يبطل بالتأخير  
اليه مال الزبائن وعند ان في خيار القبول لا يمتد الى اخر المجلس بل هو

على العود

على العود انتهى يريد به التنبية على كون قول صاحب الكفر ويمتد الى اخر المجلس  
مسوقا الى قول السامع **قوله** وانما لم يكن الخلع والعتق على مال كذا اه  
قد ذكر الزبائن قوله بخلاف الخلع والعتق على مال حيث لا يبطل بتمام المزوج  
والعوى لانه يمين من جهتها والقبول بشرط والايمان لا يبطل بالتبطل انتهى عند  
قول صاحب الكفر وانما تمام عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب انتهى وظهر  
لك منه ان ذكر المخالفة المذكورة في هذه المظالم كما وقع من صاحب الدرر  
بعيد عن الصواب وكان الواجب عليه ذكر ما في انشاء قوله فيما ينبغي  
ويبطل بتمام ايتها عن مجلسه كما فعله الزبائن فان مؤدى تلك المخالفة عدم  
البطلان بتمام ايتها عن المجلس في الخلع والعتق على مال فيظهر من  
ذكرها تلك القول بخلاف ما نحن بصددده ولتظهر بعض الاصل الى ما ذكرنا  
من المخدور حل الاثنية في قوله وانما لم يكن الخلع والعتق على مال كذا  
الى ما يلزم من السياح من كونه امتدادا وخيار القبول معنى باخر المجلس انتهى  
وفيه علة لان بالسوق من قوله ويمتد الى اخر المجلس رد قول السامع  
حيث ذهب الى لزوم القبول على التسور كما يظهر مما قدمنا من كلام الزبائن  
واما اخذ ما ذكر منه فمستبعد جدا بل هو منزه من قوله ويبطل بتمام احدى اه  
ثم ان قوله كذلك استلزام الى ما يلزم من السياح من كون امتداد خيار القبول  
معنى باخر المجلس **قوله** بل توقف الايجاب فيها على ما وراء المجلس كان الصواب  
تبدل على بالي فان توقف الايجاب الى ما وراء المجلس معناه عدم بطلان  
حكم الايجاب بتمام المجلس فيكون موافقا لتولهم لا يتقرر على المجلس فان  
على ما مر فوجه ان يصلح ان قبلت المرأة او العبد بتمام المجلس بخلاف ما اذا  
كان تديته بالي فان مؤدى التوقف عدم صحة القبول في المجلس ولم يزل احد



**قوله** لما تراتها اشتغلا على العيين من جانب الزوج والمولى وذلك لان الخلع  
على مال من جانب الزوج يمين فان اليمين بغير الله تعالى ذكر الشرط والجراد والخلع  
تعلين الطلاق بقبول المرأة وكذا الصق على مال من جانب المولى يمين لانه  
تعلين الصق بشرط قبول العبد وصح من طرف المرأة والعبد معاوضة فان كان  
الايجاب من طرفها او العبد يقتصر على المجلس واما اذا كان من طرف الزوج والمولى  
فلا يقتصر على المجلس فهذا خلاصته ما ذكره في باب الخلع ويظهر منه ان اطلع  
اذا كان من جانب الزوج فهو عين اي تعلين لا محالة وكذا الصق على مال  
اذا كان من جانب المولى فهو عين قال اي في صورة التعلين والآ في صورة  
التعلين والآ في صورة التبرع فالظاهر انهما ايضا يتقيدان بالمجلس انتهى مسمى  
على القول عن ذلك قال في الكفاية حتى ان من قال حلفت امرأة في خلاصة  
الغائبة على الف درهم قبلها الجز فجازت او قبلت صح انتهى **قوله** وكان  
ذلك مانعا من الرجوع في المجلس قد سبق في محل ذكره فيك المسئلة ان  
كون الخلع والصق من جانب الزوج والمولى يمين له احكام ثلثة الحكم الاول  
عدم صحة رجوع الزوج قبل قبول المرأة والثاني عدم صحة شرط الخيار والثالث  
عدم الاقتصار على المجلس وماله مساس بهذا البحث في هذه الثلثة  
هو الحكم الثالث ليس لآنا وقع من الدرر من ذكر الحكم الاول لا يظهر له وجه  
صحة خصوصاً بطريق التفرع ولعل الصواب استقاط هذا التفرع بطلية ثم ان قول  
في المجلس زيادة نفقة في الطينور اذ ليست مسئلة الرجوع مبتدأة بالمجلس  
كما يظهر من كلام صاحب الدرر وبغزة في باب الخلع من كتاب الطلاق **قوله**  
لان حقيقة الملك زالت من المكنى كذا في في النفاية وهو ملة لعدم الانتفاع  
بالمسئلة المذكورة ولعل الصواب الموقوف لاسم الكتاب ان يكتفى بتعلق حق النفقة

فانه كان في تحصيل المرام في مقام واما زوال حقيقة الملك من المكنى في هذه الحالة  
قد و انبأته مطاقتي **قوله** عن مجلس دستخط صاحب الاصلح والايضا  
هذه العبارة وقال انما لم يتل عن مجلس لان الايجاب يبطل بغير والقيام من  
لم يذهب عن المجلس لانه على الاعراض انتهى **قوله** لان القيام دليل  
الرجوع والدلالة تشمل على الصريح في هذا الكلام ان رة التي تعلل هذه مسئلة  
فيما قبلها من جهة ان رد الايجاب تارة يكون حرجا واخرى دلالة كما بينه اليه  
في العناية الاكملية **قوله** لم انتبا بيان بالخيار ما لم يفرقا اذاها متبايان  
بعد البيع وقبله من و بان كذا قال الزباني **قوله** اقول به وعلى في صورة انه ان اريد  
بحج الاخرى التملك فسلم لكنه لا ينفذ لما انطاع ان المراء بانه ان حق التملك  
للمشترى لا يبارح حقيقة الملك للبائع لكنه انما يتصور في الايجاب قبل القول  
والكلام صحتها فيما بعد الايجاب والقول فلا يظهر لهذه الحالة صحة **قوله** وان  
اريد حقيقة الملك فممنوع وهو اول مسئلة بان يكون محل النزاع بيننا وبين  
الشخص في ثبوت حقيقة الملك بحيث لا يثبت عنده يكون للمشتري قد بين  
حيار المجلس حيث ثبت عندنا لا يبق لهما الخيار وفيه بحث فان لم يمس  
لشخص في نزاع في ثبوت حقيقة الملك للتقابل بل يقول ان حق الرجوع بطريق  
الفسخ ثابت للمشتري قبل انفصال احدهما من الاخر والنسخ انما يترتب  
على تحقيق الحكم وهو لا ينافي ثبوت حقيقة الملك وهذا **قوله** ويمكن وضعه  
بان حق التملك ثابت قبل القول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعده لم يكن  
للقول اه هذا اعتبار منه لاشع الثاني لكون محذورة بغير من دفع بعد قد فرغ  
انما لا نزاع للشخص في ثبوت حقيقة الملك للمشتري بل يقول ان للمشتري بيان  
حق الرجوع بعده فلا وجه لهذا القول **قوله** فالا حسن ان يقال انه تارة الحاشية



وانما كان احسن اولاً في دعائه سوال ليجتاح الى الجواب انتهى ولا يذهب  
عليك ان ما ذكر لا يجدي لنا نقضاً في رد كلامك انت في ثمانية لا ينكر في رد  
حقيقة الملك بالايجاب والقبول بل انما ينكر سقوط حق الرجوع عنها في المجلس  
كما مر من مرة وهو غير متحقق له **قوله** فاباح الاكل اه تال في غاية البيان  
فلو ثبت لكل واحد من المتباينين خيار المجلس بجزء ثم نفي المشتري منه بالاكل  
انتهى دليله احكم داوي **قوله** وصحة وقوع الملك المشتري لا يذهب عليك انه لا يثبت  
على هذه الزيادة فائدة طاهرة ولا نزاع فيها لاحد **قوله** والتول بالخير يقتضي  
وهو نسخ فلا يجوز لعل هذا الكلام منه ملحوظ لان التقييد مما يتصور فيما اذا كان  
النص مطلقاً عن التبدل في اثنائها وبعده ما صح هو ونفسه بدلالة بالطلاقة على  
نفي الخيار كيف يتصور التقييد بالخيار **قوله** اي قبول كل من المتعاقدين  
والتعدي في المجلس لا يذهب عليك ان قوله فيما يجي وما يرد في دفع توهم ان الخيار  
بعد ما اوجب لا يكون له الرجوع على تخيم هذا الكلام للموجب مع ان لفظ القبول  
لا ينظمه طاهر الا ان يحمل على ان الترخي في تسمية عدم الرجوع من الموجب  
قبولاً للتعد ثم ان الطاهر من هذا اللفظ ان يكون المراد بالتفريق تفرق الابدان  
فان من حمل الخيار على خيار القبول من الخمسة فترتان فرقة حملوا التفرق  
على تفرق الابدان وفرقة حملوه على تفرق الاقوال على ما قرره الابطحائي ثم قال  
ومع الاول ان حد المتعاقدين اذا قال لصاحبه قد تبرع هذا العبد بملكه قبول  
في المجلس ما لم يبارقه وهذا مع الرجوع فيه قبل قبول الاخر فان اقرقا  
قبل القبول وتعام البيع لم يكن له القبول وانسخ بالايجاب وفاترقة ان  
خيار القبول مقصور على المجلس دون غيره روي هذا التاويل من جعفر  
الطحاوي في شرح الانار عن عيسى بن ابان وميروي وكذلك عن ابي يوسف

انتهى كلام الاتفاقي بلوطه واما عن الثاني فسيجي منه ما يجي فيهما  
يتعلق به صفاتك ولا يذهب عليك ما في تقريره صاحب الدر من سواء  
التخير وكان الواجب عليه ان يذكر كلام الاحتمالين في لفظ التفريق في  
ويشعر فيما يجي لكونه احتمالاً لا اخر غير ما ذكره عنها لئلا يفتنه ما نزلهم عليه في كل من  
المتعاقبين وصاحب الهداية اقتصر على كون المراد بالتفريق تفرق الاقوال  
لا خيار العسخ بعد الايجاب والقبول لا عاطفة تعطف هذا الجرم ذلت ابني وهو  
قوله خيار القبول وهذا النسخ فيناه هو يحمل قولك في **قوله** لما تقرر في صفة  
ان اسم الفاعل حقيقة في الحال بينه وبين اول خرافة الى اخره قال في الكافي  
فتبينت الحالة الثالثة وهي حالة وجودها احدها اذ هي جامعة قريبة الى الحقيقة  
اذ انشأ مع بني الايجاب ما دام في المجلس لم يربط بالقبول انتهى وعلته  
اشبه ما قالوا في هذا المقام **قوله** بان يقبل احدهما في المجلس لعل الصواب  
بان يوجب احدهما **قوله** او يحملها فيحمل عليها عطف على قوله حقيقة في الحال  
وصحير المؤمن في الحملين لا محالة لا محالة ومع قوله لئلا يلزم ابطال حق الاخر انه  
لو حمل لفظ الحديث على ان يكون المراد به الخيار فيما كان الايجاب والقبول  
ما ضيق او مستبعدين يلزم ذلك ولفظ الهداية او يحمل فيحمل عليه قال  
بعض الشافعيين في تفسيره اي يحمل الحديث خيار القبول ليحمل عليه غديام  
الله ليل وقد دل عليه ما ذكرناه انتهى وقال بعضهم المراد في الحديث خيار القبول  
فوجب ان يحمل عليه كيلا يلزم ابطال حق الاخر فاحتار صاحب الدر في هذا  
التفسير الاخير مع تعليقه غير انه حول الفهم الرابع وقول صاحب الهداية  
الى خيار القبول الى الحال المذكورة في سباق كلامه وما لها على ما قرره  
واحد فليست به **قوله** والتفرقة المذكورة في الحديث يحمل على تفرق الاقوال



اي ما قرناه في الجواب عن استدلال الشافعي بان يكون الخيار فيه محمولا  
 على خيار القبول قال في فتح القدير لا يقال انما في خيار القبول خيار واحد  
 المتباين وهو الثاني القابل للخيار لان لا يمنع بل الموجب ايضا خيار  
 ان يرجع قبل قبول الآخر وان لا يرجع وعلى هذا افتقرنا الذي هو غاية قبول التفرق  
 الاقوال وهو ان يقول الآخر بعد الايجاب لا ان يشرى او يرجع الموجب قبل  
 السؤال انتهى **قوله** بان يقول احد صحابي است والاخر اشترى او بالعكس  
 او بالعكس ان يقال احد صحابي اشترى وقال الآخر لا ابيع وتفسيره في الاقوال  
 بهذا ما في الكافي وقد شره صاحب الكفاية بان قال احد صحابي است  
 والاخر اشترى اذ لا يبي خيار بعده انتهى وهذا التأويل رواه الطحاوي  
 في شرح الانوار وعن محمد بن الحسن وتوضيحه ان البائع اذا قال بعتك  
 هذا البعد فله الرجوع فيه قبل ان يقبله الآخر فان قيل الآخر قد تفرقا هو  
 والبائع وانقطع الخيار وهذا كما قال الشافعي وان تفرقا بين الله من سيقه  
 فكان الرجوع اذا قال للمرأة قد طلقك على كذا فقات المرأة قبلت فقد بائنا  
 وتفرقا بعتك القول وان لم يفرقا بائنا كما ذكره الاثناي **قوله** فان قيل  
 التفرق يكون بعد الاجتماع اه منقذ السؤال هو تفسير التفرق في لفظ الطرفين  
 بتفرق الاقوال ثم تفسير تفرق الاقوال بان يقول احد صحابي است والاخر اشترى  
 اذ التفرق فرع الاجتماع والاجتماع الاقوال انما يتصور في ان يقول المتباين  
 قبل ذلك بعت واشترى حتى يكون تفرقه ما ذكره وليس فليس والامداد  
 بالاجتماع هو هنا الاجتماع بالاقوال بترهناك عليه وكذا في قوله في تناقض الجواب  
 عدم الاجتماع ابتداء ثم ان لزوم كون التفرقة بعد الاجتماع كما هو مبني  
 السؤال ممنوع وانما هو في التفرق على صيغة التفسير فلا توجه لهذا

السؤال اصلا **قوله** عدم الاجتماع ابتداء وهذا مبني على قاعدة مذكورة  
 في المفتاح والكتاب انهم يقولون فتوى فيه الرخصة اه انت خير بان  
 القاعدة المذكورة في حقيقة التفعيل بالياء لا في التفعيل بالتشديد والتفرق  
 من الثاني لامن الاول فلا يكون لهامس بل ما نحن بصدره وقد عرفت  
 ان ليس اصل التفعيل بالتشديد خلاف ذلك القاعدة الا يرى ان التفتيح  
 والتوسيع على هذا الضيفاء غير مقتضى لسبق السعة والفتوح ثم لو قيل ان التفرق  
 يقتضي بامانة دون صيغة سبق الاجتماع لكان له وجه ولكن لا يكون مبنيا  
 على هذه القاعدة لانها متعلقة بالصيغة دون المادة **قوله** بخلاف السلم  
 فان معرفة قدر السلم فيه ووصفه واجبة فيها لفظ صاحب الكافي بخلاف  
 السلم فان معرفة قدر رأس المال شرط عند بي حنيفة انتهى ولعل خصيص  
 رأس المال بالذكر منه لما كان مسئلة متناهية كون قدر الثمن ووصفه معلومان  
 وأسس المال في باب السلم هو الثمن بخلاف صاحب الدرر فان عبارة  
 متناهية تنظم البيع والتمتع فلو قال فان معرفة قدر السلم فيه ورأس المال  
 ووصفها واجبة لكان اظهر ويكون كلامه ابعد عن الاشتباه ثم ان الفرق  
 في النسج واجبة فيها بتأنيث الضمير الجمور ورواها لفظهم تذكيره لرجوعه الى السلم  
**قوله** بان باع غائبا واست راي مكانه اه هذه المسئلة صورة جارية  
 فلا وجه لتفسير قاعدة حكيمتها **قوله** فهذا يطالبه في قرب المدة وذلك  
 يسلم في بيدها الاشارة الاولى الى البائع والثانية الى المشتري  
**قوله** اقضية اشكال لان نقل البيع اه لا يذهب عليك انه ليس كلام القوم  
 على ان كون الاجل معلوما مستندا من هذا النص حتى يكون لهذا الاشكال  
 محل وسنظر ما قرناه مرادهم بذلك **قوله** ويمكن دفعه بان اطلاق النص انما هو

ويجوز ان يكون البيع  
 بغير اجل



بالنظر اه يرو عليه ان مراد التوم بمعلومية الاجل معلومية من جهة الوقت  
 لا محالة والفرق بين تنبيه الاجل ووقت الاجل في الحكم اخراج جديد  
 منه ينبغي ان لا يجاء به واما ما جعله سند المدعى حيث قال لما سباني  
 في حيار الشراكة اذا قال بملك هذا الى اجل او مؤجلا صح او غير صح  
 للسندية فان الاجل فيه معيّن بالاعلومية من جهة تخصص العرف فلا يكون  
 خارجا من قولهم لا بد ان يكون الاجل معلوما ولعله لو قيل في دفع الاشكال  
 المذكور ان النص يدل على البيع الصحيح مؤجلا واما ان لم يرد في تحقق ما هو  
 الصحيح المؤجل لا يؤدي الى تقييد المطلق فلا يكون حكما لكان اولى واقوى ثم  
 ان الامر الذي له نوع تعلق بصفة البيع ولا يدل عليه اللفظ بوجه من الوجوه  
 كيف يكون مقيدا بالراي والتقييد من احوال اللفظ لا محالة وايضا اذا لم يكن  
 البيع مطلقا بالنظر الى تعيين وقت الاجل كما قد تقيده بالراي  
 والتقييد فرع الاطلاق لا محالة **قوله** من الذهب والفضة بيان لما لا يتعلق  
 لقوله مصوغا لفظ والمخمس **قوله** والعلوب النافقة هي والنفاء والقاب  
 بمعنى الراجحة من نفاق السعة بالنفع اي رواجها كذا في المفرد **قوله** اي  
 صح البيع بمن مطلق عن ذكر الصفة وكذا عن قيد البلد كما مر به الزيلعي **قوله**  
 وان عيننا لا يذهب عليك ان هذه الزيادة ناظرة الى ما قبل قبض الثمن  
 وزيادة قوله في صحته ناظرة الى ما بعد القبض كي سيجي حقيقة نقل  
 عن العبادية فمضى جميعا من الخوازة مالا يخفى **قوله** واما قال في صحاحه  
 لما ذكر في العبادية ان نقل ذلك في العبادية عن العام وشهد الدين  
 وقد ذكر فيها قولان اخوان عن واقعات السيد الكبير احدى العبادية  
 ان الدراهم والدنانير تتين في السور الفاسدة للرد والاحراز واية ان لا

لا يتبين وقد ذكر في العبادية نقدان المؤلفان ثم ما ذكر صاحب على السواء  
 من غير ترجيح واحد من هذه الاقوال على غيره فمن اين لصاحب الدرر خصي  
 هذا القول بالذكر وترجيحه على غيره ثم ان ما في الدرر حاصله الفرق بين الناس  
 من الاصل والمختلفين بدر الصفة بخلاف تنبئك الروايتين فان المدار بينهما  
 عدم الفرق بينهما **قوله** لان لهذا القرض والدراهم تعيين فيه **قوله** ولو كان  
 البيع حرا لو وصيسته وهو الاولى بالحكم المذكور هو البيع مكايه كما مر به  
 في الهداية وغيره **قوله** لو سبيع بغير جنسه بان يقول ببت هذه البقرة من الخطأ  
 بملك البقرة من الشيع **قوله** كل منهما يوجبني صواش من النسخ حاشية  
 منقولة عن المحقق ونظيرها قوله ميان ليس صفة لاناه وحجر والا وجب ان نقل  
 معنيين انتهى ومقتضى ذلك ان يكون لفظ معين مرفوعا على انه خبر مقدم ومبتدؤه  
 المؤخر قوله كل منهما هو على تأمل بعد **قوله** واما اذا كان كالتزويل ونحوه فلا يجوز  
 كلام الزيلعي مرجح في ان قرب الماء مستثناة من ذلك استحقاقا للتعاين فيه  
 قد خاتمت صاحب الدرر تلك الفائدة الجليلة **قوله** او باع بوزن سنج اذا  
 جئت بحف كالجنس والبطيخ كما قاله الزيلعي **قوله** وقال يجوز مطلقا اي يجوز في كل  
 سواد زالت الجهالة يعلم جميع القرائن بسمتها او بكونه في المجلس قبل الاخر  
 او لا على ما مر به الزيلعي وغيره **قوله** وذكر في المحيط والا يضح ان المقد  
 يقع على قفيز واحد منهما اي عند ارجح كما مر به في الكافي وقال السراج  
 الوصاحب وقال بربوسف لا يجوز في الصيرتين جميعا كذا عن الكرخي انتهى  
 ومنه اعني في منهما الى البقرة من الجنس اي من كل واحد نصف  
 قفيز على ما نبه عليه شرح الهداية **قوله** حيث لم يبيع ببيع عنه في غير  
 واحد قال في الشرح الوصاحب في منظومة فاسد في الجمع عند ارجح انتهى



**قوله** وصح قطيع غنم تفسير للثلاثة ولا يخفى ما في ربط قوله لكل ثاة او  
ثانين بكذا بما قبله من الحمل والاطيان باع قصيع غنم كل ثاة بدرهم  
وكذا الامر في قوله كل ثوب او ثوبين بكذا **قوله** والعدل المشتمل على الاتوب  
المتفاوتة اه الذي في الهدية بل في عامة المتون بدل مسألة من باع ثوبا  
مزارعة كل زراع بدرهم ولم يسم حيلة الذرعان قال في الهدية غير ان بيع  
ثاة من قطيع وزراع من ثوب لا يجوز للتفاوت وتعالى في الكافي الذرعان  
صهنا ملحه بالعدويات المتفاوتة كالانعام ونحوها وكان صاحب  
الدرر وقع فيما وقع من قول صاحب الهدية لا يجوز للتفاوت من حيث  
ان جريانه في صورة الثوب الواحد غرظ وقد عرفت ان مبناه النجاس  
الذرعيات صهنا بالعدويات المتفاوتة فلا يلزم لها تقليل مستقل وقد  
ثبتت كتب العقوم فلم يجد فيها ما يوافق ما في الدرر وكذا تعليقه بقوله  
لان التفاوت في ابعاضها يقتضي الجملة المؤدية الى النزاع ليس من  
كلامهم والمبنى على الناس **قوله** متفاوتا والا اراد به تعميم هو المسئلة  
لمسئلة البصرة والثلاثة والعدل جميعا او المتفاوتات مسألة البصرة  
وغير المتفاوتات مسئلتا الثلاثة والعدل وما يدل على ان البصرة واحدة  
فيما سبق قوله فان باعها على انها مائة حيث فرق مسألة البصرة  
عليه وقال في الشرح يعني بعد ما سيجي الجملتين ولم يوصلهما فان البصرة  
اه لكن المناسب لذلك التعميم ان يقتصر في شجرة قوله فان سمي الجملتين  
على مسئلتا الثلاثة والعدل يؤكد مسألة البصرة موها **قوله**  
فان باعها النط فان باع البصرة بالاظهر كما في سائر المتون وتاثير  
الصغير غير معين للبصرة لمكان الثلاثة فانها ايضا مؤنثة ثم ان هذا الحكم

منه

مفهوم بعينه من مرج قوله وان سمي الجملتين بلا تفصيل فيكون مكررا من غير فائدة  
والمتفاوتة عنه بكونه متوطئة لذكر مسألة اخرى وهو كون البصرة اقل او اكثر  
لا يتبدل في دفعه شيئا لمكان المتفاوتة عنه بترتيب سائر المتون وكذا الامر  
فيما سيجي من قوله وان باع المتفاوتات اه **قوله** والتدريس بوصف  
حتى يدخل في البيع كما في الثوب قال في بعض شروح الهدية ما يتقيد بالتفصيل  
والتفصيل فهو وصف وما لم يتقيد بها فهو اصل فالمكيل لا يتقيد بالتفصيل  
والعذر زرع يتقيد انتهى ومنه تفصيل معنى قوله كما في الثوب وهو متعلق  
بالدخول في البيع **قوله** فغيره كانه باع ثوبا من احد وجهين وهكذا في النسج  
لكن القواب كانه باع وجهين ثوبا من احد وجهين كما في نسج غاية البيان  
**قوله** اي النزوع هو مفهوم من سياق الكلام وان لم يذكر حرجا وهذا  
قيما اذا باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل زراع بدرهم كما في الهدية وغيره  
**قوله** فان وجدته اقل او اكثر في كلامه هذا طول بلا طائل فلو قل فان وجدته  
اقل احذه بالاقل او ترك وان اكثر احذه بالاكثر او نسج لكان اولى واحضر **قوله**  
او طعن الشراء كما اذا حاط المشتري الثوب البيع ثم اطلع على عيبه كذا في  
الكفاية والعناية اي لو ظهر عيبه التقديم في هذه الصورة لا ياخذ البائع  
بل يرجع المشتري بنقصان العيب ولا يقول البائع انما احذه معيبا لخلط  
ملك المشتري بالبيع وهو الخيط ويسمي ذلك من صاحب الدرر في باب  
حيار العيب ثم قال هناك نقلا عن القادسية ان المراد في هذه المسئلة  
ممنوع من جهة الشريعة لان المشتري يردده والبائع يقبله الا ان الشبهة  
تخصه عن الرد والنسج لوصول له بوا انتهي ومن غفل عن ذلك قال ما قال  
وماذا بعد الحق الا الضلال **قوله** احذه في الاول مسئلة بلا حيار قال



في الكافي وسماه له نصف زراع مجانا انتهى **قوله** وفي الثاني بسعة به  
اي بالحيار ايضا لكن الحيار في الوجه الاول لما ازداد عليه الثمن بزيادة نصف  
زراع وفي وجه الثاني لما انتقص الثوب اما بشرط فيجزيه كما في قوله  
ان ياتي **قوله** فيجزي عليه حكما الظاهر فيجزي عليها اي جرت على مقابلة  
النصف من الزراع بالنصف من الدراع مقابلة الزراع بالدرهم ثم ان اللغ  
في اكثر نسخ المهدية فيجزيه عليه قال بعض مشايخه اي فيقيم الزراع على الدرهم  
فيكون موضع الزراع نصف الدرهم انتهى **قوله** نزل كل زراع منزلة ثوب  
وبتقصان المصنف الثوب لا يتقص الثمن ولكن يجزى كذا هو هنا **قوله**  
وقد انتقص مال الزباني فاذا وجدناه فاقصا لا يسقط شيء من الثمن لما ذكره  
انه وصف وتعيين الاوصاف لا يوجب سقوط شيء من الثمن انتهى **قوله**  
حيث لا يفرق الفصل هو بالها والجملة بمعنى القطع كذا في بعض المهدية  
**قوله** اي القيد المذكور اراد به قوله كلما سوا كل زراع بدرهم ولا يغيب  
عليك ما فيه البت من مان متفيل ما يذكر في بيع المتقارب كل من غلب  
فذلك بينه بل عدله وهو كل شاة بدرهم مثلا والمار نوع ذلك القيد  
الذكر لا عينه **قوله** ان قوله لهما جواز البيع اذا كانت الدار و زرا الظ  
ان هذا ليس هو الدار في مائة ذراع فانه اذا كانت الف ذراع  
فالا تزم عشرة ذراع في كل مائة منها ايضا كذا قيل **قوله** حيث قال  
لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة الدار جاز بالاجماع كذا في غاية البيان  
وقوله فاشبه عشرة اسماء سند جواز تلك **قوله** واستوعبها  
اه قال ان اسم الزراع يحمل الزراع وهو المحسوس واما التماسي  
ان يقول استعيرت لانه السند الى ضمير الزراع وهي مؤنثة الغفيل

على

على ما قيل الزراع بما يزرع به انتهى **قوله** لكنه مجهول الموضع اي لم يبين ذلك  
انه من مقدم الدار او من موضعها وجوابها تقاوت قيمة فكان المعهود  
عليه مجهولا جها له مفضية الى النزاع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا  
في الكافي **قوله** ولا فويل اي لا يصح بيع فويل اذا البيع فاسد في المهور  
كذا في المهدية **قوله** وان شئت او قبول المردوم في العقداء متيل هو متعلق  
بالمردوم وتحمل تعليقه بالاشارة اطلاقا وهو ظاهر انتهى قلت واذا صح  
تعليقه بهما فالظاهر حمل على الثاني **قوله** والثالث ان ما لا يكون من بين  
اه هذا الاصل زيادة منه على الاصلين البين وقد ذكر صاحب  
الغاية مقتصرين عليهما والاشبه ما قرره التلوي من ان الاصل في جنس  
هذا كمثل ان الشيء اذا كان متصلا بالبيع اتصال قراره دخل في البيع  
تبعا والآتلا الا اذا جرى العرف بالدخول فيه كاستباح انتهى فافعله  
صاحب الدرر يحمل ثوبه **قوله** ومرافقه قال فما كصباح الخير  
واما رفع الدار كالطبخ والكيف وكذا فيكس الحميم ورفع الغاء لا غير على  
الاشبه باسم الالة وجمعه مرافق انتهى **قوله** اذ يتا في فيه مرافق  
الكنى اه لان المنزل ما يكون فيه تبيان او ثمنه ونحو ذلك يتعش  
فيه الرجل المتاعل ولا يكون فيه ربط الدواب كما قرره صدر الشيرازي  
**قوله** ويشهد بالبیت لا يدخل فيه بدونه توفير الشبهتين صحا كما قاله  
ان ياتي **قوله** والقفل ومقوله اه اي انفصالات فهو كذا بل طائل  
**قوله** هو بكسر الشين المعجمة الحظ من الماء وفي الحاشية رجل باع  
ارضا بشرها فلامشترى قدر ما يكتفي به وليس له جمع ما كان لا يباع انتهى  
**قوله** واما النكحة فكانها مبنية على هو الطريق في محرف فلكه الدار



التي فوق الباب وعند صاحب المحرم التي احد طرفي جذوعها على هذه  
 الدار وطرفها الاخر على حائط الجار المقابل كذا قرره صدر الشريعة ثم ان ما ذكر  
 في المظلة قول ابي حنيفة وما عندها فيدخل اذا كان مفتوحا من داخل  
 ذكره الزياتي **قوله** ويدخل الشجر قال في العناية واذا باع ارضا ما فيها  
 من النخل والشجر كبره كانت او صغيرة او منقورة او غيرها على الاصح انتهى  
**قوله** والزرع متصل به انا اي بالارض هذا اللفظ صاحب المهادية  
 وقال شراحه تكميل الفقيه في به على تاويل الارض بالمكان **قوله** لان الاتصاف  
 وان كان حلقيا للقطع كذا في النسخ والظاهر ان يجعل قوله للقطع جران واللام  
 فيه لام العاقبة كما في قوله تعالى ليكون لهم عدت وخرنا قال في الخافي  
 ولا يدخل الزرع والنمراستحى لان القطوع غاية معلومة فصارت في الحكم  
 كالقطع بخلاف الشجر والبناء لانه ليس له غاية معلومة للقطع انتهى  
**قوله** الا بكل ما فيها او منها هذا اذا لم يزل بعدها متصلا بها من حقوقها  
 او مافتها والا فلا يدخل نذكرها ايضا ذكره في الكافي **قوله** لا يجوزها  
 سواء ذكر الحقوق والمرفق رأسا او ذكرها بعد ان قال لا بكل ما فيها  
 او منها كما يظهر من الكافي ثم ان كلامنا من قوله لا بكل ما فيها او منها  
 ومن قوله لا يجوزها متعلق بمسلكي الزرع والتمر كلاهما كما يظهر من  
 كتب القوم **قوله** وكذا الرطوبة هي بيع الرأس وسكون الكساء المعلقة  
 ويقال بالعمى نصه وبالزكي يوجب **قوله** اي شرط علمية المشتري  
 اي تحلية المشتري الارض فاصدر مضائق الى فاعله والمنفرد  
 متروك كذا قيل وفي شرحه اشارة الى تعيين المنفرد به المزدك  
**قوله** كذا منقود باع كلمة الذي يظهر ان هذا متعلق بقوله وبعدها

بعدها

بعدها بيع ان شرطه تحلية المشتري يعني انه في صورة ما لم يشترط  
 منفرد باع كلمة تحلية المشتري يتقلب البيع الى الصحة ان لم يفسح  
 الى الحصاد **قوله** في فقهها الاول انما قيد بالاول لان خلافه في  
 فيه امان في فقهها الثاني يجوز اتعاها كما قاله الصدر الشريعة **قوله** ولنا  
 ما روى عن النعمان انه سئل عن بيع الحقل امي عن بيع التمر عن النخل كذا في شرح  
 المهادية ومعنى قوله حين يزرع على صيغة الافعال اي يزرع **قوله** قال  
 في العناية وفيه نظر لانه استدلال بمفهوم الفاية اه اراد بمفهوم الفاية  
 اي يكون حكم ما هو المذكور بعد حصة طمان حكم ما ذكر قبلها كان يكون بيع فافهم  
 ويأمن العاصمة صحيحا بخلاف النسل قبل الابيان وامن العاصمة **قوله**  
 افول فيه بحث لان المشتري وعينه كانت يتنصيرها النهاية حتى شرعية الاصل مع  
 عدم مشروعية الوصف وهو عن الف واه مبني هذا الجنب على ان مقدار  
 قوله صاحب العناية على كون الاستدلال مقتصر على قول الاوى نهي النبي  
 عن بيع السبل حتى يبين ويؤمن العاصمة ولا يكون لما بعده يدخل  
 فيه وهو صحيح لا محذور عنه فلا وجه لما قيل ويمكن الجواب عنه بان معصية  
 المستدل ان النهاية في بيع مشروعية الاصل وف الوصف وحتى  
 لاستقاط الحكم عما واه فيلزم منه مشروعية الاصل لانتهاء الف وعند  
 وجود مدحول حتى انتهى فان مدار هذا الجواب كون حتى لاستقاط الحكم  
 عما واه فلا يبعد ان يكون مستورا من طرف صاحب النهاية جوابا عما ورد  
 عليه وان كان كلاما حسننا في نفسه يصلح للاستدلال به على حكم المسئلة  
**قوله** من قبيل الاشارة اي اشارة النص وهي على ما تم رة النص  
 صاحب التوضيح دلالة النص على عين الموضوع له او جزئه او لازمه المتأخر ان لم يكن

وما سئل عن بيع الحقل امي عن بيع التمر عن النخل كذا في شرح  
 وفاء الوصف في البيع  
 وبأنه العاصمة واما الجواب عن الجنب  
 صحيح لا محذور



مسوقا له بجلال عبارته النص فانها ما يكون ثابتا بالنظم ويكون سورة  
 الكلام له **قوله** او على ما قال صاحب التلويح في بحث المعارض  
 والترجيح اه قال صاحب الدرر في المزة والمزونات بعد ما نكل من صاحب  
 البديع ان مفهوم الغاية من قبيل الاشارة لا المفهوم وليس هذا هو المحل  
 الكلام التلويح في بحث المعارض والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه  
 انتهى وقد مر منه هنا على الظاهر وكان المواقف لكلامه صناعا ان لا يحمل الثاني  
 مما لا الاول حتى ان بعض العلماء جزم بان دلالة ما بعده على خلاف  
 حكم ما قبلها بطريق المنطوق لا المفهوم وكلامه محل تردد بعد الا ان يتم بالمنطوق  
 ما يقابل المفهوم فيقو الاشارة لا المحل **قوله** لانه شرط لا يقتضيه العقدا  
 بهذا الشرط شغل ملك الغير كما صرح به الزيلعي **قوله** وجده اي المنع زيرنا مرجع  
 هذا الضمير غير مذكور في سياق الكلام بل هو مذكور وجد الثمن زيرنا بالانظار  
 لكان احسن ثم ان صاحب الدرر ذكر هذه المسئلة في هذا المحل تبعا  
 لصاحب الجمع من اعيان العبارته غالبا ويحج منه قبيل باب العرف ذكره صاحب  
 ايضا وعلى وفق ما في الهداية فاحد صا تكرر منه بلا طائل **قوله** فالتلويح  
 لعله لو استقط هذه العبارة لكان اصوب لينتظم سياق الكلام التزوير  
 المذكور بعده في المتن من القيام وعدم القيام والمذكور في الشرح من  
 الهلاك والاستهلاك نعم قيد به صاحب الجمع يكون الحكم محسوسا  
 على الكلام وهو الفتوى على قول ابي يوسف كما سيجي **قوله** وقال ابو يوسف  
 رد مثل الزيرف اه قال في الحنايخ تملأ عن العيون ان ما قاله ابو يوسف  
 حسن وانما دفع للفرز وكذا اخرناه للفتوى انتهى وكذلك صرح في الجمع بما به  
 اختلف به ثم انه صرح في شرح الجمع لابن الملك بان الزيرف ان لم يكن قايمة

بل هالكه يرد مثلها عنده **قوله** لانه لو علم عند القبض انها مستوفاه  
 الصواب انها زيرف كما يشهد به السياق ونقطة شريح الجمع اذ لو  
 كان عالما عند القبض لصفته المستوفى اه فقير الى ما ترى **باب**  
**خييار الشرط والتمتع** **قوله** لقوله وم طبان من منقذ  
 الحار المملو والبار ومنقذ بالذال المعجمة والحلا به بكسر الحال المعجمة  
 الخداع كان رفته يغيب في البياعات لما مرته اصابته راسه كذا  
 في معراج الدراية **قوله** لكنه جوف بهذا النص الدال على الخيار في البيع  
 واشارة بان شرط بايتم الذي من لفظه ان يكون اخذ ذلك من صيغة المفعلة  
 كما صرح صاحب الفناية ويدل عليه كلام صاحب معراج الدراية والذي  
 يوجب ان يكون هذا سهوا ظاهرا فان استحباب حكم هذه الصيغة المفعلة  
 كما صرح به صاحب الفناية على معنى لفظ المشتري بحسب المادة عما يكاد  
 يصح والتجب من صاحب الفناية انه ناقض هذا حيث قال في تعليقه  
 لان البائع في معنى المشتري في المعنى المناط فيلحق به دلالة انتهى فان مبنى ذلك  
 ان يكون دلالة الصيغة المذكورة على المشتري ليس الا ولعل القواب  
 هو الاقتصار على التعليق المذكور وترك التفرغ لصيغة المفعلة ثم لفظ  
 ان يكون بايتم بمعنى جفت كففت بمعنى سفت وهذا كثير ذكره  
 في الفينة وغيره **قوله** لم يذكره بالفاء كما ذكر في الوقاية اشارة الى انه  
 ليس من صدر خيار الشرط حقيقة لا يذهب عليك ان ما قاله صدر الشرية  
 من انه انما دخل الفاء في قوله فان شري لانه فرع مسئلة خيار الشرط  
 انما شري ليدفع بالنسخ الفرع عن نفسه سواء كان الفرع تارة او ثمة او غيره انتهى  
 كافي لدفع ما ثبت به صاحب الدرر نعم لو كان في سياق الكلام ما يخصه قسم

لان خيار الشرط



الاخر بالارادة لكان لما قاله وجه في الجملة وان ادعى عدم كون ذلك من صور  
 خيار الشرط حقيقة بحسب الاصطلاح يطالب بالبيان وقد ذكر كون هذه  
 المسئلة من غير شرط الخيار بما لا مزيد عليه **قوله** والى اكثر لا هذا قول ابى  
 و ابى يوسف حلانا لمجد فانه يجوز في الاكثر فهو جري على اصله في الجوز في الاكثر  
 اما ابو يوسف انما لم يجوز صحتها صجرا على التماس وجوز في الاكثر ابن عمر  
 فانه جوز في الشهم بين ذكره في الشرية **قوله** اذ قد تقرر فيها ايضا جوار الطان  
 حكم ثبت على خلاف التماس بغيره بطريق النص اه لا يذهب عليك ما في  
 ما في هذه البيارة من الساحة وكان الانتظار في تبادلية مقصوده  
 جواز الحاق شئ في حكم غيره بطريق النص وان كان ذلك الغير ما ثبت على خلاف  
 التماس **قوله** ودفعه ان انقرض في كس الاصول عدم جواز التماس الحلتي  
 كذا في نسخ التي عندنا وما قيل ان البيارة في نسخ المداولة بخلاف التماس  
 التماس الحلتي مخالف للواقع ولو قيل صحتها بد قوله بخلاف التماس دون  
 يكون لنوامن الكلام مما سمي من قوله وبطريق الاستسكان الذي هو التماس  
 الحلتي فانه مسوق لانادته **قوله** بطريق دلالة النص حيث قالوا لان هذا  
 ويضع الشرط الخيار اذا الحاجة مستت الى الانصاح عند عدم النقذ تحزا  
 عن المحاللة في النسخ كما ترم منه قبل ان يقر ولا يذهب عليك ان كون الحلتي  
 اعلم اولي بالحكم من الاصل ليس بلان في دلالة النص كما ظن **قوله**  
 ولا يملك المشتري التصرف فيه من البيع والهبة والاعتاق **قوله** ضمن ثمنه  
 هذا اذا لم يكن متليا فاما اذا كان متليا فليس كذلك كذا في الكفاية **قوله** على عدم  
 الشراء اي على وجهه **قوله** كما في بيع المطلق اي المطلق على الخيار فان البيع  
 ينفسخ كالكف البيع ثم نكنا صفا كذا في بعض شروح الهداية **قوله** فان صلتك

والمراد بالبيع في البيارة التمسك  
 وان كان في غيره بطريق النص  
 منقول بالاجازة

المبيع عنده اي المشتري ضمن الثمن سواء صلتك في مدة الخيار او بعدها  
 فعليه الثمن في الوجهين كذا في شروح الهداية **قوله** فان صلتك لا يخرج من مدة  
 غيب كذا في الهداية والنظر انه من بناء الحكم على التماس وامثاله كثير في النسخ  
 فان حكمه الحكم تزامي في الجنس لاني كل فرد كمنفعة السفر له حص ولا يخرج  
 ذلك في كون حكم المسئلة ما ذكره فيما بهك بفتة كخاظم **قوله** وسبب في  
 انه اذا دخله اه باق في هذا الباب ان يثبت ما شرط فيه الخيار بما لا يخرج  
 كقطع يده يبطل الخيار زمان الترحي يمنع حتى لو مر في وندال جاز رده **قوله** بخلاف  
 ما اذا كان الخيار للبايع اي فهلك عند المشتري **قوله** كان ما كان بلا ما ملك الصواب  
 كان زلالا الى ما ملك كذا في الهداية وسبب ان كتب **قوله** حكم لا يما وضته  
 اخر از عن الضمان في غصب المدة كذا في بعض شروح الهداية **قوله** انما شرط نظرا  
 للمشتري اه كذا في الهداية والنظر ان تخصيص المشتري بالذكر تكون حديث جبان  
 منقذ مسوقا له وان كان الحكم عاما للبايع ايضا وقد سبق منها ما يتعلق بذلك  
 في اول الباب **قوله** وله اي لعدم ملك المشتري للمبيع فروع اي على مذهب ابى ح  
**قوله** الاول اه لو اشترى زوجته بالخيار ثلثة ايام لم يفسد النكاح عند ابى ح  
 لانه لم يملكها باعتبار الخيار وعند صاحب النكاح لانه ملكها كذا في الكافي وانما  
 قيده شراء زوجته لان المشتري اذا لم تكن امرأته لا تفصيل فيه بين كونها بكر  
 او شيبا في انه يكون محتا للبيع بالوطع بالاجماع سواء نقصها الوطع او لم ينقصها  
 كذا في الكفاية **قوله** جاز له روصا هذا قول ابى حنيفة وقال لا يرد هذا لان  
 الوطع حصل بحكم اقبه ففتح الر **قوله** الا في البكر بين ان الاحتلاف بينه وبينها  
 في المسئلة المذكورة بالرد وعدمه انما هو اذا كانت بكر او متنة الر عنده ايضا  
 للنقصان كما يظهر من الكافي وغيره فهذا الاستثناء وسوق لتقيد ما بينهم

فصله الثاني



من سياق الكلام **قوله** الثالث قريبة لا يتحقق عليه بينه ان المشتري بشرط  
 الخيار ان كان زارهم محرم من المشتري لم يتحقق عليه فنده لانه لم يملكه وبقي خياره  
 وعنده يتحقق وبطل خياره كذا في الكافي **قوله** اي لا يتحقق ايضا من شرط قال  
 اه اي لا يتحقق في مدة الخيار اي عند الشراء بالخيار من قال ذلك فخلط  
 ما قالوا ان الشريعة فخره لانه عند وجود الشراء كانه انشء والعقود او المعاقب بالشرط  
 كالمسلسل عند وجود الشرط فلهذا يتحقق عندهم كذا في الكافي **قوله** لعدم وقوع الشرط  
 حيث لم يملكه وهذا عند ابي حنيفة خلافا لهما **قوله** الخامس بعضها في المدة  
 لا يحد من الاستبراء اي لو اشترى امه على انه بالخيار فحاصنت في يد المشتري في مدة  
 الخيار واجاز المشتري العبد لا يخرج او يتكلم الخبيثة من الاستبراء عنده وعندها  
 يخرجها بها كذا في الكافي **قوله** السادس ان ردت الامة المشتراة به اي  
 بالخيار اي ردت بحكم الخيار وانما كون اكثرها بالخيار غشقا ومن سياق الكلام  
 كي تحققت في نظائره **قوله** فلما استبراء عليه هذا عنده عندها يجب الاستبراء عليه  
 اذا ردت بعد القبض قياح واستى نادان اردت قبل القبض يجب  
 قياح الاستى ناكذا في الكافي **قوله** السابع من ولدت اه اي ولدت  
 المشتراة في مدة الخيار بالنكاح لم نعلم ولد عنده وبقي خياره وعندها  
 تميزت ولده وبطل خياره كذا في الكافي **قوله** لانها لو ولدت في يد المشتري  
 اي ان قبضها المشتري فولدت في من الخيار كذا في الكافي **قوله** الثامن  
 لزوم البيع بالاجماع كذا في الكافي **قوله** لا تنفع القبض بالرد لعدم الملك  
 الباء في قوله بالرد متعلق بالارتجاع وذلك لان المشتري لم يملكه فلم يلزم  
 الابداع بل رده الى البائع يكون ردها للقبض فيكون الهلاك قبل القبض  
 فيكون الابداع على البائع يكون ردها للقبض فيكون الهلاك قبل القبض

فيكون

فيكون على البائع وعندها لما ملكه المشتري صح الداعيه ولم يترفع القبض  
 فكانه يملك في يد المشتري فيكون الهلاك من ملكه على ما قرره صدر الشريعة  
**قوله** اي ان اشترى عبدا ما دون ثيابا كمال في النهاية ولو كان المشتري  
 حرا وامسكته بجملها ان يرد خيار الشرط وان يرى من الغنم في قولهم  
 جميعا لان الحريم يبيع بملكه ببدل وبغير بدل وانتهى **قوله** بني خياره  
 اي مع صحته الابل قال في الكافي فان احتار كان المبيع له بملكه وان  
 فسح عا د المبيع الى البائع بملكه انتهى ثم ان هذا قول من ابي حنيفة واما عندنا  
 فيبطل خياره لانه ملكه فكان الرد وانسخ منه تملكه من البائع بملكه  
 وهو بزرع واما ما دون لا يملكه كذا في الكافي **قوله** العاشر بطل شرط  
 اه هذا عنده وتالا ينفذ الشرط وبطل الخيار كي قاله صدر الشريعة وفي الحديث  
 لانه ملكها فلا يملك ردها وهو مسلم انتهى قال في بعض شروحه بمنعه اسلام  
 عن ارجحه من ملكه انتهى **قوله** ان اسلمه اي اشترى فان اسلم البائع والخيار  
 للمشتري لا يبطل بالاجماع وخيار المشتري على حاله لان المقدم من جانب البائع  
 بات فان احتار المشتري البيع صار له وان فسح البيع صار للمشتري حكما  
 وامسك من اصل ان يملك المهر حكما في الارث ولو كان الخيار للبائع  
 فاسلم هو بطل البيع ولو اسلم المشتري لا يبطل العقد والبائع على حيانه  
 وهذا كله فيما اذا اسلم احداهما بعد القبض والخيار لاحدهما وان قبل القبض  
 بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع باتا او بشرط الخيار لاحدهما او لهما لان  
 للقبض شبهة للمقدم من حيث انه يفيد ملكا تصرف فلا يملكه بعد الاسلام فكثر  
 الزباني **قوله** ولا يتحقق بدون اي بدون علمه قال في الكافي لا يلزم ما  
 اذا كان الخيار للبائع فاعقوب المبيعة او دبر او كاتب او رهن او وطي



او قبل شهوة او وجب اواجه فانه ينتقض البيع وان لم يعلم المشتري لان  
ثبوت النسخ هنا غننى لا بقصد المتصرف فلا يتوقف على العلم كما لو كل  
اذا اعتق البعد الذي وكله ببيعته فيقول لو قيل وان لم يعلم به خلاص مالو  
غزل له قصد انتهى فليكن هذا على ما ذكره منك فانه ينتقض ان شاء الله  
**قوله** ولو كان غائباً لعل الصواب استأط الواد وجعل شرطية فان فرض  
المسئلة انما هو في صورة الغيبة **قوله** ولانه مسطر عليه من قبله اي  
لان من له الخيار مسطر على المنتقض من قبل صاحبه ثم ان النسخ توجب بالواد وتل  
الصواب للوافق للمهديه واستقامه وقد تنفس العلماء في توجيه هذه المسئلة  
على ما وجدت بانه عطف على ما ينهم السابح اي لهما قياس المنتقض على الاجابة  
ولانه اه **قوله** ولهما انه تصرف في حق الغير بالدفع اه الصغير في انه المنتقض  
لا محالة واما غير غننى فلا يوجب ومحمد وهو دليل مسود لقوله كما ولا ينتقض  
بدونه وانما تمضنا لم جعة لعدم سبق مرجعه من تقديم ذكره في يوسف ان في  
مفنيه مالا يجن من ترك الاولى **قوله** وان كان المشتري جازان لا يطالب  
البائع سلمته مشرياً اي مشرياً **قوله** فيوقف على علمه على علم البائع  
**قوله** كقول الوكيل بينه اذا غل الموكل الوكيل قصد ان يتوقف القول على علم الوكيل  
حتى لا يتضرر بلزوم الثمن عليه اذا كان وكيله بالشراء وبطلان اذا كان  
وكيله بالبيع كذا في غاية البيان **قوله** اذا لا الزوام فيها اي الزام ضرر  
فانما ظر الى قوله في صورة المنتقض **قوله** ولا يهرى عن الفرز ثم ان العيوب  
الموافقة للكلام الزباني وغيره ان يتول بدونه لانه موافق له فيها  
وان نقض العقد من له الخيار اي فسح في غيبة صاحبه قوله اي على الآخر  
المنتقض النسخ على ان جميع هذا الكلام من النسخ وجعل لفظ الاخر متناهيان الصواب

قوله

**قوله** ولا يورث هذا اي خيار الشرط لعل قول صاحب الهداية واذا مات من  
له الخيار بطل ولم ينتقل الى ورثته الاولى منه لشموله عدم تصرف الوارث بغير  
بطريق الارث ايضا بخلاف هذا لفظ كما يستخرج وهو مقصور وبالا فادة  
في هذا الحكم لا محالة **قوله** كخيار العيب والتعيين كذا في الهداية قال في فتح القدير  
خيار التعيين جعله اصلاً اخر لثبوت في لايح على اصله لانه لا يجر خيار التعيين فانه  
ذكره الزياتي انتهى وبهذا تصرف ان ما قال بعض الاصل من ان هذا راداً مختلف  
لانها لا يورثان عندنا ايضا على ما سياتي فلما قيد الانزام انتهى لا يورث له وجه  
صحته فان ان في اذ لم يجر خيار التعيين على ما يحكى كيف يكون تورث فيه  
عنده والذي يظهر ان تحقق انتقال تصرف الى الوارث فيها وان لم يكن بطريق  
الارث كاش في مقام الانزام خصوصاً مع قوله لانه حق من حقوق البيع ويختل  
ان يكون لاصحابها فيه ساكن احد صح ان يكون تصرف الوارث في خيار  
العيب والتعيين بطريق الارث كما هو الظاهر من كلام صاحب الهداية وصاحب  
الكافي والاخر ان يكون بطريق الارث كما يظهر من كلام صاحب الوقاية فيكون  
سوق الشافعي دليله على ان هذا المسلك الثاني **قوله** واجمعوا انه لو مات  
اي تمت الحيفه وان نية وهو مبط بقوله فاذا كان الخيار للبائع ومات  
مع ذكر خلاف الشافعي وادرك من لا خيار له بعد عاقلين حاله كذا الاطلاق **قوله**  
ولا خيار التعيين لما ذكره ثبت اه حاصل ما قرره صهيان جميع الجيارات الاربع  
مشتركة في عدم الارث وينتزع خيار الشرط وخيار الرؤية من غيرها بان التصرف  
فيها للوارث اصلاً لا بالوارث ولا بتداه بخلاف غيرها وصح خيار التعيين  
والعيب وهذا الطريق موافق لكلام صاحب الهداية وصاحب الكافي وتنفى  
عمل قول صاحب الوقاية ويورث خيار العيب والتعيين لا الشرط والره وميز



على السامع ثم ان دوح الجوارات الاربع تحت قوله لا يورث كما وقع من  
صاحب الدرة تمام من جهة الافادة عدم الارث بجمع مع تعريف الارث  
بده في اثنين منها وبغيره عن غيره في الآخرين وفي المقام افادة ذلك المقصود  
مستوفى لا يفي واما اطلاق التوريث وادوة تعريف الوارث مطلقا ليشتمل حال  
الجوارات الاربع فبعد هذا **قوله** بل ثبت للوارث ابتداء قال في غاية البيان  
والدليل على ان هذا الجوار للوارث كما كان للمورث ان المشتري كان له  
ان يختار احدى او يهردها وليس للوارث ان يهردها وجار المشتري كان متوقفا  
وللوفاء بغير خوف انتهى **قوله** ولما ثبت له الجوار فيما بينه وبين البايع بموت  
المورث لو قال بموت المشتري قبل ان يقبضه الوارث حتى في الكافي فها  
اوضح **قوله** وان لم يثبت للمورث قال في الكافي وجار التبيين ان ثبت  
بالشرط لا يورث وسقط ولكنه ورث الجميع مجعولا محتلا بملك الغير فثبت  
له جوار التبيين ابتداء كمن احتل ماله بال جعل ثبت له جوار التبيين انتهى  
**قوله** يعترف القاعد نفعا كان او اجازة **قوله** وتعترف الناقص في امر  
سواء كان الناقص وكيل او موكلا وقوله في المتن النفق اولى مسوق على هذه  
المرواية **قوله** ولان الاحتياط منه على قوله لان المجاز يلحقه النقل فهو دليل اخر  
لكون النقص اولى **قوله** ثم قيل بشرط ان يكون في هذا العقد جوار  
الشرط اي مع جوار التبيين فلا بد في الصورة المذكورة من ان يتدبر  
وهو بالجوار ثلثة ايام كما وقع في نظر الجار الصغير وذلك لان التماس  
ياقني الجوارين والصحة بالنسبة وهي جوار الشرط لا غير الا اننا جازنا جوار التبيين  
بقوله واكتفى بالفرع المطلوب منه وفيما عدا ذلك جريا على قضية الدليل  
كذا في النهاية **قوله** وقيل لا بشرط وهو المذكور في المبسوط والجامع الكبير

اي قال بعضهم يجوز هذا البيع وان لم يذكر فيه جوار الشرط فثبت فيه جوار  
بتعاقب ضمنا وان كان يبطل قصد كذا في النهاية قال في الكافي وذكر جوار الشرط  
في الجامع الصغير على هذا وقع اتفاقا لا شرطا قال الزبيدي قال في حاشية الاسلام هو الصحيح  
ثم انه لو ذكر فيه جوار الشرط كان له ان يهردها ولو لم يذكر فيه جوار الشرط لم يهردها  
احدها بخيار التبيين وليس له ان يهردها كذا في غاية البيان تتلوا عن شيخ الجامع  
الصغير للفتاوى **قوله** انشر يا بالجوار اه بخلاف ما اذا كان البايع اثنين  
والمشتري واحد او في البيع جوار الشرط او عيب فذا المشتري نصيب احداهما دون  
بحكم الخيار جاز اتفاقا كذا في شرح الجامع المجمع تتلوا عن الجامع المحمود **قوله**  
كالخبرة وقت مقدراى كالتى خبرت في تطبيقه **قوله** او تعرفه لاجل  
الا في الملك جعل هذا التعريف متنا زيادة على سائر المتون وقد اخذه في  
كلام صاحب الكفاية **قوله** كالوطى قال في الكفاية وانما كان كذلك لان الوطى  
لاجل بدون الملك بحال فلان الاقدام عليه حتميا للملك حتى لا يبع وطئه في  
غير الملك انتهى **قوله** كالمبيع اي الذي بدون شرط الخيار وكذلك مقدمه صاحب  
الوقاية بالمطلق وفتره صدر الشريعة بذلك **قوله** فانه يعمل للمتحان والخبرة  
ولذا يستط الجوار ولو بسر النوب مرة اخرى او ركب الدابة مرة اخرى ذكره  
صاحب الكفاية **قوله** لان الخيار لا يثبت بالشرط كما في الكافي **قوله**  
اذا لم يمنع الرقبة سبب من الاسباب قال في شرح المجمع واما اذا منع  
سبب من الاسباب رجح المشتري على البايع من الثمن بحصة الوصف  
الفاث انتهى **قوله** اذ لا يعرف ذلك حقيقة قال الزبيدي لانه ليس او عمل  
او اتفاق انتهى **باب خيار الموهبة** **قوله** بينه يجوز اي يبيع له اراد  
بهذا التفسير الشبهة على ان يهردها غنى في قوله لما لم يهردها ليس البايع

لشوا ب انما بشرط

يختلج



والمتشبه في عقد واحد وان احتمل اللفظ **قوله** من طاعة ابن عبد الله  
كذا في شرح هذا الكتاب بانفط الحكة والقواب عبدة الله بانفط الصغير  
كان الهداية وسام الكتاب **قوله** وان شاء رداي بقرضه ولا رضاء  
كما ذكره في الهداية **قوله** ولنا العمومات الجوزة اي لا يبيع وقوله عبدة الله  
تفسير من حيث المعنى للعموم **قوله** لانها كانت في الصغير لزيادة قيد الوفاء على تلك  
العمومات **قوله** ولم يعلم عدد زرعانه هو على وزن القرآن جمع زراع ذكره صاحب  
العصباح الغنية نقل عن النصاب وان كان الجوزي نقل عن سوية انكار جمع زراع  
على غير اربع **قوله** لان الحيار معلوم بالروية هذا اللفظ صاحب الهداية وقال  
في الغنية والمعلق بالشئ لا يثبت قبله لئلا يلزم وجود الشرط بدون الشرط انتهى  
لا يقال قد تقرر عندهم ان المعلق بالشرط يوجد قبل وجود الشرط بسبب اخر لاننا نقل  
يجوز ان يكون مبنى كلامهم على عدم تحقق سبب اخر للحيار قبل الروية فلا يكون  
ما نحن فيه مما قالوا انما الظاهر ان ما تحقق فيه سبب اخر قبل الشرط مستثنى عن الكلية  
المذكورة **قوله** اقول فيه بحث اما الاول فلما تقرر في الاصل ان كل ما دخله  
حرف الشرط لا يذهب عليك ان قول صاحب الهداية من تبعه لان الحيار  
معلق بالروية ليس مبناه كون ما دخل عليه حرف الشرط مما يتوقف عليه  
وجود الشئ على ما ظنه بل كون اذا نظر فيه في الحديث للشرط كما تقرر في بحث  
حرف المعاني من الاصل ومقتضاه تعليق الحكم الشرعي بشئ لا غير  
ثم ان الصحة المراد عند الروية بعد الرضاء مضافه الى عدم الحكم عند عدم الشرط  
وهذا ليس من باب منازع المخالفة على ما قرره في بابيه وبرزل توف  
الرفع والبحث الثاني ايضا على كلام التوم فتولده من قال في تحقيق مراد ان اولي  
الحديث بجر الوقت مبنى على المنعول عن قول صاحب الهداية لان الحيار

معلق بالروية والعصبة تتم بدون هذه الروية كما عرفت و مرادهم من التعليق  
في قولهم تعليق قوله عليه السلام اذا راى بقوله فله الحيار ومن عقل عن ذلك  
قال ما قال **قوله** فالوجه ان يقال لو لم يمتنع العقد بالرضاء قبل الروية لزم امتناع  
الحيار عند هذا الوجه ما هو في كلام صاحب الكافي ومن تمتة قوله وهذا  
لانح يوجب روية المتعقد عليه حاليا عن الحيار ومداثبت الشرح الحيار  
عند الروية انتهى ومن غفل عند تحقيق ذلك المقال قال ما قال **قوله**  
وهو ثابت بالنسب الصغير الى الحيار دون الامتناع **قوله** ولا يثبت الا  
في الشراء والاجارة الخ لا في خلع ونكاح وصلى عن قصاص وما يشبه  
ذلك والى اصل انه يثبت فيما يتقسط بالروية ومن استوفى لاني في البينة  
**قوله** لانه يعرف حال البينة من التعريف والفهم في لانه لا وجه **قوله**  
ووجهه المتيقن وبشارة الهداية الجارية الوقاية الامة ولقد اصاب  
في تفسيره صوابا على ما قاله صاحب الكفاية من ان ذكر الجارية وقع اتفاقا  
لان الحكم في الفلام كذلك على ما صح به صاحب الايضاح **قوله** كغيره  
القنية فنوت اما ان جمعت فنوا وقنوه وقنية اتخذته لنفسه قنية اي  
اصل مال للنسب لا للثنية كذا في الموعوب **قوله** اما اذا كان في باطنه الخ  
يوجد في بعض النسخ في اول هذا الكلام واو بالمكراد الاحمر على ان يكون قوله  
اما اذا كان الخ شرا حاكلا بنيه وبين قوله موضع علمه معلما وهو الصواب  
الموافق لبشارة الوقاية لكن المراد في ربط قوله فلما بد من روية الى ما بعده  
من المتن باقية بعد **قوله** وجس بالجيم والسين المهملة احسن باليد  
كذا في القاموس **قوله** او روية الهوى في الزجاج هذا الحاردي عن ابي  
ح ومحمد انه يبطل ذكر الزبلي **قوله** وكفى نفرا وكيله بالقبض في قال الزبلي احراز



عن الوكيل بالشراء فان نظره بالاجماع كنظر الموكل فتيده بالتبضع لما فيه من الاختيار  
 ولم يتبدل رسول به لانه من نظره كنظر الموكل سواء كان المرسول بالتبضع  
 او بالشراء انتهى **قوله** - واما اذا قبضه مستورا لم هو جواب من طرف البيع  
 عن قياس الامامين بانه لو كان بالتبضع دون استعاط الحيار فلما يملك ما لم يتوكل  
 به وصار كحيار اليب وحيار الشرط وصار كما اذا قبضه مستورا واراد ان يسقط  
 قصدا على ما يفهم من الهداية **قوله** وسقط حياره اذا اشترى بغيره هذا اذا  
 وجد الجس منه قبل الشراء واما اذا اشترى قبل ان يجس لا يسقط حياره  
 بل ثبت باتفاق الرواية ويمتد الى ان يوجد منه ما يدل على الرضاء  
 من قول او فعل في الصحيح ذكره الزبيدي **قوله** ولا عبرة له خوفه اراد بالتوقف  
 القيا على ما هو العادة في امثال هذا الكلام **قوله** فوجده معيبا لا يوجب  
 عليك ان المقام هو هنا في الرد بخيار الرؤية فالجواب الموافق للهداية وغيره  
 اسقاط هذا القول يردك الى ما قلنا قوله في الشرح فانها لا يتم مع خيار الرؤية  
 قبل القبض وبعده على انه صحيح في باب حيار اليب انه لو اشترى عبدا  
 ضففة واخرة واخرة وقبضها رد اليب فقط وقد وجد بان يرد المرد  
 بالمعيب ما عيب بالمعيب الشرعي بل ما يكون حاملا للمشي على عدم  
 قبول الساقه ولو كان على زعمه **قوله** وبعده اي بان قبضه مستورا  
 كذا في بعض شروح الهداية **قوله** اوردج الاول في الهبة اراد بالاول  
 من شري عدل فرب وقبض ثم ان احكم ذلك سواء كان الرضى بقضا  
 او بغير قضاء ذكره في غاية البيان **قوله** بان رد المشتري الثاني اليه  
 بالمعيب بالتقضاء قال في غاية البيان وكذا اذا اراد عليه في البيع بخيار الشرط  
 والرؤية انتهى **قوله** وقد مر ذكره احواله مطلق لا ترى موافقة لما عندنا

من الكتب فليست **قوله** واما التصرفات الاول اراد بها التصرف الذي  
 لا ينسج كالاتفاق والتدبير والذي يوجب حقا لغيره كالبيع المطلق والرهن  
 والاجارة على ما يظهر من كلام صدر الشريعة وقوله لان بعضها لا يقبل البيع  
 فانظر الى النوع الاول وقوله وبعضها اوجب حق الغير فانظر الى النوع الثاني  
 حتى ان توصف التصرف بالاول اخر ازا عما لا يوجب حقا لغيره كالبيع بالخيار  
 والمساومة والهبة بلا تسليم فانما يتصور في كلام صاحب الوفاية واما  
 واما في كلام صاحب الدرر فلما سأل له بالنسبة الى كلامه معهما ولا  
 بالنسبة الى كلامه في باب حيار الشرط فذكره عبارة صدر الشريعة فيها  
 صرحنا مع عدم التدارك كساسة بما قبله وقع من البتة من طرف اعلی  
**قوله** كذا الحلب الشفعة بالم يده لم يخذ هذه المسئلة في ماخذ صاحب الدرر  
 من الكتب ما يوافق ما قاله وهو بظاهر مخالف لما سبق منه في مسألة  
 الشفعة من باب حيار الشرط نقلا عن غاية البيان حيث قال بخلاف  
 حيار الرؤية فانه لو اشترى دارا ولم يرها فبعت وانجبتها فخذها شفعة  
 له ان يرد الدار الاولى بخيار الرؤية انتهى وهو الموافق لما نقله صاحب الكفاية  
 عن الامام الميرتاشي من ان عدم بطلان خياره هو المختار من الرؤية  
 واما قول صاحب الدرر في الشرع اي يبطله بعد الرؤية لا قبلها ولا يوجب  
 عليك انه غير صالح لاصلاح ما فيه فليست **باب حيار اليب** **قوله**  
 ما ينقض ثمة عند التجار وان اختلف التجار فقال بعضهم عيب وقال  
 بعضهم ليس بعيب لم يكن له ان يردوا لم يكن عيبا عند الكل كذا في الثاني  
 حانية **قوله** لان الاوصاف لا يتباين شي من الثمن الا اذا كان مقصود  
 بالتناول اما حقيقة كما وقع الباع بربطه قبل القبض فانه استقطب



نصف الثمن لانه صار مقصودا بالتناول وحكما بان يمتنع التردج الباي بالقياس  
عند المشتري او على الشئ بالحياء كما في الكنية **قوله** اخذه بكل الثمن اي في الغيب  
**قوله** والسرة قال الزباني ولا يختلف السرة بين ان يكون من المولى او من غيره  
الا اذا سرق من المولى شيئا للاكل فانه لا يكون عيبا فان التقصير جاء من المولى  
حيث اوجه اليه وان سرق طما من المولى لبيعه يكون عيبا لانه لا يات منه  
في حفظ ماله انتهى **قوله** كان عيبا حادثة اي عن الاول لمرزوق الاول  
بالبلوغ **قوله** لاختلاف سببها فان البول قبل البلوغ لضعف في الثانية  
ووجوده لادنى البطن والاباق قبل حب اللعاب والسرة قبل البلوغ لتلك  
المبالاة وصاحبها يجهل في الباطن كما قال الزباني **قوله** بناء على انه  
عيب قديم قيد للنفق لا للنفق **قوله** لان المقصود قد يكون الاخر اسس  
وصح محله به اما كون الزنا محلا للاستفراش فظروا ما كونها ولد الزنا  
فلان المقصود الاصل منها الاستيلاد والولد يعتبر بالام السحري ولد الزنا  
كذا في معراج الدراية **قوله** اي بعد ما ظهر العيب القديم لو حدث عيب اخر  
لعله لو عكس وقال فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عنده اخر  
كما قاله صدر الشريعة لكان اوضح **قوله** فان كانت تفاوت ما بين التفتيشين  
العزاي عشر القيمة كما وقع به الزباني فقال زين الدين بن انجيم في الاشباه  
وهل اعتبر قيمتها يوم البيع او يوم التفتيش لم يذكره قاضيان ولا الزباني ولا ابن  
الهام ونسب اعتبارها يوم البيع انتهى **قوله** وجاز للبايع اخذه كذا  
الذي يظهر من تزويج قوله فلا يبرح مشتريه ان باعه اجم على هذا القول  
ان يكون هذا القول من لواحق قوله كنوب شره اجم فلا يذهب عليك  
ما في ذلك من اخلال من الكلام فان المقصود بالافادة من ذكر

ملك المسئلة بكاف التثنية هو الرجوع بالنعصان فيما لو حدث عيب اخر عند المشتري  
وهذا اللاحق يثبت ملك الافادة لا محالة **قوله** او ثيبا الوطى او لا كما سيجي  
منه في اخر هذا الباب **قوله** اذله ان يقول انا اخذها بكذا البيع هو تصور  
لرضا الباي وان كان مسوقا في صورة التعليل **قوله** قيده ليكون الزيادة  
في الجميع اتفاقا فانه لو صدق اخذ ذلك من شئ اجمع لابن العلك لما ان مضى  
اي بالمشكلة غير حلالية واما ما ساء اصحاب الممتون فملنهم مهم ذكر قول ابي  
عند احتلامهم مقتررا عليه فكان الواجب على صاحب الدرر ان يقول قيده  
لان الكلام في الزيادة والسواد عند ابي حنيفة نعتان ثم ان عبارة الهذلية  
او حنيفه اجم لا يا حنة اي الباي قال في الهذلية وبس للبايع ان يا حنة  
وان تراها لان الامتناع لمح الشئ ويوضحه ما سيجي نقلا عن العمادية  
**قوله** الا ان الشريعة بمنه عن الرد والغنى لحصول الرد وكلام شرح  
الهذلية كصاحب الضاية وغيره موافق جهنا لما نقله صاحب الدرر من العمادية  
وما قيل من ان حرمة الرد بالقدرة والجنس وصح منقود وان جهنا انتهى  
يس بلام محرف فان الرد ليس بمحم عندهم في الصورة المذكورة الا يري  
الحمايحي من الزباني قبيل كتاب العرف من ان الشروط الفاسدة من  
باب الرد وهو في المعافاة والمالية لا غيرها من المعافاة والشرائط  
لان الرد هو الفضل الحالى عن الموضع وحقيقة الشروط الفاسدة كما تر  
صح زيادة ما لا يتقنيه العقد ولا يلزمه فيكون فيها فضل حال عن الموضع وهو الرد  
انتهى وهو موافق لعامة الكتب من مشروع الهذلية وغيرها وجم من صاحب الدرر  
ايضا ولا يذهب عليك ان حرمة الشروط الفاسدة ليست لمقصود  
لصورة القدرة والجنس وايضا ذكر في فضل الرد بالقياس من الطائفة



ان المراد بعبارة عن التزام الزيادة لا عوضا عن شيء والمصلحة الجارية  
**قوله** وهو اي الثوب المصبرج والسويح الملتوت **قوله** او عتقه  
 قبلها اي قبل روية عيبه واما ان اعتقه بعد العلم فلا يبرح بالنقصان  
 لان اقداره على الاعتاق يدل على رضاه به ذكره الزبلي **قوله**  
 فلان المراد كان متمنا قبل البيع اي بسبب الخيانة **قوله** لا يفعل اي لا يفعل  
 من المشتري **قوله** بخلاف البيع قبل الحياط قد اخذ صاحب الدرر هذا الجنب  
 من غاية البيان الا انه زاد قوله قبل الحياط على ما فيه وهي زيادة مفهومة  
 لا يلزم مع قوله بعده في العبد **قوله** ولهذا ملكه المشتري اي المشتري الثاني  
**قوله** فصار البائع اي بايع الثاني **قوله** لان الملك في الادنى  
 ثبت على منافات الدليل الى غاية التوق قال في غاية البيان وانما وقع  
 الملك فيه بعارض الكفر اغنى عنه وقع جزا الكفر الاصل في ملكه ان يكون تخليفه  
 للملك لم يكن الملك فيه امر اذا يتأمل هو موقوف الى غاية الاعتاق انتهى  
 وقوله الى غاية التوق متعلق بقوله ثبت **قوله** واعتري متقرر في نفسه  
 يعني ان الشيء يتقرر بانتهائه فيجعل كان الملك باق والمراد مع بقاء الملك  
 المستثنى وبالشراء هذا الكلام ناظر الى ما سبق منه تحليل حكم الاعتاق  
 والتدبير والاستيلاء وقوله حقيقة او حكما تقسم لبقاء الملك في الاشياء  
 الثلاثة المذكورة اما الاول متعلق بالتدبير والاستيلاء فان الملك فيهما  
 باق لا محالة واما الثاني متعلق بالتدبير الا يبري الى قوله في هذا السياق  
 ولهذا ثبت الولاء بالتوق وهو من انما للملك فبقاؤه كبقاء الملك وجميع  
 ذلك من كلام صاحب الكافي **قوله** وان كان بعض الاتمي انه  
 ثبت الولاء في الموضعيين جميعا **قوله** واما في القتل وما بعده اراد بما بعده

المائل الثالث وهي اكل كل الطعام واكل بعضه وليس الثوب ومدخل  
 ذلك الاصل فيها يظهر من دليل ابي ج على ما يحج وان كان مساق كلامه  
 غير حال عن المضائق **قوله** اذا كان يعمل مضمون من المشتري كالقتل  
 والملكية من غيره ذكره الزبلي **قوله** فصار كالمستفيد بالملك عوضا  
 وهو سقوط الضمان او سلامة النفس للمشتري كذا في غاية البيان **قوله**  
 واما الاكل واللبس فله الخلاف لا يبرح عند ابي ج وعند صاحب هذا  
 ان اكل الطعام كله وان اكل بعض الطعام فكذا الجواب عنده وعند صاحب  
 بنقصان العيب وليس له ان يبرق الباقي وعندها انه يبرق الباقي وبغيره  
 بنقصان ما اكل ذكره الزبلي **قوله** وعند صاحب ج لانه صنع في المبيع ما يقصد  
 بشراؤه ويقاد فعله فيه هو اذ عن القتل كما هو به في شروع المهدية **قوله**  
 متعلق بقوله ود بعد ما يتعلق به قوله عيب اراد به وقع ما عسى ان يورد من  
 ان متعلق حرف جر بمعنى واحد بقتل واحد ممنوع عن اهل العربية فذمه  
 بجملته على تقييد التقييد مثل قولهم اكلت من ستاك من العتب كي قالوا في قوله  
 سكا كل ارض قوامها من ثمرها وقد وجهه بجل الباء الاول على السببية والثاني  
 على العلالة فانه اذا لم يكن كلا الطرفين بمعنى واحد ينزف المحذور **قوله**  
 لانه فسح من الاصل اي لان المراد على المشتري الاول فسح للبيع الثاني  
 من الاصل كذا في شروع المهدية **قوله** غاية الامر انه انكر اي غاية المراد  
 الاول هذا جواب لما يقال من جهة زفرانه لما انكر العيب لم يكن له حق الحصنة  
 لانه متناقض في كلامه فقال نعم انه انكر العيب لكنه كذب شرعا فصار  
 كانه لم ينكر اصلا كذا في شروع المهدية واما اد من كونه مكنيا بشرا عاكذ  
 الشرع له بالحكم لمن يدعي العيب **قوله** ثم ظهر المستحق لو قال ثم جاز ان



واستحققة بالبيينة كافي العناية فكان **قوله** والبائع الاول فانها فصار  
 في حقه كالمشتري الاول اشترى ما يبيع ثانيا فلما يكون حق الخصومة بايعة  
 لا في الرد ولا في الرجوع بالنقصان كذا في الكافي **قوله** هذا اذا اراد المشتري  
 مع الثاني ان الاستدانة الى الفروج بين القضاء والمضاء في الحكم بان يرد  
 على بايعة في الاول دون الثاني **قوله** اما اذا رده قبله اي ولو بالتراف  
 كما خرج به الزياتي **قوله** فلهما فرق بينهما الذي يظهر ان يكون ضمير المشتري في بينهما غائبة  
 الى القضاء والمضاء فلا يكون بد من ان يجعل قوله بعده سواء كان المراد بقضاء  
 او غيره تفسير القول فلهما فرق بينهما ولو يتعسف ولو قال فلهما فرق بين ما كان المراد  
 بتضاء او غيره كما قاله صاحب العناية فكان اظهر ثم ان عدم الفرق بينهما جهته  
 ان له ان يرد على بايعة وان كان بالتراف في كماله به الزياتي في ان سوق  
 على الوجه المذكور موافق لما في العناية وكلام الزياتي صريح في ان هذا فرق بين  
 بيع العقار وبين وبين غيره ولم يحد ذلك من جهة يرد وان كان صاحب  
 العناية وصاحب فتح القدور من ركن له في ايراد البحث المذكور **قوله**  
 فلما ركانه بيار الرؤية او بجوار الشرط اي كما لو باع المشتري الاول للمشتري  
 الثاني بحكم الخيار كان للمشتري الاول ان يرد مطلقا وعلمت ان الفسخ  
 بالخيارين لا يتوقف على قضاء القاض كذا في فتح القدير **قوله** ثم اذا رد عليه  
 بغير قضاء بسبب لا يحدث مثله مطلقا او في مدة كونه في ملك المشتري الاول  
 الى رد المشتري الثاني انتهى و التمثيل بما لا يصح الذائدة في خارج في ذلك  
 التمثيل لان داريته اوسع **قوله** هو الصحيح كذا في الكافي وهو اخر از من بعض  
 رويات البيهقي ان فيما لا يحدث مثله رجح للمقتض بتمام العيب عند البائع الاول  
 كما ذكر في الهداية والمذكور رجحنا هو ماني الجاه الصغير **قوله** وتكون في توجيهها

ما كلفنا او ذلك لما كانت العبارة المذكورة دالة بظاهرها على جزم المشتري  
 على تسليم الثمن عند اقامته ببيته ان العيب كان موجودا عند البائع  
 واضح **قوله** واطح انها من قبيل الكلف والنشر كان موجودا عند البائع القديم  
 اه قال في حاشي جلال الدين الجنازي تعليلا عن النوايد الظهريه وامكن محله  
 بتقدير الجبر المذكور ثانيا ومفناه او يقيم المشتري البيينة فيتم عدم الاحتمار  
 انتهى وقد صح صدر الشريعة هذا التركيب بان يجعل قوله او يقيم عطفًا على  
 قوله حتى يخلف بايعة لانها يكون اقامة البيينة غاية لعدم الجبر فالحاصل  
 ان المشتري اذا ادعى عيبا يقيم البيينة على دعواه ويرد المبيع بالعيب ان  
 لم يكن له بيينة يخلف بايعة انه ذاعيب وج يجر على دفع الثمن لا قبل الخلف  
 فاحد الامر من ثبات اقامة البيينة على وجود العيب او عدم الجبر على  
 الثمن حتى يخلف انتهى ونقط يقيم المشتري على هذه التوجيهات من دفع  
 وقد ذكر صدر الشريعة توجيهها اخر للعبارة المذكورة على كونها منصوبة  
 على بائع وفي شرح الهداية لها توجيهها اخر وليس الاعتناء بثبوتها قد يلا  
 وجه حامن وضيقة ما قلناه **قوله** على انه لم يباح عنده اي المدعي كذا في  
 النسخ ولعله سهو من تلمذ والاصواب المدعي عليه يؤيده تفسيره لفظ عنده  
 بعد ذلك حيث ارجع ضميره الى المدعي بقوله اي عند نفسه ثم ان قوله ثم  
 اذا اثبتته خالف حشو لا طائل تحته فان قوله لم يخلف البائع حتى يثبت المدعي  
 انه ابن عنده يعني غناؤه **قوله** لان القول وان كان قول البائع وهو  
 عبارة الهداية بنفسه ما وصح تحليل لقوله لم يخلف البائع حتى يثبت المدعي  
 انه ابن عنده كما صح به في معراج الدراية وذلك لانه منكر للبائع والقول  
 لمنكر كما صح به في العناية لكن انكار البائع او لا بان قال لم يباح عندي لما



عندي لما لم يكن انكارا معتبرا يترتب عليه الحلف او جوبوا اقامة البينة من  
على البايع على قيام العيب به في يده هذا ما تضمنه ما في شروح المهدية ومن  
غفل عن غايته العبارة المذكورة وما اريد بها قال ما قال **قوله** مع انه  
فعل الغير وهو العيب **قوله** لانه توهم تعاقبه بالشراطين اي تعلق نفي العيب  
بوقت البيع والتسليم فان المتعلق بالشراطين لا ينزل الا عند وجودها والغير  
المرفوع في نفيها قبل راجع الى الحالف **قوله** اي عنده اي عند المشتري  
**قوله** واحتملوا على قول الامام فقبل حلف ايضا عنده وقيل لا يحلف عنده  
والثاني هو الا وضح كذا في الكافي **قوله** وله على ما قاله البعض الظاهر  
ارادوا البعض من قال لا يحلف عنده وهو صحيح من القولين **قوله** بعد التقاضي  
بعد ان قبض البايع الثمن واكثر في الجميع **قوله** فائده دعوى البايع جبر نفع  
تحصيل الثمن اليه هو بالمخارعة من حصص الشئ تحصيلها اي نفع جمل الثمن  
حقته اذا احتسب تعدد الجميع فان بيع العبدين اذا كان على الف يقول البايع  
عند رد العيب عليه انما عطيتك حسنة لما كان الجميع على الف هو العبد  
ان لا عيب واحد قال الزيات لان البايع يدعي يقاد بعض الثمن في ذمته وهو حسنة  
الاخر واكثر في ينكر فالقول قول المتكلم مع بيمينته انتهى قال صدر الشريعة  
فيقول البايع هذا الثمن الثمن مقابل هذا الشئ اخر انتهى فمن زعم ان  
المذكورة بالمخارعة لم يوافق للصواب **قوله** وهذا قال وتناوبا كان  
الظن ان يقول بعد التقاضي **قوله** ولو استحق بيمينه اي بيمين المتكلم والموزون  
لم يجز بعد القضي لظن تقديم قوله بعد القبض على قوله لم يجز **قوله** لو اشترى جارية  
ولم يترد من عيوبها الى هذه المسئلة قد مر من مبيها في اوّل هذا الباب  
**قوله** واستحله كان الواجب تبيده بمرّة ثانية كما فعله صاحب الكافي

قوله

**قوله** كاسي اي كاس كوب للمسقى وشراء العلف **قوله** بان الاساس  
يج اي فلا يكون له بد من الكوب اذا لا يمكن جملة الآية **قوله** بسبب وجد  
في يد البايع من قتل نفس وقطع طريق او ردة ذكره الزيات **قوله**  
ولم يعلم به اي المشتري لم يعلم يكون العبد سرق لا وقت البيع ولا وقت  
القبض اي كان المشتري عالما بذلك وقت العقد او بعد العقد قبل القبض  
صار راضيا بالعيب فلا يرجع على البايع بشئ في قولهم جميعا كذا في شرح  
المهدية **قوله** له ان يردّه ويأخذ ثمنه اي يأخذ الثمن كله وهو موافق  
لما في المهدية قال في شرح المهدية وهكذا ذكر في عامة شروح الجامع الصغير  
وهكذا في بعض روايات المنسوبة الى جرجير نصف الثمن ووجه التوجيه  
ان القطع كان مستحبا بسبب كان عند البايع واليدين من الاتي نصفه فيقتض  
قبض المشتري في النصف فيكون للمشتري الخياران شاء رجع  
نصف الثمن وان شاء رده ما بقي ويرجع بجميع الثمن كي لو قطع يده عند البايع  
وقول من قال يرجع بكل الثمن متصرف في اختيار رد العبد المخطئ  
وقول مسكويه انتهى **قوله** وهو بمنزلة الاستحقاق في متعلق بمسئلي  
التطوع واقتران على ما يدرك عليه دليل الامامين وفي حقيقة الاستحقاق سواء  
كان عالما او جاهلا قبل القبض او بعده يطلو الجميع ويرجع بجميع الثمن في قولهم  
جميعا كذا في غايه البيان **قوله** في الصحيح كذا في المهدية قال نفس الائمة  
في شرح الكافي اذا اشتراه وهو يعلم ومنه فني اصح الروايتين عن ابي جرجير  
بالثمن ايضا اذا قبل عنده لان هذا بمنزلة الاستحقاق وفي الرواية الاخرى  
قال يرجع لان جل الدم من وجهه كالا استحقاق ومن وجهه كالسبب حتى لا يمنع  
صحة البيع فلم يشبهه بالاستحقاق قلنا لا يرجع عند العلم بشئ لانه انما جعل



هذا كما لا يستحق لدفع الضرر عن المشتري وقد انزعج حالي علم انه اشتراه  
 ولنا في دعوى جهة ملك الرواية نظر قد ذكرناه انفا كذا قال الثاني في غاية  
 البيان **قوله** باع بشرط ابرأة من كل عيب يعني ابرأة البائع عن دعوى كل عيب  
 كما يدل عليه عبارة الابرة في انشاء التقرير قال في الوقاية باع ويرى  
 من كل عيب **قوله** لان فيه اي في الاراد مطلقا **قوله** حذير تداهم ولا اذا  
 برادرت الدين المديون عن دينه فروع لم يقبل فانه لا يبرأ كذا في غاية البيان  
**قوله** فلا يكون مفعة اي الهالة لا تكون مفعة للبراءة **قوله** او اوله لانه  
 هو عبارة الكافي فيها ولعل ولد لعنه استعمل مما اوسع الفقهاء باسما له  
 وان قال في المغرب لا يقال اوله الجارية يعني المستولد عنها انتهى **قوله**  
 وصدره فلان كذا وان كذبه رده بالبيع لبطمان اخراره بتكذيبه كذا في الكافي  
**قوله** لانه احرجه عن ملكه في الظاهر باقراره كان وصيه قال في الثاني  
 ولا ينبغي به انه تملك لکن التملك ثبت متعلق الاقرار فزورة فحل كانه  
 ملكه بعد انشره ثم اقر به انتهى **قوله** فلا يثبت عليه العيب اي على المصم  
 المصنوب من قبل الامام **قوله** ورواي على ذلك المصم المصنوب  
 من جهة الامام فلا ينافي قوله لا يبرأ وعليه كما ثم ان الامام في قوله لان كذا في  
 في قوله لان التملك لا ينتصب حصما ينبغي ان يجعل اعم من الامام وامينه  
 وانا لا يكون الدليل موافقا للمدعى وذلك لان الامام نفسه امين بيت المال فليست  
**قوله** من اربعة الاحاس اي من خمسة الفراه هو عبارة الا في بينه  
**قوله** وان كان من الخمس اي من خمسة بيت المال **باب البيع الفاسد**  
**قوله** كثره وقوعه بتعدد اسبابه يشبهه من باب التعاقب **قوله**  
 فان الهبة التي لم تمت حقت انما هي كالموقوفه لا يعني ان قوله الهبة

احتج بها احرازها كما ان قوله سائر اصحاب المتن التي ماتت  
 حقت انما كذا وكذا والموقوفه هي التي ماتت بفرض الجنبه مثلما قال في  
 اما التي حقت او حجت في غير موضع النسخ كما هو عادة بعض الكفار ورواي  
 الجوسقي قال الا انها غير منقضية انتهى وسيجيء ذلك في كلام صاحب الدرر  
 ايضا **قوله** والمعدوم هو ما يكره موطونا على مدخل الكافي **قوله** وهي  
 جبل الجبله قال في المغرب الجبله الكرمه وهي شجرة الفنب ومنه الحديث قال  
 عن جبل الجبله الجبل مصدر جعلت المرأة جبلا فهو جبلي وصفت جبالي فسمي به  
 كما سمي بالبحر وانما ادخل عليه التاء للتشعاع بمعنى الاثرية فيه لان معناه  
 ان يبيع ما سوي يملكه الجنبين ان كان اشني ومن روى الجبله بكسر الباء  
 وذلك كان يقول بيت منك ولد ولد هذه الناقصة ان كان اشني  
 وكان معناه اني الجاحلية فابطله النبي عليه السلام **قوله** وبيع امة تبين  
 الخ الذي يتتبعه قوله فتكون بيع معدوم ان يكون هذا موطونا على قوله  
 صح التعليق وقوله او نتج فكان الواجب عليه السقاط لولا بيع متنا كان او شرعا  
 ثم انه لو كان بيع شخص على انه امة وهو جسد كما قال صاحب الوقاية لكان لو حل  
 في افادة الامم **قوله** فان الامة ليست بعد وكذا العكس فيكون بيع معدوم  
 وذلك لان التكر والاشني في بني آدم جسد فيتحقق التناوت والاختلاف  
 في الاعراض وفي غير بني آدم جنس واحد كما اذا اشترى كبت فاذا هو جنس  
 فان البيع منقذة والاصل في ذلك ان الاشارة والتسمية اجتماع في جنس  
 يتناول بالعمية وتبطل لانعدام العمية وفي متحد الجنس يتناول بالعمية  
 اشترى بالحيار كنوت الوصف كما قرره صدر الشريعة **قوله** ويجري فيه  
 البذل والمنع اي بزل الشئ لاجل تحصيله ومنعه بلا بزل الشئ كذا قيل وعبارة صدر الشريعة



يجري فيه الابتدال كما تخرج به صدر الشريعة ولعل صاحب الدرر لما لم يصل الى ما  
 اريد في العبارة المذكورة على ما قررناه غير ما الى ما ترى **قوله** والتقوم  
 انما ثبتت في مبنى هذا الفرح بين المالكية والتقوم انما هو اصطلاح القوم والرهان  
 في ذلك على صاحب الكافي وقيل هو مخالف لما خرج به في النهاية في مسألة بيع  
 من ان المالكية بالملك والتقوم بالفراة والرهبة مال متقوم انتهى وقد قال صاحب  
 التسهيل ان اقوالهم في بيان احوال والتقوم مضطربة **قوله** فانه يجتمع منه الضمير  
 في فانه يرجع الى بطلان بيع متروك التسمية عامدا كما بينهم من السياح **قوله**  
 بخلاف الشافعي فيه فان ما تم التسمية عليه حال الرجوع عما عمل اكله  
 عند الشافعي بخلافه عندنا **قوله** ولا مسمع للماجتهاد في مرور النص  
 اراد به قوله تعالى كما لو ان لم يذكر اسم الله عليه **قوله** وبيع بالحقصة  
 بتجاره جازية كما تخرج اذا اشترى عبد من وملكها حدها قبل التبعين حيث تقي  
 التصدي في الباقي بحصته من الثمن كذا في الهداية وشروحه **قوله** بالتمتع  
 والفرض مما وقع في الدرر من التعيين عنهما بالثمن والبيع مسك ثالث وقد  
 فاته ملاحظة التكاليف **قوله** وان قوتلت بين ما يتايل الدين وهو ما عرخته  
 نفسه بالثمن قال صدر الشريعة وكل ما هو مال غير متقوم ان يبيع بالفرض  
 او يبيع بالفرض به فالبيع في الارض غائب انتهى **قوله** وان سمي ثم كل هذا  
 عند البيع واما عنه صحا فان سمي لكل واحد ثمن في العبد والذكية كذا في الهداية  
**قوله** وجعل غير احوال شرط لقبول المبيع كان لا يخلو يقول لقبول المبيع في المال  
**قوله** وبيع من اي صح البيع في العبد بحصته من الثمن عند ثلثة كذا  
 في الهداية **قوله** او من غيره كونه القن الاخر في نفسه كما هو وضع المسئلة  
 في الهداية وغيره ينفعهم من المقابلة **قوله** وبيع لا يجز له الذي يظهر ان يكون

لنقط ببيع من فوجا عطفنا على قوله ببيع من الاخر واما قوله وبيع من ضم الى موته  
 فمن لواحق مسئلة الجمع فلا يفرق بينهما بل يحد من المتعاطين **قوله** لانه  
 يبيع كالمقوض على سبيل الشراء بل اولى منه لوجود صورة العلة صحتها دون  
 المقبوض على سبيل الشراء كذا في العناية **قوله** فان رضيت به الشريعة  
 بما ذكره من ان الثمن المستحق عشرة مثالا والقيمة ان في به واشترته  
 لا يبيع **قوله** نص عليه الفقيه ابو الليث قيل وعليه الفتوى الذي يظهر  
 من شرح الهداية عود الفيزين في عليه وعلمه ان المقبوض على سبيل الشراء  
 ذلك يتولى على كلام الفقيه ابي الليث في العيون لان القول الثاني  
 في مسئلتنا مرجع على القول الاول **قوله** فبعد ذلك قد ورد التمسك اي فيما ارسله  
 من يده بده الاخذ **قوله** اما اذا كان له ولد عنده فغير في الهواة كذا  
 في نسخ هذا الكتاب والصواب اذا كان له ذكر كما في نسخ الزباني  
 وعليه قوله يظهر منه في الهواة فان رجوع هذا الضم الى الولد مما لا يكاد يصح  
 واما الصغير في عنده فالي البايح لا محالة **قوله** للفرقة وبنتهاين الطر وقدرته  
 رسول الله عليه السلام عن بيع الفرز وهو بيع السك في الماء والطين والهواة  
 كذا في الصحاح **قوله** ولا الكبر يا سي سبي مسئلة الكبر ما في منه بعد سطر  
 فلما يظهر حسن كذا كما صرحنا **قوله** ذكر القطع او لا كذا في الهداية ونقط  
 الزباني سواء ذكر موضع القطع او لم يذكر **قوله** اذا لا يمكنه التسليم الا بعز  
 وذلك الفرز غير مستحق عليه فان قلت هو راض به قلت لم من عز  
 رضى به ما كره ولا يجوز في الشئ كذا في شروع الهداية لتأجل الشريعة **قوله**  
 يتمكن من الشروع او يتحقق المنازعة فحق المنازعة يترتب على التمكن  
 من الرجوع ولذا اورد الزباني بالغاء والمراد رجوع البايح وان حير بان انقطاع



المنازعة انما يكون عند تحقق الرجوع منه لا عند يمينه من الرجوع والكلام فيه  
 ودفع ما يؤدى الى المنازعة باب واسع في علم الفقه **قوله** وضربة القاض  
 القاض الصايد يقال من شبكته على العاثر **قوله** مثل كيكه حرصا قال  
 صدر الشريعة قوله مثله كيكه حال عن الشر على الخيل وحرصا غنية عن المتل  
 يكون الشر على الخيل مثلا بطريق الحرص كليل الشر المحذوف انتهى والحرص  
 نجاء محبة وادس كنة وصاد ماملة الحذر التقديم **قوله** والمرازمة من الزين  
 وهو الدفع لانهما تودى الى التراجع والفرار كذا في المغرب **قوله** مجذوذ اى مقطوع  
 ضلته شراح الهداية بدالين ماملتين قال في القاموس المجذوذ حرم الخيل  
 كالجلاد والجلاد واحد حان انتهى **قوله** وهو ما يجوز به الارض من البنات  
 في المغرب بهو كل ما رعت الدواب من الرطب واليابس انتهى **قوله**  
 الامع كرواوت جمع كواراب بضم الكاف وكسرها على الخوا اذا سوي  
 من الطين كذا في العناية **قوله** لان الشئ انما يدخل في البيع تبع لغيره اذا  
 كان من حقوقه والنخل ليس من حقوق العسل **قوله** فان بيعها لا يجوز  
 عند ابي حنيفة قال في الكافي وجه دوو القرض بيمينه عند ثمة وعليه الفتوى انتهى  
 وكذا اذكر في الكافي قول محمد المغيرة به واهنا صاحب الدرر في المحتل  
 ذكر قول ابي حنيفة عاده وكل من ينفى ان لا ينوت ههنا ذكر قول محمد في الشراء  
 عند ذكر مذهب اصحابنا اجمالا مع انه هو الحق به من اقوالهم في حكمه  
 والظاهر كونه بطريق السقوط من قلعه الشراء لا يبرى الى تملكه فيها  
 سمي بقرنه ومحمد ان الدود يستفيع به وكذا في الحال **قوله** وبه يفتى كذا  
 في الكافي يوجد في نسخ هذا الكتاب قوله وبه يعني على صورة المحتل وهو  
 مخالف لما في الكافي وغيره فانه المفتى به في هذه المسئلة انما هو قوله

محمد وهو صحة بيع دوو القرض بيمينه كما عرفت واذا ذكر في متن هذا الكتاب  
 ليس ذلك بل قول ابي حنيفة من عدم جواز بيعها فلا يكون له بيمينه بارة المحتل سلف  
 بل ينبغي ان يخرج من كونه من الشرط لم يبرأ بقوله فيه ومحمد مع ان الدور يستفيع  
 وكذا بيضه في الحال **قوله** والاتباع عدهج الاين من البيوع الخامس  
 موافق لما في به صدر الشريعة ولعله جعل المدة في ذلك عليه واما الحكم  
 الباطل عليه من صاحب الهداية فمحل تدبر بعد **قوله** ولو باعه ثم عاد  
 الى اى عاد من باعه وقد باعه ممن ليس عنده محل هو وبيع حائرا  
 اذا سلمته فعلى ظاهر الرواية لا يبرأ صحابا وهو مروي عن محمد كذا في فتح  
 القديم **قوله** قلنا نفسمها محل للتمديد وما حل فيه التروك بيمينه والغير  
 ان الجور وان في الاحتصاص وصده الى التروك والغير المرفوع في قوله  
 وهو الحى الى محل التقدة والحدود المتق واصله ان المتق والمرفوع متقان  
 يتعاقبان على موضع واحد فيهما ضمان واذا لا حيوة في التمسك لا يبرأ  
 عليه الروح والا المتق لا تعطى الموصوع كذا في شرح الهداية **قوله**  
 قهده به دفعا لما عسى العلة لو قال لان المقصود بالبيان ههنا هو  
 حكم بين المدة اذا كان في الوعاء واما حكم بينهما اذا كان في الشئ فقد  
 سوغ فانه داخل في عين في طوع كان اظهر حال الاتقاني ولو كان في الصنع  
 لا يجوز بالاتقاني ولو قال في وعاء كذا قال صاحب الكافي ولو في قرح  
 كان اظهر ودخل فيه ما في الشئ ايضا **قوله** ولا ضرورة في شرائه  
 لوجوده مباح الاصل وعلى هذا قيل اذا كان لا يوجد الا بالبيع جاز بيمينه  
 انتم لا يلزم للبايع وقال ابو الليث ان كانت الاس كنة لا يجدون  
 شعر الحنزير الا بالشراء ينبغي ان يجوز لهم الشراء كذا في العناية **قوله** لان



هذا الاختلاف اما ان يُعبر في تعيين المرق المتبوع من مقتضى عقد البيع فانه  
هو المعبر بخلاف تبين البيع عند رده فانه ليس كذلك **قوله** وان كان  
كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في السمن كذا يوجد في نسخ هذا الكتاب  
بشأن مهملته وهو هو من قلعه والصواب الثمن بناءً منقشة كما وقع في نسخ  
الهداية والكافي فانه لو قيل ان كان الاختلاف في السمن فهو في الحقيقة  
اختلاف في السمن لا يكون لهذا الكلام من صحيح **قوله** عطف على قوله  
وبيع عن اي فدلح فيه ان تخصصه بالذم لكونه اول المعطيات لا محالة  
وليس كذلك وكان الواجب جعله عطفًا على قوله ما سكت الح ووقف المتألف  
اي بين الثمنين **قوله** وهو بلا غرض وهو ربا فلما خرج كذا في النهاية  
ولذلك قال في الهداية في فصل حسنة **قوله** ووجه الفرق بين حق المرد وبين  
حق التسهيل حيث جازع الاول دون الثاني **قوله** وهو الحزين الظاهر  
يوم من الحزين كما قاله صاحب النهاية **قوله** بفتح الحاء وكسرها وقرئ  
قوله شاع وتوضعه يوم حصاده ذكره الزيلعي **قوله** وهو ان يوطئ الطعام  
الح قال في النهاية من الدوس وهو شدة وطئ الشيء بالقدم انتهى والطعام  
البر وما يطعم ذكره في القاموس والمازعهنا هو الحنف الاول **قوله** قطع ثم  
النفيل والصوت لها معنيان لغة قال في القاموس جز الشم والحنش  
جزا وذكرهما مواضع لا في شرح الهداية **قوله** وقد اتمم الزيلعي على ذكر قطع الصوت  
**قوله** لاختلاف الصحابة فان من الصحابة من اجارها كما شئت في  
اجازت البيع الى التطاف وابن عباس منعوه به اخذنا كذا في فتح القدير  
**قوله** ولو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات كذا في الهداية  
بلا ذكر خلاف وتال في الحاشية الصحيح من الجواب انه يرد البيع اذا اجلس

في البيع او بعده انتهى **قوله** واجله في الدين محتمة الصواب والجملة  
في تاجيل الدين محتمة كما قاله الزيلعي واراد صاحب المذاهب ان يجعل العبارة  
المذكورة في اجل وذلك لحلو العقد عن العقد بخلاف ما اذا كانت الجملة  
مقارنة له فيفسد كذا قرره الزيلعي **قوله** او ببيع مستحقة اى النفع كذا في الرواية  
وعبارة الهداية او ببيع وهو من اهل الاستحقاق كما في الهداية قال صاحب النهاية  
في شرحه اى من اهل يثبت له حيا ويبيع منه المصومة وطلب الحق ثم قال  
حتى لو لم يكن المعقود عليه بهذه الصفة يجوز البيع كما اذا باع فرسا بمنزلة ان  
يعلقه المشتري على يوم من اهل الشئ انتهى **قوله** او بشرط ان يخرجه اى ببيع  
وهو حرم مثلا حريم الفاعل في يخرجه الى البيع قال في الهداية ومن اشترى مثلا  
على ان البيع فملكه بعض شرحه على ان اتم او اشترى اذ يعلق ان يخلصه البيع  
مثلا له فاعلق عليه اسم الفاعل باعتبار اوله وعليه جرى صاحب الدرر في سقته  
هذا **قوله** يقال جدا الى مثلا عملها كذا في المغرب وتال في القاموس النفل  
ما وقيت به القدم من الارض كالنملة مؤنثة انتهى لكن الموافق لهذا الكلام  
ان يقول ان يخرجه من العرف له مثلا على ان يكون تعديته الى واحد كما وقع  
في عبارة الهداية **قوله** وصح البيع في النفل اسحقنا وما ذكر قبله من  
فنا والعقد في بيعها جواب القياس **قوله** فصا ركضه الثوب  
اى صا جواز شراء النفل بشرط فالبيع وشره كجواب صنع الثوب  
بين ان القياس يقتضي ان لا يجوز استيعار الصباغ الصبيغ الثوب لان الاجابة  
عقدت على المنافع موصو والبيع عين تمام بنفسه والاجابة لا استيعار  
لا يجوز كذا اذا استأجر بكرة ليشرب لبنها آلا انه جوزت هذه الاجابة  
للتعامل فصا ركضه حل الحام واستيعار الفرو والتعامل في شئ لم يترك القياس



الا يري انهم جازوا الاستمتاع بالتعامل وان كان التماس ياتي في ذلك لكونه بيع  
 بيع المعلوم كذا في غاية البيان **قوله** وانما قال المشهور العام ان الجار اذا كان  
 ثلثة الامام لم يبيع منه شيء مثل هذا في باب حيار الرؤية ولا في غيره ولم  
 سم نكاسا له سببنا وانما المراد بها انه لو شرط ان يخدم البائع المبيع  
 يكون البيع فاسدا وعلى ذلك كلام صاحب الهداية والكافي والكنز وسائر اصحاب  
 والشرح **قوله** اي المبيع بالغير البارز في استخدامه او فاعله المستعمل به  
**قوله** او يدرسه استوطنا ذكرنا في مع انه اصل هذه التقرينات ومشارك  
 معها في الحكم المذكور وهو المذكور في الهداية والكافي والكنز مقدم على جميع ما  
 كان غفله منه اذ لا يري له وجه صحيح ثم ان عبارة الهداية ومن باع عبدا على  
 ان يعتقه امشترى او يدرسه مما كان ينبغي من صاحب الدرر عند الفقيه  
 الذي صنفنا فاعل استخدامه هو الغير المراجع الى البائع كما عرفت بخلافه من  
 هذه الافعال فانه الى المشتري فجمع جميعها في قرن واحد مما لا يكا ويصح **قوله**  
 فان الفل تعبه فيقال اعجبه الشيء او صار محبوا اليه كذا في كتاب الاموال  
**قوله** اذا قبض المبيع بغيره باي وجه اقتضى في ذلك انه صاحب الوتانية وادرك  
 عليه صاحب الاصلح والا يفتاح بان العبرة بالاذن دون الرضا اذ لا جرة  
 في البيع الفاسد انتهى وعبارة الهداية والكنز بام البائع وعبارة الكافي  
 باذن **قوله** فبالامتناع عن المطالبة او في دفعه قبل التقابض بالامتناع  
 عن المطالبة او في **قوله** وامينة ليست بالحق جواب عن قولنا في  
 وصار كذا اذا باع بالمدينة او باع المهر بالدرهم **قوله** وان كان المهر  
 متنا فعدت وجهه اراد بام ما سبق منه في اول الباب عند قوله وبيع  
 مال غير متقوم فالمهر والمهر لا من انه انما بطل بيعها بالثمن لانه لا يبيد الحكم في

طرف المبيع هو الاصل في المبيع لتوقف المبيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل  
 ليس محلا لا يملك هكذا المبيع انتهى **قوله** ويعتبر قيمته في كذا في الكافي  
**قوله** لم يزل لكل منها اشارة الى وجوب الفسخ واللام بينه الجواز اذ يقع  
 في ذلك انه الزبيدي ولا يذهب عليك ان احدهما متبني احدهما وجوب  
 الفسخ على كل واحد منهما حتى الشرح لاحق المتعاقدين والاخرى قدرة كل واحد  
 منهما على الفسخ بالانفراد والمذكور في الهداية والوتانية والكنز والكافي هو التبعة  
 دون الاولى ولا وجه لما فعله الزبيدي من اخراج اللام عن طاحه حاتم ان قوله  
 الزبيدي واللام يكون بمعنى على حال الله تعالى وان استأتم عليها اي فليها  
 محمل النظام فان اللام في الآية تدل على المنفعة والمقام مقام المفعة وما في  
 فيه ليس من ذلك القليل بل من جهة الدلالة على الجواز والوجوب اني  
 هذا من ذلك **قوله** لم يزل ان كان الف في صلب العقد لم يند وجوب  
 الفسخ لكل منهما بعد التبعين بما ذكره وانما وجوب العقد احد الموصفين **قوله**  
 ولما لم الشرط ان كان شرطاً زائداً يفسخ من الفسخ لا يكون الا من له الشرط خاصة  
 دون من عليه والشرط الزائد كان يهدي له صفة لا تعلل صفة الشرط  
 من الزجوة المحال في الاصلح والا يفتاح لكنه ذكر في شرح الطحاوي  
 بلا حكاية خلاف وبه اخذ صاحب الهداية انتهى **قوله** وجه العبد يقدم  
 الحاجة اي اذا اجتمع حق العبد مع حق الشرع يقدم حق العبد لكنه يحتاج  
 والله سبحانه غني عن العالمين **قوله** والكتابة والرهن فالمبيع فها هو فان  
 على انه ابتداء كلام **قوله** اي لا يأخذ المبيع باجته بعد الفسخ وقبض الموصفين  
 كذا حال الزبيدي **قوله** حتى يرد ثمنه اي كان للمشتري اي يجب المبيع  
 حتى يرد البائع الثمن الذي قبضه كذا قال الزبيدي **قوله** فان مات البائع



الحال صدر الشريعة اي باع شيئا بغير فاسد ووقع التبايع من فسخ  
ثم مات البائع فملكته من الجبس الجبس حتى يأخذ الثمن ولا يكون  
اسوة لغرماء البائع انتهى كالمصنف حيث يبيع محبوب بالدين **قوله** كالمالك  
فانه اذا مات الموهوب يتقدم له الثمن على ورثته وغير ما به **قوله** طالب للطلب  
**الحال** طالب الشيء يطيب طيبا اذا كان له زيدا او حلا لا كذا في المصباح  
الغير وادعى في هذا المقام هو الثاني **قوله** فلم يتناول بالعقد الثاني بينهما  
بينهما اي بين الدراع التي باع المشتري الجارية بها **قوله** اقول لا يجوز على المتنازل  
المصنف ان ما ذكر لا يزيد التوفيق بين كلامي الهداية وانا عبيد وليا للمسئلة  
الحال قد روجه كلام صدر الشريعة بان حاصله وقع التناقض من كلام صاحب الهداية  
بان الثمن في البيع الفاسد يتعين بالتعيين في حالة قيام الثمن ولا يتعين في  
في حالة عدم قيام ثمن هناك التحايل والجهل حتى يتحقق التناقض **قوله** اعلم  
ان البحث في الحال نوعان من التفصيل ما هو في بعضه من الكفاية او ارتباطه  
يقول صاحب الهداية فيمكن البحث في الزرع ويقول فلم يتمكن البحث هو  
الطيب كذا في شروح الهداية **قوله** والفاسد اذا تعرف في الموضع  
والثمن بقي الزرع الحاي بعد ما ادعى ضمانها كما وقع به في الكفاية **قوله** فالبحث  
لعدم الملكة على النوعين او بالنوعين ما يتعين وما لا يتعين **قوله** فتفاه  
اي اداة ذلك الرجل المدة على عليه **قوله** بالتفاه ووج على عدم الدين **قوله**  
وبدل المستحق المستحق بفتح الحاء وهو الدين وبدله هو الدراع المقصودة  
اي نكوك ملكا فاسدا فلا يعمل فيما لا يتبين لانه شبهة الشبهة  
كذا في شروح الهداية او يوجب الى القضاء او الرضاء كان الواجب الاقتصار  
على الاول كما في الهداية **قوله** لزمه قيمتها او يأخذ الدار والارض

وقال في الكافي وينقطع عن الاستدلال انتهى وهذا هو قول ابي حنيفة  
لان حق الشفعة اي في استاء المصالح كما وقع به الاتفاق ثم ان المراءى في الشفعة  
حقه في الشفعة كما وقع به في الكافي **قوله** اضعف من حق البائع اي  
في الاستدلال بالالف كذا في الكافي **قوله** بخلاف حق البائع فانه  
يورث ويثبت من غير قضاء ولا رضاء وحق الشفعة يبطل بتأخير الطلب  
حق البائع لا **قوله** والا اضعف اذا لم يبطل شيئا في حال في غاية البيان  
ثم اضعف الحقين وهو حق الشفعة لا يبطل بناءا على ما في الدار والمشتري  
بل يتحقق البناء ويأخذ الدار بالبائع اولى ونقطة اولى بان غاية المرام ثم  
ان قول صاحب الدرر في حق البائع كذا في طرق التنزل والا فاما مناسب  
مسألة الكلام في حق البائع اولى كما وقع في عبارة غاية البيان **قوله**  
وحق الشفعة لا يبطل بالبناء والنفس بل يتحقق البناء والغرض  
في الكلام ثم ذلك الحق مع هذه لا يبطل بالنفس والنفس بل يتحقق البناء  
والغرض في حق الشفعة فلان لا يبطل هذا الحق مع قوة ويتحقق البناء  
والغرض له اولى انتهى ونقطة صاحب الكفاية ثم يتحقق بناءا على المشتري  
الحق الشفعة فالحق البائع اولى **قوله** وله ان البناء والنفس حصل  
للمشتري قال صاحب الهداية وله ان البناء والنفس تمام يتقدم به  
الدوام وقد حصل وتبليط الى اخره واستط صاحب الدرر **قوله** تمام  
يتقدم به الدوام وما اصاب ثمان له مدخلا في تمام ووجه حيث اقر به  
عن الاجارة كما وقع به شرح كلامه **قوله** وكل ما يورثه يكسب بغير حق الاستدلال  
تمام في غاية البيان فيقطع به حق الاستدلال لانه لا يجوز لان ان يبيع  
في برص ما لم من جهته ونصار كما اذا باع المشتري اودعه من غيره **قوله**



بخلاف الشفع حال في غاية البيان فانه لم يوجد منه التسلط على الترف  
فكان له ان ينقض البناء والفرس ويأخذ الارض بغيرها انتهى ثم  
جواب عن قولها لان حق الشفع اضعف من حق البايع الحق يعني ان حق  
الشفع وان كان اضعف من حق البايع من بعض الجهات لكنه اقوى  
من حق البايع من جهة عدم التسلط فيه بخلاف البيع **قوله** ولهذا  
لو وجعها المشتري هو حق قوله وكذا لو باعها تنوير تكون حكم الشفع بخلاف ذلك  
لما لا تسلط منه كما قال صاحب الهداية بخلاف حق الشفع لانه  
لم يوجد منه التسلط لهذا يبطل رهبة المشتري وبيعه فكذا انما انتهى  
**قوله** وان لم يكن في الفاسد شفعة قلت لا يذهب عليك ان المذكور  
فيما قبله هو الشفع اذا بنى المشتري في الدار بالشراء الصحيح على ما يظهر من  
وشرحه كيف لا وذلك بخلاف الشفع جواب عن قولها لان حق الشفع  
اضعف الحق وقد عرفت ان الحق او بالشفعة هناك هو الشفعة بالشراء الصحيح  
فهذه القول من صاحب الدرر زيادة مفصلة من عنده ولم نجد من  
جهة **قوله** لان حق البايع قد انقطع معناه هذا التعليل من الاستدراك  
من قوله وان لم يكن في الفاسد شفعة اي لكون حق البايع قد انقطع في  
صورة الهبة والبيع فيكون هاتان الصورتان متشابهتين عن قولهم  
ليس في الفاسد شفعة حيث جازت فيها شفعة كما في كتاب الشفعة  
من الدرر لا يثبت الشفعة في دار بيت بيعا فاسدا ولم يقطع فسخه  
بان مبنى المشتري فيها فان ذلك يثبت الشفعة فهذه من قوله معناه لان حق  
البايع قد انقطع معناه قلت ووجه ذلك انه لو لم يقطع حقه وكان له الاسترداد  
لما كان للشفع الشفعة لان الشفعة انما يكون بعد البيع والاخراج عن ملكه

**قوله** وان كان قبله في المستوف لان العقار فعلى الخلاف المعروف  
الذي يأتي عبارة الخلاصة وان كان قبله في المستوف لان العقار فعلى الخلاف  
المعروف ويوجد في نسخ الدرر على استساغ الواو من قوله وفي العقار  
على الخلاف المعروف ولا يرد على وجه صحة ثم ان الحق بالحلل المعروف  
ما ياتي في الفصل الا في عقيب باب الاقالة من ان بيع العقار قبل قبضه حله  
عند البيع وابي يوسف واما عند محمد فلا يجوز بيعه قبل قبضه رأس فلهذا  
معنى قوله وان كان قبل التبعين في المستوف **قوله** وبيع امرئ عند البيع  
و اما عندهما فياخذ وبيع الفاسد فانه موقوف على اجارة المالك  
حق لا يذهب عليك ما بين هذا الكلام وما بعده من التذاعن والاعتناء  
لقوله ان اقرب الفاسد بعد ان فرض بايها وكذا البيضة المفضوب  
منه بعد ان حجب الفاسد والصواب الموافق للخلاصة ان يقول في حق  
وبيع المفضوب ثم يقول في البيع فقد ذكر محمد انه موقوف ان اقرابه  
الفاسد ثم البيع وان حجب والمفضوب منه بيضة فكذا كذلك واستخرج  
اصل المسئلة من منية المعنى ونقطة بيع المفضوب من غير الفاسد  
اذا كان الفاسد موقرا اوله بيضة بهج في الاصح انتهى **قوله** ليس باجاة  
للبيع الموقوف القواب اجازة بدون يس كفي عبارة الخلاصة  
والفصول العادية وغيرها **قوله** فان نأى عنه بصفحة انتهى وهو  
ابن خن ان احبب الشراء اكثر من الاثقال في التوفيق اعلم ان اجازة  
يراد به الامر مجازا واما عدل عن الامر الى الاجبار لان الامر لا يرد  
في الاجبار يلزم كذب الشارع والماثور به ان لم يوجد في الامر لا يلزم  
ذلك فان اريد المبالغة في وجود الامر به عدل الى لفظ الاجبار مجازا



انتهى فان قلت هذا انما يتصور اذا كان الجوز على حقيقة واذا كان محاراً  
 فمن اين يتصور الكذب قلت يظهر الى طوره صورة الجوز كذا في التلويح وقد  
 يقال وانما نحن اجباراً لنسج اكر لما فيه من الاشياء بانه امر او نهي فاشتمل  
 ما خرج عنه فيكون اولى على الوجود **قوله** وهو محل النسيان في الخطبة ايضا يعني  
 اذا ركن قلب المرأة الى المحاطب غيره فاذا لم يركن فلما كذا في غاية البيان  
 والذي يظهر ان يكون مرجع الضمير يكون احدهما الى الاخر وان لم يسبق ذكره  
 الا في سياق النفي **قوله** المحلوب بالنفس لكونه مفقود يتلقى كما قيل  
**قوله** اليه متعلق بالمحلوب والضمير المحرور راجع الى البلد ومن الطعام  
 بيان للموصول وهو اللاتم في المحلوب كما قيل **قوله** هو سبع من اهل البلد  
 على وزن ضرب بمعنى البادية ثم ان على هذا التفسير يكون قولهم سبع  
 الحافر للبادي بمعنى البادية فان الاستعمال على باعه منه دون باع له يخرج  
 الصورة الثانية فان اللاتم فيها باقية على ظاهرها فان الحافر يبيع  
 لاجل البادي واتمام محله مصاحته فكذا ما محساة من شروع الهدية والذي  
 يظهر من كلام صاحب القوي في المصباح المميز ان يكون باع له وباع  
 منه سواء في الاستعمال **قوله** والكبير يشق على الصغير كذا في النسخ  
 ولعل العوالب والكبير يشق على الصغير من الاستعمال لامن الانشاق  
 كي وقع في كلام صاحب الكافي والتميز **قوله** حتى لو كان احد الصغيرين  
 له والاخر ليزهج هذا على وفق ما في الهدية وقال صاحب الفناية في شرحه  
 ذكره الفهر مطلقا ليتناول كل من كان غيره سواء كان الفراء بن الصغير او كبير او هجا  
 في مؤنثه او لكان انتهى وقد وضع صاحب الكافي المسئلة على وجه اخر  
 حيث قال حتى لو كان احد الصغيرين له والاخر لابنه الصغير وهو في حجره

له ان يفرق بينهما انتهى واحتقن التزم بقى اثره ولعله ليكون المسئلة منطقية  
 المنع ولو في الجملة بخلاف ما في الهدية **قوله** والمنع من التلويح عبارة  
 عن اصله شأنه كما يظهر من بعض شروح الهدية **قوله** حتى لا يدخل  
 فيه حرمة غير قريب كما مرارة الاب والاح او الام من الرضا **قوله**  
 ولا قريب محرم طابن القم **قوله** ويبيعه بالدين اي دين لزم الصغير باستهلاكه  
 من مال الصغير باستهلاكه من مال الصغير كذا في فتح القدير وقال في بعض  
 شروح الهدية ابن الدين الذي وجب على العبد بالاذن **قوله** وردة  
 باليبس بان اشترى اهلها لنفسه فوجد باجدها عيبا له ان يردده ويسكه  
 الثاني كذا في الكافي **قوله** لانه المنظور اليه دفع الفرض عن غيره لا الاخر  
 اي دفع الفرض عن غير الصغير لا الاخر اربا بالصغير وانما حصل الاخر اربا بالصغير  
 ضمننا جرح مستحق فلا يلتفت اليه لانه كم من شئ يشبه ضمنا ولا يشبه  
 مقعدا كذا في غاية البيان **باب الاقالة قوله** الاقالة تثبت لمنظور  
 يعبر باجدها عن امانته والاخر عن المستقبل كالطلاق قاله الترمذي **قوله**  
 لان ف والببيع للزوم الربواج قال لا ثاني بخلاف البيع لان الشترط  
 الفاسد في معنى الربوا والزيادة تمكن بانباتها في البيع فيحقق الربوا بخلاف  
 الاقالة فانها رفع ما كان ورفع ما كان زائدا على ما كان لا يتصور فلذا  
 لا يؤثر الشرط الفاسد في الاقالة انتهى قلت وهذا معنى قول صاحب  
 الربوا في النسخ **قوله** وجاز للبائع بيع المبيع قبل قبضه كان من الواجب  
 عليه ان يقول بيع المبيع من المشتري لما يظهر من النسخ ان بيع المبيع من  
 من غير المشتري غير جائز **قوله** حتى لو باعه منه اي حتى باع البائع المبيع  
 من المشتري **قوله** وجاز بيع المبيع والموزون بل عادة الكيل والوزن



كان الصواب الموافق شرح المذكور ان يقول ههنا وجاز قبض المكيل والموزون  
لان الكلام في الاتالة نفسها لاني بيع بعدها واما ان يرد بالبيع نفس الاتالة  
فكلامه في هذا المثل **قوله** قال في النهاية الخلاف فيما اذا ذكر  
المع اراد بالخلاف ما ذكره القوم ومنهم صاحب الهمدية من اختلاف الاتة  
وهذه المسئلة وان لم تذكر في سياق كلام صاحب الدرر وهو ان الاتة  
تسج في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق غيرهما عندنا في الا ان يمكن جعله  
فسحا فيبطل وعندنا في يوسف هو بيع الا ان يمكن جعله بيعا فيجعل فسحا  
وعند محمد هو فسح الا اذا تم ذكر جعله فسحا فيجعل بيعا **قوله** يعني اذا كان المبيع  
موجودا في هذا عبارة الزيلعي بينهما ولا يذهب عليك ما في ذكر المبيع ههنا  
من انه كالك في الصواب بدار المسئلة بالعبارة كما وقع في الجوهرة حيث قال  
لو وجب المثل شيئا وقبضه حتى لو باعه الموصوب له المثل نعم اصاب  
صاحب الدرر في موضع متنه فان قوله وبس للواهب المروج حال  
عن تلك المسئلة **قوله** لان الموصوب وهو البايح في المسئلة **قوله**  
فاشتراه منه اي اشتراه البايح والغير في هذه الى الثمن فان وضع المسئلة  
سلا على ان لا تنفذ الثمن **قوله** ولو تقابضا اي عقد العقد المتقابلة وهي بيع  
ومن يرد في غاية البيان **باب المراجعة والتولية والوصية**  
**قوله** وشرطها اي البيع الثلاثة كذا في المجموع والموافق للهمدية ان يقول  
وشرطها اي المراجعة والتولية **قوله** اذا كان عوض المبيع الذي اشتراه  
البايع قريبا مثل عبدا وثوب **قوله** الا اذا كان المشتري مراجعة بمثل  
ملك ذلك البديل من البايح بسبب من الاسباب هو رده رجل باع عبدا ثوب  
وملك ذلك الثوب غيره بسبب من الاسباب وذلك الغير الذي في يده الثوب

يشترى هذا العبد بذلك الثوب ويرج ورجع كذا في غاية البيان ويظهر  
من ذلك المصوب ان المراد بذلك البديل هو الثوب مثلا **قوله** فاشتراه  
مراجعة ببيع معلوم بان قال ابيعك مراجعة بالثوب الذي في يدي ويرج  
عشرة وراهم لانه جعل المراج على الثوب عشرة وراهم وصح معلومة كذا  
في غاية البيان **قوله** واما اذا اشتراه ببيع وده ياداه اي رج مقدار درهم  
على عشرة وراهم فان كان الاول عشر من كان المراج ورجع وان كان  
ثلثين كان ثلثه وراهم في النهاية الاكلمية ثم ان هذا الكلام شروع في بيان  
ثلاثة قول في المتن والمراج مطلقا **قوله** وثلاثة قول كذا في المجموع قال  
ابن ابي عمير في شرحه يعني لا يضمن ما زعمته المشتري على نفسه في نفسه من  
وقت شرائه المبيع فيد به لانه نفقة المبيع وكسوته وكما قرره يضمن كذا  
في المحيط انتهى **قوله** وكما ربيت الحفظ هو معدون في الهمدية والكاظمي  
نيما لا يضمن وخرج ذلك من كراه المبيع يحتاج الى تدبير وقد قلنا عن المحيط  
ان كراه المبيع يضمن ولعل التوضيح يحتاج الى تدبير وقد قلنا عن المحيط  
حان اي البايح في المراجعة هذا عندنا في ح وقال ابو حنيفة **قوله**  
وقال محمد غير بينهما كذا في الكافي **قوله** لزمه بكل اثنى عشر وسقط  
حياره هذا عندنا في ح وهو المشهور من قول محمد في محمد ان المشتري  
يرد قيمته المبيع ويرج على البايح بما دفع اليه من الثمن ذكره الزيلعي  
**قوله** فيد به اولو لم يكن على العبد دين اي ومن محيط رتبة ليوافق  
ما في المتن وفي فتح القدير ثم العبد المذكور وهو كونه مدونا بالمحيط به  
رغبة معج به في الجامع من رواية محمد عن يثوب عن ابي حنيفة والمشيخ  
في تقرير هذه المسئلة مختلفون فمنهم من ذكره كفا ضحكان ومنهم من لم يذكر



بالمحيط كالصدر الشهيد ومنهم من لم يذكر الدين أصلا لنفس الأمة والمبسوط  
انتهى **قوله** يعني إذا كان مع المضارب عشرة وراحم بالنصف أي بان دفع  
رب المال إلى مضاربة عشرة وراحم على أن يكون الربح نصفين كذا في الكافي  
**قوله** وإن كان صحبها في نفسه لا فائدة ملك العين أو التعرف كما قال للربح  
**قوله** إذا لم يجنس عنده شيء يتأمله الثمن فإن ما يتأمله الثمن كالتأجيل فلا يملك  
بذهاب ما لا يتأمله الثمن إلا ترى أنه لو توسع الثوب المشتري لا يجب  
عليه البيان قصار نظير ما إذا وقف بتغير الثمن السفر كذا قال الزبيدي في مخرج  
الدراية لأن الفات وصف فلا يتأمله شيء من البدل أو فوات من غير  
منع أحد وإنما البدل كله بمقابلة الأصل وهو بان على حاله فيسببه بوجه انتهى  
**قوله** لأن الأوصاف لا يتأملها الثمن ككونها أتيا كذا في عامة شروح  
المهذبة **قوله** فاعورت بآفة سماوية كذا في مخرج الدراية **قوله** لا يجب  
عليه البيان لفظ المهذبة ولا يبين قال في مخرج الدراية أي لا يقول أنها سلم  
فاعورت في يدي أو وطئت **قوله** ولهذا قال ولم يتقصها الوطى وذكر  
لأن منافع البيع لا يتأملها الثمن إذا لم يتقصها الوطى **قوله** قال الزبيدي المرد  
بقولهم يسببه بوجه بلا بيان أنه اشتراؤه كذا في النسخ والعيوب أي من غير  
بيان أنه اشتريه كذا في عبارة الزبيدي بان يبين العيب والثمن  
أي لأن بيان ما فيه من العيب واجب شرعا لقوله من غشنا فليس  
منا فلا يجوز إخفاؤه كذا قال الزبيدي ولعل الأصوب كان يستأجر ذكر الثمن  
من هذا المقام **قوله** كقرض الفارسي التوايد الظهيرة الفرض بناء بوجه  
من فونها بواحدة نفس على هذا صدر الكتاب لم أبرأ بس كذا في الكفاية وقال  
في الكافي الفرض بالناء وقبل بالثان انتهى **قوله** فاعور شرها كذا في المهذبة

وقد حج الحققون من شتر حصه بانه وقع الاتفاق لان بقضاء الاجنبي يجب الضمان  
ويجب البيان عليه أو التعتيب بصنع العباد وموجب للبيان وإن لم يؤخذ  
الارشاد والدليل المطلق المبسوط من غير ثم من لاخذ الارشاد لأن العدة  
جزء من العين فإذا التها تعيب لها كذا قال الزبيدي **قوله** ولم يبين فاعور  
أي لم يبين أنه اشتراؤه نسبة ما لا نف فعل المشتري بذلك كذا في فتح القدير  
**قوله** حتى يزدني البيع لعل الصواب في الثمن كذا في عبارة المهذبة وما  
يقصده هذه العبارة هو كون الزيادة وبيع شيء منه الثمن له حيث يتأمل  
فصار كأنه اشتري شيئا وبيع أحد ما رجعة نسبه انتهى فاعور تدبرت ما  
يظهر كعدم صحة ما قيل في تصحيح هذه العبارة أي يجعل المبيع في حكم الزيادة بالنظر  
إلى بيعه بغير زائد انتهى **قوله** فاعور شرها أي في المراجعة وأمره بالمشاهدة  
الحياة بان يكون أحد الشئيين شبه المبيع ولو كان مبيعا حقيقة لكانت  
حياته حقيقة كذا في فتح القدير وكان الظن والشبهة بالواو **قوله** فاعور شرها أي  
على شرها وأبدا يعني على فكره في مخرج الدراية **قوله** وهو الف ومائة أي  
حالة **قوله** لأن الأجل لا يتأمله شيء من الثمن أي حقيقة ولكن فيه شبهة المتأمله  
ولهذا قيل في الثمن لاجل الأجل كذا في غاية البيان **قوله** بغيره إذا كان ولاه إياه  
ولم يبين جري التولية مثل المراجعة فيما ذكرنا من الخيار ما دام المبيع قائما بعد  
الهلاك ولا يستهلك لا خيار له بل يلزمه جمع الثمن كذا قال الزبيدي **قوله** لأنه  
بناء على الثمن الأول هو عبارة المهذبة وبينها والضمير للتولية باعتبار أنه  
بيع أي كما أن المراجعة أيضا بناء على الثمن الأول ولعله لو قال لا تملك شيئا  
على الثمن الأول كما قال الزبيدي لكان أظهر **قوله** وإن استهلكه لا مفسد  
على صورة الاستهلاك في المراجعة والتولية موافق لما في المهذبة وقد تل صاحب



الدارية عن الجسوط والنوائير الظاهرة انه لا يخرج في ذلك بين الهلاك والاسهالك  
 وعليه كلام الزياتي **قوله** لانه ما بال حال اي الاحياء على كل ما به جميع النعم  
**قوله** لما تر ان الاجل لا يتاخر بشيء من النعم لان الاجل ليس عال متقوم وانما فيه  
 ترقه فيزداد النعم لاجله فيثبت له الحيار كذا قال الزياتي **فصل قوله**  
 ثم لا ان يكون معلولاً به لان النعم لا ينفصل عن لفظ الهدية عزاً عن العقد على اعتبار  
 الهلاك وهو العقد الاول فيؤدي الى بيع ما لا يملك كذا قرره الاتقان **قوله** وان  
 لم يكن وقع التعارض بينه وبين ما روى مسنداً الى الراجح انتهى **قوله** ويكون محققاً  
 بعقد ينفسح بهلاك المحقق قبل التبعين قيل اذا كان محققاً لا دلالة له على كيف يوجد  
 التعارض انتهى **قوله** وذلك للبائع كي هو من المحذرات اعني المكملات والمورثات  
 او العقد ليس بوصف والتعرف في مال الغير فموجب التحريم عنه ولا يمكن التحريم عنه  
 الا بالكيل والوزن كذا في الكافي **قوله** لان الزيادة له اي لوزن كانت الزيادة للمشتري  
 ولو اقتضى لم يرجع بشيء فانه يكون فيه جهالة ولا احتياط المبيع لغيره تكون الزيادة مبيعا  
 تبعاً **قوله** وقيد يكون المكمل مبيعا حيث قال شري الكيل كيلاً فان المشتري هو المبيع  
 ليس لادون النعم ثم ان هذا سيجي منه في المتن مراعاة حيث قال جاز التعرف  
 في النعم قيل متبعضه فذكره صرحاً فائدة للقيد لا يظهر له جهة **حسن قوله** ومحل  
 الحديث اراد بالحديث ما تر من نهى النبي عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان  
 وقد ثبت بعضهم بطلان الحديث واشترط فيه صاعين والصحيح انه يقتضي بكاهية  
 به في الهدية وصورة اجتماع الشفتين ان اسم في كره فلما حل الاجل اشترى اسم  
 من رجل كرا وامر است اسم تبضع اكثر فان صاحب السلم يحتاج الى الكيل من ثلث  
 مرة لباعه مرة لنفسه كذا في الكافي وشيخ الهداية **قوله** ان وزنه او عدده عند بيع  
 بحضرة المشتري اثباته ان ما سبق منا حكاه عن الهدية من ان الصحيح الاكتفاء بصاع

واحد وان الحديث محمول على اجتماع الشفتين **قوله** وجاز حفظ البائع عنه لوزن  
 عليه ولو هلك المبيع موافق للهدية لكان كلامه او مخرجاً لقاعدة للمقصود **قوله**  
 ويتعلق الاستحقاق به حتى كان للبائع حصة المبيع الى ان يستوفى الاصل  
 والزيادة واذا اوفى المشتري النعم استحق المبيع مع الزيادة وليس للبائع ان  
 من تسليم الزيادة كذا في الكافي **قوله** اي كل النعم والمبيع الزائد والمزيد عليه  
 وهو ينظم صورتي استحقاق البائع والمشتري **قوله** ولها ولاية الدفع بالاتفاق  
**قوله** فاولى ان يكون ولاية المقيم لان التعرف في حصة الشيء احول من التعرف  
 في اصله كذا في الغنية **قوله** لانه معاوضة انتهى، ثم قال الزياتي على اعتبار انهما  
 لا يجوز التماجيل لان الجنس باعتراده يحرم النسيء ولا يستقيم اذا اكملت العلة  
 وجرم التفاضل بها ولان الاجل لو لم يمت فيه لصار البيع ملزماً على المبتع وهو يجوز  
 لقوله نسيء ما على المدين من سبيل **باب النسيء** **قوله** والجنسية  
 مستوى المعنى فان كيلاً من ابرياء كيلاً من النزر من حيث الصورة دون المعنى  
 لعدم المجانته كذا في شرح الهداية **قوله** والنسيء كسحاب مصدر نسيء  
 نسيء رديته اي اخبره ذكره في التمام **قوله** كغيره بغير منه احوال  
 او كلاماً نشأ هو عبارة عن صدر الشريعة بينهما واقترع صاحب الاصلاح والافق  
 على ان يقول واحد صحت ونم قال وزنا تماننا واحد صحت ولانه اذا كان  
 كلاماً صحت ولا يكون المحرمه لربوا النسيء بل لانه بيع الكافي بالكافي ومنها  
 بالنسيء انتهى **قوله** في النسبة احد البديلين قال في المصباح المنيه والنبي اسم  
 والنسيء موهوز على قبيل ويجوز الاذعام لانه زائد هو التأخير والنسبة مثله  
 وهي اسمان من نسيء الله في جله انتهى **قوله** باقل منه قال الزياتي وان  
 باع ما دون نصف صاع بنصف صاع او اكثر لم يحز الا مثلاً بمنزل لوجود المعيار



من احد الجانبين فتمت الشبهة انتهى **قوله** وقال في معنى التعاقب  
قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام قال في الكفاية ذكر لفظ الطعام مطلقا  
ليتناول كل معلوم سواء اختلف الجنس والحد بان باع كره حنطة بكر حنطة او بكر شعير  
او تمر واقر قاسم غير قبض فانه يجوز العقد عندنا عند ان في لا يجوز انتهى **قوله**  
ومعنى يد ابيد عينا بعين كذا روى عباد بن الصامت روى عنه قال في الكفاية  
او اليدالة القيين كي هوالة القبض فلم يكن حمله على القبض اولى بل حمله على  
احص لما روى عباد بن الصامت عينا بعين **قوله** والربيب المنفع بالتمتع  
منها بالتمتع مخفيا لا غير من اتع الربيب في الحامية اذا الفاء فيها ليتل ويخرج منها الجلالة  
كذا في المحرر **قوله** والا لم يجز اي وان كان غير مكسوسين او احدهما كافر بهما  
**قوله** فاذا اخذه برضاهم احدهما لا مباحا بل اعذر فملكه بحكم الاباحة البقرة او كذا  
الايمان في تحصيل التراضي دون التملك فكان املك في حق الجاهل بالتمتع كما في  
وفي حق المسلم ثابتا بالاستيلاء وعلى مال مباح بخلاف المسلم من غير ذنبا  
لان ماله مما رخصه الله لا بعد الايمان ذكره الزيلعي **قوله** لان مال من اسلم غنما  
لومات لان ماله غير موصوم عنده على ما عرف في موضعه كما قال الزيلعي  
**باب الاستحقاق** **قوله** لما ذكر في سائر المتن لم يطالع على ذلك  
الا من جهة صاحب التولية وقد ذكر صاحب الكنز لحوق بابا والاستحقاق  
بابا **قوله** لانها ذكر في اوائل البيوع اي من هذا الكتاب وقد مر ذلك  
في الفصل الذي اوله لا يدحل العلو بشره بيت **قوله** ومن ملك ذلك الشيء من  
جهته الفخر في جهته للموصول واما المستتر في ملك فراجع الى المستحق عليه لا محالة  
**قوله** ويدل عليه ان قاضيان قال في اوائل البيوع من شرح الزيا دكت في قيل  
متنعه مانعه عن قاضيان التعيين بان قال واما الحكم بالتمتع في املك المخرج

يج لا الاطلاق انتهى الظاهر انه مراده بالاطلاق هو الاستطاعة المرفوعة لتكون المعلوم به  
العتق وفيه نظر فان قوله واما الحكم في الملك المخرج يتعلق بقوله كذا التمتع  
وفيه وجه فيمنعهم منه كون الحكم المذكور متعلقا بالتمتع فان التعقيب فرتبه على  
التعقيب **قوله** بيها ولدها اي ياخذها المستحق وولدها قال الزيلعي ثم قيل  
يدخل الولد في القصد بالام لانها تتبع لها فيكتفي به وقيل بشره والنفقة له بالولد  
وهو الاصح انتهى قلت فيكون المذكور في المتن غير ما هو الاصح **قوله** وان اقر  
بها لم جل لا ذكر في النهاية الولد انما تبين بان اقر اذا لم يدعه الحق له ما اذا اقر  
كان له لان الظاهر انه له انتهى **قوله** لانه مختص بعقد المعاوضة في كلامه  
هذا اجل محل اذ يجب ان يكون مرجع هذا الفخر الضمان بالغير ورعا يظهر من كلام  
المقدم قالوا وللهذا اذا سأل رجل غيره عن امره فاعطاه فقال له اسكن هذا الطريق  
فانه امن فملكه فلبس الموصوف امواله لم يضمن شيئا لانه غرضه رفقها ليس  
بمعاوضته **قوله** وغائبة ذكر مسئلة بطريق التفرع على ذلك الاصل دفع  
من اول الامم وقوله انا حر بعد قوله انا عبد تناقض لا محالة وحاصل الدفع ان  
التناقض في الحرية لا يمنع صحة الدعوى لما ذكر من وجه التوفيق **قوله** لا برة  
لما رج حاله الافراد عند ابي حنيفة قال في جامع الفصولين غير ان التلويح لا يغير  
حالة الافراد عند ابي حنيفة دعوى المملك المطلق فحكم للمستحق انتهى **قوله**  
فيقف بالدية اي للمستحق **قوله** ولكن يرجع بالتمتع على البائع اذ العلم بالاستحقاق  
لا يمنع رجوعه على بائعه عند الاستحقاق فهذا هو وجه تفرع المسئلة الثانية  
على الاولى **قوله** ولو اتمام البائع بيته اي بعد ما شرى جارية مثلا  
عالمات بانها ليست لبائعه فتمت **قوله** او كان المستحق سهونا  
فكاه والصواب او كان المبيع الا يري الى قوله في توضيح هذا المتن وكذا



ان كان الموقوف عليه شئيين وفي الحكم شئ واحد او صيرة حذيفة او غلة  
او زني عطف على ثوبين يعني كسلييا كان او وزنيا **قوله** فليزم البائع اي شئ  
بخصته ان لم يملكه فانه جاز الشئ من قوله ان كان استحقاق ما ركني **قوله**  
او بعضه عطف على كل المبيع اي قبض بعض المبيع ماستحق بعض المبيع سواء كان  
المستحق منه هو البعض المقبوض بعينه او البعض الذي لم يقبض بعينه وقد  
صاحب الدرر هذه المسئلة صورة وهي مالوا استحق بعض المبيع قبل ان يقبض  
من المبيع شئ وفيها يبطل البيع في قدر المستحق ويكره المشتري في الباقي  
سواء اوردت للاستحقاق عيبا في الباقي او لم يردت فكل ما ملنا بالنظر الى  
ما في جامع الفصولين **قوله** اي فيما اذا قبض البعض كان انما ان يكون  
اي فيما استحق مقبوض او غيره فوجب الرجوع الى رجع الى اصل حقه كما وقع في  
عبارة جامع الفصولين **قوله** ولها ان الملك ثبت موقوفات بمقتضى مطلق هو  
احترار عن حيا الشئ **قوله** موضوع لانادة الملك بخلاف اعتاق الناصب  
بنفسه لان الفسب غير موضوع لاناد الملك **قوله** اي لا يجوز بيع المشتري من الفناهب  
من الجارة متعلقة بالنظر المشتري دون بيع لف والمفنة **قوله** عديم اجاز الملك  
بيع الفناهب كذا في الشرح فلعلمه سهو من العلم والاصواب اذا اجاز الملك  
بيع الفناصب **قوله** اذا تداها على شرا لا يذهب عليك ان صحة هذه العبارة  
تحتاج الى ارتكاب تحلل والاصواب على العقد كي وقع في عبارة صاحب الكافي  
والنزياتي ثم لو قال اذا قد اتمه على الشراء او اتم منه نصيحة كفا في الهداية  
لم يبيح في ثمنه الاستبراء **قوله** قال في اكثر من باع داره في عبارة  
مرافقة لبارقة الهداية وفتر شرا هو الدرر بالوقفية **قوله** لم يقض البائع الدرر  
هذه عند زني وهو قول بل يرسف اح او كان يقول او لا يقض وهو قول محمد وهو

مسئلة عصب الفناصب على ما ياتي كذا في النهاية **بالب** **قوله** لا يبيح  
مال الزني لان المالك فيه مبيع وهو معدوم وبيع موجود غير مملوك او مملوك  
غير مقدور التسليم لا يجوز بيع المعدوم او لم ياتي ان لا يجوز انتهى **قوله** ففرض في السمك  
المبيع اي ان كان السمك ما لا يجوز فيه وزنا لا عند لان المالك منه وهو  
التقدير لا يتطرح من ايدي الناس وهو معلوم يمكن طلبه ببيان قدره  
بالوزن وبيان نوعه **قوله** والطري حين يوجد غير مقتضى اي لو سلم فيه  
في حينه جاز وزنا لا عند ذكره الزنياتي **قوله** والمرا فانه يبيح لا يجوز السلم  
في اطراف الطيور كالمراس والاكراع للتفاوت الفاحش  
وعدم الطابطة ثم قيل هو اقول اوج وعند صاحب الجوز كذا في اللحم وقيل لا يجوز  
بالاتفاق ذكره الزنياتي واللحم اي لا يجوز السلم في اللحم وهذا عند الجوز  
وقال لا يجوز ان بين جنسه ونوعه ونسبه وموضعه وقدره وصفته قال  
في شرح المجمع وعلى قولهما الفتوى **قوله** اي الاجل هو تنبيه للمحل بكسر الحاء فانه  
يبيح يعني الاجل كما هو به في الصحاح وصاحب الدرر مقتض في ذلك  
ان صاحب غاية البيان وقد فسر صاحب النهاية حين التحل وقت  
حلول احد السلم بناء على ان التحل بكسر الحاء مقصد زني الحلول من حذاب  
ومن اء الى حل الامام الزنجري ولعل ما في غاية البيان احكم والى **قوله**  
ولم يوجد من حين العقد اي حين التحل لان شرط جوازه ان يكون موجودا  
من حين العقد اي حين التحل حتى لو كان منقطعا عند العقد منقطعا فورا  
عند التحل او بالتسليم ومنقطعا فيما بين ذلك لا يجوز كذا قال الزنياتي وحاصله  
ان المعتبر في عدم جواز السلم هو الانقطاع في الجملة ومؤداه ان لا يوجد من  
حين العقد الى وقت حلول الاجل مستمرا فتقول صاحب الدرر بان استمر



العدم جميع الوقت من العقد الى الاجل بمفرل عن الصحة بل كان الصواب  
ان يات لم يستقر وجوده جميع الوقت **قوله** كسقيته اي حنطته  
سنيته **قوله** وجبسية وهي التي لا تنقي منسوبة الى الجنس وهو الارض التي  
بخست حطبها **قوله** ومكان ابقاء الحطب مؤنة اي شرط بجهل بيان مكان  
ابقاء المسلم فيه اذا كان له حمل ومؤنة وهذا عند ابي حنيفة لا ليس بشرط  
ويؤنيه في موضع العقد لان التسليم موجب العقد فيستعين له موضع وجوده  
كما في البيع كما قاله الزبلي **قوله** كذا الثمن والتسمية والاجابة قال الزبلي وعلى  
هذا الاختلاف الثمن والاجابة والتسمية اذا كان له حمل ومؤنة وصح دين  
في الذمة مؤجلة بان اشترى شيئا او استأجره بخطة في الذمة موصوفة  
او اقتسم شيئا وجعل احداهما مكيفا موصوفا في الذمة الى اجل فمذهبه بشرط  
بيان مكان الايلاء والصحيح حتى يبينه اذا لم يبين وعندنا لا يشترط فيه ان كان  
البيع ومكان تسليم المستأجرة وفي موضع التسمية انتهى **قوله** بان اقتسما  
دارا بشرط احدهما على صاحبه شيئا الذي من كلام الزبلي ان يكون  
ذلك الشيء مكيفا موصوفا في الذمة الى اجل **قوله** لزيادة غرض او بناء في  
نصيبه كذا في الكافي ولا يذهب عليك ما فيه من ايهام خلاف المقصود  
بل لو قيل لزيادة في نصيبه لكان احفظ واوضح **قوله** لو قوعه اسم صحها  
ابتداء بين في الكل كما صح به الزبلي **قوله** حتى كونهذا راس مال في الجلبس  
اراد بمراس المال الماتين **قوله** لا يتم في راس المال قال صدر الشريعة  
ومن صورة التفرق في راس مال شيئا اخر ومن صورة التفرق في اسم  
فيه ان يبط بوله شيئا اخر انتهى **قوله** بان يقول رب السلم اي الاخر لا السلم  
اليه **قوله** حتى يقبض كانه علم الاقالة كما صح به الزبلي وكذا الامر بالقبض المذكور

في قوله لئلا يلزم التفرق راس مال قبل قبضه لا يقال المذكور في بيع  
الكلام هو القبض الواقع في عقد السلم بخلاف القبض في هذه المسئلة على  
ما قررت فكيف يصح تفرق هذه المسئلة على المسئلة المذكورة قبلها بالغة  
كما وقع من صاحب الطحاوية وغيره لانا نقول لعل الله في كلامهم للترتيب المذكور  
بين المسلتين واقتدا بان صاحب الوقاية عن ذلك حيث اسقط الفاء من قول  
المسئلة الثانية وذلك مما مستأنفة نظر الى ما قلنا نعم قول صاحب الدرر  
وفرح على قوله لا يتم في بوله فان تعالاه لا يخرج من امره ومثل هذه العقلة  
منه غير بعيد يعني ان تحليل مسئلة الاقالة بوله لئلا يلزم التفرق في راس مال  
قبل قبضه لا يكون كلاما عذرا ولو قال به لانا الاقالة لما صار بيعا جديدا من  
وجه كان حكم راس مال فيها حكمه في البيع الاول وهو السلم تنزيل  
للحلف منزلة الاصل مخرم استيلا به الاقالة كما كان يحرم قبلها كما تاله  
الزبلي لكان كلامه سالما عما يشينه **قوله** اشترى كذا السلم اليه **قوله**  
وان امره ان يقبضه له **قوله** سمي هذه المسئلة بعد اسطرمتنا وشرا فلذلك  
صرنا لقول طائيل **قوله** لاجتماع الصفقتين صفقة بين المسلم اليه  
والشري منه وصفقة بين المسلم اليه ورب السلم اليه **قوله** شرط الكليل  
متعلق بالصفقتين بناء على ان الصفقة في الاصل مصدر يعني ان كلاما من  
الصفقتين لما كان مشروطا بالكليل فلا يكون بد من الكليل مرتين في قصده الصفقتين  
**قوله** انتهى النبي عم عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان ومحملة على ان  
اجتمعت الصفقتان فيه واما صفقة واحدة فيكتفي بالكليل منه مرة  
في الصحيح كذا قال الزبلي **قوله** اي امر رب السلم المسلم اليه ان يكيل السلم  
فيه في ذات رب السلم المنسوخ الموجودة عندنا على ان جميع هذه الكلام من شرط



ولا يذهب عليك استعاط ذكركم عما هو ربه من عبارة المحتل مع كونه مدار في المسئلة  
يسن سفس ونظا الكثر ولو امره رب السلم ان يكيله في طرفه فعل وصوغا  
لم يكن قضا قال الزبلي يجه لو دفع رب السلم اليه خرا مثل الف اثر  
وامره ان يكيل الطعام مسلم فيه ويجعله في الطرف انتهى **قوله** بنسبة قال  
صدر الشريعة حتى لو كان حاتم ا يكون قابضا لان فعله يتعلل اليه انتهى  
**قوله** او امر المشتري البائع فقال في ظرفه حج اى امره في الشراء ان يكيله وعمله  
في طرف البائع فعل له يقر قابضا كما قال الزبلي **قوله** لان الامر بالكيل لم يجر  
الح هذا التعليل الصورة الاولى وتلليل الثانية على ما ذكره الزبلي هو ان  
المشتري صار مستقيم الطرف من البائع ولم يقبضه فلا يجر العارية  
لانها لا تتم بدون القبض فلا يكون الواقع فيه واقعا في يد المشتري فعار كما لو امره  
اى يكيله في ناحية من بيت البائع انتهى **قوله** ضار قابضا كان لا يدر  
ان يقول قبله فعمله كما وقع في عبارة صدر الشريعة واستعاط ذكركم ما كان  
ينبغي له ثم ان هذا فيما اذا بدا بالعين ولو قال قابضا لكل اما الدين فكذا  
واما الدين فكذا كما قاله الزبلي لكان **قوله** بمصا دنة ملكه  
عبارة الزبلي لانه لانه حلط بملكه بالاتصال به كمن دفع لصانع فضة  
وامره ان يزد عليه من عنده فضة فصار انتهى ولا يذهب عليك  
ان الحادثة غير الاتصال **قوله** جواز ان يكون مراده البداية بالعين بنى علم  
يتعين رضاه حتى يكون شرعا كما قال الزبلي **قوله** وعندها باطبارا ان  
تخصر كذا في الهدية وقال في الطانية يقر قابضا لهما جميعا عند زبني  
كما بدا بالعين ويقر قابضا للعين دون الدين عند محمد **قوله** فصار مستهلكا  
عند ابن ح لان الحلط استهلاك عنده **قوله** وهذا الحلط بالبدية بالدين

ثم

قوله

ثم العين كذا في نسيج الهدية وقوله غير من به اى من جهة المشتري انتفا بلاغات  
اى قبل ان يقبضها رب السلم حكم الاتالة كما قال الزبلي **قوله** ليكون العقد  
قاسدا والسلم لا يجوز الا موصوفا كذا قال الزبلي **قوله** لان رب السلم  
منتفت وهو من ينكر ما ينفعه مردود فبقى قول صاحبه بلامعارض كذا قال  
الزبلي **قوله** لان المسلم فيه زائد على راس المال عادة وان كان المسلم  
فيه روي **قوله** بهذا الصفة اى قد راد صورة **قوله** بكذا او دعى سلم اليه  
جميع الدراع وبضه او لا يسلم شيئا كذا في النسيج **قوله** حيل الاجل على تجيل  
قال الزبلي ويحل الاجل على استعمال لانه محتمل محل ان يكون ذكره للتجصيل ويحل  
المحتمل عليه وهذا معنى قوله لان اللفظ حقيقة لا استيفاع فحافظ على متفاه  
بكلان ما غاب فيه اذا ذكر فيه الاجل يتقلب سكالانه لم يكن حله  
على الاستيفاء فله ده محل على السلم بدالة الاجل يتحقق تصرف العامل  
ما امكن وذلك لانه لما لم يكن العمل بحقيقته محل على اللجاز كذا في غاية البيان  
**قوله** كما قلناه عن الحاكم الشهيد فبذلك انتهى **قوله** ولو كان عدة لم يجر  
قال في الهدية ولا حيار لم يصل نه كذا ذكره في المبسوط وهو الاصح وعن ابن  
ح ان له الحيار ايضا وعن ابى يوسف انه لا حيار لهما انتهى وكسب بعض  
العلماء في حاشية نسخة ان المختار عدم الجواز انتهى وما ندرى من ان  
له هذا الترجيح بعد ما رجع صاحب الهدية بخلافه **قوله** ولو كان عدة لماز  
رجوعه قبل بل له اى يرجع عنه كما رجع به فتو له وله الحيار وبها استدلال من  
قال انها عدة انتهى لا يذهب عليك ان الحيار عند الرؤية حكم جميع  
البياعات بخلاف الرجوع قبلها وهو اذ صحتها اعطفت على غير منفعة  
يريد به الضمير المرفوع المستأى بما ضعه غيره **قوله** فصح بيعه قبل رؤية الامر



الحق

في الهداية ولا يتعين الا بالاحتياط حتى لو باعه الصانع قبل ان يراه المستضعف  
جاز انتهى وتعرف من تقريره ان المسئلة الثانية من فروع المسئلة  
الاولى فلا وجه لجعل صاحب الدرر كل واحدة منهما مسئلة مستقلة **قوله**  
ولم يصرح اي السلم صوابه ان الاستفاد كفايته عليه بعض العلماء **قوله**  
لقوله ومما علمهم به وهو حديث معاذ رضى الله عنه لما رسله الى اليمن **قوله** فان  
عقدتم فيها عقد السلم الصغير والشاة العقيمة فانظر الى الظاهر ان ظاهره ان  
**قوله** وخرج على قوله والمسلم فيه كالذي كذا في النسخ والصواب والزمي  
فيه كالمسلم **قوله** قبض اي في حكم قبض المشتري **قوله** اشترى ذكر  
في الاصلاح والايضا ان حكم الدار ليس على هذا وجه ينبغي ان يتبدل قوله  
شاه اي ان يقول عبد كذا في الهداية واكثر وسائر المتون ليكون بينهما  
على ان هذا الحكم مخصوص بالمتقول على ما سيجي من قوله والايضا العبد  
يدل على ان نسخته في صحتها من قلم النسخ **قوله** فتاب المشتري قبل ان  
يقضيه كما صح به في شروع الهداية فانه اذا غاب المشتري بعد القبض لا يجيبه  
الحاكم لان حقه غير متعلق به كما صح به في الزيل **قوله** فصرح البلع وما لم يصرح  
لا يستنتج الي كذا كذا في النهاية **قوله** اي دين البائع على المشتري وهو  
غنن الجميع **قوله** لا يمكن ان يصل البائع الى حقه بدون البيع بالذهب  
ايه كذا قال الزيل **قوله** وفيه ابطال حق المشتري اي في الدين كذا  
قال الزيل **قوله** والا اي وان لم يعلم مكانه بيع العبد وادى النفع ملك الزيل  
وان لم يدربن هو اجاب به القاضي في المتقول ان اقام بينة لان البينة  
ههنا ليست للقضاء على النائب وانما هي نفي التهمة وانك في الحال لان  
القاضي نصب ناظر لكل من عجز عن النظر ونظرها في بيعه لان البائع يصلح به

اي حقه

الى حقه ويبرأ من ضمانه والمشتري ايضا تبرأ من دينه ومن تبرأ من نفسه  
فان انكسفت الحال عمل القاضي بموجب اقراره فلا يحتاج فيه الى خصم  
حاضر وانما يحتاج اليه اذا كانت البينة للقضاء انتهى ثم ان الظاهر والايضا  
بالاضمار سواء كان المذكور فيها سبع شاة او عبدا او باع شيئا بالغ من الذهب  
والفضة بل اذكر المتقال مضانا **قوله** ودرهم وزن سبعة اي يكون كل  
عشرة منها وزن سبعة مثاقيل كما سيجي في باب ذكوة الاموال  
وقال ابو يوسف يرد مثل الزنوف ويبرج بجياده وفي المحتاج مثلا  
عن العيون ان ما قاله ابو يوسف حسن واوقع للفرز فاحتملناه للفتوى  
انتهى **قوله** حتى لو يجوز به اي احده ما احل النقصان ان حقه يقال يجوز  
في الصلوة ترخص فيها وتصل ومنه يجوز في اخذ الدرهم او اربعة او غيرها ولم يرد  
وقوله به كانه صمنه من غير فداء فداء بالياء وما لا يجوز الاستبدال كبدا القرف  
والسلم **قوله** ولا يمكن تداركها بايجاب ضمانها اي لا يمكن تداركها بوجود  
منقودة لا عقلا ونقلا **قوله** لما ترخيص قال قبل الطر ولا يمكن رعايته بايجاب  
ضمان انه من حيث الاصل مستوف كذا قيل **قوله** ولم يكف هو من كون يكون  
مضنا غنا بمعنى جمع متعدد حذف من قوله صحتها اي لم يجمع التوب الذي وقع  
فيه السلم **قوله** لانه عد من انزاله اي من ربحه كذا في الغريب وارجع  
ضمير المذكور الى الارض بنا ويل المكان معروف كفا في قول الشافعي والارضي  
اقبل قبلها **قوله** وذلك لطلاق والعنان وما لا يجاف به فلا يجز  
تعليقه بالنشر لغل الوكيل والاعتكاف وسبج منه ومنه الرجعة ايضا  
كما يجي من انكساف العلل **قوله** ابيع صورة تعليقه بالشروط ان قال  
ان قدم فلان غدا فبعت واري هذه منكر بكذا وان رده الى عدم صحة



بناء على تعليق الملك لا يبيع اتفاقا كذا في البيع كذا ما في **قوله** حتى لو قال  
 ان زاد فلاني الثمن فقد اجرت البيع وهذا بان باع عبد غيره غير اذنه وقال  
 من له ولاية الاجارة اجرت ان زاد المشتري في كذا فقال المشتري زدت  
 ذلك العقد فان ذلك يبيع كذا في البيع كذا **قوله** والقسمه صورته في هذا  
 بالشروط الفاسد بان كانت كسيت دين على الناس فاستسماوا له كذا من الدين  
 والعين وشروط ان يكون الدين لاحدهما والعين لآخر كذا في البيع كذا **قوله** والاجارة  
 صورة بطلانها بالشروط الفاسد بان اشترى عبد بشر او امرأة على انه ان مرض فله  
 ان يعمل بقدر الايام التي مرض فيها من الشهر الذي اعمل كذا في البيع كذا **قوله** والراجحة  
 بان قال راجحتك ان انقضت عندك فانها تنفذ لانها لا تصح الا في القعدة اجماعا  
 كذا في البيع كذا **قوله** فانها استدامة هي حال في الخلاصة انما يحتل التعليق بالشروط  
 ما يجوز ان يحلف به ولا يحلف بالرجحة انتهى كما قال صاحب الدرر في قول  
 هذا المبحث وما هو من باب الاستقاط المحض الذي يحلف به يجوز تعليقه  
 مطلقا وسبب منه في قول الوكيل والاعتماد **قوله** والعلم غرض مال بال بال بان  
 ادعى على رجل بالامانة واقر اعدى عليه وانكر فبطل اعدى عليه بشرط  
 ان يتقبل اعدى عبده الابح لاجل ما ادعى وتعليقه بالشروط بان قال صاحبتك  
 على كذا اذا جاء راس الشهر وقبل الاخر فانه لا يجوز لانه في معنى البيع كذا في  
 الا بضاع **قوله** فانها استدامة الملك فيكون معبرا بابتداء فلا يجوز تعليقه بالشروط  
 قيل اي بابتداء الملك وهو النكاح قال في الحل صفة وفي طلاق والاصل تعليق  
 الرجعة بالشروط باطل كالتكاح في عدة النكاح ما لا يبطل به فيما سياتي في نوع النكاح  
 انتهى لا يذهب عليك ان المذكور في حقه الرجعة حكما ان احدى البطلان  
 بالشروط الفاسد والاخر عدم صحة التعليق بالشروط الفاسد فتعلم معنا فلا يجوز

تعليقه بالشروط يدل على ان التعليق المذكور مخصوص بالحكم بها فلا ينافي في بيعه عند النكاح  
 الاول غايته ان لا يكون عليه الحكم الاول للرجعة مذكرة ثم انه انما كان مستدرا  
 الملك ولم يتقبل استدامة النكاح ان رة الى انتظام هذه الملك النكاح واليه كما سبق  
 في البيع **قوله** والا براء عن الدين صورة فساد الابراء عن الدين بالشروط الفاسد  
 بان قال لم يورثه ابرأت فتمتلك عن دين بشرط ان لي الخيار في رد الابراء  
 ونصحيته في اتي وقت شئت وقال ان دخلت الدار فخذ بركتك وتعليقه  
 بالشروط بان قال لم يورثه او كنيته اذا ادبت الى كذا او ميتة او ميت او ميت  
 التي خمسة ثمانت برى عن الباقي وهو باطل ولا يبرأ كذا في البيع كذا **قوله** فقال  
 المدي اكره اوده بيزار سترم از تو وزادست كذا في نسخ هذا الكتاب وغيرها  
 قيل في تسمية يعني ان اعطيت شريك والحال انه اعطاه اياه انتهى لكن لفظ است  
 في اللغة الفارسية رابطة التجزية والمحل غير صالح لذلك ولعل فيه تقييما من الاعرف  
 الاستعمال الفارسي من الكتاب ويحيى منه هذه المسئلة في آخر كتاب الجمعية  
 لكنها مثله هناك بمسئلة اخرى غير ذلك وصح ما لو قال لم يورثه ان كان لي  
 عليك دين ابرأتك عنه وله عليه دين انتهى **قوله** والمزارة بان شرط  
 ان يرفع صاحب البذر بذره ويكون الباقي بينهما نصفين وتعليقها بالشروط  
 بان قال ش ركناني المزارة اذا جاء راس الشهر **قوله** والمعاملة لغوت  
 المقصود وهو الشك في الخارج **قوله** فيكونان معاوضة مال بال قيل  
 هكذا في عامة النسخ لكن الصواب ان يتول معاوضته مال بمنفعة  
 لان مقتضى كونها اجارة عند من يجير ذلك انتهى **قوله** والاقرار بان قال فلان  
 علي الف درهم ان فلان لا يلزمه شيء لان مشية فلان ليست بموجودة  
 وتعليقه بان قال له علي الف فان شاء الله تعالى **قوله** والوقف بان قال وقف

فانه يبين  
 بالشرط الفاسد  
 ما لا يبطل



داري هذه على كذا ان شاء الله تعالى فليبق الوقف اتفاقا وتعليقه بان قال  
وقفت داري هذه كذا في الشهد كذا في الايضاح كذا في الكفر كذا في  
الزيتي وفي البرازية وتعليق الوقف بالشرط باطل انتهى وقد خرج قاضيان بان  
لا يبطل بالشرط الفاسدة قلت قد خرج الاستم وسنتي بان في كون المبيعة من جلد  
ما لا يقع تعليقه بشرط ويبطل الفاسدة روايتين **قوله** صحت البراة قال في بيع  
القنية فلم ينصل بينهما اذا كان عالما بكونه كائنا وبينهما اذا لم يكن انتهى **قوله**  
وعزل الوكيل صورة فساد عزل الوكيل بالشرط الفاسد بان يقول الموكل عزلي  
فلما نزل الوكيل على ان يوطئ خلعاً وهو شرط فاسد لانه لا يبطل الوكيل لاجل  
العزل شيئاً لتمكنه من عزل نفسه بحكم من الموكل بغير نيته والوكالة باقية لف وفل  
وتعليقه بالشرط ان يقول الموكل للوكيل عزلي فانه لا يقع كذا قاله قاضيان كذا  
في الايضاح **قوله** والاعتكاف ف والاعتكاف بان قال من عليه اعتكاف  
ايام فثبت ان اعتكاف عشرة ايام لاجله بشرط ان لا يصوم او يباشر  
امرأته في اعتكافه وان اخرج عنه في اي وقت شئت لحاجة او لغير حاجة يكون  
الاعتكاف تاماً وتعليقه بالشرط بان يقول نويت ان اعتكف عشرة ايام  
ان شاء الله تعالى **قوله** وانحكيم بان قال الحكماء لعل حكماً ان شاء الله تعالى  
او قالوا حكماً هذا ان كان كافراً ومحدوداً في قذف فلا يقع التحكيم لانه حكمة  
بشرط عدم اهلية القضاء وتعليقه بالشرط بان قال احكم بيننا في  
هذه الحادثة ثم ان هذا قول ابي يوسف وقال محمد يجوز تعليقه  
بشرط او افضائه الى الزمان ذكره الزيلعي **قوله** وما لا يبطل به الشرط  
الفاسد كان من الواجب ان يذكر الشرط الفاسد منها بالاطراف كما فعله صاحب  
فان الظاهر من الاضمار ان يكون راجعاً الى الشرط مطلقاً فانه الاقرب اليه

ذكر ابي عبد الله المعنى **قوله** قال الزيلعي الكتابية انما تنفذ بالشرط المفرد معكذا  
يوجد في نسخ هذا الكتاب بصورة الاثبات والصورات الموانع لنسخ  
الزيتي انما لا تنفذ بالشرط الثانية كما نبه عليه بعض الاصلحائي فان الكتابية على  
هذا الشرط تنفذ ويبطل الشرط لانه يخرج من البلد ويحل ما شاء من افران التجارة  
مع اي شخص شاء كذا قال الزيلعي **قوله** فاما اذا كان الشرط داخل في صلب  
العقد بان كان في نفس البذل **قوله** وتعليق الكتابة بالشرط لا يجوز فانها تبطل  
بالشرط الفاسد عبارة الفصولين ويبطل بالشرط الفاسد وهو الصواب  
لانها حكمان مستقلان ولا يري وجه لتبديل احدهما بالآخر كيف لا وان الامر  
بالشرط في قولهم وتعليق الكتابة بالشرط مطلقاً لا الشرط الفاسد بخصوصه  
كي يثبت ان عليه ولو كان استوفى ذكر الحكم الاول واكتفى بذكر ان الكتابة تبطل  
بالشرط الفاسد لكان اولي واحسن اذ لا مدخل للحكم الاول في هذا المبحث  
اصلاً **قوله** ولهذا قيد الشرط في الاول بالف وحيت ويبطل بالشرط الفاسد  
**قوله** في هذه الصورة لم تبطل الكتابة بف والشرط يظهر منه محل ذلك  
المتصانف عبارة الفاسد في قول الاستم وسنتي والعماد في علي غير محله  
الصحيح فثبت منه ما شاء بان يأذن المولى بعبده بشرط ان يوقت  
بشهر او سنة او سنة او نحوها قال في الايضاح اذا قال المولى  
بعبدك اذ انت لك في التجارة بشرط ان يكون موقفاً الى سنة او الى شهر  
يكون مأذوناً مطلقاً الى ان يحل المولى لان هذا شرط فاسد بناء على ان الاستعانة  
لا توقف انتهى **قوله** بان يقول المولى ان كان لهذه الامة حل فهو متى كون هذا  
فاسداً محل تدبيره بصورة ذلك في ايضاح الكرماني بان ادعى نسب احد الزوجين  
بشرط ان لا يكون نسب الآخر منه او ادعى نسب ولد لبشرط ان لا يثبت فيه نسب

في قوله ما لا يبطل به الشرط الفاسد كان من الواجب ان يذكر الشرط الفاسد منها بالاطراف كما فعله صاحب



كل واحد من التوابع ويرث وبطل الشرط لانهما من ماء واحد فمن ضرورة  
 نبوت احداهما نبوت نسب الآخر لما عرف **قوله** ونشرطان لا يرث بشرط  
 فاسد لمخالفة الشرع والنسب لا يفسد به **قوله** والصحيح عن دم المحدث صورته  
 ان قال من له ولاية الصلح القائم صاحبك عن دم المحدث على الف درهم بشرط  
 ان يكون الصلح موقفا الى سنة او شهر كذا في ايضاح المكر ما في **قوله** وعن الطحاوي  
 التي فيها التخصيص بان شئ رجل مؤمنة خطا فصالح بشرط ان يعطى الف زيادة  
 من ارش الموضحة فما صلح جائز بشرط الزيادة باطل في الايضاح **قوله** فان الصلح  
 اذا كان عن التخل للخطا تحليل لتقييد المسئلة الاولى بالمدة والمسئلة الثانية  
 بالبرائة التي التخصيص **قوله** فان الامام اذا فتح بلدة اى غنوة كما هي به في المنة  
**قوله** كان من القسم الاول اى مما لا يبطل بالشرط الفاسد ولا يفتح تحليل الشرط  
**قوله** والرد باليبس يختار الشرط قد عبر في العبادية والاسترو سنة وجامع المصنفين  
 عن هذه المسئلة بقولهم وتليق الرد باليبس بشرط وتليق الرد بجوار بشرط  
 بالشرط انتهى ويرافقه ما في الخلاصة واكثر وغيره صاحب الدرر الى ما ترى  
 وهو مستبعد في ذلك غير مقتف من احد وكانه نظر الى ان ما لا يبطل بالشرط الفاسد  
 هو الرد لا التعليق وهو محل تدبر بعد ثم ان صاحب الخلاصة مثل المسئلة بالصورتين  
 المذكورتين احدا من المعنى ان المعنى في الصورة الاولى هو ان شاء باليبس  
 دون تليق الرد باليبس بصورة الرضاء ايضا ثم ان اعتمد فيما عني فيه هو بان يبطل  
 بالشرط الفاسد ونحن الشرط في الصورين فاسد غير متبين بعد اللهم الا ان  
 ان يقال فمر الرد باليبس على اليوم خلاف ما قرره الشرع من كون الرد باليبس  
 غير مقدم على زمان كما في جوار الشرط وكذا اقم جوار الشرط على التبع كونه في الشرع  
 موسما اى ثلثة ايام وهذا المبحث مخلص بعد اني اعز زايده وحقيق ما في كلام

التوم من التوبه والفوائد ان ما قاله بعض العلماء من ان ما ذكره صاحب  
 الدرر انما يدل على بطلان تعليق جوار اليبس وجوار الشرط بالشرط الفاسد  
 انها لا يبطلان بالشرط الفاسد انتهى كقط لان بطلان هذا التعليق  
 نودي اى عدم بطلان الرد باليبس والجوار على الاصل لا محالة من جهة  
 فساد الشرط فاصح في دفع ذلك اى ما قرره له انه يبرئ من الشرط الى سقط  
 ما اوردته ذلك القائل **قوله** كان يقول ابطلت جوارى عند الوفاى ابطلت  
 جوارى اذا جاء غدا قال ابطلت جوارى عندا كما في الحانية والحلاصة  
 مثلا عن المعنى لكان كلامه بعد عن الاستنباه لما يظهر منه ان يكون ابطلت  
 عندا في حكم ابطلت اذا جاء غدا فان معناه معنى الشرط وينبغي ما افاده  
 لا محالة ولا وجه لقول من قال اى ان لم اجد عليك اليوم فقد ابطلت جوارى  
 بطل الشرط ينبغي ان يجعل متعلقا بالمسئلتين وقوله جوار الشرط وفقط على الرد  
 بالشرط معهما هو التعليق اعذركم باجمعه الا يري الى ما في الحانية قال عمدة القول  
 باطل وله ان يرد انه انتهى **قوله** وجوار الشرط عبارة الخلاصة وفي جوار الشرط  
 صح ما شرطه انتهى اى بان قال مثلا حين العقد على اى بالجوار ثلثة ايام  
 وهذا معنى قوله والجوار اكثر من ذلك **قوله** قيل يصح الشرط ويكون موقفا اى  
 اذا وصل اليه الكتاب كما هي به في العبادية والاسترو وشيئة **قوله** وقيل  
 لا يصح الشرط ولا يكون موقفا ولا يفتى كذا في العبادية والاسترو وشيئة عبا  
 رهما قال ظهير الدين نحن لا ننفي بصحة التعليق وهو فتوى شمس السلام  
 الا وزعموا وبه يظهر ان الشرط معهما بمعنى التعليق بى ان كون القول  
 مما لا يبطل بالشرط الفاسد غير متنا على هذين القولين وكان القول  
 اعذركم في اعتمد غير هذين القولين فليست على كتب التوم **قوله** وغيرها



من المعتمدين منها التوقيفية في آخر باب الاجارة **قوله** ولو قال اذا ارسل  
الشهر فقد استحك لم يبع اجازة كذا في فوائد صاحب المحيط لا يذهب عليك  
ان هذا من التعليق بالشروط فعدم ذكر نسخ الاجارة مع الاجارة من صاحب  
فيما سبق فيها لا يصلح تعليقه من الاحكام معتقيا انه صاحب النصولين  
وصاحب جامع النصولين وصاحب الكفر موافق لهذا في الخلاصة نقله  
عن الفتوى الصغرى انه يبيع وهو اختيار الامام السرخسي وعلى بانه وقت  
يحيى لا محالة وليس تعليقا بالخطر وفي التوازل عن ابى بكر السكاف انه لا يبيع  
انتهى ثم ذكر هذه المسئلة هي استطرادى لانها ليست من باب الاضافة  
بل من باب التعليق بالشروط وانما هو قوله لذكر مسئلة **قوله** واحدا من الاولين  
انه لا يبيع ذكر قاضيه ان السرخسي قال قال بعض اصحابنا اضافة الفسخ  
الى التدوير من الاوقات صحاح والفتوى على قوله انتهى ويوافق ما في خلاصة  
نقله عن الفتاوى الصغرى ان احد القادين بين الكلامين تناف ارادوا بحد الكلامين  
ما عرفت فسخ الاجارة ما يبيع فاستحك فداو ليس في كلام النصولين اشكال  
من جهة التنا في فان القول منقول فيهما عن الادة والقول الثاني من فوائد صاحب  
المحيط وكل من النصولين مشهور بذكر قولين من كتابين وليس هذا اول  
مادع فيها **قوله** اى جعل الشخص وصيا لوقال والا يبيع بالمال او باقامة شخص  
مقام نفسه في التعريف كما قال المزني لكان حسن **قوله** فان تعليقه  
الى ما بعد الموت جائز لقوله لو قال فان اضافته لكان امورا اذا الكلام  
في الاضافة لا التعليق على انه عند الوقف فيما سبق مما لا يبيع تعليقه بالشروط  
قال في البرازية وتعليق الوقف بالشروط بالظن انتهى واصحاب التعليق الى ما بعد الموت  
خجازه لما كان في حكم الوصية فلا ينبغي ان يتم من له في هذا المقام ثم ان المذكور

في غالب الكتب عدم جواز تعليقه اعني بغير موته وهو اعتمد **قوله** صح ولا يطل  
العرف **قوله** بخلاف حيار الخبزة بغير لوقال امرته طلقني فكذا او اختيار عن منك  
يبطل اختيارها بغيره والتميز بقوله بخلاف حيار الخبزة يبطل وان شئت  
مع زوجها لان اشتغالها بالمشي دليل الاعراض عما جعل اليها فيبطل حيارها وان  
لم تقارن الزوج كذا في مشروع الهداية **قوله** لما ان احد خبرن العلة بخرم  
تليل لما يفر من قوله فالتقايض من عدم اشتراط التوى تليل لما يفر من  
قوله فالتقايض من عدم اشتراط التوى في هذه الصورة وارادوا بما سبق  
منه في اول باب البروا من ان علة ممة البروا هي القدر والجنس وان واحد  
احدهما فقد حل الغسل والتوا او اسكا وضع هذه المسئلة على عدم التقايض  
بخلاف مسئلة الاستصحاب التي التي ذكرت مبنيها فمن قال في خبرها اي  
لم يعطى المستحب على ما استحقه بل مثله انتهى فقد اخطأ **قوله** اى اكان في الصغير  
الثالث حلا فالنظر في هذا الخلاف مبني على ان التقيد لا يتعين عندنا حلا فانا  
لثاني وزفر معه كذا في الجمع وشعره **قوله** ويند حيار الشرط فيه لان حياره  
والرؤية فيه صحيح كذا في شرح الجمع لانه واجب حثالة على الفهم في لانه الى التعص  
وفي تجويزه الى التعريف في ثمن العرف تبيل نفسه وفي فوائد الى الحق الواجب  
**قوله** فند في الكل قال المزني ولو كان الثمن مؤجلا فسد البيع في الجميع عند ابى  
وقال لا يفسد في الطوق دون الجارية انتهى **قوله** يعني في المسئلة السابعة لا يذهب  
عليك ان مقتضى هذا الكلام ان يكون فرض قد لالت في هذه المسئلة بعد  
ما عرفت البيع على ان يكون جميع من الامة والطوق اعني الانعيل فيه نسبة كما في  
المسئلة السابعة ثم قد انف وبقى الف اخرى على النسبة وليس الامم منكم  
بل فمن هذه المسئلة على ان يكون البيع بالنعيل محلا لا مقيدا بالنسبة حال العقد كما يظهر من



لفظ الوفاية والواجب صاحب الورع بين مسئلة الكافي وصلى مسئلة البقرة  
 بعينها وبين مسئلة الوفاية لزومه بالزعم من عدم انقضاء الكلام على وفق المرام  
**قوله** اما في الاولى اراد بها ما يسميه في البقرة مسئلة بقرته اعني ما ذكره  
 بقوله ولو نعت الفاعل **قوله** والظاهر منه الاتيان بالواجب قال النزيل والظاهر منها  
 الاتيان بالواجب لان دينها وعقلها من مباهلة ما لا يجوز شرعا فيصرف الشاغل  
 الجارية والمعتق من في الحال الى الطرق لاجل ان الكلف بالسم **قوله** لما ذكرنا  
 وهو ان الظاهر الاتيان بالواجب وقد اوضحنا معناه فيما سبق **قوله** وكذا اذا كان  
 هذا من غيرها كذا في النسخ والصواب من هذه المسئلة كذا في الهدية **قوله** لما ذكر  
 من ان الظاهر الاتيان بالواجب فيلزم منها من احدها ان قد يردكم المثنى  
 واحد قال لا تقع يخرج منها للؤلؤ والمرجان كذا في شرح الهدية وفيها **قوله**  
 ان تخلص بلا مزر ولا يذهب عليك ان التزويد بين التخلص بلا مزر وعدم التخلص بلا مزر  
 لا يلاحظ الا في صورة عدم التعاقب كما يظهر من كلام صاحب الهدية فلاحظ  
 للتعريف المذكور قبل قوله فان لم يتبع بعضا حتى ينته قال ان المفروض في هذا الحقل  
 انما هو نعت المحسين بس لا وهو قبيل الاحالة ثم ان قوله وكان يعقبه من حصته  
 الحلية حشا فاداة فائدة قوله فهو حصتها حرف فيها وجه فيها وجه شرط اذ  
 بشرط التبصير قبل اخرتها وبلل فيها لم يوجد اي فيما لم يوجد بشرط العلم فيه وقد  
 مر منه قال في الهدية بطل البيع فيما يقبض وجه فيما يقبض **قوله** ولا يشع تغريغ على كنه  
 طاريا **قوله** وان استحق بعض قطعة نفقة اي مفروبة الشروع لاعتلى لبيان  
 كذا في الهدية **قوله** وفي حرف الجنس الى حلافة تقيير تعرفه والتغيير لا يجوز  
 وان كان فيه تعييج التعريف كذا في الهدية **قوله** يحتمل العرف المذكور اي  
 حرف الجنس الى حلافة مع يكون من متابلة الفرد بالفرد لان متابلة الجملة

بالجملة كما يظهر من الهداية وشروطها على تعييج التعريف حلافا هو المحسن  
 على الصلاح لان الظاهر من حالهم ذلك كذا في غاية البيان **قوله** بالظن المذكور  
 انظر ان المراد بالظن المذكور ما يفرق من البيان من انه اذا احتل مثل هذا الكلام  
 العرف يحل عليه لتعيج التعريف قال في الهدية لان شرط البيع في الدراع  
 المتماثل على ما روينا فلاحظ انه اراد به ذلك فيبيع الدرع بالدينار ووجه جناس  
 لا يجهل التديين بينهما انتهى **قوله** وحي ما يرد بيت المال ويأخذها التجار  
 كذا في الهدية قال في المغرب والغلة من الدراع المقطعة التي في القطعة  
 منها فيراط او طسوج او حبة قال النزيل ولا تنافي بينهما لا احتل ان يكون ما يرد  
 بيت المال ويأخذها التجار هي المقطعة انتهى ويؤيده ما في النهاية حيث  
 قال في شرح قول صاحب الهدية وحي ما يرد بيت المير ديت الغلة لزيادتها  
 بل كونها قطعا انتهى ثم قال صاحب النهاية وفي بعض الحواشي ووجه غلة اي  
 منكرة انتهى **قوله** وسواء اعبا بالجوذة وذلك لان الجوذة لا اعبا بها في الاول  
 المبدية عند الحاق بلية بمنسها فصار كان الكل صحاح او الجميع غلة كذا في شرح  
 الهدية **قوله** وان باع بعشرة مطلقه ودفعه وثقها بالعشرة بالعشرة  
 حج قال صدر الشريعة تصوير المسئلة اي تزيد على عشرة وعشرة دراعيم فباع  
 عمر ودينارا من زير بعشرة مطلقه صحح البيع ان دفع عمر ودينارا فصار الكل زيرا  
 على الاخر عشرة دراعيم فحقها بالعشرة بالعشرة فيكون هذا التباين شيئا  
 للبيع الاول وهو بيع الدينار بالعشرة وبين الدينار بعشرة على عمر ومخلص  
 من تصويره **قوله** اي بالخالص قيل كذا في جميع النسخ ولكن الصواب ان  
 يقال بالنائب بدل بالخالص فان مقتضى التفرغ ذلك انتهى وعباراة  
 الهدية فلا يفتح بيع الحالصة بها ولا بيع بعضها ببعضها انتهى ويظهر ذلك من



قول صاحب الوقاية فلم يجز بيع المحالصة به ظهورا بينا **قوله** وذلك لان العقود  
لا عن قليل عن عادة لانها لا تنطبق الا مع النفس قد يكون النفس حلييا كما في  
منه كذا في الهداية **قوله** فيلحق التليل بالرداءة الفطرية كذا في بعض شروح الهداية  
وان كان اى المحال من النفس من بين ان الفضة المحالصة ان كانت  
ازيد مما في الدراهم المفضوشة بان كان المحالصة عشرة و الفضة في المفضوشة  
ثمانية يجوز ما ثمانية بالثمانية والاشارة في مقابلة النفس كذا في النهاية و بهذا  
تعرف من قوله وغيره الى الزائد عرف غرض الجنس وهو الصفر الى الزائد بعد  
تداول الجنين ولعله لو قال ورفا للزائد الى غيره لكان اوضح كما قال الزيلعي  
منه يكون قدره بمثله والزايد بالنفس ثم ان الصواب في التفسير اكثر بما في المفسر  
كما وقع في شرح الهداية فان المراد كون المحال من الفضة او الذهب الذي  
في المفسر على ما عرفت به الزيلعي ومع بيحه ايضا بجنسه متفاهلا اى بالمفسر  
منه عددا او زنا كذا قال الزيلعي **قوله** من قال بجنس الى خلاف الجنس قال الزيلعي  
لان النفس من كل واحد منهما متقابل بالفضة والذهب الذي في الاخر فلا يفر التفاضل  
فيها لا اختلاف الجنس انتهى **قوله** بشرط التقابل في الجنس لوجود الفضة  
من الجانبين كذا في الهداية **قوله** وانما شرط لان التقابل في المحال شرط فشرط  
في النفس لعدم التميز قال في الهداية وانما شرط التقابل في الفضة بشرط في الصفر  
لا يتميز عنه بغير انتهى **قوله** اى مثل الثياب النفس والطراى مثل ما في المفسر  
**قوله** او لا يدرى اى ان كان لا يدرى انه اقل او مثله او اكثر كما في شرح الهداية  
**قوله** ونجسه من الجياد ان يعلم به اى وان كان يعلم حالها وباعه بها على ظن  
وراهم جيا وتعالى حقه بالجياد وكذا قال الزيلعي **قوله** فالجباية والاستقراض  
مع الزمى يظهر ان يكون هذه الناحية لترتيب التكميل لان محل ذلك هذه المسئلة

بعد ذكر مسئلة المرواج لا محالة لا يدرى للتفرع وجبه صحة الا يدرى الى ما فعله  
صاحب الهداية من تشكيل هذا الترتيب ولعله لو استوفى كان اخرى  
وامتدادى بينه الذي استوفى غشوة وفضة وغشوة وفضة كما عرفت  
ان الزيلعي **قوله** من لا يجز بيع بها والاقرضها ان كان يكون الغنم للثوى باعتبار  
عبارة بحسب المعنى عن الدراهم الا ان يشترطها اى في الجباية فيكون بيان  
لقد رعاها وصرفها كما لو اشترى الى الدراهم الجيدة كذا قال الزيلعي وبه يعرف  
ما اراد صاحب الدرر بقوله كذا في الخلاصة **قوله** من يكون المحال اكثر مما فيه  
من المحال عبارة الزيلعي من الفضة وهو **قوله** فلكل واحد منهما وكذا  
اذا انقطع عن ايدى الناس وحدالك وان يترك العامة بها في جميع البلاد  
وان كان يروج في بعض البلاد ولا يبطل البيع لكنه يتعيب اذا لم تجز في بلد  
يجز البلد ان شاء الله وان شاء واخذ قيمته واحدا لا يقطع ان لا يرجع  
في السوق وان كان موجودا في يد الصيارفة وفي البيوت فذكره الزيلعي  
بطل البيع عند ابي ع وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل واذا لم يبطل البيع عند صاحب  
وقد عذر من لم يبع قيمته كمن يبيع قيمته يوم البيع عند ابي يوسف ويبيتر  
قيمتها يوم الكا وعند محمد كذا في الهداية **قوله** فلكل واحد منهما عند ابي ع  
وقالا لا يجب عليه قيمتها كما استوفى منها فاقطع كمن عند ابي يوسف يبيع قيمته  
يوم التقابل وعند محمد يوم الكا و قول محمد انظر للجانبين وتوصل الى يوسف  
ايسر كذا في الهداية **قوله** اذ صحة استقراضه لم يكن باعتبار رغبته اذا فرض  
لا يجزى بما هو عن **قوله** من عليه ما يباع نصف درهم من الفلوس  
كذا في الهداية وكذا الامر في مسئلة الدافع والبراط **قوله** او دافع فلوس  
على ان يكون دافع على نصف درهم كما يدل عليه عبارة صاحب الهداية



حيث قال وكذا اذا قال بدائع ملوس وقراط ملوس فان مدحوا الباء  
 في المسئلة الاولى صواب نصف الغاف لا الدرهم ولا وجه لفظ وان  
 على درهم كما قيل فان اعتب نصف الدانق ونصف القراط لا يجرى له  
 فائدة في وضع المسئلة والدانق بنحو النون وكسرهما سدس الدرهم  
 والقرط نصف الدانق **قوله** قال مشتمل على اعطاه درهم من الصيارفة  
 الضمير المرفوع المستتر فاعطاه لمن الموصولة وضمه الموصوب للمشتري وقوله  
 من الصيارفة بيان للموصول **قوله** اي ما قرب من الفضة على وزن  
 نصف ودرهم كذا في شرح الهداية لتلج الشريعة غير انه غير منه بدرهم صغير  
**قوله** في البيع في الكل لزوم الربا قال في الهداية جازا البيع في الكل  
 وبطل فيما بقي عنده لان بيع نصف درهم بالكلوس حالة وبيع نصف نصف  
 الاجبة بربا فلا يجوز وعلى ذلك قول الجرح لعل في الكل لان الضففة متحركة والفتحة  
 قوى نبيح **قوله** وصحة الحرة نسرها بحضر الشهود مع سميتها المهر  
 نكاح كذا في العادة وكون كلامهم في صحة النكاح بانظر الهمزة ملحقا بغير خارج  
 في لزوم التسمية فان مقام الاجال لا يترتب عليه مثل هذه الاحكام على  
 ان ماني الحانية من انه اذا قال المرأة لرجل محضر من الشهود وصحت  
 منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت يكون نكاحا انتهى رجا باوج ان يكون  
 ذلك شرط **قوله** اتفق ما يخفى في هذا الزمان على صحة بيعا على ما كان  
 عليه بعض السلف ذكر في مجموع النوازل ذلك نقلنا عن النفس ومجموع النوازل  
 مؤلفه الشيخ الامام احمد بن موسى الكشي والهداية في هذا النقل على النقص  
 وجامع المصولين **قوله** والعبارة للمنفذ ايضا دون المقصود كذا في نقل  
 الصواب نصا بدل ايضا فانه ايضا يند مشوبين عنه قوله كذا في معنى الكلام

**قوله** او تلفظ بالبيع الجائز بيع الوفا فان بيع الوفا قد سمي به ايضا كلف  
 في الحانية **قوله** علامتا عهدها لان كون البيع غير لازم بشرط مفد للعقد لا الحالة  
**قوله** وان ذكر اي العاقدان البيع بشرط ثم ذكره كذا في نسخ هذا الكتاب والكتاب  
 الذي يستدعيه صحة المعنى ان يكون العبارة بغير شرط كما وقع في نسخ الحانية  
 وفصول العادى وجامع المصولين **كتاب الشفعة** **قوله** اي بعد ما سلمها  
 الضمير المرفوع المستتر في الفعل للمحليط في نفس البيع كما ان الضمير المستتر المرفوع  
 في سبها ثانيا للمحليط في حقه **قوله** معنى حصصهما ان يكون الشرب من نهر  
 لا يجري فيه السدن وان كان كبير بحيث يجري فيه السفن فليس خاص فاذا  
 بيع ارض من الاراضي التي تسمى منها لا ستم اصل النهر الشفعة بسببه الجار  
 ارض منهم بخلاف النهر الصغير وقيل اذا كان اصله لا يحصلون فهو كبير وان كانوا  
 يحصلون فهو صغير وعليه عمارة المستخرج ذكره الزيلعي والمذكور عنهما يقولون في  
 ومحمد **قوله** الجار ملاصق اخر زبه عن الجار المجازي اذ لا اعتبار له كذا في حانية  
 البيان **قوله** ولو ذمتها او ما دونها او مكاتبها او ولو كان الحليط الجار  
 الملاصق ذمتها فهو من الاحكام العامة الجارية في جميع الشفعة كما  
 يظهر من مرجع كلام صاحب الهداية فيما سبق منه في باب ما يجمع يجب  
 فيه الشفعة وما لا يجب واذا عرفت هذا فبمرت بان ذكر هذه المسئلة  
 في هذه الانشاء لم يقع في محله بل كان الواجب عليه تأخيرها الى قبل قوله عدو له  
 كما فعله صاحب الجمع واما ما سطرها بين اجزاء مسئلة الجار ملاصق كما وقع من صاحب  
 علامتا وجه صحة **قوله** يستطرد وان كان غاليا اي الشفعة يكون على شفعة وان غاب  
 اذ لا تأثير للقيمة في ابطال حق تترد واعتذر به بالبائع لان من اراد بيع ملكه ينبغي  
 ان يفرغ على جاره كذا في شرح الهداية صاحب الشريعة **قوله** واما ادع اي المراد



من الجازم في قوله عدم جازم الدار حتى جازم وهو شريك في الطريق على ما يدل  
عليه اخر الحديث فيكون هذا الحديث دليلا للقسم الثاني من الشئ كما ان  
الحديث الاول دليل للقسم الاول منه وكان ينبغي له على هذا القياس  
ان يذكر مع هذين الحديثين قوله عدم الجازم بنية ليكون الدالة ثالثة على  
اعدمي كما وقع في الهداية وايضا يظهر مما قرناه ان قوله لا اطلاع ما روي  
من قوله عدم في اول الكلام لا ينظم مع اخره ويؤيد **قوله** كان حليفا من حق الجميع  
مع اي منسبت شفعة بهذا الطريق لا يكونه جازم ملاصقا فيكون من القسم الثاني  
للشفعة لا من القسم الثالث لها واذا عرفت هذا عرفت ان هذا التفسير  
لتميز الاقسام لا لغاية الاحكام **قوله** فان الجازم بهذا المقدار لا يكون حليفا  
في حق الجميع لان العلة هي الشركة في العقار ويوضع الجوز لا يكون شريك في الدار  
كذافي الهداية وبه عرفت ان قول صاحب الدرر في حق الجميع لا يحسن ركاكة  
فان حق الجميع يكون في الشرب والطريق مثلا والاصحاب حليفا في الجميع  
والاخر عن كونه جازم ملاصقا لوجود التماس بشفعة احدهم بشفعة الاخر  
فيستحق الاخر الشفعة على انه جازم ملاصق كذا في النزاع وفي هذه العبارة  
احسن من عبارة الوفاية عبارة كذا في النزاع كذا في النزاع وفي هذه العبارة  
كذا في النزاع على حايط قال صدر الشريعة في شرحه انما ذكره واضع الجوز ليعلم انه جازم  
وليس بحليفا انتهى جمله على ان يكون قوله كواضع الجوز مثلا لا جازم لانه لا يملك  
تبيينها على انه من القسم الثاني للشفعة لان القسم الثالث وكذا انما لم لا يشترط  
للجازم الاطلاع وضع الجوز حتى لو لم يكن له شئ على الجازم يكون ملاصقا  
انتهى تبيينها على سعة دائرة التمثيل واما دعوى صاحب الدرر ان المتبادر في  
الجازم ليست بغيره يشهد موارد السؤال كما في التبيين في كتب الشفعة

بخلافها ثم انما ان مراده بتباينها في الجازم تفاديه وضع الجوز على الجازم والشفعة  
للجازم الملاصق كذا في قوله في عبارة الوفاية احدهم كما نقلناه **قوله** في مجلس  
علمه بالبيع قال صدر الشريعة واعتبار مجلس علمه احتيارا كذا في سند القول  
الثاني ياتي بعد هذا الى بعض المباحث **قوله** متفاديه بالعلم اي يكون علمه بسبب  
او ملازمة سماعه واما الباء في قوله بالبيع فهي صلة العلم يقال علم به كما  
يقال علمه فلا يكون الباء ان بمعنى واحد حتى يلزم محذور تعلق حرفين بمعنى واحد  
ينقل واحد **قوله** من رجلين او رجل واحد وان هذا على ان يكون كل منهما غير عدل  
ليصح التقابل مع قوله واحد عدل وانما ادان لا يجب الطلب حتى يوجب في اجابته  
احد شرط الشهادة اما العدد واما العدالة وهذا حاصل ما في مقدمات الكتب  
**قوله** وقيل تبطل باذن سكوت اي اذا كان ذلك علم مشتري والتمن  
لان السكوت انما يكون دليل المضي بعد العلم بهما كالبكر لا يكون سكوتا من  
الا اذا كان بعد العلم بالزوج كذا قال انه يلحق **قوله** لم يسمع الا شهاد عليهما فكذا  
ذكر العدد اي والناظر في قوله شمس السلام انه يبيع استحقاقا ذكره انه يلحق  
**قوله** اي عند اكدار او البايح والمشتري والظان تانيه الصغير باعتبار التام  
الذكور **قوله** قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على هذا في الاصلح والايفاض  
ذكره ما مضى في الجاهل الصغير وصاحب المحيط انتهى **قوله** وبه يقتضي كذا  
في الهداية والكناني وقد رايته متوى المولى ابي السعد بخلافه على هذا القول  
**قوله** لما شفع به هو عبارة عن الدرر المشفوع بها **قوله** انما يخاف  
على الحاصل بمذهب الشافعي اذ لا شفعة للجار عنده فيحتل ان يتوى  
مذهبه كما قيل **قوله** ما شفع اولي هذا عند ابي ج ومحمد وعند ابي يوسف  
بينه امشري اجماع ذكره صدر الشريعة **قوله** والتحق بالاجانب لانها



حكم العقد به فلا يفتت الى قوله كذا قال الزيلعي **قوله** حيث ياخذ الباع  
بالاخذ ولا فرق في ذلك بين ان يكون الخط قبل اخذه بالشفعة او بعده  
الاختلاف في الصورتين فيرجع الشفع على المشتري بالزيادة ان كان  
او تامة الثمن ولو حظ بعض الثمن بعد تسليم الشفعة كان له ان ياخذها  
بالباقى لانه يتبين له ان الثمن اقل اقل يصح عليه كذا قال الزيلعي **قوله** الخط  
الكل عبارة الوفاية واحذ في حظ الكل بالكل مثل في شرحه في حوط البايح  
كل ثمن ياخذ واحد الشفع بكل الثمن لان هذا الخط غير ملحق باصل العقد اذ  
لو اطلق لبو العقد بلا ثمن بخلاف حظ البعض فانه ملحق باصل العقد يخرج  
المحطوط من ان يكون فيها حصة الشفع باق من الخط انتهى ويظهر من هذا  
التقرير ما في الدرر من اجمال يودي الى الاحكام وعبارة من الدرر هو  
لفظ الكثرة والاغبار منه وانما المكاكة في شرحه **قوله** لان العقد ج اي خيوط  
باصل العقد كما يظهر من كلام الزيلعي وفيه من المكاكة ما لا يحسن **قوله** يكون بيها  
بطلا لكونه بلا ثمن على ما مر به الزيلعي **قوله** بطلت شفعة هذا عندني ج  
ومحمد به كان يقول ابو يوسف ثم رجع عنه وقال لا تبطل شفعة بالتأخير  
الى حلول الاجل ذكره الزيلعي **قوله** في الدار والارض كما تقدم قوله والارض  
من قوصه وغرسه من المكاكة ما لا يحسن **قوله** حال كونها مستحق القلع عبارة  
الوقاية في بناء المشتري وغرسه بالثمن وقيمتها مغلوطين انتهى وارجح  
صدر الشريعة في شرحه بان المرد بتمتتها مستحق القلع كما ترقى باب الفسخ  
انتهى فخرى صاحب الدرر في مثله وشرحه على ما قرره وغير عبارة الوقاية  
الى ما ترقى **قوله** اذا كلف المشتري ثمنها فاعل كلف غير الشفع ولفظ  
منصوب على انه معمول كما يظهر من تقريره في الشرح **قوله** وان ثمنها اي بناء

والفرس الشفع بالثمن قطع البناء والفرس بالشفعة بنى فيها وغرس ثم  
استحقت فكلف الشفع بالثمن قطع البناء والفرس رجوع الشفع  
بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والفرس على احدهما ولم يصب صاحب الدرر  
حيث عكس ذلك فاعتبر القلع بعد الاستحقاق على ان سوق كلامه شطر  
بان يكون البناء والفرس في هذه المسئلة ايضا من المشتري وليس  
الامر كذلك بل وضع المسئلة على ان يكون امر الشفع كما ان القلع منه على المالك  
ما قلناه من كلام الزيلعي ولا يرجع بقيمة البناء والفرس منه لارجح بان يفتن  
بالثمن على ما قرره الزيلعي **قوله** فلم يبق تبعا حتى يكون للشفع مال الزيلعي ان كان  
ياخذه بطريق التبعية العريضة وقد رأت بالانفصال انتهى اذ لا يدخل بدون  
لانه يسبغ بخلاف التخل **قوله** ما في الاول فانه باعتبار الاتصال مع هذا  
وجه الاستحسان وفي التباس ان لا ياخذ الثمن لانه يسبغ الا ترى انه  
لا يدخل في البيع من غير ذكر فاشبه المتاع في الدار كما في الهدية **قوله** كما اذا اشترى  
حافولت عنده لفظ الهدية على ما عرف في ولد المبيعة انتهى في الجارية  
المبيعة اذا ولدت قبل القبض يرى اليه حكم البيع فيكون الولد في ملك المشتري  
كلام فذلك صحتها في الاحداث في يد المشتري قبل قبض الشفع يكون للشفع  
احده تبعا لان المشتري كالبايح من الشفع كذا في غاية البيان ومنه ترف  
ان قول صاحب الدرر فولدت عنده غير واقع في محله فانه لو فرضت الولادة  
بعد القبض لا يكون كذلك المسئلة مساس بما نحن فيه وهذا لا يتضح ذلك  
بارجاع ضمير عنده الى البايح بعد لا يحسن **قوله** لا الهالي يعني ياخذ بكل الثمن ذكره  
صدر الشريعة بل صفة اي صفة بلا شرط عوض كما يستف **قوله** وان لم يتسم  
بالالتسم ما لا يتفق به بعد التسمية الحسية مثل تنافه قبل التسمية وينتج جنس



الانتفاع كالحام **قول** لان الشفعة لا يثبت فيها الا يتم **قول** لانها عنده  
 يدفع من القسمة اذا لشفعة لاجار عنده بل للشريك فقط ويظهر من كلام الزياتي كون  
 المحذور عنده رفع اجرة التمس **قول** وعندنا له لرفع من اجاب لا يدع عليك  
 انه ينظم **قول** صورة الحليط بالاولوية نعم يجوز ان يترتب على الاشتراك في اخر  
 لا يقدح ذلك في انتصار على ذكره من اجاب **قول** بلا يستوعب فيها الذي يظهر كونه  
 شرطاً في صحة الشفعة في الهبة وليس الامر كذلك بل انما ذكر صاحب الهداية  
 ذلك استدار كما عن كون الهبة بشرط عوض بيعا انتهى فان مقتضى كونها بيعا هو  
 عدم اشتراط عدم الشئع فيها لان عدم الشئع ليس بشرط في البيع كيف لا الهبة  
 لا يجوز في مبيع يتم مطلقا وليس كذلك محصورا بصورة الشفعة فدفعه بانه  
 وان كان بيعا انتهى لكنه كما لما كان صفة ابتداء ما كان في حكم سائر المبيعات **قول**  
 فانها ليست بمعاوضة تحلليل لعدم جريان الشفعة في الهبة لا بشرط عوض في العقد  
 والصغير لها فهو كلام منقطع عن تنبيه التنبيه وان لم يكن العوض شرطاً في افا  
 لم يكن العوض شرطاً في العقد فلا شفعة فيها اصلاً الا الموهوب ولا في العوض ابتداء  
 وانتهى ولكنهما لما عرفت امتنع الرجوع بالحديث كذا في الهداية وشبهه غاية لبيها  
**قول** ولا في دار قسمت يعني لا شفعة لاجارهم بالتسمة بينهم **قول** لان التسمة فيها  
 معنى الافراز وهو غير الحق **قول** والشفعة لم شئع الا في المبادلة والمطلقة وهي  
 المبادلة من كل وجه كذا قال الزياتي اوجبت الدار اجرة اي جعلت الدار اجرة  
 لدار اخرى مستاجرة على ما قيل **قول** فلا شفعة في شئ منها لنظر الهداية فلا شفعة  
 في جميع الدار عند ابي ج وقال لا يجب في حقته الا ان انتهى فالنظر ان يكون قول صاحب  
 فلا شفعة في شئ منها متعلق بمسئلة التزوج المذكورة اجرائاً في متن وفسرهما في الشئ  
 بتوليه بان تزوج امرأة في الصغير في منها الى الدار لكن يظهر ان الماكنة في ربط قوله

لأنها

لانها عندنا يحصل بح نانه علمة السائل المذكورة في متن غير هذه الاخرى ومنها عدم  
 الشفعة في دار تزوج الرجل عليها كما يظهر من كلام صاحب الكافي واما المسئلة  
 المذكورة فالدليل المصون لتوي اي ابي ج فيها في الهداية في الكل في ليس هذا  
 غيره **قول** فيقتصر عليها اي على معاوضة مال بال مطلق واحد الجانبين في  
 هذه الامور ليس بمال **قول** لانه يمنع زوال الملك من البائع وبقاء ملكه  
 يمنع وجوب الشفعة لان شرط وجوبه ان يخرج عن ملكه فان استقط وجبت  
 اي ان استقط الخيار وجبت الشفعة **قول** لزوال مانع عن زوال ملك لنظر الزياتي  
 لوجود السبب وزوال مانع انتهى لان البيع يصير سبباً لزوال الملك عند ذلك  
 قال الزياتي لان البيع انما صار سبباً لانفاذا الحكم في ذلك الوقت ووجوب  
 الشفعة يستلزم على الانقطاع عن الملك بالبيع وينقطع به عنده انتهى  
 بان مبنى المشتري فيها هذا بطريق التمثيل اذ لا يختص ذلك بالناء بل يتطوع مع  
 البائع باخراج المشتري المبيع عن ملكه بالبيع او غيره على ما عرف في البيع القاسد  
 كما ذكره الزياتي ثبت الشفعة لان مع البائع يتطوع به عند ابي ج وهذا  
 لا يتطوع فلا يجب فيها الشفعة ذكره الزياتي **قول** وتثبت اي الشفعة للعبد  
 بالدين في معناه ابيع رجل داراً للبائع عبد ما دون له في التجارة وعليه دين  
 يحيط ماله ورتبة ملاعبه ان يأخذ الدار بالشفعة وكذا عكسه وهو ما اذا كان  
 العبد هو البائع فلكمالة الشفعة كذا قال الزياتي ثم ان صاحب المدرك فانه يثبت  
 الهبة بالماذون وهو كما لا بد منه كما وقع في الوقاية **قول** سواء نرى اصالته او  
 وكالته كذا قال صدر الشريعة وخصصه شراح الهداية بصورة الوكالة حيث قالوا  
 في تنبيهه بان صار وكيلاً لغيره **قول** اي لمن وكل اخر بالشئ ما شئ لا حل  
 الموكل والموكل سبب كذا في شرح الهداية وصدر الشريعة بانتهى في ذلك



ثم قال وفائدة انه لو كان المشتري والموكل بالشراء شريكا وللدائر شريك  
آخر فلها الشفعة ولو كان هو شريكا وللدائر جاز فلا شفعة للجامع وجوده انتهى  
واذا تأملت كلامه وكلام شراح المعاداة ظهر لك ما في تصوير صاحب الدرر  
من الحل اما اولانا اصل المسئلة تحصيل في صورة الشراء او الاكتراء له بغرض  
انئين شريكين او جارين اذا قل احداهما غيره واما ثانيا فلان ما سماه صدر الشريعة  
فائدة مخصوصة بصورة حرية تقيدها صاحب الدرر بتغيير كالي وسماه بصورة  
المسئلة المذكورة في المتن مطلقا وليس الامر كذلك واما ثانيا فلان الفائدة  
في تصوير صدر الشريعة بتحصيله بغرض ثلثة شركاء واحد منهم بايع ببيع حصته  
واخر مشتر حصته وموكل بالشراء لخصته غيره واما ثالثهم فهو لا يدخل له في البيع  
بالامالة والوكالة لكنه محتمل ان يكون شريكا في فرض او لا ويحتمل ان يكون حارا  
وتغير حكم المسئلة بهما واما رابعا فلان جعل المبيع الدار كلها ليس ببيع فمقتضاها  
حاصل فان مصاحته بتصوير هذه المسئلة تتم بغرض ثلثة كما يظهر من كلام  
صدر الشريعة فان الثالث بغرض تارة شريكا وتارة جارا كما تبين وانما في  
رابع هو جاز ملاصق فخرج من شرح الصواب لا محالة **قوله** لا اى لا تثبت ممن  
باع وكذا كان او اصيل كذا قال صدر الشريعة **قوله** ابيع له والموكل قال صدر الشريعة  
في تنبيهه وكذا لا شفعة لمن بيع له اى موكل بالبيع والموكل شفعه فلا شفعة له  
انتهى **قوله** لانه تريم البيع فكان كالبائع لو كان لان تمام البيع انما كان من جهة  
لان المشتري لم يربح من البيع الا بفوائده فلما ضمن له تتم به العقد فلا يكون له  
شفعة ما تم من جهة على ما بينا في البايح كما قال للزبني لكان كلامه اوضح  
**قوله** ما وقع في الرواية من قوله الا انه يباع بالنصب كانه شهود من الشرايح  
لان صاحب الرواية جعله مستثنى من ما في قوله يبيع ويودع في غير الموجب

فان عبارة ولا يباع الا زاعا وفي هذه الصورة يجوز النصب والبدل  
غاية انه اختيار النصب فلا غبار فيه وما تم رعه صاحب الدرر جعله الشفعة  
من القيمة المرفوعة المستتر تحت قوله يبيع راجعا الى الموصول هو عبارة عن  
مثلا يكون مرفوعا على حسب الموامل فتبين رفعه وما قيل من ان الكلام ج موجب  
فلا يكون مرفوعا فخرج بانه قربة في الموجب عند استقامة المعنى غايته ان المستثنى  
منه في المرفوع محذوف لا محالة وصحتها مقرر في حكم المذكور وما قيل كان الشرايح  
توهم ان الكلام صحتها بالنفي المفهوم من قوله كذا اى لا تثبت الشفعة فيما يباع الا زاعا  
يكون غير موجب وليس كذلك فان الكلام الا في ما وقع في حيز الحصول  
فقط لا محالة ما قبله انتهى مردود واما اولانا فمؤدى كونه غير موجب جاز  
النصب الى السهو فكيف يكون مثبتا توجيه ما ذكره واما ثانيا فلان ما ارد  
على ذلك انما يتم ان لو جعل الاستثناء من القيمة مستثنا واما اذا جعل من ما لم يرد  
فلا كما تخفت على ان التفرغ المفهوم كذا الاسس له عبارة الوقاية كما مر  
فليست **قوله** الا مقدار عرضه في رابع بيان لقوله من طول هذا الشفعين ثم ان  
لفظ مقدار مرفوع معرب باعراب قوله الا ذراع وقوله عرضه ذراع جملة ابتدائية  
مرفوعة محل وقعت صفة لقوله مقدار **قوله** فابجازه شفعين في الاول اى بالشفعة  
للجار في الشراء الاول فقط لان الشفعين جاز في السهمين وانما على شريك  
في السهم الثاني ومقدم على الجار كذا قال الزبني وقول صاحب الدرر  
لانه المبيع اولا لان الثاني بل هو فيه جاز لا يظهر له حاصل **قوله** فاشفعين  
لا يأخذ بالشفعة الا الاول ثم لا ان في لانه نصيب عليك ان من هذا الكلام  
ان لا يبيع اخذه بالشفعة الا السهم الاول فلا يكون هذا من حيلة تنفيذ تعليل  
رغبة الشفعين في الشفعة وهذه المقدمة من المسائل البتة المذكورة في المتن

تختلف عبارة الدرر  
لا ينفذ ما في رواية  
انه جاز



على ما نطق به كتب العوم في كلامه خلط لاحدى المسائلين باخرى فكان  
الواجب عليه ان يقول صحتها فان المشتري يشتري السهم الاول لجميع الثمن <sup>الاول</sup>  
والباقي بالدرهم فلابد ان يشار في اخذ السهم الاول كغير الثمن لا يستأخذ الا كان  
تقليدا كالقشر مثلا او اقل على ما اوضحه النبي **قوله** عن مال صاحب الدرر  
في التقييد به وهو بالنسبة الى قيمة المنزل فانهم اعتبروا قيمة المنزل في هذا المقصود  
**قوله** قيمة عشرة لا يذهب عليك ان مبنى هذه العبارة على ان تصوير المسئلة  
فيما كانت قيمة الدار عشرة كما في بعض شروح الهداية اذ يجب ان يكون قيمة الثوب  
بدر قيمة الدار على فرض عدم الثوب حيث قال لانه يتبع العقار باضاف  
قيمة ويطلب بها ثوبا بقيمة العقار في سبك كلامه على الوجه المذكور مالا يخفى من القصور  
على انه من قيمة المنزل في شرح هذا المبنى مائة فلا ترافقه بين الحار والشرير  
بخلاف المبلتين الاوليين التكتين ذكرهما القدرى يقول واذا باع دارا او دارا  
فراعى وبقوله وان تباع سرتها ثم اتبع بقيمتها كما فانها تحت رهنها في حق  
الحار لا شرير **قوله** يشتري المنزل الذي قيمته مائة قدرت انما ان  
فرض كون قيمة الثوب عشرة مبيع على كون قيمة المنزل عشرة وكان الواجب  
عليه ان يقول صحتها قيمة عشرة كما هو الموافق لتصوير شرح الهداية قيمة عشرة  
لكن المنزل اذا استحق بوجه المشتري اى لو اشترت الدار بمشقة مبيع كل الثمن  
على مشتري الثوب وهو باع الدار فيلزم ان يرجع المشتري على البايع بجميع  
الالف واراد بالبيع الثاني اعطاء ثوب في مقابلة الف ووجه بناء ذلك  
العقد لان استحقاق الدار لا يبطل بالمبايعه التي حثت بين مشتري الدار وبيع  
في الثوب فيثبت باستحقاق الدار عشرة بها الرجوع على البايع بثمن الثوب  
فيتصرف بذلك بايع الدار كذا في النهاية **قوله** اذ ظهر ان الف لم يكن عليه

والنقد المذكور في الدرر  
على ان قدس الغنى

اي يتبين انه لم يكن في ذمته المشتري الف ثمن الدار فلم يعرفها ايضا  
في المجلس كونه في ذمته فيبطل العرف وفي هذه الصورة لا يلزم الا رد  
الدنيا **قوله** وبالاول بينة صحتها قال صدر الشريعة حيالة اسقاط الشفعة  
والذكرة لا يكره عند ابي يوسف ويكره عند محمد بن وهيب في الشفعة في يقول ابي يوسف  
انتهى **قوله** فان مرده لان الشفع اذا سمع البيع في مكان حال عن الشهادة  
دفع لا يذهب عليك انه ليس منته قول صاحب المحل من اسباب عدم  
القدرة على الاشهاد **قوله** وقد زال قبل التكميل يوجد في نسخ على صيغة  
والصواب الموافق لما في الهداية وغيره التملك على صيغة التملك بالشهادة  
قال صاحب الهداية لان حق الشفعة ليس يحق متقرف في محل بل هو مجرد  
حق التملك وقد سبق من صاحب الدرر قيل هذا **قوله** ولا يخالف الشفع  
هكذا في عامة النسخ ولكنه سهو والصواب ان يقال والايلاف الشفع بقرينة  
السباق والسيان كذا قيل فائله المولى **قوله** لان التسليم لم يوجد  
على الوجه الذي اسحقه عبارة غاية البيان فكان التسليم وقع على الشرط الذي  
قد كان اجزبه ما دام يوجد ذلك الشرط ثبت الشفعة على حالها وحق اظهارها  
في الدرر **قوله** لانه انما يأخذ قيمته وراعه او دنائره قال صدر الشريعة فان كانت  
قيمتها النافذة سلم البيع به وان كانت قيمته اكثر فسلم الجميع بالالف تسليم  
للبيع بالاكتر بالطريق الاول انتهى **قوله** بينه الثري رجل نصف داراى المشتري  
نصفها من عامن زار **قوله** فقامت لفظ صدر الشريعة قسم البايع والمشتري  
فلا شفع انما خذ النصف الذي صار للمشتري اى في اى جانب كان وفي  
ابى ج وابى يوسف قال محمد وزفر لا يجوز وهو على شفعة اذا بلغ الصغير او بن  
اخر المولى ذكره النبي **قوله** الوكيل مطلقا فاسلم او اقر على المولى الوكيل



يطلب الشفعة انما يصح تسليمه اذا كان في مجلس القاطع عند ابي ج وعند ابي  
 يوسف يصح في مجلس القاطع وغيره وعند محمد وزفر ان تسليم لا يصح **قوله** اصله وانما  
 في مسئلة الاقرار فمجدد مع ابي ج وزفر منفرد فيها كما ذكره الزبلي **قوله** وتعال زفر لا يجزئ  
 مطلقا ومحمد معه في مسئلة التسليم ومع ابي ج في مسئلة الاقرار على ما ذكره  
 الزبلي **قوله** فما كان يسفي منه هذا الاطلاق لانه مدلوله انما ذكر في القول عدم  
 مطلق في المسئلتين وليس الامر كذلك **كتاب الهبة** **قوله**  
 اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط فيه الذي يظهر ان عبارة اعم من يحتملها  
 لان موادها ملازمة عليك العين بعدم عوض وذلك يكون بعدم كون العوض  
 شرطا ويكون عدم العوض شرطا وانما التبرع بمعدنة المقام بقى الكلام في ان الهبة  
 بشرط العوض واقعة لا محالة كما مر في كتاب الشفعة لان الشفعة لا تثبت  
 في هبة الا بشرط عوض وعلى ما قال صاحب الدرر يلزم خروجها عن تعريف  
 الهبة وهو شرط فلا يتم ايراد عبارة اتركبه فليست **قوله** يستثنى بالهبة بشرط العوض  
 الذي يتقنيه سياق الكلام ان يقال بالهبة بالعوض كي قيل فائمه الواني **قوله**  
 يراد به عليك العين عبارة الزبلي يراد به التملك بغير عوض وهو الهبة انتهى  
 حيث يكون عارية فيكون ايراد بالان ما يستعمل فيها **قوله** ولو زري اي  
 نوى بالملك الهبة واحا اذا لم ينو فخل على العارية ذكره الزبلي **قوله** قال شيخنا  
 او كسرتهم ايراد به التملك لا الكفارة لا قاضي بالخام ذكره الزبلي **قوله** فتم تفرج  
 على قوله ويتم بالعوض الكامل لو قال في التفرج فيها ان قبض في علمها مع كونه  
 في عبارة الوفاية لكان او من **قوله** ولو شغل يملك الواهب لا مشغولا  
 به لا يذهب عليك ان مشغول عدم كونه مشغولا بملك الواهب داخل تحت في خوف  
 على ما وقع به شغل الهبة حيث فسره بان يكون موقفا عن ملك الواهب وصحة

فزيادة هذا على ما في المتن تبرع من لا يعني **قوله** كالبيت الصغير والحمام  
 الصغير والثوب الصغير هكذا عبارة الكافي والصواب الموافق بقوله في ذلك  
 كتاب الشفعة ان يقال ههنا وهو الكرمي والحمام والبيت الصغير كما وقع في عبارة  
 صدر الشريعة ههنا ايضا **قوله** اي من سانه التسمية لو قال اي لا يصح الهبة  
 في مشاع ولو قسم تبقى منفعة كما قاله صدر الشريعة لكان اولى **قوله** وعند الاشعري  
 فيه الصغير في هذه القصة **قوله** هذه تطارح المشاع لاشتمالها على الذي يظهر  
 من كلام صدر الشريعة ان يكون تشبيه هذا الصور بالمشاع في حكم عدم جواز الهبة  
 فخطا من جهة اخرى واقتضى صاحب الدرر ان يراه بخلاف كلام صاحب الكافي  
 حيث لا يصح لانه متصل به اتصال حاقه فكان بمنزلة المشاع الذي تحت القبة  
 فلا يتم بدون الاقرار والحياسة انتهى ولو عمل قول صاحب الوفاية كالمشاع  
 على هذا العلة كان اولى **قوله** حتى اذا فصلت هذه الاشياء من ملك الواهب  
 وسلمت مع هبتها كما في مشاع اخذه من كلام صدر الشريعة وقام في الكافي لو وصفت  
 زرعاني ارضي ونم في شجر وامره بالحصار والجذاد ففعل مع استحقاقه ويجعل كانه  
 ذهبه بالحصار والجذاد ولا يذهب عليك لان القصة استحقاقا اذا امره بالحصار  
 والجذاع وفعل انما هي في هذه المسئلة لاني عكسها كما زعم صاحب الدرر  
 وعكس الامر كما يظهر في اواخر هذا الباب **قوله** على ما عرفت في نصب  
 كان في الهدية ولهذا لو استخرجها الناصب يملكه **قوله** عطف على قوله  
 فيتم بالتبضع او رده بالفاء اعراض عن ان يتم بالتبضع اولا **قوله** ولو وصفت  
 دارا وفيها متاع الواهب مع هو مشاع لانه بخلاف العكس **قوله** ففعل ففعل  
 باذنه عبارة القوم فلم الكل وهو يبيح عن التبييد بقوله باذنه ثم ان ما  
 اسنده في اخر الكلام الى الكافي ليس في هذه المسئلة بل في مسئلة ما لو وصفت



زرعاني عرض على ما سبق **قوله** اذا تبين الموصوب باذنه قد سبق ان الهبة  
تم في مجلسه بل اذن الواجب بالتبني بوجهه باذنه بوجه خلاف ذلك فكان الاول  
استطاع كما تنظير له بعض الاصحاب **قوله** اقول هذه صورة الاستحقاق العظيم لهدر  
الشريعة **قوله** وهو قد قبضها عبارة المحدثين **قوله** هو قد قبضها كلمة وفائدة التقييد  
خاصة **قوله** فلا يشوع والمؤثر الشيعي عند التبني لا عند العقد كذا في بعض شروح  
الهدية **قوله** وعكسه وهو صفة واحد لا اثنين لا وهذا عند الجرح والجزء كذا في افعال  
الزبلي **قوله** بخلاف الهبة اذ يرا دبرها وجه النقي وهو اشهد كذا  
في الهدية **قوله** وصوب نصف الدار وسلم ثم الباقي لم يجز هو مسألة المحيط  
ولفظه وانما يشترط كون الموصوب متسوما ومترا وقت التسليم والتبني  
لا وقت الهبة بربيل انه لو وصب نصف الدار من عا وسلم ثم وصب النصف  
الثاني وسلم لا يجوز انتهى والموافق له انه يتولى ثم الباقي وسلم لان وقت المسئلة  
على ذلك عليه مدار قوله فيما سبى بخلاف ما اذا توفى التسليم والمعنى عدم  
انه لا يبعد الملك وان التصل به التبني مع الوصوب نصف دكر في مقسم  
ودفع الدار اليه فباع الموصوب له بما وصب له لا يجوز بيعه كذا في فصول  
الحادي **قوله** قبل اي قبل تسليم نصف الدار **قوله** ويجوز ايضا هبة ابي ثم دكر  
النسخ على ان العتق قومه وصبة ابي عطف على قومه ووجه صحيح اي وكذا كون  
هبة ابي ح ويكون قومه ايضا بياننا لحاصل المسئلة لكن لا يصح عليك ان تحمل  
مسئلة معه درجته بين الموقوف والموقوف عليه محل انتظام الكلام  
**قوله** فمنع لمرور بده ملكهم ان دخل فيها الغنم لا حصل الحرف وفي فيها في موضعين  
الدار الحرب ولم يبق لهذه النفايم مرجع وانما ظهر كذا في كلام الزبي مرقى باب سبيل الفار  
ولو استطاع ملكهم ان دخل فيها وصل قومه فمنع ظهوره الى قومه ولو وصبه قومه

في دار الحرب لم يجز لاصحاب ثم ان ضميره للابح وقد حققناه في الباب المذكور  
بما لا مزيد عليه **قوله** وكذا يجوز هبة البناء بدون اي يجوز هبة البناء بدون  
وصبة ارض بدون ثمها اذا امره بتقصيه وبالحصار والجزا في غلبه  
عليه وهذا المسئلة مع عكسها وصح هبة زرع بدون عصبه وصبة بدون جرح  
فانه يصح استحقاقا ان امره بالحصار والجزا وفعل واي مسئلة فلا يصح  
مطلقا لانه متصل به اتصال حاقته وكان بمنزلة المشاع الذي يحمل القسمة  
فلا يتم بدون الاقار والحيات على ما قرره صاحب الكافي وريضا هبة  
البناء دون العريضة من قبل هبة زرع بدون عصبه لانه عكسه يحمل صاحب  
لها مع هبة ارض بدون زرعها من عطف واحد عطف على الاخر **قوله** ان اذن لم  
اي للموصوب له الواجب في تقضيه كذا في الكافي قال بعض العلماء هبة البناء  
بدون الارض جائزة بدون هذا التقييد على المختار ذكره في الذريعة والبناء رتبة  
وبعضها مقدم عليه والتميز ناشى ذكره فيه حلانا انتهى **قوله** لان المانع للحوار الاستقلال  
بملك المولى كذا في النسخ والاصواب بتدليل نظر المولى بالواجب في الموضوعين  
وما قبل ان المولى هبها بمعنى المالك لا هبة له فان اطلقه على مالك غير التوثيق  
غير مسموع ووجد بخط بعض العلماء مضبوطة بضم الميم وكسر اللام على وزن المعط  
ومناه فكلون عبارة عن الواجب والجهة في ذلك عليه **قوله**  
ما لم يثبت وهو بضم الباء التحتانية وفتح الشاء المسئلة فصيحة مجهول مخوف ومن  
اصاب بنت اي عوصن **قوله** فان الملك قد اتفق الى ورثته وهو لم يتقيد  
من جهة الواجب فلا ريب عليهم كما اذا انتقل اليهم في حال صواته كذا قال الزبي  
**قوله** بان قال اي الموصوب له والضمير في قوله قبض الواجب وكذا  
في قوله لم يبرح **قوله** ولا يبرح الموصوف على الموصوب له اذا كان حيا قال الزبي



لانه لم يؤد عنه شيئا واجبا عليه لان العوض ليس بواجب على الموصوب  
له بخلاف قضاء الدين حيث يرجع الاجنبي اذا تقضى بامره لان الدين ثابت  
في ذمته وقدره ان يستطع مطالبة عنه فيكون امر ابا ان يملكه ما كان للطالب  
وهو الدين فصار كما لو امره ان يملكه عينا انتهى ثم يرجع الثاني اتي ثم يرجع الواحب  
الثاني حصة بقضاء او رضاء كان للواحب الاول الرجوع فيه كما في الحانية  
او رد عليه هو زيادة على سائر الكتب اخذ من المحيط ابرهاني والذي  
يظهر ان يكون هذا ايضا متعلقا بالهبة بان يرجع الموصوب له اتي الموصوب  
على الموصوب ولا يجل على المرد باليب في صورة البيع كما يتبادر لان  
جواب المسئلة في صورة المرد باليب على خلاف ذلك كما مر في المحيط  
الرضوي وتعلق عنه في نسخ المجمع لابن الملك ويدل على ما قلنا تحليل الحيلتين  
بتوهم لان الموصوب لما عاد الى الثاني بالرجوع لا سبب جديد كان للاول  
الرجوع فيه فانه جار في رد الهبة لاني رد المبيع **قوله** لان الموصوب لما عاد  
الى الثاني بالرجوع وعلمت المسئلة للاولى في الحانية بان الرجوع في الهبة  
فسخ عند كل فاذا عاد الى الواحب استأ ملكه عاد كما كان متعلقا به انتهى  
**قوله** ان كان غير المتة انما ذكره هذا لانه لو كان عينا كان الصدقة حصة  
فلا يكون سببا جديدا كذا يحط بعض العلماء **قوله** كذا في المحيط وجوزنا المسئلة  
الثانية في المحيط الرضوي بينها واما زيادة قدره ورد عليه في المسئلة ان  
موافقة للمحيط ابرهاني لا للمحيط الرضوي على ما قرناه فيقضي ان يكون مرد  
بالمحيط عنها المحيط الرضوي ويكون الحولة مخصوصة بالمسئلة الثانية ونظير المحيط  
ابرهاني عنها ولو وصل الواحب الثاني بهبة او صدقة او ارش او وصية  
او ارش في او ما اشبهه ذلك لم يكن للواحب الاول ان يرجع انتهى **قوله**

لانه له ولاية الرجوع في الكل في البعض ولي هو تحليل طراز الرجوع في النصف في المسئلة  
الثانية اي فيما لم يبع شيئا من الموصوب كما ان قوله ولا يمنع بيع النصف  
تحليل طراز الرجوع في النصف في المسئلة الاولى اي فيما اذا باع نصيبا  
فصح اتحاق الموصوب اي يتقدم فيه من بيعه وعقوبه وغير ذلك  
كذا قال النزيل في الرجوع قبل القضاء اي ولو كان بدلا لم افقته ابي الحكم ذكره  
النزيل **قوله** لانه لا يخرج من ملك الموصوب له الا بالقضاء عمل تدبر **قوله** لا حصة  
لواحب حلالا فانه قال الرجوع حصة مبتدأة للواحب كما ذكره النزيل  
**قوله** ولو كان حصة كما قال زفر **قوله** ولم يخر حصة الاب مال طفلة بشرط  
اي شرط العوض كما **قوله** كما لم يخر حصة به اي حصة الطفل بعوض **قوله** قلت  
قد عرفت ان من كونه عليك بلا عوض كونه عليك بلا شرط عوض لا عدم العوض  
لا يضره عليك انه اذا تحقق قوتهم حصة بشرط عوض ثم تصير لهم لها بان  
يقول الواحب وصبت لك هذا على ان تنهب في ذلك كيف يدعي كونه الهبة  
تملك بلا شرط عوض او يلزم جرح هذه الصورة من الهبة لاحالة واجاب المحقق  
عن هذا السؤال ما قال صدر الشريعة من انه يحل على الغنيين في الحالين  
كالابتداء والبقاء انتهى وعمل عنه صاحب الدرر في ما قاله وقد عرفت  
ما فيه **قوله** حيث لا يرجع الواحب في هذه الصورة والحكم المذكور  
في صورة تعليم الجارية موافق لما في الحانية وقال في تعليقه مجدون الزيادة  
في العين وذكر النزيل خلافا حيث قال لم ينتج الرجوع لان هذه ليست  
الزيادة في العسر انتهى وهذا منبني على ان على قول زفر عن ابي خنيفة  
فيه روايتان كما ذكر في الحانية **قوله** لزيادة متصلة في قيمة الموصوب  
هذا على ان يزداد قيمته بالنقل من مكان لا مكان وهي احدى الصورتين



في المسئلة فانهم فروا الزيادة المتصلة بالزيادة في نفس الموصوب بشئ  
يوجب زيادة في القيمة ولها صورة اخرى بنى ان يقال في تعليلها لان الرجاء  
يتضمن ابطال حق الموصوب له في الكثرة الى اخره ومثولة النقل ويظهر  
جميع ما قلنا من كلام ان يرجع فلما وجه لقول من قال ان تعليل صاحب الدرر  
بقوله زيادة متصلة في قيمة الموصوب ليس بشئ والصواب ان يقال  
لان الرجوع يتضمن ابطال حق الموصوب له في الكثرة كما في شرح الفروع انتهى  
ولعل صاحب الدرر اعتمد في ذلك على ما في الحاشية من ان عدم الرجوع  
في المسئلة المذكورة اذا كان قيمة الهبة في المكان الذي انتقل اليه اكثر  
وان سئلت فبها في المكانين كاللواحق ان يرجع في هبة انتهى  
**قوله** فوضع مسئلة المتع موافق لذلك وجرى عليه في النزاع ولو كان منه  
تفرع في المتع يكون قيمة الهبة في المكان الذي انتقل اليه اكثر لكان حسن  
**قوله** واعتبار اللفظ في المسئلة الاولى ج وحق الرجوع في هبة  
فاذا وقع الشك في داية الرجوع فلا يرجع بالشك وهو من تمام كلام صاحب الحاشية  
**قوله** كذا في المكان وفي الحاشية ولا يرجع في الصدقة واما الهبة على المختار رغب  
الى الرجوع في الصدقة على غني او فقير استعمل انتهى **قوله**  
في الهبة والصدقة هذا التعميم ناظر الى ما صاحب  
فيما سبق مما قلناه عن ان يربط من الاشكال ولذا قال في اخر كلامه وكذا الحال في الهبة  
فلا يجوز اشتراطها ايضا حتى صار ت الحاشية وجعلها هبة كذا في النهاية  
**قوله** اقوال بختار الشوق الاول قوله في الشرط جائز ان ممنوع وانما  
يجوز ان لا يفقد ما ذهب اليه صد الزهية في اندفاع الاشكال المذكور  
ثم ان ما جعل من باب من كون الشرط الموصوف المجهول شرطا فاسد موافق

لما في الحاشية في مسئلة الارض القراح بشرط اتفاق ما يخرج منها على الواجب كمنه  
مخالفت لما قاله الامام الترمذ في شرح الجامع الصغير تلام عن الحلواني في  
لو وصفت بشرط الموصوف ولم يسم الموصوف جاز لان الهبة يتنوع عوضا مجهولا  
والقول في الموصوف قول من يوصف انتهى وقد اجاب بعض العلماء عن الاشكال المذكور  
بانا بختار الشوق الثاني والاكثار لان في عبارة الموصوف مظنة العمية كما لا يخفى  
**قوله** الا عمرى ان يجعل داره لاخر مدة عمره بان يقول هذه الدار لك عمرى مدة  
حيك فاذا مت انت فهي لي كذا في طلبة الطلبة وقد ذكر فيه للعمى صورة  
اخرى وهي ان يقول هذه لك عمرى فانما مت اخذوا رضى منك انتهى  
والمرقب ان يقول ان مت قبل كذا قال في المكانين نسبة الدارين ان يقول هذه الدار  
لاخرنا موتا وهي من المراقبة لان كل واحد منهما يقرب موت صاحبه كانه  
يقول اذا مت موتك ومراقت موتي فان متى ماتت ست هي لك وانما  
فهي لي بالكلية لان هذا الشرط يمنع ثبوت الملك للحال انتهى ثم قال اذا  
لم يقع هبة عند صحا يكون عارية لانه اطلاقه الاثناء انتهى **قوله** واسترطا  
لاسترداد مرفوع على المظف على قوله تملكك للحال بين ان المرقبى عبارة عن  
مجموع هبة الامرين وقوله عند ظرف لك مجموع ضميره لابي يوسف وما تقدم  
لالراجحة فيكون النزاع النفي فمن فترها بملكك في الحال والشرط ان  
في الحال يجوزها قطعاً كما في يوسف بناء على ان الهبة لا تبطل بالشرط الناسد  
وان بطل الشرط ومن فترها بالملك المكسوف الى الزمان المستقبل لا يجوزها  
جز ما كان في يوسف ومحمد ذكره ان يرجع **كتاب الاحارة قوله**  
وانما عدل عن قوله تملكك منع معلوم بوجوه كذلك عبارة التوم بيع منفعة  
معلومه باجر معلوم **قوله** لم يكن ما نالنا وله الناسد بالشرط الناسد



نافذ تلك الاجارة ليس من جهة الجهالة في المعنى على ما يظهر  
في باب الاجارة **قوله** وبالشيء الاصلى ينشئ يصور فيما يكون النصب  
مينا مثل ان يرحل ثلثة اسهم من داره واما اذا قيل اجرت نصيبا من الدار  
فلما يكون داخل في لفظ المعلوم **قوله** لم يكن تبيد المنفعة في العدم من بالملكية  
صحيا وان من الشروط الفاسدة للاجارة ما يكون فادعا من جهة  
الجهالة فيلزم خروج مثل تلك الاجارة عن التعريف **قوله** واما اثبات فسك  
توضيحه قال الزبيدي وتصلح المنفعة اجرة ان كانت مختلفة الجنس لا يوز  
كاستيجار الدار للسكنى بالسكنى وكاستيجارة الارض للزراعة بغير رعيه  
اخرى لان المنافع معدومة فيكون بيها بالنسبة على ما قالوا فلما يجوز ذلك في  
المعتمد لانه كسج التوصل نسبة بخلاف عتق الجنب على ما قالوا انتهى **قوله**  
وبقوله ويستط اي الاجر بالنصب لا يوجب عليك ان هذه المسئلة مما تفرغ  
على مسئلة وجوب الاجر للدار المحبوسة واما كونها فرع على يمكن الاستيفاء  
شكها فلا يخفى **قوله** للموجب كلب الاجر للدار والارض لكل يوم هذا اذا لم يكن  
الاجرة معلقة وموجلة ومنفعة وهو قوصهم جميعا على ما ذكره صاحب الخلاصة  
**قوله** فان احرق بعهده فله الاجر الموافق بببارة الهدية فان احرقه ثم احرق  
من غير فله فله الاجر المستحق فندفات صاحب الدار فيمدان لازمان  
**قوله** ولا غرم وعدم الفيان على الجاز اذا احرق بعد الاجار من غير فله من فله  
وعندما يفتن مثل وقته والاخر له وان شئ ضمن الخبزير واعطاء الاجر  
كذا الهدية **قوله** وقال صدر الشريعة اي في الاحترق قبل الاجار وبعد الاجار  
يسر في شئ صدر الشريعة ذلك فهو مرتبة لا مرتبة وكون مرجع الضمير في عبارة  
الوتاية ما ذكره متعين فلا حاجة فيه الاستظهار بكلام احد على ان لا يخرج من غيره

لا يذهب عليك ان هذا زيادة منسدة ترفع ان لا يكون ما قبله كافيا  
في التمثيل وليس الام كذا فكان الواجب الاتصاف على ما قبله كافي في الغاية  
وغيره **قوله** ويقوم بالثبوت وقال في العلاج من ثبوت شئ فارسي مررب  
حذف شبيهه تخفيفا كما قالوا لئلا ينك من انتهى والهدية عليه الواقع في نسخ  
الكافي فتش على ما هو قاعدة التعريف **قوله** فكانه احياء وباع منه  
بالجعل الضمير في مكانه الى رد الابح كالضمير المستتر في باع واما الضمير المجرى في  
فهو ما يد الى الحق والضمير المرفوع في احياء راجع الى الماد منصوبة اليه الابح  
والآي وان لم عياله معلومين فكله اي كل الاجر هذا قول الضمير اي جمع الزم  
واني على ما نقله صاحب الكفر في الملاحظة فان لم يكونوا معلومين فالاجارة  
منسدة انتهى **قوله** لا يصل قط كان الواجب ان يبريد عليه واليخ  
بالطوب لانه لو لم يشترط عليه الخرج بالجواب وترك الكتاب ينما اذا كان  
ميتا او غائبا فانه يستحق الاجر عاملا على ما خرج به صاحب الكفاية فلا يلزم قوله  
ينما سيج وجب بالذهب بالاجماع بخلاف ما لو صنعت المسئلة على بصل  
قط ويخرج بالجواب كافي الهدية وسأتم اعمون **قوله** لاشئ له وهذا  
عند ابن حنيفة واما يوسف قال محله الاجر في الذهاب **قوله** لان المقصود  
عليه في الكتابات في مسئلة القط هو المكتوب والراد بالتعلق بالكتاب  
الى المكتوب اية **قوله** لانه المقصود اودسية اية في اي لان التمثيل  
هو المقصود اودسية الى المقصود هو العلم بان الكتاب لكن يتعلق بالتعلق  
وقد تضمن تلك الكتاب اما حنيفة فقط واعتبار ان كان ترك الكتاب ثم يبيد  
لانه ربما يصل الى ورثة فينفون نافعا للعمل اعتبارا كذا في الكافية  
وكذا انه اذ وعدم الاجر قيد تعاقب بخلاف القط كما عرفت في جميع هذا



فذكر في الهداية **قوله** فان وقع الخط الى ورثة وكذا وقع الى وصية ذكره  
 في شرح **قوله** وجب الاجر بالذهب بالاجماع لان علمه لم يتحقق باعادة كذا  
 في شرح **قوله** ونصف الاجر المسمى لا يذهب عليك ان تغيير اجر الذهاب  
 وبذلك غلط فاحش فان كون اجر الذهاب واجرا لثبات الجواب سواء  
 على سبيل المناصفة مالا يكاد يتصور ولم نجد هذه العبارة في كلام غيره تال في النهاية  
 فكله اجر الذهاب لانه كان مستأجرا لا يبيع الكتاب ولا يبيع بالذهب فغيره  
 وجد الا يبيع بغير الامكان ولم يوجد الجواب فيجب اجرا في قول لا يبيع  
 او عرس قال في غاية البيان يريد في القوس بالفتح والكبر جميعا والباطل  
 والاول على ارادة المفعول من المصدر انتهى **قوله** الا ان يفهم المخرج فتمت  
 مستحق التبع بحالف ماني الهداية والكر والوقاية وجامع المفعولين من ان صاحب  
 الممنوع من بيعه فتمت ذلك متلوها والفرق بينهما واضح **قوله** والاجر صاه اي ان  
 كانت الارض لا تنفق بالتبع والاروان يفهم له قيمة فليس له ذلك الا ان  
 صاحبه لا استوائها في ثبوت الملك وعدم ترجع احداهما على الاخر فلا بد من اتفاقهما  
 في الركن بخلاف التبع حيث يفرد به احداهما في هذه الحالة دون الاخر على ما  
 بهناه في العارية ذكره الزيلعي **قوله** بان قال على ان يركب وليس من شأنه  
 ويحمل ما شاء لا يذهب عليك ماني كلام من سؤل التركيب وكان الاحسن  
 ان يقول على ان يركب او يحمل ما شاء وليس من شأنه وكذا الحال  
 في لفظ الممنوع **قوله** ضمن لانه تعدى لان السقيفة فبيد لتفاوت الناس في التركيب  
 واللبس فغيره اذا حالت صار مقبولا فيضمن كذا قال الزيلعي **قوله** وعند محمد  
 لا يضمن الخلاف بينهما في التسطاط فانه عنده محمد كاد لانه للسكنى مثل الدر  
 وعند أبي يوسف كاللبس لا خلاف في نفسه وفرب او تادده واحصيا

مكانه ذكر الزيلعي **قوله** وفي لا يختلف به اي بالمستعمل بطل التقييد كالود  
 للسكنى لا يثبت تقييده حتى لو شرط سكنى رجل مئنة في الدار له ان يسكن غيره  
 لان التقييد لا يثبت لعدم التناوت وما يفرض البناء كالحداثة ونحوها خارج  
 به لالة العادة ذكره الزيلعي **قوله** ومنع من بار وادف رجل ان ذكره كروم لوتخان  
 استاجر صاحبها فادفوه مع رجل فخطبت ضمن نصف قيمتها كما في الهداية وخدا  
 اذا طافت الدابة المديت اما اذ لم تقطع يضمن كل القيمة كما اذا حمل عملا لا تطيقه  
 انتهى **قوله** لان مثل الركب مع الذي علمه اي علمه على انه كالحاج به في الكفاية  
**قوله** اما اذا كانت لا تطيق مع هذا الكلام ليس له بمشروع بمسئلة المحل على  
 بخصوصها كما يتبادر بل هو متعلق بمسئلة الممنوع ايضا كما تلتك من النهاية وعلى  
 ما يظهر من قوله في اخر الكلام في الاحوال كلها **قوله** وكان ضيابه يتمك فهو الحكم  
 كالمحل من الظان ان الرجل انما ينظم البالغ فيخرج منه الصبي ان التمسك به ان الحكم  
 فيه ايضا ما ذكر من ضمان نصف القيمة على ما مر حوايه **قوله** فانقسم عليها  
 كان في شرح تاج الشريعة ان يتاجر دابة يحتمل مائة من الخنطة فحل عليها مائة وعشرة  
 بنسب على احد عشر جزءا يفهم جزءا انتهى **قوله** لمح السوق بدونه كذا في الهداية والظ  
 ان المداو السوق بطريق الركوب فينظم صورتي القرب والبيع فيندفع به ما قبل  
 انه محصور بعورة القرب انتهى **قوله** اي للذهاب وارجح متعلق  
 بقوله اسوجرت عطف على جوارها بها وصاحبها وان عطف على مدحون الكاف  
 من كره ملكه وحكم المسئلة في جميعها ضمان كل قيمة الداب **قوله** فهو ضامن  
 لم يدفعها الى صاحبها كذا في بعض شروح الهداية **قوله** ثم عاد الى الوفاق براء  
 عن الضمان عندنا عملا فالمرجح كذا في غاية البيان **قوله** وقيل الجواب بجري  
 على اطلاقه حتى لا يبرأ عن الضمان الا بالبر والى اماك على كل حال كذا في غاية البيان



**مورد** فبقى الامر بالمحافظة بعد العود الى الوفاق لقوة الامر بكونه مقصودا كذا في النهاية  
**مورد** فيحصل الرد الى نائب الحاكم فان يده يد الحاكم لانه نائبه في حفظ التمام  
 الامر به الى الوفاق حصل الرد الى نائب الحاكم فيمنع عن الفئان كذا في غاية البيان  
**مورد** وفي الاجارة والعارية يعبر بالمحافظة قال في النهاية ينبغي ان الامر بالمحافظة  
 انما يثبت بمقتضى الاجارة لانها فيرتفع بارتفاع الاجارة وقد اختلفت بالاطلاق فلابد من  
 الامر الذي في ضمنها فلم يجرى هو نائبها انتهى **مورد** فيضمن القيمة اذا عطي المطلب  
 الحكم **مورد** وقد تناهى ما اى الطريقان بالطول والتقصير لو قال وكان بينهما  
 تفاوت بان كان المسكور او غير او اعدا او ف بحيث لا يسك كما قال الزيلعي  
 لكان كلامه اوضح في افادة العلم ثم قال الزيلعي في تعليقه لان التقييد صحيح لكنه  
 مفيد فاذا حالف فقد تعدى فيضمن قيمته ان حكم وان لم يملك وبلغ ملكه  
 الاجر استحقنا لارتفاع الخلاف انتهى **مورد** اى يضمن ايضا اذا فسخ الحكم  
 طريق لا يسلكه الناس قال في الكافي وان بلغ فله الاجر لانه اذا سلم بطر جان  
 الخلاف لان جنس الطريق واحد انتهى بلا جري الى المستاجر على الوجه  
**مورد** لانه صار غاصبا والاجر مع الفئان لا يجتمعان كذا في شرح الهداية **مورد**  
 ان شاء ضمنه قيمته ثوبه يضمن فيكون القباء لصياط لانه ملك الثوب باء  
 الفئان كذا في شرح تاج الشريعة **مورد** قيل معناه القوط الذي هو الضمير في معناه  
 الى القباء قال في المغرب القوط قباء ذو طاج وقيل انه معرب كونه والمواد  
 به الذي يليه الاثر اك مكان التقيص ويقال لها بالنارسية كبريتي وكان  
 سما عيان في الطاء في القوط في الهداية وهكذا كان تصحيح كتاب الامام حافظ  
 الدين الكبير النجاشي مكن حقه طناه في كتاب مقدمة الرب سما عيان من التوافق  
 بعضهم اكلها ولها وجه لانه لما كان معربا تملعت به الالة كى شئت كذا في

شرح الهداية لتاج الشريعة ثم ان اخرا فافهم حتى انتهى في اخر المعربات كما يقال  
 باده بادق **مورد** وقيل هو مجري على اطلاقه اى جواب الجامع الصغير في مطلق  
 القباء لاني القباء الذي هو القوط **مورد** لانها يتعاربان ضمير المثنى الى التقيص والقباء  
 مطلقا **مورد** لانه شدة الضمير للتقيص **مورد** ولم يزد على المسمى وهو درهم في كل مسألة  
 وعليه قوله فيما يجرى والى الجواز به الدرهم المسمى **مورد**  
 ينبغي ما ورد قد تشرع وصاحب الدرر بجعل ما تبدد في كلام التوم غايته الاجارة  
 تحت ضبط في اول الباب ولما قصد مع ذلك التنبيه على بعض احكامها بسطر  
 كلامه بعض البطل وان كان يمكن ادخال بعضها في بعض **مورد** فانت احد المخرجين  
**مورد** او بالعكس بان اجر رجل من رجلين ثم مات احد المتاجرين وينبغي ايضا  
 اذا استاجر جانونا او داراسنة بائنة ودرهم على ان يرمها المستاجر ويكون  
 اح انما ذكر هذه المسئلة صحتها بطلنة لقوله وانما لم يذكر صحتها لولا تحت قوله  
 وجه الالة المسمى اعتذار عن عدم التعرض صحتها لما يند الاجارة فيها ثم لو اخر  
 لا بد ذكرها الى اثناء قوله فيما يسجد فان فدت بها وجب اجر المثل لكان احسن  
 ثم ان يكون مرفوعا بالمطوف على قوله وينبغي ايضا **مورد** والا اى وان لم يند  
 بها بل بالشرط والشيوع لم يند ذرا جوا مثل على المسمى قال في الخلاصة وكذا يجزى  
 المثل لا يجاوز به المسمى اذا كان الفاد بجباله الوقت انتهى **مورد** فكل من كان  
 ان يضمن الاجارة بشرط ان يكون الاجر حاضرا وان كان غائبا لا يجوز بالاجلوع  
 وقيل لا يجوز عندها الاجرة الاخر وعند ابي يوسف يجوز كانه بنى على التسرع  
 بشرط الخيار ذكره الزيلعي **مورد** وفي كل شهر سكن في اوله كان الواجب  
 عليه ان يقول سكن في اوله ساعة كما يظهر من الشرح فانه المدة فيها  
 يجزى من قومه في الشرح وهذا هو القياس وقد ايم بعض المتأخرين وفي ظاهر



الرواية لكل منهما **قوله** وفي طاهر الرواية لكل منهما الخيار في اليبس قال الزبيدي وبه ينق  
**قوله** وفي اعتبار الأول نوع جرح اي اعتبار القول الأول وهو اعتبار اليبس غمكا  
 قرناه **قوله** متعلق بالمسئلين او رد عليه باب تعلقه بالمسئلة الثانية وهي  
 قوله اجرد كل شهر كمنزلة في واحدظ واما تعلقه بالمسئلة الثانية الاولى  
 فيقول انتهى قلت لم ينسج للخاص ما يندفع به هذا ايدو الله الموافق للبد **قوله**  
 ادعها سنة بكذا ان ربه الى انه لا بد من كون الاجرة معلومة فان كذا كناية  
 عن عدد معين **قوله** والجهام اي جاد اجارة الجهام فجاز اجارة ودلالة  
 الحديث المذكور على ذلك كما انه كما لا يخجل دفعه لغيره ليشاكل على ما مر رده صاحب  
 الكافي **قوله** لا بها الجبار وليس يلزم قال في الصحاح تقول وجرت العبيت وادجرت  
 بعني انتهى وفي المغرب الوجور الرواء الذي يصب في وسط الغم انتهى والفظ  
 من كلامها عدم اختصاصه بما يتداوى للهم هن كما توهم **قوله** في نكاح طابا  
 او عليه شهود وان شئت استوضح هذه المسئلة بما ذكره صاحب الكافي  
 حيث قال وهذا اذا كان الزوج موطنا ما اذا كان لا يعرف انها امرته  
 الا بتولها فليس له ان يتحقق الاجارة انتهى **قوله** سواء كان الزوج متزوج  
 بنسبه اي بان كان وجهها بين الناس كافي الكافي **قوله** ودعته هو فتح الوال  
 اي جعل العبيت مطاع بالدهن بالغنم كذا في بعض شروح الوفاية **قوله** ادعوت  
 بطام يقال دعوت العبيت باللبس ربيبة **قوله** فلا اجرد قال فلا اجرد  
 كما مر في عبارة الكز الحان كلامه في الشرح اكثر تفاسيا فان من قوله كانه في الارض  
 خزانة من الاجر كان ترك الارض من الفرس سببا في ما نهى عن الاجر لا عن من  
 شيئا **قوله** ولهذا قال صاحب المهدية فان هذا ايجبا في لبس بايضاع ليس  
 في كلام صاحب المهدية ذلك ولعل الصواب صاحب الكافي فانه قال فان

ارضته في المدة بلين شاة فلا اجرد بها لان الاسمى ارضا عايل هو ايجبا  
 انتهى قلت الايجاز في الاصل او حال الداء في الغم بطريق الحب صحتها بوضع اللين  
 في الغم على الوجه المذكور فانه ان يكون وضع المسئلة على ان يجعل لبس  
 في اثناء ثلثه ثم صبه في قم العبيت شيئا فبشيا من جملة على معنى العبيت شدة  
 قال ما قال فعولهم فان ارضته من قبيل امثاله هي من جهة ان ذكر هذا الكلام  
 وقع في حلال ذكر الارض على حقيقة حيث يستحق الاجرة ع اي استحق النظر الاجرة  
 استحق لانها لم يشترط عليه الارض بغيرها بخلاف ما اذا شرط عليها  
 الارض بغيرها كذا في الكفاية **قوله** وفي المحيط في كتاب الاستحسان  
 هذا متعلق بمسائل النسا والملاهي والنوع **قوله** وعب التيس لا يذهب  
 عليك ما في ذكر هذه المسئلة في هذه الاطلاق من سماجة الفصل باجنبى وكان الاجب  
 عليه ان يقدم ذكر هذه المسئلة على مسائل عدم صحة الاجارة للاذان والابا  
 حج كما فعله صاحب المهدية وصاحب الكفر ويكون قوله في الشرح والاصل ان الاجارة  
 لا يجوز عندنا متصلة بذكر المسائل المذكورة اذ لا تعلق المسئلة التيس اصل  
 واما تعلقه بان جانبية من تلك المسائل **قوله** وهو ان يوجب محلا لينتم وعلى الناس  
 لا يذهب عليك ان تنسب عب التيس بذكر يتحقق ان يكون قوله  
 عب التيس موقفا موطنا على الفهم المرفوع في قوله ولم تفتح ان يوجب المحل  
 لكن يرد عليه ان يقال ان تفتح المذكورة فعل مستدلى به من حيث راجع الى الاجارة  
 فيلزم من عطف هذا عليه ان يكون الفعل مستدلى به على عب التيس ايضا  
 على صيغة النكس وهذا جامع على قوله المهدية على ان تنسب عب التيس  
 بذكر غير موافق للرؤية والدراية فاعجب المحل هو مرابه يقال عب  
 المحل النهائية بغيرها عبدا والمراد بنهيته عن كره العبد على حذف المضاف



كذا في المغرب وذكر في مبسوط ان المراد بيب البس اخذ المال بالقراب  
 وهو انما هو الخول على الاثبات كما نقل عنه صاحب النهاية وما في الدرر  
 مخالف لهما نعم قوله والمراد اخذ الاجرة عليه موافق لما في المبسوط في الجملة  
 فلو قرع بيب البس بانما الخول على الاثبات ليحصل تمام الموافقة لما فيه لان كلامه  
**اسم قوله** ويعني اليوم بصحتها اي الاجارة لتغير الزمان والنقطة قال في النهاية  
 يعني بجاز الاستيفاء على تسليم النقطة في زماننا انتهى وفي الحاشية اجموعا على  
 الاستيفاء في تسليم النقطة باطل انتهى **قوله** فذهب الى جرح ومالا لان الاجارة  
 جائزة ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر  
 كاملا وان لم يفرغه في اليوم فله ان يعمل في العقد لان المقصود عليه هو العمل  
 لانه لا تصور وهو معلوم ذكر اليوم للتفصيل مكانه واستأجره للعمل على ان يفرغ منه  
 اول اوقات الامكان فيعمل عليه فيتحقق العقد عند جرحه بغيرها ذكر  
 الزباني **قوله** لان في الغرض لا التقديم المدة فلا يقضى الاستواء كخلاف ما اذا اجازت  
 في فانه يتقضى الاستواء وهو من نظيرة في الاطلاق في قوله ان طلق عند اذني العذر  
 ذكره الزباني **قوله** لانه يستحق الاجرة بمعنى المدة يعني تسليم نفسه كذا في بعض  
 شروعي الهداية **قوله** وجه الاستحسان ان الجها لانه ارفق قبل تمام العقد  
 فانقلب صحيحا لزال المحجب للف وكذا قال الزباني فاستأجر احدها  
 الا فوجاهه اي يحصل نصيبه من كفا في الكافي فلما تقرر ان الاجر والضيان  
 لا يحصلان لانه صار عاصبا للمعين فكان هذا اتما فالتمناخ بطريق الغصب  
 الى استيفاء التمناف المكونة بالعقد فلم يجب عليه بدله كذا في الكافي خلافا  
 لبيع حجاب عما قاله الشافعي من انه يجوز له ان يسمي لان الاجارة يبيع بغير  
 في الباب ببيع العين على ما يظهر من قوله غلبه فاما اذا اختلف البس كسكني

دار بكر بكونه وانه كذا في الخلاصة او عند محمد يجب الاجر كلمة اي يجب على الكسب  
 من قبل ومن بعد كذا في شرح المجمع للمصنف **قوله** لانه سلم من الاستعمال  
 فقط الضمان كذا في الكافي وبعبارة صاحب المجمع في شرحه لانه استوفى المنفعة  
 وشاها الى صاحبها فقط الضمان وهو ادنى بالتام المراد من لفظ الكافي  
**باب من الاجارة قوله** ولا يضمن ما حلك اي عند ايج حلكا لا بالبيع  
 ومحمد فان الاجر المشتركي يضمن ما ضاع على يده عندها الا من شئ غاب  
 كذا في النهاية **قوله** وان شرط عليه الضمان اي شرط على الاجر المشتركي  
 الضمان في العقد **قوله** واما فيما لا يمكن التحرز عنه فبالاجماع اي فسدت الاجارة  
 في تولهم لانه شرط شرطها لكانت تنقض العقد ولا حد المتعاقد بين من فائدة  
 كذا في النهاية **قوله** واما فيما يمكن التحرز عنه فيلزم الخلاف مع هذا على قول  
 ابن جعفر من ان الشرط وعدمه سواء عند الكالات ان شرط الضمان على الاجر  
 باطل وهو المختار فهذه الحاشية التي حاصلها الجواز عندها والف عنده  
 يكون مبطنة بقوله وان شرط عليه الضمان على هذا الوجه كما بينا في عليه  
 من قريبه استظهر بانما في النهاية واما الضمان عنده وعدم الضمان عندها  
 فمربيان على الجواز والف وفي هذه الحاشية اي ذلك الشرط يجوز عندها  
 فيضمن وينفذ عنده فلا يضمن قول من قال حق العبارة ان يقول فعنده  
 لا يضمن وعندها واما جواز الاجارة وفي دعائها مسألة اخرى وانما اقدم  
 في ذكرها بالزباني لكن الزباني ذكرها على انها مسألة مستقلة لا تفصيلا  
 لما في المتن فلا غبار على كلامه اشهر وقد ظهر لك ما قدمناه انه لا غبار  
 في ربط هذه المسألة بالمتن صحتها سواء ذكرها الزباني على هذه الوجه  
 او لا ثم ان من قوله عندها يجوز لانه يقتضيه العقد عندها ان يبيع بشرط

١٨٦  
 ١٨٦  
 ١٨٦



والعقد لان عندها الحكم ثابت بدون هذا الشرط والشرط لا يزيله الا كعادة  
 كذا في النهاية تنكلا عن الجامع الصغير لقاضيها **قوله** وافق المتأخرون بالصالح  
 على النصف قال في التتبع والظهيرية كذا ذكره شمس المآلة الخسري وفي النهاية  
 والمحيط والشمعة ان الفتوى على قول ابي ج قال في المتن وربما لا يتبدل  
 الصالح فاختار قول ابي ج وقال الزياتي وبقولهما يعني اليوم لتغير  
 احوال الناس وبه يظهر صيانة اموالهم **قوله** لاختلاف الصحابة فيه  
 قال في النهاية روى عن حم وعلى رضي الله عنهما كما ناهي عن الاخير المشترك  
 ما ضاع على يده وعن علي رضي الله عنه انه كان لا يضمن القصار والصبيغ  
 ونحوهما ولاجل اختلاف الصحابة اختاره المتأخرون الفتوى بالصالح على النصف  
 في القول بالصالح على النصف عن باقوال الصحابة راجع بقدر الامكان انتهى قال في البرزانية  
 عنه عن كل نصف يعمل حيث حوّل النصف وواجب النصف انتهى قال  
 بعض العلماء وكأني اريد بالصالح مجازة وهو اخطأ انتهى **قوله** بل يضمن ما جعلك  
 بجملة وهو متعلق بقوله في المتن ولا يضمن ما جعلك في يده اى ان عدم الضمان  
 عند ابي ج انما هو اذ لم يكن تلف العين بصفته وعمله فكان الواجب تقديم  
 هذه الجملة الاضربية على قوله وافق المتأخرون بالصالح على النصف تنكلا بلزم  
 تحلل اجنبى بين اثناء ما يتعلق بقول ابي ج وهو الذي جعل في المتن اصلا وما  
 قرناه من البيان ينبغي ان يستوفى بالنظر الى كلام صاحب النهاية بالامعان  
**قوله** او غرق السفينة من مده كذا في اكثر الظاهر لا غير المشترك هو صاحب  
 السفينة وعبارة الهدية من مدها ما يعبر في السفينة فهو اضافة المصداق  
 الى مفعوله بخلافه على الاول كذا دابة عبارة المتن في النسخ كذا دابة لم يرد ولا يجب  
 عليك انها غير كائنية في توفيقه حتى الامرام وكذا لو جعل قوله جعلك من قصده وخفة

من المتن مع ان النسخة لا تعده ثم ان الظاهر ان لم تجز على صيغة الموت  
 فغيره الدابة مع ان الامتناع لسبب السبب ان يكون على التذكير مستد الى غير القصد  
 ولو قال ولا يضمن حتى ام او بترغ او فضا ولم يعد الموضع الامتناع وكان في الوفاية  
 كان ناهي **قوله** او كان كسره وقال في اول المسئلة انكسره وقال هناك  
 كسره انتهى الى انه لا فرق بينهما في جواب المسئلة كما يظهر من الكافي ثم ان الحال  
 في المسئلة اعظم من ان يحمل شيئا على ظاهره او على دابته وقد استوفى في موضع  
 معلوم كما فتح به ايضا في الكافي **قوله** واعطاء اجرته يحس به كذا في الكافي  
 والصغير في محس به الى موضع انكسر على ما يبينهم من السبب اى بقدر استوفى  
 واتما في الاول فلما اجله لانه استوفى اصلا كما يظهر من الهدية **قوله** بان يول  
 على ان ترمي غنم يرمى مع غنم في قيد للمنفى لا للمنفى والمنفى هو النقص على خلافه  
 ثم ان قوله واخر المدة عطف بحسب المنفى على قوله ما لم ينقص اى ان لم يقدم القوة  
 ولو قال ولو شرط حكم الاجير المشترك بان يقول على ان ترمي غنم يرمى من غير تعيين  
 وجدة في عبارة صاحب الكافي والنهاية لا ينظم كلامه واجبه الواحد لا يتقبل الاعمال  
 اى لا يتقبل الاعمال من غيره كذا في الكافي **قوله** كذا في البيع توضح ذلك ما فتح به  
 صاحب الهدية وشراعه ان المعتبر في جميع ذلك البيع فانه اذا اشترى ثوبين  
 على ان يأخذ ارباعا ويكون الخيار للمشتري جاز وكذا اذا خيره بين ثلثة  
 اثواب ولا يجوز في الاربعة وكذا في الاجارة انتهى كلامه **قوله** لكن يجب ان شرط  
 خيار التعيين في البيع لا الاجارة وفي ذلك مقتضى ان صاحب الهدية وصاحب  
 غاية البيان وهذا الشرطية قلت الذي يظهر ان المراد من الخيار في قول  
 صاحب الهدية غير انه لا بد من ان شرط الخيار في البيع خيار الشرط على ما هو المتبادر  
 الظاهر منه وعليه كلام صاحب النهاية وصاحب الكافي وصاحب مولد البرزانية



والزبيحي ولعله الصواب الذي لا يخفى عنه لا ما ذهب اليه الاولون ومنهم  
صاحب الدرر قال صاحب النهاية يعني انما يبارى عقد الاجارة البسم  
حيث اعتبار شرط الخيار فانه اذا باع احد العبدين لم يقع الا بشرط الخيار وجوزوا  
عقد الاجارة في احدى المنفصلين من غير شرط الخيار انتهى بيع احد العبدين وهو  
خيار السنين وشرط الخيار الذي يكون معه هو قوله وهو بالخيار ثلثة ايام كما  
سياى وان شئت تختلق ذلك فاستمع لما يتلى عليك مما سبق في باب خيار  
والسنيين من انه قبل بشرط ان يكون في خيار الشرط ايضا وهو رواية الجاهل الصغير  
وقيل لا بشرط وهو رواية الجاهل الكبير وقال الزبيحي غير انه لا يشترط الخيار رضا  
وفي البيع روايتان انتهى والرواية التي بنى الكلام عليها هو رواية الجاهل  
الصغير وقد اوضحنا ذلك هناك بما لا مزيد عليه فليستكم **قوله** وعند هذا الزبيحان  
جائز ان والمذكور في المتن اعني جواز العقد في اليوم الاول دون اليوم  
قول ابي ج **قوله** وله ان العقد الصغير لابي ج وقوله ما ذكر في المتن **قوله** حسب  
واجب العبد نفسه وضع المسئلة فيما اذا اجر العبد المفضول نفسه فان اجرة القاب  
كان الاجر له لا للمالك ولا ضمان عليه بالاتفاق ولو اجرة المولى فليس للعبد  
ان يمتنع الاجرة الا بوكالة المولى لانه العاقد كذا في النهاية **قوله** لان الاجر مال مولى  
اي مال مولى العبد لانه كسب عبده وكسب العبد بيع لرفقته فيكون مأكلا للرفقة  
كذا في الكافي **قوله** كنصيب السرقه بعد القطع كذا في الكافي ونظر الزبيحي في  
نظر المال المردود بعد القطع انتهى ولعله اظهر **قوله** حكم الحاكم في الحال اي يكون  
قول من يشهد له الحال مع يمينه لان القول في الدعوى قول من يشهد له  
انما هو وجوده في الحال يدل على وجوده في المكس فيصير الحاكم مرجحا وتقدم  
حجة كذا في الزبيحي **قوله** وقال ابو ج في اخرها اوردوا في قوله

مثلا اصحابه مرض قبل ان ياتيني **قوله** فان كان العبد ابقا او مريضا في الحال  
يحكم انه كذلك من اول المدة فلا يجب الاجر لا يذهب عليك ان هذا هو وجه  
ان قال في وضع المسئلة والعبد مريض او آبق ركيك جدا وكان الصواب ان يقول  
بدل هذا الكلام فيحكم بانه كذلك من اول المدة فيجب الاجر وج يكون قوله ان لم يكن  
ابقا او مريضا مقابلا لقوله والعبد مريض او آبق فالتقول في الصور بين لصاحب الثوب  
مع اليمين اي ان لم يكن له ما يثبت بها سيقع به وان اقاما البيئته فالبينة بينة  
الخياط كذا في شرح الهداية **قوله** ان شئ من قيمة الثوب غير معمولي وطرح  
عليه الثوب كما في شرح الهداية **قوله** ان شئ اخذ واعطاه اجر مثله كذا  
في غامته الكتب ونظر الزبيحي وان شئ اخذ قيمته معموله وله اجر مثله هو شرط خلاف  
الكلام القديم والقول لرب الثوب في الاجر وعدمه هذا قول ابي ج وعند  
ان كان الصانع معاملة يجب الاجر والآثما وعند محمد ان كان معروفا  
بهذه الصفة مائة فالتقول له كذا في الكافي وقال في الكفاية قال شيخ الاسلام  
والغنى على قول محمد **باب فسخ الاجارة** **قوله** ارمي للمستاجر ولاية الفسخ لا يذهب  
عليك ان ولاية الفسخ في بعض الصور الالية للموجر وهذا التحقيق منه وهم  
خلاف ذلك ثم ان كلام صاحب المحررات مرجح في ان اصحابنا اختلفوا في مسائل  
حباب الدار وانقطاع شرب الضيفه والانتفاع المانع الرضى صلح الاجارة  
فيها او لا بد من الفسخ وهذا الاجال من صاحب الدرر انه الى تلك الحلال فانه  
جارية في غير هذه المسائل الثلاث وليس الامر كذلك فلو قال في فسخ معيب  
فوت للفسخ كحباب الدار وانقطاع ماء الارض والرضى كما فعله صاحب الوقايد  
لا ود عليه لاحذوا ولا ذاك **قوله** لاحتمال الانتفاع بوجه اخر تبلي لقوله الا انها  
تفسخ فانظر الى بعض الصور الالية من مسائل حباب الدار وانقطاع ماء الرى

فبعض الصور الالية





و ما اذا اذن فان ارض الدار الجارية والارض التي تقطعها قد ينتفع بها  
 النقط على ما مثلاً وكذلك بيت الرعي بعد انقطاع ماؤها فلو كانت بالانفس لكانت  
 مثل هذا المقصود ومن غير احتيارك رباب الدار لم يصيب فيها قاله **مولد** يجوز  
 شرط ايجار فيه ويثبت اول المدة من وقت سقوط الجوار كذا في الكافي  
 فان كانها ينوت النفع فيثبت جوار النفع لكن لا اجماع على استأجره بعد تمكن  
 من الانتفاع على الوجه الذي قصد بالاستيجار ولو انقطع ماء الرعي و ابيت  
 مما ينتفع به غير الطحن فليس من الاجر حصته لانه شئ من المقتود عليه فاذا استوفاه  
 ازمته حصته كذا قال الرضاوي وانقطع اي المستأجر بالحمل بالنفع لعل الصواب به ان  
 قوله بالحمل بالنفع بالمعيب كما وقع في عبارة الوفاية فان الحمل بالنفع عبارة عن عيب  
 ولا معنى للانتفاع به **مولد** واستوفى المنفعة وقد رضى باليب اي اذا استوفى  
 المستأجر المنفعة مع العيب فقد رضى باليب نيابة عن جميع ابدل  
 كذا في الهداية ولذا قالوا ان اليب اذا حمل بالنفع المقصود في مقابل قبوله في عين  
 فاد لم تحمل اي اليب به اي بالنفع ضمن كلامه فائدة زائدة وهي كون الماد  
 بالنفع النوع الذي قصد بالاستيجار **مولد** استوجب حداد تعلقه لنظ وقع صحتها في  
 عبارة الهداية وغيره ولعله على ان يكون منها من ينال بالجد يد كما يطلع على السجالات  
 ايضا بناء على ذلك وهو مذكور في الصحاح **مولد** ونزوم دين واذن في ثبوت  
 الدين بين ان يكون بث حصة او اباتامة بينة او باقرار كذا في الكفر **مولد**  
 لا يحد ر على قضائها الا بئس ما اجر بان لا يكون له مال غيره **مولد** وان كان محمولا  
 على الخدمة في المعسوق هذا الكلام بان الوصاية لم تقع في محله وانما هو  
 في العبارة ان يقول فان الاستيجار لاخذته مطلقا ينتقد بالخدمة في المعركا تمت  
 في كلام صدر الشريعة **مولد** فان من ما كره من السفر بان قال ما كره العبدات فر

وامض على الاجارة **مولد** وانما الس حياط على ماله اي على نفسه حيث  
 يحتاج فيه الى شرا الثياب ليحفظها ويبيعها على ان الحياط الذي يعمل لغير  
 واجر يتحقق حياطه بان يظهر حيانه عند الناس فيمتنعون عن تسليم  
 الثياب اليه او يمتنع ويرون كثره ويبيع بحال ان الناس لا يفتنون على  
 امتعتهم كذا في الذخيرة **مولد** استأجر عبد اصفه بعد ضعة لقوله حياط ومنه قوله  
 لخطيط معه كما وقع في لفظ الذخيرة منه كنه علمه اي ترك العبد عمل تلك الحياط **مولد**  
 و بداه يقال بداه في هذا الامر اي تقيته راي عما كان عليه كذا في غاية البيان  
**مولد** فذهب وقته اي وقت الحج او طلب عزيز منسوب على انه معطوف  
 على قوله سفر الحج وكذا قوله والتجارة والضمير في ضم للفرم **مولد** متعلق بقوله  
 وحياط اراد بالتعلق المناسبة المعنوية بينهما وكذا الامر في قوله متعلق  
 بقوله وبداه المكثري **مولد** فانه ايضا ليس بذكر تحليل لقوله في عين محله  
 ترك مستأجرة وكذا قوله فيما سيج فانه ليس بذكر تحليل لقوله مع ما اجر فانه  
 في قوة ان يقال بخلاف بيع ما اجره **مولد** لان الشروع مانع اي من صحة  
 الاجارة فيكون كالمعاري ذكره النزيل **مولد** سقطة الطمان  
 زيادة منه على ما في الكافي في فوزه عليه ما اوردوه بعض العلماء من انه ليس  
 بسبب الفاد فيه الجارية بل جعل الاجر بعض ما يرجع من علمه انتهى والمنتج  
 فيه ان المستأجر عاجز عن تسليم الاجر وهو بعض المطهر من حصوله فيعمل الاجر فكلما  
 قادرا بحدرة غيره كذا في الهداية ومعلقة فقير الطمان عبارة عن استيجار نور ليطحن  
 مرة ببعض وقته وقد سبق ذكره في الاجارة الفاسدة **مولد** لانه شكرته  
 الوجوه في الحقيقة فان هذا اجماع كذا في الهداية وقال صدر الشريعة وفيه نظر  
 لانه شكرته الفصل في النقل انتهى وتوضيحه على ما قرره الزياتي تنبيهه



الوجه ان يشتري شيئا بوجهها ويسير في هذه بيع ولا يشترط فكيف  
يتصور ان يكون شركة الوجه وانما هو شركة الصانع ثم قال صدر الشريعة وكان  
صاحب الهداية اطلق شركة الوجه لان احدهما يتحمل العمل بوجاهة انتهى وادخله  
بعض العلماء بانه ليس له صاحب الهداية بشركة الوجه ما هو المصطلح  
المأثور في كتاب الشركة بل مراده بها جهتها ما وقع فيه تتكامل العمل بالوجاهة يترك  
اليه قوله هذا بوجاهة يتقبل وهذا بخلافه عمل في دفع الاشكال انتهى اي  
انبت صاحب الواركونها ملكا له يعني بدله وادخله صدر الشريعة  
او اخر القاصدين عطف على قوله الا اذا انكر كما يظهر من كلام صدر الشريعة  
في لا ينفذ رضاه ظاهر انما يكون فيما لم يفرغ وسكت بخلاف ما اذا لم يفرغ  
بالاجرة ووجه عدم رضاه به فلو قال فانه لا يكون رضيا بالاجرة كما وقع في  
لفظ صدر الشريعة لكان اصبوب للمستأجر اي جازله ان يؤجر  
الاخر من غير موجه الصواب الموافق لما في الكافي ان يوجر المستأجر ويغير لفظ  
المستأجر الى لفظ الاخر من صاحب الدار بوجه ان يكون ذلك مخصوصا  
لصورة العبد وليس الامر كذلك بخلاف لفظ المستأجر فانه ينظم العبد  
والعقار باقواعه فيما لا يختلف الناس في الانتفاء به يقال في الهداية  
استأجر دابة من غيره وقبضها فله ان يوجرها ويبيعها ويؤجرها هكذا قال  
في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس كذا في فتاوى  
قاضي طهر الدين انتهى كلامه فتقول صاحب الدرر او لا كذا في الكافي موافق  
لاطلاق الكتاب وقوله فانيا فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به يتبين  
للمسئلة على موافقة كلام القاضي من طهر فلا يذهب عليك ما في كلامه  
من عدم الانتفاع ثم ان قوله ويبيع ويؤجر منصوص بان عطف على الفعل

في قوله

في قوله ان يوجر وان قوله فيما لا يختلف صح قيل للثبوت كما يدل عليه التفرع في  
الثاني وان الاقتصار على ذكر الاجارة والاعادة من باب الاكتفاء  
فان الودعة ايضا في حكمها فاما استأجر دابة ليركب اي يركب  
فنه وقد سبق مسئلة في اوائل كتاب الاجارة حيث قال  
وان حصص يركب ولا بأس بحالف ضمن لانه تعدد انتهى فان من  
التعدى هو اختلاف الناس في الانتفاع به فصار قابضه حكما  
والامر لو حاصره فيها يحكم له بها كذا في الكافي على كتب الملكات جمع مكتوب  
واراد به صحتها ما يكتب مما يتعلق بالقضاء من السجلات والمخاف والواجب  
على ما يظهر من لفظ الهداية تنكلا عن الملتقط وهو مستعمل فيه  
اي الحامل مستعمل في الاركان وليس حقيقة متروكة بهذا المعنى  
ودار كسكتي اي داري كسكتي بطرح السكتي فداري مستأجر وكسكتي  
فما عن النسبة اي المحاطب ذكره صدر الشريعة وداري كسكتي  
سكتي يقال اخره الدار اي قاله حي كسكتي مدة كسكتي ولعمري اسم منه يصير  
منها جعلت كسكتي كسكتي مدة كسكتي كذا في الكافي فاعلم توجد  
لم يملك فصح الرجوع يعني ان الرجوع بالاحسان الى المتنازع التي لم تحدث  
يكون امتناعا عن التملك ولا ينافي الانتفاع كذا في الكافي عارية الثمنين  
اي وجه في حاشية الدرر بخط بعض العلماء مانعه لا يظهر ان يقول عارية  
الثمنين قرص كسكتي لا حظ في العارية من التملك كما مر انتهى قلت يربطها  
على منها حاشية حيث فسره وحاشية عليك نفع بلا عوض والظان يكون القرض  
على هذا بمعنى الاخرى ثم ان هذا اللفظ هو عبارة الهداية بينهما وقال  
صاحب الهداية في تفسيرها بان قال مررت وراعى هذه لك كان بمنزلة



قوله ان أرضك هذه الدار هي انتهى اذا قيل الجبهة اي جهة  
 يتبع بها مع بناء غيرها كما ج به الزيلعي فلا يذهب عليك ما في لفظ من الاحمال  
 اعوذى الى الاحمال كما ستعاره الدارهم ليعبر بها الخبير ان قال في القرب  
 الستار وراح ليعبر بها منجاة اي لسوى الصواب ليعبر بها انتهى او مقيد  
 بها وكانا بان الستار وراح كشيء يوضع على الدكان حتى يظن الناس غناه  
 فيها ملوامة كذا في الكناية لانه شاعل ارضه بملكه اي لان المستقيم على  
 الارض المير بملكه والغير في ملكه الى المستقيم وفي ارضه الى المعير واما شاعل  
 فهو اسم فاعل وارضه منصوب على كونه مفعولا له ما نقص البناء  
 والزبس بالتلف هذا عبارة الهداية بعينها وما مصدرية وكذا ان يكون  
 موصولة كافي عبارة غاية البيان والظاهر ان نقص بمعنى استغنى ثم ان  
 معنى قوله فمن رب الارض ما نقص ان يقوم تائما غير معلوم لان الظاهر مستحق  
 عليه قبل الوقت على ما ج به الزيلعي وفي الترك سر اعادة الجنتين  
 اي صح المير وحق المستقيم ولا ذلك لان ترك الارض في يد المستقيم باج الغل  
 للثابت منقعة الارض مجانا ولا يملك زرع الاخر ايضا فيقتل انظر  
 من الجائين كافي الاجارة اذا نقصت اعدة ولم يدرك الزرع بكونها  
 في غاية البيان ان وقت الاقتصار عليه تصور الاجن والصواب  
 وان وقت فزع قبله كما وقع في عبارة الكنتز واذ اكتب يكت اراو  
 يكتبه كتبه في الهك اوضح ما يكون بحيث لا يشبه على احد ولا يكون لاحتمال اخر  
 وقد فصل ذلك في مواضع من الشروط الخلائية بالبع ما يكون وقول الزيلعي  
 وعلى هذا ينبغي ان يكتب في كل فصل ما هو اول على المقصود حتى يكتب  
 ما ستعاره الارض انك اطمعني ارض كذا الارزرها ما است من علة

النساء والصيف لانه اول على المقصود وابد من الاحتمالات انتهى بدة  
 على ذلك قال في المنقح شرح المنظومة اي اذ اكتب بالعارية صكاً يكتب  
 هكذا انتهى يعني اذا عاد ارضاً بيضاء مع قال في المنقح شرح المنظومة  
 ووضع المسئلة في الارض اذ في الدار يكتب قد اعزني اجماعاً انتهى كذا في  
 حانية لانها يختص بالزراعة لان الاطعام اذا اضيف الى ما لا ياكل  
 يعرف منه ان المراد الاستئصال بالمكن من الزراعة ذكره الزيلعي  
 مع التوكيل الصواب الموافق لما في الكافي صح التكنيل اي بعد المتاجر  
 كذا في النسخ والصواب غير المستظهر لا ما دبه لانه ليس في عياله  
 كذا في الهداية لو كان المستأمن غيب لا يذهب عليك ان ربط هذه  
 المسئلة بما قبلها من المتن يتعطف الى المحل لا يرب فانه يضمن اي اذا عقلت  
 كذا في الكافي والمجهر اذا استعار واستهلكه نجده هذه المسئلة فيما عدا  
 من الكتب التي هي مكان الاخذ لصاحب الدار وسيجي في آخر كتاب الوصية  
 وهذه موصوفة في العارية ولا يذهب عليك مع ذلك ما في قوله ضمن الدار  
 في الحال وقوله ان المجور يضمن بالتلفه ما لا من عدم الانتفاع بحيث ينفذ  
 عن قبول القول والافهام فان لم تنفذ بعد هذا في الكتب بما يودي التمسك حكم  
 يكون هذه غلطاً على ما ج ما في عبارته معنا من التقصير والله هو الموفق  
 والمراتب وقيل على الراحم وقد في اصول الاستدلال في كل من القولين  
 في غير ترجيح احدهما على الآخر فخرم صاحب الدرر باحد القولين غير موجب  
**كتاب الوصية قوله** وسلطانا ودع بعض الفان بعض الغنية  
 الصواب الموافق لما في الخلاصة واودع بعض الغنية بعض الناس انتهى  
 وقاصيا اودع مال لبيتهم ومال محلا يفي ان القاصي قبض مال بيتهم



ووضع في بيته ومات لا يدري ان المال ولم يبين يضمن والضمان في تركه  
واما اذا عرف انه وقع الى قوم ولا يدري الى من يدفع لا يضمن كذا في الخلاصة  
اي ووالده ووالدة النسخ على هذا اي على ان المراد بها الاب والام  
وليس الصواب وما هو الصواب الموافق للكتاب ان يكون العارية وولده  
والدويم بان يكون الاول معنى المولود والثاني معنى الاب والام كيف لا ولا  
ج حرج الابن من هذا الحكم وهو غير صحيح ودراية واجره يعني الاجير  
منفعة او مساهمة دون المياومة على ما جرح به صاحب الخلاصة  
لانه يدعى ضرورة يستطاع الضمان بدخول سبب الضمان بتسليم الوديعة الى غيره  
اي يضمن ايضا المودع ينبغي ان يتم الضمان صحتها الضمان الكل وضمان البعض حتى  
ينظم تحت مسألة اتفاق البعض او اتفق بعضها ج جعل اتفاق البعض ثم  
ضمانه مسألة مستقلة وجعل حلط مثل ما اتفق بابي مسألة اخرى ولو لم يكن  
افضل بينهما باد الفاصله وهذا موافق لما في الكافي بخلاف ما في الهداية ونقطة  
فان اتفق المودع بعضها ثم رد منها فحلط بالباقي ضمن الجميع انتهى وقد اختلفت  
في اكثر الوقاية ولعله في قوله كذا في الكافي تلميحا الى ما قرناه لثلاثتهم  
كون كلامه مخالفا لجميع الكتب صار ضامنا بجميعها لان صار ضامنا  
بالاتفاق لانه متقد فيه وصار للبعض الآخر ضامنا ايضا لكونه حلط باذنها  
لان الضمان لا يقع الا بالتسليم الى صاحبه وقبله بان على ملكه فاذا حلط بالوديعة  
صار مستمرا كالوديعة يضمن على ما ينص عليه الزبلي ثم اقر اوله لا يرد حلط  
بما هو اكثر منه به ان المدة اقام عليه سنة بعد الجود لان العقد نسخ  
اراد بالعقد عقد الوديعة وذلك لان المطالبة بالرد رفع من جهة والجود  
نسخ من جهة المودع كذا في الهداية فان الحلط استمر ملك عند ج

مطلقا

مطلقا قال صدر الشريعة ان حلط بخلاف الجنس ينقطع حق المالك ويجب  
الضمان انفا كما وكذا ان حلط بجنسه عند ج وكذا عند ج يوسف الا اذا حلط  
بما هو اكثر منه لا بما هو اقل وعند ج لا ينقطع بل ينبت الشركة سواء كان اقل  
او اكثر انتهى بان اودعها عند غيره ج ذكر مسألة الا يرد عند غيره معها بطريق  
بناء على انه من جملة صدر الشريعة قال صدر الشريعة كي اذا وضعها في  
اخرى ثم ردوها الى دار امر المالك بالحفظ فيها زال الضمان انتهى زال الضمان  
قال صدر الشريعة اي ان كانت الوديعة بحيث لو فعلت لكان مضبوطة  
فزال هذا المعنى وانما قلنا بهذا لان زوال الضمان حقيقة غير ممكن لان زوال الضمان  
بعد العملك وبعد العملك لا يمكن ازالة العقد انتهى قبل الحلات في التملكيات  
الى ج يعني ان الخلاف بين ج وصاحبه انما في التناهي ونهايات حيث قال جرح  
بالضمان فيها وتا لا بد من الضمان بينهما هو المذكور في الحق هو قوله هو عادة الحكماء  
المثون والصحيح انه في التملكيات فقط اي قال جرح يضمن في التملكيات  
وتالا لا يضمن فيها واما في الثمن فيضمن عند ج جميعا ولذا قيد مسألة بالتملكيات  
لما كان عادتهم ان يذكروا في المثون قول جرح وعليه يعني قوله ولذا قال جرح  
في التي حيث تجدد حكم المثنيين والقيمة عند جرح من جهة وجوب الضمان  
اودعها ما يتم اقتسامه وحفظ كل في هذا عند جرح وتالا لا احد صا  
ان يحفظ بان الاخر فيما يتسم وفيما لا يتسم قال الزبلي وضمن واقع كله  
اي اذا وقع الكل الى الاخر فيما يتسم يضمن الواقع النصف ولا يضمن النصفين  
وامكنها المكمات هي لفظة متاملة من الهبة وصلى الحالة الظاهرة للمنتهي للشيء  
كذا في كتاب التسمية من الدرر وصفاك تفصيل لا يرتفع بها وكذا  
امر بها وان كان كيانا بالشرع اذا رخص شيئا مما لا يتسم عند رجلين فملك واحد



من المهرين ان يحفظ الرهن باذن المهرين وكذا اذا وكل وكيلين بالشراء ووضع  
التمن اليهما يكون لكل واحد من الوكيلين ان يحفظ الثمن باذن الآخر كذا في الكفاية  
وما تحفظه النساء الى عرسه اي كدفع ما تحفظه النساء اعادة الى المرأة **قوله**  
فان ضمن الآخر اراد بالآخر مودع المودع واما ان ضمن الاول فلا يرضع على الثاني  
لانه ملكه بالضممان فظهر انه اودع ملك نفسه كذا في الهداية **قوله** رجع على النايب  
اي رجع المودع بعد اداء الضمان **قوله** فان حاصره والمشتري منه اي فاعب  
الفاصل والمشتري من الفاعل فينتظم كلتي المسئلتين **قوله** وانما يخلف  
لكل منهما بانقراده يخلف القاضى ثم انه يبداء بآتيها شأنا فان شأنا فاقض بينهما  
ذكره صدر الشريعة **قوله** وضمن الاول نقط بعد المتق وذكر في المحرم والمختلف  
فان تطلع على الجامع الكبير وله ان يضمن الثاني في الحال لانه لم يسلط ولم يرضه  
فيضمن بضمه وهو مودع بافعاله في الرق عند ابي يوسف له ان يضمن انهما  
شأن في الحال وعند محمد ليس به ان يضمن الاول ما لم يتق كذا في الكفاية  
ولو ضاع عند ثالث فلا ضمان عليه وعند ابي يوسف ان يضمن اى الثالث  
شأن في الحال وعند محمد لا ضمان على الاول ما لم يتق لانه مع ابي حنيفة  
ابدأ البدء المحجور وله ان يضمن الثاني والثالث في الحال من غير تبليط  
الحال كذا في الكفاية **كتاب الرهن قوله** وهو كاف لانه اكد من  
دين موعود سبب منه ان الرهن يقع بدین من عود مع ان هذا اكد  
منه فيكون الصحة فيه بالاولوية اراد بذلك رفع الاستثناء عن الانتفاء  
في صحة الرهن بالوجوب **قوله** ورهن دار فيها متاع الرهن اي بدون  
امتاع كما وقع في عبارة صدر الشريعة **قوله** لان المهرين لم يجزى لم يجهز من حار  
ويجوز اذ خارج كوسر كفاي المصلح الغني ووجد في بعض النسخ بالجيم من الجز

وهو القطع لا فاصل ان الاول اخر از عن رهن المتاع والثالث  
اي القول الاول قائلة صاحب الكفاية وصاحب الكفاية وصدر الشريعة  
وينواء على كون المجوز بمعنى المتصور نعم لان عدد كلاما على اللغة بل جاز  
وعندهم بمعنى حصة وجمعه لا غير وتفسر صاحب الدرر بالمجوز بالجمع موقوف  
لكلامهم وقد يناقش فيما احتار وصاحب الدرر بان عدم الثمن على شئ واحد  
بمجموعا غير مستبعد عن احتيار الطبع السليمة واما القول الثاني اعني كون  
الثاني كون الثالث اخر از عن رهن ثم على الشجر دون الشجر فبالله صدر الشريعة  
حيث قال في تنبيه قوله ميم اي ان كان متعلقا بجمع الرهن حلقه كانه على الشجر  
يجب ان يمينه وينصل عنه وهو في ذلك مقتف ان صاحب الكفاية اعظم  
على القوم بان التحلية ينبغي ان يكون في قبض الرهن كي يكون في الحصة بل ينبغي ان  
يراعى حقيقة التبعض كذا في تسهيل القاضى بدر الدين والاعتراف المذكور  
فلا شك ان يراعى وجوده كما ذكر اي بان يراعى وقوله على اكمل المهاب الجهرالة  
فلو صح ما مال المقرض وهو غيبوت صحة البيع به فانه في الجملة على قياس  
التحلية في الرهن فانها قبض في الجملة كما في البيع الهبة حتى لم يحمله مضمونا  
اي لا يستط شي من الرهن بهلاك كفاي الهداية كذا في الهداية  
وهو ملك اليد والحبس كفاي الهداية ويقرر بالملك فلو استوفاه ثانيا  
يرد الى استيناء الباقي برونه لانه لا يتصور كذا في الهداية لان الاستيناء  
يحصل من المالية دون العين اما العين فاما نزل كما يخرج به والتعليل المذكور  
متعلق بكون الرهن عندنا امانته لكنه يضمن الجواب عما يقال قبض حلقه من  
الحق يكون استبدالا لاستيفاء وحاصل الجواب ان الاستيفاء يقع المالية وباعين هو  
كان المقيد في جنسه حتى كذا قرره الجنازة في شرح الهداية فكان هو



في الدين كالكيس في حقيقة الاستينافات الجبازي وهذا خبر ما قالوا  
 في امرتهن جنس حق في كيس يكون ما فيه مضمونا على القابض ويكون الكيس  
 امانة عنده انتهى وهذا مضمون قوله غير غرم لنظا الحديث لصاحبه غنيمه وعليه غرمه  
**قوله** يجب تعريفه بالام على موافقة عبارة الكثر **قوله** في قيمته اي في قيمته  
 يوم القبض كان الهدية وغيره **قوله** قد وقع في نسخ الوقاية منك او كان تنكيم  
 نشاء الا سحوا بصد الشريعة تعميم عبارة الوقاية وذكر صاحب مباح  
 الدرية نقل عن السبوية مانعه هكذا وقع نسخ العذري والصحيح بالاقول بالالف  
 واللام واعتبر هذا بتول المجل مررت باعلم من زيد ومن عمر ويكون العلم  
 غيرها ولو قال بالاعلم من زيد وعمر ويكون الا علم واحدا منها وكلمة  
 من للتبيين انتهى وهو خلاصة هذا البحث فنسك به **قوله** اويبراء وكذا في نسخ  
 على صيغة التثنية والصواب يبراء به من الافعال اي يبراء امرتهن امرهن  
 عن الدين **قوله** فانه بقي مضمونا ما بقي القبض والدين كذا في الهدية تلك  
 صاحب النهاية في شرحه اي لان امرهن بقي القبض والدين اي معا اما  
 لو بقي القبض دون الدين او على العكس لا يبقى مضمونا لان كون امرهن  
 مضمونا انما ثبت لعلته ذات وصين وصي القبض والدين فلا يبقى مضمونا  
 باصدي انتهى **قوله** سواء كان من امرتهن والامرهن اما كون حكم امرتهن  
 ذلك فذكر في عامة المتن واما كون حكم الامرهن ذلك فما خوذ من الجمع  
 وقد شبه صاحب غايه البيان الى الا قطع حيث قال قال الصمان لا يجوز  
 الامرهن استيناف منافع الامرهن الا باذن امرتهن وكذلك اتعرف فيه  
 حلا فالنسخ في الف والجارية وبسبب النوب انتهى وكان ينبغي لصاحب  
 الدرر ان يقول في مثله بد قوله الا باذن وكذا الامرهن وسبب كلامه في الشرح

على ما يتصفيه لتلايه وعليه ما قيل من ان هذا التميم ما فيه العطف البق  
 امثا رايه بل على هذا التميم كان ينبغي ان يقال ورس لكل منها الاشاع  
 انتهى لان هلكا محتمل يعني ان يهلك الامرهن بعد ما قبضن امرتهن وفيه  
 قيل ان ير دال امرهن الى الامرهن فيقتضي الى التكرار كذا في غايه البيان تبين  
 تبين حق امرتهن تحليل لقوم فان احضره اي امرتهن الامرهن وهو في الحقيقة  
 مرتبة على امر القاطن بالافهار كما قاله قبل اسر امره باحصاء الامرهن ثم لم  
 النسخ اولها كما صرح به في الهدية وجعله في اصبع اخر حفظ قال الزيلعي ولو  
 جعله في بقعة الاصابع كان رخصا على ماله لانه لا يلبس كذلك عادة  
 وكان غير باب المخط لا من باب الاستعمال غير اذن المالك الا اذا كانا امرتهن  
 امره فقتضين لان الفة بليس كذلك فيكون من باب الاستعمال  
 يكون محل الاستيناف  
 لعله لو قال لا مكان الاستيناف انما كانت محلا للامرهن كما قال الزيلعي لكان اظلم  
 فله رخصت المذكورات بخلاف جنسها ما كان ينبغي منه هذا النوع  
 السبعين قوله بجنسها فيما يجتمع من الجنس للامتناع بهذا النقل فكيف يصح قوله في الشرح  
 بخلاف جنسها وعدم جواز بيع ما سواه فان مدار الاستيناف هو صحة البيع  
 وقال بوله وقيام المانع في ابا تقي على موافقة الهداية لكان اظلم والام  
 في المسم مشق بوله رخصا او امرتهن اي لا يجوز اذات جيز ما فيه من اسرار  
 الظاهر وكان الواجب ان يجعل قوله للمسلم متعلقا به من المخر دارتها بها بمصلحة  
 ويجعل الضمير في ارتهاها لله وشرح الكلام على منوال ذلك اذ لا من لتعبد عدم  
 صحة رخص اخر واما لانه يكون للمسلم فان رخص هذه الاشياء غير صحيح مطلقا  
 سواء كان للمسلم او غيره على ما يظهر جميع ذلك من كلام صاحب الكافي



وقد ناقض صاحب الدرر باخر كلامه اوله حيث حصصه بالخمر صاحب القاية  
حيث قال اوله ولا يصح رهن امر والمدة والمكاتب وام الولد ثم قال ولا رهن  
خمر وارتها منها من مسلم او زنى للمسلم انتهى ولا وجه لعدم صاحب الدرر  
عنه في امتن الى ما يخل بالمرام ومجرى في الشرح على ما يبعد سهوا في الكلام  
لتعذر الابناء والاستيناء ينبغي ان يجعل هذا ايضا مخصوصا بالخمر على ما قرناه  
ثم ان الاول ناظر الى عدم جواز كون المسلم راعنا لها فان المسلم لا يمكنه  
ايفاء الدين من الخمر والثاني الى عدم جواز كون المسلم مرتثا لها فلا يمكنه  
استيفاء الدين من الخمر ويظهر ذلك من تعريف صاحب الكافي **قوله** فضمن الخمر  
بقتل من قيمتها ومن الدين كذا في الكافي **قوله** ولا يلحق ايضا بامانات بشرح  
في ذكره بالايجوز الرهن به بعد ان ذكر ما لا يجوز رهنه نية عليه صدر الشريعة  
**قوله** وينبغي في البديع بان اشترى مينا ثم ان اشترى احد رهننا من ابنته  
بالمبيع فان الرهن باطل لان المبيع ليس بمضمون كذا في الكافي **قوله** ولا  
حكما لانه يجب ان يكون الى الغير في لانه للدين الحكم كما بينا في احوال هذا  
الكتاب وسبب الحقيقة **قوله** تنبيه الرهن بالدرك ثم قال في النهاية الدرك  
هو رهن المشتري بالنسبة على البائع عند استحقاق المبيع انتهى وقال في غاية البيان  
الدرك في اللغة عبارة عن التسعة من كل شيء ويلد به ضمان النسي عند استحقاق  
المبيع انتهى **قوله** حل الدين اوله لم يخل الى وقع الاستحقاق ولم يقع كذا في بعض نسخ  
الهداية **قوله** وعن حر زيادة من صاحب الكافي على ما في الهداية وسائر  
المشهور **قوله** حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا قال في في الجواهر في الاستلزام  
منه اذا ما كره واعطاها بالاجر رهننا فهو باطل وان ضاع في يد رهنه لم يكن عليها  
فيه ضمان لان الاجارة باطله والاخر غير مضمون والرهن اذا لم يكن في مقابلة

شئ مضمون كان باطلا انتهى لان المبيع غير مضمون على المشتري عند النظر  
الهداية الى الشئ المبيع الا ان المبيع اذا هلك لا يلزم المشتري ضمان كذا في غاية  
البيان وقد ذكر صدر الشريعة للمصلحة هو رهن حيث قال بان رهن البائع  
او المشتري شئ عند الشئ لمسلم الدار بالشفقة انتهى وفي بعض نسخ  
الهداية يحتل بغيره وجهين احدهما ان الشئ اذا سلم الشفعة بكالية غير  
بالرهن عنه لا يرجع عن التسليم والثاني ان الشئ اذا طلب الشفعة وقضت  
القاضي بها فيطالب الشئ المشتري بالرهن رهن بالدار مسنوعة انتهى  
وقصاص مطلقا اي نفس ومادونها بان وجب عليه القصاص فمن  
شئ المصارف عن القصاص كذا قال صدر الشريعة فاذا هلك لا يضمن  
احد مثله او قيمته لعدم لو قال لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك الرهن  
شئ كافي الهداية لكان عليه على امت كذا كما بينا منه اظهر فيجوز هذا  
سواء باليمين المضمونة بغيرها فاذا اخذ المشتري به هذا فملك بغير شئ  
كالمبيع نفسه كذا في غاية البيان فكانه من قبيل امت كذا فان وقوع  
ذلك القسم في صحة القسم الاخر وهو المضمون منها حيث سمو الاعيان  
من جهة الرهن بها وعدم صحة الى ثلثة اقسام شئ امت كذا ههنا حيث  
اطلقا على هذه العين ايضا المضمون مع انها ليست بمضمونة اصلا لما وقع  
في صحة ذلك القسم ومقتضاه على ما هو المحقق في امت كذا قلت قال  
في الكفاية وانما سماه مضمونا بغيره باعتبار شروط الضمان ان لم يقبض  
ورده اذا قبض والا فهو ليس بمضمون لانه اذا هلك هلك على البائع  
فلما يجب عليه شئ وكذا اذا هلك الوديعة انتهى ولعل هذا التوجيه  
اسبغ من الحمل على امت كذا وقول صاحب الدرر ولكنها شبه المضمونة



ربما يشترط ببلد الى ذلك **اوله** فملكه في يد المتهن عليه قوله فملكه مرفوع  
 مبتدأ في يد المتهن صفة وقوله عليه خبر المبتدأ على ما قرره صدر الشريعة واليه  
 على وزن فعل بمعنى المملك وصحك الرهن في يد المتهن اي قبل ان يرضه  
 الفاعل كقوله في الكافي يجب عليه تسليم الالف الى الراهن قال في الكافي  
 لان الموقوف جمل كالموجود باعتبار الحاجة فكان الراهن حاصلا بد القرض حكما  
 وانما هو ان الخلف لا يجوز في الوعد فكان تعضا الى الوجود غالبا انتهى  
**حوله** بل كان مساويا او اقل اي كان الدين الموقوف مثل الرهن فبئس به وهو  
 الموقوف المتهن وكذا ان كان في الرهن فضل يملك التملك امانة كذا في غاية البيان  
 ثم قول صاحب الدرر اذا لم يكن الذي اكثر من قيمته الرهن ما قرره في شرحه موافق  
 من كلام صدر الشريعة والاثني وان كان كلامه صاحب الهداية مطلقا  
 غير قيمة ذلك **حوله** حتى اذا كان اكثر اي ان كان الدين الموقوف اكثر من  
 القيمة الرهن ولا يرد الزيادة كذا في غاية البيان **حوله** فيثبت الاستيلاء  
 من حيث الحال وهو المضمون على ما مر من ان الاستيلاء بالمالية اما عين  
 امانة كذا في شرح الهداية للاثني **حوله** فان صحك اي الرهن بآصيل  
 ومن العرف ثم العقد كان لا بد له ان يتسدد العلاك بان يكون قبل  
 الاقتران كافي المعلن الكافي وغيره يبيع التبادل مع قوله وان اقرقا قبل  
 نقد وصحك فانه مقصود في هذا المقام لا محالة **حوله** وان اقرقا  
 قبل فتد وصحك بطل كذا في الرقابة اي قبل المصون به وقبل صلاك الرهن  
 كما مر به صدر الشريعة ونقطة الهداية وان اقرقا قبل صلاك الرهن  
 بطلا **حوله** لنوات التبص حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما  
 فلان المتهن انما يصير قابضا **حوله** فان صحك اي الرهن ثم العقد فلفظ الكفاية

وان صحك الرهن بالمسلم فيه بطل السلم بهلكه ومضاه اشترط مستوفيا  
 للمسلم فيه فلم يبق السلم انتهى قال الاتقاني ومذايبس على اطلاقه  
 لانه انما يصير مستوفيا للمسلم فيه اذا كان في الرهن وفاء به اما اذا  
 كان الرهن اقل منه فلما انتهى **حوله** وان صحك اي عقد السلم قال  
 صدر الشريعة اي اذا كان الشيء موهوبا بالمسلم فيه ثم فسخا عقد السلم  
 فهو رهن بالبدل اي يكون له رتب السلم ان تجس الرهن حتى يقبض  
 راس المال كذا قال صدر الشريعة **حوله** يكون رهننا بعد الفسخ صحك  
 به اي بالمسلم فيه بينه اذا رهن المسلم اليه عند رتب السلم شيئا بالمسلم  
 فيه ثم فسخا فملك الرهن في يد رتب السلم فملكه يكون بالمسلم  
 فيه اي يكون على رتب السلم ان يرد الى المسلم اليه مقدار الطعام  
 المسلم فيه لانه اذا صحك الرهن صار كارت رتب السلم مستوفيا  
 فيه لان يد المتهن يد استيلاء يتقرر بالعلاك فصارت رتب السلم مستوفيا  
 المسلم فيه ثم فسخا العقد فعلى رتب السلم اذا المسلم فيه الى المسلم اليه  
 على ما قرره صدر الشريعة **حوله** والوصي كلاب يعني اذا رهن الوصي شيئا  
 التقييم بدنية جاز **حوله** ان اقران لادين الضمير في قوله المدعى ولم يذكر في الباق  
 ولو قال ان تضادهما لادين كافي الهداية وغيره لكان اصوب وقد جرى  
 على ذلك في الشرح **حوله** فالرهن مضمون اي ان صحك في يده  
 بعد ذلك كان على المتهن ان يرد على الراهن فصاحبه عليه لان الارثا  
 حصل بدين مضمون على الراهن من ثبت الظاهر فانها لو اخصما الى القاطن  
 قبل ان يتصادما عليه فان القاطن يجر المدعى عليه على ايقانه ذلك كذا  
 في بعض شروح الهداية ثم انه يرد عن ابن يوسف خلاف في الحكم المذكور



على ما ذكره صاحب الهداية والاصل في هذه المسئلة ما قرئ في قول كتاب الرهن  
حيث قال لان الدين وجب نظا او هو كان لانه اكد من دين موعود  
يتعلق بيطي لا يذهب عليك ان الاقتصار عليه قصور والصواب برهن  
ويطى حال كونه الرهن والنيل معين مما لا بد منه في وضع هذه المسئلة  
تتبع الكفيل بالحصور في المجلس والقبول كما في الهداية وقد اقل صاحب  
الدرنا اذا كان الكفيل اشارة الى فائدة تتبع الكفيل باطراف مبيد قال صدر في  
واما قال بينهما لانه لو لم يكن الرهن اذا الكفيل مبيد ابيع انتهى وهو صحيح  
واحضر في الدرر وفي ترها برصا كل في نوية كالعديل في الملح الاخر يشير  
الى ان ارتبان واحد منهما بان لم يهل الرهن الى الرهن كذا في النهاية بطل  
جهة كل من شخصين قال الزيلعي هذا اذا لم يذبا فان ارجا كان صاحب  
الفاج الاقدم اولى لانه اشبه في وقت لا يذاع فيه احد وكذا اذا كان  
الرهن في يد احدهما كان صاحب اليد اولى انتهى يعني اذا قام كل واحد  
من رجلين على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه وفاضله رجل  
في يده عبدا فادعاه رجلان كل واحد منهما يقول الذي اليد ا حصتي بالثمن  
وقبضته منك واتما ما ابيته على ما ادعيا فبالكل كذا في الكفاية فتعاقب  
التهاتر اي تهاتر البنين لتعذر الحمل بهما والرهن مرها ذكر الزيلعي ان هذا  
التيه مع اتعاقب حتى لو لم يكن كذلك وانبت كل واحد منهما الرهن والقبض  
كان الحكم كذلك ولهذا لم يذكر في المسئلة الاولى **باب رهن بوضع عند**  
قال في النهاية والمراد بالعدل ههنا من رضى الرهن والمراد بوضع الرهن في يده  
ورضا ببيع الرهن عند حلول اجل انتهى لم ينزل بالنزل اي لا ينزل  
الرهن ولا ينزل المرتهن كما يظهر من الهداية **باب رهن الوكيل لانه**

عليك ما

ما في عبارة من المكاكة فان صورة موت الوكيل ليست من الاثرل لا محالة  
فلا يبع الاستثناء المذكور ولنظ الهداية وان مات الوكيل انتقضت الوكالة  
**مولر** حيث يحرم عليها الدفع العر زمان الموكل المعتمد عليه وعاب ملولم يحاصم  
ينظر الموكل ويضيق حقه ذكره صدر اشارة **مولر** ولو وكل بالبيع مطلقا ثم نهى  
عن النسبة لم ينع كذا في قلت لم نجد في الحكماني لاني هذا المقام ولا في غيره بل في سائر  
الكتب ايضا كما عندنا على ان مسامحة بالحل غير **مولر** وان لم يقبض بعد كافي  
عبارة الهداية وان وصاية **مولر** فهلكه اي هلك الثمن بان قوى على المشتري بان  
مات فعلى او بعد ان قبض العديل كذا في شرح الهداية **مولر** وان قبض الثمن  
اي صح قبض المرتهن الثمن بمالته دينه كذا في بعض شروح الهداية **مولر** اي البيع  
والقبض استيناء المرتهن بدينه كما في قبض شروح الهداية **مولر** فلا يرجع للمرتهن  
على العديل بدينه كان الصواب ان يقول على المرهن كما فصح عنه الاتقاني حيث  
ارجع الفهر الجرد في قول صاحب الهداية فلا يرجع المرتهن عليه هبة شق منه  
دينه الى المرهن فيكون هذا متعاقبا في الصورة الاينة ووجع المرتهن على الهبة  
كيف لا وادب الكلام على استيناء المرتهن الثمن من العديل وعدم رجوع  
من يده بعد فلا يظهر المرتهن بالذي على العديل وجه صحة **مولر** لم يرجع به على الثمن  
بل يرجع على الموكل كذا في شرح الهداية **مولر** لان كلامها مقتضى جواب التسليم  
او بالقبض **مولر** بالتسليم ناظر الى المرهن **مولر** او بالقبض ناظر الى المرتهن  
فيوقف على اجازته الاقتصار عليه قصور لا يحن والصواب ان يفهم اليه  
او قضا المرهن الذي كما يظهر من السياق **مولر** وانتم رهن اقتنى في  
هذا الترتيب ان صاحب الوقاية ولا يذهب عليك انه لا ماس يكون  
رهننا بالصورة الثانية كما من تهم كلامه في شرح فكان الواجب تنديع عليها



تصح اختصاصه بالصورة الاولى وانما سمح بذلك تبديلا على قوة القرينة  
الى امرتهن عقد الرهن كذا في النسخ والصواب الموافق للكلام الزيلعي وغيره  
البيع فلا جازة اي اجازة لم تكن البيع الثاني صح وضع المسئلة على ذلك  
موافق لما في الهداية وكان ذلك لما قصد من التوطئة لذكر الزق الابح ونظ  
الكافي فجاز البيع الاول ان اجازة وجاز البيع الثاني ان اجازة انتهى  
اي هذه التفرقات من البيع وغيره الصواب الموافق للهداية وشرحه بيان  
التفرقات بالاجازة والرهن والهبة من غير فان جواب المسئلة ما ذكر  
وان اقرر على اجازة غير البيع على ما يظهر من شرح الهداية ثم ان المراد اجازة كل  
واحدة منهما وحده فيكون صورة المسئلة ثانيا جاز الاول هو البيع اي  
جاز البيع وان اجازة غيره كما قررنا في شرح الهداية ثم انه لو قال جاز البيع  
كما وقع في عبارة الهداية لكان عبارة منه ابعد عن الاستنباه  
والفرق بين المستلحقين مستند لجزء قوله فجاز بيعي وان المرتهن مائة في البيع  
مع يفي ان امرتهن فو حظ من البيع ايا لانه احق به ببدله فيصح تعيينه لتعلق فائدة  
به كذا في الهداية ومنه كون المرتهن ذا حظ من البيع ايا لانه يوز زيادة الثلث  
في البيع الثاني دون سوى البيع لا يذهب عليك ان قوله جاز بيعي يعني  
من هذا الاستثناء مع وجود الاجازة في الثاني الموافق السابق  
كلامه ان يحمل الكل معهما على كل واحد من البيع والاجازة والرهن والهبة  
من غير كما به هناك عليه لكن الصواب الموافق للكلام التوم تخصيصه في البيع  
من تلك التفرقات الثالث كما تحت . فان كان منها فضل ردة اي  
ردته الذين اقل واكثر من القيمة بخلاف المتن حيث يسعى في الاقل من الزين  
ومن رتبة هذا اذا كان الرهن للمدبر والمستولة معا وان كان مرسرا

فيض

فيضمن قيمتها على التفصيل الذي ذكرناه في المتن **قوله** بلارجع على سيده الصغير  
الى كل من المدبر والمستولة الى المراجع المدبر والمستولة اي لا يرجع المدبر والمستولة  
بما يوردان على المولى جديده لانها اديار من مال المولى والمتوق يرجع لانه  
ادبي ملكه مضمون كذا في الهداية وشرحه **قوله** واجنبني تلفه ضمنه المرتهن  
اي المرتهن وهو المضمون **قوله** فبأخذ مثله او قيمته اي قيمة الرهن يوم الاستهلاك  
لا يوم قبض الرهن هذا اذا كان المستهلك اجنبيا واما اذا كان المستهلك من المرتهن  
وهك بدون الاستهلاك فيعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الاستهلاك كذا في الهداية  
وبعض شروحه ثم ان عبارة الهداية وعن الواجب على هذا المستهلك قيمته  
يوم هلكه بالاقتصار على ذكر القيمة ثابت **قوله** او احدثها بان صاحبه  
اخرى اجنبيا كما وقع في عبارة الهداية **قوله** لان لكل منها حقا مما فيه  
اي في الرهن حق للمرهن في الرقبة وحق للمرتهن في اليد كذا في غاية البيان  
والمراد بالحق المحرم ما يكون غيره ممنونا في ابطاله ذكر صاحب النهاية في هذا الباب  
**قوله** والضممان يس من لوازم الرهن قطع جواب عن اشكال  
وهو ان يقال كيف يمكن التول ببقاء الرهن وان لم يبق مضمونا كذا في شرح  
الهداية لتأجيل الشريعة **قوله** فلا ينفذ باجازه غير اذ ينفذ المالك الغاصب  
واراد باجازه الحاصلة بفعله حيث رهن **قوله** وان كان الرهن عارية  
اي في هذه الصورة كما في الصورة الثانية وانما عطف حديثها على الاخر  
باعتبار ان في الثانية استعارة دون الاولى في صورتي الاذن والاستعارة  
وكذا قوله لعل متعلق بكون الصورتين **قوله** لان المالك فيها لا تنفذه الى المنازعة  
لان مبناها على التوسعة والمساحة ولهذا الاستعارة رواية مطلقة ان يركب  
ويركب غيره ان يحمل ثوبا غير ابا للاق النزاع كذا في غاية البيان **قوله** يرجع عليه



اى ليرجع المصير على مستقيم بالكثر كما يظهر من لفظ الكافي ولور مصون باقل منه  
 حصل الباقى امانته مع عبارة الكافي فاذا رجع باقل من هذا المصير المصير  
 على مستقيم بذكر القدر ولم يحصل عرقته انتهى ان حالت المصير المستقيم  
 الذى يقتضيه المعنى كون المستقيم مفعولا عليه والمصير منصوبا على المفعولية  
 بقض الترتيب الباطنى فتوبلا على المينة ولو عكس وقال وحالت المستقيم  
 المصير لكان اصواب منه اى المستقيم بالنسبة تيسر لرجع المصير المنصوب  
 فهو من الشرح وقوله المصير من المصير فهو مفعول على انه فاعل للفعل المذكور ولعله  
 لو قال فى المتن ضمنه المصير ثم قال فى الشرح اى ضمن المصير المستقيم لكان  
 ابعد من الاشتباه والاوضح الاخر قول صاحب الوفاية ضمن المصير المستقيم  
 ويتم المصير اى يتم عقد المصير بينه وبين المصير كذا فى الهداية  
 وباقيه اى باقى دينه على المصير للمصير ويضمن المستقيم قدر ما وافاه  
 من الدين كذا فى الهداية ليس للمصير اى مستقيم الذى يظهر ان يكون هذا  
 من المصير وان كان النسخ على كونه من الشرح لانه ان كان اكثر من  
 القيمة يكون حيا انه اذا كانت قيمة المصير الفاخر منه بالعين فافقه المالك بخرج  
 بقدر ما يملك الدين به وهو الف ولا يرجع باكثر من الف لانه لو حصل المصير  
 لم يضمن المصير اكثر من ذلك فكذا اذا امتك كان متبرعا بالزيادة كذا فى  
 الكفاية وقال فى النهاية منه قول صاحب الهداية ان يرجع المصير ما ادعى  
 اذا كان ما اداه بغير الدين لا ما اكتم منه من قيمة التوب انتهى وكما تها جعل  
 قول صاحب الهداية ولو كانت قيمة مثل الدين حيث وضع المسئلة  
 فيما سادى الدين بالقيمة احراز اعم هذه الصورة فقط ولم يتم فالاخر  
 به عن عكسه من كون الدين اقل من القيمة ولم يجد ايضا فى كلام غيرنا من الشرح

وعشر وصاحب الدرر له الى شيخ تاج الشريعة فريه بلا مرتبة  
 فلا يحير المصير على تسليم المصير لان الزيادة امانة من جانب المصير كذا  
 قيل وجناية المصير عليها وعلى مالها مع هذا عندنا من وجوب الجناية  
 على المصير معتبرة كذا فى الهداية وكان الدين قد حل واما المصير فقد اصاب  
 نهاية البيان الى كلام سبع منه تنكلا عن مختصر الكرخي وحاصله انه لو استهلكه  
 المصير والدين الى اجل غرم قيمة المصير فكانت فى يده رهنا الى ان يحل الدين  
 وصح من جنس الدين ومثله له فى الصفة فبعض المصير حقه منها فان شئ  
 من القيمة كان للمصير انتهى والمراد بالجناية على النفس ما يوجب اى المصير  
 قوله جناية المصير عليها هو جناية النفس او دونها والمراد بجناية النفس  
 حرم ما يوجب المال دون التفاصيل كذا قيل تنكلا عن وجوب الفسخ لفظ  
 الهداية وجوب الفسخ له ولا بد منه تقابل قول عليه فيما بعده فقار  
 قيمته مائة اى رجعت قيمته الى مائة بالنقصان فى البيع كما يظهر من الهداية  
 اى باع المصير المبدأى البعيد الذى يعدل الفاو كان رهنا بالف  
 كما هو وضع المسئلة السابعة وعليه قوله فى الشرح وهو تسعة مائة والمراد  
 ببيع المصير البعيد بامر المصير بالمائة بعد ان صار قيمته مائة كما قاله صدر الشريعة  
 وجرى عليه الاتفاق وصاحب الدرر اعتمد فى ترك هذا القيد على سبب الكلام  
 راجع ما لا لان الدين لم يسقط بنقصان السهم لان نقصان السهم ليس مطلقا  
 كالا احتمال المود على ما كان واذا كان الدين باقيا وقدر المصير ان يبيع  
 بمائة يكون الباقي فى ذمته كما قرره صدر الشريعة لان المصير  
 اذا باع صار كانه استرجع لفظ الهداية لانه لما باعه باذن المصير صار  
 كان المصير استرده انتهى وغيره صاحب الدرر الى ما ترى فوقع



ما وقع وما توجب به بيع المراءى بالاذن بالبيع فمما يحل الطبع السليم ومثله  
 اي عبدا وهو موصون فكذلك اي المراءى بكل دينه وهو الاول وعنده  
 من وقال انت انتك بجمع الدين وانت اسلم العبد المراءى الى المراءى بالاس  
 وقال زفر يبرهننا بانه كذا في الهدية لان العبد الثاني قائم مقام الاول  
 اي لما دوما كذا في الهدية ثم ان الواقع في النسخ لفظ الباقى من البقا والموافق  
 للهدية وغيره ان يكون السبارة الثاني كما هو الموافق للهدية ايضا فصار  
 كان الاول قائم وتراجع سعره ولو كان الاول قابلا وتراجع سعره لا يستطعن  
 من الدين عندنا فلما اذا اقام المراءى مقامه كذا في الكافي بينه وبين رجل  
 رجلا عبدا قيمته الف درهم واقل منه لا يذهب عليك ان كون المراءى بالدين  
 او اقل منه غير فيما سبق حتى يبع هذه في تنبيه هذه المسئلة على ان يتبين المسئلة  
 فيما سبق بانه ان لم يكن اكثر من قيمته يبيعه عنها بها يكون المراءى بالدين  
 او اقل وكذا قوله فيما سبق ودينه مستوفى لربية مستغنى عنه بما سبق بانه في آخر  
 المسئلة فيقال للمراءى اخذ العبد قال في غاية البيان نقلا عن التدوير  
 واما ابتداء في الجنابة بالمراءى لانا لو خطبنا المراءى بالجنابة لجاز ان يجازى بالدين  
 فيمنعه المراءى من ذلك لان من حقه ان يقول انا افدي حتى يصلح المراءى  
 وصيت ابدية في الخطاب فاذا افدي فوط استل الجنابة عن رقية العبد العبد  
 انتهى كلامه لان العبد كله مضمون وخباية المضمون كجنابة الفها من حج  
 كذا في غاية العان نقلا عن التدوير وقد علمه صاحب الهداية وصاحب  
 الكافي بان الجنابة حصلت في ضمانه فكان عليه اصلاحها انتهى  
 فسقط الدين فان احتار المراءى يستطدينه لان العبد استحق سببا في اليد المراءى  
 فسقط الدين كالمهلك وكذا ان فدى لانه استحق عليه بدل العبد واستحق العبد

المبدل كذا في غاية البيان سقط دين المراءى هذا ينتظم صورتي الدين  
 والقداء كما عرفت بخلاف قوله واخذ المراءى العبد فانه لا ينتظم صورة  
 الدين وسقط قوله وبطل المراءى بطل المصنية في العبد وجميع ذلك لفظ الكافي  
 على ما نقله الاثقال في غاية البيان واما اذا كان اكثر من سقط  
 من الدين مقدار قيمته العبد ولا يستط الباقى مكان العبد رضنا بما بقي  
 لذاني الهدية مات المراءى ببيع وصية المراءى حج اي باذن المراءى  
 كما قال صدر الشريعة اي نصبه القا في بيان الناصب فان الفعل  
 السابق على صيغة المفعول وكان الاحسن تقديم هذا التقدير على قوله  
 ليس فيه **فصل صغير قيمته عشرة بها قوله** لانه بعد ان يورد بالتخلل  
 وهذا ان العقد وقع صحيا فاذ اتمم ففقد لكن بالتخلل يورد العقد صحيا للمود  
 المالية المستعومة فيها زوال المفسد كذا قال الزيلعي في الصغير في لانه يورد الى المراءى  
 وكذا يورد الى المراءى وكذا يورد اي يهدوان يورد صحيا قيل يورد  
 ايضا بالبيع بين من سبنا من يمنة مسئلة البيع ويورد البيع كذا في الهدية  
 اي يا جلد بوجه انت كذا في بعض شرحه صار له حصته من الثمن من  
 لو استحقه استحق يرجع على البايع بجهته من الثمن ولو وجد به عيبا تمكن  
 من رده بالبيع كذا قرره الجنازي وسقط من الدين حصته الاصل  
 حج قال صدر الشريعة كما اذا كان الدين عشرة وقيمته الاصل يوم القبض  
 عشرة وقيمة النماء يوم النكاح ثلثا عشرة حصته الاصل فسقط الثلث  
 العشرة حصته النماء فينكح به انتهى من ان يرد من ثوبا عشرة يرد  
 عشرة كذا في النسخ فقوله بعشرة متعلق بفعل المراءى وقوله يا وي عشرة  
 صفة قوله ثوبا وكان الواجب عليه تلك الصفة الى جنب موهونها على ان الثمن



لعينة الثوب مما لا يدخل في وضع المسئلة فلو قال مثل ان يرهن ثوبا بمسئلة لكان  
 احمدا وهو لا الدين اي لا يجوز الزيادة في الدين ولا يصير الرهن رهن  
 بها وهذا عند ابي ح ومحمد وقال ابو يوسف يجوز الزيادة في الدين ايضا وقال  
 زفر والشافعي لا يجوز في الدين والرهن كذا في الهداية اذا كان الزيادة  
 في الممتد عليه والممتد به الاول عبارة عن البيع والثاني عبارة عن التمن  
 اما كونها غير ممتد عليه فظاهر واما كونها في النسخ والصواب من جهة اللفظ  
 والمعنى تكريم الصغيرين ارجاءا لهما الى الدين لان لم يكن محبوبا قبل عقد الرهن  
 ولا يتي بعده لفظ صاحب الهداية ولا يبقى محبوبا بعد نسخه مشروعه صاحب الدين  
 الى ما تسمى ولا يذهب عليك ما فيه من الركاكة فان رهن عديت وحي  
 الفاضل المسئلة على ان يكون الدين ايضا النافعا لكان الواجب عليه ان يتول  
 رهن عديت وحي الفاضل كما وقع في لفظ الهداية والكنز وقد ناه ذلك  
 التقييد فخرج مثل حج مريرا الاستدوا او الاول كذا في شرح الهداية  
 فلما خرج ما يتبين الا يتبين التبعن لا يذهب عليك ان الاستثناء المذكور  
 حشو منه والصواب جرحه كما وقع في عبارة الكافي او يتول فلا يخرج عن الضمان  
 الا يتبين التبعن مادام الدين باقيا كما وقع في عبارة الهداية فاذا كان  
 في ضمانه لفظ الكافي فاذا لم يوجب المدين الاول رهنه في يده ومن مفرجه  
 بقائه ان يثبت الثاني لان الرهن لم يرض بجهلها رهنه وانما رهنه باحدثها فاذا  
 لم يخرج الاول من ضمان الرهن لم يتلوه بالثاني ضمان انتهى فاذا زال الاول  
 اي برده كما وقع في لفظ الهداية وقد وني قوام الدين الاتحادي ح هذا المقام  
 من التوضيح حيث قال في بيان قول صاحب الهداية حمله مكان الاول  
 وذلك لان تمام عقد الرهن لما كان بالتسليم الى المدين كان تمام نفعه بالمراد على الرهن

كما كان  
 ومن مفرجه بقائه ان يثبت الثاني لانه جعل الثاني مكان الاول ومكانه  
 مشغول فلا يخرج ان يقوم مقامه مادام الاول في مكانه لان الشيء ما يقوم مقام شيء  
 عند عدمه فاذا لم يثبت الثاني رهنه كان امانة عنده انتهى كلامه جل الله  
 عليه سرور او سعيه مشكورا ويد الرهن يد استيفاء كذا في  
 هذا الكتاب والصواب يد الرهن بلا الف كما وقع في عبارة الهداية وغيره  
 لان الرهن تبرع كالهبة وقبض الامانة ينوب عن قبض الهبة  
 كذا في الهداية وعينه امانة قال في الهداية ولان الرهن عينه امانة والعين  
 يد على العين فينوب قبض الامانة عن قبض العين انتهى والحكم الثابت  
 بملء ذات وصين العلة صحتها هو الارتهان والمعامل وجوب الضمان والضمان  
 التبعن وكونه في مقابلة الدين كذا قرره الاكمل او شره به لو قال او شره  
 بالدين عينا او صالحا عنه على شئ لكان كلامه اسلم عن احتمال التكنيك في الغير  
 المحذور لانج يتعين كون الموطوف عليه قوله استوفاه ويكون المخرج للغير  
 امر فوعين في التعليل المحذور ايضا هو المهر تهن بلا محل لان نفس الدين  
 لا يستقط بالاستيفاء ومما يدل عليه انه لو ابرء رب الدين المدين بعد الاداء  
 له ان يترد كذا في النهاية قال صاحب الهداية في حله هذا التعليل لقيام موجب  
 هو الدين او يتقل الزمة لان الدين ينص في ضمانها لا بانفسها ثم ان قول صاحب الهداية  
 وخو زيادة مفدة لان مرجع جميع ما ذكرنا الى الاستيفاء ليس الا لكن الاستيفاء  
 يتخذ راي ثانيا كما في شرح الهداية لانه يتبع مطابقة مثله عن كل ما طلب  
 الدين غير ذمته لطلب المدين بزمادكي به الدين فلا يتقطع المطالبة من الجاهل  
 كما قرره الصغير في لانه الاستيفاء ويستب من الافعال وهو عبارة الهداية  
 فاذا هلك الرهن بغير الاستيفاء الحقيقي والايتم الاستيفاء كذا في الكفاية وطلب



لطوالة لانه لم يبق المطالبة بهلاك الرهن لتقرر الاستيفاء كذا في الكفاية **كتاب**  
**الفصل قوله** اورد عقيب كتاب الرهن لان في الاول **كتاب** اورد  
 ما ذكر في الكتاب اولا وهو الرهن فماده بالتالي الفصل هو بغيره  
 في عبارة تليق الى ان به ايضا حصل الامتزاج من بعض الاشياء كما هيته على ما  
 عنه صدر الشريعة فهو ليس من جنس حصصه مستقيم حراز عن  
 كذا في اكثر المتون والشرع وهو على تدبير بد فان الفصيص يجرى في مال الكافر لا حالة  
 في الداعي الى افرجه عن تربف الغصب ولعل الصواب ان يقال عن خبر مسلم كما بان  
 منه عبارة صدر الشريعة ولفظه اي يفر من علم بان ظن ان الكافر ماله او شره  
 فينا ثم ظهر استحقاقه كذا في الكافي **الاجاز** ان يبريد على سبيل البديل ولو قال  
 احد الاخرين كان اوضح ويجب المثل في المثل لفظ الكفر ويجب مثله ان هلك هو  
 وقال الزبلي في شرحه اي يجب عليه مثل المصوب ان كان مثليا وهلك عنده  
 انتهى وكلام صاحب الدرر حال من غصبه فذكر بصورة الهلاك **والمراد**  
 بالمثل ما يوجد له مثله في الاسواق لا في بيوت الكاكر كذا في شرح الهدية لتاج كذا  
 لابي يوسف انه لما قطع الحق بالامثل له وفيما لا مثل له يجب قيمته يوم  
 غصبه بالاتفاق يوم انعقاد السبب وهو الغصب والضمير في لانه الى ذلك  
 الب **والا** الى ان النقل الى اي النقل الى القيمة يبريد ان المثل هو الواجب  
 بالغصب وهو بان في ذمته ما لم يتبعن القامع بالقيمة كما يظهر من ماق كلام  
 الزبلي **وبتقديره** انما يتصل بالقيمة بالتقاء حتى لا يعود الى المثل وجوده  
 بعد ذلك كما قال الامام الزبلي فيصير قيمته حرم وطوله لا يثبت ثم اذا انتقل قوله  
 فيما يتصل ويحول النقل والتمويل واحد كما في قوله تعالى فمؤنس فترو كذا في غاية البيان  
 ولذا صاحب صاحب الدرر في ان جعل حرجا في المتى والاخر موقوف عليه

وفي حكم الشرع له **فما** اخذ عقار الخ قال في غاية البيان اختلف عبارات  
 ش يخفى في غصب الدرر والعقار على مذهب ابي ج و ابي ج يوسف  
 فقال بعضهم يتحقق فيها الغصب ولكن لا على فخره يوجب الغمان و اليه مال العدوي  
 وقال بعضهم لا يتحقق اصلا و اليه مال اكثر المشايخ انتهى فتوى صاحب الدرر  
 في يد المسئلة اخذ وقوله في احرجها الانتفاء شرط وهو الغصب بناء على ان  
 اكثر المشايخ بخلاف صاحب الهداية والوقاية و اكثرهم فان كلامهم على الاتفاق  
 ان الرهن يورى بغيره المسئلة بالغصب بناء على ذلك **قيل** الاصح  
 انه يصح بالبيع والتسليم لعل فقل هذا الكلام من عماد الدين صرنا مسائل المسئلة  
 الاولى للمسئلة البتة اي الاصح ليس عدم الغمان في غصب العقار ملحقا  
 كما هو حكم المسئلة البتة بل فيما اذا لم يكن مع الغصب اخذ وتسليم واما اذا  
 كان معه اخذ وتسليم فيحصل ثم ان الضمير في انه الى العقار ويصنع على صفة  
 المنقول كان ضامنا بالاتفاق فيه نظرا الى تهرى ان الامام علاء الدين  
 العالم قال في طريقته الخلاف اذا وقع عنه اسنان عقار على غدا الى ج لا يصح  
 كذا في غاية البيان الا ان يدعى كون هذه المولية شاذة **الصادرة** عن المشايخ  
 معهما ما ذكرنا لكن البشارة المذكورة انا سبقت في عبارة الهداية على انها  
 لفظ الدورى ولذا قال فيما قاله بح كما سيجي في نقل كلامه **وبين** شرح  
 وغيرهم النقل بالهدم والسكنى بالسكنى المخصوصة واما من فقه النقل بالهدم  
 صريحاً فهو صاحب الكافي لكنه لم يفرق بين ما يريد بالسكنى بل اتفق في تفسيره النقل  
 بالسكنى على ان الانهدم السكناء واما في حمل السكنى على السكنى المخصوصة  
 على ما قرره فمهم صاحب النهاية وصاحب الكفاية وصاحب العناية والسكنى  
 المخصوصة السكنى اسم على ما ذكر في القاموس مثل هذه الالف يجعل الاسم مؤنثا



على ما مر به الم من في بحث الثاني ولذك ومنه بالموت  
 على غنى الى انه لم البناء كالحداوة والقضارة قال في الكفاية بان كان  
 عمله القضاة او الحداوة حرم جدار الدار بذك وانهم كان مضمونا  
 عليه انتهى حتى قالوا في شرح قول الهداية ويدخل فيما قاله الحق قال في غاية  
 البيان وانما دخل انهدم الدار بسبب سكناه وفعله فيما قاله العذري وهو  
 قوله وما نقص منه بفعله وسكناه وضمنه في قولهم جميعا لان انهدم الدار بسبب  
 سكناه وفعله نقصان فيها بفعل القاصب فيضمنه في قولهم جميعا انتهى  
 قلت ويظهر من كلامه ان اخذ ما ذكر من عبارة العذري انما هو بمعنى  
 ياء السببية الداخلة على لفظ سكناه بحكم العطف ويتفرع عليه كون السكنى  
 في عبارة العذري السكنى المحصورة فلا يكون في عبارة قصور وانما اراد صاحب  
 الهداية بيان حرامه وتنبيه كلامه ثم انه ينبغي ان يكون مراد صاحب الهداية  
 بقوله ويدخل فيما قاله اذا انهدم الدار سكناه وعمله انه تدخل هذه الصورة  
 فيما قاله العذري من ضابطة الضمان لا صورة انهدم الدار سكناه فقط فانما لا تدخل  
 فيه وحكمها مغاير لحكم المسئلة حيث لا يعين فيها ولعل منهم هذه المقام على ذلك  
 الخوال من غاية الله سبحانه على بعض عباده وعنده حقيقة الحال  
 لا بسكناه وعمله كذا وقع عبارة صاحب النهاية ولعله لو قيل لا يحل له ان  
 احصر واظهر فقال وما نقص بفعله سكناه عبارة صاحب التوفاة  
 ومن ما نقص بفعله سكناه وزعم الطاهر ان في لفظ سألته والمراد  
 ضمن ما نقص بفعله كما ضمن ما نقص بسكناه وزعم فيؤخذ من قوله سكناه  
 عين ما اخذ صاحب الهداية من لفظ العذري وهو مقارنته العمل الاول لانه لم يخرج  
 سببية السكنى للنقص فلمزم عليه ان السكنى قد قيدت بالكل الموصل

لم يبع للسبب الاول اخذ العدم تعرض لا يذهب عليك ان دائرة التمثيل  
 او سبب ولا يلزم من قوله كسناه وزعمه كون ما نقص بفعله محصرا حتى لا يبقى  
 تعرض للهدم وبالمجمله فيه احتمالا ان احدهما ان يكون المراد بانقص بفعله هو  
 الهدم بخصوصه كما ذهب اليه شراح الهداية في لفظ العذري ويكون انقص  
 للسكنى المحصورة مسئلة اخرى شبه الضمان في الاولى ويكون المراد بانقص  
 بفعله ما ينظم مسئلة السكنى المحصورة ايضا كما انه ينظم الهدم فيكون قوله  
 سكناه كورابط بين التمثيل على ان يكون من غريات مسئلة النقص الغل  
 وعلى كل من الاحتمالين لا ورود لما اورده محصل له في مدة الاجازة ينقص  
 سبب استئثاره بان عرض له من ان يخافه كذا قال صدر الشريعة والاستقلال  
 اخذ القلة بالاجارة وبيان للضمان في المنقول فيه اثارة الى وجه  
 تكريم البار صحتها بخلاف قوله وسكناه وقوله وزعمه بينه او انفق  
 شي من قيمة الجميع الحق قال في الكفاية فان المبيعة اذا عتقت في يد البائع  
 لا يجب شي في مقابلته ولكن يحرق المشتري بين ان ياحدها بكل الشئ او يتركها  
 لانه لا ضمان عقد والمقديم وعلى الاعيان لا على الادضاف انتهى  
 وان لم يكن غير مالك بين اخذ القيمة الحق اراد بالقيمة قيمة المخصوص في مكان  
 الفصب يوم الخصومة على ما مر في العادة وايضا المذكور فيها هو الخبير  
 بين اشياء ثلثة والثالث هو المصادم فلا يذهب عليك في كلام صاحب  
 من الاجال المحل فكان له ان يلزم الفرائ كان للفاصل يلزم في مكان  
 الفصب يوم الخصومة فان فرض المسئلة على كون قيمة في لمولة الخصومة  
 ح اقل ويطلبه بالقيمة لعل الصواب ويطلبه المالك بالقيمة وله  
 ان ينتظر كما سبق ذكره في كلامه ما لا يخفى من تمليك الغير وقد عرفت



ان المراد بالقيمة ما اذا فنقصه بالاستعمال كذا في النسخ والصواب الموافق  
لما في كلام الهداية والكافي وغيرها فنقصه الاستعمال لا استنادها  
بيدي خبيث كذا في النسخ والصواب الموافق لما في الهداية والكافي بسبب  
تجيب الابرار الى قوله وهو انصرف في مال الغير فان التفرع سبب  
لا يدل ثم قال في الكافي والحكم ثبت مضافا الى سبب ملائمة من ثبوت الجنب  
فيها بحكم ذلك السبب وسبيل ثبوت التصديق انتهى او بالمشترط  
الوديعه اي من غصب الفانما شري امه فباعها بالدين ثم اشري  
بالدين امه فباعها بثلاثة الالف فانه يتصدق بكل المبلغ وهو الثمان كذا  
في الهداية ثم ان عبارة صاحب الدرر في المتن موافقة لقول صاحب الهداية  
ان ردة الى ان التصديق انما يجب اذا اشري بها ونقد منها انتهى ولو لم يكن  
على ما نقله الاتقاني ان يشترطها وينقد منها عليه بناء على قول صاحب الدرر  
فيما سيجي فظ هذه العبارة يدل على انه اراد به اذا اشريها ونقد منها  
ولعل ذلك لما ان الاشارة الى الدائم واحالة في الاشترط بها نكاحا فديان  
البارتين فليست بتر بين ان المودع والغاصب اذا تصرف في الوديعه  
او المقتضوب ويرجع قال الزبلي فان كان مما يتعين لا تحمل له التنازل منه  
قبل ضمان القيمة وبعده الاكل فيما زاد على قدر القيمة وهو المبلغ المذكور  
ههنا فانه لا يطلب ان يملك هذا على ذكر منك عند لي غ وعقد عند لي  
يوسف لا يتصدق كذا في الكافي كالمودع ونحوها اراد بنحو المودع والطمع  
كما مر في بعض نسخ الهداية لان العقد يتعلق به هكذا عبارة الكافي  
وقال الزبلي لان العقد يتعلق به هكذا عبارة الكافي وقال الزبلي لان العقد  
يتعلق انتهى فيستفاد الرتبة من خروج على قوله ان العقد يتعلق به فيها

يتعلق فظ هذه العبارة يدل على انه اراد به اذا اشريها ونقد منها  
الصواب الموافق للهداية اذا اشري بها ونقد منها كما في المتن اذا اطلق  
ونقد منها اي لم يشتر الى شيء بل قال بشرط بالف ورجع ونقد من دراهم  
الفصيص او الوديعه وبه يظهر الفرق بين هذه الصورة وبين الصورة  
المذكورة في المتن بدله او بالشرط بدراهم الوديعه او الفصيص فانها على  
الاشارة الى دراهم الوديعه او الفصيص بخلاف هذه الصورة والاختلاف  
في حكمها بينه على ذلك الا ان يتأكد بالنقد منها لتحقيق الجنب  
كذا في الهداية وبه كان ينقضي الامام ابو الليث هو قول الكوفي على ما مر  
به صاحب الهداية لان الغاصب ففصولي في حقه اي في حق المالك  
وثن في الفصولي ان لا يكون له شيء بعد جازة المالك لانه ففصولي  
في حق ماله قد عرفت ان ثن الفصولي ان لا يكون له شيء بعد جازة  
المالك والضمير في لانه للغاصب وعلى قول محمد في الحانية بان الاجازة  
تتقيد ساعة ف ساعة على حسب حدوث المنفعة فصحت الاجازة  
في ما بين في المدة ولا يصح فيها مضي وذكر الحانية ان الفصولي على قوله  
لانه كما ملك الظاهر لانه هو المالك اذا اكتمل في استحقاق الملك  
اي رجل بالاشارة الى ان المفعول الفعل المذكور محذوف وفيه تنبيه  
على مرجع الضمير فيما يحكي من قوله فزال اسمه احراز عما اذا غصب  
شاه فزجها بيان الحال قوله في المتن فزال اسمه فلو كان استقط قوله  
اعظم منافعه في البين لكان احسن وكانه عول على سيجي في اخر الكلام  
من كونه تأكيدا له فان ملك مالها لم ينزل بالزجر المجزؤ وهذه العبارة  
مسوقة من جهة شرح الهداية على وقوع عبارة في حكم المسئلة حيث قال



زال ملك المفصوب منه عنها وملك الفاعل وضمتها واما المضاف  
 لعبارة صاحب الدرر فيها سيجي فان يقال فانها لا تدخل في ملك الفاعل  
 بالضمان ثم ان المراد بالبرج المكون حاليا عن الطنج والسوى مثلا وكذا  
 منه كلمة مرجا حيث قال في مذبوحه ذكر اكثر من شرح الهداية  
 معه وثمة حية ولعل المراد بقاء حية وان كان لتعلم قاصر عن فائدة  
 وقد اقم صاحب الكفاية على ذكر ههنا وتبعه صاحب الدرر لا غنا  
 عن ضم شيء اخر ثم انه اورد على ذلك قبولهم في الاستوية مع انها كائن  
 المذبحه في الحكم ولم يزل اعظم منافع في الحق كما قاله صاحب الهداية  
 وصاحب الوقاية ثم ان من قال قصد قبيل العبارة المذكورة تناوله الخطأ  
 اذا غطها هو صاحب الكفاية اورد عليه صاحب الناية بان قال والنظر  
 انه تأكيد لان قوله زال اسمها يتناولها اذا طمست صارت وفيها لا خطأ  
 انتهى ثم ان قوله وقد تناوله الخطأ شاع والمراد قصد انتظام الكلام لبيان  
 هذه المسئلة وذلك مع ملاحظة استحباب حكم الزوال على مضمون هذه  
 ايضا من جهة العطف ثم انه اورد بعض الفضلاء على ما قاله صاحب العناية  
 وتبعه فيه صاحب الدرر بان قال فيه ان الشاة اذا ارشبت بعد  
 ذبحها او سلمها بغير ذبح اسم الشاة لا المنافع كما سيجي من الشرح فالاولى ان  
 يقال واعظم منافعها اخر ازعما اذا غلبت شاة فذبحها واربعها ملك  
 كلام ذلك الفاضل على ان يحمل قول صاحب الهداية على زوال اسمها ومغظم  
 منافعها على جميع القيد في كل صورة بخلاف مسلك صاحب الكفاية  
 وفيه بحث اما اولها لان عدم انقطاع المالك في المسئلة المذكورة ليس  
 مبناه على عدم اعظم المنافع بدلتا ديب بل على شيء اخر كما ذكره صاحب الناية

واما نيا فلان كلام صاحب الهداية خرج في ان البرة تبعا الاسم فقط وان  
 يشمل جميع النصول المذكورة ومنها مسئلة غضب الشاة وفيها ذهب اليه  
 صاحب القائل فتمت شئ اخر اليه من جهة عدم كفاية تبعا الاسم فيكون هذا حلا  
 للكلام ما ارد به صاحبه جعلها صرية وجوها ومن هذا هو الخطأ يذرك  
 على ما مر حواه ولا حاجة اليه لان قوله زال اسمه مفق عنه لانه يلزم  
 اي يلزم زوال اعظم المنافع زوال الاسم ولا يفارق عنه فيفني عن ذكره  
 وهو ما خذ عن كلام صاحب العناية كما سبق نقله ولعل تناول زوال اسم  
 اعظم المنافع في جميع الصور كما ادعاه صاحب العناية وتبعه فيه صاحب  
 الدرر محل توقف والاشبه حمله على الغالب وملكه اي زوال  
 ملك المفصوب منه عنها كذا في الهداية فيجب القيمة في الشاة اذا طمستها  
 او اشواها على الفاعل في الخطأ اذا طمستها انحل ويزول ملك المفصوب  
 منه على وجه لو ابى المالك اخذ القيمة واراد اخذ اللحم ثم باله ذلك  
 لان الملك قد زال كذا في الكفاية تعللا عن الايضاح اما المالك  
 فلانه حدث صنيعة متقومة اخر ازع من غضب ذهابا فاذها حاتا  
 لا ينقطع حق المالك لان الصفة في الاموال له بورية غير متقومة كذا في الكفاية  
 ونما اعظم المنافع اي المقاصد المتعلقة بغير الخطأ كما سبق  
 منه كان الرجحان في الذلث اتق منه في الحال لان الحال تامة  
 بالذات تابعة له فينتحل حق المالك بالشوى والطنج لان الصفة قائمة  
 بذاتها من كل وجه والعين هالكه من وجه كذا في العناية قال صاحب التوضيح  
 اذا تعارض وجود المربع فما كان بالذات اولى بما كان في الحال اي المربع  
 بالوصف الذاتي اولى منه بالوصف العارضى واما بالوصف الذاتي وصف



يقوم بالشيء بحسب ذاته وبحسب اجرائه والوصف العارض حتى وصف  
يقوم بالشيء بحسب امر خارج عنه انتهى اما ياداه بدله كان المناسب  
بسبب كلامه ان يقول تعبدوا بدله او تعبدوا القاهني المضاء  
من المالك موجود في هذه الصورة ايضا لانه لا يقف الا بطلبه كما انشئ اليه  
في الهداية انما دالام بالتهدو وزوال ملكا ملك اي بيان انه زائل  
وان الفاضل قد ملكه لان مال الغائب يحفظ عليه عينه اذا امكن وثمة  
بعد البيع اذا عذر عليه حفظ عينه كذا في الكفاية وهي شرح عظيم جدا  
والا نثبت الاباء الطهارة ويستعمل في باب الدور وبنائها كذا في الهداية  
وغاية البيان واعلم ان هذا الحكم الذي ذكر في الساحة فيما اذا كانت قيمة  
البناء اكثر من قيمة الساحة واما اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة  
البناء فلم يرل مالكمها عنها كذا في شروع الهداية نقلا عن الدرجة فتاواه  
ان شاء ضمنته قيمتها اي قيمتها يوم الغصب كما ذكره الروا طيحي  
ومنهم نقضها بها يوجب هذه العبارة في الشرح غم معلمه بلامه الخ  
والصواب جعلها من المتبرع ليكون كلامه منه موافقا لما في الهداية وهذا  
ظاهر الرواية على ما صرح به فرائي عليه يبتني ما سبق منه حيث نشر  
قوله وكذا لو خرج ثوبا بقوله وان شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان  
نعم قال في الشارح الروا ان فيه خلافا وان هذا قول محمد ورفاهما  
هو ان المالك بالحيان ان شاء اخذها وان شاء ضمنته قيمته يوم الغصب  
وقول محمد صحيح انتهى نقله عن الاتقان وان كان الدابة غير مأكول  
الآنم لم يذكره صاحب الهداية بناء على ما سبق منه في سابق  
الكلام من ان حكم قطع يد الشاة واجزوز في حكم رعيها ولم يسبق ذلك

من صاحب الدرر غني كلامه من ركائنه عدم المناسبة لما قبله ما لا يخفى  
وفوت بعضه وبعضه اي بعض الثوب المقصود بعض منافعها  
يبقى بعضه وبعض المتفعة على ما صرح به في الهداية **قوله** اي بالبناء والفرس  
والصواب يفتح البناء والفرس كما وقع في عبارة صدر الشريعة واذا  
عكس فلفاضب ان يضمن الساحة ويتعال الفاضل افعال البناء  
ورد الارض كذا في النهاية **قوله** وسلم الى الفاضل الصغير الى السيرة اعلت  
بالصغير **فصل ولو عيب ما عصب قوله** فان كان في قيمة  
الولد وفاء به جبر النقصان بالولد ويستط ضمانه من الفاضل اي اذا رد  
الحارية وولدها لم يضمن الفاضل شيئا كذا في النهاية **قوله** فمات عبادة  
الهداية ومات في ناسها قال في النهاية قيد بالموت في ناسها ليكون  
الموت في اثر الولادة انتهى وقد حصل الاستثناء لصاحب الدرر ببيان  
في التحقيق عن التمر بذكر **قوله** ضمن قيمتها وهذا عند الخي ج وكل  
لا يضمن كما لا يضمن المرأة ومات في ناسها بعد ما نشرها كذا في غاية البيان  
نقلا عن الجامع الصغير والمراد بتميتها يوم علفت على ما صرح به في الهداية **قوله**  
فعلت بها اي في يد المالك **قوله** او وصفت بها بان كانت الجناية  
خطاء وقوله بعد المدة وتعلق بالفعليين على سبيل التنازع اي بعد ردّها  
الى المالك **قوله** ينع اذا زني رجل مكرهه فيه ان حكم المسئلة واحد سواء  
كانت مكرهه او مطاوعة ذكره الاتقان نقلا عن شرح جامع الصغير  
للصدر الشهيد ولفظ الهداية ايضا مطلق ولم نجد هذا التقييد من جهة  
غيره فهو مطالب في ذلك بالنقل **قوله** فمات اي عند الفاضل كما ترى  
الكافي قال في غاية البيان وانما قيد بالجل من الزنا لانه اذا كان من الزرع



والقول خلاصان انتهى والتفصيل فيه زنى اى بانه غصبها مع مال  
 بعض العلماء هذه المسئلة من الكافي مذكورة في اخر كتاب الغصب فخذل  
 مسئلة اخرى مرتبطة بها فلا يصح الا بالمر اجعة اليه فراجعته حتى يظهر لك  
 ما في هذا الخبر من التقصير انتهى لفظ صاحب الكافي ولو لم اولد فلهذا سب  
 رقيقا وصلى بنصب انتهى اى لو غصب امة من غاصبها على ما ينظم من  
 سبائك كلامه واين هذا مما قاله صاحب الدرر وقد مر معنا في كتاب  
 الاشارة فتر الكفر فيما سبق بالحق من ماء رطب نقلنا من الهدية والكافي  
 ولم يتم من هناك للمص ولا لنفسه قال مرنا في الكافي الكسرة التي من  
 ماء الرطب اذا استدم المصنف ما ذهب نصفه باليمين كذا في الكافي ثم قال  
 وفي جواز بيع البادى وتضمينه وهو المطبوع اذنى كونه عند ابي ج رويان  
 انتهى ولو كان قبل جاز كذا في الهدية يعني اننا قلنا بضمنا انكم  
 والمص بالقيمة لا بالمثل لان المسكن منع عن ذلك ولكن لو اخذ المثل جاز  
 لعدم سقوط النجوم والمالية كذا في غايه البيان والفتوى على قولها  
 لفظ الهدية قبل الفتوى قبل الفتوى في الضمان على قولها كذا اى يضمن الساعي  
 مع وقيل لفظه كذا الادب لها مرنا كما لا يخفى لان الساعي انما يضمن لو بيع ح  
 كما مر حوايه انتهى قلت هذا لفظ صدر الشريعة بعينه والهدية في ذلك  
 عليه كان يقول له ارفع هذه الشجرة وانثر الثمرة لتاكل انت الا وضع  
 ان يقول في التمثيل لاكل قد ذكر في المادية ان الامام ما ضنى كان افسى  
 في هذه الصورة ايضا بانه ينبغي ان يضمن قيمة كل لانه استعمله في منفعة  
**كتاب الاكرام قوله** فلا يصح ما قال في الوقاية هو فعل يوقعه بغيره  
 فينوت به رضاه او يبرأ احتيازا فان فيرجع وقد يجاب عنه بان مرده

فينوت به رضاه فلا يبرأ احتيازا بقرينة المقابلة فلا يكون فيه جعل  
 قسم الشيخ تسامحه **قوله** الا ترى انه متردد بين فرض وحظر قال  
 الرابض والدليل عليه ان افعاله متردد بين فرض وابطاحه ورحمة  
 وما تم تارة ويوجد امرى كسر افعال المكلنين في حالة الاحتياز  
 يحرمه عليه قتل النفس وقطع طرف الغير والزنا ويفرض عليه  
 ان يمتنع من ذلك ويناب عليه ان امتنع ويباح له بالاكرام اكل الحمية  
 وشرب الخمر وحصل له اجزاء كلمة الكفر في تلك الحالة والاتلاف مال الغير في الصوم  
 والجنابة على الاحرام **قوله** في بسط الجذني الجس الذي هو اكرامه ملكي  
 به خل تبسبب من ابيه او ابنته وكل رحم محرم منه فانه في الاستحسان اكرامه  
 ولا ينفذ به شئ من التفريعات وان كان النكاح يمتنع منه بغيره واولاده  
 وصحبته انتهى **قوله** والاضطرار يحصل بالاكرامه الجس اى الاضطرار المفهوم من قوله  
 الا ما اضطررتم كما قيل **قوله** فان عادوا فعداى ان عادوا لكفار الى الاكرام  
 فقد الى طمانينة القلب بالايمان بينه فانت على الطمانينة كذا في غايه البيان  
 ورحص ايضا اتلاف مال المسلم بان اكرامه رجل رجلا حتى يأخذ مال فلان  
 فيدفعه اليه كذا في الاصل نقله القدوري في مختصره **قوله** والاتلاف من هذا  
 البسبب مع هذا لفظ الهدية بعينه قال صاحب معراج الدراية في تفسيره  
 من قبيل ان يصلح آية بان ياخذها ويقتنيه على مال الغير فينتقله انتهى وقال  
 في النهاية لان الاكرام يمكنه ان ياخذ اكرامه ويقتنيه على المال فينتقله  
 انتهى في وقع في بعض النسخ الدرر من لفظه فيقتله بدل من قوله فينتقله  
 ونصف من تكم الناسخ لا محالة **قوله** اى لا يبرأ حص قتل مسلم اى لو اكرامه  
 بتل غره لم يسعه ان يقدم عليه ويبرأ حتى تسب كذا في الهدية **قوله** لان قتل مسلم



لا يستباح لفرورة لما في الهداية والاصل في هذا ان الاكره ببيع ما يبيح المفرورة  
وما لا يبيح الاكره ثم قتل المسلم لا يباح بفرورة فكذا الا يباح بالاكراه في غاية البيان  
الا ان يعلم انه لو لم يقتله قتله لا يذهب عليك ان من منى على الاكره على  
هذا العلم فيتنقض ذلك قوله اي لا يبرح حص قتل مسلم ولم يخر هذه  
العبارة من جهة غيره والحامل بالتسبب والتسبب هذه كالمباشرة كسوء  
القصاص ذكره صدر الشريعة يعني انه اذا شهد ان زيدا قتل عمر وانما قتل زيد  
ثم رجعا يجب الدية عندنا وعند الشافعي يقتض كما خرج به في كتاب الشهادة  
ولا يبرح حص بالاول زنى الرجل اصاب الزنا الى الرجل لان زنا المرأة  
يحتمل الم حصه حتى لو اكرهت بالقتل والتطوع على الزنا يبرح حص لها في ذلك لانه ليس  
في التمكن من التملك الذي هو الملك من الرخص في جانب الرجل لان نسب الولد  
عنها لا ينقطع كما ذكره الزيلعي وعلى هذا مدار قوله فيما سيجي لان الاكره اعلم  
لم يكن رخصته كما كان في حق المائنة وان لم يكن مكرهه يعني بالاكراه الكامل  
وهو المباح كما يظهر من سياق كلام الحاشية وانما صار جهة اخرى في حله الاحتياط  
وعليك المشتري ان قبضه اي يثبت بالبيع والشراء مكرها المالك المشتري  
او سلم المبيع طوعا بان كان الاكره على البيع الاعلى الدفع كما في الهداية  
فوصف ودفع اي فوصف كرها ودفع طوعا كما في النية حيث قال  
قال في الهداية لان مقصود المكره الاستحقاق لا مجرد التلذذ وذلك في الهبة بالبيع  
وفي البيع بالمقد على ما هو الاصل فدخل الدفع في الاكره على الهبة دون البيع  
انتهى بناء على اصلنا العبارة هكذا في النية لكنه بين الاصل بان كل  
ان ف والسبب لا يمنع وقوع الملك بالتبضع فان تصرف فيه تعدد تصرفه وعلم  
فما في قيمتها انتهى وغيره صاحب الدرر الى ما ترى ولا يذهب عليك

ان ما ذكره ليس من الاصول التي ترتب عليها احكام الفروع فلا وجه  
لقوله بناء على اصلنا **قوله** ولا ينفذ ما كان قبله اي قبل شراء ذلك المشتري  
فيعود الكل جائزا قال جلال الدين الحيازي ونظيره اشترى دارا ولها شئ  
فباع المشتري حتى تناسخت العقود واجاز الشئ واحدا منه فانه يجوز الكل  
يخالف الفصولي اذا باع وتناسخت البيوع واجاز المالك واحدا فانه يجوز  
ما اجازه غيره **قوله** فان هذه العقود تنسخ عندنا ترك صاحب الدرر من جنس  
هذه العقود والترتيب والمفعول من القصاص والحل وهذه الثلث مذكورة في كلام  
مرجة **قوله** بوقوع الفرقة من جهتها بمعصية كان الناحي الاكتفاء بقوله بوقوع  
الفرقة من جهتها كما في الهداية **قوله** وقوله تاكيد ذلك الطلاق وكان تقرر المال  
بح هذا النزاع وعبارة الهداية انما يتأكد بالطلاق فكان اطلاقا للمال من هذا الوجه  
فينضاف الى المكره من حيث انه اطلاق انتهى عليه ان يضمنه مواسر كان  
او مبسر اصغر كان الحال **قوله** لانه لا يجهل الفسخ قال في الكافي لان النذر مما  
لا يجهل الفسخ لانه يبين لقوله ثم النذر يعين مما لا يجهل الفسخ وما لا يؤثر فيه  
الفسخ بعد وقوعه لا يؤثر فيه الاكره من حيث منعه الصحة كالطلاق انتهى **قوله**  
فلا يجل فيه الاكره حتى لو اكره بوعيد تلف على ان يوجب على نفسه صدقة  
او صوما او حجابا شيئا يتقرب به الى الله سبحانه وتعالى ففصل لزمه ذلك  
وكذا اذا اكرهه على اليمين بشئ من ذلك او غيره كذا في الكفاية **قوله** وهو من  
صهرهن جد قال في النهاية وقد ورد في الحديث ثلث جد حصن جد  
صهرهن جد النكاح والطلاق واليمين والنذر بمعنى اليمين كذا في الايضاح  
**قوله** اذا لا يطالب له في الدنيا فلا يطالب به فيها كذا في الهداية قال  
في الكفاية وذلك انه وجب عليه حكما يطالب به في الآخرة ولا يظهر انه في الدنيا



من حيث الالتزام فلما وجدنا عليه الضمان لاحد الحكم وجبه منه فيكون زايده  
على ما وجبه وهذا لا يجوز انتهى **كتاب المحرر قوله** بخلاف التفرغ  
النسلي الصادر عن الجراح لان الثاني ان الافعال الامر لا ترد لها حتى ان  
اين يوم لو انكسب على تار ورة ان ان مكرها وجبه عليه الضمان في حال  
كذا في النائية وعلى المعتوه فاستلغوا في نفسه في حق قتييل هو ناقص العقل  
وقيل هو المدعو من غير جنون والقول الثالث هو ما ذكره صاحب  
الدرر وهو في الحكم باسم نية مقتف اثر الزيلعي وقام في الهدية والمجنون قد  
يقبل البيع ويقصده وان كان لا يرجع المصلحة على نفسه وهو المعتوه الذي  
يصلح وكيلنا عن غيره وكما بينا في الوكالة انتهى والمعتوه في كتب الاصول يذكرهما  
للمجنون لاسماله على خلاف ما في الهدية ومبني على تنبيه المجنون باعتدائهم  
العتل حيث يمنع فربان الاقوال والافعال على فزع العقل الانا دار وتفسير المعت  
باختلاف في العتل حيث يختلط كلامه فبثرة كلام العقل ومرتة كلام المجانين  
وذكر صاحب الدرر تغية المعتوه في اثناء شرح المجنون ولم يفرق في حري بان التمه  
محل هو قسم للمجنون او قسم منه **قوله** مختلط للكلام اي يشبه بعض كلامه  
كلام العقل وبعض كلامه كلام المجانين **قوله** بالاتفاق **قوله** كيلا يبطل  
مناخ عبده هو عبارة الهدية بمنزلة ما قال الاتحاف في تنسيه لو لم يثبت المحر  
ينفذ البيع الذي باشره كذا الشرح خياطة ديون فيا هذا باب الديون ان كان به  
وصي منفعة المولى فيستعمل منافعة انتهى ورافقه ما في النائية والكفاية **قوله**  
ولا يملك رغبة في اي وكيل يملك بحسب بالنسب عطا على يبطل وهذا اذا  
لم يكن له كسب كذا في النائية **قوله** ومجنون مغلوب قال في معراج الدراية وهو  
لا يبيع زمانا في كل الاوان اي لا يئذ اصلا لانه عديم العقل ويختر به عن المجنون الذي

يقول البيع ويقصده فان تصرفه كصرف الصبي العاقل على ما سيجي فينبغي  
الى اجازة الروى انتهى **قوله** في العاقل من جنس كاصبي كالمجنون وكذا  
التقديم في قوله والعاقل لا يفت **قوله** ولا وقوف للروى على عدم التوافق  
مع اي بين الصبي وامرته حين البلوغ **قوله** وكذا لا يتوقف على اجازة ولا يئذ  
مباشرة فممنه في الضمان للطلاق والعتاق كما يظهر من الهدية لا يوجب  
عليك ما في كلام صاحب الدرر من سؤا الترتيب **قوله** ولا قرار على اي في الصبي  
والمجنون المغلوب الكلام في المحرر وقرار الصبي بالماذون يكون صحيحا  
كما سيجي في اخر كتابه كذا قيل **قوله** لان الاقرار الاقوال بالشرع اي لان  
اعتبار الاقوال انها يكون بشرع الشارع والشرع لم يحيل اقوال هؤلاء على ما في  
بين النفع والعذر معتبرة في حق النفاذ لما ان العقد وهو اداة حكم مباشرة  
شرط في جنس فعدا التفرغ وكذا لم ينفع بيع الهالك كذا في النهاية ويوضحه  
ما قرره صاحب الكفاية حيث قال عند قوله صاحب الهدية فان اعتبارها  
بالشرع اما لا في است فظا مع اذا التعلق والاعتاق والبيع والهبة  
وتحجها لا يؤثر في المحل مست وانما صار المحل محررا وعرضا مملوكا بالشرع وانما  
الاجابات كالاقاير والشهادات فوجبهما عرفت شرعا لانها لا تست  
على المحر عنه فيجوز ان لا يقع دالة لانها تجعل الصدق والكذب بذاتها انتهى  
قال في غاية البيان والاقوار انما جعل حجة لترجيح جانب الصدق على الكذب  
لانه لا يكذب على نفسه غالبا مع الطوايق ومع وجود الاكراه الذي يعدم الرضا  
لا يتحقق الصدق في الاقرار فيبطل الاقرار لان الظاهر انه اقر بذلك كذا في الموضع  
الشرع عن نفسه انتهى واذا تحققت ما قرناه ظهر لك ان قول من قال في شرح قول  
صاحب الدرر وفصل الشان شهادة بعض دون بعض والاقوار منها والمحرر



على نفسه من له يصيب **هـ** وامكن رده اى تروا الاقرار من العبيد المحزون  
المقلوب بناء على ما ذكره **هـ** في حق الدم هو عبارة الهداية وكان العبد بالجد  
ما هو من قبيل الدم والنظ ان يلقى في حرمها **هـ** ولما لم يقع اثره عليه فيها تليل  
لقلبه في الشرح لانه يلقى على اصله اطرية في حق الدم وانت جبر بان عبادة  
المتن انما هي ولم يقع اثره على عليه **هـ** لا محالة فلا يذهب عليك ما في شرح  
المتن والشرح لما تم في الاحلال بالنظر والحق اى المحرور دون سواء عقلا وال  
قال في غاية اليبس سواء كان العبيد يعقل اذ لا يعقل وسواء كان المحزون يعقل ويضع  
او لا يعقل اصلا انتهى **هـ** لما رآه لا محرم في افعال الجوارح حتى ان ابن يوم لو اطلب  
على رودة ان ان مثلكم ما يجب الفهمان عليه في الحال وكذلك العبد المحزون  
اذا ايتلغا بشيئا لزمها ضمانة في الحال كذا في النهاية ويرافقه ما في الكافي  
كنته لا يطلب بالاداء الا عند القدرة قال بعض العلماء وهذا انما هو في الربح  
الثابت باقرار المحرور اذا كذبه المعالي في مهر من تزوجها بلا اذن ودخل بها  
واما ان كان بسبب الائمة فيه كدين الاستهلاك فيستوفى من كسبه او  
من رقبته اذ لم ينفذه الموطأ ولاتاخر الى عتقه لان دين يثبت في حق المولى  
وان تذر اربع كافي الحد تم يستحق في الدين وقد فصل كل ذلك في موصف  
من الكتب المنفصلة وكان صاحب الكتاب راغى فيما ذكره بما يزيل من غير تدرج  
انتهى بنى الاشكال في قوله صاحب الكتاب وان امكنوا بشيئ منتموا وكان لفظ  
الهداية وان امكنوا بشيئا لزمها جعلنا الله من يطلب الطم ويصل اليه ويصل  
اليه **هـ** عند ابي ج الذي يظهر من مباح كلامه ان يكون هذا التبريد  
المذكور في جميعا اعني السعة والعتق والدمى وانت جبر بما في ذلك من اطلاق  
فان الفاسق محرم عند امتثال الثلثة باجمعهم والاعلان في بينهم فيه على ما ظهر

من الهداية وسليم المعقبات والثلث فتح يفر في جملته مجورا فتقول  
صاحب الدرر بعد اسطر وغندى وعند ان فتى يحجر على الفاسق وهو في ذلك  
مطالب تبصر النقل والعداب الموانع للكتاب ما يجرى به حيث قال البرشد  
**هـ** عندنا هو المشرى في المال في ذالمق مصلحا لاله لا يحجر عليه ولو فاسقا وغدا  
في الدين ايضا انتهى **هـ** وعند ان فتى يحجر على السفيه قاله النزيلى وعند  
يحجر عليه بسبب السفه والدين في تصرفاته لا يصح مع المنزل كالبيع والاجارة والهدية  
ولا يحجر عليه في غيرها كالطلاق ونحوه ثم انه قال في البداية واحلف ابو برسن  
ومحمد بنهما بينهما في السفيه قال ابو برسن لا يصح مجورا لا يحجر القاطن وقال محمد بن  
بسن السفيه من غير حاجة الى حرم القاطن انتهى **هـ** فان دابة اذا ماتت الى اخره  
لعلمه لو ترك هذا التليل تنويلا على ما سبق منه في تنبيه المكاري المفضل  
حيث قال هو الذي يكاري الدابة وياخذ الكراء الى اخره كما فعله صدر الشريعة  
لبكان احسن فان طريق اطلاق الناس من المكاري المفضل بينهم منه  
لا محالة ثم ان هذا التليل ما هو جينته من الكافي **هـ** بمعنى المنع عن التفرغ  
ح اى لا بمعنى الجهر الشرعى والذي يظهر منه ان يكون كلام صاحب البداية  
على ان قول القائل يحجر منى ما جرت مجتأنت لا تعلق له بما قبله بخلافه في كلام  
صاحب الدرر فان المراد بالحجر في قوله ولا يحجر مخرج الجهر الشرعى لا محالة بمقتضى الجهر  
المعترف في الموطأ على مرفوعه بمعنى الجهر حتى عما لا ينبغي تحريمه نعم قيل  
في قوله تعالى والله يسجد من في السموات والارض والاله ان يكون السجود المذكور  
على حقيقة لا ينافى السجود والمعد في الموطأ بمعنى الانقياد والام الله تعالى  
فان اتحاد اللفظ كاف في كون المعلن قرينة للتقدم وانما تعبير معنى العقيد الا ان  
مثل ذلك لا يناسب اعتبارا في عبارات الفقهاء **هـ** وعند ان فتى في الدين



ايضا ولهذا يجر الفاسق عنده كما سبق التفرج قبل السلم لا اى  
لا يبيع القاضى غرضه وعقاره قال صدر الشريعة حكاهما فان المنفس  
اذا امتنع عن بيع العمن والعقار للدين فالقاضي يبيعها **صحيح**  
ويقتضيه دينه ما يخصص انتهى قال في الاحتيار وعليه التنوي **مفصل في بيع الموصى**  
**قوله** فوجب ان يراى الحكم عليه للاحتياط كذا في الكافي وقال في الهداية فينبغي  
الحكم عليه للتعيين به ولعله اظهر واسم الاشتغال لهما على الفصول الاربعة  
التي توافق المراج كذا في الشيخ ولسل العيوب واحد منها يوافق المراج كذا في الهداية  
والكافي **كتاب المأذون قوله** ينع اذا اذن عبده يرمي ما وشهره  
قال الزليقي ولا يتوقف بزمان ولا مكان انتهى **قوله** وينتبه الاذن اذا  
دأى المولى بحج وقال زعفراني لا يثبت الاذن بسكوت المولى بعد  
سأله ببيع او يترى لان سكوتة يحتل الرضاء ويحتل السخط فلا يثبت بالشك  
ذكره الزليقي **قوله** اقراها اذا رآه يبيع ملكه مولاهم جوى في مثنى وشهره علم ماني  
وقف الحامية وهو مخالف لما احتاره صاحب الهداية حيث قال ولا فرق  
بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى او لا جنبتي باذنه او بغير اذنه بيئا مملوكا او ملكا  
انتهى وقد يقال ان ماله ماضى حال بقوله لم يكن ذلك ادناله بهوان سكوت  
الملك فيها اذا رأى عبده ببيع عينا من اعيان مال المولى لا يبيع اذنا في ذلك  
التصرف الذي صادف السكوت لان في سائر تصرفات ذمك  
العبد في باب التجارة مطلقا ويرشد اليه قوله وكذا المراهق اذا رأى  
الراهن ببيع الرهن منسكت لا يبطل الرهن فان المراد هناك عدم صحة التهم  
الذي صادف السكوت لا محالة انتهى **قوله** وينتري ما راى  
لا يذهب عليك ان سباق الكلام على ان يكون المنيق يبيعه العبد ويراه المولى

ملك من اعيان المالك والموافق له ان يكون المرادى يتعارفه من الكثرة شيئ  
معين لملك فلا يظهر صحة هذا التهم وتخييق ما قرناه ما سبق من قوله عن الكثر  
وشئته ولا يكون اذنا له ببيع ذمك شيئ او شئته **قوله** فلو اذن العبد مطلقا  
اي لم يقيده بشئ او بشئ بينه ولا ينع من التخلوة وذكره الرليقي ثم قال واما اذا  
امره بشئ او بشئ بينه كالطعام وانكسوة لا يكون ما ذونا له لانه استخدام ولو صا  
ما ذونا له لانه استخدام على المولى باب الاستخدام انتهى **قوله** انه تجارة اي لا يترى  
لانه وقع في ضمن الشئ كان له حكم ذمك الشئ **قوله** اي ياخذ حاقبها قال في المقرب  
تبا له الارض ان يتقبلها ان يتقبلها الامام اياه اي يبيعها آياه اي يبيعها  
فارعة او مستأنة انتهى **قوله** ووالد الطاهر ووالدين كما وقع من عبارة الرليقي  
**قوله** ما يحيط التجارة قيل لا حاجة اليه على قول ابن ج حيث قال في البداية  
وان كان الخط من عيب يشتر ان كان بالمعروف مثل ما يحيط التجارة عادة  
بجاز لانه من تواج التجارة وان لم يكن بالمعروف ان كان فاحش جازع  
ج وعندى الاجور وسوار وسوق الكلام على قولها فكان اولى جملة من الشئ  
انتهى **قوله** ولا يزوج رقيقه وقال ابو يوسف يزوج الالة دون العبد وذكر الرليقي  
**قوله** لانه فوج الكتابة فكان اولى بالامتناع وان جازا المولى وان لم يكن  
عليه دين جاز وكان قبض الوهن اليه ان كان التسع على مال وان كان  
عليه دين مستغرق لا ينفذ عند اى ح حكاهما بناء على انه يملك ماني يده  
**قوله** ولا يكتل بكونه فراه مطلقا هذه المسائل التي راى على مسائل الممتون الذي  
يظهر ان في ما الدرر وصرفها ما عوذ من الحلاصة وعبارته ولا يجوز للمأذون  
ان يكتل بنفس او مال الا باذن المولى فان اذن المولى جاز ان لم يكن عليه  
دين وان كان عليه دين لا يجوز انتهى وتطبيقه لما ذكره معنا من جهة ان المأذون



من مباح الكلام هو انه لو ادعى العبد مطلقا بان يكون مولاه اذنت كفى في التجارة  
لا يبيع الكفالة منه مطلقا والامر كذا وكذا والمولى بالكلية مجبوس بها شئ خارج  
عن هذه المسئلة لم يعر من له صاحب الدرر مهننا نعم ما وقع في كلامه من الاجمال  
او وقع ناظره في غاية الحب من الاحمال ثم ان ما علمناه من الخلاصة موافق لما في جامع  
الفضولين وعبارة الكفالة التي باذن المولى يجوز ويؤخذ التمسك به في البرج وبد  
عقده انتهى ولما في البرزخية وعبارته ان كل العبد بان المولى نفس رجل ثم عتقه  
مولاه لم يضمن شيئا وان بال مضمون المولى الاقل من قيمته ومن الدين والطالب  
ان اشترى العبد وشيئا اشترى المولى واذا ادعى احد صاحبا رجوع على الاصل انتهى  
ومن غفل عن حقيقة الحال قال في اول نظره ما قال **قوله** كبيع وشراء واجارة  
واستجارة الاظهر ان يجعل هذه العقود باجمها اشمله للتعيين جميعا ويكون البيع  
والشراء مثالين للقسم الاول وما عداها القسم الثاني كما صح به شرح الهداية  
ولو كان قدّم البيع والشراء على قوله او باصوف من معناها لكان اظهر ثم ان صورة  
وجوب الذي ما يبيع هو ان يبيع ويستحق المبيع والمنع معلق في يده كما في الكافي  
**قوله** فيشترى برقبته قال الزيلعي وتعلقه بالكتب لا يتاني تعلقه بالرقبة فيشترى  
بها جميعا ويبدأ بالكتب لانه يصون على المولى مع انشاء حق الفناء وعند القدامة  
يستوفى من الرقبة دفعا للقرض عن الفناء ولا يجل القاض فيه بل يتلوم الاثمان  
ان يكون له مال يقدم عليه او دين يتقنيه فاذا مضت مدة التلوم ولم يظهر  
وجه باعه انتهى **قوله** وقال شرأه فدا ان رة الى ان البيع مع اي بيع  
نفسه **قوله** ويطلب يبايته اي ما يت من الدين بعد ما تتم الفداء فتمت  
يطلبه به بعد اطرية ولا يطلب به الحال كذا قال الزيلعي **قوله** ولا يبيع ثانيا  
لان الماع لم يعلم اشترى بباع انه عليه ثانيا فيمنع عنه ثم ان صاحب الدرر

امتنع ان صاحب الهداية في الاختصار على ذكر امتناع البيع ثانيا وان لم يمتنع  
اليه ذكر امتناع الاستعانة ايضا ولا يتكبر جهة **قوله** لا يتقدم حقهم ولا ضرورة فيها  
قال الزيلعي لانه لو لم يكن من ذلك لم يحصل عرض الفداء علم كين في اخره في يده  
لهم فيؤخذ فيه بالتباس فيمنع فيتقدم فيه حقهم انتهى وفيه الحق في ثانيا  
الى الفصل لانه بمعنى الزيادة كما يظهر من الهداية ولا يظهر موجب لتقية **قوله**  
اما اذا لم يملكه الا العبد ثم حجب عليه بغيره يخرج هذه العبارة توافق لفظ الهداية  
ثم حجب عليه يعلم منه اي يكون حجه باعلامه فقط يكون اعلام احصل سوتة كما كان  
اخره كذا نقوله من حال قوله بغيره يخرج طرف مقدم على العامل انتهى سائر  
**قوله** لان المولى لا يبرهن يتصرف عبده الخارج مع اخذ هذا التعليل من كلام الزيلعي  
وقال في الهداية ولما ان الاباح حجه دلالة لانه انما رضى بكونه ما ذونا على وجه يتمكن  
من يتقنيه دينه من كسبه **قوله** وموت مولاه وجنونه مع الضمير في جنونه لمولى  
العبد لا للعبد وكذا في قوله ولحقته كما يظهر من الشرح وهو الموافق لما في الهداية  
وقد ذكر بعض الاصل الى انه لو رجع الى العبد يبيع ايضا حيث عد صاحب البداه  
حنون العبد مطبقا ولحقته بدرا لرب مرتدا من اسباب الاجحاز فلو قال  
وموت احداهما ولو حكما وجنونه مطبقا ثم واحضر انتهى **قوله** فانه يحضرها بعد  
الولادة يعني ان السادة جرت بتخصيص امهات الاولاد وان رضى بوجهها واطلاقها  
بالرجال في المعاملة والتجارة **قوله** فيكون الاستيلاء دلالة الطر عادية وذلك  
كسرعية على ما مر فوايه **قوله** وله ان المصحح هو اية اي المصحح للامر بتبيل الطر عليه  
**قوله** لانه مقهر في حقه مع اي في حق المولى يعني ان العبد شرهم بالميل الى مولاه  
وانما رة الى الفداء ولما لم يبر بوجه من مولاه بالثبوت اليه كذا في بعض نسخ  
الهداية **قوله** لان مولاه اجنب عن كسبه اذا كان عليه دين والكلام فيه



وبيع مولاه منه اي من العبد **قوله** مدبرين قال صدر الشريعة سواء كان  
 محبب او لم يكن انتهى وما وقع في كلام الربيع من كون العبد مستقرا بالدين لا  
**قوله** وذا اي العاؤون ممن فضل دينه على قيمته قال الهداية وما جئ من الربيع  
 مطالب به بعد المصنف **قوله** لان حقهم قول كذا في النسخ والصواب صحة باؤاد الخليفة  
**قوله** وان باعه مملوكا دينه هذا الاعلام لسقوط حيار المستوي في المذهب  
 الدين كذا في حواشي الهداية للبخاري وقال صدر الشريعة وانما قال بدينه  
 لان ابايع اذا اعلم المشتري ان العبد الذي يبيعه مدبرين والمشتري رضى  
 بذلك يرضى ان يتخذ البيع به فناء البائع والمشتري فيقول ان من هذا يكون  
 للفناء ولاية ردا لبيع اذا لم يصل الثمن اليهم **قوله** وان لم ينف بدينه  
 ثمنه فانه اذا بيع ثمن لا يفي ويرونهم كان لهم حق الاستعانة الى ان يصلوا اليه  
 ويرونهم وبعد البيع لا يكتفون بالاستعانة في الملك المشتري فكان لهم ان يتفقدوا  
 البيع وان كان في الثمن وفاء بدينهم لا يكون لهم ولاية نفق البيع كذا في الحاشية  
**قوله** وان في ثمنه بدينه ولا محاباة في البيع لا اي يسرع الذي يظهر ان وفاء  
 يمكنه بدينه كناية عن وصول ثمنه الى الغريم واذا قر من ذلك لا يفي له قوة  
 امر وان كانت في البيع محاباة لوصول حقه اليه كما جاز به فاصح حاشا حيث  
 قال والا كان في الثمن وفاء بدينه لا كان اصوب **قوله** لان حقه قد وصل  
 اليه لا يذهب عليك ان مقتضى هذا التعليل اعتبار وفاء الثمن بدينه  
 فقط دون اعتبار عدم المحاباة **قوله** والبيع الثاني اذن الصبي والمعتق  
 به تبطل بقوله في اول هذا الكتاب وهو نزع احد هما اذن له العبد  
**قوله** الولي الاب ثم وصيته ج ذكر تفسير الولي ههنا بتغريب ذكر الاذن  
 للصبي والمعتق في السابق فانه في ذم الولي اذا اذن انما يكون له ملكا

له مكانه ما اذن الولي للصبي والمعتق ولو ذكر في السابق ما يحكي فله صاحب  
 الولاية لكان الكلام بعد من الاشتباه وامر بالولي ههنا من نكرة في كل معنى  
 والمعتق لا الولي في النكاح ثم ان قوله ثم القاض او وصية موافق لما في الولاية  
 وقد قال الربيع بعد ذكر وصي الجد ثم الولي ثم القاض **قوله** ولو اقر الصبي والمعتق  
 لان ج بينه اذا كانا ما دونين كما يدل عليه من لفظ صاحب الهداية وغيره  
 واعتمد في ذلك على ما في الكلام وعليه امثلة بانضمام راي الولي فانه  
 انما يتصور في صورة الاذن كما لا يخفى **كتاب الوكالة قوله** لم يزل اصل  
 التلايم ارادة التعرف المذكور مع وهو التعرف الذي وكل به فان قوله  
 تعويض التعرف في امره في قوة حوكم تعويض الرجل تعرفه في امره على ما يشاء  
**قوله** لا استلزامها بطلان توكيل المسمم كذا في حاشية عند ابي ج على  
 ما مر به **قوله** اي يقول ان البيع سلب ج كان الظاهر ارجاع الصبي الى التعرف  
 اعتم من البيع والشراء الا ان يقال مبني الكلام على التسامح وامر اذ ذلك وخصيص  
 البيع والشراء بالذم انما هو بطريق التمثيل **قوله** فخرج على قوله كون الموكل اصل  
 التعرف بقوله فصح ج الذي يظهر انه حسن بلا طائل فانه لو قال فصح  
 توكيل الموكل بالبيع لكان الكلام ينفي عن التعرف بمسئلة المخرج حصصها كما فعله  
 صاحب الولاية **قوله** عبد كان او اجنبيا قال صدر الشريعة وامر بالماذون  
 الصبي العاقل الذي اذنه الولي والعبد الذي اذنه المولى **قوله** فينتقل من  
 الصورة الاربع صبي توكيل الموكل بالبيع مثله واما ذون وتوكيل الما ذون مثله  
 او الموكل البالغ وهو طائفة من المملوكين ما ذونا فليتنا ولان الباق  
 المذكورة الا صورتي من الصور الاربع المذكورة واجتنب من صاحب الهداية  
 انه قال لو كان بعد ما نفع صدر الشريعة على خلافه حيث قال عند قول صاحب



الوقاية مثلها ولو قال كلامها كان شتما ليشاؤا وتكيل المبالغ مثلا او ما دون  
وتكيل ما دون مثلا ولا المبالغ انتهى **قوله** والتكيل عطف على تكيل المسلم  
لا يذهب عليك ما في زيادة ذلك ايضا من ارتكاب حشونه وكان العيوب  
ان يتقرر معنا على قوله بكل ما يقدر بنفسه بان يكون الباء متعلقة بقوله ففتح  
توكيل المبالغ كي ترزاه **قوله** حتى لو مرج به ايضا هي اذن الموكل للتوكيل مرجحا  
بان يوكل غيره كما هو بتوكيل نفسه **قوله** ولا يقبل قوله اني اريد ان اسافر وقال  
بعضهم يخفى القاصي انه اريد السفر ذكره تاج الشريعة في الهداية واطلاق  
في اللزوم فهل يترى الوكالة به والمصمم لا عنده يترى ولا يلزم المصمم الطهور والجراب  
بخصوصية التوكيل وعند صاحب الام تربية ولا يلزم المصمم في الجواب بخصوصية التوكيل  
كذا في الكفاية لما فيه من نوع شبهة العفو عن التخاصص وشبهة ان يتصدق القاصي  
في عقد القذف وشبهة ان يدعى المال ولا يدعى السرقة كما قال صدر الشريعة  
**قوله** ولو زاد جازمه كذا في النسج والظاهر ان كل ما وقع في عبارة الطائفة  
**قوله** حتى الطلاق والعتاق قال في الحانية وراحتكم في الاطلاق والطلاق  
والوقف قال بعضهم يملك ذلك وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا قل دليل كسنة  
الكلام وكونه وبه اخذ الفقيه ابوالبست انتهى وما نسب صاحب الدرر الى المتأدني  
الصغير ترجع للقول الاول **قوله** كما لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز قال  
في الحانية ذكر الناطقي انه اذا قال انت وكيل من كل شيء حائز منك وروى  
عن محمد انه وكيل في المعاولات والاجارة والهبات والاعتاق وعن الشيخ  
انه وكيل في المعاولات لان في الهبات والاعتاق قال عليه الفتوى انتهى  
ومخالف لما نسب صاحب الدرر الى الصغير ميف قال وهذا التعليل يتوقف  
انه اذا طلق امرأته جاز فيفتي بهذا حتى تبين خلافه **قوله** في عرف اهل المعاملة

قال الامام الرازي في شرح مختصر القدر في كل عقد يفتي به التوكيل الى نفسه او غيره  
انه يقع في اضافته الى نفسه ويستغني عن اضافته الى الموكل لانه شرط ولهذا لو  
اضاف التوكيل بالشراء الشراء الى موكله حتى بالاجماع وكل عقد يفتي به التوكيل الى موكله كالتكليف  
فراده انه لا يستغني عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يقع فانظر الاضافة  
واحد وماده مختلف انتهى ثم ان التوكيل بالبيع والشراء لو اضاف العقد الى الموكل  
لا يرجع حقوق العقد الى التوكيل اتفاقا كما في الفصول العاوية ولكن هذا على منكر  
فانه يفتك في محل الحاجة ان شاء الله تعالى **قوله** ولا يقول بعت هذا منك من كل  
فلان هذا وقوله في صورة الشراء ولا يقول لاجل فلان مخالف لما قرره الرازي في  
من انه يقع اضافته هذا القسم الى نفسه ويستغني عن اضافته الى الموكل كما تراه  
**قوله** اي يجاهم ويجاهم الاب ان يجعل اول المسلمين على صيغة المعاموم فثانية ما  
على صيغة المجهول ويتصور في كل واحد منهما كل واحد من مسئلتى الشفعة والبيع  
على ما يظهر من شروح الهداية **قوله** ولا يشتري منه ان من موكل بالبيع قال صاحب  
المتأدني في اول كتاب المأذون التوكيل من جهة وكيله وح لا يقد ر على المنع انتهى  
**قوله** لان المشتري اجبني عن العقد العيوب لان الموكل كما وقع في عبارة انه يلق وثنا  
عكس صاحب الدرر والتعريف في اخذ المأذون من عبارة الهداية حيث قال الاجبني من  
من العقد وحقوقه والضمير في لانه للموكل على ما يتوقف صحة المعنى وظنه صاحب الدرر  
راجعا الى المشتري فوقع **قوله** لان المقبول من حقه الاحق الموكل **قوله** واعلم من عليه  
بانه مخالف لاطلاق قوله ومع هذا الاغراض مأخوذ من العناية ولعل الجواب المذكور  
لصاحب العناية **قوله** وانما عهدهما ضمير المنهي لمسئلتى التوقوف والتكليف  
جميع بين التورين فيما رأيناه هو الزمان وقد عرفت في الكفر والوقاية المسئلتى الاولى  
فقط **قوله** لانها من تبيل الاستحالات لا يذهب عليك ان هذا التعليل يتأني في التكليف



والصلح والصلح عن دم العمد والعقود على مال المكتوبة والصلح عن النكار واماني غير ما ينبغي  
ان يسل بها سفير لان احكام هذه العقود انما ينشأ بالتبعض فلا يجوز ان يكون الوكيل  
فيه لانه اجنبتي عن محل الذي يباقيه التبعض فكان سفيراً وصيماً عن المالك بخلاف البيع لانه يتعلق  
بالعبارة وصح له على ما قرره صاحب الكافي وكذا الحال في البواري يعني ان البواري كالمذكورات  
في ان العقد من الاستطاعات والوكيل فيها سفير محض لوجه آخر **قوله** واذا كان عن النكار  
فهو مندوب بين في حق المندوب عليه فانه لو انكر ولم يصلح يتوجه عليه اليمين فان صالح يكون  
بدل الصلح فله ذلك اليمين وان اراد اقامه باعتبار تلك الاضافة كان اعترافاً بصحة كلامه  
انت بان صدر الشريعة مقتضى صحة كلام التوم في حكم المسئلة وليس منك للفرق ولا  
تأويل بالسوية بين عن اقرار الصلح عن اقرار والصلح عن النكار الا ان ياتي في قوله الا انه اذا  
كان عن النكار يكون كبيع وليس اعترافاً على التوم الا من جهة انهم عدوا الصلح عن اقرار  
ما يضيفه الوكيل الى نفسه والصلح عن النكار مما يضيفه الى الموكل ومتفق ذلك ان لا يتم  
عقد الصلح فيما اذا كان الصلح عن النكار واصله الوكيل الى نفسه والامر بخلافه وبهذا التوفيق  
يتضح ما في قوله في الشئ الاول من الترديد فانه عين النزاع اذ الكلام صرحنا على  
ما استدلنا اليه انما هو في رجوع الحقوق دون قامة عقد الصلح وما ذكره صدر الشريعة  
هو الثاني دون الاول فكيف يكون غير محل النزاع بل حاصل ما ذكره هو احتمال انما يملك  
المذكورة من جهة عدم الاطراف تملك ما ادعاه صدر الشريعة من انه لا فرق في الصلح  
بين ان يكون اقراراً او نكاراً في الاضافة ممنوعاً فتلناه عن الرضا عدي فان تتقني ما ذكره  
هو ان عن النكار لا يبيع اضافة الوكيل بل لا بد من اضافة الى الموكل بخلاف الصلح عن اقرار  
فانه يبيع اضافة الى كل منهما وقد عرفت احتمال المراد من الاضافة في الوضعتين فافترقا  
الصالحان في الاضافة كما نبه عليه صاحب الاصلاح والايضا **قوله** حتى لا ينشأ  
به الملك اي للموكل كما صح في الهداية فلو وكل به واستقر الوكيل كان له للموكل كذا

في النية **قوله** لا امر سالكه كان يقول ارسلني اليك فلان وتستقر من ملك كذا فثبت  
الملك للمستقر من **باب الوكالة بالبيع والشرع** **قوله** صح ما بين النوع  
والجنس بان يكون الجنس نوعاً ما يظهر من كلام الزيلعي **قوله** يقع على المبيع ووثيقه كذا  
في الطهارة وقال بعض مشايخ ما وراء النهر الطام في علم منافع المهمات لا كل كالمهم  
المطبوخ والمشي وخوه وقال صدر الشريعة وعليه الفتوى كذا في الكفاية تنكلاً عن الإقرار  
**قوله** يعني يقع الى اخره وراجع وقال الى اخره وقال الزيلعي واذا لم يدفع اية وراجع  
وقال شري اطلاقاً لم يخرج على الامر لانه لو وكله ان يشتري له مكبلاً ولم يبين  
له مقداره وجهالة العقد في المكبلات والموزونات كجها لانه الجنس من حيث  
ان الوكيل لا يقدّر على تحصيل مقصود الامر بما سمى له انتهى **قوله** حتى لو تباعا عينا  
بدل من اى شئ شري شراً براجع على شئ شري كما صح به الزيلعي **قوله** لا يبطل العقد  
ويجب عليه مثله كذا قال الزيلعي **قوله** فصلا لا يطلق والتقييد فيه سواء  
اي في التوكيل اما صورة الاطلاق فان قال شري عبداً بالف من غير ان  
ان يضيفه الى ما عليه من الدرهم وصورة التقييد بان قال شري عبداً  
بالدرهم التي عليك كذا في غاية البيان وفيه ايضاً يعني انه اذا اطلق الشراء  
بدرهم مطلقاً جاز على الموكل وكذا اذا قيد بدرهم الدين فصارك اذا عاين **باب**  
او اجمع انتهى وله انها تتعين في الوكالة فانه اذا قيد الوكالة بها عيناً كان اودنيا  
فهلك او سقط الدين تبطل الوكالة كما قرره صدر الشريعة **قوله** ثم استهلك العين او  
استط الدين هو الذي يظهر من قوله باستطاط رب الدين عن المدين ان يكون  
هذان الفعلان على صيغة المفعول ثم ان ذكر الاستهلاك لئلا يتوهم ان الوكالة  
لا يبطل اذا استهلك الوكيل الدرهم المستحقة اليه لانه يضمن الدرهم فيقوم  
شكها مقامها فيقر كما عينها باقية فذكر الاستهلاك لبيان ان بطلان







بان قال غويت الشراء للموكل كما صح به في الهداية فان اختلف الى مال نفسه كذا  
في الهداية ولو اورد بالواد كان كلامه اخلى من ايهام خلاف المقصود **وهو**  
حالة الحالة على ما يحل شرعا في تحليل لقوله في المتن او اضاف العقد الى ماله اى لا يكون  
ما شره الوكيل في هذه الصورة له بل للام بناء على ذلك يرد ان النظام من حال علم  
ذاكره ان لم يتحقق الدار كذا في الكافي **وهو** اذا التوكيل ببيع طعاما او الوكيل يتبرك السلم  
**وهو** على ان يكون المثل بغيره بغيره بغيره **وهو** ولا يظهر له في الشرح لان من باع ملكه من  
من الايمان على ان يكون المثل بغيره لا يجوز فلهذا في الديون كذا في الكفاية **وهو** وان لم يتلوه  
المتلوه اى حقوق عقد العرف والسلم لان حقوقها يرجع الى الموكل لا الوكيل **وهو** خلاف  
الرسول لان الرسالة قال في الهداية وينقل كلامه الى لم يسلم فصار فضل الرسول في غير العقد  
فلم يبع **وهو** اى صدق المشتري زيد في انكاره اى يقول فلان المشتري له لم امو  
بالشراء **وهو** اى ياخذ زيدا بل يكون للمشتري كما قال الرضا **وهو** لان امو المشتري  
ارادتم **وهو** والاقرار مما يترتب له من عقد على المشتري لان الشراء اذا وجد خاف لا يتوقف  
بل ينفذ على المشتري حال الرضا **وهو** الا براه عباد الهدي وغيره الا ان يسلم المشتري  
له وهو ظاهر وقد جرى عينه في الشرح حيث قال فان سلم واحد **وهو** لان المشتري على  
صيغة المفعول وهو زيد في التصريح المذكور والغير المذكور اى الموصول وهو الام لا اخل  
على الصفة **وهو** فان سلم واحد اى سلمه الى زيد المشتري له واحد زيدا **وهو** ما يباع  
من به قال صدر الشريعة وانما قال ما يباع من بدهم حتى لو اشترى ما لا يباع من بدهم  
بل بائنا يكون الشراء واقعا للوكيل لان كل امره بشره لم يباى **وهو** من منه بدهم الا ان انتهى  
**وهو** فم الام من ينصفه هذا عندى **وهو** وهذا يلزم من ان بدهم كما ذكره صدر الشريعة  
**وهو** اما في الاصل كذا في النسخ والصواب اما الثانية فان المذكور هو حال المسئلة ان نية  
لا حالة والذي يظهر ان يكون صحتها سقطت من اصل النسخ كان يقول اما في الاصل فظاهر

واما في الثاني نية **وهو** بالكثر مخالفة الى شرح فينتج عن المشتري مع هذا عند اموه وقال  
ابو يوسف ومحمد ان اشترى احد شيئا ما كثر من نصف الف با يتقارب النكس  
في مثل وقد بقي في الف ما يشترى بثلثه العبد العاقى فهو جائز ذكره الرضا **وهو**  
اى المشتري الف لنظر المشتري على صيغة المفعول وقال بوله الى المبيع كما قاله  
لكن ابعد عن الاشتباه **وهو** والامر يدعى عليه حسنة وهو ينظر لنظر الرضا **وهو** والامر  
يدعى عليه حق الرجوع بحسنة **وهو** والامر يدعى عليه حق الرجوع اى الامر بلا عين  
وهو في ذلك مقتضى انه صدر الشريعة حيث قال واعلم ان المراد بقوله صدق في جميع ما ذكر  
التصديق بغير الحلف انتهى كنهه في ذلك مطالب تصحيح النسل ولم يجزه عجا فيما عندنا من كتب  
وكذا حال قوله في المسئلة الاية صدق الامر بالاجاز **وهو** لانه امره بشره عقد بالف  
والامر المشتري بنين فاحش اى لا يذهب عليك ما بين صاين المتدتين من م  
الملازمة وتر التناوب فاحش او الصواب الموافق مانى الهداية ونفسه لانه حالف  
حيث اشترى جارية ت دى حسنة والامر يتناول الامر ما يباى دى الف ما قرره  
صاحب الكافي حيث قال والامر بشره امره ت دى الف لا عليك بشره امره ت دى  
فحسنة فكلهم الامه والامر انتهى نعم اذا اشترى ما يباى دى فحسنة بالف يكون عينا  
فاحش والامر لا عليك ان يشترى بنين فاحش فيكون فيه ايضا مخالفة الامر بالامر  
الامر كما يظهر من كلام الرضا **وهو** كذا على ذلك يحتاج الى كتاب ما ويل بسيد في قوله  
لانه امره بشره عقد بالف بخلاف ما وليه في التعليل الاول **وهو** فينتج كذا في شرح  
ولعل لفظ عنه ساقط من تكملة كما قال قبل هذا فينتج عن المشتري وعبارة صدر  
الشريعة والوكيل لا عليك الشراء بالعين الناحش فلا يتبع من الامر بل يتبع عن  
انتهى فيجب التحالف لنظر الهداية وموجبه التحالف **وهو** وينسخ العقد الذي  
جرى بينهما اى العقد التقديرى وهو ما سموه بالمبادلة الحكمية لا المعقضية كذا في الهداية



وبعض شروحه قال الزبيدي ثم اذا حلف بنفسه العقد بينهما ويلزم الجارية اما مور  
لانقصان ملك الامر بالنسبة انتهى **فصل** وصدق البايح الامور فان صاحب الدور  
هذا القيد في المتن وهو مذکور في جميع المتن وقول صاحب الوقاية وان وان  
صدق البايح الامور انتهى ظاهرا كما يظهر ثم ان في هذه المسئلة قول الاخر مذکور في الهداية  
وغیره وهو انه لا تخالف فيما اذا صدق البايح الامور وهو قول في المنصور المات يدي  
وذكر صاحب الهداية انه يظهر وحكم صاحب الكافي بانه هو الصحيح والقول المذكور في الدور  
هو قول النقيض اى جعفر وقال تاضي جان هو الوجه وحكم صاحب الوقاية بانه اظهر  
لا يقال قصد صاحب الدور بانه هذا القيد في المتن الاشارة الى تعليل قول تاضي جان  
فان مقتضاها انتظام حكم التحالف للمسلمين فيكون موافقا لذلك صاحب الوقاية  
ذلك بان الوصلية لانا نقول نعم ذلك وجه وجيه لولا تنبيهه لترك المتن بما  
لا يشتمل على الجملة المذكورة وقد ذكر في صورة التبيين **فصل** مخالفت لانها احتلتها  
في مقدار الثمن وقد ذكر فيما قبل ان الوكيل مع الموكل تنزلان منزلة البايح والمزني  
والحكم بينهما اذا اختلفا في مقدار الثمن ذلك **فصل الوكيل بالبيع والشراء لا بعقد**  
**مع من يرد نقدا دية قوله** وسيد العبد والصواب وعبد ومكانة فاما  
قوله كاصله وما عطف عليه بيان للموصول وهو شهود له والسيد لا يكون الا يكون  
مشهودا له للعبد او العبد لا يشهد له وما يتقدم بالانفاذ ههنا هو عدم صحة شهادة  
السيد للعبد دون عكسه فان عدم صحته بالسيد ولفظه مفرغ عنه **فصل** من عيب  
لا يحدث مثله التبيين بذلك تكرار بلا طائل فان المذكور - جميعه هو حكم قوص  
فان لمكان مما لا يحدث مثله مما فيه من استبعاد في عيب لا يحدث  
مثله او لا يحدث مثله في هذه المدة كما سبق ثم ان قول الشرط المذكور  
على ما ذكره صاحب الكافي وان كان عيبا يحدث مثله فذرة بينية او باباء عيب

فلهذا

مذكرة وان ردة باقراره فيما يحدث لا يحدث الا لا يذكره فافى كلام صاحب  
الدور ههنا من تفسيره ينبغي ان لا يذهب على احد من قوله وباقراره يوجد  
في نسخ على انه من الشيخ والصواب كونه من المتن كما يظهر من المتن والوقاية  
لتوقف انتظام المعنى على ذلك **قوله** ولم يكن تركه بل بلفظ واحد كما وقع في عبارة  
الزبيدي لانه مؤيد الى مشيها لوقال الى رايها كما في الهداية لكان كلام اخر  
فان تميم المشية للمصور قال يحتاج الى محل **فصل** فيستمر الى مجلس لفظ الهداية  
الا يرى انه عليك مقتر على المجلس قال صاحب مراح الدار في شرحه وقد مر ان  
قوله طلق امر الى ان شئت عليك مقتر على المجلس واذ كان التعلق على  
لها لا يجوز لاحدهما التصرف بغير اذن صاحبه انتهى **قوله** اى باذن الامر بائيل  
برأيك وخذه الا ان يقال الاذن بيم الكل هو كلام احسن غير ان مقتضاه ان  
في المتن ايضا بذكر اذن الامر مع ان المتن عمدة بخلافه **قوله** ظهر ان غرضه اجلاء  
رايها في الزيادة كان الظاهر ان يقول في الزيادة في البيع والنقصان في الشراء  
وفي اختيار من تملأ بآياتها كما قاله الزبيدي والاعتصار على ما ذكره قصور الحق  
**باب الوكالة بالخصوصية القبط** قال ان اقتضت صحة في التوقيف  
بحت كاحص **قوله** مطاوع مقصود فيه حث ظاهر **قوله** كفى الزجر بخلافه  
ج اى بخلاف ما في اصل الرواية والعرف حاكم على الوضع وغالب عليه **قوله**  
والفتوى على انه ايضا لا يملكه فهو ايضا قول زعم بخصومه كما يظهر في الكافي  
وغیره قال صاحب غاية البيان يملك القبط اتنا كما في جواب كتاب الوكالة  
لكن فتوى المشايخ على انه لا يملك لف والزمان انتهى الوكيل بها اى  
بالخصوصية اذا ابي اى امتنع عن الخصومة لا يجر عليها لم يجد هذه المسئلة  
ههنا الا في المتن ولا في الشرح وقد سبق منه موافقا للهداية موعودة في باب



وهو يوضع عند عدل ان الوكيل بالخصوص اذا غاب موكله يجر على الخصوص  
وبينها عالمة ظاهرة اللهم الا ان يحمل الالباء حيث يكون الموكل حافظا وادعة وحي  
التوقيع وهو بالاستئمان في تحقق الحق حقيقة **هـ** اي وان كان اقراره عند  
غير القاطع ثم شهد به ثلث عدلان عند القاطع وعند زفروا في لا يجر اطلاقا ذكره  
صدر الشريعة **و** وان اقول به متعلق بقوله دون غيره كما انصح عنه صاحب الهداية  
حيث قال كل ادوية قيمة امنية على اقراره في غير مجلس القاطع يخرج عن الوكالة  
حتى لا يترتب من المال اية انتهى ومن قال في غير اى من نسله لا جمل وقع الطعن  
انتهى بناء على ما روي من ان يكون هذا القول متعلقا بحد احطاه حطاه بينا  
**و** وكذا اذا استثنى الاقارب اى يقول به في هذه الصورة ايضا **هـ** فيخرج  
وكن يخرج عن الوكالة توضح لذلك ولقد اصاب في التمثيل نحو ذلك غير جائز الاقرار  
حيث اوضح عن ان هذه المسئلة ليست بمتعلقة بمسئلة التوكيل بالخصوص على  
ما يظهر من نظر الحانية قال وان وكل رجلا واستثنى اقراره عن هذا التوكيل على  
ابن يوسف اذا استثنى اقراره لا يجر التوكيل وان اوكيل ان الموكل استوفى دينه  
او ما يشبه ذلك لا يجر اقراره على وكيله كان الاستثناء الا انه يصير جارحا عن الوكالة  
انتهى قلت هذا القول مخصوص في الحانية بابي يوسف وعند غيره يصح هذا التوكيل  
ذكر في الكافي ايضا ان حكم عدم صحة في مسئلة رواية عن ابي يوسف في قوله  
الرواية على انه يصح وليس في يلو كلام ما يخرج قول ابي يوسف في اقراره  
مسئلة منها على هذا ما لا يخفى من امر كاكه وهذه المسئلة غير متفرقة من كونها في الهداية  
وغيره من المتن **هـ** صورته كقول عن رجل بال فوكله صاحب المال بتبضه على الغرم  
لم يجر اى لم يكن وكيلاني ذلك انما لا قبل بانه الكليل ولا بعده كذا في الهداية وبعض  
شروحه وكذا هذا **هـ** بخلاف الرسول ووكيل الامام ينبغي التاميم الى ان

مال ذكره الربيعي في كتاب الكفاية في دين سلة من سلة وهو الكفاية بالتمسك للموكل وعبارته في ان ثبت ان الموكل  
اصل في القبض فاذا اقره صار من نفسه فلا يجوز ان يقره الرسول وكان الواجب ربطه بما سئل قوله في كفاية  
بالبيع اذا اقره التمسك بالبيع غير المتسك به بخلافه واما ربطه بمسئلة توكيل فليس بالقبض كما وقع في صاحب الدرر فافهم  
لكن لا لانه كفاية فاما غير لانه لا يتبع **هـ** يرجع اى على الموكل **هـ** غيبه لاداء قال في الكافي في قوله  
قبضه قبض الطالب في الدين في ذمة الغريم كما كان انتهى **هـ** وهو مطلق في هذا الاخذ الغريم مطلق في اخذ  
رب الدين من ثابته كما في شروحه الهداية **هـ** اى شرط على مدعى الوكالة الفاء عند الوفاء وقال في غيبه ما دفع لك  
حتى اذا اخذت من الطالب ثابته اخذ ما دفعه اليك منك فيرجع على الوكيل وان صدقه على الوكالة كذا في الكافي  
**هـ** لانه اقرار بالغير كذا في الدين فانه قبضه لئلا لانه اقراره في قبض مال الغير كما وقع في عبارة صاحب الكافي  
لكن اظهر **هـ** لان اقراره على الغير غير مقبول هو لفظ الربيعي وعبارته الكافي لانه اذا اقره اقره حيوته  
وقد اتفقا انه اهل المكركب كان اقراره بالغير **هـ** تركا اى الودعة المودعة ميراثا لاسقط الفاء الكافي  
قوله ولا وراثته غير ذلك وهو ما يدل لانه في اقراره **هـ** وادع الغريم قبضه دانته اى ولا يشبه له كما صرح صاحب الشريعة  
وعليه بناء قول صاحب الدرر فيما سيجي ولم يثبت الا بعبارة دعواه فيوم بالرفع **هـ** لان وكالنه ثبت  
بقوله اخذت من الطالب هو عبارة الربيعي بالكلام على لفظ الكفر وكان المنسحب من الدرر يقول بها  
ثبت بقوله قبضه دانته **هـ** واستخلف اى الغريم دانته يعني اذا حضر الدين بعده وانما القبض كما صرح صاحب الشريعة  
**و** كما لو قيل على عدم علم القبض الموكل عبارة الهداية ولا يخلف الوكيل لانه ثابته انتهى واستوفى صاحب الكافي **هـ**  
ذلك بان قال ولا يخلف الوكيل لانه ما نعم ان الطالب في استوفى الدين **هـ** على عدم العلم بقبض الموكل في ان مظنة  
الصدق به غير علم على اذ لم يجر ذلك لا يكون للوكيل من مطلقا فيقبض التعبد لعدم جريان النيابة في الغير قلت نقل  
صاحب الصلاح والاهتمام عن تقريب العبارة في ان زفر قال حلفه على ان لا يخلف في ذمة الوكالة  
انتهى ومع يكون فائدة هذه الزيادة الكاشرة الى كمال المسئلة المذكورة خلافاً لغير المسئلة وبشر زفر في ان صدر الشريعة  
قال بها ان لو ادعى له دون المكلف ان الموكل قبض الدين وانما الوكيل يعلم بغيره ان يخلف لانه ادعى امر  
لواقره الوكيل بغيره ولم يسبق له طلب الدين فاذا انكره سبى انتهى **هـ** لانه حاله فامره لعدم لواء لانه الفاعل



العاملون

وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَذِكْرُ الْحَجَرِ  
اِحْدَى الْيَوْمِ الْاَوَّلِ  
اِنْ يَكُونُ الْخَطْمُ  
الْعَامِلُ فَرَانِي

قلت هذا حق ولعل منشأ علم صاحب البرهان هو في الزبدي ذكر لفظا وكلمة في المسئلة اعلم واعلم قوله  
لوقال الموقل للمؤيد كذا غير كذا في الزبدي ولكن الصريح اذا اراد غلوا وادان لا ينفذ الوكاله بعد القول بنول  
رجعت عن الملقه وغركت المنجزة لان ما لا يكون لازما يصح الرجوع عنه والوكاله منه انتهى المتغير المذكور في  
زيادة في صاحب البرهان **الكلام** **قوله** اقول لاصحة لنا في اصلا ليكون الكواضع لوجه الكفالة بالنفس  
لا يذهب عليك ان مرادهم التوكيد على حال القسم المشهور والاختلاف المذكور مخصوص ولا ينافي ذلك مستتم الكفالة  
بعد ذلك وهذا هو السبيل الى انهم بذلك تعريف مطلق الكفالة حتى يرد عليه قال على انه ليس في الكفالة بالنفس ضم  
ذمة الازمة ايضا فكيف يكون تعريف مطلق الكفالة بالذمة صحيحا فان الذمة لا يطين في عرفهم الا على محل الدين **قوله**  
ولهذا احتزرتو بيا صحتها ولا جميع الاف ام بوجه في ما شئ من النسخ فغيرا الى المقصود ما قلنا وانما قلنا صحتها لا  
ان يقال الكفالة بتسليم المال مع الكفالة بالمال ذكره من غير ذكره وان بعد انتهى **قوله** لا يجوز الكفالة بديل  
الكفالة كما سئل في آية هذا الكتاب بعد يبعد كقول صاحب جابر احتجنا ولا يخفى انه كفالة بديل الكفالة انتهى  
لا يذهب عليك ان كونه استحيما يكون جوازا في ذلك **قوله** كذا في آية لفظ صاحب خلاصة واما العبد فلا يطلب في الحال الطالب  
بمعنى انتهى ولا يذهب عليك ان قوله في آية في نسبة عدم صحة الكفالة في العبدية كما وقع في الدرر ثم ان ما في آية من مخالفات جعل  
الفصل في ان الكفالة القرن باذن الموكور من يؤخذ القرن في الرق وبعد عتقه انتهى ولما في البرزاية من ان العبد ان كفل  
بمال ضمه المولى الاقل في تيمية وفي الدين والطالب ان استع العبد ان استع الموكور اذا اذ احد هاج على المال  
انتهى ثم ان ما ذكره من انما هو حال الكفالة بالمال اما ان كفل العبد من اجل ثم اعتقه الموكور لم يضر شيئا ذكر في البرزاية  
**قوله** وما يعبر باعنا اي غير النفس هو غلط مخالف للكتب والصواب الموافقة لها واما يعبر عنه الدين **قوله** لان موجب  
الكفالة الزام التسليم وهو ضمن الفقرة لا التسليم لا يذهب عليك ان قول صاحب البداية لانه الزام الفقرة دون  
المطلبة اظهر في تحليله واخر **قوله** قال الطالب تعرف اي تعرف كانه **قوله** وبه يفتح في زمانا هو قول زفر كذا في الزبدي  
قوله فانهم يقولون اذا قال الرجل بالعارستة لآخه فلان رابنه وفيه نزاع بين من يقول ان في النسخ المنقولة بخط المصنف  
ولكنه الصواب انما اي يترجم انتهى قلت لفظه في رفق بل بآية لفظه في بديق وكتب التلخيص الفارسية مشغولة  
وقد وقعت العبارة في كلام العود وهي امثلة كذا او يظهر عن تتبع كلامهم **قوله** يبر الكفيل مودة لوقال سئل الكفالة

مصطفیٰ بن محمد بن علی بن ابی طالب

نیز در بعضی  
از المانی و الف و الواو

محرر

منہ مولانا حلیم و بیوقوف



بهوت الكفيل كانه الكفيل لفظا بعد عن الركازة **لو** وانما قال هذا ليقولوا ان العبد ان اذا تقدرت له قربة  
 فان هذا الخرافة ان ما ذكر في المتن من كون حكم المستد بالبراة غريبة العبد ثم ان ما تيسر المستد سيجي  
 في آخر هذا الكتاب بوضع كل ما على ان يكون الكفيل غريبا عن الكفيل فيكون الكفيل المستد ليس له  
 محل صحيح وقوله في الشرح هذا كلف نفسه رجلا فقص في المتن كما لا يخفى فالصواب الموفق كما في الوفاة ولو كان  
 عبدا وبرر الكفيل ايضا بتسليم الكفيل او ما توره اظها في مقام الامار بل انكته وكان الظاهر وبرر الكفيل  
 نفس تسليم ما توره **لو** اي عن الكفيل في صورة التسليم من غير كنه في النسخ المتدولة في الصحيح ان يقال المظنة  
 بدل الامور على ما شئ به السبب والسياسة اقبل **لو** فكذا اي طلب وانه لا يهتكم في هذه التفسير في المساحة  
 فان الحكم المذكور في هذا هو الصواب لا الطلب الا ان لا يقطع في عام كاستقال حكم الموت في الوردية **لو** كاستقال  
 عليه لفظ في الهداية والوفاء وغيرها وعبارة تلك الكتب بينا اول سببها والمراد سببها صفاتها من جهة  
 اوردية وبعد بيان القول ما في درهم ولا يذكروا على ما قرره شرع الهداية والعجز صاحب الدرر انما استحقاق  
 البيا لا يقتصر على صورة البيا بل هو من حيث هو كما في عدم الكلام على عدم البيا بل هو من حيث هو كما في عدم البيا  
 على اعتبار البيا فاذا بين الحق باصل له هو غلط فاحش كسبيل كرفاه **لو** بانها جبهة او دية في الموفى  
 لكلام الزين ان يستر عن البيا بان قال له عليك حق ولم يترج عليه لا بخلاف البيا وصاحب الكفاية ذكر كلامه الجوز  
 في تفسير **لو** والقول ان الكفيل انما هو المستد هو الصواب للبدل اما دراية طان قولم لانه يدعى الصبي يشهد بك  
 فان ادعى الصبي لا يوافق مدعا واما رواية فلم يصرح به في مواج الدرية حيث قال ويكون القول في هذا البيا لانه  
 يدعى الصبي والكفيل يدعى الف وذكر في الذخيرة وفي غاية البيا وقبل قول المدعي انه اراد ذلك عند الموت لانه يدعى  
 انتهى ثم الظاهر ان بيان المدعي ينظم ما كان ابتداء صرحا ولا يكون بطريق الاحتجاج ولا فقره صاحب الدرر  
 على الشق الذي انتم الاقتصار واللفظ المترشح على عدم البيا كما سبب التبيين عليه وقد عرفت انه غلط والعمل  
 عدم التدبر في اخذ كلامهم والوصول الى معنى مرادهم **لو** وعند ما يجز في حد القذف قال الزين في نفس الجبر  
 عندهما ان يجز بالجبر عن من العقوبة كذا يامر بالملازمة ويؤمر معه وان لم ياذن له منه من الدخول واجد في الدار  
 كذا لا يغيب بالخرج من موضع آخر انتهى **لو** اي بضم الشين اي يرد الشئ كما قال في المتن **لو** اي بانبيته

كلام الحق

قائمة الوردية

فيه رد على

كلام الحق

قائمة الوردية

المراد من هذا الكلام

قال صدر الشريعة وادرد بعض العلما عليه بانفسه ومنهم ان معناه ان بانسب من فلان فقهه وهم لان المتن  
 من الطرفين وتعدية البيع بمسألة اكان في شرط واحد انتهى **لو** او ما ذاب لك اي وجب لك اي فاعلى ما يظهر في الوفاة  
**لو** وفي هذه الصورة شرطية انما كذا في النسخ ولعله لو غير بان ينظم صورة ما ذاب ايضا كان صواب **لو** فانها اسباب  
 لوجود المال اي يفتح ان يكون كل من هذه الاشياء الكفيلة سببا لوجوب المال على الكفيل لانهم والامر كذا فلان لو لم يكن  
 يصلح ان يكون الا سببا لوجوب المال بخلاف الزمان والثالث كيف لا وهو لفظ الهداية بعينه وموافق لما في المتن  
 في الاوجب **لو** قال في الهداية لا يقع التعيين بحد الشرط لقوله ان هبت الرجح اوجبا المطر الا انه يقع الكفاية وجب  
 حالا سقط قول صاحب الهداية بعد قوله اوجبا المطر وكذا اذا حصل واحد منها راجلا وقيل الاستثناء المذكور كما في الزين  
 اتفاقا ان اكثر من شرط في الهداية حيث يجوز الاستثناء المسئلة التوقيف والى المسئلة التوقيف انما جيل فان اراد  
 فلهذا في صلافة الجوز وانما ما بقى من شرطه اوجبا المطر الا انه يقع الكفاية وجب حالا متعلق بمسئلة الجيل وانما  
 التثبيت في انبات المدعي المذكور فان كلاما انما هو في التوقيف نعم قوله وجب حالا لا يؤيد كونه متعلقا بمسئلة الجيل  
 لكن العدة فيها قرينة على شرائع الهداية وما قبل العبارة المذكورة كسبيل كرفاه **لو** لان الكفاية بايقع تعليفا  
 بالشرط انما في الجملة كما اذا كان الشرط ملابا لان كل ما جاز تقيده بالشرط لا يفسد الشرط العاسدة على ما قرره صاحب  
 غاية البيا والظاهر ان هذا الكلام على ان يكون الشرط الغير الملزم من الشرط العاسدة ويمكن ان يكون المراد ان يسلط  
 الكفاية بشرط ملابا كما لا يخفى فيكون في حكم الشرط العاسدة ولعل في هذا المقام انما حصل توفيقه لما على هذا الوجه  
 بعون الله الملك العليم **لو** وقال الزين في هذا المسئلة فان اكتم ان التعليل لا يقع ولا يلزمه المال انما لعل هذه العبارة  
 مستلزمة من العلة الزينية والصواب انما في كفاية فان حكم فيه ان الكفاية لا يقع ولا يلزمه المال فان ما في موافق  
 في الهداية في عدم صحة التعليل فلما جاز في هذا المقام في التوقن انما غير من كذا صرح كما في كفاية **لو** ان الكفاية  
 ما لا يتصل بالشرط العاسدة وحكم عدم العمل بالشرط العاسدة هو جملة الكفاية ولزوم المال فيكون موافقا للمدعي  
 في هذا لما ذكره الزين في هذا كفاية كما هو المدعي **لو** يؤيده صدر الشريعة بنسب مسئلة انما قبل عليه ان هذا انما يكون  
 مؤيدة لو كان هذا من قبل الشرط الغير الملزم كسبيل كرفاه فان من قبل تعذر الاستيفاء كما ان غاب المصطوف وانما  
 ثم ان صاحب النخبة رد كلام صدر الشريعة حيث قال وعند ان المسئلة المذكورة لا يصح دليل لان المو باع في العبد

فيه رد على



بغيره قيمة لهذا وهذا الصانع السبب في خلقه على حقيقته واصفاً للمصنوع بالاسباب والحوادث  
 فتصح في تلك المسئلة في هذا الوجه انتهى **هـ** ثم يقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكمال بشرط غير متعارف  
 هذا الكلام في صدر الشريعة في هذا الوجه انتهى **هـ** ثم يقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكمال بشرط غير متعارف  
 ولا يجوز ان يتوقف ذلك على الدار التي بل في الدار التي ايضا حيث قال لا يتوقف التعليق على الشرط ان يتوقف  
 هذا الكلام في صدر الشريعة انتهى **هـ** ثم يقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكمال بشرط غير متعارف  
 هو في الكمال ولزوم ان يرتب عليها وقد حصل ذلك في قوله في الكمال **هـ** لانه استحق عليه حمل دابة معينة الفطر المذكور  
 على حقيقة المعلوم والفظا حمل منصوص على انه منقول في قوله في الظاهر في العبارة ان يقول فان المستحق هو  
 الحمل على مقبر كما قال صدر الشريعة انتهى غير متوجه **هـ** ان اذ ابا رجل ثوبا باعراه اى اذا وكل رجل رجلا ببيع شئ  
 فباع كما قال الربيعي **هـ** اولى المصارف المصارفة اى ما عداها كما قال الربيعي **هـ** لان حق القبض يكون  
 المصارفة بحجة الاصل في البيع كما قال الربيعي **هـ** فالصيرورة وانما لا يجوز لان الشرع امانة عند المصارف  
 والوكيل والامان فيغير حكم الشرع ولان حق اللطافة للمصارف الوكيل فيصير صاحبها من نفسه **هـ** ولان  
 لا يضمن موت الموكل كان للوكيل ان يقبض الشرع **هـ** في اذ ابا رجل ثوبا باعراه اى اذا وكل رجل رجلا ببيع شئ  
 كما قال الربيعي كان بعد ذلك لا شئ **هـ** لان الشرع يقتضي ان يصير حق كل منهما في قوله في هذا ان توجد  
 العبارة في الشرع في التقرير بالظن والبرهان والصواب لما في الملك مفرا بالظن والبرهان والبرهان  
 من الافراز **هـ** ولا بالعمدة اى لا يجوز الكمال بالعمدة وهو ان يشترط عند رجل مثل فيشرط  
 رجل بالعمدة قال الربيعي **هـ** وهو غير مفاد له لان المستحق لا يمكن منه كما قال الربيعي **هـ** لان معناه عندهما  
 صمان لفظ الربيعي لان تفسيره عندهما على نفس المسئلة في قوله في الشرع ان لم يجر على هذا صمان المذكور في الشرع  
**هـ** لانه في مع من الرضا العجز فلا يكون صحيحا قال الربيعي **هـ** لانه غير متعارف في قوله في الشرع ان لم يجر على هذا صمان المذكور في الشرع  
 على هذا الصفة لعدم العادة واثباته مطلقا بان في معنى العلم لانه غير متعارف الا كما دانته **هـ** لانه كمال يدس فقط  
 عنده الاميل لان الدين هو الفعل ولذا يوصف بالاجوب في خصوص الاميل لان الاموال يقال بغير  
 الدين اى اذا كان كما يقال حيث عليه صلوة ويراد بها الا اذا والاداء لا يتوقف في الميت فسقط سوا كان

هذا هو السبب في خلقه

اوله كونه كمالا في حق احكام الدنيا كما اقره في الدانية والكافة وغيرهما وما في الدار من كون الدين عبارة عن شئ  
 الدانية بدس تحت اداؤه ولم يجد فيه جهة غيره على ان قوله بدس سبب في علم والصلوات **هـ** لانه كمال في حكم  
 ان اى كمال الدين انما انما بالمال في حق بعض الاحكام كالزكاة وغيره لانه في المال لا كان الوجه لاجله كما  
 الربيعي **هـ** قد عجز عن الاداء **هـ** وكيفية اى في المال الكفيل فان فرض المسئلة على هذا **هـ** فيسقط ضرورة  
 اى في حق احكام الدنيا كما اقره في الدانية **هـ** ففهموا به مع غيرهم اى ففهموا بالوزنة مع غيبة الغنى **هـ** في الا  
 بالمبيع يعني ان الكمال بالنية المبيع غير ان لان ماله مضمونة على الاصل فانه لو لم يكن في البيع وجب الشرع كما  
 صدر الشريعة **هـ** اى تسليم اللغات قال صدر الشريعة قال الكمال بالنية المبيعة والعارية لا تقع اما بتكليف المالك  
 من اخذ الوديعه يعني كماله في العارية انتهى **هـ** فيقول اى ما يكون كماله في حق وقيل الحق ان الذي يظهر منه ان يكون كماله  
 في تفسير النوايب والبرهان في ذلك قال صدر الشريعة واما النوايب في اى كماله واما بغير حق والكمال الا وهو صحيح انما  
 وفي الدانية خلاف والفوز على الصيرورة انتهى **هـ** في قوله في الشرع ان لم يجر على هذا صمان المذكور في الشرع  
 الاول في حجة انما قوله مشق عليه واما العلم ان في ان القول المفتحة **هـ** كاجرة الحارس المذمومة في الدار  
 من الاعداء كذا في شرح من الشرع **هـ** وهذا الاسرى على وزن **هـ** في جميع اسير والغنى انهم الاستحسان في الكمال  
**هـ** وان اراد بالنية فيه اخلا في المشايخ قال صدر الشريعة والفوز على الصيرورة فانما صارت كالديون الصيرورة لو اخذ  
 من الاكارع الرجوع على مالك الارض **هـ** والقسم هو النوايب لان القسم لا يذهب عليك في هذه الزكاة الظاهر  
 وكان الظاهر ان يقال المراد بهما ما يكون رابعا وبالنوايب ما يكون رابعا ذكره صدر الشريعة في تفسير القسمين حيث لا  
 حيث قال ما القسم فيقتضي من النوايب سبعا وكيفية منها وقيل ان النية الموقوفة الرابطة والنوايب من غير الموقوفة  
 انتهى وقال ابن الملك المراد بالقسم في القسم انتهى **هـ** وقد مر بيانه في كتاب الرهن حيث قال هناك  
 هو رجوع المشرط في الشرع على البايع عند استحقاق البيع **هـ** بل الدية قبل اقول في الكمال بالنية كماله في قوله في الشرع ان لم يجر على هذا صمان المذكور في الشرع  
 بالنية على العادة انتهى **هـ** الا اذا شرط البراءة اى براءة الاصيل ويجوز منه في الدار اى في الدار الطالب  
 في اخذ الزبوف فيكون حصة من الجار والظاهر ويجوز بان كما وقع في شرح الدانية **هـ** وان كان حاضرا من الدين  
 انه ادناه او ابرأه من ذلك لا محال فيقول حكمه كذا قال الربيعي **هـ** لان الكفيل التزم الدين مؤجلا قال في الكافة

وانما قلنا ان الشرع لا يضمن موت الموكل كان للوكيل ان يقبض الشرع

كماله







لأن ادائها كادائها لا يلائمها كادائها ينصف فلو ادعى هو بنصف حقيقة كان مرجع عليه  
اذا ادعى تقديرها بدارائها فيؤثر في الدور فلا يرجع اليه وعلايه الشك كذا في غاية البيان **لو** بان جعل المؤثر عنه  
لفظ المؤثر من سماع صيغة المنفوعة لا يمكن اذ لا محسوس بالزم عند خلاف قوله لأن المؤثر في ذاته على صفة الفاعل  
ثم يرجع على الاصل لانها ادعاء عنه وبها احد هاتين **لو** بان قال الزميل **لو** او رجح هو الكل  
على الاصل اي ان المؤثر يرجع على الاصل لان كل ما يرجع اليه كذا في الزميل **لو** اذ الكل كماله هو انظر الى قوله  
في المسئلة السابقة فيؤثر في صفة ما عليه اصاله اذ لا معارضة بين ما عليه اصاله وبين ما عليه كماله **لو** لان المؤثر  
هذه التعليل كذا في الزميل بان على ارتباط هذه المسئلة في لفظ الكفر بمسئلة بالكون في رجل وكل صاحب  
وقد تكرر في كلام صاحب الدرر بينهما مسائل اذ لا يتصور فيها **لو** والآفة كقولك في رجل فلان في رجل فلان  
**لو** وكل ما انفرد به باطل اما كماله المكتوب فلان الكمال في التبرع والشرع المكتوب غير صحيح واما الكمال في بدل الكتابة  
فقد كونه دينا صحيحا كذا في غاية البيان **لو** وعند الاجماع والى قال في غاية البيان **لو** اذ لم تقع الكمال في التبرع المكتوب  
بالشرط الفاسدة واشترط الكمال في الكتابة شرط فاسد انتهى **لو** ولهذا قال في عقد اي كتابة واحدة  
كما وقع في لفظ الهدية قال في غاية البيان واما قيد الكمال الواحدة لان الموكل اذا كاتب كل واحد منهما  
احدهما في الآخرة لا يقع ذلك قياسا وسخا انتهى قلت يظهر من ذكر ان قول صاحب الدرر كما اذا تعاقب كتابتهما  
ولعله لو قال احدا اذا كاتبهما عقد فيكون عبارة صريحة في كماله بعد الاستنباه **لو** وقد ذكر  
بان يجعل كل حال في غاية البيان وطريقه ان يجعل كل منهما اصيلا في حق صاحب انتهى **لو** في الكمال  
حتى يقال كماله المكتوب بدل الكتابة كل منهما بانفراده باطل كما في ولد الكاتب يعني ان الشرع  
ورد بان يجعل جميع البدل على واحد ويكون الآخر متعالة في الحكم فان من كاتب جارية فولدت كان جميع بدل الكتابة  
على الجارية والولد سببا في الحكم كذا في غاية البيان **لو** كاستوائهما لا استوائهما في العلة وهي ان كل البدل متعاقب  
على احدهما كذا في غاية البيان **لو** على وجه بالكل او لم يرجح شيئا اقتضى في زيادة الاحمال المتعاقبة ان صاحب  
ولم يجد من جهة غير **لو** ولم يوجب سبيل الى سبيل الى العتق لعل العتق من غير حاجة الى **لو**  
واما جعل كل منهما اي ما جعل كل واحد منهما **لو** لا يقدح في موضعها الى غير موضع الضرورة جعل

الفهم

الصغير حكم المرفوع لما كان لفظ الضرورة بمعنى المصنف بالضرورة **لو** فاعية حقا بل رتبة ما فتوزع عليها  
ضرورة فاذا تفرع سقطت حقيقة العتق كذا قال الزميل وبذلك يقع معنى القول صاحب الدرر فلهذا يتصف  
**لو** واعترض بان اخذ العتق من هذا الاعراض وجوابه المذكور ان ما خذ ان من العتق **لو** اي لا يرجع عليه  
ذلك لان على المعنى ليوافق كلام القوم ويعينه ماقى الكلام **لو** كما اذا كان المكنون في الآخرة  
واما لم يرجع في المستنير على ما عليه **لو** في المثل يرجع واحد منهما على الآخر اي ما يرجع كل واحد منهما  
والعبد على صاحبه في المستنير كما صرح به في الهدية وغيره **لو** كي اذ ان كل رجل من رجل بغير امره فاجاز ما قبله فاجاز  
كما وقع في عبارة الزميل **لو** ثم فائدة كماله الموكل في عبده ووجوب مطابقة لبيته بالدين الذي هو لفظ الزميل وكذا  
عليك ان لا يفتي للزوج **لو** كماله **موصل** وهي لغة اسم معنى الاحالة كذا في الكمال وهو بان سب  
رواية القدر في رجح شرط في المجل الصبي والشخص المكل الدين كماله قد يكون ابتداء او فاسد المجل قد يكون  
في المجل عليه الاول احالة وهو فعل اختياري لا يتصور بدون الارادة والرضا فهو وجه رواية القدر في  
والثاني في اختياره يتم بدون ارادة المجل ارادة المجل عليه ورضا هو وجه رواية الزيادة انتهى **لو**  
والدين محال محال قال في الكمال في وقته في المحال في الفاعل محتول بالكسر وفي المعنوي وقوله في المحال  
محال في القوة لاحالة الى هذه الصلة انتهى قال في طلبه الطبية لاحالة الى هذه الصلة فان كان يتكلم بالمنفعة انتهى  
وقد يستعمل صاحب الدرر لفظ المحال في مواضع المحال في مواضع من هذا الكتاب كما وقع في الحانية **لو** يعني رطل  
هذه الالفاظ الاربعة في الاصطلاح العيوب الالفاظ الثلاثة هي قبل وقد يقع لفظ الاربعة مائة على ان لفظ  
محال ساقط من النسبة فانه مستعمل في الدين كالمحال **لو** حيث قال في الزيادة كماله تقع على امر  
المجل وما سبق منه من ان يكون شرط في كماله رضى الكل وهو رواية القدر في تحقيق الاختلاف بين رواية  
ورواية الزيادة في شرط رضى المجل ولا يذهب عليك ان ما غراه بما يجي الى الحانية من انه لا يشترط حضور  
الباقي من لفظة قوله بها بلا خلاف الا في الآخرة فليس كلامه نظام **لو** وهذا ان يكون ابتداء او فاسد المجل  
لا في المجل كما سبق تحقيقه **لو** فبان يكون رجل من رجل هو من يدين محال عليه دين المرفوع كما قبل **لو**  
فبان يجعل الدين منصوصا انه منقول والفعل المذكور مسند الى المجل **لو** يعني اي كماله بالدرهم المودعة

ما ذكره



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, oriented vertically.

على قوله ولا يكون قبل الحاله احوال المحال عليه الدين كما قال صدر شريعتي لكان اوله لان احواله تقع وان لم يكن  
للمحتمل المحال عليه دين لا يذهب عليك ان وضع المسئلة على الاحاله او لانه المحتمل لا وجه له قبل في تفسيره يعني اذ لم يكن  
المحتمل كما قرأ من الحكم شرط ويجوز ان يكون مذابا على ما في الزيادة من عدم شرط احوال المحتمل انتهى **وله** وفيه  
المحتمل اذا اذ المحتمل فمقتضاؤه لو كانت احواله مطلقة ثم ان المحتمل مقضى وينه لم يحتمل المحتمل على قوله ولا يكون المحتمل  
انتهى ثم ان قول عدم الوجوب قبل السبع يقتضي ما رويته كما في لانه بزيادة **وله** فلم يقل بزيادة غير محتمل اليها **وله**  
وهي بضم السين وفتح الهمزة والسين كذا في المغرب قال في الكفاية السفيحة مدرب سفيحة وسفيحة شين محكم  
ثم نقل ما في المغرب والطاهر ان يكون كلام لا وفتح السين فاسفيحة بفتحها لا محال قال صدر شريعتي واما سفيحة الاقرا  
بهذا الاسم شيئا له بوضع الدرهم الذي ما يبر في السفيحة اي الاشياء المحمودة كما يجعل العصا تجوز فاجابة الى وانما شبه  
لان كلامنا محال السقوط خطر الطريق انتهى وهو موافق لتصحيح المغرب لفظ بضم السين قال في القاموس  
السفيحة كقوله مالا لاحد وللاخر مال في بلد المعطى منقوبة اياها فيستفيد من الطريق وهذه السفيحة بالفتح انتهى  
وصورة ان يدفع اليها مبلغا قرضا اخرز به غيره امانة فانه لا يستفاد به سقوط خطر الطريق **كما في المصنف**  
وشروط خمسة كذا في النسخ المصنوعة كما يظهر **وله** وهو الدرهم انما لا يقع في العروض والكثير والذرية **وله**  
فلو قال عمل الدين في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز ويكون الربح للدين في قولك حنفية وقال الدين للدين  
وبئر المضاربة غير الدين كذا في امانية **وله** لاحتمال ان لا يجعل من الربح الا قدر ما شرط كذا في الكافي قال الزيني  
لانه يؤدى الى قطع الشرع على تقدير ان يزيد الربح على المستعانة والظاهر انه لا مانع من اجمع بينهما **وله** فتقيد شرط زيادة  
قدر مقبول كان شوطا لاحد من زيادة عشرة كما ذكره في الكفر **وله** فلا اجرة منك ولا يجاوز بالاجرة الشرط وعند بعض  
حنافا لمحمد كذا في الكافي ثم قال في تجاليج وان لم يربح في المضاربة الفاسدة في رواية الاصل عند ابن يوسف انه  
اذ لم يربح فلا اجرة له انتهى **وله** لو قال لك نصف الربح اعمى ثلثة اربعة اي ذكر مجموع الثلثة بطريق الترتيب  
**وله** اي غير ذلك من الشروط الفاسدة اي الشروط الفاسدة الى ثلث السبع كما قرره صدر شريعتي **وله** لانها باطل  
منها في اعباء الكافي منها وفي الموثق في كلام الاوصية وغيره صاحب الدرر لفظ الوضيفة الحسنة  
ولم يغير ضميرها من الموثق الى المذكور وقد غير فيما سيجي حيث قال لك شرط رائد **وله** ولو لم يبال الوضيفة الى



دفع بضاعة الى ركب فخرت ركبها به وبيع فوقع المضاربة كذا في شرح المجمع لابن الملك . والاكتفى بذكر قوله  
لا يجرى منه واسقاطه من حصة الربوهم اختلف الحكم بينهما عطف على البيع في قوله في مطلقا ان كان الصواب  
ان يقول المالك مضاربة انما جازى الضمير الى المضارب مطلقا كما وقع في الواقعة لانه ليس حكم المضارب مطلقا  
مخصوصا فيبقى عليه ولا يجرى له بل عليه بالتقسيم ويكون الكلام جاريا على سنن الصواب . لانا ليس من منسج الجار  
كالهبة والصدة فيبقى ان الماد من قوله ان لا يجرى الضمير فيها هو عادة التي ركبها قال الزينبي . بخلاف سائر الالوان  
فالضد للشيء وانما يسمي الالوان غير السواد كالخضرة والحمرة . للمضاربة اي ليس في مطلقها انت خير من مطلقها  
هو لا لا يقيده بزمان او زمان او نوع او غير ذلك كما سبق منه انما وما ذكره من ان يكره ان يكون من مقيده بل يشبهه على ان  
يقين المالك صفة له على سبيل العدل الكحل من البدل والسلوة الوقت والشخص كما يظهر في صاحب الدرر . فان تجاز  
فيذكر اعتبار الاطلاق في اول الكلام ومن جهة التقييد في آخره فسبق تمام الاشارة الى انه الذي وعده قوله لا المضاربة  
بطريق الاجمال . والقيد لا يفسد الا بالتوكيد بالجملة . به يدان لفظ المضاربة يتلخص في الجمل بطريق التجاز  
لابتدائي طريق كان كما قرره الزينبي لان نفسه يعنى عليه فنفى نصيبه كما اذا عطف قوله الى حصة وعطف قوله يعنى  
كل العبد بانه على ان الاعاق لا يجزى عنه خلافا لما كما اشير اليه ههنا في الهداية واصل المسئلة من في كمال العاق  
دون المضاربة فيفسد العقد من حال المضاربة كذا في الهداية . لانتفاء المصلحة لانه من التوقف اذ لا يكره  
لانه يبقين عليه كذا في الهداية  
ولو قيل ما ذكرنا في مال والدافع في قوله  
وقد دفع العبد بالنصف هو دفع الكوثر بالانصاف كما صحح به الزينبي . لانه جعل كان له المالك والصواب  
لعبرة الكاف للثاني كما قيل لمالك بدار احب منه اقية لما قد لان تصرف مضاربة قبله يتوقف عند اية  
فان سلم نقد وانما او قل على ردة بطل وعنده من يجوز فلا يتوقف كذا في شرح المجمع . لانه كالموت لا اثر له  
يستم ما كبر ورتبه كذا في الهداية . لا يجوز المفسر . لا يندم عليك ان تبيد هذه المسئلة من الدنيا اقضاء التوقف  
في الف لان شروعه الهداية فانه قد قل على ردة او ما اولى والى كالحكم المسئلة واحدة وقال في الكافي لو كان المضاربة  
هو المدة فكم مضاربة على حالها انتهى . لان لقرينة انما توقفت باللفظ لا حكمه اي كان التوقف فاعلم كونه  
عند اية حصة كما صحح به صاحب الكافي في العاقبة ويوقف تصرف المدة لتعلق حق الرتبة ولا توقف في ملكه بل

تجوز

في المضاربة  
انما جازى الضمير  
الى المضارب  
مطلقا كما وقع  
في الواقعة

لهم

لعدم تعلقه به انتهى في غير ما صحح في صاحب الدرر ولا ملكت في باب المضاربة والضمير في المضاربة المدة ثم قال في العاقبة  
خلا ان لم يجرى من العدة فيما كان ركب فخرت ركبها به في قوله الى حصة وقوله في التوقف بعد الرد  
انتم قبلها فالعدة عليه يرجع على المالك . وله عبارة صحيحة لان حصة بلا دمية والتبني لا يخلو في ذلك والعبارة الصحيحة  
من صحت اليه كالهبة كذا في العاقبة فيثبت المضاربة على حالها اي في قولهم جميعا فان جميعا فعل جائز والزوج بينهما على  
كذا في العاقبة . ولا يتصل بالدفع الى المالك اي لا يتصل المضاربة بالاداء ومبناه عدم صحة المضاربة بالاداء  
فانما اذا لم يقع بين ركب المالك المضاربة كذا في شرح الهداية ثم انما قيد بالدفع المضارب لان ما مال ان اخذ المالك  
بغيره وبيع وشتر فان كان رأس المال نقد فقد نقض المضاربة بخلاف ما اذا كان عوضا حصة فانه لا يكون نقضا  
ثم ان هذا الحكم لا يتبادر من سوء كان المدفع لمال المضاربة او كذا في العاقبة ثم ان هذا الحكم لا يتبادر من سوء كان المدفع  
من ركب المالك بعد ما دفع اليه كاشرا وبيع واهل صاحب الدرر . ثانيا العقد اذا جازى اياه باعنا شرا وبيع بينهما بقرعة  
ما في العاقبة من ان الزوج هو التملك وقد تمت فضا الرقبة من النصف . وله ان يוכל في مال صالح لذلك ولا يصح  
توكيد لانه استغناء ولا حاجة استغناء المضارب بالاجتناب في مال او كونه اشغى على المال فلا يكون شرا واداكنا في طرقت  
ابدا ولا يمنع تحريكه انتهى كلامه . لا يتصل بخصيص احد من الزوج فان البصاعة عبارة عن شرط الزوج للملك كما سبق منه  
وعنده من يتصل اي يتصل المضاربة في التصرف والمال بالمضاربة اليه كذا في العاقبة فانها هي مضاربة الاول على صرح صاحب  
الكافي وقال عندنا لا يقع المضاربة الا في ولائف المضاربة الا في التام انتهى . ولا ينزل عن الصواب المحقق في الهداية ولا ينفذ  
الغرض في ذلك الا بالبرر في قوله فيما جازى لان البيع بعد الغرض لا يفسد ذلك الا بالنقد لفظ الكافي لانه قد ثبت في الزوج وانما يظهر  
بالتميز وتتمه الزوج منقسم . اي ان قبض المال من البيع انتهى . والمال من اي على الفاسد . بن كبر على ان جعل  
صاحب المال لفظ الكافي ولكن يجزى على ان جعلت المال بالتميز على شتر واقضى صاحب الدرر ان رده وقول التام على ان جعل  
المالك على المشر او ضمنه فان طلاق ركب المال على البيع يستحق كلامهم . ثم عقد عقد آخر قال صدر شرعية  
اي من العقد الذي في المضاربة ثم عقد فذلك المال انتهى . كما لو دفع اليه مالا آخر اذ دفع اليه مال مالا  
سواء ذلك المال لا يتصل بالعقد الا بمتقصد بذلك المال المدفوع كذا في العاقبة . في حصة  
المضاربة ثلثة الالف ملك المضارب فانه كما قال صدر شرعية . وان قدر اى خالف الفاء فيعني ان كذا



كما قال الشيخ رحمه الله تعالى في الداية ونصيب المهر العبد من غير المصاهرة بقصصنا التي بانفام  
لما تقدم في العبد سببها المصاهرة بالتسمية انتهى ولما ادعى كل نوعا بان قال في المال في المصارف  
في الطعام كذا في عاية البين حيث يصيد قاربه في الميزان يكون القول قول المالك كما لو ادعى منها نوعا ان البينة  
في كل من المسلمين بينة المصارف على ما صرح به في الداية لانه يكره دعواه قال في الداية قال قول في المال  
لان المصارف على علية تقديم على كل طرفة عية او يدعي الشركة وهو يكره انتهى هو فرض اي قال افرضه والتمس  
كذا في خروج الداية ولو وقفا وقفا اي غير كل منهما وقفا عند قامة البينة عبارة الداية ولو وقت البين  
وقفا اي لو وقت نصيب البينة في هذه الاذن وقد وقفا وقفا فلو وقت الاخر اولى على ما صرح صاحب عاية البين  
ولا يذير عليك ان مقتضى سبب كلام صاحب الدرر ان يكون هذا الرجوع في تعارض التوليد لانه قارض البين  
وهو في الف لعمامة الكتب في خبره لا لا يخفى من العوض كما في البر بعض العلم الاعلام ثم ان تمثيل المسئلة  
ينبغي ان يكون بما قرره صاحب عاية البين حيث كان اذا قال رب مال دفعت اليه مصارفة في بركة ومكان  
وقال المصارف دفعت اليه مصارفة في طعام في شوال واما ان كانت بينة كانت بينة المصارف او لا انتهى  
واما تمثيلها بما في الدرر ليدرج تحت لانه لا يخرج الكون لفظ الداية لان الاخر شرط بنقص الاكوت  
جاء الصامد في كبر الحاشي في الشركة وجميع جائل كذا في المصالح المنيه  
ثم امكن في العقد مجازا قال في الكفر في تطبيق الاسم على العقد وان لم يكن بوجده خلاط النصيبين اذ العقد  
سبب ولا يذير عليك ان ما هو جارح يكون حصة عرفة في اصطلاح قدم قول صاحب الدرر ثم صار حصة  
عرفة ليس بواجب فانما عقد من العقد في عرفة انما هو بطلان قوله وكذا الايجاب فلو قدم الى احسنه كما في كلام  
ابعد من الاشتباه فانه يقطع الشركة في الرجوع لا يقطع على قوله يقطع الشركة كما وقع عليه عبارة صدر الشريعة  
لما كان كلامه اصوب معاير ان للمنفعة كذا في النسخ والصواب المذهب في طرفة عاية البين للمنفعة في العول  
لانما يكره تجنيس الكسالة الوكالة في الادب الا في الشركة والشركة كذا في الداية لان كلامها جعل على النصف في بعض  
الصاحب كما ان ركب الداية بمسك العنان باحد طرفيه وبغيره الاخر كما ذكره الزيلعي لانه يقول في قوله  
ايضا ان النسخ على صحتها قال في كذا بلكل من الدرر كذا في كذا بل لا يقبل الطالب عند ابي يوسف وبغيره انتهى

قوله والادام يعني ان طعام اهل وادام في حكم واحد وكذا ادم نفس بمنزلة كسوة على ما صرح في الداية وكسوة  
هو منصوب بالعلم على لفظ كسوتهم في المنزلة وادام في الاستش والذير لظهور عبارة المنزلة البصا وان كان النسخ على ان النسخ  
قال في الداية الا طعام اهل وكسوتهم وكذا كسوة انتهى بقدر حصة متعلق بقوله يرجع **و** او كذا في الداية بالاي في جنبي  
كما في الداية **و** بامره اي المكنت اعني هو المولودون ثم ان مرجع الضمير في قوله بامره غير مذكور في السبب ولعله لو قال  
بامره بلا ضمير كان احسن فان المسئلة معلومة **و** حصة اي ذلك البين لانه لا يذير عند ابي حنيفة خلاط لهما في الداية  
ثم ان حصة كل من الميراث في قوله الاخر فاعلم ذلك البين منصوب على انه تفسير **و** وتقع بعض المال لفظ الداية وكذا  
ان يعقد ما كل منها ببعض الادون بعض الآخر وبعبارة اخرى في لفظ صاحب الدرر **و** وبالعكس اي تاور الرجوع  
لا اله الا الله عليك ان هذه اوصوة فضل احد بينهما على ما يظهر من الداية والوقاية هذه العول يكون تكرارا  
لما لم لا نعم قال صاحب الدرر وعكس ذلك على ان لا يذير في السبب مسألة فضل احد بينهما **و** لفظ الداية في الرجوع على شرط  
والوضعية على قدر البين في لفظ الحديث والوضعية كحطيط اي بايك جزء من المال **و** مطلقا حال قوله في الداية  
وقوله بلا فضل كيد له اي في غير ان يفضل بين كون الرجوع للضيف او للمالك **و** او من احد هاهنا بغير من الداية  
سود كذا في النسخ وفي تقييد عطفه على ما قبله كيلا لا يتم في لفظ الداية وكذا في الرجوع كما هو في احد هاهنا بغير من الداية  
وبما يذير وكذا في احد هاهنا بغير من الداية سود انتهى وكان المخرج في لفظ صاحب الدرر ان يقول في النسخ هاهنا او يكون  
الما من احد هاهنا بغير من الداية سود **و** حتى جازية في الرجوع والتعقل خلاط في قوله كذا في الداية في الكفاية  
**و** فاذا استندت الى العقد في الرجوع في الداية والاكاد والمخطا اشارة الى الرجوع المذكورة في المسئلة  
المذكورة خلاط في الرجوع في كل من هاهنا على ما صرح به والمرد بالادب والادب في الرجوع في المسئلة الا  
وبالاكاد اذ كانا جنس المال في المسئلة الثانية وبالحطاط هو المخطا في الرجوع في المسئلة الثالثة وكل ما ذكره  
ههنا مأخوذ من كلام صاحب الدرر **و** ما صح فيه الشركة اخره القرص اي لو ملك احد هاهنا لاي بطل المفاوضة  
ذكره الزيلعي **و** والاخر به اي كل من الشركة اراد به الرجوع على ان ذلك حكم الشركة مطلقا كما نص عليه في  
القدر **و** بان يكونا هاهنا كمال الذير لظهور ان يقول بان سبب في النسخ بناء على ما صرح به في المفاوضة  
حيث قال هناك تساويا لا وتقرقا واما ما ذكره الامور المسئلة فليس ذلك على ان شرط ان يكون ما رزق







الفاطمه بنت محمد  
مصطفى  
الحسين

في مثل قوله جريد السجج ونعيم الكلام هو البذر مع الارض فما لا يجدر ان يكون في المعام **هـ** وهو على صاحب الارض  
مع العامل لفظ الهداية حتى لو اشترط على صاحب الارض **هـ** وكل شرط يؤثر في قطع الحكم كشرط خزان  
مسماة فانه يؤثر في قطع الشركة في بعض المسترح وفي الكل اذا لم يخرج الارض اكثر منه كذكره الربيعي وسيجي  
في صاحب البذر **هـ** بارة ذلك انما هو لفظ الهداية ليحيط بارة انما هو هو واضح **هـ** والبذر في الارض  
اراد بالهاهنا العمل والبذر وفيما بين الارض والبذر البقرة على صفة في الهداية **هـ** وانما تقع البقايا  
اذا كان نفع الزرع عليها الذي يظن من كلامهم ان يكون نفع الزرع عبارة عن عمل الارض كاجز السقي  
وكبر الارض مطلقا منها على الاشياء المذكورة ليرى وجهه على ان حكم هذه القسم معاني حكم ذاك القسم فان الاربعة  
في الاوتى العامل بخلاف المانع كما يظهر **هـ** والتذرية فالتى العاوس في ركنه نفسا في الزرع انتهى **هـ**  
واسنجا البقرة في انما هو مقصودا اقتضى في ذلك ان صاحب الكفاي ولعله لا سقط قوله مقصودا كما هو  
ليتم التعليل كما استوفى الارض في قوله فيما هي فلهذا المبدأ لا يكبر جعل البقرة بالانفكاك الارض ثم ان الظاهر  
في العبارة لا يكبر جعل منفقة البقرة بالانفكاك الارض **هـ** ولا يكبر كما هو في منفقة الارض مقصودا بالارعة  
والصواب في العبارة الكفاي منفقة البقرة ان صاحب البذر لم يتبرق لعله عدم جواز ذلك في عدم  
ورود الشرع به على ما ذكره صاحب البيان واقا قوله لان البقرة العمل ان هو تعليل لقوله انما في جانب العمل  
**هـ** كما لو كان البقرة العمل ان هو تعليل لقوله استوفى على احداهما فظاهر عبارة الكفاي بعين وقوله فقط  
تفصيل البقرة لاحدهما كما هو البذر في قوله كذا شرط لاحدهما البقرة فقط كان حسن **هـ** لان كل واحد البذر  
والبقرة لم يقع عند الانفراد انما يعني لا يجوز اذا كان البذر وحده من جانب واذا كان البقرة وحده من جانب  
فلكل الايجز عند الاجماع بان يكون البذر والبقرة جميعا من جانب كذا في غاية البيان فيكون الشرط اطلما  
للمشركة قال في الهداية وصار كما شرط اطرارهم معدودة لاحدهما في المصاربة انتهى **هـ** او على الماذيات  
قال في الكفاي الماذيات جميع الماذيات وهو صغر البذر واعظم من الجدول فارسي مع وقيل ما يجنبه السبل  
ثم يستثنى من الارض انتهى **هـ** فانه ايضا للشرط المذكور **هـ** حيث يف لانه يقطع الشركة في اجتهاد هو المقصود  
اخذه التعليل في كلامه شرطه وعلى المسئلة الهداية بانه نفسا في فلهذا اجتهاد لا يخرج طالع النسي انتهى

...

وهو انفق كلام قاضي حان في شرح اجماع الصغير المقام مقام تدبر بعد **و** والسكوت غير التسليم لا يجب الموافقة له  
 والسكوت عن المنفعة فان السكوت غير التسليم لئلا يفسد في الهداية والمفهوم الشرط وهذا سكوت عن التمسك  
 ان الشرط الفاسد الشرط الذي لا يابى العقد وهذا سكوت عن الشرط الفاسد لا يكون مفيداً في بعض  
 شروحه **و** اما الثانية فلان شرط موافق حكم العقد اي حكم هذا العقد عند العقد لا مطلقاً عقد المزارعة وهذا لا ينافي  
 لم بشرط التبرع يكون له فاذا شرط في النهاية **و** فلهذا لا يجوز مثل ولا يرد على المستحق هذا عند اجماعنا في بعض ما عند  
 في حق النصيب له اجماعاً بالغا ما يلحقه في الهداية **و** لاستيفائه منافع الارض بعقد فاسد ضيق في العبارة  
 ما وسعه صاحب الكفاية حيث قال لانه استوفى منفعة الارض والعمال بعقد فاسد فوجب رد ما قد تفرغوا فيها في عينه  
 انتهى مع انه مستقيم للتصور بخلافه في الدرر **و** كما لو اشترى اجير الدار فانه اذا اذم لا يجبر عليه كذا في بعض  
 شروحه الهداية **و** وفي قطع ابطال الحق العامل الصواب الموافقة العبارة للكافي وفي التعليق **و** فعلم بالقياس هو  
 ان يفيد العقد بمقتضى المتعاقدين لعله لو قال فيسحق فظاهر فيها على القياس مع افعال الهداية كما ان اوله **و** فعلى المزارعة  
 اجماعاً نصيبه الارض انما قال صدر الشريفة اجماعاً مثل ما في نصيبه انتهى قال في النهاية حتى لو كانت المزارعة بين المضاف  
 كان على العامل ارجح نصف الارض وكان العمل عليه حتى يحصد الزرع انتهى وقال في النهاية في تعليقه لان المزارعة  
 لما انتهت بانقضاء الله لم يبق للعامل في منفعة الارض وهو يتوفر بالترتبة فيفسد الزرع في وقت الادراك فلا يسمي مجازاً  
 انتهى في قول صاحب الدرر لانه استوفى منفعة بعض الارض انما راجع الى ذلك **و** ونفقة عليها متعلقة بمسئلة مستحقة الله قبل  
 ادراكه وفيه يتمها بخلافه في مسئلة نفقة الزرع فيسحق حيث قالوا انما تقع ايضاً اذا كان نفقة الزرع عليها بعقد صحيح فلا يتوهم  
 التكرار نعم لو ادعى احد المستفيدين في الاخر بطريق التوهم بعد تخصيصه كما في صاحب الهداية لتخصيص الكلام في التمسك  
 والتمسك بل العمل **و** اي نفقة الزرع كما جاز السقي ونفقة الحيا فظهر ان الذي يظهر من كلام صاحب الهداية هو ان ما كان  
 من عمل قبل الادراك كالسقي وحفظ فروع العامل وما كان منه بعد الادراك كالحصا والديارين شيئا فلهذا  
 بخلاف ما في الدرر اما اولاً فانه حجة الفرق بين السقي وحفظ فروعها على ما في الهداية وقد جعل صاحب الدرر جميعها  
 تحت حكم واحد واما ثانياً فلان المفهوم قوله حتى يدرك ان كان من عمل قبل الادراك عليها وليس الامر كذلك بل العمل  
 على ما يظهر من صريح لمفهوم الهداية وايضا احصاها واما انه من قبل العمل بعد الادراك فياخص اخص الكلام وله هذا ظاهر

زیر طاق



ثم ان الظاهر من الوقاية وغيره ان لا يكون غير السقي ولم يقطر فلهذا كذا داخل في نفقة السقي فلا يخفى ان  
صاحب الدار من اطلاق النفقة على جميع ذكور المثل ثم ان قول صاحب الشريعة مثل اجرة السقي وغيره ليستعمل  
الكلام مؤنة الحفظ وكره الانا كما يظهر من كلامه في المثل **وله** وعلى شئ من المزارع اي مزارع مثل المزارع  
ونفقة الزرع على ما دل عليه **المسئلة** ساكن في داره على استمرار العمل عليه كما يجب ثم ان هذا فيما اذا مات  
قبل انقضاء مدة المزارعة والافضل المزارع اياه من نصيبه ما قوتل في قوله البعاء مدة الاجارة كذا قيل  
لان انقضاء عقد الاجارة هما سخي البعاء مدة الاجارة وهو عبارة الربيع سبها بما ياتي على ما سمع  
في كلامه من ان المزارعة اجارة ولذا يبطل احد المتعاقدين في العقد بالانفساء او كونه على خلاف مقتضى العزم  
غير خارج في مسائل هذا المقام قال الربيع هناك في الاحكام اذا مات احدهما وقد ثبت الزرع بقي عقد الاجارة  
حتى يستجسد ذلك الزرع ثم يبطل في الباقي **له** بعاء مدة الاجارة منقضية بالموت فاما ان استمرار العمل في مدة  
العقد يستند على العمل على العمل كذا في الهداية ثم ان هذا القول منه ظاهر في صورة موت المزارع **كتاب المسئلة** **له**  
وفيه الشجر بعد ادعيه وغيره كان حسن لو افق كلامه فيما سيجي حيث قال في بيع الكرم والشجر **له** كالمزارعة اي اذا دفع  
الزرع وبطل جاز وان احتسده او ركنه لم يجز كذا قال الربيع **له** ويكون هي اي لا يسجد والارض سبها بنفسين  
انما فيه بذلك لانه اذا دفع على ما يحسن من الاعراس والما يكون سبها فوجاز صرح به في كلامه **له** وقد تقدم  
لانتقال الارض يعني لو دفع النورس لم يكن سبها لغير النورس بل يكون سبها لقطع ثمره وهو شرط ذلك بشرط  
تسليم الشجر بقوله ان يكون الارض والشجر بغير الارض والعراس نفسين فليس سبها وهي ثمة وجب فيها  
كذا في الهداية **له** لانه لا بد من قيمته النورس لتقوم به القيمة لانه لا يخلو عن القيمة الموثقة في تقويم الارض  
كما افصح عنه ايج الشريعة حيث قال في قوله المص لا يدخل في قيمة النورس لعدم الجائز سبها اذا ما دفع العمل تقوم  
بالعقد والنورس تقوم بنفسه **له** واما قول الاتقاة في شرح هذا القول ان الشجر لا يخلو عن القيمة المثل على المثل الاجرة  
انتم في قوله هذا الاتقاة عند قول صاحب الهداية وقد ردت النورس لانها لا بالارض النورس كبر المعنى  
فليس النخل واما ثبات القيمة الاجرة النورس على ما دل على النورس انتم كبر صاحب العالموس صرح بكون النورس مجموع  
عرس النورس فستر النورس النورس فلا يخلو عن الاتقاة ويل النورس لانه الاتقاة **له** لان صاحب الارض

ساجد العالم يجعل منه انما الضمير في ارضه الى صاحب الارض وسائر الصالحات الى العالم جميعا لم يفظا به مفرغ  
على انه اسم يكون وهو مضاف الى ضمير العالم ونصف البستان منصوص على انه ضمير كذا والضمير في قوله ايضا الى العالم  
الكائنة له لا لصاحب الارض فيكون لفظ موافقا للمعنى لصاحب الهداية اذ هو استجابه بعض مخرج مخرجه وهو نصف البستان  
وفيه صحت هذا المعنى قال في توجيهه **قال** في الجواب عن الاشياء على ما كان انما كان اية وزنة العالم ان يقولوا عليه  
كان انما في ذلك لوزنة رتب الارض كذا في الهداية **له** ويكون سبها على السواء عبارة الكافر ويكون سبها على ما شوطا  
فقول صاحب الدار ينبغي ان يجعل على وضع المسئلة على التصفين كما قال في سابق الارض سبها بنفسين وما قيل فيه انه  
ما قلنا قال ولا ضرورة بتبطل المسئلة بموت احدهما ومضى مدتها والنظر في ان مقتضى لفظ العقد مساقاة وجوب العمل  
لاكون النورس سبها على السوية انتهى مباه الغفل عن ان وجوب العمل غير متصور منها لان الشجر لا يجوز استيثاره كخلاص النظر  
حيث يجب على المزارعة اياه مثل الارض الى ان يدرك النورس لان الارض يجوز استيثارها كما صرح به الربيع وكون النورس سبها  
على السوية لما سبق على العالم كل شئ **كتاب الدعوى** **له** والغاية الثانية فلا يتون وجميعها  
دعا وتفتح كقوله وفما وى كذا في شروع الهداية وقال في المصباح المنير جمع الدعوى الدعوى كبر الوالدة لا اصل ونحوها فلفظ  
على الف الثانية قال بعضهم النفقة او لان العراثة التخفيف وحافظ على الف الثانية التي هي عليها المؤنة يستمر  
كلام البعاس لحدب ولا ثم قال وعليه هذا فالنفقة والكسر الدعوى سواء ومنه الفتاوى والفتاوى انتهى ومضى صحة النفقة  
والكسر هو الشئ في شرح الوهابية واما ما قال في الكفر في نفقة الاولاد **له** في ذلك قوله لو كان ما يغيره في نفسه  
من خصا ما لا يخفى **له** اذ اعرفها فاعلم ان في ثبوت البع على العراثة شبهة لكونه غير هذا القول فلا يعتبر اورده عليه  
بما نفقة لا يخفى على المائل المصنف ان الشبهة في الدرجة الثانية هي شبهة متعلقة بغير ما يتعلق به الاولاد  
ومما وية في القوة والضعف شبهة على ما صورنا في باب الربوا الظاهر ان المراد كون البع لغير المالك كحق  
واما اصل هذا القيد منها تعويل على سبب من كلام المنقول واما ما يثبت ذلك لان الشبهة التي يدفعها العبارة المذكورة  
ليس الا ذلك **له** قال في الكفر وان لم يبين القيمة انما وقعت هذه العبارة في كلام صاحب الكفر متعلقة بغيره فانه  
وصاحب الخبر معطوفا على قوله ان يبين المدعى قيمة وصفت انما كما سبق فلفظ صاحب الدرر **له** وان كان  
الرجل مشهورا بكنى بذكره يعني ان لا بد من ذكره كل واحد من اصحاب كذا وان لم يكن الرجل مشهورا بكنى

المصنف هو

اورده صاحب الوالدة  
في هامش نسخة ١







وكثير من النسخ ليس في كذا في الكافة **ل** ادعى طلاقا قبل الدخول قال في مواضع الدخول فائدة تعيين صورة المهر في الطلاق  
 قبل الدخول ان يعقلم ان دعوى المهر لا يثبت بغير ان يكون الدخول في كل المهر ونصفه وسواء كان جميعه او المهر مع بعض الكافة  
 وكذا في الكلام اذا ادعت هي الطلاق انتهى وقيل وفي نظر لان الطلاق ينعى عن ذلك ليس باليمين التقييد بذلك انتهى  
 لا الكلام بذهب عليك ان ذكره العجالة في ذيل مسئلة الطلاق فلو هو قوله لان دعوى المال حقيقة بل فثبت  
 بنكوله ان لا الكلام في مسئلة الكلام حيث ذكر في الكتب مستقرا ولفظ الدخول وكذا في الكلام اذا ادعت هي  
 الصدق لان ذلك عور لمال ثم عيب في الاستدلال **ل** او طلبت العاقبة فرض النفقة على المدعى عليه  
 سبب الفحوة وهذا اذا كان المدعى بالرجعة لا باب النفقة **ل** فان المدعى عليه وهو الواجب وبسبب صفة  
 الجهول اي استخلف الموهوب الواجب ما يدعى الموهوب في الزمان كان في النسب بالابن او اوره انه لا يرد عليك  
 ان قوله وكذا النسب ان ينقطع عند قوله بالنسب قول في حصة من يمتد بشي في بعض هذه النسخ قبله ما لا يرد  
 يقع والصلو عليه كما مستقرا لبيان انه لا يرد في حق المدعى حيث قال بعد تمام قول في حصة وانما يستحق  
 في النسب عند هذا اذا كان النسب ثابتا بواره بيا ان اوار الرجل امرأته ان قول في حصة وفيه لا يثبت  
 في النسب المتحد اذا كان نسباً ثابتاً بواره اما في حصة انه لا يثبت عند هذه النسب المتحد مطلقا في حصة اليتام  
 على خلافية افي في الصورة ما كان النسب سابقا لوارثه كما ذكره صاحب الدرر **ل** يعني يثبت في النسب المتحد  
 اي بدون استحقاق النفقة والاشارة لان فيها ما يستحق بالاتفاق وفيه الكلام ان الاستحقاق في النسب المتحد انما يجري  
 عندها حيث ثبت النسب المتحد او المدعى عليه بعد دعوى المدعى لان فائدة الاستحقاق النفق بالكلية انما عند هذا فيه  
 شبهة فينفذ بالنسب حيث يقع بالادوار كما قرره تابع الشريعة **ل** لان التبرير يخص حق العدة في موافق ما جرى  
 منه في اوائل البصير فان التبرير حق العدة لكنه مخالف لما سبق من فصل التبرير ان حق العدة غايته فيبين  
 كلامه في افع ظاهر **ل** فان حاضرة في المهر استحقاق لا يثبت عند هذه **ل** وقال ابو يوسف يستحق ووجه مع حصة  
 في رواية ومع ابو يوسف افي في ذكره الربيعي وكان لا بد له من ذكر هذه الخلافية في المعام ليكون قوله لا يثبت اتفاقا  
 في حصة **ل** فية بالمهر لانا اذا حصر في محله الحكم لا يثبت لاجل انتمى فاقف صاحب الدرر في بيان فائدة التقييد بالمهر  
 على احد جانبي التفرقة ثم ان دلالة الحضور في المهر على عدم الحضور في الحكم انما هي العرف وان كان في مجلس الحكم

فائدة العجالة

فالم

في المص **ل** ولازم التبرير ولا يثبت انه لا يذهب عليك ان الصواب الموافق وغيره ولا يبرم الغريب لا يثبت الا في المجلس  
 كما تدر عليه قوله في حصة لان فائدة التفرقة زيادة على قدر المجلس اياها الغريب **ل** ولان لا يغلظ ويغلو  
 او بالة ان الموافق للكتب نسبة عدم التقييد في العاقبة فالضريح له اليه ولا يذهب عليك في ما في قوله وتول ولغة في المهر  
 والصلو الموافق ملكا في ان يكون له وان لا يغلظ ويغلو في هولته او بالة **ل** وعند الشافعي يغلظ باق في الربيعي  
 وقال ان كانت البينة في العتمة والدين او في مال عظيم مبلغ كما في متعلق الغلظ بالمكان ولزمان انتهى **ل**  
 ولا يثبت التوثيق الا بالة الوثني وهو الذي يعبد غيره ليعتقد ان الله تعالى حاله وانما يشرك مع الله تعالى غيره ذكره  
 الربيعي **ل** الاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب تنفع بعد وقوعه في المذهب في الكتب ان التحليف على اصل الاصل  
 الا اذا ادعت في الاضرار بالمدعى او كان سببا لا يثبت في حلف على سبب محله اية يوسف التحليف على السبب الاصل  
 الا اذا عرض في حلف على اصل في انهم فالواو هذا الكلام فيما اذا كان السبب تنفع برفع فانه يحلف على سبب  
 بالاجابة كذا قال الربيعي وهو موافق لما في الدخول وشروحه وقال صاحب الدرر لان المكان فيه ترك النظر للمدعى في قوله يحلف  
 على سبب تنفع **ل** وكذا الكلام فيقول بالله ما بيني وبينك كلام قائم ويؤتى في الغضب ما بيني وبينك عليه كذا في قوله في الطلاق  
 ما بيني وبينك الآن كذا في الكافة **ل** ويحلف على سبب تنفع الذي يظهر كون هذا معطوفا على قوله في اول البحث ويحلف  
 على اصل في سبب تنفع ولعل لو اتفق ما سبق في المتروا ويرج ما ذكره في مسان في فائدة قوله على ان يكون في الشرع  
 كما هو عادة في اماله كان كلاما اكثر انظرا **ل** اي المدعى كان الظاهر ان يكون المدعى وان لا يثبت قول  
 كاشادة **ل** او كان لا يجلها فعلم انه انما يتأتى في المدعى فقط **ل** قيل يعني ان وفق وفاق بين وفق في كل  
 نقبل بالاتفاق ووجه التوفيق على ما خرج بصاحب المصنف ان يقول ما كانت بينه حاضرة وقت الاستخفاف  
 لكن حصلت بعد ذلك **ل** النية تجري في الاستخفاف لا يحلف لا يذهب عليك ان هذا اصل ذكره في العادة ايضا  
 بعد ذكر اصل الاول ورافا وحاصله ان ما يقع اواره كالوكيل يقع استخفافا بخلاف ما يقع اواره كالموحي  
 واما ما يدعى صريح لفظ صاحب الدرر من ان الوصاية والوكالة مما يقع اواره وقد لا يقع في غيرهما اذا  
 ما قرره بفعله كذا في ترميز اصل الثاني على الاصل الاول كما فقه صاحب الدرر في الاستخفاف **ل** وقرع على الال  
 كان الاكوا اسقاط لفظ الاكوا بان يقال وقرع عليه كما قيل **ل** صار باذلا او مقرا او اقصر في قوله صار باذلا كما

التمار يبره عازاه



صاحب الحنفية كان اصولي الكلام في حقيقته وهو عندنا باذل لا مفر كما مر غير مرة **وله** وكان  
في الاسلام يزيد عليه ما قبل المداخلة في هذا الوجه كما في قوله عليه السلام نزل القرآن على سبعة  
وجوه انتهى وفيه بحث ظاهر **وله** وهذا الخلف على فعل الغرض مع انه على البينات كقول سرق العبد بدين البائع الفصل السرفه  
كما فصل **وله** فربما على قوله وفعل غيره انه في النسخ الصواب على فعل غيره على العلم هو بكونه الصواب هو زيد كما قبل  
**وله** ما ذكر من ان الخلف على فعل غيره يكون على العلم **وله** اعلم ان العلم كونه ان كان ينبغي ان يخصه التقييد  
بصورة الغرض كما يظهر في العمارة فان جابان ذلك في الدين شكل ونظرة وذكر في الجملة الذخيرة واما الخلف على العلم  
وفصل الميراث اذا علم القاض بكونه ميراثا او لم يعلم القاض ولكن اقر المدعي بذلك ولم يقر ولم يقر امام المدعي عليه سببه على ذلك  
ففي هذه الوجوه حكى على العلم بالثبوت ما يعلم ان عليه سببه في الغرض المدعي فان لم يعلم القاض حقيقة الحال او المدة  
بذلك ولا اقام المدعي عليه سببه حكاه على الثبوت بالثبوت ما يعلم ان عليه سببه في الغرض المدعي فان لم يعلم القاض حقيقة الحال او المدة  
فان كان حاشية نشأت من احوال الدرر **وله** حكى على البينات لان البينات لا يثبت الا بالنسبة لا يسبغ المال نفس  
فالظاهر انه لا يخلف على البينات بخلاف الورثة فيما اذا ادعى آخر عليه فانه حكى على العلم لانه لا يثبت على حقيقة اهل  
ان المال الذرورته هل كان للورث او لم يكن كذا في العمارة **وله** ادعى رجل منكم في الغرض المدعي فان لم يعلم القاض حقيقة الحال او المدة  
فكانت اما امرأه هذا الرجل الذي منعه في الموقلة في ذلك ثم ان النسخ على هذا الموقوف لعمارة الحاشية على منكوته الغرض  
**وله** اي انه لا يعلم انه منكوته لفظا الحاشية بالثبوت ما يعلم ان امرأه هذا الرجل الذي منعه في الموقلة لعمارة الحاشية على منكوته الغرض  
المدعي وان حلفت انقطعت الخصومة كذا في الحاشية **وله** اعلم ان كل موضع وجب فيه البينات ثم هذا الكلام شبه  
صاحب الكفاية الامام العباسي وقدر بعض المال على قوله ونقصه على ان كل استكمال حال او هو لا يلزم من القضا  
اذا اكل في هذه البينات لان كل مستند الوجه الصحيح وهو ان الامام عليه ما دون البينات فلا يلزم من ذلك الا ان كان  
اسمى وكذا قبل كيف يتفحص بالثبوت على الخلف على البينات في موضع يجب عليه بملف على العلم فان بعد هذا القول يمكن ان يخلف  
على العلم انتهى قلت غايه ما يمكن في دفعه ان يقال ان سببه قول في الاسلام بنوقن الرأي القاض فانه اذا كان رأي  
القاضي الخلف على البينات ودفعه ذلك في محله القضا يتبين ذلك ولم يبق له الخلف على العلم بعده **وله** اقر بدين كما اذا اقر  
رب الدين بمقتضى الدين واشهد عليه انكر القبط وادخل في الموقلة في نفسه بين الرجل ثم انكر الدين وقال

بيني

مسند في العمارة ولعل الصدق

لا ينبغي عليه واما اقرت كذا وطلب من المقر كذا في العمارة **وله** او غيره كما اذا اقر الواهب ان الموهوب له  
مقتضى الموهوب الميراث او بعده باقره ثم قال بعد ذلك ان لم يقتض وكنت اقرت بمقتضى كذا وباس الالف ان كان الموهوب  
بالثبوت فبقتضى حكم هذه البينات التي تدعى فغرضها لا يخلف وعند البائع يحلف على الوجه المذكور وكذا البائع اذا اقر بعتن  
التمتع ثم ادعى ان لم يقتض وكذا اذا اقر بالبائع انكر كذا في العمارة وهما كائنة او ردنا فغرضه حيث قال والميراث  
الكثرة الوقوع انه اذا اقر ثم ادعى انه كاذب في الاول او فغرضه حيث لا يثبت الى قوله لكن ينبغي على قول البائع  
ان المقر له حكى ان المقر لم يكن كذا وبذلك الواو ادعى وارث المقر فغرضه البعض لا يثبت الى قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا  
في زعمه الاول والحق الخلف لان الورثة ادعوا امر الواقع المقر له فالبائع عليه العلم ان لا تعلم انه كان كذا انتهى **وله** كما  
العائدة المذكورة لا يثبت بان يحل حله للمالك كونه من نوازل المسائل ولم يجز منه حجة غيره او ردنا فغرضه  
استحقاق اللطيف وفعله التوفيق **وله** لانه تقرر دعواه بالجملة فبقي في اجابته لا يخفى على المدعي  
والسبب اقرت كذا في الكافي وفيه ثبوت الكفاية على ما قبل ولقد اصاب صاحب الهداية حيث قال لان في اجابته لا يخفى  
مجرد الدعوى والسبب اقرت كذا في الكافي **وله** وان عجز ابراهيم الصور الثالث اى اذا كان الاختلاف في التمس او في الميراث فيها  
كذا قال صدر شريعة **وله** قبل المشرع اى قال صدر شريعة وان كان الاختلاف في كل ما ياتى ما ذكره الكفاية انتهى **وله**  
لان الميراث لم يشرع اى كذا في الهداية وشروطه والذليل ان يكون وضع المسئلة على ان يقتض المشرع ما دفعه جميعا كالعبد  
في مسألة ال بن بان وضعه عليه ما جميعا فبقي على البائع استرداده على ما عليه ما قبل ان الميراث لم يشرع كالميراث في الكفاية  
فان البائع لو سلم العبد الواحد المشرع مثلا فبقي عليه العبد الميراث ما غنى ثم ان سلم في العبادة المذكورة يستثنى  
ان يقتض ما قبله بانه علم موافقة هذه الهداية كاستدرة من التمس لفظ لان الميراث لم يشرع فليكون هو الذي  
بالاخر اظلم فيكون الكفاية في ارضه يتحقق انكار البائع فيها كذا في علم ارجح الدرر **وله** وصحة التي لا يثبت ما يثبت  
ولقد باع بالغير ولقد اشترى بالف فبقية البينات الى النسخ المذكورة الاحتياط انتهى **وله** والاجل قال صدر شريعة  
سواء اختلف في اصل الجبل او في قدره انتهى **وله** وبقي بعض التمس قبل الفائدة في تقييده بعض التمس لانه لو اختلف  
في استيفاء كل التمس فالحكم كذا في الكافي **وله** وحلف المشرع والقول قوله كذا في الكافي **وله** لان هذا الاختلاف في غير الميراث  
والتمتع اى قال صاحب الكفاية انما في الاول فليست بالاختلاف في الميراث والتمتع في الميراث والتمتع في الميراث

الظاهر











بعد مسئلة المتزول لا ماسل لاحد بها بالاقنى من ذلك كذا في هذا وجهه فصل اخر ذكرنا بطريق التفرع وعبارته الكثر  
وقم له ان كل مرة بما حلف وسكت وقد ذكرنا صاحب الدرر في اوان ذلك الكتاب المذكور كبر اصحاب المنون فليذكر  
**وله** حقا قال اي شافى حمت قال لا يفتي بملك بل يرد له ليعتق على المدعى اذا حمل المدعى عليه فاذا حلف بيقينه لا يملك  
وان كل انقطع الميراث بهما ذكره الرزلي **وله** فيه الملك المطلق ان هذا التفصيل ان ماخوذ بعينه من كلام صاحب العنايه  
ولعل مبادي العقول عا ارددوا بالملك المطلق فانه عبارة عن ان يدعى الملك فغير ان يتوقف السبب يقول هذا ملكي  
ولا يقول هذا ملكي بسبب او لاش او كذا ذلك هذا لان المطلق ما يتوقف لذات دون الصفات لا بالشيء لا بالثابت  
كما في قوله لا تفتي في ميراثه الهداية لخصم الا ان غم المقيد بما ادعى الملقى الملك فيه واحد واحد فابيض غمته  
بمخالف الاخر عا اذا ادعى الميراث فان التراب سبب في دعوى الملك المقيد على ما عرفت في اية الاخر والاطن  
**وله** اخر از غم المقيد بدعوى الميراث فان ذا اليد اذا ادعى الميراث يكون بينه وبينه اولى من بينه وبين غيره سواء ادعى  
وايضا الميراث او الملك المطلق ما لم يتبعه من يد فعلا اذ في بينه وبين غيره اولى كما سيطر عليه وقيل هذا اذا لم يكن  
نسبة لغيره في الميراث او في الملك المطلق ما لم يتبعه من يد فعلا اذ في بينه وبين غيره اولى كما سيطر عليه وقيل هذا اذا لم يكن  
وغير المقيد بما اذا ادعى الميراث الملك كذا في العنايه قبل هذه المسئلة مقيدة بما اذا لم يكن تاريخ الميراث سبب  
وقد ارجاها في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** وبما اذا ادعى الميراث خلاصتها في تاريخ الميراث سبب  
لو ادعى الميراث في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** وبما اذا ادعى الميراث خلاصتها في تاريخ الميراث سبب  
وفي البسوط ما يترفع ان الملك الميراثي كذا في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** وبما اذا ادعى الميراث خلاصتها في تاريخ الميراث سبب  
البيعتين دون الاخر في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** وبما اذا ادعى الميراث خلاصتها في تاريخ الميراث سبب  
كذا في الهداية **وله** اذا كان من غير العاقر اسم كان غير التاريخ **وله** وهو قول ابو يوسف ان ابا حنيفة ابا يوسف  
في هذه المسئلة في جانب هو داية غير محترمة ولا يقبل بينة في تاريخ الميراث وهذا الميسر في الهداية **وله** كل منهما نزع اثباتها  
لو قال وزعم كل واحد منهما ملكه ولم يترتب الملك ولا تاريخ كما قال الرزلي كان اظهر في فائدة اوجه  
**وله** وبرهن اي تاريخ كما صرح به الرزلي **وله** في تاريخ الميراث وهو قول ابو حنيفة في الهداية **وله**  
ببدل بل النصف الميراثي كما قال لو كان دعوى الملك المطلق واما البينة ومسئلة ما بين من قوله برهن

على ما في آية قضى **وله** في بعض النسخ من هذا الكلام بعينه ماخوذ من العنايه الاكثية لكنه حرجا بالخير  
في اخذ الجميع قبل العنايه على ما به النظر الصحيح ما فعله صاحب الدرر من ذكره في هذا المعام فمشتا في القصور اخذ مقتضى  
من الكلام اليداني كما قال الميراثي كان اوضح **وله** ولذا روي ان لم يورث حاضره الميراث في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها  
كما فرض المسئلة السابقة **وله** في حقيقة يتوقف مقدمتين ان ماخوذ من العنايه الاكثية بعينه **وله** او تاريخ احدهما  
هذا ايضا على ان يقع التاريخ في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** او تاريخ احدهما  
وله ادقت ان وقت احدهما فقط لا يندب عليك ان ذكر هذه العبارة هي لا يظلم وجهه فانه اما ان يحمل  
على صورة كون المدعى في يد احد المتعينين او على كونه في يد ثالث فلا مجال الى التاخير لانه ذكره بعينه في بقوله في تاريخ الميراث  
الوقت من وقت احدهما فقط لا يندب عليك ان ذكر هذه العبارة هي لا يظلم وجهه فانه اما ان يحمل  
فليست **وله** مع احتمال التاخير ان يكون ان كان الاوضح في التغير ان يقول احصل التاخير ان يكون قبله او بعده  
كما وقع في لفظ الهداية **وله** يعني اذا ذكر بينة الميراث في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها  
ذكر الوقت بينة الميراث في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** يعني اذا ذكر بينة الميراث في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها  
انما كان على ان الاكثية هو في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** يعني اذا ذكر بينة الميراث في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها  
بالاخر **وله** الا ان شئت هو في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** يعني اذا ذكر بينة الميراث في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها  
فان ذا اليد في كل ان في هذه الصورة وقد ذكر صاحب الدرر هذه المسئلة بقوله او تاريخ احدهما وان لم يتبين  
لاستثنا ثم ان الموافق ان يقال يعني اذا ذكر بينة احدهما وقا كما لا يخفى **وله** ان يتبين كل من تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها  
في النسخ والصواب ان يبين **وله** اذا كان لا يقبل الا في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** يعني اذا ذكر بينة الميراث في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها  
الكا وهو يقبل الا في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** يعني اذا ذكر بينة الميراث في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها  
من غير حاصل المسئلة **وله** فان ارجاها وما رجع احدهما اتم كان هو اولى حكم هذه المسئلة من قول الميراث في بعض الصور خلاصتها  
او سنف في تاريخ الميراث **وله** وان صدقت غير دي برهان في هذه المسئلة مستأنفة من مسائل الكلام ماخوذة  
من الكلام ولعل ان اوقت لاحدهما قبل فانه البينة في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها **وله** يعني اذا ذكر بينة الميراث في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها  
لان البينة اولى من الاور لانا ملزمة انتهى ولا يظلم وجه التغير صاحب الدرر تلك العبارة الواضحة **وله** في تاريخ الميراث في بعض الصور خلاصتها



ادعى على امرأة كذا حاجتها فقام البيت على انه احرأه لا يكلم بالاشياء ومنه يظهر عدم تعلقها بمسئلة النصف  
كما يومهم عبارة صاحب البرهان **قوله** كونه معاوضة قال في الكافي لانه عقد ضمان بوجوب الملك في الوضوء والدية تبرع  
توجب الاستحسان فاجاب احد من البيهقيين **قوله** منعه الاثبات انتهى **قوله** ومثبا للملك من هو عليه اقول  
لنرجع بيته الشراء على هيئة الدية ونفط الكافي ولان الشراء بوجوب الملك منصف الدية لا توجب للملك الا بالانصاف كان  
الملك المدعى سابعاً في مكانه انتهى **قوله** اذ كل منهما الضمير للشراء والمهر **قوله** وبرهن مع من هبته منه صاحب البرهان  
واما البيهقي ولم يكن مع واحد منهما مانع ولا انقضى كذا ذكره الريلقي **قوله** لانا شئت الملك والبرهان لا يثبت كذا كانت  
البيهقي المشبهة للزيادة اقول **قوله** قال الريلقي **قوله** وعقد ضمان او من عقد التبرع كما وقع في لفظ الكافي **قوله**  
لان بيته اكثر انبائها لولا لو على ذلك بان عقد ضمان يثبت للبرهان والدية لا تثبت الا بالدية واذا فصلاً  
كالشراء والدية كما وقع في الكافي كان اصوب ولو كان مع وجه لا يكون بيته اكثر انبائها يكون ما نحن فيه من باب المعارة  
والترجيح ولا ينافي الاستحسان **قوله** اخر زينة اذ ابرهنا على ما في يد ابي لا يذهب عليك ان هذا كذا ظهور فان البرهان  
لا يكون الا على ذل البند واما الكلام مسمى للمسمى اي برهن على الشراء فغير ذل البند كما ان ما سبق في قوله وبرهن  
على الشراء منه على ان يكون المسمى منه هو ذل البند وبذلك ينفذ في ذكر الكافي في ذكر المستعمل كما يظهر من الدية وشروطه  
كان الصواب ان يقول اخر زينة اذ ابرهنا على ملك مطلق او شراؤه موقوف من ذل البند **قوله** فلا يتلقى الملك الا من جهة  
ولم يتلقى الا من جهة كذا في الهداية يعني ان الغرض لا يمتنع الا من جهة واما الاية البيهقي على الاستحسان  
لان جهة فلم يثبت كذا في شروطه **قوله** من ان منطلق بلنظا شراى اى قال احد اهل جرحه من ذل البند والاخر قال  
اشترى من غيره من غيره وذكر ما روى واحد اهل الكافي **قوله** اودقت احدهما فقط اى اذا ادعى واحد  
منه الآخر وبسبب اعتبار ذلك القيد فيما سيجي بخلاف اذا كان ان كما ستوضح ان الله تعالى اخذ من نصف  
العبارة بجامع الى محل زائد **قوله** بخلاف اذا كان البائع احداً في الكافي واذا ارفع احدهما ولم يرفع الآخر  
فيما اذا ادعى الشراء من واحد من الموردين مطلقاً انتهى فكذا ما ذكره صاحب البرهان في هذا القول **قوله** حتى يتبين  
ان غيره لعدم اى تقدم في الشراء **قوله** برهن على الملك اقول لم يذكر ما ذكره صاحب البرهان في قوله واهل

صاحب البرهان

صاحب البرهان في القيد لا يخفى لزومه **قوله** فذو اليد اقول قد شرب من سقطة البيت وترك الخارج يد صاحب البرهان  
يقض الخارج **قوله** وجا وهو قال في الحاشية كما لو تارعا في صوف اقام ذو اليد البيهقي انه ملكه في غرضه هو وبره  
في اقبل هو منسج فاذا بل في غرضه اى في غرضه انتهى **قوله** فاذا لم يسكن اى كونه ملكاً واما في البيهقي انه ملكه في  
غرضه بملكه يقض ان ذل البند لان في القيد لا يترك ما لا يترك انبائها **قوله** ومن اخرج قال في الكافي انما اسم ذل البند منسج  
الثوب ولحقه من كونه مكرراً وغير مكرراً **قوله** برهن على اهل الحجة لواءه منكم يكن والاعراض انما ذكره الريلقي **قوله**  
لان النصف انسيبة هو الاصل يعني انه مقتضى القياس وكذا ترك القياس لانه في غاية البين **قوله** لحديث الشيخ  
وهو حديث جابر بن ان رجلاً ادعى اقة في يد رجل واما البيهقي انه ما فقه في حقه عنده واما الذي هو في يده  
البيهقي انه ما فقه في حقه بارسول الله عليه السلام لا يدرى في يده **قوله** فاذا لم يرجع الى الاصل اى لا يلحق به  
الا ما في معناه من كل وجه ذكره الريلقي **قوله** ولوعده بايعه الضمير لغير الخارج وذل البند على سبيل التاميل قوله  
في الشرح فان كلامهما اخذوا لوقال عند بايعه كما وقع في عبارة التمسك كان اوضح **قوله** فان كلامها اذا تم الملك  
من الرجل قال الريلقي ولوا قام الخارج البيهقي انه اشتراه من فلان اى انه ولو عنده كان ذو اليد اى لان كل واحد منهما  
في اثبات من بايعه **قوله** فذو اليد اى لهما كان ذكره الريلقي **قوله** برهن على كل من الخارج وذل البند على الشراء اخر الاخر  
اى قال الخارج اشترى من ذل البند وقال ذل البند اشترى من الخارج كذا في النهاية وذكر الريلقي انه لو برهن كل واحد  
منهما جرحاً وذل البند في المسئلة ذلك بعينه **قوله** بلا وقت اى بلا تاريخ مع ما ذكره في الهداية **قوله** سقطت اى لا تارة  
البيهقي **قوله** بان يجعل ذل البند كانه اشتراه من ذل البند بغير ما في الخارج وقبضه ثم باعه منه ولم يقبضه في ذل البند  
لان ملكه من القبض دلاله سبق على ما مر ثم باع اى لم يسلم اليه في ذل البند بل سلكه الى الخارج كذا في بعض شروط الهداية  
**قوله** ولا يعكس اى لا يجعل كان الخارج اشتراه من ذل البند ولا يملك باعه اياه كذا في الكافي **قوله** لان البيهقي  
لا يجوز عنده اى عند من كاسبه كره صريحاً وذلك لان قبض الخارج لم يثبت بالمعينة ولا البيهقي كذا في بعض شروط الهداية  
**قوله** ولما ان الاقدام الشراء اى في لفظ الكافي وعبارة الريلقي ان الاقدام بالشراء من صاحبها ولحقه اخر **قوله**  
ان الغير في قوله بالملك للبائع **قوله** كما اذا قام على اقرارين بان اقام كل واحد منهما البيهقي على اقراره لا يخفى  
ان يكون البيهقي جائزاً على القولين اى على قولهما وقول آخر لان الخارج باعه من بايعه ما قبضه وذلك كذا في الكافي







منه المزمع وان كان يوجد في النسخ غير معلوم **وله** وصلة المشرع العام ان لو ساطعة فذلك وفيه يوجد في بعض النسخ  
**وله** فلا يثبت حقيقة العنق ولا حصة الاول متعلق بالولد الذي يات به يعني انه لا ينقص البيع ولا تصير كجارية ام ولد  
ويبقى الولد عبد المشرع وهو باب النسب البائع كذا في عاية البيان **وله** وكانت ام ولد له كجارية القير ام ولد له  
وهذا معنى قول صاحب الهداية وحكي على الاستيلاء بالكلية انتهى ثم ان المراد منها بام الولد كجارية القير لا ان يكون  
صديق له **وله** ولو ولدت فيما بين الاقل والاكثر ان المراد اقل من تسعين فموت البيع اكثر من تسعة اشهر منه  
ولا يذهب على كبران هذه المسئلة من تسعة اشهر المذكورة بقوله ولو ولدت اكثر من تسعين متعلقة كما يظهر من جميع المتن  
فما فعل صاحب الدرر في فصل اخر ذكر بمسئلة اجنبية عنها وهو المعقوف بقوله باع المولى عنده ثم لم يقع تحتها  
**وله** يعني يثبت نسبه وامتناعا ونسخ البيع ويرد النسخ وعادة بالاداء ذكر في اول الباب بقوله باع انه فولدت  
لاقل في تسعة اشهر فثبت ان ام ولد المبيعة المشرع لم تقع دعوة البائع **وله** كذا لو كانت ام الصغار المسترة  
تحت هذه الاعا ان المشرع **وله** ثم رد جازا كذا في النسخ والصواب الموافق للهداية وغيره او زوجها **وله** ثم ادعاه  
اي وجد دعوة البائع بعد وجود هذه الاشياء ان المشرع **وله** بخلاف الاعاق وبخلاف ما اذا ادعاه المشرع او كالا  
ثم ادعاه البائع لا يثبت النسب البائع على ما خرج به في الهداية وانما افرد الاعاق بالذكر كذا في الالف والتدبير  
ايضا في ذلك كالا اعاق على ما خرج به **وله** اذ لا محل اقل منه ان يكون بالتحريك كحل فقال حلت في باب طرب  
كذا في الصحيح **وله** ثم ادعى البائع الاخر وهو الذي في يده كما خرج به الهداية **وله** وكان هذا البعض الاعاق  
بما رفته وهو جارية الاصل كيف لا وهي ابنة باصل كحلته ثم ان هذا الصبي جازا بما يرد من ان ينقص الاعاق  
هنا مخالف لما سبق من ان العنق بعد وقوعه لا يكمل البطا والانتفاء وهو ما هو في الكف في حاصله  
ان المتبوع هو انتفاء من العنق لا الرقبة وهي ذنوب الاشياء فوقه وهي حرة وقد يدفع ذلك بان الانتفاء من  
يكون بعد تعلق حق العنق وتقرر العنق وليس الامر في هذا المعام كذا فان يحجر احد القولين بطلان جارية الاخر  
وينعدم تأثير الاعاق انتهى قلت ولعل الاول **وله** قال لصبي هذا الولد متى قلت يحجر في الاصل الذي بعده  
من صاحب الدرر ما يلاحظ ان هذه العبارة لا توجد في نسخ الهداية وانما اوردتها هنا استظهارا بقول  
علاء الدين اذ بالاولى رتبة ابن تعلق حق المقر والمقر انما لم يعدم ذكره على السقوط من الماشي ويستفاد من ذلك

لا ينفذ

في البيع وهو **وله** اذ بالاولى رتبة ابن تعلق حق المقر والمقر انما كذا في الهداية ولعله لو افسد قوله تعلق  
المقر لم يكن في ابناء حق المعام **وله** لانه امر على الغيرة من حق المخطوب من حق الباطل **وله** فلو لم يكن  
كذا في النسخ والصواب للمقر عبارة صديق له في عاية البيان وفي غلط صاحب الدرر عبارة الكافر في مسئلة الهداية  
وهي اذ كان محبته في يد رجل فقال الذي في يده هو ابن عبد سلطان الغائب ثم قال هو ابن حيث قال في انتفاء مقرها  
منها من **وله** لم يقع دعوة المقر عندهم يعني ان الخلافة انما هي صورة محمود زيد واما في غير ذلك تقع دعوة المقر بانها  
**وله** وان لم يكن ينقص اي بعد ثبوته كان ابا الاول فالمنقول ابن المشرع كما قال صاحب الكفاي كان **وله** وفي العكس  
يثبت الاسلام بتعاليقها واراد العكس جعله عبد المسلم كما خرج به آية الهداية **وله** لو كان غير معتبر والاف في صحة  
اخذ ذلك من الكفاية وقيد به اطلاق المتن في هذه المسئلة كما قيد صاحب الكفاية ومنه نعم كون هذا الكلام من صاحب الكفاية  
متعلقا بمسئلة سابقة بقوله قال هو ابن زيد ثم قال ان هذا خطأ حزين **وله** لاستواء ابيها في قيام  
ابيها عليه في تمام الفاش سبها دليل هو انه هو لفظ الرقيق بلعينه ولعل المراد بقيام ابيها عليه كونه كونه موطئا  
على ما وضع عليه بالابوة والامومة سواء في ذلك وعبارة الهداية والكافي لقيام ابيها او لقيام ابيها في سبها  
قلت لا يذهب عليك فيهما اوفى اداة المرام واخذ دنية انما قيد بذلك لانه ان لم يأخذ الدية في القاتل لا يثبت سبها  
لانه لم يمنع الولد اصلا لاجلها ولا حقيقة كذا في عاية البيان **وله** اي باع الولد بغير اذنه لانه ان يكون كلامه اياها  
على ان الصبي في بابه في عبارة الهداية وغيره الى الولد بالاولى المذكور لان الولد موجود في وقت البيع يعني ان بيع  
كسبي الولد فكان كانه موجود في عقد البيع وهو من جملة المبيع ولعله سئل في جوابه عن عبارة المذكورة انما هو مشرع  
فلا يحل له ان يملك ذلك التحل ثم ان قوله لانه من كسبه الى آية الكلام قبل جمع بقية الولد على بيعه كما يظهر من الهداية وروى  
**وله** لا بالعقر الذي بالعقر الذي اخذ منه تحت ما ذكره من نسخة **وله** وضع الفصل في هذا المعام لذكر  
مسائل منه فذكر ما لا بد من معرفته من غرض صاحب الدرر اكثر ما في الهداية **وله** فالاولا على هذا اذا كان المدعى عليه متزوجا  
الا يعمل كما يظهر من فتح القدير **وله** ولو ادعى او اراد المدعى عليه كفاي النسخ والصواب الموافق في الهداية او اراد المدعى  
في سبها ان الناقص في موضع النقص انما لفظ الهداية لان النقص لا يمنع من المدعى والى ال والحق ان النقص  
منه مواضع اخرى **وله** ولا مانع من ان لا يدعى هناك مدعى هذا القول كما يظهر من غير القائل في قوله ادعى عائد اليه

ولا ينفذ

كأنه في سبها  
بجسوء ابيها



ولا بد من عليك ما فيه التسليم لان المرحم المذكور عام والمدعى واحد من اوراق ذلك العام قال في الفقه والظهير  
وعند عدم المنازع لا ينعى حتى لو ادعى هذا الغير رجل آخر وادعاه ذو اليد ايضا وقال كالحاجة وهو في اليد بآفاق  
الرواية انتهى **قوله** ولو كان ثم سارع كان اوراقا للمنازع اي المدعى كما عرفت **قوله** ادعى زيدا لا كذا في النسخ  
والصواب هو ان ينعى زيدا **قوله** كذا في القينة ولغظا على ادعى على زيدا في دفع اليد كذا ادعى يدع عنه فلانا  
مخبر زيدا وحلف ثم ادعى هذا المدعى ذلك المال على غيره وقال انما دفعه اليك لانه فله غير ذلك فنعى انتهى **قوله**  
ثم دعواه لغيره يعني بالوكالة كما صرح في الحاشية **قوله** فذفعه ان يدعى خصمه قبل الحكم اوراقه اي ينعى قبل القضا بالخصومة  
اما بعد القضا بالوكالة كذا في العادة **قوله** ولو عكس اقول خطا الولد من قبل فيكون العكس بالنظر اليه  
الكلام السابق لكل كما لا يخفى انتهى قلت كذا في تصور العكس اصل عبارة العارية ولا ينعى وجه ذلك بعد زيادة  
والعج ان وضع المسئلة في الحاشية ايضا موافقا لما في العارية والاشترائية من كون العبارة اشنتين لا اثنتين في كل  
في كلام العارية والاشترائية من كون العبارة من جهة تغليبها من جهة العارية في وضع المسئلة **قوله** ورجع الموصي  
ولم يعلم الوارث قيل انما اراده لان العلم بالرجوع يستلزم العلم بالوصية مع انها اكثر انما قلت لوضوح ذلك  
تمام الكلام في العارية حيث قال بعد قوله مخبرنا **قوله** كذا في النسخ فادعى الرجوع لم ينعى **قوله** الا اوراق **قوله**  
وحكم ظهور المقربة بلا نقض ولا قبول في الموقلة قال في الكافي وحكم ظهور المقربة لاثبوتها والملك يثبت للمقربة بلا  
وقبول وكذا يثبت برده والموقلة اذا صدقت ثم رده للربيع رده وانما يلزم على المقربة ما اقرب لوقوع دليلها على صدق  
المخبر انتهى قلت يظهر من كلامه ان ظهور المقربة يثبت للمقولة وما ينعى بلا نقض لوقوع كلامهم في قوله لا اوراق  
فلان وجه نقول صاحب اليد بلا نقض في الآخرة السببية في المدعى فان ساء على هذا السبب لا يثبت برده وكذا  
اذا اقر هو الضمير الى رجل في قوله يعني اذا اقر رجل انما كسبه في الكتاب الا اوراق **قوله** والولد اي لواقرة امراة ذات  
زوج او معتدة بالولد مع اقراره اذا صدق الزوج كما سيجي في باب اقرار المهرين في هذا الكتاب مما كان ينبغي منه  
هذا الاطلاق في البينة الا اوراق المرأة غير صالحة لاثباته **قوله** وهو ان يقر رجل وامراة بالزوج الصواب الموافق لما في  
في باب اقرار المهرين ان يقول اقر رجل بالزوجة وامراة بالزوج **قوله** والموقوف ينظم المعنى والمعنى بالقسمة يظهر  
عند ذكر هذه المسئلة فعلا عن بعض شيوخ الهداية **قوله** لم يحل من اجل كون حلالا فيما بينه وبينه **قوله** لا يطلب نفسه

فيكون عليك من يدك سبيل الله كذا في الكافي **قوله** واما الثاني فلانه ملحق بالامم ارفح الا اوراقه يعني فيما بينه وبينها  
بخلاف ما ليس كذلك كالمهر والجماعة والكفالة حيث لا ينعى اقراره بالكذا في قوله الربيع **قوله** ونشر التكليف لان البينة المحبون  
لا يتعلق باقرارهم **قوله** الربيع ونشر التكليف لان اقرار البينة المحبون والمعنى لا ينعى لان عدم اهلية الامم  
الا اذا كان البينة المعقود ما دونها فينبغي اقراره بالكذا لكونه من ضرورات التجارة لانه لو لم ينعى اقراره لا يعامل  
فلا يجزى منه فدخل في الاذن كل ما كان حائضا للبيات كالمديون والودائع والحوار والمصارف والنسب  
فينبغي اقراره فيها لالحاجة في حقها بالبالغ العامل لان الاذن يترك على عمله بخلاف ما في النسخ التجارة كالمهر والجماعة  
والكفالة حيث لا ينعى اقراره بها فلا ينعى في الاذن انتهى قلت اذ صحت اوراق كل من هو لا اله الا الله اذا كان ذوقا كالمهر  
الربيع يكون كالغيره لا دون فلان لا ينعى الا اقرارهم من غير اقرارهم مطلقا **قوله** فان اجماله لا يمنع تحقق النسب  
لان الاذن ينصب ما يصاحبه ويودع ما عنده من غير حصر في قدره ووجهه كذا في الربيع ثم قال في النسخ انما ينعى  
السبب في حقه لوقفة بالبيع والاعارة به لا ينعى اقراره لان هذه العقود لا تقع في اجماله فلا يجوز على البينة  
وهذه الصوفا ت صاحب الدرر ثم ان الاقتصار منه على ذكر النسب لا يلزم طاق كلامه والظاهر تحقق النسب والوجه  
**قوله** وان لم ينعى بان اقراره شرعي في بيان قول آخر في المسئلة وهو قول شمس الهداية **قوله** واما القول الذي ذكره في الشر  
فوقه في كلامه في مسطحة المطاط في واقعة كما ذكره الربيع **قوله** وانه لا يعيد وقد تعقن صاحب الكافي في ذلك  
وسيجي كلامه عبارة **قوله** وبما لا ينعى لان اجماله لا ينعى عليك ان من نظر في الهداية فهو باليد ثم ظهر ان  
الكلام مربوط بمسئلة الاقوام مع جهالة المقولة لا مسئلة في الاقوام لاجل جهالة المقولة ما اخذه صاحب الدرر لفظا  
الكافي وليس في كلامه ايضا على ذلك كما كان قوله في انما ذلك المسئلة قبل سطر لانه اوراقا باليد واليد لا ينعى لان فائدة كبر  
على البينة ولا يجوز على البينة لانه انما يكون ذلك لصاحب الحق وهو محمول انتهى فان صاحب الكافي اعلم كعبه ان ياقص من كلامه  
لا سيما مع قربها بهذه المرتبة وكان الواجب على صاحب الدرر ان يذكر هذا الكلام في انما شرع قوله ولو اقر بغيره  
ايضا ليقضي كلامه كلامهم ويطلب من مرامهم **قوله** لان اقراره عهدي موجب انما هو في الهداية تعقيب المحبون لا ينعى  
اقراره باليد لا ينعى في سببان كلام الدرر وما يصح ان يكون هذا مسوقا لتقليد بل كان الواجب اخبره في سببان  
قوله فيما سيجي وكذا مخبرنا في نه كالحال **قوله** بخلاف ما دون له انما يتعلق بقوله لان اقراره عهدي موجب على البينة















بعض المتكلمين انتهى فقلت قد جرح صاحب المدعى قوله هذا على قول بعض المتكلمين في ذلك ثم صرح بغيره  
وقد قال بعض المتكلمين في شرح كتاب الصغير ولا يشترط انصاف المتكلمين الى الدين انتهى وان فسر ان ذلك هو المعنى  
بان قالوا استشهدنا بذلك لاننا سمعنا من الكس لا نقبل شهادتهم واداء الشهود في الجوز الشهادة بالسمع وقالوا انما  
ذلك كونه اكثر عندنا جاز شهادتهم كذا في الحاشية في الصورة الاولى اراد بها كل موضع يجوز فيه الشهادة بالسمع  
كما يظهر من اللفظ في الصورة الاخرى في موضع يجوز فيه الشهادة برؤية في يده  
فمنهم من لم يصغره ولم اذا اذنب دون الغاشق ذكره الربيعي كما مر حيث عدله في اول هذا الكتاب يكون حسنا  
الرجل اكثر من سبائة ثم قال وهذا يتناول الجانب من الكتاب ويترك الاصرار على الصغار **وله** واذا ترك اختلاف  
لم يقبل لانه لا يكون عدلا الظاهر ان المراد بالاختلاف هو التوافق في امر الدين كما روي عن النبي عليه السلام  
انه قال من رغب عن سنتي فليس مني الاكثر لان الاستدلال بشي من الشرائع كذا قيل في قوله واداء الرجل الصلوة  
بالجماعة استخفافا او جاهره المتكلمين شهادته كذا في الغاشق وصرح في ايها بانه ان تركا على ما قيل وكان عدلا فيمنع ذلك  
فقلت شهادته لانه لا يبرهن فلا جوبت الشهادة كما فعلت عنه الاتفاق **وله** فيجعل حراة في حق الشهادة احتياطا للجوز  
مع رجل لم ينضم اليه امرأة ولا مع رجل محض كما ذكره الربيعي **وله** المستثنى ان كان متوقفا على رجل احصاه  
في المجلس لم يبرهن عليه في ذلك الكلام مما مر الكافي على ان العبرة في العبارة ان يقولوا ان الشهادة بالسمع لا يعطى  
كما يظهر من لفظ الكافي ولا يميز الاعلى بالسمع هو متطابق لانه لا يميز بين الخصم كما يظهر من لفظ الربيعي  
**وله** والشرع دفع اصل الكلام ان قلت في اختيار هذه العبارة مقتضى انصاف المتكلمين ولعله غير حال في الكافي ما ثبت  
في الشهادة كجدة الشهادة مطلقا كانت على السبيل على الكافي لانه يشهد بالشهادة على اهل الاسلام ولا ثم جاز  
شهادته على الكافي ضرورة قال في البداية وبالكلام حدثت له شهادة اخوانه مني وافتقر عليه وقد استوفى الربيعي  
حيث قال لان هذه شهادة استنادا بعد حكمه بالاسلام فلم يجزها رد ولان التي ردت غير هذه الا بركات المودة  
لا تقبل على المسلم هذه فتقبل فيرد الكافي لانه الثانية انتهى بل يكافى بجمعة بالفعل الظاهر ان ذلك اعم من ان يقع  
احدا ولم يقع بعد واصل ان يكون ذلك كفاية غير ظهور وفيه التعسف لا يخفى **وله** في كونه لا يبرهن كذا في الشرح  
ولعل الصواب بخلافه بكمه كما وقع في عبارة البداية والكافي **وله** ويكون الصغير سب اللفظ كونه ولفظ الربيعي

بمختلف ما اذا كان مخفى السب **وله** وهو بدعي قال المتكلمين في كلامهم سيد في حاشية على العنايات اي الوحي برمي بذلك  
بكذا استدل بها ثم رآيت في شرح كتاب الصغير لولانا على الدين الاستدلال فافتقروا والمراد من الدعوى انما هو الرمي اذا جاز لا يثبت  
على الكافي لعل ان يثبت شيئا اذا رضى به هو انتهى **وله** في غير مقتضى انصاف المتكلمين يستوفيان حقا ما استوفيان منه  
كما وقع في عبارة الكافي **وله** فصد انصاف يستوفيان حقا ما هو حال الدائن ويبرآن بالرفع اليه وقال المتكلمون فقد اكل  
لفظ التعريف في استعمال واحد يعني الدائن في المدعى كما قيل في روضة البصير في التمسك في نصيب الرمي اذا رضى الوصي  
واكتفى معرفته في اشارة الى ان قبول الشهادة في هذه الصلوات هو اذا كان الموت معوقا والا فلا كما ذكر في البداية  
وشهدوا كتمانها اما تقع في غير شهادة المدعى في حقا شهادتها مقبولة وان لم يكن الموت معوقا وهو ايضا ذكر في روضة البصير  
فقد تقرر **وله** كفاية واكل الربوا اعم جميع ذلك في مثل الشهادة على جرح مجرد **وله** في نفس الكافي فانظر في التفسير المحرر  
لا ينسحق في تنظيم الصورة الثالث واما ان نطقه متعلقا بمسئلة الفاسق فمقاطعة ظاهرا ثم ان الشهادة  
على الجرح المحرر اما تقبل لان الشاهد في هذه الشهادة فيصير سماعا قبل من اشارة الفاسق في ضرورة كذا في غاية  
**وله** لانه لا يبرهن بالتوبة ولعله قد بان في مجله او قبل فلا يخفى الا انهم قال الربيعي **وله** فاجزى ان الشهود في لفظ الجرح  
في هذه العبارة مفرد متون وان بعد مشددة بخلاف قول كتمانها اذا جرح فخر ان الشهود في فان العبارة  
على لفظ المتن في بعد مبتدأ وخبر اي كتمانها اذا كان الجرح فيفسد فوق الواحد وقد نطق ذلك في تفسير العياشي  
الثانية اي اذا قال فاعلى ان الشهود في فانه في ما يقال منه انه لا طائل تحته بل الصواب ان يقال اذا جرح فخر ان  
فتان كما لا يخفى **وله** كما مر في كتاب الكرامية حيث ذكر هناك ان قول الفاعل العدل مقبول في الدنيا **وله** وبعد التعديل  
وفي الشهادة توجد عبارة الفاعل بها كذا في البداية والصلوات في لسان الكلام ان يكون بالراء كما سطره  
**وله** وهو مع ذلك في اهل القواعد وعامل حيث نعلم ان مثل هذه الشهادة لا تقبل سواء كان قبل تعديل الشهود او بعد  
والامر على خلاف ذلك كما سبق منه حيث فرق بين ان يكون جرح الشهادة قبل التعديل وبين ان يكون بعده وقد بان  
اقالا تقبل البينة على الجرح لانه لا يبرهن على حكاية الحكم والبينة اما تقبل على ما يدخل تحت الحكم ويصلح لعل الزام  
وهذا لا يخفى بكونه قبل اقامة البينة على العادة وكونه بعد انتهى وبالجملة ينبغي ان يطالب بصدقه فيها ادعاءه  
فليتبر **وله** او انه كذا في الكافي وكذا قوله انتم نواحي ما سيجي قلت لعل على ان لا يضيف شهود الزمان ولا يتولوا



قائد قاضی

اننى

انتهى **الافتتاح في الشهادة** وسأنا ان الحكم المطلق ازيد من المقيدة فكل الظاهر جامع في هذا  
الى انه قد قيل كما يتفهم في كل من تعيل قوله وبكلامه لان شهادة الشاهد ينبغي ان يكون كل منهما مطابقة  
عبارة الفصول العبادية ينبغي ان يكون كل واحد منهما مطابقة للاخر في اللفظ الذي لا يجب خلافه في المعنى انتهى وابرر  
من ذلك فكلت الظاهر ان المراد بالاحراز لفظ مشترك او لفظ متحد من احدهما حقيقة الا في مجاز من ان مطابقة اللفظ  
في ما تميز الصورتين لا تعني المطابقة في انهما في جهة المعنى المنظر كريس الا انه ولو احسن تفسير صاحب الدرر حيث قال في كتابه  
بان يطابق لفظهما على اعادة المعنى بطريق الوضع لا التقسيم **وهو** ويدل على ان عبارة الوفاية ليست كما ينبغي عبارة  
هي عبارة الهداية بعينها **وهو** كدور الدار بالمراد مثلا الصواب الموافق للهداية كالاشارة مثلا فان المتمثل في السبب  
لانها شبيهة بالمراد في انهما لان الحكم المطلق ازيد من المقيدة كما سبق قبل سطر **وهو** ولفظ لا يجب اختياره في  
المعنى في لغة ملاخ الكتب اما الهداية فلان عبارة ويعبر اتفاقا في هذا اللفظ المعنى عند اخصيه انتهى وبوجه  
ما في الوفاية والكفر والعمادية فلان لفظ ينبغي ان يكون كل واحد منهما مطابقة للاخر في اللفظ الذي لا يجب  
في المعنى والمراد به مشتبهين بعد ثم ان قوله بان يطابق لفظهما على اعادة اللفظ بطريق الوضع لا التقسيم تفسير صاحب الهداية  
لما في الهداية وقد عرفت لفظ **وهو** رتة وعندنا تعيل على الالف اذا كان له في بعض الالف واما اذا ادخل في الالف  
فلا تعيل بالاجماع كذا في الهداية وشروط **وهو** لا خلافا في المعنيين فالله الهداية ولا في حقيقته انما اختلف اللفظ وذلك ل  
على اختلاف لانه يستفاد في اللفظ وانه الالف لا يغيره في غير الالف بل هو ما جحد متباين فحصل كل واحد منهما  
شاهد واحد وصار كما اذا اختلف جمل الالف **وهو** على الف والفاء واما في النسخ والصواب على الف والفاء  
كما وقعت عبارة الوفاية **وهو** حيث لا تقبل اي شهادة تثبت الزيادة اما ان قال صاحب الف فانه لزم استوفيت  
وابررته عما قبلت شهادة للتوفيق كما ذكره في شرحه **وهو** وهذا الذي ذكره اما في الدين الاشارة الى الزيادة  
وكو شهادته في الف والفاء في قوله وفي الف **وهو** وفي الف تعيل على الواحد فيجعل هذه الصورة غير المحيطة  
ثلاث التسمية والذكر في سائر المعاني هو الدين المعقد فلو لم يجد ما في جهة غيره فليكن في عبارة المحيطة **وهو** اي هو كما  
على الاقل والاكثر كان الصواب ان يقول هو الاكثر على الاقل والاكثر كان له في الف والفاء والاكثر في الف والفاء  
**وهو** ولان المدعى بكذا في حد سواء ادعى الاقل والاكثر لان هو لا لا يقصد اثبات المال بل اثبات الفصل هذا







وتدرك بالآية فيه تارك **مد** فبقوله حتى لانتم كوشهد والبيت بانها كانت فيه وقت موتة تفتل اجماعا  
ويكون الداروار في الكفاية **مد** كذلك فالتكليف هو نفس فانه ذكر الامام الزمان في شهادته  
ان العبرة كان فيه لم يقبل عند حقيقته تفتل التمسك فقلت لا يبعد ان يكون ذلك بقوله **مد** فبقوله  
انها كانت حجة الله في لانتم كوشهد وانها كانت تفتل بالاتفاق كذا في الكفاية **مد** وان اقر المدعي عليه  
اي يكون في يد المدعي هذا ما سبق منه في شرح قوله شهد ابي عبد الله في الحديث قال عند توريثه ليوستف ولواقر المدعي  
وفت المدعي اتفاقا فانه ذكر في الكفاية بهذا الطريق **مد** كوشهد انما اراد المدعي عليه اخذه فيه فقلت لا يبعد  
ان ما نقله عن الهادي في تفتل اجماعا قال الان يقول انه احدث معه اليه فيقضي له باليد ويؤمر بالتسليم اليه هو هذه  
المسئلة بعينها ففيه في الكفاية ابطال ما لا يخفى فكان الواجب سقاط هذه الصورة في الصور المتقابلة كما في  
**مد** او اقر بمدعي الظاهر كونه معطوفا على قوله اقر بمدعي لا على قوله او شهد اي او شهد ان المدعي عليه  
بذلك المدعي فقلت الموافق للكفاية ان يقول ايها كوشهد انما كانت ملكه **باب الشهادة على الشهادة قوله**  
وله من اجوز وان كثر في الشهادة على شهادة الفروع في لايه يثبت في هذه العبارة في الركاه لاننا لا ننظم  
المرتبة الا في الصور المتقابلة في هذه الآية ولذا اجوزت الشهادة على شهادة وانه كثر في الشهادة قال الاتقان  
في شرحه وان كثر في الشهادة على شهادة انتهى وقد اختلف صاحب الدرر في هذا الكلام وهو قوله وكما يجوز في  
تجوز في درجات على شهادة الفروع ثم وثم انتهى كثر كلاما كما ذكر في المحذور وما نقله صاحب الدرر من ان  
المرتبة المذكورة **مد** ولذا لا يتبين فيما يستطاب ان يرد به الحد والقصاص **مد** اي اصل الشهادة على القضية  
لوقال ان الاصل الحكم اظهر ويظهر في عبارات كثر ان الاصل في كل الفروع **مد** فذكر ان شهادته  
والعبرة في عدم التثبت في الحكم الفروع فمما كذا في الزيلعي وغيره **مد** وهو ان يقول الفروع عند الخلاف انما بعد  
ان يقول الاصل كوشهد **مد** هو اختيار النقيب في البيت **مد** وعليه فيقول الامام الحسين في قوله **مد**  
مع احتمال انما شهد بصيغة تفتل القول في الكلام متعلق بقوله كالايتام في شهادة نفسه **مد** ولا يخفى على  
معايرة الاشهاد للشهادة فكيف يفتل في تفسيره وقد قال الزيلعي عند قول صاحب الكفاية في شهادة الفروع بانها الاصل  
الشهادة في الاشهاد وقد فات صاحب الدرر هذا فقال هو مدار الاقادة في المعام وقد نقل الملام عن النقيب

قول في نقل منشأ غلط قوله لان التحميل لم يثبت للتعارف من عبارة صاحب البداية في ذلك لان التحميل شرط وقد قال الزيلعي  
بين الخبرين واما قول صاحب الدرر فان وقع التحميل هو الاشهاد في قوله كلامه بيانا لما هو في الغلط لا في كلامه **مد**  
وخص عليه ان التحميل لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة من المبلغ فقلت يكون كما قال وجه لو كان من صور المسئلة  
ومقصود ابطاله في المعام وهو منوع فان بطلان شهادة الفروع كما يكون بانكاره في الاصل تحصيل الشهادة على الفروع  
يكون بانكارهم اصل شهادة ايضا والاول مرتبة الاداء والى في مرتبة التحميل فقلت وقد توجه ما فعل الزيلعي في تفسيره  
بالاشهاد انه ليقم كذا في الصور فان انكار الاصل لا يشهد كما يكون بانكار الاداء الشهادة يكون بانكار تحميلها  
بمخالفات البقية الشهادة على ظاهرها وهو في التحميل فانه ينظم احد الصور دون الاخرى مع انه يحتمل ان يقول  
الاصل في التحميل شهادة في هذه كنه كنه الشهادة الفروع في ذلك كما بان فيكون في انكاره شهادة دون الاشهاد  
وهو في صور البطلان لا محالة وبهذا عرفت ان كلام الزيلعي في تفسيره على ما في تحصيل الشهادة ايضا اذا انكر  
اصل الشهادة فان خفا مسئلة على مسئلة بعينها في الكلام في طريق ارادة الاشهاد بالشهادة لا في قوله  
لم يرد الزيلعي في تفسير الشهادة بالاشهاد كما لا يخفى **مد** وليس في هذا مقتضى الموثق فيها الا الكبيرة واما الضميمة  
فيقر في شهادته في الزور لا محالة **مد** هو اسخام وجهه ارسوده من اسخام وهو سواد القدر كذا في الكفاية في قوله  
هذا النقط بالي والي وبالي الملهة من اسخام وهو الاسود كذا في المنوب **مد** وشرح كان فاضيا في زعم الصنفين  
وحاصله ما قاله في تحقيق ان ذلك لم يكن تعقيد الشرح لان ابا جعفر لا يبرر تعقيد البايعين  
فاذا ادعى المشهود عليه رجوعا الى غير محيل القاض كما يدل عليه في كلامه فينا **مد** والربع بالباقية  
اي المرأة الباقية على شهادتها **مد** وهو في الاسود اسخام في قوله والنصف في قولها **مد** اي شهدا عليها او عليها في قوله  
كانت هي المدعية او هو **مد** لم يفتقر الشهودنا قال بعض العلما في قولها **مد** اي شهدا عليها او عليها في قوله  
وان لم يفتقر ابا القصاص واما غير في هذا الكلام بالزيلعي وكان ينبغي ان يذكر بدل القصاص فانها اذا شهدا به ثم رجعا  
لا يفتقر لان القصاص ليس انما مراد الزيلعي انما لا يفتقر لان القصاص كما سطره في كتابه في المثل والشروط  
فائدة ابراهه ما اورده في قوله **مد** اذا اقر في قوله اذا ادعى رجل على امرأة كاحاد هي جادة فانها هي من قبل  
الشهادة عليها في احد مسئلة التمسك المذكور **مد** وان المتألف البضع عليه بعض لا يبعد هذه ما ظن الا هو فيكون من شرح



المشهور اقل من غيره **مولد** وكثير البغى لا يتقوم على سلف واليهما قال في النهاية لان التقوم يتحقق  
الا حازوا الا من لا يمكن مع الاعراض انتهى **مولد** ولا يغير ايضا راجع الى البيع في الهداية وان شهد ببيع  
بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمن لانه ليس بملك معي نظرا الى العوض والامتناع كالحاق كل اتفاق **مولد** الا ما زاد  
على مدهم هذا اذا ادعت الطاعة والزواج منكر كما خرج في شروع الهداية وعليه سوق كلامه الشرح حيث فسره بقوله  
يعني ان كان مهرها مثل المهر الذي كان مهرها اقل من المهر فزيادة الزوج ولا يملك عليه ان قوله  
فيما سبق في تفسير قوله مطلقا اي هو شهدا على او عليه لا ينافي ذلك لان كون الاستثناء محصيا لبعض المهور  
ليس مستوفيا كلامه **مولد** وبالعوض هذا خارج عن قول القول المذكور **مولد** يعني نصف المهر لانها اكدتها  
على شرط السقوط الا ان لو طاعت ابن الزوج او ارتدت سقط المهر اصله كذا في الهداية **مولد** لان المهر كذا  
بالدخول في البشهادتها كما قال الزبيدي فهذا معنى قول صاحب الدرر في الاتفاق **مولد** وفيه في العنق القيمة  
او اذا الضمير راجع الى الشاهد مقتضاها من الوفاة وقد تبين الفرق فيما سبق من رجوع الشاهد وان كان  
الماسب لهذا المهر او اذا الضمير راجع الى الشاهد في الشرح ايضا ولو قال ان شهدا على عتق عبد ثم رجعا  
ضمن قيمة كذا وقع في الهداية كان حراما **مولد** يعني اذا شهدا على عتق عبد اي اذا شهدا بعتق  
حكم الحكم بعتقه ثم رجعا في الشاهد ضمن قيمة العبد كسيدة على ما قرره الزبيدي **مولد** بل شهدا على غيرهم بالرجوع  
هو لفظ الكفاي ولعل قول الزبيدي وانما شهدا على غيرهم بانهم كذا في الاكمنة **مولد** يعني ان الاصل في الرجوع  
بعد تمام الحكم وقالوا لم تشهدا ثم رجعا على شهادتنا قلت هو موقوف على الهداية والكفاي ولعل الرجوع على شهادتهما  
يتم الكفاي في اصطلاحهم فلا يرد عليه ما قيل لا يخفى ان هذا الكلام لا رجوع فالا وان يقال اذا انكروا او قالوا انتهى  
**كتاب العتق** **مولد** اورده ههنا لانه انما ايضا اليه اذا لم يجر منه المدعي عليه او اورد المدعي شاهد  
قبل الباع على الغالب اذا العتق يكون بعد اقامة البينة ايضا انتهى قلت فكان صاحب الدرر يثبت في العتق  
عنه او ارضا بغير كل منهما ولم نجد هذا التعليل في جهة غيره **مولد** وركنه الايجاب في القبول قبل عليه فيما ذهبت  
من جعل قبول ركن العتق على الاطلاق تحت لانه قال في العتق وركنه الايجاب في القبول قبل عليه فيما ذهبت  
وقال لانه اذا وقع الدعوى في الدوام والدايم وطلب العتق على ذلك اجنس فقدم العتق بقول المدعي فقلت

الاعراض على التميز في زاده

ولا يجازي اليه الا قبول المدعي عليه لانه اسقط بعض الحق انتهى قلت صاحب الدرر يستفيد من هذا القول ان مقتضى  
في ذلك ان صاحب الحق في الكفاي ولا يرد عليه ما ذكرتم لو ثبت كون المهر بالاجابة المدعي عليه وبالعوض في قول المدعي عليه حيث  
يطلب الصلح والقبول في المدعي حيث يقول فقلت في قول لا يخفى **مولد** يعني اذا ادعى العتق المأذون على انك ديا فصالحا  
اذر نظيره كلام الصغار كاستروا شمس والبرازية ان يكون من الصلح في هذه المسئلة من جانب الايمان يتدبر رجل دار الصلح فصالحا  
ابو علي مال الصغار لم يملك المدعي بنية لا يجوز وان كانت يجوز ولا يمنع جعل الصلح في هذه المسئلة يعني لعدم اشتراط العتق في المقام  
بوجوب اشتباهه بعد كونه يتوقف على تدبره **مولد** فان لم يملك المدعي بنية لم يخرج من شرط الاكراه وليكن في مأخذه **مولد** وان  
لم يخرج الى الجهد له عليه بنية لم يخرج الصلح **مولد** ولو صالح البائع على حقا بعض الشيء جاز محتمل فليكن في مأخذه **مولد** ما ذكر  
في العتق المأذون المذكور مقتضى بان لم يملك المدعي بنية كذا في **مولد** ان مقتضى فيه عبارة صاحب العتق هو يبيد في عبارة  
صاحب الهداية والكفاي غير مقتضى بحدتها لفظا بل ان حكم المسئلة فيك على كل حال **مولد** فصالح غير العتق بنية في الظاهر لوقوع  
فصالحا **مولد** بطل فالتجسس في العتق في هذه الصورة ان يرجع الدافع با دفع انتهى **مولد** لان مقتضى العتق  
قبل بوجوب ذلك صحة الصلح غير شرط اذا كان المدعي هو الولد كما كتب قلت يجوز ان يكون المسئلة على اثنين احدهما  
ما ذكر ههنا والاخر ما ذكر ههنا كمن يكون الصلح ساطا وموقوفه كما يتضح ذلك من نظره كلام الانصاف في عبارة الايمان  
على ان ما سياتي في الدرر محتمل **مولد** فذا عليك الاعتناء من غيري لا ساطا كما قال صاحب الكفاي والاعتناء من  
العوض **مولد** ولو صالح الكفيل بالنفس على ما علم ان يبرأ منه الكفالة بطل اي لا يقع اخذ الا ويُسقط الكفالة في رواية  
في رواية تسقط وفي رواية لا تسقط ورايت في رواية البسطة انه يجوز كذا في العتق **مولد** على شئ هو عبارة غير الدوام  
مثلا **مولد** على ان يتم الدوام بعبارة صلح الاصل على ما نقل في العتق على ان يتم الشفعة وهو ظاهر **مولد** فالصلح  
اي لا يجوز ان يأخذ الدوام **مولد** والحق الشفعة في المحل سور في التملك عبارة العتق لانه لا يتم الشفعة لاقبته  
ولا يجوز اخذ الا شئ لا بنية الدوام وهو موقوف ما ذكر في الدرر **مولد** يعني لا يجوز ان يكون المصلح عنه حق لله تعالى  
سواء كان مالا عينا او دينا او حقا **مولد** لانه فطر الله وقال في الصلح من حذر انما كان مالا عينا او دينا  
في افاة المرام **مولد** لا يقع الصلح من حذر انما هو باطل ويرد ما اخذه كذا في الكفاي **مولد** لانه حق لله تعالى ولا يجوز  
الصلح من حذر انما الا في حق ذلك المرام لفظ الهداية وهو لانه حق لله تعالى ولا يجوز الاعتناء من اذا اتمت المرأة



فبذلك لا حق الولد لاحقا انتهى ومنه يظهر ان قوله فيما سبق كشرط ايضا كون المصالح عنه حقا للمصالح منع من قوله  
ولو صالح عنه بعد بطلان مباحه في ذلك الشرط المذكور فيما سبق لاحتمال **رد** لان المصالح بالصحة يتحقق في حق نفسه  
لا بد من ملكية له لو كان استخفا قوله في حق نفسه وقال يتحقق انما يستتبع ان لا يرتفع اليه كانه قوله فيما سبق او غير ذلك  
لا يجوز في حق غيره **رد** والساقط لا ينفذ اليها اي المأزعة **رد** يعني اذا ادعى زيد على بكر دارا او بعضا منها وصالح  
بكر ان هذا الشرط ليس بباطل في الممنوع فان الممنوع في الممنوع هو الكل كما وانما في المسئلة الى كل الدار  
انما هو الاستحقاق لان الممنوع والصالح العيوب ان يقال يعني اذا ادعى زيد على بكر دارا او بعضا بكر غير ما في الف  
فاستحققت الدار كلها او بعضا **رد** رجع المدعي وهو زيد على المدعي عليه هو بكر المدعي والدار او بعضا لا بد من ملك  
ان كون المدعي كذا او بعضا ليس بمنع في وضعه في المسئلة ايضا ما يظهر من كلام القوم والصواب في حق المانع في الكثرة  
يرجع الى الدعوى فيما بوجه **رد** لان كلامها انما يتعلق بمسئلة جميعا **رد** وتجب اي الشفعة لو وقع الصلح عليها  
قال الربيع في حق لادعي عليه دارا او كثر فصالحه عما دارا في وجب الشفعة في حق صالحه عليه دون الاخر انتهى  
**رد** يرد المدعي البطلان يرد المدعي عليه **رد** اي يرد المدعي او بعضه اريد المدعي العوض الذي اخذه كذا او بعضه  
قد رجع المدعي على المدعي عليه كما قال الربيع **رد** ويظهر ايضا ان المدعي لم يكن خصمه فيرجع عليه على صفة الشفعة وممنوع  
الى المدعي عليه قلت هذا متعلق بقوله في الممنوع المدعي البطلان **رد** فاذا لم يتم رجع بالبطلان وهو الدور في الكثرة لان المالك  
في الصلح على الاكابر المدعي فاذا استحق البطلان رجع بالبطلان وهو الدور انتهى **رد** كما سبق في الفصلين بطلان الصلح الربيع  
هذا اذا كان البطلان بالغير وان كان مما لا يتحقق كالبطلان والدار لا يبطل المالك لانه لا يتحقق في العقد والشروط  
فلا يتعلق العقد بها عند اشتراط البطلان ما يتعلق بمسئلة المدعي انتهى **رد** صالح على بعضه بغيره لم يصب وفي البرائة  
هذا هو المذكور في التاويل في خلاف ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية يصح ولا تصح الدعوى بعده وان برهن انتهى  
او ابرأه في التاويل في هذه المذكورة في كثير من الكتب المعتمدة بل اذ كانت في العدة وغيره مسئلة ترفع خلاف حيث فيها  
المدة اعيان لو صالحا وكتب العقد وفيها كل ما لا يخفى من الدور فظن ان الصلح فاسد لما في آراءه رجع في دعواه واصلح  
الابراء الى ان لا يبرأ من صفة فاسد البطلان انتهى قلت عدم محالة ملك العدة لما ذكره الكتب يوجب على المار  
الظهور ومن لم يجعل نوراني لم يفرق **رد** واخذ العوض عن البعق وبالبعق يعني في المدعي عليه والعوض عنه

هو الدرهم والنوب **رد** وكان عتقا بال مطلقا اي في حق المدعي المدعي عليه القوم هما مسلما احد المصالح **رد**  
والاخر لصاحب العتابة وصاحب الكفة وقد اخار صاحب الدرهم المسئلة الا في غير قوله في الممنوع وان لم يكن المانع  
فدعوى بال في حق المدعي الى ما تولى ليس وجه ظاهر **رد** والا فتقطع نزاع في حق المدعي عليه هذا معنى قوله صاحب العتابة  
في حق المدعي عليه يكون المدعي المحض لانه يزعم انه في الاصل حار الا لانه لا ولد له لاسيما العبد الا ان يقيم البينة فيقتل  
ويثبت الولاء انتهى ومنه يظهر وجه ترتيبه في صاحب الدرهم لا يثبت الولاء مع قوله في الترتيب نزاع في حق المدعي عليه  
فترتب **رد** ويثبت الولاء في كل موضع اقام بينة بعد الصلح لا يثبت المدعي لانه لا يملك البطلان بخلافه رتبة  
بالمالك اذ قال الربيع **رد** لان المال غير ترك البعق الظاهر للموافقة بعارة الربيع وغيره لان اخذ المال كانه  
يستقطبه في سبيل **رد** ودعوى نسب كجده فيها عتقا في الكثرة لا يثبت من غير حق الغير لا يثبت  
ولهذا اطلق اذا ادعت المطلقة على زوجها فثبت بان قالت انه ابنه منها وجه الرجل فصالح في النسب على شيء  
فالصلح باطل لان النسب ثبت حقا للولد لاحتمال ما لا يملك الاعيان من لاسقاط انتهى قلت  
قد عرفت مما نقله من الكافة ان المسئلة مقيدة بدعوى المرأة في كان ينبغي من صاحب الدرهم الاطلاق وما وقع  
من قبلي ذكره **رد** لان النسب ثبت في كذا يجوز له التفرقة فيها قال في الكافة ان العبد المأذون نفسه ليس  
الجارة ولهذا لا يملك التفرقة فيها في كذا استحقا صا بما لا **رد** فسا كانه صالح على بل مؤجل في اخذ  
بعد العتق وقوله يؤخذ به بعد العتق عنه بعد صفة لقوله بل ومنه كاشف للفتنة الا وكاشف البطلان المؤجل في  
ذلك **رد** ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يملك لفظ العتابة ولم يكن له ان يقبله ولان يسوع يعني ما لم يقبله قال  
كذا هذا **رد** يعني صالحا كونه قلت هو ظاهر فان الكلام في هذه المسئلة ايضا على مصالح العبد المأذون كما يظهر من الرواية  
ومزوجه وجعل على عبارة غير العبد المأذون نفسه لا يخفى **رد** وصح صاحب الكتاب عن نفسه اي فيما قبله او صالحا عنه نفسه  
كما يظهر من الرواية والمزاد اطلاق الفرق بين العتابة والكافة في ذلك **رد** لانه كانه مزوجه غير المالك هو لفظ الربيع وهو  
قوله ان المكاتب يدا والكتلة **رد** وهذا اذا ادعى احد قسمة ام كذا في النسخ والصواب في عبارة الربيع ولهذا  
لو ادعى احد ايضا كذا في الكتاب كذا كلف لا وقع في ان مسئلة التفرقة بالقتل كذا فلا يوجب على المدعي دعوى الرقة  
وهذا ظاهر **رد** وعنها لا يجوز ان يبطل الفضل في قيمة ما يتعين ان يس ويزم ردة الزيادة كذا في الكافة







واما قولنا في الشريعة في شئ الهداية اي غير مكره على احد والآخر اذا لا اكره بالهداية بالشرع الجليل عاين في  
انه ادعى اليه نوع ضرورة ولكن ذلك لا يمنع ان يكون في شئ من غير عجزه **اوله** اخذ الآن موافق لصاحب الولاية  
اخذ في الظاهر ان المراد كونه موافقا باذنه بدون حاجة الى اقامة البينة او التحليف كما يفهم من كلام  
صاحب الهداية واما حمل على ما حمل عليه صاحب الهداية في قوله في الحديث انما لا يجرى في ذلك لارادة لادارة  
ولفظ الهداية والكافة اما اذا قال على انه لا يجرى في ذلك لانه في الحقيقة يجرى باجماع من اجل  
واحد واخر في الصفة الواحدة غير الصفتين حيث لا يكون المشترك كالمشرك في صورة غير جارية  
بائع احد من نصيب من رجل خمسة درهم وبائع الاخر نصيب ذلك الرجل خمسة دراهم وكتب على كل واحد واحد بالثمن درهم  
وقبض احد من نصيبه لم يكن الا ان ثبت كماله تركه لهما في الدين لان كل دين واجب على حدة  
كذات عاية البين **اوله** وتكون ذلك في غير المورث بينهما وقيمة الميراث المشترك كما ذكر في الهداية **اوله** قبل يجب  
عليه في قوله البين المشترك بان اقره المشترك ان لا يكون عليه دين قبل ثبوت الدين المشترك **اوله** لم يرجع  
المشترك في الدين هو سوطا من الصلوات في ذلك المشترك كما وقع في عبارة صدر الشريعة وقول صاحب الهداية  
لم يرجع عليه المشترك في قوله **اوله** فلم يرد نصيبه بالبراة انه كذا في النسخ والعواجب في عبارة الكافي  
نصيب الميراث لان الاصل في الدين انما اذا التفتت قصاصا ان يصير للاداة مقتضا بالثمن في الدين فاقص  
الى مورد دينه نصيبه لا يقتض كذا في مراجع الهداية **اوله** ان يأخذ نصيبه من راس المال كما قرر في التعلات في غير ذلك  
المورد في لفظه قال الزيني انما شرط ان يكون هذا الصلح على راس المال لانه لو كان على غيره لا يكون بالاجماع لافيه  
من الاستدلال بالمسلم في انتم ان من المصلحة على راس المال اذ ان يأخذ راس المال وينسحب عقد الشركة واما ما  
صلى مجازا اذ هو في الحقيقة كما قرر في عاية البين **اوله** وقال ابو يوسف جازع ان قال ابو يوسف يجوز ذلك في حقيقة  
دين كماله بان يشترك فيها قبض واستيعاب المصلحة ببقية الطوم وكان بينهما وانما استيعاب المصلحة  
للقبض ما قبض كذا في التعلات في سبوح التفسير للقدور **اوله** وبطلان هذا فيهم ودما في كذا في التعلات في  
الموافق ل عبارة الهداية وبطلان الصلح **اوله** الا اذا كان المعطى هو نفع الطاعة في صفة المنقول والمراد به بدل الصلح  
بطل الصلح في الغير والغير جميعا فيكون من قوله واذا بطل في حق الغير بطل في الغير الصلح الكافي

بطلان في الغير الصلح كذا في الصفة كما يفهم من شروع الهداية **اوله** بما يؤخذ منهم في الغير في العرف والعقار  
والنقود كذا في صفة **اوله** ولا يرجع عليهم نصيب المصلحة الا لا يكون الرجوع الى الورثة بعد ذلك في النكاح نصيب  
المصلحة في التبرك كذا في عاية البين **اوله** فالاول ما ذكره قوله انه قال الزيني والاوجه منه ان يسبقوا كذا في غير ذلك  
بعد الذي تم بحكمهم على النكاح او بحكمهم ابتداء غير غير شئ في قبضه لم يأخذوه لانفسهم انتهى **اوله** واقر صفة  
في حقيقة من فيكون لهم عليه كذا في عاية البين **اوله** وصالحه غير غيره ولو قال ايضا لوجه عاين انما لا يجرى  
في لفظ الهداية كان اظهر **اوله** واحالهم بالقول من عبارة النسخ في كتاب الجبل ولو كان المصلحة بقبض نصيبه وانما صحتهم  
باله عليه انتهى **اوله** وقيل يقتضي فانه هو الحقيقة في وجهه وفيه ما يقتضي ان الصلح هو موافق كذا في الكفاية  
**اوله** لاحتمال ان لا يكون في الشركة مكينا او موزونا عبارة الكافي بدل هذه العبارة في حجب المصلحة في قوله  
ولا علة بها واما العلة بالشبهة فنفسها **اوله** وصح في الاصح اي صح الصلح في نصيب بعض الورثة على كل من  
على ما يظهر في تقرير التعلات فلا يندب عليه في عبارة صاحب الهداية في هذا الاجمال المحل المؤثر في الاصل ان قوله  
في هذا الرجوع على كل المالك **اوله** لانه لا يقتضي المارعة ان يفي ان العلة في عدم جواز البيع اذا كان البيع محمولا  
انفاؤه الى المارعة وهما لا يقتضي المارعة لان المصلحة عنه في بقية الورثة ولا يطالبون شيئا من المصلحة  
لمع بدل الصلح كذا في عاية البين **اوله** وقيل لا يقتضي لانه بيع قال التعلات لان المصلحة باع نصيبه الشركة وهو  
بما اخذ من الكبير والموزون **اوله** لقاب المصلحة عنه في بقية الورثة ان يفي فلا يكمل الى التسليم وبيع  
ما لم يعلم المشترك والبيع مقداره اذا كان لا يكمل فيه الى التسليم صحيح كذا في الكافي **اوله** ومع هذا في جمل المبيع  
**الحكم الفصل** **اوله** وقد ذكر في كتاب الشركة ما مر من العسل والصلح والولاية وفي التعلات  
من شرط آخر وهو السلام والاعتبار في قوله واهل اهل الشهادة كذا في قول صاحب الولاية حيث قال اهل الشهادة  
اهل العضاة وشرط اهلية شرط اهلية اسكان **اوله** ولو امر رجل بالشهادة اكرسا في حازر باتفاق الروايات لان الشهادة  
ليست من اعمال العضاة ذكر صاحب الهداية في سبوح التفسير ان الشهادة من جنس الاعمال وهو ما يشهد به  
**اوله** وهذا مشكل عند لان العاقل انما يفتقر الى بولاء العضاة ولا يندب عليه ان يغير من الزمان كما يشهد به قوله  
انه لو لم يؤذن له بذلك لم يملكه والمدة في القول لا تدوم كون الشهادة من اعمال العضاة **اوله** وقيل ينزل لان المصلحة



وعليه التمسك في الابطال **له** القول عليه السلام من قال القضا وكل النفس على صفة المبنى للمنفرد **الكتاب**  
 اي فوض امره اليه فوض امره اليه **كان** محذوا لا يجرى عند الصواب كمن النفس قارة بالسوء كذا في غايه **البيان**  
**له** وقيل قد ازدراه بعض العقلاء انما الى آخر الحديث المذكور **له** وهو العلم المضيف ان القاض لا يخبر  
 لا يمنع من انما الدعوة فان العاقبة بحسبه هذه الدعوة فهي دعوة عامة كذا في غايه **البيان** **له** كما في الكفاية  
 ولا يرد مع ولا يرد مع انتمى كلام الكافي منها واما ما وقع في نسخ الدرر بعد ذلك من قوله ولا يمنع حجة للبراهنة  
 فكثيرا باطل **له** اي القاض المتعقل لا وجه تخصيصه بالذكور بل الظاهر ان يقال بل المتعقل كذا في غايه **البيان**  
 من الشرح شرط الاباء بعده ولم يفرق بين ما اذا اثبت الحق عليه بيته او اورد **له** اورد في الحق اي ما عليه  
 كما وقع في لفظ الكثرة من بعض الناس لا يكون ذلك سدا في العلم لا يبين له وجه **له** لان الكمال اذا اهل  
 في يده ثبت غناؤه لفظ الزبدي ظهرت عنده قدرة لا يتحقق حصول المال والظاهر بهاؤه بالتفويض وهذا  
 التفسير في الاقسام المذكورة في المتن حصل كمنه من قول كذا في قوله واقامه على امره باختياره وليس ار  
 ناظر في القسم الثاني المذكور بقوله او انما ينفذ **له** وفي غير ما في الديون به في الدنيا واخرى كما قال  
 صدر الشريعة وادبوا النفاق وهما الاعايق كما قال الزبدي **له** ثم ثبت ان القاض في كل حال  
 بعد ما جرت يرايه فان قام بينه على اسرار او جرت في غير ذلك انما الزبدي **له** فطره اما بسره  
 انما في الاشارة الى البس **له** ولم ينفذ في امره اي لا ينفذ في غير ذلك وهذا عندنا جسته وقار  
 ابو يوسف وفيه وزم غنم انتهى وقال صاحب الدرر في كتاب الجواز بينه وبين زمانه  
 بعد فوج من اهل بيته لا ينفذ في البسج والنصف والسمو انتهى قلت لكن قول صاحب  
 الدرر في شرح هذا القول لان ثبوت حقه عليه لا ينافي طلبه الا في حقه من يوم اوج هذا الكلام خبر  
 محمدي صحيح وكيفية التواضع من جسد لاجله او لا ينفذ في امره كذا في سائر النواهي سواء  
 ذلك كان ظاهرا او خفيا في لفظ الدرر **له** ولا ينفذ بينه على فلا ينفذ خبره وانما قيل  
 وبه في القضا ابو بكر بن الفضل ونصير بن يحيى وعنه من شيوخنا على الاورد ذكره الزبدي **له**  
 وبه في تفسير الاضباط يعني لا على الوجوب كما صرح به الزبدي **له** عام ان القضا

تفسير

يستغنى عن الشهادة انقضت في ذلك اثر الزبدي ولم ينفذ في لاهه **له** فانه لم يستغنى عن الشهادة  
 في الخطبة قال الزبدي ان احد قسيران بشرح في جمعة لم يخاله ان يستغنى الا في شهادته وكن كان  
 شرع فيها جازان يستغنى لم يرد الخطبة انتهى ولا ينفذ عليه عبارة صاحب الدرر في حقه غناؤه  
 ذلك **له** او ثبوت حقه الوطى بخلافه في خطبة الثلث اي حقه الوطى لزواج الاول غير ذلك  
 الزوج الثاني بدون ان يرد حقه او قوله مطلق الثلث على الاضافة باذن ملايه ولم يصح الترفع  
 لان زمان الموت لا يرد حقه الحكم فلا ينفذ بينه فصرح موت فلانة وقيل ينفذ كذا في جامع  
 الفصولين **له** يعني القضا فيسبب المصنف **له** حتى نسخ كلام الاخر عبارة الاثر في اللفظ  
 الزبدي حتى نسخ كلام الاخر **له** كوصي القاض قال في مروج الدرر انه هو اخر از غم الحسن وهو ان  
 ينصب القاض وكبير لا ينفذ فيسبب المصنف عليه في افتلا والتروا بين فانه ذكر في البرهنة انه  
 اذا نصب القاض سخر اهل الغايب لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز حكمه على كذا في النهاية بان  
 يكون ما يدعي على الغايب سببا لا يدعي على الحاضر اي يكون سببا في وقت دون وقت لا ينصب  
 الحاضر فصلا على الغايب كما لو ادعى على امرأة ان زوجها وكلني ان احكم عليه فقلت طلعتني  
 ثلثا وبرهنت فقلت في حق قصر بر الكسيرة خا للاحق اثبات الطلاق على الغايب حتى لو حضر  
 الغايب وانكر الطلاق اعاده البيته لان احدى على الغايب ليس بسبب ثبوت على يد  
 على الحاضر وهو قصر بر الكسيرة خا لا محالة فان تحقق الطلاق بوجوب قصر العبد الكسيرة بان  
 لم يكن وكسيرة باطل فبطل الطلاق وقد بوجبت ان كان وكسيرة فبطل الطلاق فكان ما ادعى  
 على الغايب سببا ما ادعى على الحاضر وقد دون وقد قلنا يقتضيه قصر بره لا الطلاق كذا  
 في مروج الدرر في تغاير البرهنة **له** كمنه في امره على صفة القضا كذا في الدرر  
 واما ما بينه اي بعد ما انكر ذوا البه ادعى انه ملكه ان لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغايب  
 النظام الموافق كلام الزبدي وغيره ان يقال ان لا يكون حكما على الغايب نه لم ينفذ بينه على الحاضر  
**له** لا ينفذ بينه كذا في الشرح حتى في نسخة بخط المصنف والصواب بينه **له** لا ينفذ



المراد بالكتاب

وفيها من النسخ التي يجوز من الغرض انتهى **هـ** اي بعبارة اخرى ما ذكر الضمير في قوله بعبارة الى الحكم والمراد بالكتاب  
الحكم والقود الدينية والمراد بغيره ما يجمع المجهول وغيره في الربط مع الاجتهاد كالكتاب بالكتاب  
اول سنة المشهورة او الاجماع اذ لا شك في صحة الحكم فيه على ما قرر في صدره وفيه من كلامه  
انتم على صاحب الدين رعا فلا غنى عنكم ثم ان قولنا في الموضع ان هذا الكلام انتم عدم جواز الالف  
بصحة حكم الحاكم مطلقا ليس كذلك مما لا وجه له فان عدم جواز الالف بصحة حكم الحاكم بعد استئذان الامور الثلاثة  
المذكورة مما لا شبهة فيه كما يظهر من تعليقكم **هـ** بان لا تنجلي العوام في ما يتبع من الدلالة بغيره **هـ** لا جاز  
بحكم اي بانه قد حكم **هـ** لانفسها، ولان الحكم بانه ينزل **هـ** فليكن شرط وجود شيء لا يجب ان يكون صحيحا  
مشترط لبقاء ذلك الشيء لا بد من ذلك ان مقتضى هذا السوق ان يكون قوا بعض الالف بغير مفوت لبقاء  
ذلك الشيء والامام هنا بالعكس فانه صاحب الدين هو الظاهر في العباد حيث قال ما كان وجوده  
مستحيين لا بد من وجودها وانما عدمه فلا يحتاج الى عدمها بل بعدم احدها انتهى واجاب عنه الزليق  
بان الحكم في الامور الحادثة من غير لزوم استئذان احد ما يقتضيه كمال المصداق والشك والوكالات **هـ**  
حكم القاضي في النسخ على ان هذه العبارة بأسرها من الشرع ولحق الصواب كون حكم الحاكم في المنزلة والظاهر  
من الشرع مكان قوله فيما سمي في شرح قوله خلاف حكمها اي قوله في الحكم **هـ** وكذا لو غاب المدعي عليه كذا في اكثر  
النسخ وكذا الصحيح وكذا لو ما المدعي عليه ما يشبهه سوق كلامه اقل **هـ** على نائب الصغير بدفعه في حصة  
وابوه وجده فان لها ايضا ولاية على مال الصغير **كتاب القاضي** **هـ** لان حكم القاضي  
تقديمه على الاوراع المدعي عليه قوله لا يخفى ما فيه من الكلف وكان صاحب الية ارا حرجا في استحقاق الرد  
على كون المدعي عليه غائبا ليكون الكلام بعد غيبته اللغو مما امر **هـ** قال القاضي ان قوله فان شهدوا  
هو ما خذ من كلام صاحب الكفاية **هـ** والامانة والمصداقية المحجوزين قال في غاية البيا واما قال المحجوز لان لو لم يكن  
محجوزا لبايئة الضمان فلا يكون واجبا في الدية انتهى وقال في الكفاية اربعة الامانة والمصداقية المحجوزين يكونان  
بمنزلة الدين اذ لو لم يكن محجوزا لكان في جملة الاعيان المنقولة ولا يقبل كتاب العاقل فيها انتهى **هـ** واما فان في النسخ  
لا يقبل ان لا يقبل في الاعيان المنقولة بخلاف العار وغيره من المحجوزات وهذا ظاهر الرواية والمذكور في المتن هو قول محمد

دخار

واختار ذكره في المتن كما كان هو المنع به في المسئلة **هـ** وقال في المحيط رحمه ابو يوسف عن القول الكتاب ان الذي يخص  
صاحب الكتاب في ان لا يقبل في هذه المسئلة كمنه اقوال الاكابر لا يقبل في الاعيان المنقولة كالكتاب والمبيد  
والامانة وهو ظاهر الرواية وانما ان يقبل في العبيد دون الامانة وانما ان يقبل في ما بشرابط  
واما القول المذكور في المتن من ان يقبل في المنقول مطلقا وهو قول محمد على ما سمي منه وما في غيره  
يتبين ما اراده صاحب الدين بقوله الاول دون الامانة كسب المنقول لا على ما صرح به في المتن  
وخلافه يقبل ما بشرابط اي يكتفى احد في امانة البينة ان كان له ابق وهو اليوم في بدلان  
ويؤيد العبد غابة التوفيق بصفته او اسمه ونسبه ونحوه والدار التي حلت فيها كذا في الحاق **هـ**  
وسمى البينة اي في الشهود وقار في الكفاية وعلم القضاة اليوم انهم سلمون الكفوف بالاشهاد  
كذا في النهاية في حار وكذا وجرت بحكمه شيء انتهى **هـ** وكذا اذا اذ كنت اليه فجز في ثبت  
بالشهادت اي فيما ثبتت مع وجود الشهادت ولا تدري بها اقر في الحدة والقضاة ولو قال  
مع الشهادت كما وقع في عبارة الحاق كانت المصلحة سهلا **هـ** وختم اي ولا يصح بقتلهم وكذا  
حفظ ما في الكفاية في وقت النسخ اي وقت الاداء بشرط طهره كذا في الكفاية **هـ** اذا اكثر الحسن  
بغيره من ايراد الشهادة على الشهادة على وجهها بكتاب او غير الشهادة بالكتاب الا ان  
لهذا النسخ حكم القضاة ولهذا لا يصح هذا النسخ الا في الخارج ولم يستطع فيه العدد ولفظ الشهادت  
ووجه في الخارج ان كانت هذا النسخ سماح البينة قضاة فدل ان هذا النسخ حكم القضاة  
ولا يتم بعد الان عايد بوجه القضاة على الكفوف اليه كذا في مخرج الدراية واما كون نفي  
الشهادة بالكتاب بمنزلة ادا الشهادة عن الشهادة في شيء من صاحب الدرر **هـ** لان شهادتهم  
حزنة يحكم على القاضي ان الحكم على النسخ الكتاب ان كانت له من اور وعلية بل من هذا ان  
لا يجوز الحكم بشهادة الكفاية على الكفاية راضيا انتهى فقد بعد عن الصواب ولا يحتاج الى اياه  
اي الجواب في نظام في المبسوط ولفظ ولا يجوز شهادته اهل الزمة مع كتاب القاضي المسلمين  
انتم على من ولا على قضاة لانهم يشهدون على نفي اسم وشهادة اهل الزمة لا تكون حجة







بعد ذلك بنية ان اشترى منه لا تقبل بنية كذا قال الربيع **هـ** اقر بقبض شرة درهم ثم ادخل انما زويت  
سواء قال ذلك موصولا او مفصلا ذكره الربيع **هـ** ولذا يجوز في الضرر والسرقة بالربو والبنية ولو لم يكن من جنس الدرهم  
لزم الاستبداد كما قرئ في باب **هـ** كذا اقر بقبض احماد حيث لا يقضي في دعواه الربو والبنية كما لا يقضي اذا ادلى  
المستوفى في الاول بقبض شرة درهم **هـ** والسنوق ما عليه في الشك الكافي وهو موقوف بتوانني ولو لم يكن  
متاخر في التبع القدر وهو لفظ بالفتح قبل هو بفتح سوتة يعني ثلث طاق الطاق الاعلى والاسفل فسطحة والاول  
صغير انتهى والمستوفى اورد في النهر **هـ** فلهذا فحق فيمنع صحة الدعوى ولا تنفع البنية في حقوق العيال بل لا بد  
كذا في الكافي **هـ** وغيره في يوسف انه يقبل اعتبارا بقبض الذين هو ما اذا ادعى على آخر ما لا فاعال المدعى عليه  
ما كان له على شيء فظاهر من المدعى على الف درهم المدعى عليه القضا او الابرار فانه يقبل خلاف لفرز  
كذا في الكافي **هـ** ولا كذلك ما كان دعوى البراءة من العيب بتدليس في البيع وهو انكر كذا قال في الشرع  
**هـ** لان الذكر في هذا اصطلاحهم العيب لانه ذكر كذا جهر والاستيناق هو انك كيد **هـ** كذا في عتبة  
فان الاستيناق ينصرف الى الكمال لا يبرهن شي كذا في شروع البداية **هـ** وهو انك فرج بقر قوله وهو علم هذا  
المدعى ويرى انك لم تكتب انك متصدا بقوله وفي قال فانه لا يبطل الصك بالاتفاق كذا في شروع البداية  
**هـ** قالوا لا يلحق به اي لا يلحق به الاستيناق بالكل اذا اخبر من الصكوك كالسوت في النطق كما صرح به الكافي  
**هـ** حيث يكلم اي الغني ان كان الى جاريه الى ان كان القول الموجه وهو صاحب الطاحونة وان كان منفظا  
كان القول للمساكين **هـ** فان القول للزوجة ايضا ولا يكلم اي الى في هذه المسئلة لان حكمها يؤدر الى جعل الاستيناق  
حجة لكما في **هـ** بشو لم يقولوا لانهم لم يراها غيرهم انما اذا ثبت بالاتفاق رايه كذا في الاتفاق وان  
لانهم لم يراها غيرهم لا يؤخذ منهم كذا في الاتفاق ذكره الربيع **هـ** وتا ديا غير الاتواء التقادير بالمال اي كاشيا  
غير الاهلاك **هـ** لنفسه ولا خيال الغائب اذ انما كذا في الكافي وزاد عليه ولا وارث له سواهما وذكر ان فيه  
في اليد واذا حضر الغائب لا يجوز الى اعادة البنية في الصحيح بسم النصف الى بسم النصف كذا في الكافي **هـ** وقالوا في  
دوا اليد اخذوا القاضى اذ اختلف في ذلك فصار كذا في فيه بل هو بالاجتهد والآخر في ذلك واضح وكان حق العباد  
ان يقول اخذوا القاضى منه ويجوز في بغيره كذا في غير كذا في غير ارجاع الى البداية وبطلان البداية ايضا واستوفى

صدر شربة بالآخر عليه **هـ** لان الاجابة ظهرت خبائثه بالجهة كذا في فتح القدير **هـ** فيؤخذ منه يعني لما ذكر في يد  
اذ لا يؤخذ منه كذا في انما كذا قال الربيع **هـ** ولا وارث كذا في النسخ والصلوات المواقف كذا في ولا ارث **هـ**  
واما لا يؤخذ الكفيل فهو ما خلا قول الجنيبة بلامكفيدة **هـ** يقع على كل شيء الشئان المورث **هـ** ولما ان الاجابة  
معينة في هذه المسئلة **هـ** والفرق ان الوثية استخلفت بعد انقطاع ولاية الوثى كذا في رواية الطاهر وغيره في  
انه لا يجوز الفصل الاول ايضا **هـ** لا اختلاف بعده ولا يند عليه ان قوله بعده جنس مفسد ثم انه لو كان ليس كذلك  
الوكيل وان تصرفه بحكم النيابة لا يكلم كذا في كذا في بعض شروع البداية كان اخبر في فاقدة المرام كذا في  
اي شرط احد شرط في الشهادة في الاخر رتبة العبد بانه جنس لو باع كان فخار القضا كذا في باب جارية الرقيق  
**هـ** والشعير بالبيع حتى يسقط حقه بسكوته والبكر بالكل فانه اذا كان المبيع فضوليا بشرط العدة والعدالة  
عنده خلاف لما كذا في كذا في الكافي **هـ** مسلم يابا بالشرع اذا اخبره عدل بالشرع لزم ادواؤه  
في قوله بالشرع متعلق بلفظ علم المقتدر على ما يدلى عليه في العطف **هـ** لان اخبر بنية كذا في الاخبار بالحكم  
المدكورة وهو عبارة الكافي **هـ** شبه التوكيل حيث كذا في الكافي وقال الربيع ولا جنيصة ان في هذه  
الزمانه وجه في شرطه في الشهادة اما العدة او العدة بيا الا ان الام ان الوكيل يبره العدة على تقدير  
ان يتصرف ولا يبره كذا في فتح القدير **هـ** باع القاضى او امينه الغنى اي باع عبد المديون  
لاجل الاثنين كما قال في الشرع **هـ** فصاع اي صاع من العدة من البائع والفاض او امينه او القاضى  
او امينه بمنزلة الامام لفظ البداية لم يتغير لان امير القاضى قائم مقام القاضى والقاضى مقام الامام  
وضاح الدرياد في فقره فاصطفا **هـ** فانه محاجون الى امثال هذا كذا في البنية في ذلك كذا في البداية  
ولفظ وكل منهم لا يلحق صان كذا يتقاع من قول هذه الامانة فتضيق الحق **هـ** يرجع الى الموقوف لان العدة  
وقع له **هـ** او ما قبل منقذه اي من كذا في النسخ ولحق الصواب العدة كذا في لان الغرض ضيق الشرع في  
فكيف يتصور ان يكون ذلك قبل قبض الثمرة واما في استحقاق العدة مونة من البائع بذلك اذ لو وقع اخذها من  
من عبد المشر لا يرجع المشرع وجب ولا عجزه لان كذا في بده انتهى **هـ** لانه وان تقبل القاضى في اشارة الى ان  
الميت او له بهذا الحكم من موقوف القاضى **هـ** لانه يصل اليه فرج ما من الموصى او المشرع في المسئلة لا وهو اذا كان











لا عبارة الكافة ولفظ وان كانت بالمراسل ان يطل الغنى كما لو كانت الغنى بمعنى القاطن في الصحيح كما ذكره في التلخيص  
قاضي من انتم في العاية الاكثية والصدقه لطلب العلم كان يأخذ بالقول هو مخارجه والمعه وبعض المتأخرين  
يأخذون بالقول الثاني **ح** وحق الغنى يتعلق بالملك وهو مال له الا برأى للورثة حق اياه والد بن واستخلص المالك  
لافسد لم يكن الاقام على التسمية اقرارا بعد الميزان في شروء المداية **ح** وهي لغة معاصرة انما قال في الكافة لانه لا يباية  
ببذل الغنى العا انتم فيظهر كلام ان اللغز المشهورة هو السلفظ بالغمزة **ح** اذا كانت المداية في المكان  
افرازه كل وجه الا افراز الجميع لانصب لا مبادله كذا في بعض شروء المداية **ح** والهدى الشريعة النافذة  
ولو كانت مبادله تكون اجارة فيشر قال في وقت وهذه الاجارة فاسدة لانه لا يكون جارة **ح** كذا في بعض  
شروء المداية **ح** وانما قلنا ذلك لان معنى الافراز يتحقق في المكان انما الظاهر ان ما سبق قبل سطر من غير هذا الشرع  
**ح** اقامة عبد واحد وبغل واحد فلان النسيب يتحقق ان انما التلخيص في هذه الصورة بلان في كما ذكر  
في الكافة ثم الظاهر من العبارة اقامة غلام عبد واحد كما يظهر لفظ المتر **ح** انما عهد من ان يغير فلان التلخيص لا يبيع  
في هذه الصورة حلها كما في الكافة **ح** بخلاف الثاني فانما باتبه بغير تسمية فتم تحقق الضرورة كذا في الكافة  
**كتاب الوصايا** **ح** حتى وجب الكسب على العبد لانه لا يملك ما يملكه غيره من ماله من غير ان يملكه  
بقول من قال ان العبارة في عامة النسخ الموصى به دون **ح** لانها ليست بالبرهان وهو استغنى عن انما في العلم  
يتعلق الى الراد والظاهر كونه منضمير لانتقال الضمير قوله جوز في حق الاجانب الاستغنى وكذا في قوله ولم يجوز  
على ما يظهر من شروء المداية **ح** بخلاف ما بعد الموت انما خلاف جازم بعد الموت **ح** لقوله عليه السلام ان يستغنى بارضا الله  
وبالبرية يستغنى رضاءهم **ح** لقول النبي عليه السلام فضل الصدقة على ذي الرحم الكسح هو العدة والذبح في عداوة اولاد  
رحم العداوة تحت كسبه وهي الحاضرة كذا في بعض شروء المداية **ح** كذا مع احدهما اي ان لم تكن الورثة اغنيا  
وقيل كذا في النسخ المتداولة وكذا الاظهر ان كلمة كسافطة غلاما من ان المفعول كذا لا مع احدهما بقرينة تفسير  
بقوله ان لم تكن الورثة اغنيا مع ما يشهد به في الكلام انتم قلتم فيكون المقصود بالسوق في الكلام على ما قرره ان  
اظهر انكم تخرج من الورثة **ح** واستغنى ان كسبهم لا يكون الوصية مندوبة وكذا اذا لم يكن واحدا وقوله لو انهم  
ولا استغنى انهم كسبهم في تفسير قوله ولولاها تربية على ذلك ايضا قلت يريد بها على صاحب الدار ان لو قيل كذا

وهو الكسب

وانه

بلا احدهما كما وقع عليه عبارة الوفاية يكون الكلام اخضر واظهر فانه اذا ثبت كون ترك الوصية مندوبا  
ثبت كونه مندوبا على عدمها معا بطريق الاولوية وهذا في **ح** ولا استغنى انهم كذا الوجه من النسخ بلا و  
وقاعدة الرسم تقتضي كتابة بالواو بخلاف قوله غناهم فان الغنى قد يكون مقصورا على ما عليه **ح** ولو اخرج العبد  
الغن او لامة الغنى اي وصي بثلث ماله كما يظهر من كلامه **ح** او بطلن وتكمل على غير الراجح قلت لا بد  
عبدك ان كلام الحاشية ايضا فيما سبق على الاطلاقا موجب لكل هذا القول غير الراجح وترى ما ذكرناه على  
ولو اخرج العبد الغنى اي وصي بثلث ماله كما صرح به في المجمع قال شارح ابن الملك قية بالثلث لانه لو اوصى له  
بغيره لا يعا ماله او الدارهم المظنة فانما لا تنفع واما تعيينه لعبد الغنى فاحرازه كما ثبت المدبر وام الله  
جازت الوصية في كل كذا في النسخ المصنوعة لوجوب العبارة الحاشية في قولهم **ح** الا عندنا حنيف في الوصية  
للغن يعق ثلثه مما اى بعد موت مولاه من حله مال الميت فيملك ثلث نفسه كما يملك ثلث امواله ومن ملك نفسه  
عق **ح** وعليه ثلثا قيمته اي عليه السعاية في ثلثي قيمته للورثة **ح** وله ثلث ماله اي للعبد ثلث ما تركه لانه لا يستتبع  
والمنسحب كما كتب عنه والوصية كما ثبته صحيح **ح** فينصفها وتيراد ان الغرض وتوضيح ذلك ان ثلث باقي  
المال ان كان مثل ثلثي ما عليه من السعاية فيقع المعاقبة مع الورثة في السعاية قلت ما قرناه غلما مطلقا  
هو على ظاهر ما في الحاشية في عدم تعيينه مسئلة يكون ذلك فيها كان كما من حيث قيمته للعبد من الدارم والدائره وما يكون  
بتراضهم وهو موافق لما نقل من الحاشية في خواهر زاده وكلامه في المجمع على خلاف ذلك حيث قالوا وان كان خيرا  
جف تبع المعاقبة بتراضهم وان لم ير منه سيرة العبد ثلث الباقي وسبع في ثلثي قيمته لهم **ح** وعند صاحب  
يعق العبد كذا في الثلث لانه قد يكون وثلث الثلث من الباقي وثمرة الحاشية لظننا اذا اجتمع مع هذه الوصية  
وصية مؤخره رتبة غنا مثلا اذا اوصى بثلث ماله لعبد الغنى الذي قيمته الف درهم واوصى بثلث الف درهم  
للغنى ومات وترك العبد الف درهم عن عند ابيه ثلث العبد مما ويكون ثلثا قيمته من العبد الفقراء **ح** السوية  
ويده في العبد الفقراء ثلث قيمته وعند الامم يعق كل العبد مما ولا يشي الفقراء **ح** فان فضل من الثلث شيء  
كان الفضل للعبد يعني ان ينفذ الثلث شيء في العبد وان لم يخرج من الثلث يسعي قدر ما صافا على الثلث  
وهذا الخلاف بناء على تجزئ الاعاق وعدمه ان تخفى مسئلة كفاية مع الوجه المصطوف من صاحب الوصية



فانضم زاد

قلت لا يذبح عليك في كلامه هذا فاعلم الماسخ لم يقل ذلك الواع الغير الموصى بأو هوها بطلت الوصية نزول ملكة عنه  
حتى لو ملكها بالشر او بالرجوع في البنية لا تعود الوصية كما لو قال الربيعي لكان كلامه بالغا من حسن سبب غايته **هـ**  
فصار هذا المعنى اصل العبارة الهداية بعينها يعني ان نزول حكم الموصى صار اصلا لا في كون فعله والاعراض  
عنه الوصية كما يظهر عبارة من الدرر ثم الورثة بالخيار يعني في المسئلة ان بنية لان وصية لوارث حكم بالحران ان اجاز  
الورثة كما قرأنا **ج** اجاز الوصية وفي ما التفت في الشر غير مرتب بها في سبب قوله لوارثه **هـ** اي الوصية  
والبنية وغيرها ولو قال فاسلم الابن او اعنى قبل موت الاب ثم مات من ذلك المرفق كما قال الربيعي لكان اوقع وكذا لو قال  
وغيرها والاوراق كلها البعد عن الاستنباه **هـ** والاوراق فائدة وان كان ملزما بنفسه لكنه بسبب الارث وهو البنية انما قال الربيعي  
هذا اذا كان الابن كذا وان كان جده فان كان عليه دين لا يبعثوا به لان الاوراق وقع له وهو وارث عندك فيبطل الوصية  
وان لم يكن عليه دين صح الاوراق لانه وقع كقولنا بئسك انتمي قال صاحب الهداية هو رواية كتاب الاوراق والمذكور في الدرر  
من الاطلاق هو رواية اخرى وقد قرأنا صاحب الهداية على رواية كتاب الاوراق المذكور اخذ الدرر منه الرجوع فاقصر على ذكر ما  
**هـ** ثم مات عدم الفرق في الموت في المرفق حال غير التثنية في اخذ المرام منه لا محالة وان كان مقتضا في ذلك ان صاحب الهداية  
وكان الاخذ ان يفرق له موافقة لهذا الشر **هـ** ففي المرفق والنصف قدم المرفق انما تعلق بتخصيص المصروف بالذكر  
على سبيل البدل وحواله حكم بالاجازة غير على ذلك بطريق النكاح حتى اذا صبح الوصية بالذكوة واجتمع تقديم الزكاة على  
على قول الطحاوي وهو وحدي الرواية عن علي بن يوسف في رواية عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام وهو قول محمد بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام  
والكثرة في النفس والظاهر في غير مقدمة مع صدقة الفطر لانه عرف وجوبا بالبركة ان دون صدقة الفطر وهذا القطر  
مقدمة على الاممية لا اتفاقا على وجوبها والاختلاف في الاممية وفي هذا القياس يقدم بعض الواجبات على بعض فذكر في الهداية  
بجمع كذا اي من قبلة هو قول الجنيته وقد ذكره صاحب الدرر في المسئلة فانه كتاب الحج فاعلم انما كانت عبارة  
في الحج والاحج ومات في الطريق وادعى بالجمعة ان استثنى بالامر على فطر والا فصدقة خفيفة تجزئ عنه فربما ان وفيه كونه  
وعند ما حج فمحيث مات انتمي **هـ** وقال وهو قول من حج عنه فحيث يبلغ هو موافق لما في الهداية وقال في الدرر  
وعند ما حج فمحيث مات وان يبلغ النفقة ذكر فمحيث يبلغ انتمي **هـ** واما ما لا وطن له فيجوز عنه انما قلت انما تخلص  
من النفقة كلام الربيعي جعل هذا الكلام مرتبطا بقوله حج كذا كذا الى بلده والا فمحيث ما يقبضه من الف مالا يجزي وقوله



وعليه انما اذا كان غير في الطريق من كلام صاحب الكفاية لا ينبغي بالحق في هذا القول المصنف وقال  
 يعقوب عنه ما ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 وسمي انما يعقوب عنه وقال لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 بان لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 وان لم يجز واما في الورقة في اصناف من ذكر المرح في قولنا على معونة المصنف وهو في ذلك معقوف انما هو في الولاية والولاية  
 ولم يجز في الورقة كما قال صاحب الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 هو ان لم يجز في الورقة كما قال صاحب الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 فكانت اوصاف بالثلاث لكل واحد نصف الثلث بينهما كما في الورقة في الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 على قدر جهتها فيجعل سهمين لانه الاقل نصيبا لثلاثة اسهم لصاحب السهم لصاحب الثلث سهمان كما قال الربيعي  
 في قال في الولاية انما لا يجوز ان يكون له نصيب في قولنا في نصيبها كسهمها في آخرها في الاجارة يعقوب ان لا يضر  
 بهذا المعنى ما هو في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 بنو والمذكور في شرح البداية لانه في الورقة في الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 في شرح البداية لانه في الورقة في الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 بغير نصيب بالثلاث هو انما في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 في عرفهم وهو كما في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 كون السهم كما في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 وان كان الشايع ان يكون النصف عند اجارة الورقة انما جازتهم لوصفين وبيان ذلك انما اذا انزلت كون الثلث  
 للموصي له وبنى الثلثان في طرف الورقة فاذا اتى النصف نصيبا في الورقة وهو سهمان في نصيب الموصي له صار  
 نصيب الموصي له واحد ونصف فاما في بنى نصيبا واحد كذا ونصف فاما في بنى نصيبا واحد كذا ونصف فاما في بنى نصيبا واحد كذا ونصف  
 كما ان نصيب الورقة كذلك في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 في السهم اخبار في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية

اور في هذا السؤال ولم يجز في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 سمس كما لا يجوز ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 اولى وهو الثلث انتهى وقد كتب ذلك لانه من الباطل انما هو في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 القول في اجابة سبي قوله في الورقة في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 السهم الثلث واما السهم الاول فلم يجر في المسئلة الا ان يكون الثلث واما السهم الثاني فلم يجر في المسئلة الا ان يكون الثلث واما السهم الثالث فلم يجر في المسئلة الا ان يكون الثلث  
 انما هما لم يتحقق اتجاها للنفقة لا يكون مسكنا من فروع اعادة الموقوف موقوفه وهذا ظاهر في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 في هذا النوع كذا قال الربيعي في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 جميع كما قال في البداية في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 لفظا لانه في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 ينقسم على سبعة اقسام ثلثه ولكل فريضة سهمان لان المذكور لفظا لانه في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 واقامات الاولاد لثلاث واما لزم لصاحب الدرر لانه في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 في ما كل منها فاما في البداية لان الشراكة للمساواة لغة وقد امكن اتيانها من كل اقل لانه في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 واحد منهم ثلثا ما في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 على الشبهة كما وقعت على عبارة البداية في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 وقال الشارح في غير ذلك انما هو في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 المذكور في الولاية فان اوصى به ذلك في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 في الولاية والموصي له كان الموصي له في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 ثم لغيره للموصي له كما وقع في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 معلومة كما قال الربيعي في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 في حق الشبهة كذا في البداية في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية  
 لانه يكتفي على ما في كفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية لا ينبغي ان يكون عندنا من الكفاية



وفي الحق والملك الذي قد سبق منه هذه المسئلة بعين حيث قال ولو اوصى بثلثة زينة بغير الميت كان له فيكون كذا  
بما طاع في قوله في انشاء اشياء المسئلة السابقة بان قال بخلاف اذا اوصى بثلثة بغير الميت كسب ما كان في قوله في  
لكن ان توجهها في الورثة من اهل التيمم ان اشارة الحق في الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة التي قبلها **فصل** في قوله في  
الظاهر ان الماد بالعارض هو يعلق حق الورثة بالملك **فصل** الا ان يسمي الورثة الثلثة بالقبضين توطئة له في المنز  
الواقع بعده **فصل** في ان لا ينفذ في الورثة ان جاء قوله وان يسمي بالقبضين هو قوله اخذ ذواته ومجوز ذلك ان يكون  
هذه العبارة بالاول **فصل** في وقت الوفاة قال في الكافي فان قال الورثة سئل كم من الورثة فاستجابوا بثلثة  
بنفسهم كما قال الربيعي **فصل** في ان تنفذ وصية من قبل يكون حصة او لا يكون لو قال من قبل فمحل يكون حصة او لا  
كما وقع في الكافي كان **فصل** في ان يسمي الموصي له الثلثة على ان لفظ الموصي في الشرع وكان الواجب جعله في المنز  
**فصل** في ان اوصى من حال لا ينفذ لفظ الولاية وهو اوصى من حال لا ينفذ بغيره انتهى **فصل** في ان اوصى من حال  
وهو صحيح فان قوله بعينه صفة الالف بمن صاحب الولاية وصفة الموصي غير متوجه وقد استوفى الربيعي حيث قال في ان اوصى  
رجل بالثلثة منهم بغيره من اهل غيره **فصل** في ان ينفذ في اي بعد الاجارة قبل ان ينفذ التسليم كما يظهر من صفة كذا  
**فصل** في وصية ابيه لابنه بثلثة من الثلثة ان حق التيمم يقال موصية ابيه بثلثة موافقة لظاهر الولاية والولاية كما يظهر في قوله  
في الشرع لانه اقر بثلثة من الثلثة **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة  
كما ذكره في الشرع **فصل** في ان لم ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان لم ينفذ في الثلثة من الثلثة  
ان الموصي من بثلثة واخذ مائة من الام فان فسخ شيئا اخذه من الولاية كما قرره الربيعي وهذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف  
ومحمد تنفذ منه على السوية وصورة رجل كسائة درهم واة ثلث مائة فوكلة ولد ابي كسائة مائة مائة مائة  
حقه صار مائة الف واما في ثلثة مائة ففقد في حصة الام وثلث الولد وعند محمد وابي يوسف ثلث كل من كان في ثلثة  
**فصل** في لو دلت بغيره بغيره **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة  
وعاين ما ذكره ان يقال في المالكين مائة وكان في ثلثة من الثلثة وان كان في ثلثة من الثلثة غير معلم بعبارة المنز  
**فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة  
وكذا السكك بغيره بغيره **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة

ان هذه الشريعة ولو قال في السكك في تنفذ من غير المثل من غير المثل لان كونه بغير المثل ليس طاعة لكان  
بالرأى عليه في السكك بغيره المثل وتنفيذ الزيادة كما قيل في المسئلة المذكورة في اوراق عناية البيان **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة  
يعتق عبده اي بان يعق الورثة عبده بعد موته كما قرره الربيعي وكان الموافق لان يكون في ثلثة من الثلثة بغيره بغيره بغيره  
الورثة عبده بعد موته فان ظاهرا في غير ذلك كونه على علق من يعق بموته بالثلاثة بان علق بموته مثلا كما عليه  
لان حق ولي ابيه مقدم على حق الموصي لانه ينفذ في الثلثة من الثلثة لان الموصي ينفذ في الثلثة من الثلثة الموصي  
ولفظ الولاية وكذا في حق الموصي وهو في افاضة ما ينفذ في الثلثة من الثلثة من ان الماد بالملك له هو الوفاة على ما قرره الربيعي  
**فصل** في ان ملكه في اي ملك الموصي باي عبده **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة  
بان ظهر عليه دين فباع الوارث لغيره بثلثة من الثلثة كما وقع عليه ثلثة الولاية كان حسن **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة  
بالفداء هو بالصلح المهرية الطارئة على ما صح صاحب عناية البيان **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة  
كما قرره الربيعي **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة  
بالدين مطلقا **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة  
وعند ابي يوسف محل الولاية لو قال وقيل بالعكس ان اخذوا ظهر **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان ينفذ في الثلثة من الثلثة  
سور العبادة **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة  
لانه ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة  
فلان العلق في حق العبد وان كان حق الله كما يكون ذلك في ثلثة من الثلثة **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة  
يعني اذا اوصى لواحدة ما ذكره ان اراد لواحدة ما ذكر لفظ الربيعي الاقربا **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة  
وقال صاحباه الوصية لكل ما يثبت في الاصل في الاسلام وهو اول السلم او اول السلم في الاسلام وان لم يسلم  
على حسب اختلف فيه ولعله نفى في الولاية وينفذ كسائر ما في ثلثة من الثلثة **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة  
حيث قال وعند ابي حنيفة بثلثة من الثلثة **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة **فصل** في ان لا ينفذ في الثلثة من الثلثة  
في ثلثة من الثلثة بواسطة الغير كان الظاهر الموافق للولاية والولاية ان يقول من ثلثة من الثلثة بوسيلة الغير **فصل**  
واما اعتبر المحرمية لان المقصود في الولاية ولو اقدم المحرم بطلت الوصية عنه لانه مقبلة بهذا افاضة من طاعة الله







لا يلازمها يكون معلوم قوله وعند ما لا يلازمها خلاف الواقع كما عرفت ولعلنا البداية  
وان اوصى بداره كنيسته لعموم غير مستخرج من الوصية عند ارجح حجة وقال الوصية باطلا استثنى قلت في شرح ما بالشرية  
فان كانت كني الاخرى فماذا اوصى بان يبنى كنيسته في بيعة في القرى ما في الاصل فليكن بنا اتفاق انتهى **هـ**  
الا ان يوصى لعينتين ينبغي ان يجعل كنيته على كنيته يعني ان يجوز في هذا الصود اتفاقا في كنيته في الوصية  
**هـ** يعني اذا اوصى بداره بداره بداره في كنيته في القرى ما في الاصل فليكن بنا اتفاق انتهى **هـ**  
بان جعل داره بداره بداره في كنيته في القرى ما في الاصل فليكن بنا اتفاق انتهى **هـ**  
المرية جامعة عند ما موقوفة عند الجليل ان اسمها كنيته في القرى ما في الاصل فليكن بنا اتفاق انتهى **هـ**  
او هي لزيد كذا في النسخ التي عند ما موقوفة على كنيته في القرى ما في الاصل فليكن بنا اتفاق انتهى **هـ**  
يستعمل بالعام فمزمع ان العبارة اوصى لزيد وخطا صاحب الدرر ما في النسخ **هـ** فلو جوزنا رد في حياة ينجح من مضمون  
**هـ** وينفذ البيع لصدور الوصية وان لم يعلم كونه وصيا لوجود هذا النسخ على كونه في النسخ والحق ما في النسخ **هـ**  
فالمزور والا فلا يكون طاعة بغير المزور النسخ على ما يقتضيه الطبع **هـ** وليس من على كنيته في القرى ما في الاصل فليكن بنا اتفاق انتهى **هـ**  
عبارة عن مولا فان فرض المسئلة على كون الغير الوصية **هـ** فانه تعالى على امره بغير مولا كما سبق النسخ **هـ**  
وقال ابو يوسف بغيره وكل واحد منهما بالشرقة **هـ** وكيفية حقوق الظاهر ان الماذكوة حصة على الكس كما قال  
في الحانية وينفذ احد الوصيتين بطريق حقوق الميت على الكس انتهى **هـ** وقال صاحب الوصية وكيفية حقوقه في حصة  
وطالب انتهى **هـ** فان اوصى الى كني اوله او كني لا يثبت عليك ان قوله والا في غير الوصية الذي كان جيا لا يكون  
ذلك حده بل في ذلك الوصية التي قالها في الوصية بغيره الاقتضاء قوله فان اوصى الى كني **هـ** فليكن بنا اتفاق انتهى **هـ**  
وصيا ايضا كافيا هذا القول في قوله الا ان يكون عدلا في صحة القضية لا الاثر **هـ** لم ينزل قوله اي جعل العاقبة  
نفسه ولا **هـ** الا ان يكون عدلا في قوله العبارة كذا في اكثر النسخ بل الافية وهي موافقة لما في الفتاوى الصغرى  
نقد غير خواهر زاده ثم ان هذا التفصيل ما صح به في الحانية اما في منصوص الميت فلا وجه لربط المنصوص بالوصية  
كما وقع في صاحب الدرر وكلام صاحب القضية يشبه ذلك فلا وجه لربط الكلام على ما قاله وترك ذكر في الحانية صريحا  
**هـ** وينزل ايضا اي يزل العاقبة العدل كذا في غيره وان كان الكافي في المزور وان كان يوجد في النسخ

غير معلوم علامته **هـ** فاذا انزل وصي الميت ان هذا الكلام فله صحت في كنيته غير كساده والحق صلاته  
ذلك الكلام فليكن الذي لم يثبت في نية بل حرة **هـ** كالمدة الاثر ان الولاية ينتقل من الوصية في المال ونحوه  
في النفس حتى لو كان له زوج الصغار والصغار يروا استيعابا القصاص ثم ايجز لعموم مقام الولاية خلف عن الميت  
ايضا في اذن يوصي لغيره فيماله ولاية عند موته وكان الوصية ولاية في ماله وتركه الموحي جميعا في صفة صابنة  
فيهما جميعا في النسخ التي في منزلة الوصية التي بينهما كذا في البداية ونشر لالتفات **هـ** واوصى لزيد ولبكر  
بمبلغ كذا في النسخ والافصح ان يقول اوصى لزيد ولبكر ان هذا ايضا لا ينعني ايضا **هـ** ويصير موقوفة بشر  
الموصى حتى لو اشترى المورث جارية ثم مات فاستولده المورث واشتريت جارية فان الولد يكون ابا القربة كما لو كان  
استولده المورث واشتريت جارية كذا في غاية البيان **هـ** فيكون خصما للمورث اذا كان غائبا اي كبر اما لو كان صغيرا  
فلا حاجة الى الغيبة كذا في غاية البيان ثم الصواب ان النسخ على هذا الموافق للولاية خصما للمورث **هـ** فيرجع الى  
ان صانع مسطرة مع الموصى بثلث ما ينعني قال الربيعي غير ان الوصى لا يضر لانه لا يضر في الولاية كالحفظ في الزكاة كما اذا ملك  
بعض الزكاة قبل التسمية انتهى ثم انه لا فرق في من ان يكون المورث كبيرا او صغيرا لان الولاية في البيع مال الصغار التسمية  
في مئة البيع ولولاية كحفظ في مال الكبار في جاز له بالحفظ الا العارفة تحفظ بنفسه فلا يجوز له بيعه وهذا في مئة البيع  
فلا يضر في ذكره الربيعي **هـ** لانه كثر في الوصية الغير الموصى له **هـ** وللقاضي قسمين في الميراث كذا في غير الشرع **هـ**  
اي يجوز للعاقبة ان يقيم الزكاة على الموصى القابل لان الوصية صحيحة وان كان قبل القبول ولذا الوصية الموصى قبل القبول  
تعتبر الوصية ميراثا لورثة كما قال الربيعي **هـ** وقد صاع الموقوف اي يد العاقبة او امينة كذا قال الربيعي  
لم يكن له على الورثة سبيل الربيعي لم يكن له على الورثة سبيل العاقبة انتهى **هـ** حج بثلث ما ينعني هذا عند جعفر  
ابو يوسف ان كان الميراث مستقفا للثلاث بطلت الوصية ولم تجز عنه وان لم يكن مستقفا للثلاث تجز عنه بما بقي من الثلث  
الى تمام الثلث اجمع وقال محمد لا تجز عنه شيء ذكره الربيعي **هـ** كوصي باحقة الصغير لا يثبت عليك في هذه العبارة  
منه بام كون حصة الصغير مشتركة بعد الصواب الموافق للثلاث وعبره بعد الصغير فيكون قوله فيما سبق في الشرع  
اي العبد في حصة ايضا والافصح لفظ الكافي حيث قال ان اقسم الوصى الزكاة فاصاب صغيرا المورث عبيدا  
الوصي **هـ** وبصاغة وهو ان يعطى لسلطان الغير ليعبوا ويرد ثمنه على ماله **هـ** فلو ملك اي عند الميراث



منه بين معاد الدين لا يقدر الرهن كما في الحانية وعادة العارية في تلك القيمة معاد خاص مؤداه ذلك  
 وبين نفسه انتم في متعلق المسئلة الثانية **له** وله ان يعمل بمصاير رباي الوصي ان يجعل الموصل صار  
 عند نفسه كعادة العارية **له** والامتنع اي ولو لم يشترط كل في بني بيزرته وكذا العارية لا يقدر كذا في العارية  
**له** وله اي الوصي العارية بالقيم هذا معناه في العارية لا يسطر والمذكور في العارية وبالموت ولا يتجرى  
 لان المنصوص اليه كحفظ دون العارية انتهى **له** ولا يقدر اي الوصي مال السهم كنه لو اقر من مع انه لا يجوز  
 لان منه حياته حتى لا يستر به الغزل كذا في العارية **له** وله انه ان يقره مال الوقف فهو منصوص عطف  
 على المنصوص في نفسه ولو قال وان يقره مال الوقف كان اوضح **له** الا العارية ان يكون بجان ملك لم يسبح  
 في بيع العارية بمنزلة العود من كذا في الحانية **له** لان لا يملك ما سواه اي على ما سوا العارية ولا يملك العارية كذا في العارية  
**له** وكان القياس ان لا يملك الوصي ما سوا العارية **له** اذا يملك الاب على الكبير يعني ان يردوا الكبير  
 الكبير اي من لان الاب يملك مع ما سوا العارية لكبير الوصي لا حاله في ارادة بصورة التعليق خازنة لا يفسد الوصي  
 الموافق الكلام الرئسي وكان القياس ان لا يملك الوصي العارية ايضا ولا الاب كما لا يملك على الكبير كما في الاية انتم انتم  
 بظن ان قوله كنتم تحتوا انتم متعلق بمسئلة ولاية الوصي على ما سوا العارية كالقياس **له** فيك بقدر الدين  
 قبل ان قول يملك مع كذا ايضا عند نفسه خلافا لما انتهى **له** في القام في الظاهر عدم جواز بيع العارية للوصي  
 اذا لم يكن على الميت دين انتم قلت لا يذم عليك ان عاين هذا التفرق يكون قوله اذا لم يكن دين قبله الا كسفت العارية  
 فيمطر اغناء قوله اولد فينما كسبي اعز ذلك والذير بظن اسفا حاقوله اذا لم يكن على الميت دين فان الكلام  
 كان على الميت في اوله كذا **له** وان لم يكن له دين لا يذم عليك في ذكره من انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم  
 ذكره بعد قوله بنصف قيمته **له** وله في الحانية دين لا وفاق له بمنزلة كذا في العارية في اواخرها  
 الاب اذا باع العارية لمنكول على الصغير عاين لولاية ثم له ان يأخذ منه نفقة انتم قلت لا يذم عليك ان ضمير له  
 ونفقة في هذا الكلام على سون حاشية العارية في اواخرها بنفقة انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم  
 الا ان يجرى المشهود بوجوه العارية في النسخ انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم  
 لان اخذها لهما يودر الى الاصل كذا في المسئلة **له** فقبيل استحقاق البنس ان لا تبطل كذا في العارية

فبما

فما يجوز شراؤه الوصي عند الحاشية وقال ابو يوسف في حاشية اذا شتر الوارث كبير الجوز في الجوز في حاشية  
 الوصي وعنده كذا في العارية **له** لان له ولاية كحفظ ولاية البيع في حاشية الوصي ذلك في شترها الوصي  
 لها بشرا دها والادوية ما قاله الرئسي لانها يشترط ولاية كحفظ ولاية بيع المنكول والمنفعة في حاشية  
 الوارث في حاشية شراؤها ولما لكبير في غير التركة لا في غير التركة انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم  
 كما صرح به في العارية وعنده **له** وشراؤه الاوليين بعده ما يبين **له** لان الشراؤه توجب كذا في المشهود  
 وذلك انتم يشتركون في ثلث العبد كذا في عاية البيا **له** في غير ابيه لولا ان في غير الوصي موافقا الكلام الرئسي  
 وغيره كان بعد من الاشياء **له** لان ان تقرر في مقدار يفرق موصية الوصي فاقم مقام الموصل في حاشية  
 من هو لا النقص في مال الصغير كذا الوصي كذا في الابجد الاب حيث يكون له ولاية النقص  
 في مال الصغير مطلقا في غير تقييد لان له ميراثا لانه فاقم مقام الموصل في حاشية النقص في جميع ما في حاشية  
 على ما قرره الرئسي **له** لا يستقص بيع الوصي كذا في النسخ الموصل في الحانية لا يستقص  
**له** قوله او شتر ما ينفق عليه في حاشية العارية في حاشية الحانية ايضا كذا في النسخ الموصل في حاشية النقص  
 باعتبار الصغير عبارة عن كسب الا كذا في النسخ الموصل في حاشية النقص في حاشية النقص  
 هناك كذا في النسخ الموصل في حاشية النقص في حاشية النقص في حاشية النقص في حاشية النقص  
 بالخط اي بغير معلوم وهو ما صرح الوصي قوله  
 فيلزم الوصي اي كذا في النسخ الموصل في حاشية النقص  
 الى الوصي فان لا ما لا بيع  
 في حاشية الثالث  
 كذا في حاشية



223	Hacı Beşir Ağa	223



